الاتحاد السوفييتي

من النشوء إلى السقوط


المشروع الوطني للترجمة
2
العلوم الإنسانية

الاتحاد السوفييتي

من النشوء إلى السقوط

تأليف : سيرغي قره - مورزا
ترجمة: د. شوكت يوسف

منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب

وزارة الثقافة - دمشق ٢٠١٨م

العنوان الأصلي للكتاب:

СЕРГЕЙ
КАРА-МУРЗА

КРАХ СССР
КТО ВИНОВАТ

الاتحاد السوفييتي من النشوء إلى السقوط / تأليف سيرغي قره – مورزا؛ ترجمة شوكت يوسف. - دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠١٨.- ٥١٢ص؛ ٢٥سم. (سلسلة العلوم الإنسانية؛ ٢).

١- ٣٢٠,٩٤٧ ق ر هـ إ ٢- العنوان ٣- قره – مورزا

٤- يوسف ٥- السلسلة

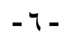
مكتبة الأسد

تنويه (١)

الإشارات والتعليقات الـواردة في حـواشي الـصفحات هـي إضـافات من قبل المترجم ارتآها، وقصد بها زيادةً في الإيضاح.

تنويه (٢)

اعتمدنا لهذه الطبعة العربية للكتاب العنوان التالي: «الاتحاد السوفيتي من النشوء إلى السقوط - وجهة نظر سياسية تحليلية»، لأنـه يعكـس بـصورة أوفى - بحسب رأي المترجم - مضمون الدراسة، وذلـك بـدلاً مـن العنـوان الأصلي - الروسي: «انهيار الاتحاد السوفيتي - من المذنب.»



مُقَدِّمَة

في شهر آب/ أغسطس عام ١٩٩١ سلّمت قيادة الحزب الشيوعي السوفييتي السلطة إلى «الوجبة الثانية» - إلى مجموعة من النخبة (النومنكلاتورا)(١) من بين صفوفها معادية أيضاً للنظام السوفييتي؛ وقد نفّذت هذه الأخيرة الجانب «القذر» الثاني من مهمة تدمير اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والدولة السوفييتية.

لكن الدولة ليست شخصاً، فعملية موتها تجري بصعوبة وتستغرق زمناً طويلاً؛ ونحن على مدى أكثر من عشرين عاماً شهود على مرحلة نَزْعها الفاجع. وخلال مرحلة النزع هذه فقط يبدأ الجيل الحالي، بشكل متفاوت، تبعاً للذاكرة، يعي كنه دولة كانت - **الدولة السوفييتية**. يبدأ هذا الجيل فهم **المجتمع** الذي أنتج هذه الدولة والأسس التي قامت عليها - نبدأ نحن، عبر الضربات المميتة الموجهة إلى أعضاء جريحة فيها، وإن دون وضوح تام، تبيّن قوامها وإدراك طبيعتها.

برز النظام السوفييتي إلى الوجود عبر مخاض أليم. مازالت ماثلةً في الذاكرة جروح من الماضي: بعضٌ عانى أحباء له، وبعضٌ صُدم فعلاً عبر اطلاعه على معاناة آخرين. ولذا وُجد بين ظهرانينا من ساعد، بإرادة طيبة أو دون قصد مغرض، بالقول والفعل، بوريس يلتسين مع أندري تشوبايس(٢) وجورج

---

(١) النومنكلاتورا - النُخبة صاحبة القرار والنفوذ في القيادة الحزبية - الحكومية للاتحاد السوفييتي.

(٢) أندري تشوبايس - (١٩٥٥) أحد مساعدي يلتسين في فترة البريسترويكا، ولاسيّما في مجال خصخصة المنشآت الحكومية والتحول إلى اقتصاد السوق.

بوش مع جيفري ساكس[١]. ثمة من هؤلاء من يشعر بالسرور اليوم، لكنه لا يستطيع إنكار أنه «صوّب إلى الشيوعية فأصاب روسيا». لكننا لن نسلب هؤلاء القتلة غير المغرضين العزاء الذي يتعلّلون به. فلندعهم يعتقدوا أنّ تدميرهم لروسيا إنما جاء في سياق طرد الشيطان منها. سوف نتحدث عن مجمل ذلك.

هذا الكتاب واحد من أعمال بدأت تظهر مع معرفة جديدة للمرحلة السوفييتية من تاريخنا... الكارثة تجربة قاسية، ومعاناتها مصدر معرفة فائقة الأهمية. ماذا يمكن القول عن مجتمع وبلاد حقيقيةُ ولادتهما وحياتهما مغلَّفة بطبقات كثيرة من الأسرار المقدسة والحكايا! لكن عندما ينهار بضربات بادية للعيان هيكلان ضخمان معقدان - دولة ومجتمع - ينجلي أمام العين لبرهة من الزمن قوامهما الداخليان الحقيقيان، مزاياهما الإيجابية ونقاط ضعفهما. في هذه اللحظة يمكن فهم الكثير - عن البلاد وعن الذات.

لكن لا تبقى بارزة أمامنا لزمن طويل جداً حقيقة الأشياء والأمور، لذا يتحتم علينا بذل جهد - مادامت الجروح مفتوحة - للتمكن من الحصول على معرفة ثمينة جداً. فهذه معرفة خلفها معاناة أليمة لملايين البشر يجدر بنا أن لا نضيّعها.

الحديث هنا لا يدور عن استعادة «ذلك» النظام السوفييتي. هذا أمر مستحيل كما لا يحتاجه أحد - هل نعود لنرى من جديد أمثال ميخائيل غورباتشوف وبوريس يلتسين؟ المعرفة ضرورية لأننا سنسير مستقبلاً مغمضي العيون إن لم نفهم النظام القديم، الذي لما يمت تماماً، لكنه مُفسَدٌ ومشوّه وفي الطريق إلى السراديب. إنّ من شأن معرفة النظام السوفييتي ربح حرب كاملة ضد أولئك الذين سعوا ويسعون لإعمائنا. فليس عبثاً أن تكون حملة معاداة السوفييت Antisovietism واحدة من أهم البرامج الأيديولوجية اليوم، وقد تكون الأهم في العالم كله، وقد عملت على نشرها ودعمها في روسيا قوى من شتى الأطياف. لأنه عندما يفهم الناس تجربة النظام السوفييتي على نحو حقيقي سيتلمسون بسرعةٍ المداخل إلى مشروع جديد ويشقون نفقاً إليه.

---

(١) جيفري ساكس - أكاديمي في جامعة هارفرد الأمريكية استقدمته القيادة الروسية كمستشار عندما باشرت بخصخصة المؤسسات الحكومية والتحول إلى اقتصاد السوق.

كان المشروع السوفييتي بالنسبة للقوى الفاشية العالمية بمثابة شوكةٍ في الحلق. فدلّ منذ المرحلة المُبكرة من تحقّقه في صيغة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية وعبر التجارب الصعبة والأخطاء على أن حياة المجتمع من دون تقسيم الناس إلى أخيار ومنبوذين **ممكنة**، وأن من الممكن تعايش البشرية في هيئة أسرة منسجمة، في «سمفونية» شعوب - أي ليس في أبارتيد عالمي أو عبودية وثنية جديدة.

شكّل انهيار المشروع السوفييتي ضمن حدود الاتحاد السوفييتي ضربة قوية للآمال الآنفة الذكر. بدتْ قوية جداً في الإنسان غرائز الوحش المفترس وأفكار السيطرة والاستحواذ المترسبة في الأعماق عبر القرون. إلى أجلٍ قصير أُزيحت تلك الغرائز والأفكار في ظل الاندفاعة الروحية الحماسية لشعوب روسيا وأُلقيت كمامّات على وجوه الوحوش. لكن انطلق هؤلاء الأخيرون على هواهم عندما وجدوا حلفاء أقوياء لهم في السياسة العالمية وفي أوساط اللصوص والرومانتيكيين، ولم يصمد أمامهم ذلك النظام الذي بُني على مبادئ التعاضد والتضامن.

لكن على الجميع الآن - على أولئك الذين تقاعسوا وعلى أولئك الذين لم يتمكنوا من الدفاع عن الاتحاد السوفييتي أن يعملوا على بناء نظام حياة لهم. فإرادة الحياة بدأت رويداً وتدريجياً تُبعد الناس عن شاشة التلفاز وترغمهم على البحث عن مخرج.

اليوم بات جلياً لدى كل من حافظ على تفكير سليم أن فوضى هدم الاتحاد السوفييتي لم تسفر عن نظام جديد في روسيا كفيل بإخراج البلاد والشعب إلى بر الأمان. فتلك «البرامج الاستراتيجية» التي يطرحها أمامنا بين حين وآخر الرؤساء ومستشاروهم وخبراؤهم هي، في وقع الأمر، منتجٌ أيديولوجي صرف، غير ناضج وغير معدٍ للنقاش، فضلاً عن وضعه موضع التنفيذ. إنها ملهاة، مضيعة للوقت لعام أو عامين يتناولها ويتسلى بها في هذه الأثناء المؤمنون بالسوق ونقاده ريثما تتمكن القلة المسيطرة من نقل ثروة البلاد إلى الخارج، ومن إرسال أبنائها وأحفادها للدراسة هناك ومن بناء أعشاش مريحة لها داخل روسيا نفسها تحسباً لاحتمال أن يطول أمد الشلل الذي يصيب البلاد.

أما تلك السيناريوهات المعدة بجد فتضع في الحساب، كأفضل حالة، تحويل روسيا إلى محيط طرفي للنظام الرأسمالي العالمي - إلى ميدانٍ يعمل «مشغّلون اقتصاديون» في بعض بؤره الاقتصادية الحديثة من أجل الحصول على ما هو ضروري «للسوق العالمية». وستكون هذه البؤر الجديدة محاطة ببحرٍ من السكان المفقرين المبعدين عن الحضارة والساعين بأكثر الطرق بدائية للحصول على أقواتهم. وهؤلاء السكان لن يكونوا بعدُ روسيين ولا تتاراً ولا ياكوتيين، بل غباراً بشرياً فاقداً الثقافة الوطنية. سيُترك هذا الغبار مطروحاً على الأرض ليلد ويربي بشكل مستمر حتى سن الثامنة عشرة يداً عاملة مجانية «لمراكز الحضارة» وجنوداً متعاقدين في القوات المسلحة الداخلية.

مهما سوّفت الأغلبية وأطالت هذه اللحظة ستبقى الحقيقة شاخصة - سيُطرح على الجميع خيار من اثنين: إمّا أن تعمد شعوبنا إلى بناء نظام حياة متناغم مع الطبيعة والثروات المتوفرة والثقافة الوطنية أو نتلاشى كشعوب وبلدان كما حال الهنود الحمر الأميركيين.

في اختيارنا لبناء نظام حياة ممكن ستكون ضرورية بشكل أكيد الاستفادة من تجربة النظام السوفييتي، بما في ذلك تجربة انهياره. وفي هذا الإطار يجب أن نفهم ما هو ضروري لحياتنا، ما المهم وما المرجو، وما لا حاجة لنا به. كما يجب أن ندرك جيداً مصادر قوتنا ونقاط ضعفنا.

إن المعطيات الواردة في الكتاب معروفة تماماً وعلى صعيد عام. لكنها طُرحت في مطبوعات العشرين سنة الأخيرة كحججٍ في النقاشات والجدالات بخصوص اللحظة الجارية أبو بخصوص المستقبل في سياق تأثير الأقوال والأفعال على شعوب الجمهوريات السوفييتية، على شظايا الاتحاد السوفييتي. لكن هذه المعطيات المذكورة إنما ترد في كتابنا في سياق شرح وإيضاح حقيقة تاريخية هي انهيار اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والنظام السوفييتي.

إنها نظرة أخرى إلى المعطيات.

مدخل

في متناولنا تجربة الكارثة - انهيار النظام السوفييتي، بما في ذلك منظومته السياسية ومنظومة العيش المشترك بين القوميات. خلال عشرين عاماً بعد زوال الدولة فهمنا الكثير. بقي بعض الألغاز، لكن لنا مقاربات بشأنها.

حول هذا الأمر سنتكلم راسمين لوحة بلمسات عريضة دونما غرق في التفاصيل.

كتابنا هذا مكرس للعوامل والشروط **الداخلية** التي أوهنت الدولة السوفييتية وأدت إلى مأزق أو أزمة ثمانينيات القرن العشرين التي لم يقدر النظام السوفييتي التغلب عليها أو تجاوزها. هذا لا يعني التقليل من أهمية العوامل الخارجية ودورها في مصير الاتحاد السوفييتي. على العكس فالنظام السوفييتي لم يستطع الصمود أمام الضغط الهدام **لاتحاد القوى الداخلية والخارجية المعادية للسوفيت** الذي برز في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين. والأقرب إلى الدقة القول إنه من دون تحالف هاتين القوتين لما استطاعت إحداهما منفردة من التغلب على النظام السوفييتي.

تتحدّد الأهمية الحاسمة للعوامل الداخلية على ضوء أن عوامل الوسط الخارجي تشكل بالنسبة لنا معطى لا يمكن إبعاده. وفي سياق التحليل سنتعامل إزاءه كعامل ثابت، في حين تأتي الشروط والعوامل الداخلية - الآثار المترتبة على فعل أو لا فعل النظام السوفييتي ذاته دولة ومجتمعاً - بمثابة **عوامل متغيرة** ومتأثرة. وما كان بمقدور خصوم الاتحاد السوفييتي في الخارج من الانتصار في الحرب الباردة من دون حلفائهم في داخل المجتمع السوفييتي. لذا سيكون من الأهمية بمكان دراسة المتغيرات الداخلية الخاصة بنا، فالحياة مستمرة، والدروس المستقاة من الفشل أو السقوط هي الأثمن.

أمامنا سؤالان: ما هو «النظام السوفييتي» الذي كان وماذا جرى له أو حصل معه؟ ولماذا انهار اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية وهو على ما بدا في ذروة عظمته وقدرته؟ لماذا عند نهاية ثمانينيات القرن العشرين اهتزت شرعيته وتلاشت في الوعي الجماهيري الموافقة الإيجابية على وجوده؟ قال ن. ميكافيلي قبل حوالي خمسة قرون إن دوام السلطة يقوم على **القوة والموافقة**. وأضاف أ. غرامشي[(١)]، مطوراً هذا الموضوع، قائلاً إن الموافقة يجب أن تكون إيجابية. فإن اتخذ دعم السكان للنظام السياسي طابعاً **سلبياً** passive يكن هذا كافياً لتمكّن القوى المنظمة ذات المصلحة من إسقاط النظام الحاكم. ومثل هذه القوى موجودة دائماً في البلاد وفي الخارج. في الفترة بين عامي ١٩٩٠-١٩٩١ لم يكن الوعي الجماهيري للسكان في عموم الاتحاد السوفييتي ضد النظام السوفييتي. تمنى الناس المحافظة على النظام الاجتماعي السوفييتي وتطويره، لكنهم تمنوا هذا على نحوٍ **سلبي**. وهكذا حلّ القضاء...

كتب الفيلسوف الإسباني (خوسيه أورتيغا - إي - غاسيت) عند بداية الحرب الأهلية الإسبانية: «الإيمان بأن بقاء الشعب حياً أمر مضمون بدرجة ما وهمٌ ساذج. فالتاريخ مسرحٌ مليء بالمرارات، وأعراقٌ كثيرة أزيحت عنه بصفتها وحدات كاملة مستقلة. بالنسبة للتاريخ لا يعني العيش أن تسمح لنفسك بالعيش كما ترغب. فالعيش الحقيقي الجدي هو أن تمارس الحياة بوعي هادف كما لو كان ذلك مهنتك. لذا يتعيّن على جيلنا أن يسعى متعاوناً بوعي تام لكي يكون مستقبل الأمة»(١٢٩).

لكن الناس السوفيت المولودين بعد الانتصار العظيم في الحرب الوطنية العظمى لم يُعلّموا هذه الحكمة البسيطة.

تكمن صعوبة الحديث في موضوع كتابنا في أنّ التاريخ السوفييتي الرسمي كان «مؤسطراً» [من الأسطورة]، وهذا يتطلّب منا حتى الآن بذل جهودٍ

---

(١) أنطونيو غرامشي - (١٨٩١-١٩٣٧) مؤسس الحزب الشيوعي الإيطالي. اعتقله الفاشيون في عام ١٩٢٦ وحكموا عليه بالسجن عشرين عاماً. أُطلق سراحه عام ١٩٣٧ ليتوفى بعد بضعة أيام من ذلك. كتب العديد من الأعمال الهامة في التاريخ والفلسفة والثقافة.

كبيرة من أجل الخلاص من كليشيهاته. ثمة كثيرٌ ممّا هو غير منسجمٍ مع واقع الحال في حينه، وثمة كثير ممّا يصعب وضعه بثقة ضمن إطار وجهات نظر. هكذا «حَرَمَنا» هذا التاريخ من التفكير الجدّي والصعب وأطعمنا وصفات جاهزة مبسّطة ومهدِّئة. وعلى هذا الأساس لم نأخذ من التاريخ دروساً، حتى من الحرب الأهلية.

نحن، على سبيل المثال، لم نفكر ملياً لماذا غدا حزبان اشتراكيان ثوريان ماركسيان، أو على الأدق، توأما حزبٍ واحد (البلاشفة والمناشفة) في الحرب في جهتين مختلفتين من الجبهة. والاقتصاديون السوفيت درسوا في أكاديمية بليخانوف للاقتصاد، وهذا الأخير عَدَّ ثورة أكتوبر رجعية. أليس هذا مدعاة للغرابة؟ ونحن الآن فقط نعلم أن الماركسيين الغربيين عدّوا البلاشفة «**قوة آسيا**» في حين عدّ الماركسيون - المناشفة أنفسهم «**قوة أوروبا**».

هذا الحديث صعب أيضاً، لأننا من خلال الدراسة والتحصيل العلمي أخذنا لغة المفاهيم الغربية، أما أمراض وأفراح المجتمعات غير الغربية فمن الصعب التعبير عنها بهذه اللغة. لكن تعالوا نبذل جهداً وننظر في كارثة الاتحاد السوفييتي من دون دوغما وكليشيهات محاولين التكلم بلغة طبيعية وليس بلغة الأيديولوجيا.

لنتكلم إذن عمّا كان، وباختصار عن المنطلقات الأساسية للكتاب.

النظام السوفييتي تجسيد لمشروع حضاري مولود في روسيا ضمن مسار تاريخها وثقافتها. هنا يجب التفريق بين **المشروع السوفييتي** وبين **النظام السوفييتي** كتجسيد لهذا المشروع عملياً. كثيرٌ مما لحظه المشروع المذكور لم يتحقق في الواقع لظروف تاريخية، لكن كثيراً جداً قد تحقق. هذا وذاك يجب النظر فيه وفهمه. عاش النظام السوفييتي سبعين عاماً، لكن عادلت هذه المدة الزمنية، في ظروف القرن العشرين عصوراً تاريخية، وحكى صموده، في مواجهة بعض المصاعب وهشاشته في مواجهة أخرى، الكثير عن الإنسان والمجتمع والدولة.

المشروع السوفييتي ليس ببساطة مشروعاً سوسيولوجياً، بل وجواباً أيضاً على مسائل أساسية مطروحة في واقع الحياة - جواباً مولوداً في أوراسيا، في مجتمع روسيا المعقد الكائن «بين مطرقة الغرب وسندان الشرق» (د. مندلييف). إلى أحد جانبيه كان الغرب الذي قدّم جوابه على مسائل الواقع في صورة مجتمع السوق والإنسان - الكائن الفرد في مرحلة الإصلاح البروتستانتي. وفي الجانب الآخر شرق قوي بدأ بالنهوض وقدّم أيضاً جوابه على المسائل ذاتها بدأنا الآن فقط تلمّس فهمه.

لقد أثرّ المشروع السوفييتي على كل المشاريع الحضارية الكبرى:ساعد على تشكّل الدولة الاجتماعية في الغرب، وعلى تفكيك النظام الكولونيالي، وأخمد إلى حين شهية الفاشية، وأسهم كثيراً في تدعيم الوعي الذاتي لحضارات آسيا في شكلها الحديث.

المشروع السوفييتي لم يستنفد ذاته، والنظام السوفييتي لم يمت بفعل أو بقوة الشيخوخة. كانت عنده أمراض نمو، وعدم توافق عديدٍ من مؤسساته مع واقع الحال الجديد للمجتمع والإنسان في النصف الثاني من القرن العشرين. كان يشكو من «تعب زائد» نتيجة الجهود المضنية لتجاوز المتراكم من المهام وبسبب الحرب القاسية. وكان ثمة ارتباك في اتخاذ القرارات في المواقف الحاسمة. في ظل هذه الحالة الموصوفة أعلاه «قَتَلَه» الخصم في حربٍ باردة لكن بأيدي «أهله» - حلفٍ مكوَّن من ثلاث قوى في المجتمع السوفييتي: قوة من القيادة العليا (نومنكلاتورا) للحزب الشيوعي السوفييتي، وقوة من الإنتلجنتسيا («الغربويين») وقوة من عالم الإجرام.

لا مجال لاستنتاجاتٍ أخرى حول نقص أو عيب في **المشروع** قضى بموت حامله - **النظام**. فيحصل أن تلدغ حشرة تيفوس شخصاً ذكياً، قوياً وجميلاً ويموت بنتيجتها.

لا يصح الخروج بأية استنتاجات حول سمات هذا الشخص وحاله، أو حتى حول صحته. وحول واقعة موت الاتحاد السوفييتي يمكننا استنتاج أمر

واحد فقط، هو أن **بعض الأجهزة الدفاعية** للنظام السوفييتي باتت ضعيفة. هذا الاستنتاج هام جداً، لكن لا يجوز تعميم هذه النتيجة على باقي أجهزة النظام الأخرى.

لا معنى لإعطاء النظام السوفييتي «دمغة» من قبيل اشتراكية، اشتراكية عسكرية، أو رأسمالية حكومية... إلخ. لا تقود هذه التعريفات إلا إلى جدالات عقيمة. في زمن البريسترويكا، على سبيل المثال، استهوى الإنتلجنتسيا نقاشٌ تجريدي حول ما إذا كان يصح تسمية النظام السوفييتي «اشتراكية» أم لا. ومن هذا القبيل أشغلت الأكاديمية ت. زاسلافسكايا في محاضرة هامة لها جمهور مستمعيها قائلة: «يبرز سؤال، أي نمط مجتمع أقيم في الاتحاد السوفييتي، وما علاقته بالنظرية الماركسية؟»(٦٣).

وهاكم كيف شرح ويشرح طبيعة الاتحاد السوفييتي بروفيسور جامعة موسكو الحكومية أ. بوزغالين: «باختصار شديد يمكن التعبير عن جوهر النظام السابق عبر مفهوم Mytantis socialism (يتضمن هذا التحديد معنى التأزم الدائم بالمعنى التاريخي للكلمة)».

حَسِبَ أ. بوزغالين أنه قدّم نظرية كاملة توضح سبب موت النظام السوفييتي. لكن هذه الاستعارة (أو الشتيمة حقيقةً) من علم الأحياء (البيولوجيا) عديمة المضمون عملياً ولا توضح شيئاً. فعملية «التشكل بالتغير السريع» (Mutatio) هي تغير في البنية الوراثية لجسم الحيوان أو النبات. فإذا كان هذا التغير يحصل بطريق الوراثة ويحسّن الذرية يمكن أن يصبح آلية هامة للتطور والارتقاء. أ. بوزغالين هنا لا يقيم أي فرقٍ بين النظام الاجتماعي والعنصر البيولوجي، وإذا كان الأمر كذلك يمكن أن يكون **أي** نظام حياة اجتماعي متشكلاً عبر تغيرٍ وراثي ولا شيء آخر.

هذه الاستعارة غير صحيحة إطلاقاً، لأن العملية المشار إليها هي تشكل شيء ما **كان** له أساس أو أصل (عنصر أو شكل بدائي). فإذا كان قد وجد في العالم في مكان ما «اشتراكية صحيحة»، ثم برز بتأثير ي. ستالين ما سُميّ

«اشتراكية المعسكر» فتشوّه النموذج الأساس يمكن عندئذٍ التسليم بصحة هذه المقارنة. لكن، وكما نعلم، لم يكن ثمة في الوجود اشتراكية أساس أفرزت النظام السوفييتي. ومازال بروفيسور جامعة موسكو معتمداً هذه الاستعارة في كتاباته على مدى عشرين عاماً.

سوف ننطلق من شيء واضح تماماً هو أن النظام السوفييتي كان نظام حياة لبلاد كبيرة شاسعة ومعقدة، لها نمط اقتصاد ونمط دولة تتعايش فيها قوميات عديدة. نحن نعرف كيف تغذّى الناس، من أية أمراضٍ شكوا وممّا خافوا. والآن نرى كيف يتم نسف البنى الأساسية لهذا النظام، وأية نتيجة معبّر عنها في مفاهيم مبسّطة وقاسية. من كل هذا يجب تكوين معرفة عن النظام السوفييتي، بناء صورته والبحث عن أسباب ضعفه وموته.

لن نرجع إلى أعماق القرون الخوالي بقصد إضفاء صفة العتق على المشكلة، علماً أن جذورها كامنة هناك. فيكفينا البدء من القرن العشرين. كانت روسيا في بداية القرن العشرين، في سماتها الرئيسة، مجتمعاً **تقليدياً** (وليس غربياً بمفهوم المواطنة)، مع أنها كانت آنئذٍ في حالة تحديث Modernization سريع. فمنذ عهد بطرس الأول استوعبت روسيا و«هضمت»، في الوقت ذاته (وإن سبّب لها ذلك بعض القروح)، المؤسسات والتكنولوجيا الغربية، لكنها لم تفقد فرادتها أو خصوصيتها الحضارية. وبرزت تلك الخصوصية جلية بأوضح ما يكون في الأنتروبولوجيا (علم الإنسان) - في التصورات بخصوص الإنسان المتجذرة في الثقافة. فقد اشتُقتْ من هذه التصورات القيم الأساسية والمفاهيم المتصلة بالخير والشر، بالحياة السعيدة، بالملكية، بالاقتصاد، بالسلطة وبحقوق الإنسان. وهذه التصورات العميقة تحديداً حول الإنسان، وليس النظرية الاجتماعية، هي ما خلق الثورة الروسية وحدّد طابعها.

استغرق نضوج المشروع السوفييتي زمناً طويلاً. فمن أين جاءت مراسيم السلطة السوفييتية وفكرة تأميم الأرض؟ لقد صدرت من تصورات الطبقة

الفلاحية المشاعيّة، تلك التصورات التي اختمرت على مدى يقارب بين ثلاثين وأربعين عاماً. فيتضح من «رسائل من القرية» لمؤلفها إ. أنكلغاردت في ثمانينيات القرن التاسع عشر كيف صيغ في المشاعة الفلاحية واكتمل التصور حول الحياة السعيدة؛ وفيما بعد، فيما بين ١٩٠٤-١٩٠٧ صدر هذا التصور بأسلوب ملحمي في شكل قرارات ومطالب صادرة عن اجتماعات الفلاحين في قُراهم. ومن هذه الأخيرة أخذ الاشتراكيون الثوريون (الإيسيريون) والبلاشفة هذه التصورات.

كانت ثورة ١٩٠٥-١٩٠٧ الروسية بداية «ثورة عالمية» قامت على خلفية مقاومة المجتمع الفلاحي التقليدي النشاط الهدام للرأسمالية الغربية (مقاومة ضد تفكيك بنية الطبقة الفلاحية). في أوروبا الغربية لحقت الهزيمة بهذه الثورات المناهضة للبورجوازية، لكنها نجحت في الأطراف وأثرت في مسار التاريخ. قامت ونجحت هذه الثورات في روسيا والصين وإندونيسيا والهند وفيتنام والجزائر والمكسيك وآخرها في كوبا وفي إيران - أي تقريباً في كل العالم «غير الغربي».

كان النموذج الذي أعدّه الماركسيون الروس بمساعدة ك. ماركس وف. إنجلس منطقياً: يجب أن تعبر روسيا ذلك الطريق الذي عَبَره الغرب - ثورة بورجوازية، تطور الرأسمالية، انقسام الشعب إلى طبقات يقود صراعُها إلى ثورةٍ بروليتارية في لحظةٍ تكون الرأسماليةُ عندها قد استنفدت قدرتها وغدت عائقاً أمام تقدم قوى الإنتاج. لم يتبنّ م. باكونين هذا النموذج ولاحقاً الشعبيون الذين طرحوا مقولة التطور **اللارأسمالي** لروسيا. لكن أخمد الماركسيون صوت الشعبيين بحجة أن قضاء الرأسمالية على الاقتصاد التقليدي جارٍ في روسيا. أيّد بليخانوف هذا الرأي. وكذلك لينين في البداية الذي كان يفكر آنئذٍ انطلاقاً من الاقتصاد السياسي للرأسمالية. لكن كان هذا الرأي غير صائب مبدئياً وحتى في جوهره.

أنعم ف. لينين النظر في نموذج ماركس بخصوص روسيا أثناء ثورة ١٩٠٥ وعارض وجهة النظر الماركسية بخصوص الطبقة الفلاحية كقوة بورجوازية صغيرة رجعية. كان هذا قطعاً مع الماركسية الغربية. وفي مقالته «ليف تولستوي كمرآة للثورة الروسية» عام ١٩٠٨ قدّم لينين مقاربة جديدة للثورة الروسية هذه. فلم ير فيها ثورة بورجوازية من أجل إزاحة العوائق أمام الرأسمالية، بل ثورة اتحاد العمال والفلاحين من أجل **تجنب** سيطرة الرأسمالية. فما استدعاها هو السعي من أجل **عدم السير** على طريق التطور الرأسمالي. لم يتبنّ الماركسيون المتشددون (المناشفة) هذه النظرية فتعمق الخلاف مع البلاشفة.

ثورة شباط ١٩١٧ كانت محطة الافتراق الثانية.

القسم الأول

المشروع السوفييتي - البداية

الفصل الأول

لمحة سريعة عن ثورتي ١٩١٧

بين شباط/ فبراير وتشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٧

في الخامس والعشرين من أكتوبر (السابع من نوفمبر حسب التقويم الجديد) عام ١٩١٧ حدثت في روسيا ثورة سُميّت لاحقاً ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى. بموجبها أُزيحت عن السلطة الحكومة المؤقتة التي تأسّست عقب الإطاحة بالنظام القيصري في فبراير / شباط١٩١٧. رتَّب أمرَ هذه الثورة البورجوازيةُ الكبيرة في البلاد بدعم من حكومتي إنكلترا وفرنسا اللتين أقامت الإمبراطورية الروسية عام ١٩١٤ حلفاً معهما وحاربت ضد ألمانيا وحلفائها.

أدرك حكام إنكلترا وفرنسا أن النظام القيصري في روسيا يفقد السيطرة على البلاد التي تجري فيها أحداث ثورية معقدة وخشيوا أن يعمد القيصر على عقد سلام منفرد مع ألمانيا. ارتبطت البورجوازية الروسية في ذلك الحين بعلاقة وثيقة بالرأسمال الأجنبي وكانت خصماً للقيصرية وللحكومة الفئوية اللتين شكلتا عائقاً أمام تحديث النظام الاقتصادي والسياسي وفق القواعد البورجوازية - الديمقراطية الليبرالية الغربية.

كتب لينين في آذار/ مارس ١٩١٧ حول ما كان معروفاً وجلياً في حينه في الدوائر السياسية: «يدل كل سير أحداث ثورة شباط/ آذار بوضوح على أن السفارتين الإنكليزية والفرنسية مع عملائهما وعبر علاقاتهما يبذلون جهوداً قصوى لإعاقة عقد اتفاقيات منفردة وسلام منفرد بين نيكولاي الثاني[١] وفيلهلم الرابع. وقد أعدوا معاً

---

(١) نيكولاي الثاني هو آخر القياصرة الروس الذي أطاحت به ثورة شباط ١٩١٧.

مباشرة مؤامرة بالاتفاق مع الأكتوبريين[١] والكاديت[٢] ومع قسم من الجنرالات وضباط الجيش وحامية بطرسبورغ للإطاحة بنيكولاي رومانوف».

نجحت ثورة شباط بسرعة وبدون دم لأنه قام إلى حين اتحاد قوى ذات أهداف مختلفة - البورجوازية ذات التوجه الغربي والحلفاء الذين أرادوا معاً استمرار الحرب من جهة والحركة الجماهيرية الشعبية التي أرادت السلام من جهة أخرى. كانت «الدوما الحكومية» مركز قيادة الثورة، حث شكل الحزب الديمقراطي الدستوري «الكاديت» أغلبية فيها.

في أيام الثورة قام في بتروغراد مجلس - سوفيت. وإذا كان من السهل تتبع سيرة تشكل الحكومة المؤقتة من خلال الوثائق، فإن المؤرخين لم يتركوا لنا ما يشفي الغليل عن سيرورة تشكل السوفيتات. كتب الفنان الناشط في حينه أ. بنوا في نيسان/ أبريل ١٩١٧ ما يلي: «انبثق عندنا في يوم واحد من دون لجانٍ وجلسات ما يشبه البرلمان الشعبي في شكل مجلس ممثلي عمالٍ وجنود».

في بتروغراد لعب التعاونيون دوراً هاماً في تشكيل السوفيتات. فحتى قبل عزل القيصر، في ٢٥ شباط / فبراير ١٩١٧ عقد قادة اتحاد بتروغراد للجمعيات الاستهلاكية اجتماعاً تشاورياً مع أعضاء الدوما الحكومية من كتلة الديمقراطيين - الاجتماعيين في مقر التعاونيات في شارع نيفسكي واتخذوا قراراً مشتركاً بتأسيس مجلس ممثلي العمال - على مثال مجلس بطرسبورغ ١٩٠٥. اعتُقل المشاركون في هذا الاجتماع وأودعوا السجن لبضعة أيام قبل انتصار ثورة شباط.

شكلت الماسونية السياسية الروسية، المؤسسة في مطلع القرن العشرين بمساعدة الماسونيين الغربيين، قوة نشطة ومؤثرة في ثورة شباط. فتأسس في موسكو وفي سان - بطرسبورغ محفلا «البعث» و«نجمة القطب»، حيث قَدِمَ

---

(١) الأكتوبريون - أعضاء حزب البورجوازية الكبيرة في روسيا من إقطاعيين وصناعيين وتجار كبار. تأسس هذا الحزب ونشط فيما بين ١٩٠٥-١٩١٧. وجاءت تسمية «أكتوبريون» انطلاقاً من البيان التأسيسي الصادر بتاريخ ١٧/١٠/١٩٠٥.

(٢) الكاديت - الحزب الدستوري - الديمقراطي الروسي قبل الثورة الاشتراكية عام ١٩١٧.

لهذا الغرض من باريس أعضاء مجلس «الشرق العظيم» الفرنسيون. تمحور الاتجاه الرئيسي لنشاط هذين المحفلين حول المعارضة البورجوازية - الليبريالية للحكم المطلق. وفي عام ١٩١٠ تأسس اتحاد المحافل باسم «الشرق العظيم لشعوب روسيا»، ووضع شعاراً له «النضال من أجل تحرير الوطن». عنى ذلك استبدال الحكم المطلق بجمهورية برلمانية. وفي عام ١٩١٢ قُبلَ عضواً في الماسونية أ. كيرينسكي[١] الذي غدا في عام ١٩١٥ رئيساً لمنظمة «الشرق العظيم لشعوب روسيا» مع عضو الكاديت اليساري ن. نيكراسوف نائب رئيس الدوما الحكومية لاحقاً.

في شهر آب عام ١٩١٥ اتفق القادة الماسونيون المجتمعون في منزل عضو حزب الكاديت م. كوفالسكي على تأسيس حلف بورجوازي - ليبرالي تقدمي. وحّد الماسونيون موقفي الكتلتين الليبرالية واليسارية في الدوما وساعدوا على تنسيق جهودهما السياسية معاً. وفي هذا الإطار تذكر أحد قادة الحركة الماسونية المنشفي أ. غالبيرن في المهجر عام ١٩٢٨ قائلاً: «السمة المميزة جداً لغالبية أعضاء المنظمة هي كره العرش، كره القيصر شخصياً لأنه يقود البلاد إلى الموت... طبعاً مثل هذا الموقف من القيصر لا يمكن ألاّ ينسحب على الموقف من النظام القيصري عموماً، وبنتيجة ذلك غلُبت في المنظمة الأمزجة الجمهورية».

في خريف عام ١٩١٦ انشق الجناح الراديكالي في منظمة «الشرق العظيم لشعوب روسيا» وأعدَّ خطة انقلاب قصر إلى جانب «أعمال إرهابية» ضد الحركة العمالية. يتذكر أ. غالبيرن بهذا الصدد قائلاً: «في الأشهر الأخيرة قبل الثورة تردّدت أحاديث كثيرة في مجلس السوفيت الأعلى وداخل القصر عن أشكال من مؤامرات عسكرية. أذكر أن عدداً من أعضاء المجلس، ونيكراسوف بشكل رئيس، نقلوا سلسلة أخبار عن اتصالات أجراها غ. لفوف مع

---

(١) ألكسندر كيرينسكي - سياسي روسي بارز تسلّم مناصب حكومية رفيعة قبيل الثورة الاشتراكية عام ١٩١٧ كان آخرها رئيس حكومة. هاجر بعد الثورة إلى الغرب، ثم إلى الولايات المتحدة الأميركية.

الجنرال ألكسييف بخصوص القبض على القيصر... وكان ثمة أخبار أخرى عن أحاديث بهذا الخصوص، وحتى عن خطط تآمرية تدبرها مجموعات من الضباط».

في الخامس والعشرين من شباط / فبراير ١٩١٧ هبّت مظاهرات جماهيرية رافعة شعارات من قبيل «نريد خبزاً!» و«تسقط السلطة الاستبدادية!»، وسرعان ما تحوّلت إلى إضراب سياسي شامل. وفي اليوم التالي بدأت بالانضمام إليه بعض القطعات العسكرية. في السابع والعشرين من شباط/ فبراير قدّمت الحكومة استقالتها. وفي الثامن والعشرين من الشهر ذاته جرى اعتقال عديد من الوزراء بمن فيهم رئيس مجلس الوزراء. هنا بادر الجنرالات ذوو المواقف الليبرالية إلى إجبار القيصر على التخلي عن العرش، ثم بدأت مظاهرات العمال وجنود حامية العاصمة. ولاحقاً انضم إلى صفوف الثوار حتى فوج الحماية الشخصية التابع للقيصر المؤلف من الخيالة فقط.

برغم أن تحرك الجنود في السابع والعشرين من شباط/ فبراير كان عفوياً، لكن نشاط الماسونيين كان عظيماً منذ اليوم الأول للثورة. كتب المؤرخ ف. ستارتسيف في تعليقاته على الوثائق الخاصة بتلك الأحداث ما يلي: «يدل اقتراح تعيين (تشخيدزه) رئيساً لمجلس ممثلي عمال بتروغراد وماسونيْين آخرين أعضاء في لجنته التنفيذية وإنشاء هيئة مستشارية أجانب في اللجنة المؤقتة للدوما الحكومية وتشكيل الحكومة المؤقتة ذاتها، وكذلك الضغط على ب. مليكوف من أجل الإعلان الفوري للجمهورية ليل الثالث من آذار/ مارس١٩١٧ - كل ذلك يدل على النشاط الفعّال لأعضاء «الشرق العظيم لشعوب روسيا» في الفترة بين٢٧ شباط و٣ آذار ١٩١٧.

بعد أحداث شباط قُبل في محفل «أصدقاء حقيقيون» الاشتراكي الثوري ب. سافينكوف. وفي أيار/ مايو ١٩١٧ كان من بين ٦٦ عضواً في اللجنة المركزية لحزب الكاديت أحد عشر ماسونياً. وبحلول شهر أكتوبر ١٩١٧ عمل بشكل ناشط ٢٨ محفلاً تابعاً لمنظمة «الشرق العظيم لشعوب روسيا».

تشكلت الحكومة من ممثلي البورجوازية اليمينية وكبار الإقطاعيين وأُسندت مناصب هامة لأعضاء في حزب الكاديت. كانت الحكومة مرتبطة بشكل وثيق بالمنظمات الاجتماعية البورجوازية البارزة في سنوات الحرب مثل «الاتحاد الزراعي لعموم روسيا»، «لجنة التصنيع العسكري المركزية»، «اتحاد المدن». نشأ بشكل موازٍ ومستقل عن الحكومة سوفيت بتروغراد.

كان أعضاء الكاديت والليبراليون اليمينيون موحَّدين في توجههم الغربي وفي نواياهم لمواصلة الحرب. ففي نيسان/ أبريل ١٩١٧ أعلن وزير الحرب أ.غوتشكوف (زعيم المحافظين اليمنيين) في الجلسة المشتركة التي ضمت كلاً من الحكومة واللجنة المؤقتة للدوما الحكومية واللجنة التنفيذية لسوفيت بتروغراد ما يلي: «يجب أن نتفق جميعاً على أمر واحد، ألا وهو مواصلة الحرب كيما نصبح أعضاء متساوي الحقوق في الأسرة الدولية».

وجهت ثورة شباط ضربة قاصمة إلى الجيش - إلى المؤسسة الأكثر أهمية في الدولة. فبتاريخ ٢ آذار / مارس ١٩١٧ أعدّ سكرتير اللجنة المركزية لسوفيت ممثلي عمال وجنود بتروغراد المحامي ن. سوكولوف (قيادي سابق، مثله مثل أ.كيرينسكي، في المنظمة الماسونية في ذلك الحين) وحمل إلى الحكومة المؤقتة فور تشكيلها الأمر رقم١ القاضي باختيار أعضاء في اللجان العسكرية من حاملي الرتب الدنيا (الصغيرة)، تجريد الضباط من السلاح وجعله تحت رقابة اللجان، منح الجنود حرية غير مقيدة بأي شيء.شكل هذا الأمر بداية تدمير الجيش. كما أصدر كيرينسكي عندما أسندت له وزارة الحرب أمراً مشابهاً سُمي «إعلان حقوق الجندي». وهكذا أعلن الجنرال أ. دينيكين في تموز/يوليو ١٩١٧ ما يلي: «دمرتْ الجيشَ قوانين الأشهر الأخيرة».

جرت في تلك الفترة أيضاً تصفية قطاع الضباط الأمراء (وفق معطيات أ. دينيكين تمّ في الأسابيع الأولى تسريح حوالي نصف الجنرالات العاملين). عُيّن في المناصب الرئيسة مقربون من دوائر المعارضة في الدوما - أنصار أ. دينيكين، ل. كورنيلوف، أ. كولتشاك. وهكذا اصطدمت الحكومة المؤقتة، في

سياق تنفيذ التزاماتها أمام الحلفاء وانتهاجها خط متابعة الحرب حتى «النصر النهائي»، بالمصاعب التي خلقتها بنفسها - بات الجيش من دون إدارة، وبدأ فرار جماعي للعناصر. في تموز / يوليو أعيد في الجبهة تفعيل المحاكم الميدانية التي سبق إلغاؤها أيام الثورة، لكن ذلك لم يصحح الوضع. حاولت الإدارة السياسية المحدثة التابعة لوزارة الحرب دعم الدعاية لصالح مواصلة الحرب في أوساط القوات المسلحة، لكن الجنود استمروا في الفرار من الخدمة متوجهين إلى بيوتهم.

في ٣ تموز/ يوليو ١٩١٧ اضطرب توازن القوى غير المستقر أصلاً بين الحكومة المؤقتة وسوفيت بتروغراد (ما سُمي «السلطة المزدوجة»). أُطلق الرصاص على مظاهرة انطلقت بشعارات سوفيتية. صارت الحكومة المشكلة في ٢٤ تموز/ يوليو تميل أكثر باتجاه اليمين، وشغل رئيسها أ. كيرينسكي (منتقلاً إلى حزب الاشتراكيين الثوريين) منصبي وزير الحرب والأسطول البحري، وفي الحكومة الثالثة منصب الرئيس والقائد العام للقوات المسلحة. وفي ٢٥آب/ أغسطس ١٩١٧ قامت حركة تمرد غير ناجحة بقيادة الجنرال ل.كورنيلوف الذي حاول مع جنرالات آخرين الإطاحة بالحكومة المؤقتة.

حصلت تغيرات هامة على مستوى بنيان الدولة القومي. كانت ثورة ١٩٠٥-١٩٠٧ قد شدّت لحمة البورجوازية وإقطاعيي الأقاليم القومية والتفافهما حول السلطة القيصرية كأكثر قوة دفاعية مأمولة. لكن تبدلّ الحال بعد انهيار النظام القيصري، إذ غلب التطلع إلى الاستقلال الحكومي للأقاليم القومية. بدأ تفكك الإمبراطورية الذي لم يستدعه، في هذه الحالة، سقوط الأجزاء، بل اضطراب المركز.

حصلت بوادر الانفصال في الجيش في المقام الأول. فحتى قبل شباط / فبراير أنشئت وحدات عسكرية بقوام قومي مثل الفصائل اللاتفية، الفيلق القوقازي، والفيلق السيبيري. وبعد شباط تشكلت وحدة عسكرية تشيكوسلوفاكية، ثم بدأت «كل الألسن» تطالب بإنشاء قوات عسكرية قومية خاصة. لم تكن

القيادة العسكرية العامة والحكومة جادتين لتلبية هذه المطالب. سمحتا مثلاً بإنشاء «فوج أوكراني باسم هيتمان مازيبا». بدأت «أكرنة» الجيش (امتنع الجنود عن التوجه إلى الجبهة، ورفعوا شعار («سنذهب تحت العلم الأوكراني»).

في صيف ١٩١٧ نشب صراع بخصوص أسطول البحر الأسود. رُفعت الأعلام الأوكرانية على سفنه وفُصل من عديده البحارة غير الأوكرانيين.

تم تجاهل مسألة البنيان الحكومي - القومي حتى اللحظة الأخيرة من قبل الحكومة المؤقتة، ولم يرد ذكر له في البيانات، ولا حتى في إعلان روسيا جمهورية ديمقراطية (١ أيلول / سبتمبر ١٩١٧). عملياً أسهمت كل سياسات الحكومة المؤقتة في تفكيك مركزية السلطة وفي التوجه الانفصالي، ليس فقط للأطراف القومية، بل وللمناطق الروسية. فنشطت حركة تقسيم سبيريا إلى مناطق وإعلانها إقليماً متمتعاً بحكم ذاتي. اتخذ المؤتمر المنعقد في (تومسك) بين ٢ و ٩ آب/ أغسطس ١٩١٧ قراراً نصّ على «إقامة حكم ذاتي في سبيريا» في إطار فيدرالية جامعة للمناطق والوحدات القومية، وحتى على إقرار علم سبيريا بلونيه الأبيض والأخضر. وفي ٨ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩١٧ انعقد المؤتمر العام السبيري الأول ونص أحد قراراته على وجوب امتلاك سبيريا سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية كاملة، وتكوين دوما (برلمان) ومجلس وزراء سبيريين، ووضعت الخطط لتحويل سبيريا إلى فيدرالية. وبعد أكتوبر لم تعترف الدوما بسلطة السوفيتات واعتقل معظم ممثليها من النواب.

الأقل نجاحاً كانت علاقات الحكومة المؤقتة مع أوكرانيا. ففي ٤ آذار/ مارس ١٩١٧ تأسست في كييف (الرادا) المركزية (البرلمان) التي طالبت بحكم ذاتي جغرافي - قومي لأوكرانيا. هكذا أدى تكتيك الحكومة المؤقتة بتأجيل البت بكل الأمور إلى حين قيام «جمعية تأسيسية» إلى انفصال أوكرانيا، علماً أن مواقع الانفصاليين هناك كانت ضعيفة.

ماذا بخصوص فرع العملية الثورية الآخر - السوفيتات؟ كان قيام نظام السوفيتات في المرحلة الأولى عملية «مصغرة» (Molécule). في البداية جرى

امتلاك السوفيتات لسلطة ما بالرغم من نوايا قيادتها (الاشتراكيين الثوريين والمناشفة). لم يكن من خطط لديهم لجعل السوفيتات شكلاً بديلاً لحكومة، وانحصر هدفهم في دعم الحكومة الجديدة في المستوى الأدنى و«نقل السلطة بكل طيب خاطر إلى البورجوازية الجديدة».

كانت تلك القوة، التي بدأت تتشكل في البداية على أساس من وفاق بين شركاء، وتالياً كطرف موازٍ مجابه للحكومة المؤقتة، والتي رئسها البلاشفة - كانت تعبيراً عن حركة جماهيرية **عفوية**. هذه القوة لم تكن حزباً. في المعامل والمؤسسات كان أعضاء السوفيت هم كامل الجماعة العاملة. وكان اختيار ممثلين إلى سوفيتات المستويات العليا يُنظم من قبل التعاونيات وصناديق المساعدة المشتركة التابعة للمعامل. وفي القرى كان السوفيت هو «مجلس القرية». بكلمات أخرى، كانت طريقة تنظيم هذه السلطة مختلفة تماماً عما كان عليه الحال في المجتمع الغربي - مجتمع المواطنة.

وفق تقديرات المؤرخين شكل أعضاء الأحزاب السياسية في عموم روسيا حوالي ١,٢٪ من سكان البلاد. فلم يتقبل الناس هنا في ذلك الحين الديمقراطية الحزبية التمثيلية المميزة للمجتمع الطبقي الغربي. والحكومة الليبرالية البورجوازية التي سعت للاستناد على مثل هذه البنية السياسية بقيت «معلقة في الهواء».

على العكس من ذلك تكونت سوفيتات ممثلي العمال والجنود والفلاحين كهيئات تعاونية - فئوية تلاشت فيها تدريجياً التعددية الحزبية، وليس كهيئات حزبية - طبقية. لم يفترض الأعضاء المنشفيون أو الاشتراكيون الثوريون، الذين كانوا في قيادة سوفيت بتروغراد، أنه تصعد من خلالهم، من تحت، ما يمكن أن تُدعى حكومة روسيا الفلاحية غير المعروفة في النظريات السياسية.

نشأت السوفيتات من التصورات الفلاحية حول السلطة الرشيدة. كتب بهذا الصدد الباحث في تاريخ الطبقة الفلاحية الروسية أ. تشايانوف ما يلي: «لا يسير تطور الأشكال الحكومية وفق طريقٍ منطقي، بل تاريخي. نظامنا سوفيتي

الطابع، نظام سوفيتات فلاحية؛ فهذا النظام قد قام له أساس في الوسط الفلاحي قبل أكتوبر ١٩١٧ بزمن طويل في منظومة إدارة المنظمات التعاونية».

في روسيا اهتم كل الناس - كل من وصلته الأخبار والمعلومات - بقرارات وأعمال الحكومة المؤقتة وسوفيت بتروغراد بشكل موازٍ ودققوا فيها. كانت مسألة الأرض القضية الأهم التي شغلت الناس. ففي ٩ نيسان/ أبريل ١٩١٧ أقر سوفيت بتروغراد أمر «فلاحة كل المساحات غير المشغولة بفلاحين»، وعُدّ ذلك «مهمة حكومية في غاية الأهمية»، وطالب بإنشاء لجان تعنى بتلك الأراضي.

لم تنشغل السوفيتات بالمسائل الرئيسة فقط - السلام والأرض - بل وبكثير من أمور الحياة اليومية والمعيشية التي أثرت في الوعي العادي. فشرعية السلطة في الوعي العام العادي إنما تنبع تحديداً من تراكم التقييمات الصغيرة.

كان السوفيت، بما له من سمعة في أوساط العمل والجنود، أكثر أهلية وحساسية ومرونة بخصوص حل المشاكل الحرجة والقضايا ذات الأهمية لحياة الناس. ففي الأيام الأولى للثورة، على سبيل المثال، جرى حل البوليس، فخرج مجرمون من السجون وعاشت المدينة تحت أعمال نهب وسرقة. انطلاقاً من ذلك عمدت الحكومة المؤقتة على إنشاء ميليشيا من طلاب متطوعين لحفظ الأمن والنظام، كما أنشأ سوفيت المدينة ميليشيا من العمال، وألزمت المصانع والفبارك بتخصيص واحد من كل عشرة عمال للقيام بمهام حفظ النظام والأمن. واتضح جلياً في المحصلة بأن العمل الأساسي في تنفيذ هذه المهام وقع على عاتق الميليشيا العمالية. هكذا كانت المقارنة لصالح السوفيت.

لقد جرت الاستعانة بالسوفيتات تحديداً لحل الخلافات بين قوى المجتمع (مثلاً عند خلاف المهندسين مع العمال في بتروغراد والأطباء مع موظفي القطاع الصحي في موسكو). كثيرة مثل هذه القضايا التي كانت السوفيتات أكثر عملية وقدرة على حلها مقارنة بأجهزة السلطة الأخرى.

ألقى الجيش تأثيراً هائلاً على منطلق هذه المقارنة. فأحسّ وزير الحرب أ. غوتشكوف بالذهول عندما ذهب زائراً الجبهة في ٥ نيسان/ أبريل ١٩١٧. إذ اكتشف أثناء ذلك أن جنرالات يفكرون بالانتساب إلى حزب الاشتراكيين الثوريين الأكثر شهرة في تلك المرحلة. فكتب ما يلي: «هذا الاستعداد للاستسلام أمام السوفييت من قبل عسكريين رفيعين استحقوا مناصبهم في ظل القيصر أحبط أية إمكانية للعمل من أجل دعم سلطة الحكومة المؤقتة».

هكذا يتكلم وزير الحكومة المؤقتة منذ البداية عن العلاقات المتبادلة مع السوفيتات بمنطق الصراع وليس بمنطق التعاون. وفي الواقع خلق سلوك السياسيين، الذين لم يقبلوا المشروع السوفييتي، ومنذ الأيام الأولى للثورة في شباط ١٩١٧، آلية الحرب الأهلية المقبلة التي كانت ببساطة في مرحلة الكمون. كتب المقدم ب. إنكلغاردت أحد المرشحين لشغل منصب وزير الحرب في الحكومة المؤقتة في آذار/ مارس ١٩١٧ ما يلي: «من أجل إيقاف الحركة المتصاعدة لا توجد سوى وسيلة واحدة: غطس اليد حتى المرفق بالدم، لكن في الوقت الحاضر لا ألحظ فرصاً لذلك حتى ولا رجالاً». وعندما حصل «أطفال شباط» على فرصة لذلك وجمعوا رجالاً بدؤوا الحرب الأهلية.

في يوليو/تموز أقدمت الحكومة المؤقتة على خطوة يائسة من أجل إلغاء ازدواجية السلطة (إطلاق النار على مظاهرة ٣ تموز/ يوليو)، لكن هذا الإجراء أطلق يد السوفيتات للمبادرة إلى إجراءات راديكالية. عندما اعتكف قادة السوفيتات وتركوا المسرح للحكومة المؤقتة تبشّعت كثيراً صورة الليبراليين البورجوازيين في أعين الناس. في آب/ أغسطس جرت محاولة للإطاحة بالحكومة المؤقتة من قبل اليمين (تمرد كورنيلوف وجماعته). وعندما اتضح أن سوفيت بتروغراد كان أساساً القوة المدافعة عنها أدرك المواطنون إفلاس الحكومة التام. ومع حلول يوم ٢٥ أكتوبر ١٩١٧ لم يكن قد بقي لهذه الحكومة المؤقتة سوى بقية سلطة إسمية خسرتها دون أي عنف. في هذا اليوم جرى افتتاح المؤتمر الثاني لسوفيتات عموم روسيا وتم الإعلان عن قيام السلطة السوفييتية وعن مراسيمها الأولى.

في الختام يجدر ذكر مشهد ينطق أكثر لا عن التاريخ، بل عن نمط تلك العدائية للسوفيت التي اجتمعت حولها في نهاية الثمانينيات القوى التي هدمت بنيان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية. ففي كتابه «في ضوء النهار»، يؤكد ف. سولوخين أنه «بتدبيرٍ وإيعازٍ وأمرٍ من لينين شخصياً تم تدمير بضع عشرات ملايين الروس». وفي محاولة لإقناع الناس بصحة هذا التأكيد السمج يبدأ سرد الأرقام مباشرة من ليل ٢٥ أكتوبر ١٩١٧ عندما، بناء على أمر لينين، جُمع - كما يقول - وزراء الحكومة المؤقتة المعتقلون في القصر الشتوي «ودون إبطاء، لا لساعة ولا ليوم، أُجلسوا في سفينة سُحبت ثم أُغرقت في نهر النيفا».

المصير الحقيقي للوزراء كان غير ذلك. تم الإفراج عنهم سريعاً وأُطلق سراحهم. من بين خمسة عشر وزيراً هاجر ثمانية وبقي سبعة في روسيا. من بين هؤلاء الأخيرين مات واحد في فترة القمع والملاحقات عام ١٩٣٧ هو س. ماسلوف وزير الزراعة الذي كان شخصية نشيطة ومعروفة وأستاذاً في جامعة موسكو الحكومية. وزير الحرب الجنرال أ. مانيكوفسكي كان في فترة الحرب الأهلية رئيس الإمداد والتموين للجيش الأحمر. وزير الأسطول البحري د. فردريفسكي غادر إلى فرنسا، ثم حضر إلى سفارة الاتحاد السوفييتي هناك واستعاد المواطنة السوفييتية. وزير المواصلات أ. ليفروفسكي غدا في العهد السوفييتي شخصاً وجيهاً خبيراً في شؤون النقل وبنى «طريق الحياة» إلى لينينغراد المحاصرة. الوزير س. تريتياكوف هاجر إلى فرنسا وصار لاحقاً عميلاً شهيراً للمخابرات السوفييتية هناك بدءاً من عام ١٩٢٩، وفي عام ١٩٤٣ أعدمه الألمان.

العلاقات بين ثورتي شباط وأكتوبر

في تدريس التاريخ السوفييتي الرسمي قُدّمت الصورة المبسَّطة التالية. في شباط ١٩١٧ حدثت في روسيا ثورة بورجوازية - ديمقراطية أطاحت بالنظام القيصري. تطورت هذه الثورة تحت قيادة البلاشفة إلى ثورة بروليتارية اشتراكية. لكن اجتمعت قوى «روسيا القديمة» في صيف عام ١٩١٨، بدعم من الامبرياليين وبدأت حرباً أهلية وثورة مضادة ضد السلطة السوفييتية.

هذه اللوحة غير صحيحة في الخطوط الرئيسة ناهيك عن التفاصيل. فما كان ممكناً أن «تتطور» ثورة شباط إلى ثورة أكتوبر لأنه، بالنسبة للبورجوازية الليبراكية - الديمقراطية ذات التوجه الغربي، كانت روسيا القيصرية وروسيا السوفييتية عدوتين على قدم المساواة. كلاهما، برأي الشباطيين، «إمبراطوريتا شر».

لنتناول جوهر الأمر. بدءاً من أواخر القرن التاسع عشر دخلت روسيا في رأسمالية طرفية - رأسمالية المحيط التابع. راحت تنشط فيها بنوك أوروبية وامتلك الأجانب قسماً كبيراً من صناعتها. قاومت هذا الاتجاه الدولة القيصرية، فبدأت ببناء السكك الحديدية والمصانع الحكومية والجامعات والمؤسسات العلمية ووضعت خططاً خمسية. سعت إلى تحديث البلاد، لكنها لم تستطع النهوض بهذه المهمة. كان السبب هو أن الدولة مقيدة بمصالح فئوية وقروض مالية من قبل البنوك الغربية. وكما قال ماكس فيبر وقعت روسيا في «**مصيدة تاريخية**» لم يعد باستطاعتها الإفلات منها.

كان العدو الرئيس للدولة القيصرية هو البورجوازية، التي طالبت بأنظمة سوق غربية، وبالمناسبة، بديمقراطية كيما يتمكن العمال من القيام بكفاح طبقي. وفي هذا الكفاح كان من المفترض والمرجّح أن يخسروا معركتهم (كما حصل في الغرب). تصرف الفلاحون (٨٥٪ من سكان روسيا) إزاء مطالب البورجوازية بلامبالاة، لكنهم كانوا مكتوين حتى العظم بنار الإقطاعيين والسلطة القيصرية التي دافعت عن الإقطاع. كان العمال، بالنسبة للفلاحين، «أهلاً» و«أقرباء» - بالدم وبنمط التفكير والحياة. في عام ١٩٠٢ قامت انتفاضات فلاحية بسب الأرض، برزت خلالها «وحدة طبقية لجماعات القاع»، وحدثت ثورة ١٩٠٥. وبعدها فقط فهم البلاشفة إلامَ تسير الأمور، ورفعوا راية «اتحاد العمال والفلاحين» - هرطقة من وجهة نظر الماركسية. ابتعد الفلاحون عن النظام القيصري واستداروا باتجاه الثورة بسبب ما سمي إصلاحات ستوليبين[١].

---

(١) بيوتر ستوليبين - وزير داخلية ورئيس مجلس الوزراء في روسيا منذ عام ١٩٠٦. تبنى بين ١٩٠٧-١٩١١ نهج إصلاحات اجتماعية وسياسية.

كانت علاقة كارل ماركس وفريدريك إنجلس بالثورة الروسية، اللذين مارست أعمالهما العلمية النظرية تأثيراً كبيراً على الإنتلجنتسيا الروسية، متناقضة في الصميم. قادت أو انتهت إلى ما يلي:

- هما أيدا ثورة في روسيا لا تتعدى إطار المطالب البورجوازية - الليبرالية، ثورة تطيح بالنظام القيصري وتفكّك الإمبراطورية الروسية؛ بنية القاعدة الطبقية لمثل هذه الثورة غير ضرورية بنظر ماركس وإنجلس.
- هما رفضا قطعياً ثورة تحالف العمال والفلاحين الشعبية المقوية لروسيا والفاتحة أمامها مجال التحديث على أسس ثقافية خاصة دونما تكرارٍ للطريق الذي سلكه الغرب.

تجلّت في هذا التصور ثقابة نظر وحدس مؤسسيْ الماركسية بشكل قوي. أدركا وأحسَّا الأمر الرئيس - في روسيا نضحت بالتوازي ثورتان ليستا في العمق مختلفتين فقط، بل ومتعاديتين إحداهما مع الأخرى. في المراحل الأولى يمكن لهما أن يتداخلا ويتحدا في حل مهام تكتيكية مشتركة، غير أن حامليهما مختلفان مبدئياً.

تبنى الماركسيون الروس، على نحوٍ غائم في المراحل الأولى، هذا التصور لتحديد مواقفهم من المسار القائم للعملية الثورية في روسيا. غدت ثورة ١٩٠٥-١٩٠٧، التي سارت على ذلك الطريق الذي نبذه ودانه كارل ماركس وفريدريك إنجلس، اللحظة الحرجة الأولى. بات الماركسيون أمام خيارٍ تاريخي: هل ينخرطون في هذه الثورة، أم يظلون أمناء على تعاليم ماركس ويعارضون هذه الثورة («أكتوبر المقبل»). استنبطت كتلة البلاشفة، وعلى رأسها فلاديمير إيليتش لينين، دروساً من الفصل الأول للثورة الروسية وتعاونت مع الجماهير الشعبية الثورية، في حين ظل المنشفيّون مع تعاليم ماركس، وانضم إليهم لاحقاً الاشتراكيون الثوريون.

هكذا حدثت في روسيا في وقت واحد ثورتان مختلفتان. إحداهما - تلك التي حلم بها ماركس وإنجلس. هذه الثورة ذات توجه غربي غايتها القضاء على النظام القيصري وامبراطوريته وتكريس نظام سوق رأسمالية حرة.

الثورة الأخرى - عمالية - فلاحية (سوفيتية) هدفت إلى إغلاق روسيا في وجه السوق الحرة وانتزاع الأرض المشاع السابق من الإقطاعيين وعدم السماح بتفكيك الطبقة الفلاحية. انضم إلى هذه الثورة العمال الذين مازالوا محتفظين بوعي وأسلوب عمل فلاحي مشاعي (من قبيل طريقة الانتظام في مشاعات تعاونية وسرية). هذه الثورة عدّها ماركس وإنجلس رجعية، نظراً لأنها موجهة لإيقاف عجلة التقدم الرأسمالي في روسيا.

كان لكل من هذين التيارين الثوريين عدوان رئيسيان: الحكم المطلق والثورة البديلة. لمرحلةٍ قصيرة كان يمكن أن يكونا حليفين متنافسين (تحديداً في شباط أثناء الإطاحة بالحكم القيصري).

انتظر كل من الثورتين لحظته. وهذه اللحظة حلّت في مطلع عام ١٩١٧. سيطر الماسونيون على الدوما الحكومية ودعمتهم في ذلك دول الحلفاء وكذلك الجنرالات والقسم الأكبر من الضباط. كان هؤلاء الأخيرون في الفترة الأخيرة متنوعي المنشأ وليبراليين، فيما سقط النبلاء مؤيدو القيصرية منهم صرعى في ساحات المعارك. أما العمال والفلاحون الذين شكلوا جيشاً قوامه أحد عشر مليوناً فقد لبثوا عامين ونصف في الخنادق يراجعون ويناقشون مشروع المستقبل. كانوا من الناحية العسكرية منظمين ولديهم السلاح، وفي معظمهم جيلاً من مراهقين إبان أحداث ١٩٠٥-١٩٠٧ عانى أعمالاً عقابية انتقامية ضد قراه وكَرِهَ السلطة القيصرية.

أنجزت ثورة شباط ١٩١٧ العملية الطويلة لهدم شرعية دولة الامبراطورية الروسية. أما تلك القوى التي سعت لدعم الأشكال التقليدية للدولة الروسية (السلافيانوفيل[١] في أواخر القرن التاسع عشر ومنظمة «المئة السود»[٢] بعد ثورة ١٩٠٥) فقد باتوا فاقدي الرصيد وأزيحوا جانباً. بالنسبة لحزب الكاديت،

(١) السلافيانوفيلية - تيار فكري سياسي برز في القرن التاسع عشر أكد ممثلوه، على الخصوصية الروسية ورسموا طريقاً تاريخياً لتطور روسيا، انطلاقاً من هذه الخصوصية، مختلفاً عن تاريخ تطور بلدان أوروبا الغربية.

(٢) «المئة السود» - منظمة تبنت نهج الاغتيال والإرهاب سبيلاً للنضال الثوري.

شغل قياديوه فوراً مواقع رئيسة في الحكومة المؤقتة وصاغوا برنامجها بالتحالف مع القسم الأكبر من الاشتراكيين الثوريين والمناشفة. توافقوا جميعاً على أن في روسيا ثورة بورجوازية ديمقراطية، وأي بديل آخر لها، بما في ذلك تحت راية الاشتراكية، سيكون رجعياً (ثورة مضادة).

كانت ثورة شباط **انقلاباً في القمة** أسهمت فيها الدوما الحكومية والجنرالات. باتت ممكنة لأنها لاقت دعماً من قبل البورجوازية الليبرالية مع قسم من الجهاز البيروقراطي، ومن قبل الجنود والعمال. لم تكن أية قوة من هذه القوى منفردةً كافية، ففي كل الثورات ثمة حاجة لاشتراك قسم فاعل من الجهاز الحكومي. وفي هذه الحالة كانت ثوريةً الدوما الحكومية (بمن في ذلك نوابٌ قيصريون أمثال أ. غوتشكوف وف. شولغين) وقسمٌ كبير من جنرالات وضباط وجنود الجيش والأمن وصغار الموظفين. كان ثمة دعم كذلك من قبل حكومات دول الحلفاء.

كما رأى فريدريك إنجلس «بدأ هذه الثورةَ الطبقاتُ العليا للعاصمة»، وفي أعماله عبّر عن أن القمة الحاكمة في الغرب أدركت ذلك جيداً (علماً أن الدعم الإعلامي - السيكولوجي من جانب الماركسية كان مناسباً).

لكن شباط أطلق يد الثورة السوفييتية. فتمثلت فرادة الثورة الروسية لعام ١٩١٧ في أنه، منذ أيامها الأولى، بدأ يتشكل نمطان من الحكم: جمهوري بورجوازي - ليبرالي (الحكومة المؤقتة) و«شعبي - استبدادي» - السلطة السوفييتية. كان ذلك تجربة **فريدة في نوعها** لم يمر شعب في التاريخ بمثلها. عنى نمطان من الحكم طريقين مختلفين، نظامين مختلفين. باتا على فرعي عملية تاريخية مختلفين ومتباعدين، وتمكن الناس خلال فترة زمنية طويلة نسبياً من مقارنة كلا النمطين - وهذه طريقة فعالة تماماً للمعرفة.

بدأت الصراعات بين الحكومة المؤقتة والسوفيتات سريعاً. عوّل الكاديت والمنشفيون على الغرب وطالبوا بمواصلة الحرب. جواباً على ذلك قامت بتاريخ ٢١ نيسان/ أبريل ١٩١٧ مظاهرة في بتروغراد ضد سياسة الحكومة. أطلقت

السلطة النار على المظاهرة في واقعة للمرة الأولى بعد شباط. هكذا «حوّمت روح الحرب الأهلية» في سماء المدينة.

نعم، بدأت نُذر الحرب الأهلية تلوح في لحظة ثورة شباط، مع سقوط النظام القديم (في نيسان/ أبريل ١٩١٧ شملت الاضطرابات الفلاحية ٤٢ محافظة في القسم الأوروبي من البلاد من أصل ٤٩). لكن لم تكن هذه حرباً مع أيتام القيصر - وهذا هو الأمر الهام الذي يجب إدراكه، بل حرب «أكتوبر الآتي» مع شباط. ما حدث هو «تحول حرب إمبريالية إلى حرب أهلية» حسبما قال البلاشفة. فقد «تنبؤوا» تحديداً بذلك ولم «يدبروها»، أو يسعوا إليها، لأنه لم تكن لدى البلاشفة أية إمكانية فعلية للتأثير في أحداث شباط ١٩١٧. فعشية شباط كان عدد البلاشفة المنظمين حزبياً حوالي عشرة آلاف شخص، وكان معظم قادتهم في المهجر أو المنفى.

اتخذ المسار العفوي للسلطة الروسية (انتقالاً من الحكم القيصري المطلق إلى النظام السوفييتي مع تجاوز نمط الدولة البورجوازية - الليبرالية) بعداً تنظيمياً على يد البلاشفة. فبعد شباط، وفي لحظة انعقاد مؤتمر نيسان الشهير، كان عديد حزب البلاشفة قد قدّر بـ ٥٠ ألف عضو. إضافة إلى ذلك رفض كثيرون من قواعد النظام القيصري (وحتى من منظمة المئة السود) المشروع الليبرالي - البورجوازي، وكذلك حوالي نصف عديد قيادة الأركان القيصرية، وساروا جميعاً خلف البلاشفة تحديداً.

استسلم النظام القيصري من دون معركة. وبدءاً من شباط بدأ في روسيا صراع **حركتين ثوريتين**. الآن صار المناشفة والاشتراكيون الثوريون، وليس الليبراليون، الأعداء الرئيسيين لمعسكر السوفيت. كان هؤلاء الأعداء الجدد ماركسيين حقيقيين واشتراكيين، وكان في صفهم غ. بليخانوف وف. زاسوليتش. هذا أمر جدير بالتأمل! هؤلاء أرادوا الاشتراكية لروسيا، لكن اشتراكية على النمط الغربي، اشتراكية «صحيحة»، لكن الشعب في روسيا لم يكن «صحيحاً». إذا نظرتَ إلى الأمر من وجهة نظر المناشفة - الماركسيين عُدّ «أكتوبر» حدثاً رجعياً، «انقلاب ثورة

مضادة». في هذه النقطة كانوا أمناء على حرفية الماركسية، وانطلقوا مباشرة من تعاليم كارل ماركس وفريدريك إنجلس. حصلت ثورة شباط في روسيا وفق نظرية ماركس، أما ثورة أكتوبر فبرغم هذه النظرية.

عبّر عن النقطة الآنفة الذكر مؤسس الحزب الشيوعي الإيطالي أ. غرامشي في مقالة له بعنوان «ثورة ضد رأس المال» (٥ كانون الثاني/ يناير ١٩١٨): «هذه ثورة ضد «رأس مال» كارل ماركس. كان «رأس مال» ماركس في روسيا كتاباً للبورجوازية أكثر منه للبروليتاريا. أكّد دون جدال على الضرورة القدرية لتشكل بورجوازية في روسيا وحلول عصر الرأسمالية وترسيخ حضارة ذات نمط غربي... لكن الوقائع غلبت الأيدلوجيا. أثارت الوقائع انفجاراً حوّل إلى مِزَقٍ تلك المخططات التي كان على روسيا بموجبها أن تسير وفق قواعد المادية التاريخية. لكن البلاشفة رفضوا ماركس، برهنوا عملياً وبإنجازاتهم على أن قوانين المادية التاريخية ليست بتلك الفولاذية، كما يمكن أن تبدو وبدت»(٢١٦).

نسف الاشتراكيون الثوريون، قبل كل شيء، توازن القوى غير المستقر البارز بعد أكتوبر. لو اعترفت الجمعية التأسيسية بالسلطة السوفييتية لقطعت الطريق على الحرب الأهلية. لو استسلم البلاشفة للجمعية التأسيسية لبقيت الحرب مع ذلك حتمية. وحده المشروع السوفييتي تحديداً أعطى فرصة للخروج من المأزق. لكن الاشتراكيين الثوريين أعلنوها حرباً أهلية على السلطة السوفييتية، وكان المقدم ف. كابيل أول قائد لهم (أعادوا دفنه قبل وقت قريب مع مراسم أداء التحية العسكرية ورفع الراية الحربية التي كانت تُنصب للشهيد في العهد القيصري وقت الدفن).

ابتعد البلاشفة عن الماركسية، ليس فقط من خلال انطلاقهم من تصور آخر لبناء نظام حياة جديد ومن إدراكهم طبيعة المنظومة الرأسمالية «المركز - المحيط» والمعنى الحضاري للثورة الروسية، بل ابتعدوا أيضاً عما اتسمت به الماركسية من **ميكانيكية** في النظر إلى العملية التاريخية. باتوا الآن يفكرون في

مفاهيم الانتقال «نظام - فوضى - نظام» وقيّموا بشكل صحيح أهمية **اللحظة** و**الحركة**. وبموازاة التقييم الصحيح **للقوى** المحركة للثورة الروسية تحركوا باقتدار في «النقاط المفصلية» في لحظات توازن القوى غير المستقر.

بفضل التحرك المنظم للبلاشفة تمكّن السوفيت من الوصول إلى السلطة محمولين على موجة ثورة شباط ذاتها مادامت أركان الوضع الحكومي الجديد غير ثابتة بعد - مادام حتى الآن كل شيء على مفترق طرق، والناس أمام اختيار، لكن في ظل انطفاء تفاؤلهم وآمالهم في أن يستجيب شباط لطموحات الأغلبية الساحقة للسكان - الفلاحين.

حصل النجاح لأنه قامت في روسيا، بخلاف النظرية والثورة الطبقية، نظرية الثورة المتجاوزة للانقسام إلى طبقات. فبالنسبة للبلدان الفلاحية كانت هذه الثورة وسيلة إنقاذ لها من وقوعها في المحيط الطرفي التابع للرأسمالية الغربية. أما أولئك الثوريون الذين سعوا لكي يكونوا «جزءاً من الغرب» فقد وقفوا ضد الثورة السوفييتية حتى تحت الراية الحمراء للاشتراكية.

في كتاب ف. لينين «الإمبريالية كأعلى مراحل الرأسمالية»، المكتوب عام ١٩١٦ في زيوريخ والمطبوع في أواسط عام ١٩١٧ في بتروغراد، تم تطوير التصور بخصوص مصير بلدان «المحيط» في النظام العالمي المتجاوزة للدوغمات الرئيسة للماركسية. فإضافة للابتعاد عن التصورات الماركسية بخصوص الطبقة الفلاحية غدا كتاب «الإمبريالية كأعلى مراحل الرأسمالية» رافعة لا غنى عنها من أجل صياغة نظرية حول الثورة المناهضة للرأسمالية «**في بلد واحد**» - بصرف النظر عن مشاركة بروليتاريا البلدان الرأسمالية المتطورة. هكذا يُعد الكتاب المذكور نصاً يمثل جوهر **اللينينية** بصفتها نظرية جديدة للثورة.

تشير المعطيات الواردة في الكتاب حول نهب الغرب لثروات المحيط التابع إلى أن الطبقة العاملة في بلدان الغرب المتطورة صناعياً **لا تُعدّ** طبقة ثورية. يورد لينين تحليلات بليغة الدلالة لمنظري الإمبريالية تفيد بأن الهدف

الأهم الكامن خلف استغلال البلدان التابعة هو حل المسائل الاجتماعية في بلدان المتروبول («إذا كنتم لا تريدون الحرب الأهلية يجب أن تصيروا إمبرياليين»). حلّ الغرب هذه المسألة بنجاح - تمّ «شراء» سكوت «طبقاته الدنيا» حسبما تؤكد أيضاً اقتباسات من نصوص اقتصاديين بورجوازيين وديمقراطيين - اجتماعيين غربيين. بهذا الشكل استُكمل (أو الأصح) استُبدل استغلال العمال باستغلال الشعوب و**الصراع الطبقي** بـ «صراع الشعوب».

ربما يكون أقوى توضيح لهذا الموضوع هو ما أورده لينين من تأكيدات لإنجلس نفسه. ففي ٧ أكتوبر / تشرين الأول ١٨٥٨ كتب إنجلس إلى ماركس ما يلي: «البروليتاريا الإنكليزية، في الواقع، تتبرجز أكثر فأكثر، حيث إنّ هذه الأمة الأكثر بورجوازية بين كل الأمم تريد، على ما يبدو، إيصال الأمر إلى نهاية المطاف، إلى أن يكون لها أرستقراطية بورجوازية وبروليتاريا بورجوازية إلى جانب البورجوازية. طبعاً، هذا، إلى درجة معلومة، أمر مفهوم منطقياً». تصوّرُ إنجلس هذا العائد لعام ١٨٥٨ ثابت تماماً. وفي ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٨٨٢ كتب إلى كاوتسكي ما يلي: «يستفيد العمال، بكل رضا، معهم [مع البورجوازيين] من الاستغلال الكولونيالي الذي تمارسه إنكلترا ومن استغلالها الممارس على مستوى السوق العالمية».

هذا يعني أنه ليس صحيحاً القول بأن الثورة البروليتارية العالمية فقط المبدوءة في البلدان الغربية هي التي يمكن أن تغدو محرّك تحرير الشعوب من الاستغلال الرأسمالي. كان رفض هذه المسلّمة خطوة هامة في بناء النظرية اللينينية للثورة. ومن هذه النقطة مباشرة جاء موقف البلاشفة بخصوص عدم التعويل على الثورة البروليتارية في حواضر الرأسمالية. أما الثورة في بلدان محيط الرأسمالية الذي تنتمي روسيا إليه، فإنها لا ترتدي طابعاً مناهضاً للرأسمالية فقط، بل وطابعاً تحررياً وطنياً ضد ظلم الرأسمال الأجنبي. ولاحقاً لاقت النظرية اللينينية تطويراً من خلال تجربة الثورات المشابهة في الأقطار الفلاحية الأخرى.

رأى الماركسيون المتشددون (ب. أكسلرود، ف. زاسوليتش، غ. بليخانوف) أن المهمة الرئيسة للثورة الروسية، المطروحة من قبل كارل ماركس وفريدريك إنجلس، قد تحققت في شباط. أما الآن فيجب النضال ضد الثورة السوفييتية الرجعية. بات هذا القسم من الماركسيين مناهضاً للينين وشغل موقع العداء للسوفيت - على نحو متطابق مع تلك التعاليم التي صاغها ماركس وإنجلس في الفترة بين ١٨٧٠-١٨٨٠.

بهذا الصدد يمكن اعتبار سياسة المناشفة، الذين تسلموا السلطة في جورجيا، مثالاً ساطعاً. كان قائد هؤلاء الماركسي العبقري ت. جوردانيا (المفصول، مثل يوسف ستالين، من المدرسة الدينية). بخلاف المناشفة في روسيا أقنع جوردانيا الحزب بعدم عقد حلف مع البورجوازية واستلام السلطة بنفسه. وهكذا جرى على الفور تشكيل حرس أحمر من العمال عمد إلى نزع السلاح من سوفيتات الجنود المؤيدة للبلاشفة (كان الروس أغلبية في هذه السوفيتات). وفي شباط ١٩١٨ قمع هذا الحرس مظاهرة البلاشفة في تفليس. أيضاً ومن أجل الحماية من الأتراك طلب المناشفة المساعدة من الجيش الألماني، ولاحقاً من الجيش البريطاني.

تجدر الإشارة إلى أن سياسة حكومة ن. جوردانيا الداخلية كانت **اشتراكية**. فصدرت على الفور في جورجيا قوانين الإصلاح الزراعي - صودرت أراضي الإقطاعيين من دون دفع تعويضات وبيعت بموجب قروض دين للفلاحين. بعد حين جرى تأميم مصادر الثروات الخامية وكل الصناعة تقريباً (بطريقة الاستئجار من مالكيها في القطاع الخاص) في عام ١٩٢٠. جرى أيضاً تأميم التجارة الخارجية.

بهذا الشكل انبثقت حكومة اشتراكية بقيادة حزب ماركسي كان عدواً غير مهادن لثورة أكتوبر. وشنت هذه الحكومة حرباً ضد البلاشفة. شرح ن. جوردانيا هذا الموقف في خطابٍ له بتاريخ ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٢٠ على النحو التالي: «طريقنا يُفضي إلى أوروبا، طريق روسيا - إلى آسيا. أعلم أن أعداءنا

سيقولون إننا في جانب الإمبريالية. لذا أود القول بكل تصميم: أنا أفضّل إمبريالية الغرب على متطرفي (Fanaticus) الشرق**!**».

يوسف بيلسودسكي مثال آخر. غدا هذا الشخص ديكتاتور بولندا، وبدأ، بضغط من دول الحلفاء، حرباً ضد روسيا السوفييتية عام ١٩٢٠. كان ي. بيلسودسكي ثائراً واشتراكياً متأثراً جداً بإنجلس وزعيماً للحزب الاشتراكي البولندي. لكن كان البند الرئيس في برنامجه السياسي «البغض العميق لروسيا». كان من جملة المنفيين إلى سيبيريا على خلفية تدبير عملية الاغتيال التي أعدم بموجبها شقيق لينين - ألكسندر أوليانوف. نُقل عن بيلسودسكي عندما كان في منفاه اعترافه بأنه «تعافى من بقايا التأثير الروسي السابق وتطهّر من أجل التأثر الأوروبي الغربي». وفي عام ١٨٩٥ أصدر كتيباً بعنوان «روسيا» قال فيه بالحرف تقريباً ما ردّده ديمقراطيوّنا بعد مئة سنة في مطلع تسعينيات القرن العشرين.

أشار إلى جوهر أكتوبر كخيار **حضاري** منظرون سياسيون كثيرون روس وأوربيون. رأى قائد الاشتراكيين الثوريين ف. تشيرنوف أن هذا تجسيد لـ «أخيولات (Fantasy) الماركسيين الشعبويين»، ورأى م. ليبر[1] (غولدمان) زعيم البوند جذور إستراتيجية لينين في السلافيانوفيلية، وفي الغرب وصف أنصار ك. كاوتسكي البلشفية بـ «**أسينة** أوروبا». وهنا يجدر إمعان النظر في التكرار الإلحاحي لفكرة كأنّ المشروع السوفييتي وممثليه البلاشفة قوة **آسيا**، في حين عدَّ الكاديت الليبراليون، وحتى المناشفة - الماركسيون أنفسهم قوة **أوروبا**. أكدوا على أن صراعهم مع البلاشفة يمثل **حرب حضارات**.

بدأ ينضج صراع من هذا النمط من جديد بدءاً من ستينيات القرن العشرين لدى أجيال جديدة وفي مجتمع تغيّر بقوة.

---

(١) ميخائيل ليبر (غولدمان) (١٨٨٠-١٩٣٧) أحد زعماء اتحاد البوند وكتلة المناشفة. عضو اللجنة المركزية لحزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي بين ١٩٠٧-١٩١٢. انتقد بشدة ثورة أكتوبر ١٩١٧.

الفصل الثاني

منشأ المشروع السوفييتي

حضارة زراعية. مجتمع تقليدي. مشاعة

في القرن الثامن عشر شاعت في الغرب كلمة «حضارة». فأطلق مصطلح الحضارة على المجتمع المؤسس على العقل والعدالة. وفيما بعد صاروا يطلقون كلمة «حضارة» على **مرحلة تطور** المجتمع التالية لطور البدائية والبربرية. غدا مفهوم «العالم المسيحي» قليل الاستخدام، إذ أدى وظيفته خلال الحقبة التي لعبت فيها الإمبراطورية الرومانية المقدسة الدور السياسي والثقافي الجامع، إلى جانب سيادة الكاثوليكية واللغة اللاتينية. لكن بعد «الإصلاح»[1] والحرب الدينية فقد هذا المفهوم إلى حد كبير فاعليته، وحلّ عوضاً عنه عموماً مفهوم «أوروبا».

في مطلع القرن التاسع عشر، ومع نشوء النظام الاستعماري العالمي، برزت «المقولة الإثنية - التاريخية للحضارات»القائلة بأن لكل شعب حضارته. لاحقاً بدأ بالبروز تدريجياً مفهوم «حضارات محلية»، وكانت روسيا واحدة من تلك الحضارات المحلية (المسيحية الشرقية أو الحضارة الأوراسية). بعد الانتصار على نابليون ترسخ هذا المفهوم بخصوص روسيا في الغرب وفي وعي الشريحة المتعلمة في روسيا ذاتها.

---

(١) المقصود هنا الحركة أو الثورة الإصلاحية الدينية في أوروبا في القرن السادس عشر بقيادة مارتن لوثر ضد الكنيسة الكاثوليكية، ومن ثم نشوء الكنيسة البروتستانتية.

في روسيا مع مطلع القرن العشرين صار كل من الغربويين والسلافوفيليين، القيصريين والليبراليين، البلاشفة والمناشفة، الاشتراكيين الثوريين والفوضويين - صاروا يفكرون بالبلاد، بمستقبلها من قبيل مفاهيم الحضارة. تالياً بدأت هذه التيارات تطرح برامجها الهادفة برأيها لحل التناقضات الاجتماعية والسياسية الماثلة التي كانت عملياً **مشاريع حضارية** مختلفة. وغدا **المشروع السوفييتي** محصلة صراع ومقارنة وتركيب تلك المشاريع. هكذا من دون استخدام العدة المفاهيمية للمقاربة الحضارية نغفل كثيراً من جوانب الواقع الفعلي.

كانت هذه المفاهيم حيوية وهامة بالنسبة للوعي الذاتي الروسي، لأن المقاربة الحضارية ذاتها بدأت تُعالج وتناقش بشكل حثيث في روسيا تحديداً. في أعمال ن. دانيليفسكي[(١)] طُرحت ملامح ومعايير لتحديد «الحضارات المحلية» والتمييز فيما بينها وقُدمت تصورات بخصوص **النمط الثقافي - التاريخي** بصفته الحامل للسمات الرئيسة لهذه الحضارة أو تلك (كتب عمله الأساسي «روسيا وأوروبا» عام ١٨٦٩). لاحقاً جرى تطوير هذه الأفكار في القرن العشرين في أعمال شبينغلر، توينبي وسوروكين.

مسار تطور الغرب كحضارات فريد بذاته. كان النموذج الأنتروبولوجي العامل الرئيس في تكونه. على مستوى الوعي الديني أحدث الإصلاح البروتستانتي في أوروبا التغيير الرئيس في التصور حول الإنسان في الغرب. رفضت هذه الحركة الإصلاحية فكرة الإنقاذ الجماعي للروح وأخوة الناس الدينية. فهذه الفكرة تحديداً هي ما وحّدت الناس قبلاً في المسيحية - أخوة في المسيح، هو **من أجلنا جميعاً** سار إلى الصليب. نشأت في الغرب، على العكس، **فردانية** مؤسسة دينياً. برز هذا المجتمع على خلفية فكرة **القدر المحتوم** Predestination. ففي الكالفينية، التي أعطت تبريراً دينياً للرأسمالية، الناس مقسمون منذ البدء إلى **أخيار** و**أشرار**.

---

(١) نيكولاي دانيليفسكي (١٨٢٢-١٨٨٥) - منظّر وعالم اجتماع روسي سلافيانوفيلي الميول والاتجاه. كتب بتفصيل عن النمط الثقافي - التاريخي للحضارة عموماً.

هاكم تأكيدُ الكالفينيين الراسخ (١٦٠٩): «برغم أن الله أرسل ابنه من أجل التكفير عن ذنوب بني البشر، لكن لم يكن هكذا هدفه. هو أراد إنقاذ قلة فقط من الهلاك. وأنا أقول لكم إن الله مات من أجل إنقاذ القلة الخيّرة»(٢٥)، ص: ٢١٣.

معنى ذلك أن الناس منذ البدء غير متساوين، بل مقسمون إلى قلة مختارة لإنقاذ أرواحها وإلى آخرين قُدّر لهم عذاب أبدي في الجحيم، وهؤلاء هم الأشرار المنبوذون. بات **الغنى** السمة الظاهرة للقلة المختارة. أما الفقر فكان كريهاً بصفته لصيقاً بالمنبوذين. فلم يجمع الناسَ الحبُّ والتراحم، بل البغض والعار. أوضح ماكس فيبر ذلك بالقول إن الرحمة الممنوحة للقلة المختارة تطلبت منها «عدم الرفق بالآثم والاستعداد لمساعدة القريب... بل بغضه واحتقاره بصفته عدواً للرب»(٢٥)، ص: ١٥٧.

برز عبر سيرورة «الإصلاح» الديني والتنوير والثورات البورجوازية تصور عقلاني جديد بخصوص الإنسان - **الفرد الحر**. كلمة فرد Individ هي ترجمة إلى اللاتينية من الإغريقية لكلمة A - TOM التي تعني الذرة أو الجزيء غير القابل للانقسام. هكذا أصبح الإنسان ذرة في البشرية - ذرة حرة لا تنقسم في حركة دائمة. في هذا السياق امتلك كل فرد **جسداً** خاصاً به، وغدا هذا الجسد منطلق ومبدأ الملكية الشخصية، وفي امتلاكه جميعُ الناس متساوون. لكن في روسيا، معنى مفهوم «فرد» بحد ذاته غير واضح حتى الآن للجمهور العريض، فهذه الكلمة تُفهم من قبيل مرادفٍ لكلمة «شخصية» وهذا غير صحيح.

كان ت. هوبز هو من صاغ الأساس الفسلفي للمجتمع الغربي في القرن الثامن عشر. فتعايشُ الأفراد في المجتمع يتحدد من خلال مساواتهم أساساً. لكن بخلاف مساواة الناس بصفتهم أخوة في المسيح يرى هوبز أن «المتساوين هم أولئك القادرون على إلحاق الأذى ذاته بعضهم بالآخر في صراع متبادل». مساواة الناس - الأفراد هنا لا تفترض الحب والتضامن بل الحرب: «برغم أن خيارات الحياة يمكن أن تتزايد بفضل العون المتبادل، لكن يمكن بلوغها أو

الحصول عليها بنجاح أكبر من خلال التغلب على الآخرين، وليس من خلال الاتحاد معهم» (٤٢، ص: ٣٠٣).

عندما تحولت أوروبا القروسطية إلى الغرب الحديث حصل تحرر الإنسان من العلاقات المشاعية التكافلية المقيدة له. فالرأسمالية كانت بحاجة لإنسان قادر على الحركة والانتقال بحرية وعلى الدخول في علاقات شراء - بيع في سوق العمل. لذا كانت المشاعة (الفلاحية والحرفية) عدوة المجتمع البورجوازي وثقافته.

تطور مفهوم «الفرد» على مدى أربعة قرون على أيدي الفلاسفة وصولاً إلى بوبر وفون هايك ومن خلال المدارس المختلفة للاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع والانتروبولوجيا وحتى التحليل النفسي. وفي روسيا تكوّن نموذجها الأنتروبولوجي المستمد من الأرثوذكسية في هيئة «شخصية كاتدرائية» في أواخر القرن التاسع عشر في أعمال فلاسفة غير ماركسيين (ب. خومياكوف، ك. ليونتيف، فلاديمير سولوفيوف).

غدا بناء الرأسمالية كنمط حياة أساسي لحضارة كاملة برنامجاً عظيماً لكثيرٍ من شعوب أوروبا. كان في الطليعة في هذا السياق الهولنديون والفريزيون(١) والإنكليز، علماً أن كل شعب شارك بقسط في هذا البناء: وفي حوارات وحروب الإصلاح الديني والثورات البورجوازية والفتوحات الجغرافية والغزو الاستعماري، وفي بناء العلوم والتقنية والمعامل من أجل الثورة الصناعية.

بهذا الصدد أشارك. بولانيه، واصفاً سيرورة قيام وترسيخ الرأسمالية في أوروبا الغربية، إلى أن الحديث دار حول «**عملية بناء شعبية**»، وأن الأفكار الرئيسة للنظام الجديد تم تبنيها **شعبياً**. فكتب في هذا السياق: «امتلك الإيمان الأعمى في السيرورة الفوضوية العفوية وعي الجمهور، في حين عمد الآخرون الأكثر «تنوراً» إلى تبني عملية تغيير عشوائي لأعراف المجتمع. كان تأثير هذه

---

(١) الفريزيون شعب في هولندا وألمانيا تعداده حوالي نصف مليون إنسان ويدين بالبروتستانتية.

العمليات على حياة الشعوب رهيباً يفوق أي وصف. وفي الجوهر كان يمكن أن يهلك المجتمع الإنساني لو لم يجرِ اتخاذ إجراءات تحذيرية أضعفت في حينه هذه الآلية الهدامة»(١٦٠، ص: ٣١٤).

كما هو معلوم لم يمت الغرب في غمار هذا الطوفان، بل خرج منه في شكل حضارة نشيطة مقتدرة يحدوها ظمأ لا يرتوي للتوسع والسيطرة. تجلى ذلك، قبل كل شيء، في التجارة والحرب. كتب شبينغلر ملخصاً الجذور الثقافية للرأسمالية الإنكليزية: «الحياة الاقتصادية الإنكليزية، في الحقيقة قرينة التجارة - التجارة التي اتخذت شكل النهب والسلب. بموجب هذه الغريزة تحوّل كل شيء إلى غنائم وبضائع - إلى مصادر غنى... تنتمي عبارة «التجارة الحرة»، المسيطرة على الوعي في حينه، إلى النظام الاقتصادي للفايكنيغ أصلاً. هنا صار مفهوماً آدم سميث من حيث كرهه للدولة ولـ «الحيوانات الماكرة» التي تُدعى «رجال حكومة». فهم في الواقع، بالنسبة للتاجر الحقيقي، كالشرطي بالنسبة إلى السارق وكالسفينة الحربية بالنسبة إلى مركب القرصان» (١٩٤، ص: ٧٨-٨٠).

في روسيا لم تحصل قطيعة بين العلاقات المشاعية وبين الأخوة الدينية، فتأثير الرأسمالية تأخر. اعتبرت الفلسفة السوسيولوجية الروسية (الأرثوذكسية كما الليبرالية ولاحقاً السوفييتية) مقولة الفرد غير صحيحة، نظراً لأنه وببساطة لا وجود للشخصية من دون مجتمع. المجتمع والشخصية مترابطان بشكل لا انفصام فيه، **وكلٌّ منهما يصنع الآخر**. في النموذج الأنتروبولوجي، الناشئ في روسيا، الإنسان دوماً داخلٌ في جماعات متضامنة (الأسرة، المشاعة القروية والكنسية، تعاونيات العمل). تجد هذه الأنتروبولوجيا تعبيراً شائعاً لها في شعار «الواحد من أجل الكل والكل من أجل الواحد».

كان رفض الفردانية أحد أهم الدعامات الثقافية لروسيا كحضارة، الأمر الذي حدّد الأزمة الروحية العامة لدى اقتحام الرأسمالية الغربية في أواخر القرن

التاسع عشر ومطلع العشرين. كتب بيرديايف[1] في كتابه «وعي الذات (تجربة السيرة الذاتية الفلسفية)»: «لم تكن عندنا مطلقاً تلك الفردانية المميزة للتاريخ الأوروبي وللإنسانوية الأوروبية، برغم أننا تميزنا بطرح حاد لمشكلة صدام الشخصية مع الهارمونيا العالمية (بيلينسكي، دوستويفسكي). لكن التعاون الجمعي واضح في الشعبوية الروسية - اليسارية واليمينية، في التيارات الدينية والاجتماعية الروسية وفي نمط المسيحية الروسية. كان ضد الثقافة الفردانية أيضاً خومياكوف، السلافيانوفيليون، سولوفيوف، دوستويفسكي، فيودوروف، روزانوف، إيفانوف، بيلي، فلورينسكي والتيارات الدينية في القرن العشرين.. جميع هؤلاء سعوا إلى ثقافة عضوية جمعية وإن فهمها كلٌ على طريقته»(٤١، ص: ١٦٧).

توضح مقارنة ظروف روسيا بالغرب لماذا تميزت دينامية وأشكال تطورها الثقافي والاقتصادي أساساً عن نظيراتها الغربية. لا نستطيع هنا النظر في مجمل العوامل الطبيعية المؤثرة في اختيار أشكال الاقتصاد، فهذه مسألة عالجتها كتب ومصنفات كثيرة في القرنين الماضيين.

لقد اضطرت مشكلة **المسافة** في روسيا إلى تبني نمط من البناء الاقتصادي مختلف عن الغرب. في روسيا، وبسبب من اتساع مساحة البلاد وقلة الكثافة السكانية، شكّلت كلفة النقل من ثمن المنتج في نهاية القرن التاسع عشر ٥٠٪، وكانت أكلاف النقل في التجارة الخارجية أعلى بستة أضعاف مما هي عليه في الولايات المتحدة الأميركية. وفي السوق الداخلية الروسية كانت التجارة دوماً تجارة إلى **«مسافات بعيدة»**. ففي عام ١٨٩٦ بلغ متوسط المسافة التي تقطعها الأحمال الضخمة المنقولة عبر الطرق المائية أكثر من ١٠٠٠ كم، أما عبر السكك الحديدية فبلغت ٦٣٨ كم بالنسبة للحبوب و٣٦٠ كم بالنسبة للفحم و٩٤٥ كم بالنسبة للكيروسين (١٦٠، ص: ٣١٧).

---

(١) نيكولاي بيرديايف (١٨٧٤-١٩٤٨) فيلسوف روسي ذي اتجاهات دينية ومثالية. نُفي في العهد الستاليني من البلاد وعاش في فرنسا. تحوّل من الماركسية إلى فلسفة الشخصية والحرية والوجودية. من مؤلفاته «معنى الإبداع» (١٩١٦)، «فلسفة الروح الحرة» (١٩٢٧).

تختلف ظروف النقل والمسافات وشبكات طرق النقل والكثافة السكانية في الغرب، التي وصفها بالتفصيل ف. بروديل في كتابه «المسافة عدو رقم واحد»، بشكل مدهش عما هي عليه في روسيا.

العامل الثاني الذي لا يمكن إغفاله يتعلق بشروط التربة والمناخ. فلنأخذ الفترة الواقعة بين القرنين العاشر والتاسع عشر الموصوفة على نحو مقارن بشكل جيد في التاريخ. في هذه الفترة الزمنية تشكلت كل ثروة روسيا من خلال عمل الفلاحين في الزراعة. أما الغرب فبدأ منذ القرن السادس عشر استغلال المستعمرات، علماً أن الزراعة في أوروبا الغربية لعبت أيضاً دوراً هائلاً. فلنقارن ظروف العمل الزراعي والمؤشر الرئيس لهذا الاقتصاد - إنتاجية الحبوب في الغرب وفي روسيا.

في القرن الرابع عشر كان الحقل في إنكلترا وفرنسا يُفلح ٣ - ٤ مرات في العام، وفي السابع عشر ٤ - ٥ مرات، وفي الثامن عشر نُصح بفلاحة الحقول ٧ مرات. أدى ذلك طبعاً إلى تحسين بنية التربة، كما خلَّصها من النباتات الطفيلية. كان من بين الشروط الرئيسة المساعدة على معالجة التربة بهذا الشكل المناخ المعتدل والمحراث المعدني الذي دخل الاستخدام في القرن الرابع عشر. هكذا سمحت إمكانية تسريح الحيوانات للرعي على مدار العام عملياً، إضافة إلى الجودة الحيوية العالية للمروج، باقتناء عددٍ كبير من الحيوانات، وبالتالي إمكانية تخصيب الحقول الزراعية بالسماد العضوي (حتى إن بعض المناطق أحدثت وظيفة مراقب متخصص بفحص جودة السماد).

هام ما كتب الأكاديمي ل. ميلوف حول ظروف روسيا بهذا الخصوص: «يعد موسم العمل القصير في الإنتاج الزراعي النتيجة الرئيسة للمناخ غير الملائم إلى حد كبير السائد عندنا. فتمتد الفترة التي يستحيل خلالها فلاحة الحقول أو القيام بأي نشاط من هذا القبيل في إقليم وسط روسيا إلى سبعة أشهر، في حين لا تشغل مثل هذه الفترة في الأقطار الأوروبية مثل إنكلترا وفرنسا أكثر من شهرين (كانون الأول وكانون الثاني).

على مدى مئات السنين كان لدى الفلاح الروسي، بسبب المناخ، متسع من الزمن يقدر بحوالي ١٣٠ يوماً في العام (مع الأخذ بعين الاعتبار حظر العمل في عطلة يوم الأحد) للقيام بالعمل الزراعي. يذهب من ذلك حوالي ٣٠ يوماً لحصد الحشيش. بالمحصلة لا يبقى لفلاح يعيل أسرة مؤلفة من أربعة أفراد (باستثناء درس الحصيد) سوى حوالي ١٠٠ يوم لممارسة كل أشكال العمل الزراعي. وآخذين بعين الاعتبار الحصة الوسطية من الأرض لفلاح عادي والمقدّرة بحوالي هكتار واحد، على هذا النحو لا يتوفر للفلاح للعمل في أرضه أكثر من ٢٢ - ٢٣ يوم عمل.

واضحٌ للعيان الفرق الهائل بهذا الخصوص بالمقارنة مع الغرب: في الغرب كانت إمكانية ممارسة العمل الزراعي، إضافة إلى حجم الأرض المخصصة للزراعة، أكبر بما لا يُقاس مما عليه الحال في روسيا. وكان بإمكان الفلاح هناك فلاحة الأرض ٤ مرات وعزقها مرات عديدة في العام، إضافة إلى تهويتها وإراحتها، مما ضمن للشتول المزروعة نمواً أفضل، بسبب نظافة الحقل من النباتات الطفيلية، وللتربة رخاوة مثالية تقريباً.

في منطقة باريس شكّل العمل في مساحة هكتار من الأرض المزروعة بالقمح حوالي ٧٠ يوم / شخص، في روسيا، لم يستطع العامل في الزراعة في أرض ذات تربة غير سوداء العمل أكثر من ٢٢-٢٣ يوماً لخدمة هكتار واحد. هذا يعني أن الروسي، إذا تطلّع لبلوغ محصول على هذا المستوى الجيد توجب عليه تنفيذ حجم عمل في مدة ٢٢-٢٣ يوماً يعادل ٤٠ يوم / شخص، وهذا أمر مستحيل حتى في ظل مضاعفة جهد كل أفراد الأسرة، بما في ذلك كبار السن والأطفال، إلى الحد الأقصى.

وبحسب معايير القرن التاسع عشر تطلّب تخصيب مساحة هكتار من الأرض الزراعية بالسماد العضوي سنوياً اقتناء ٦ بهائم كبيرة من البقر أو سواه. ونظراً لأن مثل هذه الحيوانات تبقى في حظائرها، بسبب الطقس غير المناسب لتسريحها، مدة طويلة تقدر بحوالي ١٩٨-٢١٢ يوماً، فإنها تحتاج إلى مخزون

علف أكبر من الحشيش المجفّف والمدروس: ١٦٠ رطلاً للحصان، حوالي ١٠٨ أرطال للبقرة وحوالي ٥٤ رطلاً للنعجة... لكن إمكانية تأمين ١٢٤٤ رطلاً من هذه المادة خلال ٢٠-٣٠ يوم متاحة لحصاد الحشيش لفلاح كادح ضربٌ من الفانتازيا... هكذا تدل الوقائع على أن الحصان لدى الفلاح استهلك في موسم بقائه في الحظيرة ٧٥ رطلاً من الحشيش وكلاً من البقرة والنعجة ٣٨ رطلاً، أي كان نصيب الحصان ٦ كغ بدلاً من ١٣. وكل من البقرة والنعجة ٣ كغ بدلاً من ٨ أو ٩ كغ. وفي هذه الحالة، وكي لا ينفق الحيوان جوعاً لجؤوا إلى إطعامه التبن. بموجب هذه التغذية الفقيرة كانت حصيلة السماد قليلة، وغالباً ما تعرض الحيوان للمرض وأحياناً للموت(١١٥).

كيف كان المحصول في الغرب وفي روسيا؟ يورد بروديل كثيراً من الشواهد الوثائقية. ففي أخوية تيفتونسكي في بروسيا كان محصول القمح ما بين أعوام ١٥٥٠-١٦٩٥ قد بلغ ٨.٧ كنتال في الهكتار، في براونشغينغ ٨,٥، وفي المزارع الخيرة في فرنسا في أعوام ١٣١٩-١٣٢٩ بلغ محصول القمح ما بين ١٢ إلى ١٧ في الهكتار (وسطي المحصول ثمانية). وكتب المراقب الزراعي الفرنسي عن وسطي المحصول: «يمكن أن يكون الملاّك مسروراً عندما تجلب له ملكيته في المتوسط، مع الأخذ بعين الاعتبار سنوات القحط وسنوات الغلال، من خمسة إلى ستة كنتالات في الهكتار.» (٢٠، ص: ١٣٥).

وفي إنكلترا تتضمن نشرة محصول الحبوب ما يلي: «في أعوام ١٢٥٠-١٤٩٩ كانت (٤,٧) وفي أعوام ١٥٠٠-١٧٠٠ (٧,١) وفي أعوام ١٧٥٠-١٨٢٠ (١٠,٦). بلغ المحصول في إيرلندا وهولندا مثل هذه النسب أيضاً وأقل من ذلك بقليل في فرنسا وألمانيا والدول الإسكندنافية. هكذا يكون المحصول قد ارتفع من القرن الثالث عشر وصولاً إلى التاسع عشر من خمسة إلى عشرة.»

لكن كم كان المحصول في روسيا؟ لنقرأ ما كتبه ل. ميلوف: «في نهاية القرن السابع عشر كان المحصول في معظم المناطق الروسية منخفضاً جداً. ففي مركز قضاء ياروسلاف أعطى الجودار نسبة تتراوح بين ١ و٢,٢. وفي

قضاء كوستروم تراوح بين ١ و ٢,٥. كانت الإحصاءات مطمئنة أكثر في بعض سنوات أواخر القرن الثامن عشر: بلغ متوسط المحصول الزراعي في مقاطعة موسكو فيما بين أعوام ١٧٨٨–١٧٨٩-١٧٩٣ حوالي ٢,٤، وفي كوسترومسك في أعوام ١٧٨٨-١٧٩٦ حوالي ٢,٢. وفي تفورسك في أعوام ١٧٨٨-١٧٩٢ بلغ متوسط محصول الجودار ٢,١ وفي نوفغورود ٢,٨. »

هكذا نلاحظ أن الفرق في المحصول كان هائلاً. بلغ في روسيا في مطلع القرن التاسع عشر ٢,٤، أي أقل بأربع مرات عنه في أوروبا الغربية.

يجب علينا أن نفكر ملياً ونفهم بأن هذا الفارق الذي تراكمت بموجبه ثروة الغرب إنما حصل من استثمار أراضيه وليس أراضي المستعمرات. وقد تراكمت هذه الثروة عاماً بعد عام خلال آلاف السنين، بحيث يصعب قياس مقدار التفوق الذي ضمنته مزايا الوضع العام الإيجابي للغرب بالمقارنة مع الوضع العام الذي كانت عليه روسيا في الفترات المشار إليها.

بالمقابل كتب ميلوف أن الفلاح والحصان في روسيا قد عملا في ظل حالة نصف جوع كما كان عليه الحال في روما القديمة. وحسب شهادة كاتون الأكبر فقد كان يُعطى للعبد في اليوم ١,٥ كغ من الخبز (أي كغ واحد من الطحين)، أما الفلاح الروسي فكانت حصته من محصول الغلال ٧٦٢ غرام. ومن هذه الكمية توجب عليه إطعام المواشي وبيع قسم منها للحصول على نقود لدفع الضرائب والأثاوات وشراء الملابس وتغطية متطلبات المعيشة.

وكما هو معروف فإن الغرب وجّه الاستثمارات لشق الطرق وبناء الجسور والمعامل والجامعات، وبصورة عامة على حساب المستعمرات. لكن لم يكن لروسيا مستعمرات؛ وكان مصدر التوظيفات ما يُعتصر من جهد الفلاحين. فإلى أي حد كان اقتصاد روسيا مربحاً؟

أضاف ميلوف: «على هذا الأساس كانت معبرة جداً معطيات صافي تكلفة إنتاج الحبوب الذي حصل في منتصف القرن الثامن عشر، على نحو استثنائي بجهد أجراء لا فلاحين. بلغت القيمة الوسطية لتكلفة جميع الأعمال

الجارية في هكتار من الأرض، محسوبة من خلال حقلين بمساحة آلاف الهكتارات (وفق معطيات في مناطق فولوغودسك وياروسلاف وموسكو) في منتصف القرن، ٧ روبلات و٦٠ كوبيك، بينما بلغ متوسط الدخل في الوقت نفسه في مقاطعة فولوغودسك ٥ روبلات في الهكتار في فترة محصول جيد. بالتالي كان العمل المبذول هو مرة ونصف أكثر من منتوج الأرض. وإذا أخذنا بعين الاعتبار فقر المحصول المعهود في هذه الأراضي (الجودار ٢,٥ في الهكتار والشوفان ٢) فإننا نصطدم بمستوى إنفاق عمل يفوق الدخل أكثر من ست مرات»(١١٤).

من المعلوم أنه، وفي مثل هذه الظروف، ما كان ممكناً الحديث عن رأسمالية. كان ممكناً تنظيم الاقتصاد فقط، والحال كذلك، على أساس إقطاعي ومشاعي، وتالياً في ظل اقتصادٍ كولخوزي وسوفخوزي. وفي ظل الاقتصاد المخطط والمؤسسات الزراعية الضخمة فقط كأساسٍ لمجمل الاقتصاد الشعبي استطعنا الانتقال من الدورة الثلاثية للزراعة إلى دورات عديدة مكثفة، ولتصبح بعض فروع الاقتصاد الزراعية رابحة.

ويخلص ميلوف إلى الاستنتاج التالي: «يمكن صياغة الحصيلة النهائية لهذا الاستعراض على الشكل التالي: كان العمل الزراعي في روسيا عملياً وعلى مدى كل تاريخها، متسماً بطابع اشتراكي مع تحقيق حد أدنى من مجمل فائض المحصول. لذا فلو انتهجت روسيا ما يسمى طريق التنمية التطوري لما كان بإمكانها أن تصبح أبداً دولة عظمى».

في المرحلة الأحدث من تاريخها بقيت روسيا في مجال الإنتاج الزراعي في حالة شديدة العسر، وتحديداً بسبب محدودية فترة العمل الممكنة في الحقول. بفعل ذلك كان الفلاح الروسي فاقداً حرية المناورة، الأمر الذي دعاه للتعويض عن ذلك بحشد مزيدٍ من الآلة والتقنية واليدِ العاملة، مما أدى بالضرورة إلى غلاء المنتج... ومازال هذا الوضع قائماً إلى درجة كبيرة حتى الآن، ودونما قدرة على تجاوزه» (١١٤).

كانت المؤسسة الأهم في روسيا، التي جسدت في صيغة رمزية نمط العلاقات الأسرية، هي المشاعة. فقامت في روسيا تحت تأثير قوي للحساسية الأرثوذكسية وللأنتروبولوجيا الأرثوذكسية وعاشت ألف عام تاركة بصمة عميقة على مجمل الثقافة القومية.

بات الشعب الروسي، وفق تعبير أ. بنارين، «خازن الوعي المشاعي في عصر غدت فيه المشاعية مقموعة سياسياً واقتصادياً وأيديولوجياً. بهذا المعنى بات الشعب في المجتمع بمثابة عضو في منظمة سرية»(١٣٤، ص: ٢٤١).

المشاعة تحديداً، من حيث نمط المساواة التعادلية، التي اتسمت بها، هي التي أتاحت للفلاح الروسي الكادح استصلاح مساحات هائلة من الأرض البكر الخطرة، فضمن بجهده وأدائه وحب الخدمة العسكرية إقامة دولة عظمى بكل مؤسساتها الضرورية. أتاح النمط المشاعي للعزبة الفلاحية تدبير اقتصاد «من أجل الحياة» (وليس من أجل الكسب) - اقتصاد أسرة (وليس اقتصاد سوق). هكذا قام الاقتصاد الأسري على قاعدة تجميع الموارد المتاحة من أجل عيش الأسرة وليس بغرض البيع والشراء. وعلى هذا الأساس لم يعرف الروسي في السابق اقتصاد السوق.

قال المؤرخ ف. كوندراشين في الندوة البحثية الدولية الكبرى المكرسة لمشكلة الجوع عام ١٩٩٥ ما يلي: «كان الخوف من الجوع أحد أسباب تراص الفلاحين الروس ضمن أطر مشاعة الأرض التقليدية. وعلى مدى مئات السنين، وفي ظل ظروف فرض ضرائب ثقيلة من قبل الدولة وعبودية إقطاعية، ضمنت المشاعة تكاتف قوى أفرادها في العمل، ضمان عيشهم ودرء الخراب والإفلاس في الأرياف. ساد في المشاعة تقليدياً تكافل وتضامن متبادلان بين الفلاحين في حال حصول مجاعة، إضافة إلى رأي عام سائد يقضي بتقديم المساعدة لإنقاذ الأسر الفلاحية الضعيفة من الجوع... وتجدر الإشارة إلى أن نقص الغذاء الشديد الذي عانى منه الفلاحون [في فترة الإصلاح][1] قد أنشأ في

(١) المقصود هنا فترة الفوضى التي واكبت إلغاء نظام القنانة في روسيا عام ١٨٦١.

روسيا قاعدة اجتماعية للبلشفية ولانتشار الأفكار الشيوعية، ولاسيما فيما يتصل بالمساواة بين الناس...

بحلول أواخر القرن التاسع عشر اتسع نطاق نقص الغذاء بسب القحط وتفاقمت حالة الجوع في روسيا... في أعوام ١٨٧٢-١٨٧٣ و١٨٩١-١٨٩٢ تحمّل الفلاحون من دون تذمر مآسي الجوع ولم يؤيدوا الأحزاب الثورية. مع بداية القرن العشرين تغيرت الحالة بشكل حاد. فحالة العسر الشديد التي عاناها الفلاحون في فترة الإصلاح بنتيجة الضرائب الحكومية الزائدة والارتفاع المفاجئ في أواخر تسعينيات القرن التاسع عشر في أسعار إيجارات الأرض... كل ذلك وضع جمهور الفلاحين وجهاً لوجه أمام خطر الإفقار الحقيقي وتفكك الطبقة الفلاحية... أثرت السياسة الحكومية إزاء الريف في الفترة المواكبة للإصلاح بشكل مباشر على الوضع المادي والمعيشي للفلاحين وإلى حلول جوائح جوع حقيقية»(٨٨).

يشير المؤرخون إلى أنه حصلت، بفعل تأثير تطور الرأسمالية في المجتمع الروسي، عمليات ذات اتجاهات مختلفة. فراحت مشاعات خاصة تابعة لمذاهب دينية تزود أعضاء نشيطين لديها بأموال من صناديق هذه المشاعات للمشاركة في المقاولة وإدارة استثمارات تجارية في البداية وصناعية لاحقاً. وبحلول عام ١٩١٧ كان معظم الصناعيين في البلاد من المنتمين إلى هذه المذاهب ومن أبنائهم. أما حال الفلاحين فمضى في اتجاهٍ آخر.

كتب ي. إيونوف حول هذا الموضوع: «لكن تاريخ روسيا شهد توجهاً اجتماعياً - ثقافياً معاكساً، توجهاً غدا بمثابة رد فعل على سيرورة التغريب والتحديث. فباتت النتيجة تصاعد الأمزجة ووجهات النظر القومية التقليدية. وكانت الحقيقة الأسطع الدالة على هذه العملية هي تنامي السعي إلى تأكيد مبدأ المساواة لدى الفلاحين الروس في المحافظات الوسطى الرئيسة في فترة ١٨٧٠-١٩٠٠ في غضون اضطرارهم إلى الدخول في علاقات بيع وشراء بضاعية وبروز انقسام اجتماعي شبه طبقي في الريف سجلته الإحصاءات. فبدلاً من السعي إلى الكسب

والغنى على حساب الفلاحين الآخرين وتوسيع حصصهم من الأرض والخروج من المشاعة عمد فلاحو هذه المحافظات تحديداً، التي حصل فيها تطور ملحوظ لعلاقات بيع - شراء بضاعية، إلى دعم المشاعة، إلى الانتقال من صيغة دنيا في توزيع الحصص قائمة على حساب عدد العاملين في المشاعة إلى أخرى قائمة على حساب عدد «الأفواه» المعتاشين من الحصة المخصصة - الأمر الذي حال دون فرز طبقي في المشاعة وإضعافها. وفي محافظة موسكو ازداد عدد المشاعات خلال الفترة المذكورة أعلاه ثلاثة أضعاف (حتى ٧٧٪) وفي محافظة فلاديمير خمسة أضعاف (حتى ٩٤٪) (٧١).

تشكلت في مشاعة الأرض الفلاحية منظومة معايير متناسقة أخلاقية وحقوقية وحّدت، بحلول القرن العشرين، كل شبكة المشاعات على أرض الإمبراطورية الروسية في مجتمع أهلي فاعل مستند على أسس أخرى مختلفة عما هو عليه الحال في الغرب. وفي هذا الإطار أورد عالم الاجتماع الأميركي و. كاتون الواقعة التالية: «في عام ١٩٢١ زار مراسل صحيفة أميركية، كان في مهمة لجمع مواد حول روسيا، مشاعة في منطقة الفولغا ضربها الجوع وكان مازال الموت مستمراً حاصداً من تبقى على قيد الحياة من الناس من دون أمل في نجاة أحياء. كان في الحقل جندي يحرس أكياساً ضخمة ملأى بالحبوب. سأل المراسل الأميركي رئيس المشاعة - وكان رجلاً مسناً - لماذا لا يجرّد الناس هذا الحارس من السلاح ويأخذون هذه الحبوب لسد رمق الجوعى. أجابه العجوز بوقار أن الأكياس تحتوي على حبوب تحتاجها المشاعة كبذار لزراعة الأرض في العام التالي. «نحن لا نسرق من المستقبل - قال العجوز»(٧٩).

كانت المشاعة آلية دفاعية من شأنها المساعدة على تجاوز الجوائح، التي كان تاريخ روسيا مليئاً بها، والتي كان خلفها كوارث طبيعية واجتماعية (قحط، حروب، ثورات، تجارب إصلاح). في المجتمعات المشاعية («التقليدية») لا يُسمح بحصول حالة فقر عميقة كظاهرة اجتماعية - كسرة الخبز من حق الجميع - مثل هذا الفقر برز فقط في مجتمع الغرب «المعاصر» (مجتمع «الحداثة»).

هكذا وصف المؤرخ الفرنسي ج. ديوبي حالة الانتقال العسيرة من نمط تقليدي إلى حياة مدينية في العصر الجديد: «في المدينة لا يحظى الجميع بالنجاح. الثروة هنا مصادفة - حظ، أي غير ثابتة. في لعبة القمار بعض يربح فيما آخرون يخسرون. في الفضاء الاجتماعي الجديد برزت ظاهرة تزلزل الروح - الفقر في ظل اللامساواة. لم يعد فقراً كذاك الذي أصاب على قدم المساواة كل المشاعة، كذاك الجوع الذي حدث عام ١٠٠٠، بل فقراً يصيب فرداً محدداً. إنه فقر شائن لأنه مجاور لغنى فاحش لم يُسمع مثله من قبل»(١٧٨، ص: ١٣٨).

قَبِل المجتمع البورجوازي الجديد فقر قسم من السكان على مستوى الأعراف الحياتية العادية وعلى مستوى الفلسفة الاجتماعية. كتب بروديل حول تغير الموقف إزاء الفقراء قائلاً: «قويت هذه القسوة البورجوازية للغاية في أواخر القرن السادس عشر وأكثر في القرن السابع عشر». ثم يورد مثل هذا التعليق حول الأوضاع في المدن الأوروبية: «في القرن السادس عشر كانوا يعالجون الشحاذ الغريب ويطعمونه قبل أن يطردوه. في مطلع السابع عشر كانوا يحلقون شعر رأسه. لاحقاً صاروا يضربونه بالسوط، أما في نهاية القرن فدرجت العادة على إرساله إلى منفى الأشغال الشاقة»(٢٠، ص: ٩٢).

أوجد اقتصاد السوق للمرة الأولى في التاريخ الدولة التي جعلت عن وعي الجوع أداة للسيطرة السياسية. يشير بولانيه في كتابه حول تاريخ نشوء اقتصاد السوق «التحول الكبير» إلى أنه عندما أُعدّت في إنكلترا في القرن الثامن عشر «قوانين حول الفقراء» جديدة كتب الفيلسوف السياسي اللورد تاونسند ما يلي: «الجوع يدجّن أقسى الوحوش، يعلّم أرذل الناس الأدب والطاعة. الجوع وحده يمكن أن يؤثر في الفقراء ويرغمهم على العمل. نصت القوانين على إجبارهم على العمل. لكن القانون المفروض بالقوة يستدعي الفوضى والعنف. تخلق القوة إرادة شريرة ولا تدفع إلى الخدمة الصالحة الضرورية، في حين لا يُعد الجوع وسيلة ضغطٍ سلمية فحسب، بل أيضاً دافعاً طبيعياً للعمل والمثابرة. يجب إرغام العبد على العمل بالقوة، أما الإنسان الحر فيجب أن تضعه أمام خياره الذاتي».

أما في روسيا فقد جاء في «دومستروي»[1] ما يلي: «ادعُ الشحاذين والفقراء والموجوعين إلى بيتك، وقدر ما تستطيع أطعمهم واسقهم ودفّئهم وأعطهم صدقة». أضفى التمدن لاحقاً على هذا الوضع مسحة أوروبية ضعيفة.فأشار القيصر ألكسندر الأول في أمر أصدره عام ١٨٠٩ إلى إرسال المشردين إلى أماكن سكنهم «دون أية مضايقة أو إزعاج لهم». حتى إن البيوت في قرى الشمال استخدمت وعاء في شكل ميزاب لمناولة الشحاذ الطعام. فكان الأخير يطرق على الحائط بعصاه، ثم يفتح كيسه لتناول الطعام من الوعاء المتدلي عادة من الجهة الخلفية للبيت بعيداً عن النوافذ «كي لا يحس الفقير بالخجل ولا يتباهى الغني بذلك»(١٥٠).

في روسيا كان «الحق في الحياة» دوماً حقاً **طبيعياً**. فالإنسان ما دام ولد في المشاعة صار «واحداً منّا» وله الحق في الحياة، أي في حد أدنى من الخيرات المتوفرة. لهذا السبب استقبل الناس في روسيا بحسرةٍ وألم اقتحام الرأسمالية أبواب بلادهم وما نجم عنها في أواخر القرن التاسع عشر من جائحة جوع كظاهرة ذات منشأ اجتماعي. صار المجتمع والدولة الفئويان في روسيا يبتعدان عن الطريقة الأبوية التكافلية وعن الاعتراف **بالحق في الحياة** - الأمر الذي أفضى إلى الثورة.

أشار بيرديايف في معرض كلامه عن الثقافة الروسية إلى ميزة هامة: «الأحكام الروسية بخصوص الملكية واللصوصية لا يحدّدها الموقف من الملكية كمؤسسة اجتماعية، بل الموقف من الإنسان... وانطلاقاً من ذلك كان الكفاح الروسي ضد البرجزة والكره الروسي للعالم البورجوازي. ما تتسم به روسيا وما يميّزها جداً عن الغرب هو أنه ليس عندنا أيديولوجيا بورجوازية هامة ومؤثرة ولن تكون»(١٤).

---

(١) **دومستروي**: أثر كتابي روسي من القرن السادس عشر يعني حرفياً «بناء نظام البيت»، ويتضمن سلسلة قواعد ووصايا تحث على طاعة رب الأسرة وتنظيم العلاقة بين أفرادها.

دفع تطور الرأسمالية في روسيا الطبقة الفلاحية والقسم الأعظم من باقي الفئات الأخرى إلى البحث عن مشروع بديل للمستقبل - وليس انطلاقاً من أخطار الفواجع الاجتماعية، بل لأسباب روحية عميقة (حتى دينية). على هذا الأساس بات ملايين الناس يتفكرون ويتأملون في صورة المستقبل الذي اتخذ في عام ١٩١٧ اسم«سوفيتي».

النبوءة والألفية السعيدة

من أجل صياغة مشاريع كبيرة متطلعة إلى المستقبل من الضروري التسلح بأنباء من نمط خاص - بنبوءات تكشف أسرار المستقبل. هكذا كانت التنبؤات منذ البدء وراهناً جزءاً من حياة الناس في مجتمعاتهم، الأمر الذي دعا أحد الفلاسفة الألمان إلى القول: «مخطط النبوءة معلَّقٌ فوق التاريخ».

تكونت المعارف الخاصة بالتنبؤ بالمستقبل في الفكر الديني. فالأنبياء عمدوا إلى الابتعاد عن الحياة اليومية الراهنة لتعيين طريق حركتها في مستقبل بعيد جداً، ولتبيان مصائر الشعوب والبشرية. وفي أيامنا هذه لم تفقد النبوءة، كطريقة لبناء صورة المستقبل، أهميتها. ففي مراحل التحول تتجلى بأوضح صورة، ويكفي أن نتذكر دور كارل ماركس، الذي يُعدّ، انطلاقاً من بنية تعاليمه، وقبل كل شيء، متنبئاً.

في «الأسفل»، في أوساط الجمهور الشعبي يتنبأ بالمستقبل مبصّرون من أنماط شتى. لا يزعمون بأنهم يتلقون وحياً، بل يقدمون «تفسيراً» للنبوءات السابقة. فتنبؤات من هذا القبيل مصدر ضروري للثورات والحروب والتحولات الكارثية. لماذا تكون النبوءات، المستندة على مثل هذا الأساس غير الثابت، مطلوبة في كل الأزمنة؟ لأنها تعيّن طريقاً يوصل، كما يعتقد الناس، إلى المستقبل المشرق. وهذا الاعتقاد يصبح زاداً روحياً وسياسياً. فيسعى الناس بكل جهد، بل ويقدّمون تضحيات كبيرة، من أجل الثبات على هذا الطريق.

لذا تحظى التنبؤات بنصيب عال من التحقق، برغم أن تغير الأحوال والظروف، مع اختلاف مصالح كثير من الناس وهلمجرا، كان قميناً على ما يبدو بتهديم الجداران الواهية للطريق الذي أشار إليه المبصّر. ومن أجل أن تغدو «النبوءة» قوة محركة لعمليات مجتمعية يجب أن تُدخل في صورة المستقبل **نورَ أملٍ**. تتضمن النبوءة الجامعة للناس (في شعب، في حزب، في طبقة أو دولة) دوماً فكرة الألفية السعيدة، قيام مملكة الخير والعدل المعبّر عنها في شكل ديني رمزي. ولدت هذه الفكرة بمثابة **هرطقة** في وقت مبكر لدى المسيحيين الأوائل المؤمنين بإمكانية بناء مملكة الرب على الأرض.

القوة التعبوية للألفية كفكرة هائلة. بحسب ن. بولغاكوف (ماركسي في شبابه وفيلسوف أرثوذكسي لاحقاً) الألفية «هي عصب التاريخ - الإبداع التاريخي، الطاقة والعزيمة - كل ذلك مرتبط بحس الألفية... عملياً تلعب نظرية التقدم الألفية بالنسبة للكثيرين دور دينٍ فطري، وبوجه خاص في زماننا المتسم بميلٍ إلى ألوهية الكون»(٢٠).

في رسم صورة المستقبل يقترن الأمل بالخلاص بإحساسٍ بتغير العالم. وإلى مملكة الخير والعدل يقود درب صعب من كفاح وحرمان وعذاب وسقوط، وربما واقعة «يوم الحساب» (مثلاً في شكل ثورة - حيث يصبح «الأواخر أوائل»). ونظراً لأن مشاق الدرب مقدّرة في النبوءة، لذا لا تُحبط هذه المشاق الإيمان في حتمية بلوغ الجنة، بل تعززه. وفي الأشعار الوجدانية الثورية، يبرز هذا الموضوع قوياً جداً.

فهذا هو الشاعر فاليري بريوسوف شاهد الثورة وبطريرك الرمزية الروسية والزعيم الفني للبورجوازية الكبيرة والمنتسب إلى الحزب الشيوعي السوفييتي في هزيع العمر يكتب ما يلي:

هَبْ أن قد نالنا أذى مؤقت

في الظلام، في البرد، في الحريق، في الجوع:

كلا، ليس صدفة أن سطع فوق العالم

شعاع جديد - المطرقة والمنجل.

سيضيء أيامنا نور لا سابق له

ستكون الحياة أغنية، نوراً أحمر - ذهبياً

وستنبت على القبور الأزهار.

ومع أن الحقول سوداء، وريح جبلية تصفر

في الأرض جذور قدسية تغنّي، تغنّي

لكنّك لن ترى الغلة الأولى.

صورة المستقبل ستعيّن للشعب «سهم الزمن» وتُدخل الشعب في «التاريخ». وهذا الشعب يجمع الماضي والحاضر والمستقبل ويثبّت سلسلة الزمن. ثقافة روسيا شهدت قروناً من نهوض النبوءات المعبّر عنها في أعمال الفلاسفة السياسيين والأرثوذكسيين، في القرارات الصادرة عن اجتماعات الفلاحين، في أدب دوستويفسكي وتولستوي وغوركي، في أشعار وأغنيات وأناشيد العصر الفضي وعشرينيات القرن العشرين.

تعد نبوءات الإبداعات الفنية مصدراً هاماً للمعرفة على نحو استثنائي. تتضمن أحاسيس مسبقة غالباً ما يكون مستحيلاً تعليلها منطقياً. كتب غريغوري سفيريدوف في مذكراته: «يميّز الفنان شعاع النور مهما كان ضئيلاً مصدره، ثم يهتف أنه رأى نوراً، التماعةً، شواظاً شمسياً. مثال ذلك الشعراء الروس العظام: غوركي، بلوك، يسينين، ماياكوفسكي الذين رأوا في الثورة شعاع أمل ومصدر تحولات عميقة حاملة الخير للعالم».

تكمن جذور نبوءات الثورة الروسية في رؤية للكون مختلفة عما هي عليه لدى ماركس. فلدى هذا الأخير نداء قوي لنسف «عالم الشر» من جذوره وبناء مملكة الخير **على أنقاضه**، هذا في حين تراءى المستقبل لروسيا الفلاحية بمثابة **عثور** على المدينة الفاضلة المفتقدة حيناً من الزمن، بمثابة تحول عبر تخليص وتنظيف الخير من أوضار الشر الذي راكمه «أولاد قابيل». هذا ما كانت عليه

رؤى باكونين والشعبيين، مطالبات وقرارات الفلاحين الروس في أعوام ١٩٠٥-١٩٠٧ و«نبوءة الشاعرين يسينين وكلويف، والصور الشعرية عند ماياكوفسكي («بعد أربع سنوات ستكون هنا مدينة - حديقة»).

ينشأ أي شكل للحكم جديد كتمرد سياسي (و«هرطقي»). جرت صياغة صورة السلطة السوفييتية عبر منافسة ومجادلة مع مشاريع حضارية مختلفة (مشاريع محافظة - فئوية وبورجوازية - ليبرالية) قسمت وقتذاك المجتمع الروسي. وكحال الإصلاح البروتستانتي في الغرب عنى هذا التمرد نقله جذرية في النظرة إلى العالم والإنسان والمجتمع والسلطة في روسيا. وفي فترة البريسترويكا شبَّه قادتها الأيديولوجيون (مثل الأكاديمي - الاقتصادي س. شتالين)، وليس من دون أساس، كل المشروع السوفييتي بنبوءة الألفية ورفضوه تماماً كما رفضه آباؤهم الروحيون في حينه عام ١٩١٧.

لكن يحمل أي مشروع ثوري كبير سمات حركة دينية. كان العمال والفلاحون والمثقفون الثوريون الروس مفعمين بالحس الديني. كتب بهذا الخصوص بيرديايف: «بقي الموضوع الاجتماعي في روسيا موضوعاً دينياً حتى في ظل الوعي الإلحادي. «الفتيان الروس»، ملحدون واشتراكيون وفوضويون - ظاهرة روح روسية. وهذه مسألة أدركها جيداً دوستويفسكي»(١٤).

على النحو التالي يقيّم العالم الروسي س. سيميونوف المرحلة الأولى من قيام المشروع السوفييتي: «ربما لم يشهد تاريخ الأدب إطلاقاً مثل هذه الحركة الشعرية البالغة الاتساع التي تجمعها مواضيع وتطلعات ونبرات مشتركة... لم تكن الثورة في أشعار ومقالات الشعراء البروليتاريين (وليس البروليتاريين فقط) مجرد ثورة اجتماعية عادية، بل أشبه بطوفان كاسح، بداية انقلاب «أنطولوجي» مدعوٍ ليس لإعادة بناء المجتمع فقط، بل وحياة الإنسان في أساسه الطبيعي - النونورالي. كان الاقتناع بأن انقلاب أكتوبر قطع كارثي لعالم قديم ودخول في «سماء جديدة وأرض جديدة» عاماً شاملاً»(١٦٥).

كان مكسيم غوركي هرطقياً، صانع آلهة عظيماً وأحد بناة المشروع السوفييتي. كتب م. أغورسكي، مستنداً على أبحاث متعلقة بالمسيحية الروسية، حول الصبغة الدينية لمشاريع غوركي: «تكمن الجذور الدينية للبلشفية كحركة شعبية في رفض القسم الأعظم من الشعب الروسي العالم القائم، عالم اللاحقيقة، والحلم ببناء عالم جديد «مكتمل القيمة». ولقد عبّر غوركي أكثر من أي آخر عن الجذور الدينية للبلشفية، عن برومثيوثيتها في السعي والبحث عن **الإله الحق**». وكان كثيرون ممن أسهموا في بناء الثقافة الروسية، بهذا الشكل أو ذاك، مفكرين دينيين - بريوسوف، يسنين، كلويف، بلاتونوف، فرنادسكي، سيلكوفسكي.

دوّن بريشفين(١) في دفتر مذكراته تحت تاريخ ٧ كانون الثاني/ يناير ١٩١٩: «الاشتراكية الثورية **هي** لحظة حياة الروح الشعبية الدينية: هي، قبل كل شيء، تمرد الجمهور ضد نفاق الكنيسة. هي تفعل بالكلام باسم ما هو أرضي، مادي، وباللاوعي باسم إله جديد لا تجرؤ على تسميته ولا تريد كذلك، كي لا تخلط اسمه مع اسم الإله القديم» (١٤٩).

بوجه عام اقترب معظم سكان روسيا من عام ١٩١٧ مفعمين بالتنبؤ بتغيير عظيم للعالم عبر الثورة. نوقشت وباتت جلية أكثر فأكثر ملامح الحياة السعيدة المقبلة التي تشكلت صورتها سريعاً في المشروع السوفييتي. كانت مفعمة أيضاً برغبة خلاصية [نسبة إلى المسيح المنتظر المخلّص - المترجم] تطلعات أولئك الذين لم يقبلوا هذا المشروع.

---

(١) ميخائيل بريشفين (١٨٧٣ - ١٩٥٤) كاتب روسي وصف في «يومياته» (٣ أجزاء)، التي صدرت في موسكو بين عامي ١٩٩١ - ١٩٩٥، التراجيديا الاجتماعية والأخلاقية في الحقبة السوفييتية، ولاسيما معاناة الطبقة الفلاحية في الأرياف في فترة إنشاء التعاونيات الزراعية.

ربما تكون العدالة أقدم القيم التي أدركها الإنسان، والتي ما تزال تغذيها غرائز الحفاظ على الحياة واستمرارية النوع الصامتة تحت ضغط الثقافة. إنّ قيماً مثل المساواة، المصلحة الطبقية والقومية والتقدم وحقوق الفرد لم تتشكل تماماً في الثقافة إلاّ منذ زمن غير بعيد، في العصر الحديث. أما عن العدالة كأساس للحق والدولة فقد كتب عنها فلاسفة قدماء مثل سقراط وأفلاطون وأرسطو وبمصطلحات محددة ومنطق مفهوم.

إن العدالة، بصفتها نوعاً من توزيعٍ للجهود والمنافع مقبولٍ ومعترف به من قبل المجتمع، مختلفة في الثقافات والمجتمعات المختلفة وفي مراحل الزمن المختلفة. في المجتمع الفئوي في روسيا قبل عام ١٩١٧ تكونت التصورات بشأن العدالة انطلاقاً من واقع موضوعي وروحي كتوزيع للأدوار الاجتماعية ولحقوق وواجبات كل الفئات. لكن الواقع المادي كما الثقافة تغيّرا وانتهكت الاتفاقات المكتوبة وغير المكتوبة وبلغت التناقضات عتبة حرجة، وفيما بعد حدثت تمردات. انتفضت الفئات المسحوقة، وفي المقام الأول الفلاحون، ضد الإقطاعيين والسلطة المدافعة عنهم لانتهاكهم منظومة الحقوق والواجبات. لكن لم تضع هذه التمردات والانتفاضات في حسابها تغيير كل بنية المجتمع أو وضع الفئات القائم - لم يسعَ الفلاحون إلى انتزاع ملكية مغتصبي الأملاك ولا إلى أن يصبحوا إقطاعيين.

بدأ هذا الوضع يتبدل بسرعة مع التحديث Modernization الحاصل. أشاع نمط التعليم الأوروبي في روسيا مفاهيم جديدة طرحها عصر الأنوار. أثرت هذه الأفكار على الثقافة الأرثوذكسية، لكنها دفعت المسار التاريخي للأحداث في روسيا إلى «دهليزٍ» آخر مختلف عما شهده الغرب. خلال فترة قصيرة التأمت معاً في أوساط الشبيبة المتعلمة أفكار الإنسانية الأرثوذكسية وأخوة الناس مع الأفكار القومية الروسية. على هذه الأرضية نشأت نبتة الفكر الروسي الإنساني المتنور بصبغة ثورية قوية.

هنا يجدر أن ننعم النظر في بواكير شعر ألكسندر بوشكين المكتوبة في عام ١٨١٨:

ما دمنا نتحرّق شوقاً إلى الحرية،

ما دامت القلوب حية من أجل الشرف،

دعنا يا صديقي نهدي الوطن

نفحات الروح الرائعة!

ثقْ يا رفيقي: سوف يبزغ

نجم السعادة الآسرة،

وتستيقظ روسيا من غفوتها،

وعلى حطام الحكم المطلق

سيكتبون أسماءنا!

كذلك الشاعر ألكسندر راديشيف تألم لآلام المضطهدين وساءه الظلم الواقع عليهم، فنظم شعراً معبراً عن ذلك بلغة ملحمية تقليدية. لكن بوشكين أعطى لغةً وعدةً مفهومية جديدة. قال الفيلسوف فاسيلي روزانوف في هذا السياق إن الأدب الروسي الكلاسيكي قتل النظام القيصري الروسي. هذه مبالغة، لكنّ فيها نواة حقيقةٍ.

في عام ١٨٢٣ كتب بوشكين قصيدة «القرية» التي يبدو فيها ملمحُ مشروع اجتماعي وطرحُ مسألة تغيير المجتمع الروسي ذاته:

لا يرون الدموع، لا يسمعون الآهات

هنا سادة متوحشون بلا إحساس، بلا قانون

اغتصبوا جهد ووقت الفلاح

وتركوا الناس إلى هلاكٍ محتوم.

هل سأرى يا أصدقائي شعباً غير مستعبد

وعبودية ساقطة بإرادة القيصر

وحرية متلألئة في سماء الوطن

وهل سيبزغ أخيراً فجر رائع؟

هذه ليست رومانسية فتيان، هذا الشعر يعكس حالة ذهنية اجتماعية - ثقافية نما تأثيرها قبل عام ١٩١٧. كتب باكونين في معرض ردّه العنيف على سلسلة مقالات إنجلس حول الطابع الرجعي لروسيا وللشعب والفلاحين الروس (بالمقارنة مع «الألمان الثوريين» ما يلي: «من عام ١٨١٨ إلى عام ١٨٢٥ شاهدنا كيف أن بضع مئات من زهور النبلاء المنتمين إلى الطبقة الأكثر علماً وغنى قد أعدوا تمرداً هدّد جدياً الحكم الإمبراطوري الجائر... منذ ذلك الحين لم يحدث أي تمرد من دون مشاركة من قبل شبيبة النبلاء الغنية جداً في الغالب. من جانبٍ آخر، الجميع يعلم أن أبناء رجال الدين وطلاب المدارس الدينية في روسيا يؤلفون فصيلاً في الحزب الاشتراكي الثوري....

فهل تستطيع أنت تصور بيروقراطي ألماني أو ضابط في الجيش الألماني مؤهل لإعداد تمردٍ والانتفاض من أجل الحرية، من أجل تحرير الشعوب؟ من دون شك، كلا... لكن يتوفر في عداد البيروقراطية الروسية وفي صفوف الضباط الروس كثير من المتمردين المناضلين من أجل خير الشعب... وأنا أكرّر، إنها لسعادة كبرى أن الشعب الروسي لم يتشرّب هذه الحضارة، تماماً كما لم يتشرب حضارة المغول»(٩).

حقيقةُ أنه لا الشعب الروسي ولا الثورة الروسية «لم يتشربا هذه الحضارة»، أي الروح البورجوازية، جليةٌ منذ بداية هذه السيرورة، منذ الديسمبريين[1]. منذ ذلك الحين

---

(١) الديسمبريون - ثوار روس من طبقة النبلاء قاموا في كانون الأول/ ديسمبر ١٨٢٥ بانتفاضة ضد الحكم القيصري المطلق ونظام القنانة.

غدت الولايات المتحدة الأميركية المعبّرة عن الروح الجديدة للغرب. وفي هذا السياق قال الشاعر ألكسندر بوشكين «يزعجني الانبهار بهذه البلاد التي صار دارجاً الإعجاب بأنهم هناك ينسون كثيراً أن «ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان». وأضاف الكاتب نيكولاي غوغول: «ما هذه الولايات المتحدة؟ فيها تلاشى الإنسان، بحيث بات لا معنى له».

لكن لنعدْ من جديد إلى مرحلة ما قبل الثورة مباشرة. أفصح إصلاح عام ١٨٦١ [المرسوم القيصري بإلغاء نظام القنانة - المترجم] المجال لتطور الرأسمالية في روسيا ولتحديث كثير من جوانب الحياة، لكنه خلّف، في الوقت ذاته، أزمة عميقة. («انفك القيد الفظيع فضرب بأحد طرفيه السيد الإقطاعي وبالطرف الآخر الفلاح»). حصل انهيار للأنماط الاقتصادية القائمة. في المرحلة ما قبل الرأسمالية لتطور اقتصاد روسيا لم يكن ثمة اقتصاد مديني شبيه بنمط مدن الغرب من حيث النظام المعقد لوحدات الصناعة الحرفية والفبارك. فكانت الصناعات الروسية الصغيرة موزعة في الأرياف. لكن الآن تطورت الصناعة المدينية بنشوء الفبارك والمصانع ونشأت أشكال اجتماعية وثقافية جديدة وتعاونيات عمل، بما في ذلك متعددة القوميات.

تغيّر نمط القرية المعهود، نُقض «العقد الاجتماعي» بين الفلاحين والإقطاعيين، ازداد بشكل حاد ومفاجئ دور المشاعة في نظام حياة القرية. جرى «تحرير» الفلاحين على نحوٍ صاروا بموجبه ملزمين بدفع «فديات» مقابل الأرض (أُلغي هذا الإجراء إثر ثورة ١٩٠٥). بدأت ملكيات الإقطاعيين للأرض تتحول إلى ملكيات شخصية، الأمر الذي نجم عنه تغيّر حاد في العلاقات الاجتماعية. تاريخياً حصل خلال تجميع الأرض وتحويل «الروسيا الإقطاعية إلى موسكوفية» عملية معاكسة - إبطال بدايات الاتجاه لتوطيد الملكية الخاصة، وغدت ملكية الأرض نوعاً من تعويض تؤديه الحكومة للشخص مقابل التزامه بأداء الخدمة العسكرية الإلزامية. يرى بعض المؤرخين في ذلك الهدف

الرئيس لـ «أبرتشينا»[1] القيصر إيفان الرهيب. كتب حول هذا الموضوع المؤرخ الأميركي ريتشارد بايس: «عنى فرض الخدمة الإلزامية على جميع العاملين في الزراعة إلغاء الملكية الشخصية للأرض. حصل هذا تماماً في الوقت الذي تحركت فيه أوروبا الغربية في اتجاه مناقض. بعد «الأبرتشينا» لم تعد الملكية الخاصة للأرض في عهد روسيا الموسكوفية تلعب أي دور ذي شأن»(١٧١).

في ظل الملكية الخاصة للأرض أدت زيادة عدد السكان العاملين في الزراعة في روسيا إلى ارتفاع ريع إيجار الأرض بين ٤ و٥ أضعاف الريع الرأسمالي لها. لذا تعزز نمط الاقتصاد المعتمد على العمل الفلاحي على حساب النمط الرأسمالي، أي إن العملية سارت باتجاه آخر مغاير لما حصل في الغرب.

كتب أ. تشايانوف: «في روسيا في الفترة الواقعة بين تحرير الفلاحين في عام ١٨٦١ وحتى ثورة ١٩١٧ نشأ في القطاع الزراعي، إلى جانب الاقتصاد الرأسمالي الكبير، اقتصاد فلاحي عائلي أدى إلى انهيار الأول، لأن الفلاحين من ذوي الملكيات الصغيرة دفعوا لقاء استئجار الأرض ما يفوق ريع الاستثمار الرأسمالي لها مما أدى إلى بيع الملكيات الزراعية الكبيرة إلى الفلاحين» (١٨٧، ص: ١٤٣).

في الوقت ذاته أسهمت الدولة بسياستها في فرض الضرائب في تهديم اقتصاد الفلاحين الطبيعي باضطرارهم إلى بيع إنتاجهم في السوق مما ضمن لهم عوائد مالية لقاء تصدير الحبوب. في أواسط سبعينيات القرن التاسع عشر بلغ متوسط دخل الفلاحين في هكتار من الأرض في القسم الأوروبي من روسيا ١٦٣ كوبيكاً، في حين بلغ مجموع النفقات المدفوعة إضافة إلى الضرائب ١٦٤.١ كوبيكاً. لذا لجأ الفلاحون عملياً إلى عمل موسمي، أو زاوجوا بين العمل في الأرض والعمل الموسمي في الصناعة. وهكذا تزايدت حركية السكان

---

(١) إجراء سياسي داخلي يتعلق بملكية الأرض وأداء الخدمة العسكرية فرضه القيصر إيفان الرهيب (في ١٥٦٥-١٥٧٢) في سياق حربه ضد سلطة الأمراء والإقطاعيين المعارضين.

وتسارعت عملية تحديث المجتمع الفئوي في روسيا الذي كان حتى هذا الحين في سماته الرئيسة مجتمعاً تقليدياً.

أثرت هذه السيرورة بمجملها على الوعي الذاتي. تسرَّبت إليه أفكار «التنوير» التي غيّرت بحدة وضع الفلاحين والعمال وأسس تفكيرهم، لكن النخبة الحاكمة لم تر ذلك. فاتصفت قيادة السلطة الحاكمة في روسيا في مطلع القرن العشرين بتصور ساذج لواقع الحال في البلاد، إذ خالت أن الحب الشعبي العام للقيصر وهيبته التي لا ريب فيها كفيلان بحل كل التناقضات الرئيسة القائمة. دأب الحكام على عدم ملاحظة القفزات الحاصلة في الوعي الذاتي لجماهير الفلاحين في مرحلة ما بعد إصلاح عام ١٨٦١. وكانت النتيجة أن ثقة القيصر بولاء جمهور الفلاحين لسلطته الملكية - الدينية هي التي حددت بالتالي وإلى حد كبير عدم ملاءمة نظامه السياسي.

كتب ليف تولستوي في عام ١٨٩٥: «في حين بلغت فيه الطبقات العليا الحاكمة من القسوة والسقوط الأخلاقي حداً جعلها تسن قانوناً تشرّع بموجبه الذبح وتناقشه براحة بال، حصل في الوسط الفلاحي ذلك المستوى العقلي والأخلاقي الرفيع، صار الناس معه في هذا الوسط ينظرون إلى استخدام هذه العقوبة الجسدية ضرباً من العذاب الأخلاقي وليس الفيزيولوجي فقط»(١٧٤).

يدل المديح التالي، الذي خصَّ به القيصرُ ستوليبينَ الذي كان يشغل آنئذٍ منصب محافظ (سراتوف)، إلى مدى بُعد قمة السلطة الحاكمة عن الواقع. قال القيصر للمحافظ: «لو أنّ المثقفين علموا بأية حماسة استقبلني الشعب لاستكانوا».

كانت النقطة الأهم هي أن التصورات حول **العدالة** قد تغيّرت من حيث المبدأ. في الماضي قامت التمردات والانتفاضات الفلاحية بسبب انتهاك الإقطاعيين وموظفي الحكومة «العقود» المتعارف عليها بين فئات المجتمع، وعدم التزامهم بتنفيذ واجباتهم والتزاماتهم التقليدية. تمرد الفلاحون ضد الإقطاعيين «الأشرار»، وليس ضد نظام المجتمع الفئوي القائم، أو، بالتالي،

ضد النظام القيصري - الديني. فحتى هذا الحين عُدّ التعرض للقيصر بمثابة التعرض للرب تقريباً. وفي سبعينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر كان الفلاحون كثيراً ما يلقون القبض بأنفسهم على المحرضين الذين «نزلوا إلى الشعب» محاولين شرح لا عدالة النظام القائم، وسلّموهم إلى البوليس. لكن مع مطلع القرن العشرين صار الفلاحون يعدون **اللامساواة** الاجتماعية غير عادلة ولا تُطاق.

تعد مسألة **وعي** الجماهير لواقع الحال الموضوعي واعتبار اللاعدالة المعهودة بمثابة **شر** أمراً في غاية الأهمية لإيضاح سيرورات نضوج الثورة وصياغة المشروع السوفييتي، وبالنسبة لنا نحن اليوم. كان إصلاح عام ١٨٦١ فاتحة عملية الوعي الحاصلة. استخلص دي توكفيل الذي درس الثورة الاستنتاج العام التالي: «غدا الشر الذي تحملوه بصبر كأمر لا مفر منه، لا يحتمل ولا يطاق الآن. لذا تقبلوا سريعاً فكرة التخلص منه. في ذلك الحين جرى تصور كل الإساءات التي تم استبعادها قليلة الأهمية بالمقارنة مع تلك الباقية راهناً التي بات الإحساس بها أكثر إيلاماً. في واقع الأمر أصبح الشر أقل، لكن الحساسية إزاءه غدت أكثر حدّة».

أصبحت هذه المسألة في النصف الثاني من القرن العشرين موضوع أبحاث استقصائية. كتب عالم الاجتماع والثقافة ل. إيونين: «رجوعاً إلى المجتمع **التقليدي**... تنبعث ثقافة فئوية. تنشأ فروق بين الفلاحين والحرفيين وبين الأخيرين والطبقة العليا. لكن وهنا لا تبدو ولا تعد اللامساواة الاجتماعية مشكلة، لأن اللامساواة الموضوعية في هذه المجتمعات يجري تقبلها **كترتيب إلهي**. يُفسر التصنيف العمودي كتجلٍ لفكرة نظام العالم - تراتبية إلهية متجسدة في تراتبية الفئات والطوائف...

في المجتمع **المعاصر**، بالمقارنة مع التقليدي البسيط، يتغير الوضع بشكل جوهري... فاللامساواة الموضوعية المتعددة الأشكال قائمة في وعي الناس، لكنها، إضافة إلى ذلك، تشكل موضوع محاججة انطلاقاً من مفهوم المساواة كمثل أعلى.

لذا يُنظر إليها في هذا السياق كحقيقة قائمة من جهة وموضوع نقاش مجتمعي، كما سبب لكثير من الصراعات الطبقية وما شابه ذلك. وعلى هذا الأساس تبرز، على النقيض من النظريات القائلة بالتراتبية الإلهية أو النظام الطبقي، نظريات كثيرة بخصوص البنية الاجتماعية... فينضاف إلى مهمات الباحث تحليل اللامساواة الاجتماعية (أي ما لم يشكل بالنسبة لعلماء الأزمنة الغابرة - السحرة، الشامانيون، الرهبان - بكل بساطة موضوعاً) وسبل تجاوزها.

طُرحت المساواة بصفتها مثلاً أعلى بديلاً للامساواة القائمة، ومنذ ذلك الحين - ابتداء من عصر الأنوار - غدا الكفاح من أجل المساواة أحد السمات الأساسية للثقافة المعاصرة. ولاحقاً، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، عُدّ الكشف عن اللامساواة الاجتماعية والمطالبة بتحقيق المساواة جزءاً من الانقلاب الفكري الهائل لذلك الزمن.

لعبت ثورة ١٩٠٥-١٩٠٧ دوراً عظيماً في ولادة المشروع السوفييتي. في تلك اللحظة التاريخية كانت آمال الأغلبية الساحقة من السكان مازالت معلقة على العقد الاجتماعي مع الحكومة القيصرية والأقلية صاحبة الامتيازات، لكن كانت قد نشأت، في الوقت ذاته، وفق تعبير ت. شانين، «وحدة طبقية لقوى قاع المجتمع».

برز الفلاحون والعمال، الذين يؤلفون أكثر من ٩٠٪ من سكان روسيا، من النواحي الاجتماعية والثقافية والفكرية، شعباً موحداً لا تفصله حواجز فئوية وطبقية أو عداء من أي نوع كان. كان هذا الشعب الموحّد من عمال وفلاحين نواة مجتمع المواطنة في روسيا، نواة كل المجتمع المؤلف من مواطنين أحرار ذوي مثل عليا ومصالح متشابهة. وتميز هذا المجتمع الروسي الجديد عن مجتمع المواطنة الغربي في أنه مثّل في ذاته **جمهورية الكادحين**، في حين مثّلت **جمهورية المالكين** نواة المجتمع الغربي. في هذا السياق فقدت «قشور» المجتمع الروسي (النبلاء، البورجوازية، الموظفون الحكوميون) القوة الحيوية، حتى كان

طبيعياً أن يشغلوا في القريب العاجل وضعاً تابعاً - الأمر الذي حصل مع بداية العهد السوفييتي واستمر مرحلة تاريخية كاملة.

عدا ذلك، كان مجتمع المواطنة الروسي آنئذٍ متطوراً جداً من حيث تنظيمه الداخلي مقارنة بالغرب. ففي الأخير، بعد انهيار المشاعات وتحول الناس إلى «أفراد أحرار»، تطلب الأمر قرابة قرنين من الزمن إلى أن بدأت تتكون من هذا الجمهور البشري **روابط** من أجل مباشرة النضال من أجل حقوقها ومصالحها (أحزاب، نقابات...إلخ)، في حين ورثت روسيا هذه البنى من تاريخها الطويل. وكانت المشاعة، التي عمّرت طويلاً مجتازة النير التتري والعهد الإقطاعي والحكم القيصري المطلق وحلول العصر الرأسمالي، أساس هذه البنية الجديدة التي اتخذت أشكالاً كثيرة ومرنة جداً. وانشأ اتحاد معظم المواطنين في مشاعات القالب التنظيمي من أجل بناء الدولة والإدارة الذاتية ومن أجل البحث عن أشكال اقتصادية ذات قدرات كبيرة للدفع باتجاه تطور البلاد.

في غمار ثورة ١٩٠٥ - ١٩٠٧ اكتسب العمال والفلاحون الروس حساً عالياً بالمواطنة، وحيث أصبحوا **شعباً** حتى بالمعنى الذي أضفاه اليعاقبة على هذه الكلمة - شعباً ثورياً منقذاً للوطن. في هذه السنوات تحديداً نوقشت في اجتماعات سكان القرى صورة المستقبل وأُعدت خطة **الحياة السعيدة** - بجميع مقاطعها الرئيسية من تأميم الأرض وحتى منظومة التعليم العامة.

في صيف عام ١٩٠٥، في عزّ الثورة، اقترح أحد الوجهاء لدى مناقشة أمر الانتخابات مع القيصر، استبعاد أمر معرفة القراءة والكتابة كشرط من أجل حق المشاركة في الانتخابات. قال: «الفلاحون الأميون، سواء كانوا من كبار السن أو من الشباب، يمتلكون منظومة وجهات نظر مكتملة أكثر من المتعلمين». وعارض هذا الرأي وزيرُ المالية ف. كوكوفتسيف قائلاً إن الأميين «سيرددون فقط ما يقوله له الآخرون». لكن القيصر - كما تذكر لاحقاً - كان مبتهجاً معوّلاً على ثقة الأميين. في تلك اللحظة لم تكن وجهة النظر هذه خاطئة

فحسب، بل وخطرة جداً، لأن حرمان الفلاحين من التعليم كان أحد الأسباب الهامة الدافعة لهم باتجاه المواقف الثورية.

كانت السياسة العلمية للحكومة القيصرية إزاء الفلاحين مذهلة في طابعها العنصري. قضت هذه السياسة، التي بقيت فاعلة حتى خريف عام ١٩٠٦، بفصل الفلاحين الحاصلين على شهادة ما علمية من المشاعة وتجريدهم من حصة الأرض المخصصة لهم. حتى إن الفلاح لم يتمكن من الحصول حتى على تعليم هو بأمس الحاجة إليه لتحسين عمله الزراعي من قبيل الالتحاق بمعهد زراعي أو بمدرسة البستنة وما شابه، لأنه، بتخرجه من مثل هذه المؤسسات التعليمية يحصل على لقب «مواطن شرف متعلم». وبموجب ذلك ينتقل الفلاح شكلياً إلى فئة اجتماعية أخرى ويفقد الحق في استثمار الأرض الزراعية. حُرم مثل هؤلاء الفلاحين أيضاً من حق الانتخاب أو الترشيح في كل ما له صلة بالطبقة الفلاحية. وكما كتب ل. سينشاكوف: «بدا مفهوم «فلاحون متعلمون» هراء منطقياً: واحد من اثنين - إما متعلمون أو فلاحون»(١٦٧، ص: ١٨٠).

جاء في عريضة مرسلة إلى مقام الدوما الحكومية الأولى صادرة عن اجتماع المجلس القروي في (سباسو - لبيتسك) التابع لمحافظة (سمولنسك) في ٤ حزيران/ يونيو عام ١٩٠٦ ما يلي: «نحن نعاني أيضاً من الظلمة الروحية، من الجهل. في قريتنا مدرسة تابعة للكنيسة لا تقدم نفعاً للسكان. التعليم فيها بأجر (روبل وحمل حطب عن كل تلميذ). والمعلومات الشحيحة التي يحصل عليها الأطفال في المدرسة سريعاً ما تُنسى. ولا ذكر للمكتبات وغرف المطالعة»(١٦٧، ص: ١٨٥).

عدا ذلك تكونت في أوساط الفلاحين قناعة راسخة بأن الدوائر الحكومية تعيق عمداً وبنية سيئة تطور وعي الشعب وتعليمه. جاء في عريضة مرسلة إلى الدوما الحكومية الأولى بعد اجتماع فلاحي قرية (فوسكريسنوي) التابعة لقضاء ومحافظة (بنزينسكي) في حزيران/ يونيو ١٩٠٦ ما يلي: «كل المسؤولين هنا

يقومون على مراقبتنا مخافة أن يقع بين أيدي الفلاحين كتاب جيد أو جريدة يمكن من خلالهما معرفة كيفية التخلص من مضطهديهم والتعلم كيفية تدبير أمور حياتهم بشكل أفضل. إنهم ينتزعون منّا مثل هذه الكتب والجرائد ويصفونها بالضارة، ويهددون من لا يطيع الأوامر بالقوزاق»(١٦٧، ص: ١٨٥).

في أعوام ١٩٠٥-١٩٠٧ أصبحت الجريدة من مستلزمات حياة الفلاحين في روسيا. هاكم هذا الخبر العائد لشهر أيار/ مايو ١٩٠٦: «ليس ثمة زاوية نائية لا تصدر عنها صرخة: أعطونا جريدة! بحسب إحصاءات قسم المجلس البلدي التابع لمحافظة موسكو يتضح من أجوبة ٧٠٠ مراسل من ٧٠٠ قرية أن الجرائد والمجلات تصل إلى ٧٩٪ من القرى بمعدل اثنتين إلى ثلاث دوريات». وكانت الجرائد تُقرأ على الناس بصوت عال فتحصل كل القرية على الأخبار. وهاكم خبراً ورد في جريدة «البلاد» بتاريخ ١٠ أيار/ مايو ١٩٠٦: «أنت يا بافل - خاطب فلاحو إحدى قرى قضاء (يوريفسكي) في محافظة فلاديمير - لا تفلح ولا تحصد، بل اقرأ علينا ونحن سنقوم بكل الأعمال عنك». وهكذا قرأ بافل الجرائد في موسم الكد والكدح ونقل مضمونها إلى أبناء قريته، وهم، بدورهم، شكروه وامتدحوه»(١٦٦).

في هذه الظروف الجديدة تكونت لغة مفاهيمية عامة ورؤى وأفكار مشتركة لدى الأغلبية الساحقة من الشعب الروسي، ونشأ أحد أهم الشروط من أجل ثورة عظيمة - تبلور رأي عام مجتمعي مضمونه الاستياء من الأوضاع القائمة والإحساس بضرورة التغيير.

تجاوز وعي فلاحي روسيا البناء الفئوي للمجتمع واكتسبوا **حسَّ المواطنة** تحديداً، والذي اتسموا به بدرجة أكبر من باقي الفئات صاحبة الامتيازات. في ١٢ تموز/ يوليو ١٩٠٥ أعدّ فلاحو قرية (راتيسلافا) التابعة لمحافظة فلاديمير عريضة تضمنت بنداً واحداً: «معاناتنا التالية هي وضعنا الخاص كفلاحين. فحتى الآن يُنظر إلينا كأولاد بحاجة إلى مربيات، كذلك القوانين المطبقة علينا خاصة بنا، علماً أننا أعضاء في دولة واحدة مع باقي الفئات، فلماذا يكون

لنا وضع خاص؟ سيكون من العدل أكثر لو كانت القوانين واحدة بالنسبة للتجار، للنبلاء والفلاحين على قدم المساواة، ولو كانت المحاكم واحدة بالنسبة للجميع» (١٦٧، ص: ٢٥١).

في فترة الدوما الحكومية الأولى حصلت اندفاعة نشاط سياسي للفلاحين. شاع على نطاق جماهيري ولعٌ بقراءة الجرائد. فهذا هو رئيس شرطة قضاء (يوريف - بولسكي) يكتب تقريراً إلى محافظ مقاطعة فلاديمير يحمل تاريخ ٣ حزيران/ يونيو ١٩٠٦: «بسبب كمية الجرائد الهائلة التي تصل إلى الفلاحين (هم يفضّلون الأكثر حدة وجرأة) وولعهم العظيم بها صاروا يعرفون كل ما يجري في بطرسبورغ... تتضمن كل جريدة تقريراً اختزالياً لجلسات الدوما الحكومية، فتؤجج حمية الناس إلى درجة تصبح المناشير بالمقارنة أقل ضرراً.

الفلاحون يعرفون كيف تتصرف الدوما مع الوزراء، وهذا يكتسب أهمية وقوة، إذ يحصل ذلك علناً ويُكتب في جميع الجرائد، إضافة إلى أن المقالات الافتتاحية تفصّل وتشرح أكثر مغزى ما يجري مؤيدة جانب النواب الأكثر جرأة في التعبير. بنتيجة ذلك انحدرت سوية احترام الفلاحين للسلطة بسرعة مدهشة. أثار توزيع نسخٍ من رد مجلس الوزراء على خطاب الدوما انطباعاً غير ملائم لدى الفلاحين وعكّر الوضع...

في الوقت الحاضر انتعش بقوة مزاج الفلاحين، وتجري يومياً في المساء في جميع قرى الناحية اجتماعات في منزل أحدهم، ولا حديث إلا عن الدوما ومشاغلها بخصوصهم، وعن التغير الوشيك في ظروف الحياة، وحتماً عن الأرض»(١٦٧، ص: ٨٩-٩٠).

لكن الأهم هو أن الدوما الحكومية، كجهازٍ تمثيلي وإن بدون سلطة فعلية، قد نجم عن إنشائها شكل خاص من النضال السياسي للفلاحين - إعداد عرائض تتضمن التماسات ومطالب أو اقتراحات خاطب معظمها الدوما الحكومية، في حين كانت القوانين الروسية قد حظرت بعد إصلاح عام ١٨٦١ رفع عرائض أو مشاريع «تخص الصالح العام». ولُحظ هذا الحظر بشكل

خاص لدى تأسيس الدوما. فجاء في الفقرة ٦١ من نظام الدوما الحكومية ما يلي: «يُحظر قدوم وفود إلى الدوما الحكومية، وكذلك تقديم عرائض وطلبات كتابياً أو شفوياً»(١٦٧، ص: ٣٦).

هكذا، فحينما اتخذ الفلاحون في اجتماعاتهم قرارات وأعدوا عرائض كانوا يدركون تماماً أنهم يقومون جماعياً بنشاط سياسي مخالف للقانون، وكان مثل هذا النشاط أحد أشكال النضال الفعالة. فقد ورد إلى الدوما الحكومية الأولى أكثر من ٤٠٠٠ مغلف وبرقية، وتلقت لجنة العمل النيابية أكثر من ٤٠٠ عريضة ومطالبة من ٥٠ محافظة.

ونظراً لأنه كان يجب أن يوقّع على هذه العرائض والمطالبات كل المشاركين في الاجتماع القروي، إضافة إلى أن مثل هذا النشاط عُدَّ جريمة جنائية، لذا لم يكن ثمة مجال للتعامل مع إعداد النص بخفة، ناهيك عن أن الفلاحين لم يسمحوا بأن يُدخل غرباء ما (محّرضون أو ناشطون في أحزاب) في النص مطالبهم أو صياغاتهم. مشهورة، على سبيل المثال، الحادثة التالية. فقد أعدّ فلاحو قريتين تابعتين لقضاء(كلينسكي) في اجتماع لهم عريضة وسلّموها إلى طبيب عامل في معمل محلي لتصحيحها. لكنهم خافوا أن يكون هذا الأخير، بصفته عضواً في «حزب عمالي»، قد أضاف في النص شيئاً ما زائداً، لذا لجؤوا إلى خوري من جماعة «المئة السود» لمراجعته، ثم طلبوا من جديد من الطبيب إعادة النظر في النص و«التأكد من خلوّه من سقطات ما»(١٦٧)، ص: ٩٦.

في رسائلهم إلى الدوما الحكومية واضحةٌ تماماً أية آمال عقدها الفلاحون على إمكانية أن تُحل مشاكلهم الملحة في «إطار السلطة الحكومية القيصرية». فكأنهم أحسوا أن هذه فرصة أخيرة. وجاء في التقرير الصادر عن اجتماع فلاحي قرية (فيتكولغو) التابعة لقضاء (غورباتوفسكي) ما يلي: «الشعاع الوحيد المضيء الذي برق أمامنا هو الدوما الحكومية الموعودة، وأملنا الوحيد معقود

عليها. نحن واثقون بأن الدوما ستساعدنا في التخلص من براثن الحاجة، وستسعى لإخراجنا من الظلمة إلى النور»(١٦٧، ص: ٢٢١).

وفيما يلي أيضاً نص عريضة أهالي قرية (فيشنيكوونسكي) التابعة لقضاء (لغوفسكي): «تحياتنا يا نوابنا الأحبة! صعبٌ ومتعب عملكم، هذا ليس عملاً، بل أقرب ما يكون إلى كفاح عنيد لنظام جديد إزاء آخر قديم... أملنا كله فيكم، كل أبصارنا وأفكارنا شاخصة من أكواخنا الفقيرة المنسية إلى هناك، إلى قصر (تافريشسكي)[1] الفخم العامر. ننتظر ساعة بساعة أن تسطع من هذا القصر شمس الحرية والخير والحقيقة»(١٦٧، ص: ٢٢٢).

ربما لم يتلق برلمان واحد في العالم إطلاقاً مثل هذه الخطابات الشاعرية والدراماتيكية: «نحن معكم ومن خلفكم. إن متم متنا معكم...» (قضاء إيفونينسكي التابع لمحافظة سمولنسك). «الدوما الحكومية في تصورنا مقدسة ومدافعة عن كل الشعب المقهور.... طالبوا، كونوا رجالاً، وإلا لا تعودوا إلينا» (قضاء ليفينسكي التابع لمحافظة أورلوف). «ما لم تنصفوا الفلاحين لا تعودوا إلى مجتمعنا» (قضاء نوفو سكولسكي التابع لمحافظة كورسك).

وفي كثير من العرائض والمطالبات يهدد الفلاحون صراحة بأن الدوما الحكومية هي أملهم الأخير. فإن بدا أنها غير قادرة يصبح الانتقال إلى كفاحٍ باللجوء إلى العنف أمراً لا مفر منه. فجاء في خطاب فلاحي قرية كونيلوفا في محافظة تفير ما يلي: «إن لم تُرحنا الدوما الحكومية من الإقطاعيين الأعداء سنعمد نحن الفلاحون إلى تحويل آلاتنا الزراعية إلى حراب وإلى عتاد حربي ونذكّر بعام ١٨١٢ حينما حمى أجدادنا وطنهم من الأعداء الفرنسيين وحمونا من الإقطاعيين مصّاصي الدماء»(١٦٧، ص: ٢٧٢).

من المفهوم أن حلّ الدوما الأولى أصبح لحظة انعطافية حاسمة في أمزجة الفلاحين، وكان ذلك بمثابة بداية لاتجاه نحو الحرب. لكن غدا حلُّ

---

(١) قصر تافريشسكي - المقر الذي كانت تُعقد فيه جلسات الدوما الحكومية.

الدوما الحكومية الثانية فيما بعد زلزالاً ضخماً. كتب الشاعر ألكسندر بلوك في يوم حلّ الدوما الثانية (٣ حزيران/ يونيو ١٩٠٧) عن «أسياد» روسيا:

عَبْر دروبٍ ليلية خفية

مع ضوء الفجر

سيجيء معذَّبوهم إلى المقابر،

وينهض من تحتنا مصّاصو الدماء.(١)

لكن تُبدِّد أطيافٌ ليلية

مقاصدهم وقضاياهم،

وتتعفّن أجسادٌ لهم مُتخمة

لم تَبلَ بعدُ.

سفنهم في لجج الماء

لن تجد مراسي

ولن يتوفر وقت

لقراءة صلاة الميت

عليك أيها المُكرش!

غِيبوا في توابيتكم المظلمة

أيها المتخمون!

ذلكم ما تأمر به الأزمان والمصائر..!

---

(١) حسب المعتقدات الأسطورية لبعض الشعوب السلافية أنّ الميت يخرج من القبر ليلاً ليمتص دم الناس فيما هم نائمون.

فعلياَ، لم يعلق الفلاحون على الدوما الحكومية الثانية مثل تلك الآمال التي علقوها على الأولى. فتقلص عدد العرائض والرسائل الموجهة إليها (١٩٠٠ مقابل ٤٠٠٠)، مع الأخذ بالاعتبار أن مرسليها كانوا من الشرائح الفلاحية الأكثر تخلفاً ومن الأرياف النائية جداً - من أولئك الذين كانت ما تزال لديهم أوهام تحرّرت منها الطليعة.

قانون الانتخاب الجديد لم يسمح تقريباً للفلاحين أن يكونوا أعضاء في الدوما الحكومية الثالثة. لكن النواب الكادحين - في الغالب معلمين رشحتهم مجالس المشاعات - كرّروا في «محمية الإقطاعيين المحافظين» هذه المطالب الفلاحية الرئيسة: إعادة تقسيم الأرض، سريان مبدأ الانتخاب على الموظفين الحكوميين وإلغاء إصلاحات ستوليبين. كل ذلك يشير إلى أنه كانت لدى فلاحيي روسيا أيديولوجيا - لم يُعبر عنها في أحزاب لكنها متكاملة - وتنظيماً على صعيد قومي عام مؤهل للتعبير بدقة عن المطالب الرئيسة ولدعم نوابه الذين طرحوا هذه المطالب في الدوما.

عندما نقرأ قائمة هذه العرائض والمطالب في مجملها نلمس أن الثورة قد عنت للفلاحين الانتقال إلى وضع آخر مختلف نوعياً. لم يعد بالإمكان إرضاؤهم ببعض التنازلات أو إدخال بعض التحسينات - اكتسب مطلب الحرية وحقوق المواطنة طابعاً وجودياً، والحديث الآن يتمحور حول مسألة الوجود. «**نرغب في أن يكون الجميع متساوين أمام القانون، وأن يحمل الجميع اسماً واحداً - مواطنين روساً**». جاء في عريضة تبناها اجتماع فلاحيي قرية (بتروفو) التابعة لمحافظة فلاديمير الموجهة إلى اتحاد فلاحي عموم روسيا في ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٠٥ ما يلي: «نريد حقوقاً متساوية مع الأغنياء والوجهاء. نحن جميعاً أبناء إله واحد ولا يجب أن تكون بيننا أية فوارق فئوية. مكان كلٍ منا في عداد الجميع، وصوت أفقرنا يجب أن يحمل الأهمية ذاتها التي يحملها صوت أغنانا وأوجهنا»(١٦٧، ص: ٢٥٢).

ضمن أطر الفهم العام السائد في المجتمع التقليدي امتلك فلاحو روسيا في مطلع القرن العشرين تصورات متطورة ومفهومة في عموم البلاد للحريات الخاصة بمجتمع المواطنة. فصدر عن اجتماع فلاحيي ناحية (برياموجينسكي) التابعة لقضاء (نوفوتورجسكي) في محافظة (تفير) بتاريخ ٣١ تموز/ يوليو/١٩٠٥: «عبّر الفلاحون منذ زمن طويل عن احتياجاتهم، لكن الحكومة خنقت بوسائل بوليسية مثل كلاّبات حديدية حرية الكلمة. نحن محرمون من حق الكلام علناً عمّا نحن بأمس الحاجة إليه، لا نستطيع قراءة كلمة صادقة عن احتياجات الشعب. لا نرغب في البقاء بعدُ عبيداً صامتين، ومطالبنا هي: حرية الكلمة والنشر والاجتماع»(١٦٧، ص: ٢٥٤).

في حزيران/ يونيو ١٩٠٥ جرى في بطرسبورغ اجتماع تشاوري ضمّ ٢٦ شخصية من وجهاء النبلاء في المحافظات تقرر فيه دعم مطالب المجالس المحلية الريفية بخصوص إجراء إصلاحات دستورية. وتضمنت المذكرة المسلمة إلى القيصر بهذا الشأن فكرة هامة وعميقة: «تتصاعد الظروف بتوالٍ حتمي. وإذا كان قد أتيح تأجيل الثورة دون استبعاد أسبابها، فكل شهر يمر على هذا التأجيل سيسهم مستقبلاً في تقوية غير محددة الأبعاد لعنفها الدموي ووحشيتها المجنونة.

كانت ثورة ١٩٠٥ مجرد تجربة أولى للقوة. **هي** لم تحقق أهدافها، لكنها باتت «جامعة» للعمال والفلاحين. لم يلاحظ في وجهات نظر الفلاحين بعد قمع الثورة أي احباطات - هم يرون الثورة القادمة تراجيدية، لكن يبدو أكثر فأكثر أن لا بديل عنها. وفي هذا ليس ثمة أي حس انتقام، بل إدراك أن ليس لدى الشعب، على ما يظهر، سبيل آخر سوى «السقوط مؤقتاً في لجة فواجع».

يتضمن البيان الصادر عن اجتماع فلاحيي محافظة (أورلوف) وقضاء (نيكولسك) التابع لها والمرسل إلى الدوما الحكومية الأولى في حزيران/ يونيو ١٩٠٦ ما يلي: «إذا لم يطلب النواب من الحكومة تلبية الإرادة الشعبية فإن

الشعب بنفسه سيجد الوسائل والقوى للدفاع عن سعادته. لكن الذنب عند ذلك في سقوط الوطن مؤقتاً في لجة كوارث لن يكون ذنب الشعب، بل ذنب الحكومة العمياء نفسها ومعها الدوما العاجزة التي تكفلت العمل نيابة عن الشعب» (١٦٧، ص: ٢٧١).

بدأ ابتعاد الفلاحين عن الدولة. فورد في عريضة قرية (ستوتينو) التابعة لمحافظة فلاديمير إلى الدوما الحكومية الثانية في حزيران / يونيو ١٩٠٧: «أقنعتنا تجربة الحياة أن الحكومة، التي اضطهدت الشعب قروناً، التي رأت ورغبت في أن ترى فينا بقرة حلوباً ومطيعة، لا تستطيع أن تفعل شيئاً من أجلنا... الحكومة المؤلفة من الطبقة الرفيعة، غير العارفة بحاجات الشعب غير قادرة على إيصال الوطن إلى طريق الحق والقانون» (١٦٧، ص: ٢٣٩).

كتب مؤرخ الطبقة الفلاحية. أ.وولف: «النشاط الثوري، على ما يظهر، ليس نتيجة لتطور البروليتاريا الصناعية بقدر ما هو نتيجة لتعاظم اليد العاملة الصناعية التي مازالت على ارتباط وثيق بالحياة الريفية. محاولة الفلاح المتوسط و«الحر» نفسها في البقاء ضمن أطر التقاليد تجعله ثورياً»(٣٠).

استخلص لينين وقسم من البلاشفة سار خلفه من ثورة ١٩٠٥-١٩٠٧ استنتاجات أساسية. أتاحت دروس هذه الثورة تجاوز دوغمات هامة للماركسية والبدء ببناء مفهوم جديد للمجتمع والدولة والثورة - ما عُرف لاحقاً بـ **ماركسية - لينينية**، وبالقدر الذي تقدم فيه هذا العمل اكتسب حزب البلاشفة طابعاً **وطنياً** (وعلى الأصح **شعبياً**). وبات تبني وتطوير فكرة **اتحاد العمال والفلاحين** كأساس للثورة الروسية انعطافة هامة للغاية على هذا السبيل.وفي حينه غدت هذه الفكرة، التي أفصح عنها باكونين في جداله مع ماركس، جزءاً من تصورات الشعبيين. لكن قيّم الماركسيون المتشددون (بليخانوف) هذا الأمر بمثابة ارتداد عن الماركسية باتجاه الشعبوية. أما بالنسبة للبلاشفة فغدا ليف تولستوي مرآة الثورة الروسية المعبّر عن الوعي المشاعي الروسي للطبقة الفلاحية.

مشاريع بديلة. إصلاحات ستوليبين

في الأعوام الأولى من القرن العشرين انطلق الليبراليون والديمقراطيون - الاجتماعيون من مسلمة وردت في مقدمة «رأس مال» كارل ماركس تقول بأنّ على أسلوب الإنتاج الرأسمالي أن يشمل الفضاء كله، بحيث «يصبح كل النظام الزراعي للدولة رأسمالياً». بكلمات أخرى، أن تصبح روسيا الريفية الزراعية كلها، في المبدأ، رأسمالية وأن تنقسم الطبقة الفلاحية إلى مزارعين وبروليتاريا زراعية، وإلى ذلك تتجه الثورة الروسية.

من جانب آخر سعى الشعبيون وأ. أنغلكاردت[١] في عمله «رسائل من القرية» للتأكيد على أن ذلك غير ممكن من حيث المبدأ، وليس بسبب خمول الفلاحين. وفي نظريته بالغ ماركس في دور الرأسمالية ناسباً إليها دون مسوِّغ النصيب الأكبر من إنجازات البشرية. في الوقت ذاته اعترف هو (ماركس) بدور كل الأشكال الاقتصادية الأخرى، بما في ذلك، في الغرب ذاته (مثلاً، شكّل الاقتصاد العائلي في الغرب في القرن التاسع عشر، ربما، أكثر من نصف الاقتصاد الشعبي، لكن ماركس لم يأت على ذكر ذلك عموماً).

في ثمانينيات القرن التاسع عشر طوّر الاقتصاديون الشعبيون مقولة الطريق اللارأسمالي لتطور روسيا. كتب ف. فورنتسيف: «الإنتاج الرأسمالي ليس سوى واحد من أشكال تحقيق التقدم الصناعي، في حين اعتبرناه نحن جوهر التقدم تقريباً». وبالمناسبة كان الشعبيون على معرفة جيدة بالماركسية، وكان بعضهم على علاقة شخصية بماركس، كما تبادلوا الرسائل معه ومع إنجلس أيضاً.

---

(١) ألكسندر أنغلكاردت (١٨٣٢ - ١٨٩٣) - كاتب وناشط اجتماعي متخصص بالعلوم الزراعية. عضو جماعة «الأرض والحرية» في ستينيات القرن التاسع عشر. بروفيسور في معهد العلوم الزراعية في بطرسبورغ فيما بين ١٨٦٦ - ١٨٧٠. نفي في عام ١٨٧١ إلى محافظة «سمولني». نشر في عام ١٨٨٢ «رسائل من القرية».

تنبأ السلافيانوفيليون حتى قبل الشعبيين بإمكانية أن تتطور المشاعة الروسية إلى حضارة صناعية. رأى خومياكوف في المشاعة ظاهرة حضارية - «مؤسسة شعبية مستمرة على مدى التاريخ الروسي كله»، وأن بالإمكان تطوير المشاعة الفلاحية إلى صناعية. وعن أهمية المشاعة كمؤسسة بالنسبة إلى روسيا كتب: «إن ألغيناها لن يبقى شيء، وبتطويرها يمكن أن يتطور عالم وطني كامل».

أفصح عن هذا الموضوع أيضاً بشكل أكثر تحديداً دميتري مندلييف في معرض إبداء الرأي حول اختيار روسيا لطريق تصنيع يحميها من الوقوع في تبعية للغرب: «إني أرى في الأساس المشاعي والجماعي - التعاوني المميز لشعبنا أرضية مؤهلة لإمكانية حلٍ صحيح مستقبلاً لكثير من تلك المهام التي تنتظرنا على الطريق في سياق تطور الصناعة، والتي من شأنها أن تشكل عقبات أمام تلك البلدان التي تشغل الفردانية فيها المنزلة الفضلى»(١٦٠، ص: ١٦٩، ٣٤٣-٣٤٤).

عدا ذلك، ما كان ممكناً عند نهاية القرن التاسع عشر، بالنسبة لروسيا، أن تتخلق إلى رأسمالية غربية. فاليوم نرى، على أساس كمٍ هائل من بحوث حول «عالم ثالث» وجد نفسه منخرطاً في نظام رأسمالي عالمي، أن الرأسمالية نظام متكوّن من **مركز ومحيط** (وأحياناً «شبه محيط»). وعليه فإن نشوء نمطٍ رأسمالي ذي مستوى إنتاجي رفيع في **المركز** سيترافق حتماً بتوسيع «الإطار» المحيط به المؤلف من كتلة اقتصاديات ذات طابع نوتورالي وشبه نوتورالي، وهذه العلاقة التكافلية مع فضاء اقتصادي تقليدي ضرورية، ولا يمكن له بدونها أن يعيش ويستمر.

في مطلع القرن العشرين لم تستطع روسيا تأمين أكثر من ٢٠٪ من إنتاج القمح من الاستثمار الرأسمالي لمزارع الإقطاعيين، في حين جاء الإنتاج الباقي (٨٠٪) من جهد الفلاح. وفي عام ١٩١٠ استُخدم في روسيا لأجل حراثة الأرض ٨ ملايين آلة بدائية شبيهة بالمحراث وأكثر من ٣ ملايين محراث

خشبي و٥,٥ ملايين محراث معدني - أي إن المحراث البدائي كان الوسيلة الأساسية للحراثة.

وهاكم حقيقة أساسية: استأجر الفلاحون الأرض بسعر يفوق بكثير إنتاجها. كتب تشايانوف: «ثبّتت المعطيات البحثية الخاصة بأسعار إيجارات الأرض وإنتاجها في معظم المناطق ما كان معروفاً من الناحية النظرية، فدلّت بوضوح لا يعتريه شك على أن الفلاح الروسي دفع قبل الحرب مقابل استئجاره للأرض ما يفوق ثمن إنتاجها»(١٨٧ ص: ٤٠٧).

كان التباين بين مدخول الأرض والقيمة المدفوعة لقاء استئجارها كبيراً جداً. أورد تشايانوف بهذا الخصوص معطيات من محافظة (فورونيج) عائدة لعام ١٩٠٤. فبلغ متوسط إيجار الأرض في عموم المحافظة ١٦,٨ روبل للهكتار، في حين لم يبلغ الدخل في سنوات المحصول الجيد أكثر من ٥,٣ روبل. وفي بعض أقضية المحافظة كان الفرق أكبر من ذلك. ففي قضاء (كورتياكسك) وصلت قيمة الإيجار حدّ ١٩,٤ روبل مقابل دخل لم يتعد ٢,٧ روبل. يتضح من هذا أنّه كان من الأفضل بالنسبة لمالك الأرض تأجيرها بدلاً من استثمارها بطريقة رأسمالية. لذا اصطدم مشروع الكاديتيين الغربوي الداعي إلى تحديث ليبرالي للاقتصاد الزراعي الريفي وتحويل الفلاحين إلى مزارعين بحائطٍ صفيق.

كذلك لم تؤد محاولة تحديث الريف عبر إلغاء المشاعة مع الحفاظ على الملكية الإقطاعية («إصلاحات ستوليبين») إلا إلى زيادة سوء وضع وحال معظم الفلاحين. عدا ذلك خلق هذا الإجراء أزمة **روحية** حادة. فبدأت الكنيسة تفقد سمعتها، وحصل تحوّل في الوعي الوطني العام. شرع الفلاحون بالابتعاد عن السلطة القيصرية - الدينية التي دعمتها وشرعنتها الكنيسة.

بدءاً من عام ١٩٠٦ تدفق سيل أخبار من الأسقفيات إلى السينود حول ابتعاد جماهيري في أوساط العمال عن الكنيسة. في عام ١٩٠٦ صدر قرار عن اجتماع إحدى القرى أُرسل إلى الدوما الحكومية يقضي بإغلاق الكنيسة المحلية،

إذ «لو كان ثمة إله لما سمح بحصول مثل هذه المآسي والمظالم». شاعت في أوساط الفلاحين فرق مذهبية - دينية. مثلاً سادت في الأوساط الشعبية اعتقادات دينية تقول بأن «عدوى حب فضة الأسياد» أصابت أولاًد قابيل، في حين «تغذى من عملهم» الفقراء من أولاد هابيل.

يكمن التناقض الرئيس الآخر في برنامج الكاديتيين في أنهم سعوا إلى إضعاف أو إزالة الحاجز الآخر القائم على طريق تطور المجتمع الرأسمالي الليبرالي، ألا وهو الحكم الاستبدادي المطلق بجهازه البيروقراطي الفئوي. وفي هذا الجانب كان هاماً تحليل ماكس فيبر الوارد في «دروس روسية».

رأى ماكس فيبر، عبر دراسة واعية لثورة ١٩٠٥ ومقولات الليبراليين الروس، أن العمليات الجارية في روسيا ذات أهمية كبرى بالنسبة لعلم الاجتماع. فهذا هو الصدام الأول على نطاق ضخم بين المجتمع التقليدي (الفلاحي أساساً) وبين الرأسمالية الحديثة المقبلة. قدّم هذا الصدام معرفة قيّمة جداً بالرأسمالية الحديثة، كما بخصمها المجتمع التقليدي. حتى إن ماكس فيبر اضطر لتعلم اللغة الروسية بغية متابعة سير الأحداث.

في تحليله مشاريع الكاديتيين في سياق الوضع الاجتماعي والثقافي في روسيا تنبأ ماكس فيبر أنه، في حالة سقوط السلطة القيصرية من خلال إحداث الكاديتيين شق في جسم السد، سيتدفق باندفاع قوي سيل ثوري **معاد للبورجوازية**، ويغدو مستحيلاً على الإطلاق بلوغ مرادهم. فالإصلاح الزراعي الليبرالي الذي يقترحه الكاديتيون «سيعزز على الأرجح، في المستوى الاقتصادي العملي وفي الوعي الاقتصادي للجمهور، شيوعية الفلاحين البدائية»، أي إن إجراءهم المقترح «من شأنه إبطاء تطور الثقافة الفردانية الأوروبية الغربية».

في هذا الإطار تبدو المطالب السياسية للكاديتيين وكأنها مطابقة للمطالب الفلاحية: كلا الفريقين يؤيدان حق الانتخاب الذي يشمل الجميع. لكن ماكس فيبر رأى أن تقييمات الكاديتيين خاطئة، لأن الفلاحين ينطلقون في مطالبهم من أساس

آخر مختلف تماماً: يرون أن أي تقييد لحق الانتخاب مناقض لتقاليد المشاعة الروسية التي تعطي كل عامل في الأرض الحق في التصويت. وأشار فيبر بهذا الصدد قائلاً: «ليس وارداً أن تؤيد الطبقة الفلاحية المثل الأعلى للحرية الشخصية بالمفهوم الأوروبي الغربي. على الأغلب سيحصل العكس، لأن كل نمط حياة القرية في روسيا الزراعية تحدده مؤسسة المشاعة».

كتب ماكس فيبر أن الكاديتيين قد عبّدوا الطريق أمام التطلعات التي من شأنها إزاحتهم هم أنفسهم عن المسرح السياسي. هكذا لم يبق أمامهم، بحسب فيبر، سوى الأمل بأن تقطع الحكومة القيصرية الطريق أمام الإصلاحات التي نادوا بها وناضلوا من أجلها. إنها حالة تاريخية نادرة يجدر بنا نحن الآن أن نعيها ونفيد منها. فشل الكاديتيين هام جداً من أجل فهم روسيا.

تحت تأثير الرأسمالية المستوردة شاخت قبل الأوان البورجوازية الروسية، وبدت في عقدها حلفاً مع البيروقراطية عاجزة عن إنجاز ما أنجزته في الغرب البورجوازية الفتية. كتب المؤرخ المغترب أ. كوستاريف (أ. دوندي) الذي قرأ «دروس روسية» لماكس فيبر ما يلي: «الشيء الأكثر طرافة في تحليل فيبر هو أنه اكتشف مفارقة دراماتيكية خاصة بتاريخ روسيا الأحدث. بدا المجتمع الروسي في مطلع القرن العشرين في وضع كان بموجبه مضطراً في آن معاً «اللحاق» بالرأسمالية و«الهرب» منها. وثمة انطباع بأن الماركسيين الروس (لينين بوجه خاص) فهموا تماماً هذا الظرف وأخذوه بعين الاعتبار في حساباتهم وتقديراتهم السياسية، وأيضاً في نظريتهم البدئية حول المجتمع الاشتراكي. إن تحليلهم للظرف يتقاطع من جوانب كثيرة مع تحليل فيبر»(٩١).

هذه ملاحظة صحيحة ومثيرة للعجب أيضاً. لقد توصل ماكس فيبر وفلاديمير لينين إلى استنتاجات متشابهة بعد ثورة ١٩٠٥-١٩٠٧ منطلقيْن من مقدمات فلسفية مختلفة تماماً.

كان مشروع التحديث المحافظ بديل المشروع الليبرالي، وهو ما عُرف بـ «إصلاح ستوليبين» الذي قضى بالمحافظة على الملكية الإقطاعية للأرض

في ظل النظام القيصري القائم. تجدر الإشارة هنا إلى النقطة الأساس في فكرة هذا المشروع الإصلاحي. بعد إلغاء نظام القنانة في عام ١٨٦١ تُرك الفلاحون من دون أرض تقريباً. وهنا تأسس وضع أطلق عليه مصطلح «الالتزام المؤقت»، كان على الفلاحين بموجبه الالتزام باستمرار العمل في الأرض، إما وفق مبدأ السخرة الذي كان قائماً قبل مرسوم عام ١٨٦١، أو مقابل دفع جزية مالية أو عينية إلى حين استيفاء الإقطاع ثمن الأرض. كان مقدراً أن يستمر هذا «الالتزام المؤقت» بالعمل لدى الإقطاعي المفروض على الفلاح لافتداء الأرض مدة ٩ سنوات، لكنه امتد عملياً حتى عام ١٨٨١، إلى حين صار لزاماً إصدار قانون جديد قاضٍ بالشراء الإلزامي مقابل تقسيط المبلغ المتوجب على الفلاح دفعه.

في ذلك الحين عمدت الحكومة، من أجل تثبيت الفلاحين في الأرض وإجبارهم على شرائها ولتسهيل جباية المستحقات والأتاوات، إلى تفعيل نظام الكفالة التضامنية، إلى تقوية سلطة المشاعة وتصعيب الخروج منها. لكن المشاعة نفسها تغيّرت، تطورت وتحولت إلى منظم للمقاومة والكفاح. ونظراً لأن كل نوايا ستوليبين كانت متجهة للتحديث في ظل الحفاظ على الملكية الإقطاعية، فقد أصبح قائد تلك القوى التي بدأت تدمير المشاعة. في هذا كان جوهر الإصلاح المذكور. كانت الفكرة على النحو التالي: إذا أُجبر الفلاح على الخروج من المشاعة مع حصة من الأرض سوف يحصل فرز سريع في صفوف الفلاحين، فيشتري الأغنياء منهم حصصهم ويصبحون مزارعين، في حين يبقى الفلاحون الآخرون أجراء زراعيون. هكذا يكون قد تحقق واقع رأسمالي في الريف (سُمّي ذلك «الطريق الروسي لتطور الرأسمالية في الاقتصاد الزراعي»).

لكن فكرة الإصلاح ذاتها لم تتجاوب مع الواقع القائم، فازدياد عدد السكان العاملين في الزراعة قد أنشأ حلقات مفرغة ذات قواعد متينة لم يكن بإمكان هذا الإصلاح، الذي لا يضع في الاعتبار اعتماد توظيفات موارد ضخمة في الاقتصاد الزراعي، خرقها. لم تكن مساعدةً على نجاح الإصلاح كذلك حالة

الوعي الشعبي السائد. فالفلاحون المرهقون بدفع التعويضات لقاء الأرض والأتاوات حاقدون الآن على الإقطاعيين وغاضبون على الحكومة. وفي عام ١٩٠٢ حصلت في عموم منطقة وسط روسيا انتفاضات مهّدت الأرضية لانطلاق ثورة ١٩٠٥-١٩٠٧. في هذه الظروف عنى البدء بإصلاح قاسٍ عبر تخريب المشاعة اللجوء إلى المقامرة بكل شيء. فالإصلاح المقترح افترض إنشاء «وحدات اقتصادية متينة» - لكن إلى جانب جمهور من الناس المفقرين في آن معاً. وحذّر «أعمدة المجتمع» من أنه إذا لم يتكلّل مشروع الإصلاح بالنجاح ستكون عاقبته ثورة كارثية.

في عام ١٩٠٦ بدأ ستوليبين، بعد أن أصبح رئيساً للحكومة، تنفيذ خطته بحمية واندفاع. لكن من بدا محقاً: تشايانوف وتولستوي مع منتقدي الخطة الإصلاحية المقترحة أم ستوليبين؟ أجاب التاريخ بوضوح على ذلك: فشلت خطة ستوليبين، وقادت مباشرة إلى الثورة. لم يكن السبب أخطاء ارتكبت، حتى ولا نقصاً في الموارد (وإن كان هذا السبب كافياً لوحده). كان السبب ذا طابع أكثر عمومية، وتمثل في عدم تطابق أفكار ستوليبين مع مصالح الجمهور الأساسي للطبقة الفلاحية ومع واقع رأسمالية المحيط. كانت روسيا في وضع آخر مختلف تماماً عن بروسيا.

كان الشيء الأساس في تجربة الإصلاح المقترح هو أن الاقتصادات الفلاحية، بخروجها من إطار المشاعة، فقدت سريعاً الأرض. من اشتراها؟ كتبت الجرائد في ذلك الحين أن «أغنياء الريف الذين لم يعملوا مباشرة في الزراعة، بل مارسوا التجارة والربا، هم أساساً من اشترى الأرض».

كان ستوليبين، من حيث تحصيله العلمي ونمط تفكيره، عالماً واختبر بديلاً هاماً جداً عقد عليه آمالاً حتى بعض الماركسيين. أدار خطته الإصلاحية غير الناجحة بمنطق التجربة العلمية عارضاً بانتظام النتائج التجريبية المتحصلة، بحيث كان بالإمكان متابعة ما يجري عملياً من خلال وقائع فعلية (بخلاف تجربة الإصلاح الزراعي في تسعينيات القرن العشرين).

في عام ١٩١١ جاء في جريدة «الحديث» ما يلي: «النصف الجيد من أراضي الفلاحين الزراعية صار في أيدي كولاك مدينيين اشترى كل واحد منهم بمعدل ٣٠ حصة وأكثر». في محافظة (ستافروبول) اشترى الأرضَ بمساحات كبيرة «تجار وأشخاص من خارج الطبقة الفلاحية». لماذا اشترى الكولاك الأرض؟ في المقام الأول بقصد تأجيرها - إما لإيفاء ثمنها من حساب جهد الفلاح أو مقابل الحصول على نصف المحصول. هكذا عنى تحول الأرض من حصص فلاحية إلى مساحات مؤجرة إلى زيادة غنى الطفيليين الريفيين المتاجرين على حساب تراجع الاقتصاد ومأساة الفلاح.

اشترى البنك الأرض من الفلاحين الخارجين من المشاعة بمعدل ٤٥ روبلاً للهكتار وباعه بسعر وصل حتى ١٥٠ روبلاً. وهاكم الاستنتاج الذي توصل إليه العلماء في ذلك الزمن: «إن البنك، ببيعه قطع الأرض بأسعار عالية وسعيه، في الوقت ذاته، دون رحمة لتحصيل الأقساط، قد قاد إلى إفلاس مشتريها الأقل قدرة، مما اضطر هؤلاء الأخيرين إلى بيع ما اشتروه لإيفاء الديون، أو لجوء السلطات البنكية لطردهم بالقوة و«ملاحقتهم بسبب تقصيرهم عن أداء التزاماتهم المالية».

لم يحصل الفلاحون، الذين خصصوا بعُزَب، على المساعدة التي وعدتهم بها الدولة. كتب المؤرخ أ. يفريمنكو (المتعاطف مع فكرة ستوليبين) بالاستناد إلى بيانات حكومة الإصلاح وأبحاث أخرى من عام ١٩١٤-١٩١٥: «الانتقال إلى صيغة الملكية العُزبية، مع كل فائدتها الاقتصادية وصلاحيتها انطلاقاً من علوم الزراعة، لم يَحُل دون تفاقم الوضع المادي للملاّك الجدد، نظراً لأن كل مواردها المالية صُرفت في مرحلة البداية بشكل أساسي على جوانب لا يمكن تأجيل علاجها، من قبيل تهيئة الأرض وتسوية التربة وإقامة أبنية ضرورية. عدا ذلك يم يحصل على المساعدة المالية في الفترة الواقعة بين ١٩٠٧-١٩١٣ سوى ٣٠٧٣٦٥ شخص أو ٢٧,٦٪ من مالكي العُزَب. وبلغ مجموع ما خُصِّص لهؤلاء الأخيرين من مساعدات وسلف خلال سبع سنوات ٢٦,٨ مليون روبل،

أي بمعدل ٨٧,٢ روبل في المتوسط لكل عزبة... هكذا يستحيل أن يجذب هذا المبلغ الضئيل أحداً، إضافة إلى أن ٩٥٪ منه قُدّم كقرض مع شروط خاصة للاسترداد و ٥٪ منه فقط كمساعدة»(٥٩).

كانت النتائج الموضوعية للإصلاح على صعيد تطوير الاقتصاد الزراعي كما يلي: ازدادت مساحة الأرض المزروعة خلال سنوات تطبيق الإصلاح ١٠,٥ مليون هكتار (١٤٪). نما الإنتاج في الفترة بين ١٩١١-١٩١٥ بالمقارنة مع ١٩٠١ - ١٩٠٥ وفق ما يلي: القمح ١٢٪، الجودار ٧,٤، الشوفان ٦,٦، الشعير ٣٣,٧. وفي عام ١٩١٣ كان ٨٩٪ من الدخل الوطني في الاقتصاد الزراعي من نصيب اقتصادات الفلاحين و ١١٪ فقط من نصيب الملكيات الخاصة. بوجه عام انخفضت وتيرة نمو المنتجات الغذائية في الإنتاج الزراعي نتيجة إصلاح ستوليبين. فخلال الفترة بين ١٩٠١-١٩٠٥ بلغ معدل نموها السنوي ٢,٤٪، في حين هبط هذا المعدل في الفترة بين ١٩٠٩-١٩١٣ وسطياً إلى ما دون ١,٤٪. بهذا الشكل بات معدل نمو إنتاج الغذاء أدنى من معدل الزيادة السكانية. والأهم من ذلك أنه لم يطرأ تحسن ملحوظ في استخدام التقانة الزراعية وفي تنظيم العمل الزراعي.

هاكم مؤشرات المقارنة بين نمطين لتطور الاقتصاد الزراعي في روسيا: وفق وصفة ستوليبين الإصلاحية من جانب ووفق ما كان في السابق اعتماداً على الاستثمار الفلاحي للأرض مع المحافظة على المشاعة من جانب آخر حسب بيانات ف. ريزانوف. قبل إصلاح ستوليبين كانت البنية الاجتماعية للقرية في عام ١٩١٢ على الشكل التالي: فقراء - ٥٩,٦٪، متوسطو الحال - ٣١,٨، موسرون - ٨,٦. خلال تطبيق الوصفة الإصلاحية صارت النسب المذكورة أعلاه على التوالي ٦٣,٨، ٢٩,٨، ٦,٤. هكذا تبين أن نمط الإصلاح المحافظ قد أدى إلى تراجع ملحوظ في البنية الاجتماعية. ولو استمر الإصلاح المذكور على هذا المنوال ١٠ سنوات لساء حال البنية الاجتماعية بشكل أشد ولبلغت النسب المذكورة على التوالي ٦٦,٢، ٢٨,١، ٥,٥.(١٦٠، ص: ٣٣٧-٣٣٨).

بوجه عام أحدث إصلاح ستوليبين هزات اجتماعية عميقة عمقت الفرز الطبقي داخل الطبقة الفلاحية من خلال الإدارة الرأسمالية للاقتصاد، لكن دون أن يقدّم حلولاً مجتمعية واقتصادية. هكذا دخلت هذه الإصلاحات في صراع مرير مع الأغلبية الساحقة من سكان روسيا. وعلى صعيد العلم نقض الفكر الزراعي الروسي متجسداً في أعمال تشايانوف هذه الإصلاحات، كما نقضها في المجال الفلسفي - الروحي ليف تولستوي «مرآة الثورة الروسية».

لذا ليست منطقية تلك السفسطات التاريخية التي يطرحها الآن بعض الوطنيين الروس المعادين للمشروع السوفييتي متهمين البلاشفة من قبيل القول - «أضعنا تلك الروسيا». في هذا تحديداً تكمن الحلقة المفرغة التي حشرت السلطة القيصرية روسيا فيها: إن لم نقمْ بالتحديث يلتهم الغرب روسيا، وإن أقدمت السلطة القيصرية نفسها بالتحديث تنسف أساسها ويلتهم الغرب روسيا بالتالي. لم يكن لدى النظام القيصري لا القوة ولا الإرادة للتحكم بأزمة التحديث (كحال النظام السوفييتي في أواخر ثمانينيات القرن العشرين)، وفي لحظة فقدان التوازن سعى الغرب لإسقاط النظام الإمبراطوري القيصري في روسيا. لاحقاً، وكما نعرف، خرج النظام السوفييتي من هذه الأزمة منتصراً، ممتلكاً زمام عملية التحديث، ومغلقاً في الوقت ذاته الباب أمام الغرب لاحتواء روسيا. لكن في تلك اللحظة عوّلت دول الحلفاء طبعاً على نظام ليبرالي مؤيد للغرب.

إذا أجرينا قفزة إلى الأمام ونظرنا إلى الواقع عشية انهيار الاتحاد السوفييتي نرى أن أصحاب «البريسترويكا المعادين للسوفيت قد ركزوا في حملتهم على خلق «خرافة ستوليبين»، الشخص الذي ارتبط اسمه بكلمة «رجعية» والذي صار معبود الجمهور الديمقراطي! وصل الأمر إلى درجة أن ستوليبين غدا لدى جمهور المثقفين أكثر شخصية محترمة في تاريخ روسيا كله - ٤١٪ منهم وضعوه في المرتبة قبل ألكسندر نيفسكي وبطرس الأكبر وغيوركي جوكوف. وهذه الظاهرة الفاقعة يجدر التوقف عندها ببعض التفصيل.

اشتُهر ستوليبين عبر تسلمه منصبين رسميين هامين - كوزير للداخلية قدّم طريقة متكاملة للنضال ضد الثورة («التهدئة») وكرئيس للحكومة بين عامي ١٩٠٦-١٩١١ (إصلاحات ستوليبينية). قبل ذلك عمل محافظاً في (غرودنو) وسافر كثيراً إلى بروسيا، وفي شبابه كان معجباً بما عرف بالإدارة العُزْبَوية للاقتصاد في منطقة البلطيق، ثم عمل محافظاً لمقاطعة (سراتوف). سافر شخصياً إلى مناطق البلاد لتهدئة الاضطرابات الفلاحية، فووجه بالحجارة والرصاص وأمر بضرب قرى كاملة. هل من أجل ذلك أحبّ مثقفونا ستوليبين؟

نُفخ ستوليبين كشخص في فترة البريسترويكا ليس لأن إصلاحاته كانت ناجحة، فهي قد فشلت في الأمر الأهم - في الفكرة الأساسية. كان ستوليبين البديل للسياسة الزراعة السوفييتية - سلف غورباتشوف وتشوبايس، فدمّر المشاعة الريفية كما حلم ياكوفليف[1] بتدمير الكولخوز.

جماعات نشطاء الثورة

تكلمنا أعلاه عن الطبقة الفلاحية كأكبر قوة اجتماعية وثقافية في روسيا أدركت ووعت على نحو ناشط صورة المستقبل منطلقة من وعيها المشاعي العام. فيما يلي سنقدم وصفاً لحال القوى أو الجماعات الناشطة الأخرى على هذا الصعيد عشية عام ١٩١٧.

الطبقة العاملة. قُدّر عددها في روسيا لحظة انطلاق الثورة عام ١٩١٧ بـ ١٥ مليون إنسان، أي نسبة ١٠٪ من مجموع السكان. وقُدر عدد العمال المشتغلين في مؤسسات صناعية مع أسرهم بـ ٧,٢ مليون إنسان، بما في ذلك ١,٨ مليون رجل راشد سناً.

---

(١) ألكسندر ياكوفليف (١٩٢٣) عضو في المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفييتي بدءاً من عام ١٩٨٧، مع بداية البريستوريكا. كان مقرّباً جداً من غورباتشوف و«الغربويين»، وكان له دور كبير في هدم الدولة السوفييتية حتى سُميّ «مهندس البريسترويكا». (سيرد ذكره كثيراً لاحقاً عند الحديث عن البريسترويكا وانهيار الاتحاد السوفييتي).

لم تعش الطبقة العاملة في روسيا تجربة الإصلاح البروتستانتي ولا التفكك المديد للطبقة الفلاحية، لذا لم تكتسب ذهنية **البروليتاريا** - ذهنية طبقة الأفراد الأحرار المتاجرين في سوق العمل بقوة عملهم. كان العمال الروس بأغلبيتهم الساحقة عمال **الجيل الأول** وبقوا إلى حد كبير فلاحين من حيث نمط تفكيرهم. ففي عام ١٩٠٥ كان نصف العمال - الرجال مازال يمتلك أرضاً زراعية، وكان هؤلاء يعودون إلى قراهم في موسم جني المحصول الزراعي. كما عاش القسم الأكبر من العمال حياة العزّاب في مآوي مؤقتة بعيدين عن عوائلهم في الأرياف، وأحسوا أنفسهم غرباء في المدينة قدموا من أجل كسب أجر.

هكذا قامت بين العمال والفلاحين في روسيا صلة مستمرة متبادلة؛ وحتى من حيث التصنيف الفئوي الرسمي كان معظم العمال مسجلين كفلاحين. على هذا النحو شكل العمال والفلاحون «شعباً» قائماً بحد ذاته في اللحظة الحرجة مقابلاً للفئات «العليا» في روسيا القيصرية.

تجلّى بقاء قواعد السلوك والأخلاق المشاعية في أوساط العمال، في شكل تضامن عمالي قوي مع مقدرة على التنظيم الذاتي، بكونه غير ناشئ عن وعي **طبقي** لوحده فقط. وهذا ما حدّد سلوكاً غير اعتيادي - بالنسبة للغرب - للطبقة العاملة في النضال الثوري وفي تنظيمها لصفوفها بعد الثورة في سياق بناء الدولة السوفييتية. حتى إن كثيراً من المراقبين لاحظوا ظاهرة غريبة للوهلة الأولى: تجذّر نمط الوعي الفلاحي لدى عمال روسيا في مطلع القرن العشرين لدرجة أنهم، من حيث نمط التفكير، أكثر شبهاً بالفلاحين بالمقارنة مع من بقي في القرية.

تجدر الإشارة إلى حقيقة هامة جداً لم تنل حقها من الاهتمام في تاريخنا المبسَّط: لم تكن الكوادر العمالية القديمة الحَمَلَةَ الرئيسيين للروح الثورية في أوساط العمال بحلول عام ١٩١٤، بل العمال الشباب القادمين حديثاً من القرية. فهؤلاء تحديداً هم من أيّد البلاشفة وساعدهم في الوصول إلى المواقع الرئيسة في السوفيتات. كان هؤلاء فلاحيي الأمس، الذين عاشوا تجربة ثورة ١٩٠٥-١٩٠٧ وهم في سن

الشباب - بين الثامنة عشرة والخامسة والعشرين من العمر. بعد عشر سنوات من ذلك حملوا إلى المدينة، مدركين قوتهم، روح المشاعة الثورية. وفي أحرج منعطفات العملية الثورية شكّل هذا الجمهور القاعدي المناصر للبلاشفة ما يمكن تسميته، استشهاداً بقول برتولد بريخت - «قيادة الأواخر للأوائل».

وفقاً للنظرية، رأى لينين أن روسيا بحاجة إلى مرحلة طويلة نسبياً من **رأسمالية الدولة**. وفي عام ١٩١٨ جرى التحضير لمفاوضات مع كبار الصناعيين لإنشاء شركات ضخمة تساهم الدولة بنصف رأسمالها (أحياناً بمشاركة كبرى من قبل الرأسمال الأميركي). لكن الأمور سارت بعكس النوايا - حصل تأميم «**عشوائي**». كتب بهذا الصدد المؤرخ الإنكليزي ي. كار في سِفره «تاريخ روسيا السوفييتية» (قبل عام ١٩٢٩) المؤلف من ١٤ مجلداً ما يلي: «انتظرتْ البلاشفةَ تجربة مثبطة للعزائم على غرار ما حصل بخصوص الأرض. لم يجلب تطور الثورة معه استيلاء عشوائياً من قبل الفلاحين على الأرض فقط، بل واستيلاءً عشوائياً من قبل العمال على المؤسسات الصناعية أيضاً. في الصناعة، كما في الزراعة، بدا الحزب، كما الحكومة الثورية لاحقاً، أسيري سير أحداث أربكتهما وأرهقتهما من نواح كثيرة، لكن نظراً لأنها (الأحداث) كانت القوة الرئيسة المحركة للثورة، لذا ما كان ممكناً ألاّ تحظى بالدعم»(٧٨، ص: ٤٤٩).

كان تأميم الصناعة حركة عميقة تضرب بجذورها في «شيوعية مشاعية فلاحية» ومرتبطة بحركة تأميم الأرض. وقد ترتب على الماركسيين الروس الذين ترأسوا الثورة السوفييتية اللحاق بهذه الحركة.

تجدر الإشارة إلى ذلك النمط الثقافي الذي مثَّله العامل الروسي الشاب المتعلم في مطلع القرن العشرين. كان عاملاً مولعاً بحب الاطلاع والمعرفة والقراءة، وهذه سمة ميّزت عموماً الشباب القادمين من الريف. إنها ميزة العامل الروسي المتأثر بثلاثة آداب في ذروة نضجها: الأدب الروسي في «عصره الذهبي»، أدب التنوير التفاؤلي الطابع في عصر التصنيع، وعلم الاجتماع الماركسي التفاؤلي الطابع أيضاً.

هذا الاقتران في الزمن فريد. كتب العالم البلشفي البارز أ. بوغدانوف عام ١٩١٢، معتمداً على حديث جرى بينه وبين زعيم نقابي إنكليزي، كيف أنه في تلك السنوات احتوت مكتبات المصانع في روسيا، إلى جانب أعمال الأدب الروسي، على كتب هامة مثل «أصل الأنواع» لتشارلز داروين و«علم الفلك» لكارل فلاماريون، اللذين كانا مدعوكين وشبه باليين لكثرة ما تداولتهما الأيدي، في حين لم يكن في مكتبات المصانع الإنكليزية سوى روزنامات كرة القدم ومدونات القصر الملكي التاريخية.

استُقبل المشروع السوفييتي، بصرف النظر عن الصيغ والمصطلحات التي عُرض بها، من قبل عموم الشعب **كقضية عامة** جمعت الناس. حول هذا الموضوع كتب عضو حزب الكاديت ن. غريدسكول مجادلاً مؤلفي «المَعالِم»[١] الذين عوّلوا على ثورة معتمدة على المثقفين: «كلا، كانت حركة التحرر الروسية «شعبية» الطابع، بل وحتى «شعبية شاملة»، بحيث لا يمكن تمني أكثر من ذلك بهذا الخصوص. لقد «تغلغلت» في كل مكان حتى آخر عزبة فلاحية، و«استولت» على الجميع، على كل روسيا - عاشها جميع الناس، كلٌ على طريقته، لكن بقوة هائلة، لقد عبرتْ «بركاناً»، أو قلْ «زلزالاً» سرى كل كيان روسيا. لذا ليست حركة التحرر عندنا شيئاً آخر سوى رد فعل جبار **لكل** الجسم الشعبي على الوضع التاريخي الأصعب والأخطر بالنسبة لروسيا»(٤٩، ص: ٢٥٤).

البورجوازية. كانت البنية العددية للبورجوازية الكبيرة في روسيا محدودة نسبياً. في عام ١٩٠٥، في روسيا، حسب إحصاءات وزارة المالية كانت الشركات الصناعية - التجارية وشركات تجارة العقارات ومؤسسات الرأسمال المالي التي يزيد دخلها عن ٢٠ ألف روبل (١٠ آلاف دولار) مملوكة من قبل

---

(١) المَعالِم - عمل يضم سلسلة مقالات حول الإنتلجنتسيا الروسية أصدرته في عام ١٩٠٩ مجموعة من المفكرين المقربين من حزب الكاديت. كان هذا العمل بمجمله موجهاً ضد التقاليد الديمقراطية - الثورية الروسية.

٥٧٣٩ شخصاً. بلغت هذا الحد من الدخل أيضاً ١٥٩٥ شركة مساهمة وبيوت تجارية (شكل حملة الأسهم فيها نسبة غالبة). وكان ثمة أغنياء آخرون غير إقطاعيين حصلوا على مداخيل من وظائفهم. هكذا نرى أن «جمهور» البورجوازيين كان محدوداً عددياً. في موسكو، وفق إحصاء عام ١٩٠٢، كان ثمة ١٣٩٤ مالكاً لمصانع بين كبيرة وصغيرة، وكان ٨٢٪ من رجال الأعمال في القطاع المهني - التجاري من أصول إقطاعية ولا يعانون من مشكلة في حال انتقال المجتمع إلى نظام ليبرالي - بورجوازي.

عانت البورجوازية الخوف من ضغط قوة الرأسمال المستورد في فترة ١٩٠٥-١٩٠٧، مما اضطرها لالتماس الحماية من قبل الدولة القيصرية البيروقراطية. هكذا غدا القسم الأعظم من البورجوازية بعد الثورة محافظاً، ولم تسفر المحاولات الكثيرة للبورجوازية لتأسيس أحزاب سياسية عن نجاح.

كان عادياً أن يعتقد الماركسيون المتشددون والليبراليون أن ثورة ١٩٠٥ جاءت «مبكرة جداً»، أي لم تنضج بعد المقدمات المؤهبة لها، كما أن البورجوازية ضعيفة ولم تنضج الأرضية من أجل الديمقراطية. درس ماكس فيبر، بدءاً من عام ١٩٠٤ الأحداث الجارية في روسيا وتوصل إلى استنتاج أساسي أكثر تعقيداً: «متأخرة جداً!». فالثورة البورجوازية الناجحة لم تعد ممكنة. والسبب برأيه لا يعود إلى غلبة الأيديولوجيا «الشيوعية الزراعية» غير المتفقة مع النظام البورجوازي - الليبرالي لدى جمهور الفلاحين. فالأمر الأهم هنا هو أن البورجوازية الروسية قد تكونت كطبقة في وقت أنهى فيه الغرب التحديث البورجوازي - الديمقراطي واستنفد طاقته التحررية. الثورة البورجوازية، حسب تعبيره، لا يمكن أن تنجزها إلا بورجوازية «فتية» وهذه الفتوة لا تتكرر. وما كان ممكناً لروسيا في مطلع القرن العشرين أن تنعزل عن الرأسمالية الغربية «الناضجة» التي فقدت شحنتها الإيجابية الثورية.

حملتْ الثورة الوشيكة الحدوث، التي كان مؤملاً من الناحية الموضوعية أن تمهّد الطريق أمام تحولات ديمقراطية - بورجوازية، منذ البداية شحنة قوية

مضادة للبورجوازية. أعرب ماكس فيبر في عام ١٩٠٥ عن رأي مفاده أن الثورة الروسية المقبلة لن تكون بورجوازية - ديمقراطية، بل ثورة من نمط آخر، ثورة أولى في جيل جديد من ثورات تحررية.

قال فاليري بريوسوف المنظر شعراً للبورجوازية الكبيرة في حينه:

وهؤلاء الذين سيُلغونني

استقبلُهم بنشيد ترحيبي.

في سياق توضيحه لاختلاف الثورة الروسية جذرياً عن الثورات البورجوازية في الغرب يقدم ماكس فيبر حجة أساسية: عشية الثورة الأولى في روسيا فَقَدَ مفهوم «المُلكية» هالته القدسية لدى ممثلي البورجوازية في الحركة الليبرالية. حتى إنه ليس ثمة حضور لهذا المفهوم في المطالب البرنامجية الرئيسة لهذه الحركة. وفي هذا السياق كتب أحد الباحثين في أعمال ماكس فيبر: «بهذا الشكل صارت القيمة، التي عُدّت محرك الثورات البورجوازية - الديمقراطية في أوروبا الغربية، مقترنة في روسيا بالنزعة المحافظة، وحتى بقوى الرجعية في الظروف السياسية الحالية». وعموماً لم تعد البورجوازية قوة قائدة باتجاه ثورة بورجوازية كما كان عليه الحل في الغرب. والأهم من ذلك أن قوى المجتمع الأخرى لم تنظر إليها كقوة دافعة بهذا الاتجاه.

دعم قسم من البورجوازية، عانى في هذه الفترة أزمة روحية، المعارضة الاشتراكية، وأحياناً تعاطف مع الديمقراطيين الاجتماعيين إلى حد تمويل النشطاء المتطوعين في الحرس الشعبي، كما حصل عام ١٩٠٥ عندما وهب الصناعي ن. شميت، الذي أُطلق اسمه على أحد شوارع حي (كراسنايا بريسنا) في موسكو، كل ماله للبلاشفة، فجرى من حسابه تمويل جريدة «برافدا» وإعانة الثوار المقيمين في الخارج. لكن هذا القسم غير الكبير من البورجوازية لم يطمح إلى دور قيادي في الثورة، بل تجاوب مع نداء الضمير «الموجَع».

بالإجمال انقسمت البورجوازية الروسية مع الثورة، ولا يمكن اعتبارها قوة اجتماعية معادية جذرياً للمشروع السوفييتي. واتخذت الخيارات الشخصية في هذا المعمعان إلى حد كبير تحت تأثير الحالات الملموسة. حتى في فترة النجاحات القصوى للبيض كتب بريشفين، وكان آنئذٍ ضد الشيوعيين عن قناعة، ما يلي: «الآن يرفع الجميع عقيرتهم ضد الشيوعيين، لكن في الحقيقة ضد الرهبان، في حين يبقى الدير - الكومونة معترفاً به بكل قدسيته من قبل كل البورجوازيين تقريباً».

الجيش. لعب **الجيش** الروسي دوراً مميزاً في إنتاج المشروع السوفييتي وفي إنشاء بنى الدولة السوفييتية. كان تاريخياً واحداً من أهم القوى التي رعت المشروع السوفييتي، ومن ثم السوفيتات كنمط للسلطة الجديدة. ويمكن القول إن الجيش، بالمعنى المحدد للكلمة، خالق البناء السوفييتي. غدا الجيش الضخم، الذي جرى تجميعه في سنوات الحرب العالمية الأولى، ذلك المنبر الذي جرى من خلاله استكمال بناء المشروع السوفييتي الذي كانت قرارات ومطالبات المجالس القروية مسوداته الأولى.

اضطرت الحرب العالمية الأولى البلاد إلى تعبئة جيش ضخم مثّل - كما عبّر لينين - «نخبة القوى الشعبية». حصل للمرة الأولى تجميع جيش بهذه الضخامة والنوعية. ففي عام ١٩١٧ بلغ قوام الجيش والأسطول ١١ مليون إنسان، وكان هؤلاء إما رجالاً ناضجين أو في مقتبل العمر.

كان قسم كبير من هذا الجيش العرمرم جنوداً من أصول فلاحية وعمالية، ممّن كانت ثورة ١٩٠٥-١٩٠٧ بمثابة «مدرسة» لهم في مرحلة اليفاعة والفتوة زمن تشكل شخصية ووعي الفرد. كان هؤلاء مشاركين نشيطين في الانتفاضات وشهوداً على الحملات الانتقامية ضد القوى الشعبية، وانخرطوا في الجيش فاقدين أوهام الولاء للسلطة القيصرية - الدينية.

كانت البنية الطبقية للجيش على النحو التالي - ٦٦,٦٪ فلاحين، ١٦-٢٠٪ بروليتاريين (٣,٥-٦٪ عمال مصانع)، حوالي ١٥٪ من شرائح مدينية متوسطة

الحال. بهذا الشكل بات الجيش منتدى للتعارف والاختلاط والمعايشة بين فئات المجتمع خارج الرقابة السياسية، وكانت «لغة» هذا المنتدى معادية للبورجوازية والإقطاعية.

أدخل الجيش ممثلي قوميات كثيرة في علاقة عِشْرةٍ وثيقة ومباشرة (تألف الهيكل الأساسي للجيش من ٥,٨ مليون روسي و ٢,٤ مليون أوكراني). ونشأت في الجيش تنظيمات متنوعة وعبر النقاشات الحامية حول مختلف القضايا الرئيسة المطروحة أمام روسيا.

بعد ثورة شباط تحديداً بات الجنود القوة الرئيسة المؤسسة للسوفيتات والمدافعة عنها. ففي مؤتمر السوفيتات الأول لعموم البلاد المنعقد في حزيران/ يونيو ١٩١٧ مثّل نوابه ٢٠,٣ مليون إنسان: ٥,١ مليون عامل، ٤,٢ مليون فلاح و ٨,٢ مليون جندي. شكّل الجنود أيضاً جزءاً كبيراً جداً من النشطاء السياسيين - في ذلك الحين ألفوا أكثر من نصف أعضاء حزب الاشتراكيين الثوريين، ثلث أعضاء حزب البلاشفة وحوالي خمس أعضاء حزب المناشفة.

تشرّب الجيش الروسي حتى قبل عام ١٩١٧ قيماً ميّزت الجيش الأحمر عن باقي جيوش البلدان الأخرى. كانت تلك قيم **المشاعة** النابذة للتقسيم على أسس طبقية وفئوية. عدا ذلك ألغت هذه المشاعة الضاربة جذورها في عمق الثقافة الروسية، إلى درجة كبيرة، الحواجز بين القوميات الممثلة في هذا الجيش.

استكمال المشروع السوفييتي فيما بين ١٩١٨-١٩٢٧

حضر المشروع السوفييتي، في ملامحه الرئيسة، في وعي الطبقة الفلاحية في فترة ما بعد إصلاح عام ١٨٦١ وصيغ في خطوطه الرئيسة بشكل محدد في قرارات ومطالبات مجالس فلاحيي القرى فيما بين ١٩٠٥-١٩٠٧. لاحقاً أجرى «العمال الواعون»، الذين مازالوا محتفظين بحساسيات مشاعية، إضافات عليه في الفترة فيما بين شباط وأكتوبر ١٩١٧، من خلال نشاط السوفيتات والإدارة العمالية الذاتية. وفي الفترة التالية أدخلت الاشتراكية العلمية، المطوّرة في روسيا من قبل

الشرائح المثقفة، في المشروع السوفييتي فكرة التحديث والتطوير مع رسم واضح للملامح الرئيسة لبناء المجتمع الجديد.

كان دقيقاً على نحو مدهش استشراف ماكس فيبر للمستقبل، وهو الذي تتبع مسار ثورة ١٩٠٥-١٩٠٧. في مناقشته آفاق إصلاحات ستوليبين أشار إلى أنه، في ظل الإجراءات الإصلاحية الرأسمالية في الريف، ستتشيع أفكار الشيوعية الفلاحية القديمة بالاقتران مع أفكار الاشتراكية المعاصرة. فكتب بهذا المعنى: «سيكون التطور اللاحق للرأسمالية كفيلاً بتحلّل الرومانتيكية الشعبوية، وستحل محلها، في الغالب دونما شك، الماركسية. لكن الوسائل الروحية لهذه الأخيرة في سياق العمل على المسألة الزراعية البالغة الضخامة والأهمية غير كافية. وهذا يمكن أن يرتب من جديد تضافر جهود شريحتي الإنتلجنتسياهاتين».

وهذا ما حصل. بادر البلاشفة إلى تجاوز محدودية النظرة الماركسية بخصوص الطبقة الفلاحية متوصلين إلى فكرة اتحاد العمال والفلاحين مع قبول البرنامج الزراعي للاشتراكيين الثوريين ورثة الحركة الشعبية (ومن ثم لدى التحول إلى «النيب» تبني مقولة الشعبوي تشايانوف).

جرى في أوساط البلاشفة تطوير أفكار منظومية، فلُحظت عموماً في برنامجهم في مطلع عام ١٩١٧ فكرة اعتبار روسيا منظومة دينامية في وضع انتقالي وإيلاء اهتمام كبير لتحليل بنيوي للسيرورات المجتمعية. منح ذلك الدولة السوفييتية دينامية رفيعة ومقدرة عالية على التكيف، وبالتالي أشكالاً جديدة للعمل على الصعيد الاجتماعي.

كتب دينيكين[١] أن أياً من الحكومات المناهضة للبلشفية «لم تستطع إنشاء جهاز مرن وقوي قادر بسعي حثيث إلى الفعل وتحقيق الأهداف. لقد سبقنا البلاشفة بلا نهاية في وتائر حركتهم، في نشاطهم وفي مقدرتهم على الإلزام والالتزام. أما

---

(١) أناتولي دينيكين - (١٨٧٢ - ١٩٤٧) أحد قادة الثورة المضادة في الحرب الأهلية بعيد عام ١٩١٧. هاجر بعد انتصار البلاشفة إلى الغرب.

نحن، ونظراً لأساليبنا ونفسياتنا القديمة وعيوب بيروقراطيتنا العسكرية والمدنية المتمثلة بلائحة المراتب من عهد بطرس، فلم نستطع اللحاق بهم»(١٢٦).

اعترف قادة ليبراليون بارزون بأن المشروع السوفييتي بات في وعي الجمهور بمثابة «قضية عامة» للشعب. أعرب عن ذلك في وقت مبكر عضو قيادة حزب الكاديت غريدسكول. كما توصل إلى استنتاج مشابه بريشفين وهو يراقب العمليات الحاصلة في الريف فيما بين شباط وأكتوبر ١٩١٧: «الخطأ الأساسي للديمقراطيين يكمن في عدم فهمهم الهجمة البلشفية، فمازالوا يحسبونها من عمل لينين وتروتسكي، ولذا يسعون إلى توافق معهما. هم لا يدركون أن المسألة لا تتعلق «بالزعماء»، وبهجوم الاشتراكيين، بل بطليعة جيش باحث عن السلام والخبز، ولا يفهمون بأن هذه حركة عفوية، ولذا يجب العمل من هذا المنطلق وليس من منطلق الأفكار. لقد بدأت هذه الحركة منذ الأيام الأولى للثورة، وانتصار البلاشفة كان محسوماً منذئذٍ».

بماذا تمثّل المغزى الرئيس للمشروع السوفييتي في تلك اللحظة - لحظة الحرب الأهلية ومستهل بناء النظام الجديد؟

كان لزاماً، قبل كل شيء، التخلص من الفخ التاريخي الذي وقعت فيه روسيا ارتباطاً برأسمالية المحيط، أي كان عليها تحقيق نمط حضاري خاص بها، وإجراء تحديث مستند على دعائمها الثقافية.

كتب م. أغورسكي كيف استُقبلت المشاريع المناهضة للبورجوازية في قلب روسيا: «فعلياً، بدت الرأسمالية تعبيراً صحيحاً عن الحضارة الغربية بالذات، وبات الكفاح ضد الرأسمالية رفضاً للغرب ذاته. وتفعّل هذا الاتجاه أكثر في اللينينية عبر تعاليمها بخصوص الإمبريالية. هكذا انقلب الكفاح ضد الرأسمالية العدوانية، الراغبة بإخضاع البلدان الأخرى لنظامها، عفوياً إلى كفاح ذي طابع قومي. ونظراً لأن روسيا بقيت بنتيجة الثورة وحيدة أمام عالم رأسمالي معادٍ، لذا

غدا محتملاً تطور النضال الاجتماعي إلى نضال قومي. هكذا باتت روسيا مقاومة للحضارة الغربية»(٣).

أعلن يوسف ستالين في عام ١٩٤٤:

«يجب أن نبني اقتصادنا، بحيث لا تتحول بلادنا إلى ملحق للنظام الرأسمالي العالمي، بحيث لا تنخرط في المنظومة العامة للتطور الرأسمالي كشركة فرعية لها، كي لا يتطور اقتصادنا كمؤسسة فرعية للنظام الرأسمالي العالمي، بل كوحدة اقتصادية مستقلة معتمدة أساساً على السوق الداخلية وعلى تناغم صناعتنا مع الاقتصاد الفلاحي لبلادنا»(١٨٠، ص: ٢٣٥).

بات مغزى هذه المهمة مفهوماً للجميع، وكان تحقيقها جواباً على تحدٍ تاريخي عام للجميع. لقي هذا المغزى نضوجاً في المشاعة الفلاحية وكان رفضاً للاقتصاد السياسي للماركسية (لذا وصف غرامشي ثورة أكتوبر «ثورة ضد رأسمال كارل ماركس»). قُدِّم هذا الجواب في شكل أصيل ومتين حتى قبل أكتوبر عندما انتقلت السلطة في المنشآت الصناعية بعد ثورة شباط إلى أيدي لجان الإدارة العمالية الذاتية التي باشرت تغيير النمط الاجتماعي للمصانع والمعامل بما يتوافق مع نمط المشاعات الفلاحية. هكذا بات نموذج المنشأة الصناعية حاملاً سمات أساس نظام الحياة الجديد القائم على الثقة والتعاون المتبادل.

باتت المنشأة السوفييتية، بنمطها الاجتماعي - الثقافي الموحد في كل أرجاء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية، الوحدة الصغرى الممثلة للاقتصاد الشعبي ككل. وكانت هذه نوعاً من تصميم اقتصادي فريد أنشأه عمال روس هم في الأصل فلاحون مشاعيون. ووفق نمط هذه المنشأة والعاملين فيها جرى تكوين وتنظيم كل اقتصاد البلاد كعزبة فلاحية واحدة متكاملة.

هكذا تمكنت روسيا من تجاوز حالة الفوضى التي رافقت انطلاق الثورة بتجميع الأرض ورصّ صفوف الشعب وإنعاش الاقتصاد، وفي غضون عشر سنوات إحداث قفزة في التطور الاقتصادي والعلمي - التقني. كان هذا ممكناً،

وقبل كل شيء، لأنه كانت قد بدئت قبل عشر سنوات من عام ١٩١٧ فعلياً عملية «لملمة» شعب روسيا في شكل شعب سوفيتي.

لم يكن البلاشفة ببساطة القوة التنظيمية لصياغة المشروع الوطني الجديد لروسيا فحسب، فهمْ واءموا في كل متماسك بين التصورات الشيوعية الفلاحية المشاعية وبين الأفكار الماركسية للتحديث والتطوير، لكن عبر طريق **لارأسمالي**.

أوضح يوري كلوتشنيكوف محرر مجلة «تعاقب المراحل» (أستاذ القانون في جامعة موسكو سابقاً ووزير الخارجية لدى كولتشاك[1] إبان الحرب الأهلية) للمهاجرين (١٩٢١) أن البلاشفة ليسوا سلافيانوفيليين ولا غربويين، بل مركّب عميق أملته الحياة من التقاليد السلافيانوفيلية والغربوية عندنا».

إن مزج السلافيانوفيلية الروسية بالغربوية الروسية، والشيوعية الفلاحية بأفكار التقدم الحتمي منح المشروع السوفييتي قوة إقناعية عظيمة جذبت إلى صف الشعب السوفييتي الموحد قرابة نصف الشريحة القديمة المتعلمة من مثقفين وموظفين حكوميين وعسكريين وحتى بورجوازيين.

تجدر الإشارة هنا أيضاً إلى حقيقة هامة أخرى. فقد استطاع البلاشفة، باتخاذهم الماركسية أيديولوجيا رسمية إبطال الروسوفوبيا الغربية خلال مرحلة تاريخية كاملة وتخفيف حدة المجابهة المنهكة مع الغرب. وانطلاقاً من عام ١٩٢٠ وحتى أواخر الستينيات كانت سمعة الاتحاد السوفييتي في الغرب عالية جداً، ووفّر هذا سانحة هامة لالتقاط الأنفاس. ركز أ. بنارين على دور الماركسية هذا: «إن التشابه الطبقي ذي الطابع الماركسي جعل الإنسان السوفييتي شخصية عالمية - تاريخية مؤهلة لأن تجد في كل مكان شركاء لها في الرأي - «أخوة طبقيين»(١٣٤، ص: ١٤١).

---

(١) ألكسندر كولتشاك - (١٨٧٤-١٩٢٠) أحد منظمي حركة البيض ضد الشيوعيين في الحرب الأهلية في روسيا بعد ثورة أكتوبر عام ١٩١٧. شغل بين عامي ١٩١٨-١٩٢٠ منصب «الحاكم الأعلى للدولة الروسية».

يشرح بنارين هذه الفكرة على النحو التالي: «بدت الماركسية معبرة بكفاية عن نقد الغرب لذاته: لم يستطع الغرب التنصل من هذا النقد الذاتي كأمر خارجي مجسد لصراع حضارات مزعوم... بقدر ما تمكن «الحس القومي» الروسي القديم من تصعيد قوته ناقلاً إياها إلى لغة شرعية بنظر الغرب ذاته بلغ هذا الحس في نهاية المطاف نقطة التوازن الداخلي؛ إذا اكتسبت التقاليد الغربوية والسلافيانوفيلية في صيرورة جديدة تعبيراً ذاتياً فعالاً في «ماركسية روسية» صهرت هذه التقاليد معاً في ذاتها...

اكتسب الإنسان السوفييتي، على هذا النحو، بتجاوره انقسام النفس الروسية بين سلافيانوفيلية وغربوية، إضافة لتجاوزه عقدة النقص التقليدية، تكاملاً واحتراماً ذاتياً. وفي الواقع أدركت روسيا لأول مرة، انطلاقاً من لغة الماركسية، غير المعتمدة على مستوى الحياة وسواه من معايير الوعي الاستهلاكي كمستند أساس، بل على مقارنة التكوينات الاجتماعية - الاقتصادية، أنها طليعة بين البلدان، لكن دون شوفينية أو فوبيا وسواهما ممّا يميّز الوعي القومي التعصبي»(١٣٤، ص: ١٣٩-١٤٠).

أثناء الحرب الأهلية تكوّن **الهيكل الكادري** للدولة السوفييتية المقبلة - تلك النخبة التي اضطلعت بإدارة شؤون البلاد في المرحلة الستالينية. كانت هذه النخبة مؤلفة من قادة الجيش الأحمر في الحلقتين الدنيا والوسطى الذين عقب انتهاء التعبئة العامة وتسريح الجيش ملؤوا شواغر الإدارة في الجهاز الحكومي، وكانوا، في معظمهم، من قرى روسيا ومدنها الصغيرة.

باتت مهمة بناء جهاز جديد للدولة تدخل في عداده مجموعات وطنية كثيرة من شتى الانتماءات الاجتماعية كانت في السباق مقصية عن المشاركة في إدارة شؤون البلاد «قضية عامة» في سياق تحقيق المشروع السوفييتي. كتب ب. بايبس أنه بعد حلّ البلاشفة للجمعية التأسيسية «شعرت الجماهير أنها حصلت أخيراً بعد عام كامل من الفوضى، على سلطة «حقيقية». هذا التأكيد صحيح ليس بخصوص العمال والفلاحين فقط، لكن - وللمفارقة - بخصوص

شرائح المجتمع الميسورة مادياً والمحافظة الذين قيل إنهم «ضِباع الرأسمال»، و«أعداء الشعب» الكارهون للمثقفين الاشتراكيين ولجمهور الشارع حتى أكثر من كرههم للبلاشفة»(١٣٣).

أنجزت السلطة السوفييتية بنجاح كامل تقريباً المهمة الرئيسة للدولة - مهمة لمّ شمل المجتمع على أساس هدف مفهوم متمثل في مشروع تعبوي جامع، وكذلك مهمة **تصميم أشكال** الكيان الاجتماعي. غ. ويلز الذي سمّى لينين حالم الكرملين، اعترف في الوقت ذاته أن حزبه «كان المنظمة الوحيدة التي أعطت الناس موقفاً موحداً وخطة عمل موحدة وإحساساً بالثقة المتبادلة... كانت هذه هي الحكومة الوحيدة الممكنة في روسيا والمتماسكة فكرياً». وبتوفيرها قاعدة تنظيمية لتحقيق هذا المشروع استطاعت السلطة السوفييتية الاعتماد حتى على قوى بعيدة عنها أيديولوجياً.

كانت الحرب الأهلية مرحلة هامة على صعيد لمّ شمل البلاد. «بعثرت» ثورة شباط الإمبراطورية. نشأت في أجزاء منها جيوش قومية محلية وعصابات ذات نزعات شتى وقفت جميعها ضد مشروع الدولة المركزية الموحدة. لكن الحكومة السوفييتية رأت منذ البداية أن روسيا كيان متكامل شرعي متشكل تاريخيّاً، ومارست على نطاق روسي عام هذه الأيديولوجيا (بهذا المعنى كانت هذه الأيديولوجيا «إمبراطورية»). وفي عام ١٩٢٠ صرّح يوسف ستالين مفوّض اللجنة الشعبية لشؤون القوميات بوضوح حاسم أن انفصال أطراف روسيا أمر غير مقبول إطلاقاً. ونظر الحمر دوماً إلى الأعمال العسكرية على أراضي أوكرانيا والقوقاز وآسيا الوسطى على أنها ظاهرة حرب أهلية، لا **حروب قوميات**.

قيّم العلماء الغربيون، الذين درسوا تاريخ اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية، عالياً حقيقة أن السلطة السوفييتية تمكنت جمع «الامبراطورية» من جديد. كان نموذج الاتحاد السوفييتي إنجازاً إبداعياً من طراز رفيع. كتب عالم الأنتروبولويجا الأميركي ك. يانغ عن «مصير الإمبراطوريات المتعددة القوميات

في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى»: «في عصر القوميات لم تعد الإمبراطورية الكلاسيكية شكل دولة قابلاً للحياة... إمبراطورية القياصرة العملاقة فقط نجت من التفكك والانهيار بفضل لينين وبواسطة الاستخدام البارع لأساليب مثل الشطارة والإرغام والاشتراكية... في البداية جرى التغلب على قوة المد القومي الراديكالي في المحيط بوعد تقرير المصير، ثم حصلت عملية ترويض بالتأكيد على مبدأ الأممية البروليتارية السامي الذي بواسطته أُمكن بناء شكل جديد أرفع مستوى من الدولة القومية في صيغة أسرة اشتراكية».

في الحرب الأهلية تحديداً اكتسب اتحاد الجمهوريات السوفييتية إقليمه الجغرافي الموحد، وعبر لدم المسفوح على مدى ساحته اكتسب هذا الإقليم شرعيته أيضاً. جرى الدفاع عن أراضي البلاد وحماية حدودها بشكل جيد، فارتدت هذه البلاد بحدودها طابع رمز قومي عام وجد تعبيراً له في الفن (بما في ذلك الأغاني التي غدت في الواقع شعبية عامة) وفي الوعي الجماهيري العام. كان الشعور بالفضاء السوفييتي متيناً بوجه خاص في النواة الروسية للشعب السوفييتي.

بدئ منذ الأيام الأولى لقيام السلطة السوفييتية بتحقيق المشروع الكبير الخاص بتحديث روسيا الذي رسمت خطوطه الأولى في الدوائر العلمية قبيل الثورة. كان أساس «العقد الاجتماعي» بين الشريحة العلمية والسلطة الجديدة إعلانات برنامجية وأفعال من قبل الحكومة السوفييتية منذ الأشهر الأولى لقيامها. كما كانت مقدمات النجاح كامنة في حقيقة أن غالبية الشريحة العلمية، بصرف النظر عن المواقف الشخصية في النزاع السياسي القائم في تلك اللحظة، قبلت **صورة المستقبل** المعلن عنها في الفلسفة الاجتماعية للسلطة السوفييتية.

كانت الاشتراكية كنمطٍ مرغوب لنظام الحياة قريبة من الشريحة المثقفة بما في ذلك تياراتها **الليبرالية اليمينية**. حتى المحافظون والفلاسفة الدينيون لم يكونوا مناهضين للاشتراكية. فكان المجتمع العلمي في روسيا منذ النصف

الثاني من القرن التاسع عشر على صلة وثيقة بالتيارات المختلفة للثقافة الاشتراكية، ونشأ كثير من العلماء الليبراليين ورجال الثقافة المرموقين تحت تأثير الفكر الاشتراكي. فرأوا فيه وليد العلم وبرنامجاً تنويرياً لتطور روسيا.

وإليكم رأي الأكاديمي ف. فرنادسكي في لحظة تشكل حزب الكاديت حيث صار عضو لجنته المركزية:

«باتت الاشتراكية نتيجة مباشرة وأكيدة لتطور الذهنية العلمية، فهي ربما تمثل الشكل الأعمق والأهم لتأثير الفكر العلمي في الحياة الاجتماعية حتى الآن في تاريخ البشرية... نشأت الاشتراكية من العلم ومرتبطة بالعلم بآلاف الخيوط؛ هي دونما جدال وليدته، وتاريخ نشوئها - في أواخر القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر - مليء من وجهة النظر هذه بالطرافة والإثارة العميقة» (٢٦، ص: ٤٠٩-٤١٠).

راحت السلطة في هذا الحيّز من عملها تنفّذ **طموحات** الشريحة العلمية المثقفة. وإليكم مثالاً على ذلك. كان المشروع الكبير للأسرة العلمية الروسية قبل الثورة مباشرة هو تشكيل هيئة تعنى بدراسة منظمة وشاملة للثروات الطبيعية في روسيا. وكانت الخطوة الأولى في هذا العمل إنشاء في عام١٩١٥ «لجنة دراسة المصادر الإنتاجية الطبيعية في روسيا» (KEPC)، شكلت لاحقاً أهم فرع في أكاديمية العلوم. ترأس هذا الفرع الأكاديمي فرنادسكي واختير العالم أ. فيرسمان سكرتيراً لهذا الفرع. لكن عمل هذه اللجنة توقف بسبب ظروف الحرب ومتطلباتها الملحة. وخلال عامين لم تتمكن من الحصول على مبلغ ٥٠٠ روبل من أجل دراسة مكامن فلزات معدن (ولفرام) الخاص بتقسية الحديد المكتشفة في القوقاز.

في كانون الثاني/ يناير ١٩١٨ طلبت الحكومة السوفييتية من أكاديمية العلوم «مشروع تعبئة العلوم لخدمة احتياجات بناء الدولة». أعد فيرسمان

الجواب على ذلك مقترحاً توسيع نشاط KEPC وترتيب أمر مراقبة وحماية القوى العلمية.

صار هدف الحكومة السوفييتية بتسريع تطور العلوم أمراً مبدئياً وثابتاً. وفي نيسان/ أبريل ١٩١٨ كتب لينين مادة برنامجية بعنوان «مسودة خطة لعمل علمي - تقني» تطابقت موضوعاتها مع تصورات KEPC، وأصبح فيرسمان رئيساً لقسم الراديوم وقسم الثروات اللافلزية فيها، وبدءاً من عام ١٩٢٠ رئيساً أيضاً للجنة التوصيف المناطقي لعموم روسيا.

في حزيران/ يونيو ١٩١٨ ناقشت KEPC، ثم الاجتماع العام لأكاديمية العلوم «مذكرة حول مهمات البناء العلمي». كانت هذه المذكرة قد أُعدت، كما قيل في بروتوكول KEPC، جواباً على «رغبة رئيس اللجنة الشعبية السوفييتية في إيضاح وجهات النظر التي يتبناها ممثلو الهيئات العلمية حول مسألة مهام العلم الروسي في الأجل القريب». هكذا أتاح تنسيق وجهات نظر كل من رئيس اللجنة الشعبية وممثلي الهيئات العلمية والوزراء والصناعيين السابقين لروسيا القيصرية إعداد سلسلة برامج علمية - تقنية خاصة بالاستكشاف الجيولوجي وعلوم الأمراض الوبائية وغيرها والبدء بتنفيذها.

في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٨ بدأت العملَ لجنة دراسة الشذوذ المغناطيسي (Magnitic anomaly)، وفي عام ١٩١٩ دُرست خططها في مجلس الدفاع. وبرغم الأعمال الحربية في تلك المنطقة شرعت بالعمل هناك بعثة أكاديمية العلوم، وخلال عام تمّ تعيين حدود الشذوذ المغناطيسي. شارك في هذا العمل علماء روس بارزون من أمثال غولكين، لازاريف، كريلوف، ستيكلوف، تشوغايف، ليبونوف وآخرون. وتم لهذا الغرض تصنيع سلسلة أجهزة جديدة وابتكار طرق رياضية قيّمة(٨٥).

إليكم مثالاً عن برنامج علمي ذي أثر اجتماعي كبير اقترحه علماء قبل الثورة، لكن بات ممكناً في الواقع بعد الثورة فقط. ففي أواسط عشرينيات القرن

العشرين انخفضت نسبة موت المواليد الجدد في روسيا إلى حد كبير بعد أن بلغت ٤٢٥ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ حالة ولادة. وبنتيجة التقدم الحاصل ارتفع متوسط العمر في روسيا ١٢ عاماً. حصل هذا التقدم جراء عمل **تنويري - ثقافي** حثيث ومكثّف. كتب الطبيب س. نوفوسيلسكى في عام ١٩١٦: «نسبة الوفيات المرتفعة للأطفال عند الأرثوذكسيين، أي عند السكان الروس في الغالب، تتعلق، إلى جانب أسباب أخرى عامة شائعة، بالعادات الريفية الخاصة بإطعام الطفل منذ الأيام الأولى لولادته، الخبز وعصيدة القمح وما شابه. بالمقابل جاءت النسبة المتدنية لوفيات المواليد عند المحمديّين، الذين يعيشون حتى في ظروف صحية سيئة جداً، بسبب الاعتقادات الدينية المستمدة من القرآن الموصية بإلزامية إرضاع الأطفال من الثدي». وكان ثمة برامج أخرى في هذا الاتجاه مثل القضاء على مرض السفلس المتفشي بين الأطفال بسبب الجهل بأبسط قواعد الحماية الصحية.

في عام ١٩١٠ كان فرنادسكي قدّم مذكرة بعنوان «حول ضرورة دراسة الفاعلية الإشعاعية لمعادن الإمبراطورية الروسية» تنبأ فيها بـ «حتمية الاستخدام العملي للطاقة النووية»، لكن لم يعرها أحد آنئذٍ أي اهتمام. لكن تمّ في عام ١٩١٨ إنشاء بنية أساسية لبرنامج نووي مستقبلي غدا جزءاً هاماً من مشروع بناء القدرة النووية للاتحاد السوفييتي. وفي ٢٩ آذار/ مارس ١٩١٨ اقتُرح البدء بدراسة إنتاج المادة المشعة. وتمّ لهذا الغرض تحويل المادة الخام، التي كان معداً إرسالها إلى ألمانيا، إلى أكاديمية العلوم. وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢١ تم استلام الأجهزة الخاصة بمعالجة المواد ذات الفعالية الإشعاعية، وفي مطلع عام ١٩٢٢ أقلع المعمل الخاص بذلك. في عام ١٩١٨ بدئ بتصميم مسرّع الجزئيات الخامية البسيطة، وفي عام ١٩٢٢ بدئ بتشغيله التجريبي.

جرى تخطيط بناء العلم السوفييتي كمنظومة. وتقرر لهذا الغرض إنشاء شبكة «معاهد البحث العلمي» الخاصة بفروع الإنتاج، وكان ذلك شكلاً

جديداً لمؤسسة علمية من إبداع العلم الروسي بشكل أساسي. وفي فترة ١٩١٨-١٩١٩ جرى إنشاء ٣٣ معهداً من هذا النوع تشكلت على أساسها المنظومة العلمية - التقنية للاتحاد السوفييتي. وفي عام ١٩٢٣ بلغ عدد هذه المعاهد ٥٦.

جرى كل ذلك في الظروف الشديدة الصعوبة للحرب الأهلية والتدخل الأجنبي. الآن من الصعب على كثيرين إدراك أن بناء منظومة المؤسسات العلمية بين ١٩١٨-١٩٢٠ إنما عنت قبل كل شيء **الحفاظ** بالمعنى الحرفي للكلمة على العلماء أنفسهم. ففي عام ١٩١٩ اتخذت اللجنة الشعبية السوفييتية العليا مرسوماً «حول تحسين وضع الخبراء العلميين» مُنح العلماء بموجبه حصص غذائية مدعومة (٥٠٠ حصة في البداية ثم ٤٧٨٧ حصة بدءاً من أيلول / سبتمبر ١٩٢١، وفي عام ١٩٢٢ بلغ عدد الحاصلين على هذه الحصص من المواد الغذائية ٢٢٥٨٩ شخصاً من العاملين في مجال العلم والتقنية.

كان إنشاء منظومة **معايير** (Standardization) قومية شرطاً ضرورياً للتصنيع. فتأسست لهذا الغرض في عام ١٨٩٣ مصلحة المقاييس والأوزان النموذجية، ثم تجددت في صورة غرفة رئيسية للمقاييس والأوزان بإدارة دميتري مندلييف. لكن لم تتوفر في روسيا القيصرية إمكانية إنشاء نظام حكومي موحد لذلك برغم إصدار قانون في عام ١٩٠٩ ينص على إحداث نظام مقاييس قومي. فبسبب من سيطرة الرأسمال الأجنبي في الصناعة استمر استخدام ثلاثة أنظمة مقاييس: روسي قديم، بريطاني ومتري.

بُدئ العمل بنظام موحد للمقاييس بعد قيام السلطة السوفييتية مباشرة، وكان ذلك بالنسبة للاقتصاد واحداً من أهم مراسيم السلطة السوفييتية الجديدة. شرعت الغرفة الرئيسية للمقاييس والأوزان، برئاسة مديرها، بالتعاون بنشاط مع السلطة السوفييتية منذ الأيام الأولى. كانت تلك مأثرة حقيقية للعلماء وللجهاز الحكومي وللدعاة المتحمسين. وهكذا خُصص في فترة الحرب الأهلية

نوع من معدن ثمين لصب الأوزان وتمّ من ثم توزيعها على التجار خلال فترة قصيرة.

في عام ١٩٢١ أحدثت «لجنة التخطيط الحكومية» من أجل تنظيم العمل في الاقتصاد الوطني. كانت مهمة هذه اللجنة وضع الخطط الاقتصادية الحكومية. فمعلومٌ أن الاقتصاد مسرح لصراع مصالح قوى اجتماعية وقطاعات ومناطق. وفي ظل درجة محدودة من تدخل الدولة في الاقتصاد تكون آلية السوق الفاعلة عفوياً هي التي تحل الصراعات. لذا كان ضرورياً بالنسبة للدولة السوفييتية إحداث إدارة مستقلة غير ذات «مصلحة» خاصة بهذا الشأن. ومن هذا المنطلق أنشئت «لجنة التخطيط الحكومية» لتقوم بحساب ميزان الاحتياجات والموارد المتاحة مع تقدير مسبق للدينامية الاجتماعية والاقتصادية. على هذا الأساس جرى تنظيم ومن ثم بناء القاعدة الاقتصادية - التقنية للاتحاد السوفييتي التي أتاحت له تجنب الوقوع في فخ رأسمالية المحيط وبناء دولة عظمى متطورة صناعياً وعلمياً والارتقاء بالمستوى المعيشي للسكان في أجل تاريخي قصير إلى مصاف البلدان المتطورة.

منذ المرحلة الأولى لتنفيذ المشروع السوفييتي برز في الوعي الجماهيري «تفاؤل أنتروبولوجي» غيّر نمط المجتمع. فاختفت أعراض الفقر، مما قاد إلى ارتفاع متوسط عمر الفرد وإلى استئصال الأمراض السارية وإلى خفض الجريمة. فمستوى الجريمة الذي قفز بين عامي ١٩١٤-١٩١٨ إلى ضعفين انخفض بعدئذ في مطلع العشرينيات عن هذا المستوى بنسبة أربعة أضعاف. وفي السنوات التالية استمر التحسن المدهش للوضع النفسي في عموم المجتمع. فإذا كان معامل المحكومية في عام ١٩٢٢ في جمهورية روسيا قد بلغ ٢٥٠٨ لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان، فإنه انخفض بحلول عام ١٩٢٧ إلى ١٠٨٠. كما انخفض عدد المرضى النفسيين، الأمر الذي يؤكده انخفاض عدد الأسرَّة في مشافي الأمراض النفسية بنسبة ٣١٪ بالمقارنة مع ما كان عليه الحال في عام

١٩١٣. وتمثل سنوات «النيب» لوحة مدهشة للتحسن الكبير في منظومة المساعدة الطبية - الاستشفائية والصحية للسكان(٥١).

استمر استكمال وإتمام تحقيق المشروع السوفييتي في ظروف النيب والتصنيع والتجميع الزراعي التعاوني في الثلاثينيات وأثناء الحرب الوطنية العظمى وما تلا ذلك في برنامج إعادة الإعمار ما بعد الحرب. بعد ذلك ولج الاتحاد السوفييتي مرحلة تاريخية جديدة.

الفصل الثالث

مرتكزات العداء للمشروع السوفييتي

في المرحلة الأولى

في صراع المشاريع المختلفة بخصوص تطور روسيا، الذي تكثَّف وتسارع - مع عنف سياسي، لكن من دون حرب داخلية - بدءاً من سبعينيات القرن التاسع عشر، أزيحت عن المسرح الاجتماعي، واحداً بعد آخر، مشاريع كل من الشعبيين وإصلاح ستوليبين (التحديث المحافظ في ظل المجتمع الفئوي والنظام القيصري) والحكومة المؤقتة حاملة المشروع البورجوازي - الليبرالي (ثورة شباط). كانت المرحلة السلمية المواكبة لقيام السلطة السوفييتية قصيرة جداً نسبياً، وفي صيف عام ١٩١٨ أعلن حلف القوى المعادية للسوفيت الحرب على النظام الجديد.

تعد الحرب الأهلية (١٩١٨-١٩٢١)، «حرب شباط مع أكتوبر» استمراراً، بوسائل عسكرية، للمجابهة بين مشروعين **ثوريين** لروسيا. كانت هذه حرباً ضد **المشروع** السوفييتي الذي لُخص جوهره في ملامح عامة في فترة ١٩٠٥-١٩٠٧. في هذه الحرب ترافقت أعمال القوى المحلية المناهضة للمشروع السوفييتي بتدخل عسكري أجنبي. تطابقت مصالح المشاركين، الجيوسياسية والسياسية الداخلية، في هذا التحالف العسكري - الأمر الذي لا يجوز نسيانه، وذلك من أجل فهم أحداث أواخر القرن العشرين.

كتب ف. شوبارت في كتابه الشهير «أوروبا وروح الشرق» الصادر عام ١٩٣٨ كيف استُقبل المشروع السوفييتي في الغرب في حينه: «النتيجة المصيرية

الأهم لحرب ١٩١٤ ليست هزيمة ألمانيا ولا سقوط آل هابسبورغ ولا تطور القدرة الكولونيالية لإنكلترا وفرنسا، بل ولادة البلشفية التي دخل الصراع معها بين آسيا وأوروبا طوراً جديداً... في هذا السياق لا يُطرح السؤال في شكل: الرايخ الثالث أم الأممية الثالثة، ولا الفاشية أم البلشفية؟ القضية المطروحة هي الصدام التاريخي العالمي بين قارة أوروبا وقارة روسيا...

اليوم تشعر أوروبا بأنها تحت تهديد البلشفية الروسية. إذا ما تمعنتْ بعمق في حقيقتها [البلشفية] ستكتشف فيها أفكارها الغربية التي ضخّمها وخشّنها البلاشفة إلى حد السخرية - أفكار الإلحاد، المادية ونفايات الثقافة البروميثيوثية المشكوك فيها وما شابه. ما يخشاه الغرب ليس الأفكار بحد ذاتها، بل تلك القوى الغريبة الكريهة التي تلوح خلفها مكفهرة مهددة بتوجيه هذه الأفكار ضد أوروبا»(١٩٥).

لكننا هنا ننظر في الصراع **الداخلي** فقط - في الأسس التي دعت قوى كبيرة للالتئام في حركة **بيضاء**، أو دعمت هذه الحركة في حرب ضد النظام السوفييتي الوليد. لن نعالج التدخل العسكري للغرب واليابان، بل سنتناوله من قبيل عامل «وسط خارجي» معمِّق للصراع الداخلي. لن نلتفت إلى تدخل بولندا والحرب بين الدولتين، ولا إلى حرب الجيش الأحمر ضد الحركات **القومية** على حدود روسيا الغربية وفي القوقاز وآسيا الوسطى. أخيراً لن ننظر في حركة «الخضر» الهامة، فهذه، في الأساس، حركة فلاحية **معادية لليبرالية**، أي لا علاقة لها ببرنامج الحركة البيضاء، وإن كانت في عداد المعارضة القائمة ضد **التحديث** الكامن في صلب المشروع السوفييتي.

هنا سنتناول فقط لبّ **المشروع المعادي للسوفيت** في ذلك الحين، وليس الأحداث المواكبة له.

في تلك اللحظة اقتصر المشروع الآنف الذكر بشكل مطلق على هدف سلبي - إسقاط السلطة السوفييتية. كانت بنية الحركة البيضاء متنوعة، لكن هدفها فائق الأهمية. لم يتفق المشاركون في الحملة على طرح مشروع، أو عرض صورة

المستقبل الذي يبغونه. فلم يكن بإمكان الليبراليين والاشتراكيين الثوريين والمنشفيين الاتفاق على هدف مشترك لحركتهم. كتب بهذا الصدد جنرال الجيش الأبيض المعروف ي. سلاشوف - كريمسكي ما يلي: «تألف هذا الجيش في قيادته من بورجوازيين من حزب الكاديت ومن قواعد حزبي المناشفة والاشتراكيين الثوريين... لم يرفع شعار «حمى الله القيصر» سوى أغبياء محدودين. أما جمهور المتطوعين فعقد الأمل على الجمعية التأسيسية المؤلفة من كتل أربع شكل الاشتراكيون الثوريون، على ما يبدو، الغالبية فيها» (٨٢، ص:٥٧).

بخصوص موضوعنا يجب كشف الموتيفات الأساسية التي دعت قسماً - غير قليل عدداً وهاماً من حيث بنيته - من المجتمع الروسي لمقاومة المشروع السوفييتي بالسلاح مع ما استتبع ذلك من ضحايا وخسائر بشرية في جانبي الصراع ومن دمارٍ حلّ بالبلاد. كثير جداً من تلك الموتيفات التي قادت إلى الحرب الأهلية في عام ١٩١٨ أعيد إحياؤها في ثمانينيات القرن العشرين وأدت إلى سقوط اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية في حرب أهلية باردة ترافقت مع حرب خارجية باردة شنّها الغرب على الاتحاد السوفييتي.

لدى الحديث عن حروب أهلية تُطرح عادة أسباب طبقية صرفة، يجري التكلم عن حرب من أجل **الملكية**. في الواقع ليست المصالح الطبقية سوى أرضية. فلماذا في حربنا الأهلية انقسم الضباط، المنتمون إلى شريحة اجتماعية وثقافية واحدة، بالنصف بين الحمر والبيض؟ كلا، لا يذهب الناس كي يَقتلوا ويُقتلوا بداعي مصلحة طبقية مفهومة مباشرة، بل من خلال قضية أشمل متمثلة في كيف يجب أن يعيش الناس، وذات علاقة بمعرفة **الحقيقة** وصلة **بالوجدان**.

كتب أ. سوروكين في عمله الهام «أسباب الحرب وشروط السلام» ما يلي: «نشأت الحروب الأهلية على خلفية التغيرات السريعة والجذرية للقيم الرفيعة لدى قسمٍ من المجتمع، في حين لم يقبل القسم الآخر بهذه التغيرات، أو إنه تحرك بالاتجاه المعاكس. في الحقيقة حدثت كل الحروب الأهلية في الماضي بسبب

لا تطابقٍ حاد في القيم العليا لدى كل من الثوار والثوار المضادين. وبدءاً من حروب مصر وفارس الأهلية وحتى الأحداث المماثلة غير البعيدة في روسيا وإسبانيا يؤكد التاريخ صحة هذا الطرح»(١٧٠).

الحرب الأهلية كارثة أكثر فظاعة من الحرب مع عدو خارجي. إنها تقصم الشعب والأسرة وحتى شخصية الإنسان ذاته، تتسبب بأعطاب روحية ونفسية ثقيلة الوطأة تؤثر في حياة المجتمع زمناً طويلاً. ونظراً لأنه لا تقوم جبهة خلفية في الحرب الأهلية، فهي تدمّر نسيج الاقتصاد ونظام الحياة بالكامل. خلال الحرب الأهلية في روسيا مات بضعة ملايين من البشر، غالبيتهم فقد الحياة ليس من خلال «العنف المنظم» - في ميدان المعركة، أو من القمع - إنما بسبب الجوع والأمراض، ولاسيما الأمراض السارية (التيفوئيد وما شابه)، وأيضاً بسبب النزاعات المحلية غير المتصلة بأهداف الجانبين المتحاربين.

أثرت الحرب الأهلية بصورة رهيبة على المسار اللاحق لأحداث تاريخنا. أكملت تدمير الاقتصاد الذي ألحقت به الحرب العالمية الأولى ضرراً فادحاً، وهوت بالبلاد إلى حال من الفقر المادي المدقع أثَّر على كل جوانب الحياة وعلى تفكير الناس.

أدت هذه الحرب إلى سحق خيرة الناس الحيويين والمتعلمين من كلا جانبي الجبهة، إلى نقص حادٍ في الكوادر وإلى تعطل منظومة إدارة العمليات الاجتماعية. أخيراً أدى تحويل كل حياة المجتمع السوفييتي إلى سكة الحرب عام ١٩١٨ إلى غلبة سمات «الثكنة العسكرية» عليها، إلى نمو نزعات العنف والقسوة والفجاجة والميل إلى استخدام القوة في حل التناقضات - الأمر الذي كلّف البلاد غالياً ومازال.

البواعث الدافعة إلى تلك الحرب متحدة في منظومة مع آثار قوية متعاضدة. من الصعب كشف تسلسل هذه البواعث، إذ هي لا تفعل إفرادياً، بل في نظام تأثير متبادل بانورامي النمط. لكن نظام تسلسلها ليس بذلك الهام، بل الهام هو تصور وإدراك العلائق فيما بينها. سنركز باختصار على البواعث

المألوفة والمحسوسة، لكن مع الأخذ بعين الاعتبار أنها تشكل أرضية فحسب، وأحياناً قناعاً لرغبات أكثر شدّة.

أنانيّة الشرائح الوجيهة

مع زحف الرأسمالية بنمطها الغربي ضُربت الأسس الاجتماعية والثقافية للمجتمع الفئوي في روسيا، وتغيّرت القيم العليا «للطبقات الوجيهة» وللكادحين، ولاسيما التصورات بخصوص الإنسان وحقوقه. ومن المفهوم أن هذه التغيرات في منظومة القيم قادت فوراً إلى تغيرات واضحة للجميع في نظام الحياة: حصل ابتعاد عن الأنماط البطريكية للإقطاعيين ومالكي الشركات الاقتصادية والحكومة القيصرية، وتسربت إلى ثقافة الطبقات الحاكمة **الداروينية - الاجتماعية**، وأيديولوجيا البورجوازية الغربية عموماً.

اتخذ ذلك القسم غير الكبير من رأسماليي روسيا، الذين استطاعوا نسج صلات مع الرأسمالية الغربية الناضجة «المستوردة» - اتخذ بعد عام ١٩٠٥ موقفاً داروينياً - اجتماعياً راديكالياً أوقعه في صراع مع قسمٍ كبير من البورجوازية. مثلاً، صرحت جماعة موسكوفية من أصحاب الملايين الداعمين لإصلاحات ستوليبين عام ١٩٠٥ لمراسل مجلة «الاقتصادي الروسي» بما يلي: «كلنا تقريباً مع قانون ٩ نوفمبر.... نحن غير خائفين من الإجراءات الجديدة.. من مئة نصف جائع سيبرز عشرون مالكاً جيداً وثمانون أجيراً. نحن لا نشكو من عاطفة مفرطة. مُثُلنا العليا - أنغلوساكسونية. يجب بالدرجة الأولى مساعدة الناس الأقوياء. أما الضعفاء «النقّاقون» فلا نشفق عليهم»(١٣١).

تداخلت أنانية ممثلي الأقلية الوجيهة في المجتمع في أزمنة الهزات الاجتماعية مع إحساس حاد بـ **لا عدالة** فَقْدهم الامتيازات التي أَلِفوها. في مثل هذه اللحظة ليسوا كثيرين أولئك القادرين، بكل وعي وموضوعية، على مقارنة خسارتهم الشخصية بالكارثة العامة التي أصابت الجميع. لكن يجب التأكيد هنا من جديد على أن قسماً كبيراً جداً من تلك الجماعات صاحبة الامتيازات في روسيا قد اعترفت بمبدأ العدالة

الاجتماعية الذي طرحه النظام السوفييتي المقبل، وإن بقي الإحساس الشخصي بالحرقة والمرارة حاصلاً. فبدون هذا الاعتراف ما كانت ممكنةً برامج العشرينيات الكبرى ولا التصنيع ولا نهوض الثلاثينيات الثقافي ولا المصالحة الوطنية السريعة بعد الحرب الأهلية غير الشبيهة أبداً بالمصالحات الحاصلة عقب حروب مشابهة في الولايات المتحدة والمكسيك وإسبانيا. لكن المصائب الشخصية التي حلّت بجمهور عريض والمعاناة الجمعية قد أثرت بشدة على الوعي.

مثل هذا الإحساس بالخسارة والظلم عانته طبقة النبلاء عقب إصلاح عام ١٨٦١ (بهذه المناسبة يجدر تذكر ملحمة الشاعر ن. نيكراسوف «من يعيش في روسيا جيداً») فتغلغل الإحساس بالمرارة لدى قسم كبير من هذه الطبقة في الأعماق وانتقل بالوراثة وصولاً حتى عام ١٩١٧.

كتب إ. إنكلغاردت في رسالة من القرية عام ١٨٦٣ حول المزارع الإقطاعية المهجورة بعد مرسوم الإصلاح - الأمر الذي يمكن ملاحظته تماماً حتى من اختفاء الصيد بالكلاب: «الآن صار الفلاحون يتفاخرون بأنهم لا يسمحون للصيادين وكلابهم بدوس الحقول». ويورد في الهامش التوضيح التالي: «في السابق حصل أيضاً أحياناً أن هجم الفلاحون على الصيادين الذين يدوسون حقولهم المفلوحة. قد لا تعرفون أن الصيادين اتفقوا بهذا الصدد على إشارة محدّدة فيما بينهم تعني: «هيا إلى العراك». فعندما يقبض فلاحون على صياد في الحقل يسارع هذا الأخير إلى النفخ في مزمار معه، فيسارع الصيادون الآخرون لنجدته، وبالطبع يُشبعون الفلاحين ضرباً. الآن صار نادراً ما ينفخ أحد في إشارة «هيا إلى العراك»(٢٠٢، ص: ٤٨١).

وهذه رسالة إقطاعي مؤرخة في ٦ حزيران/ يونيو ١٩٠٦ مصادرة من قبل البوليس توضح وجهاً من نمط وعي الفئات الوجيهة إزاء الواقع القائم:

«الأحوال في غاية السوء! فليأخذهم الشيطان، لا مخرج سوى العراك. الشعب توحّش. نشأت كل هذه الاضطرابات والفوضى الزراعية، برأيي، على

أرضية الحسد تجاه الشبعان والغني من قبل الجائع والفقير. هذه الحركة لا يفيد معها الإقناع ولا تُحلّ إلا بمعركة ونصر. ماذا في الأمر - حرب، فلتكن! لكن من المؤسف أن تبرز أحط الغرائز. الفقر، الجوع وما شابه - كل ذلك ليس لأن لدى الفلاح قليلاً من الأرض، أو أن أجره زهيد، بل لأنه لا يحسن العمل، لأنه جاهل وكسول»(١٧٧، ص: ٣٦).

لم يقبل القسم الرجعي من الإقطاعيين حتى إصلاحات ستوليبيين مقدّرين المخاطر التي ستترتب عليها. ففي مطلع عام ١٩٠٧ أعلن مؤتمر النبلاء المتحدين عدم ترحيب الإدارات المحلية بالإصلاحات لأنها ستسلم السلطة إلى أيدي «أناس من نمط صناعي - متوحش» بالاتحاد مع «عنصر ثالث» (الإنتلجنتسيا). هكذا رُفض حتى برنامج التحديث ذاك الذي كان سيجري تطور الرأسمالية (مع الحد الأدنى الضروري من الدمقرطة) بموجبه في ظل الحفاظ على كل امتيازات النبلاء.

اتخذ هذا القسم من النبلاء غطاء له «من جهة اليمين»، ثم تحوّل إلى عدوٍ للنظام السوفييتي. توجّه قائد اليمينيين في الدوما الحكومية ن.ماركوف مخاطباً الإقطاعيين في معرض معارضته مشروع إصلاح التعليم الابتدائي قائلاً: «ستكون أملاككم وحياتكم معلقة على شعرة عندما سيأتي التلاميذ المتعلمون في مدارسكم الإلحادية لإحراقكم دون أن يدافع أحد عنكم».

فهم الإقطاعيون، الذين لم يسلموا باحتمال فقدان أملاكهم، بشكل صحيح، اتجاه سير الأحداث منذ صيف ١٩١٧. اتخذ قسم منهم موقفاً راديكالياً بسرعة وساد في أوساطهم مبدأ **الانتقام**. كانت تلك أيديولوجيا منذرة بالحرب الأهلية. وهاكم إعلان أحد الاتحادات الإقطاعية الصادر في أيار/ مايو ١٩١٧ (منشور في صحيفة «قضية الشعب» في آب /أغسطس ١٩١٧). استُهل الإعلان بالكلمات التالية: «يا عمال المستقبل - ملاّك الأرض الروس - اتحدوا!». وجاء في ختام الإعلان ما يلي: «إن الشعب الذي ألغى عقوبة الإعدام باعتبارها جريمة قتل وأدخل في قوانينه جريمة أخرى - النهب والاغتصاب كأساس

لضمان عيشه الكسول لا يحب ولا يستطيع أن تكون له دولة. وكما أن الاشتراكيين لم يعترفوا بنظام الحكم المطلق، حتى عندما تمتع بالاعتراف العام، كذلك نحن لا نستطيع الاعتراف بجمهورية النهب والجريمة. في ظل مثل هذه الأوضاع لا مهرب لنا من الموت ولأطفالنا من الجوع، لأننا لن نخضع لأوامر وقوانين حكومة مجرمة تريد قوننة النهب والاغتصاب. لن يكون لنا مكان في وطن غير معقول، مثلما لم يجد الاشتراكيون فيه مكاناً لهم. لكن الاشتراكيين لجؤوا إلى الانتقام والإرهاب، إذ ليس عندهم وسيلة أخرى للكفاح. وعلى ما يبدو سيكون علينا وعلى أطفالنا السير على هذه الطريق الرهيبة.

هذا سبيلٌ حتمي برغم مرارته وبشاعته: سيُفرد بالتأكيد مئاتُ آلاف ملاّك الأرض المفقرين من صفوفهم عشرة بالمئة منهم، أي عشرات آلاف الرجال الشجعان، الذين سيتوجهون في ليلة مظلمة، حاملين علب الكبريت وعبوات الكيروسين، إلى عشرات آلاف القرى والمزارع التي ستحتلها لجان سوفيتات العمال والجنود والفلاحين اللاجئين إلى هناك بعد إفلاس المعامل والمصانع، ويشعلون في أرجاء الروسيا النار التي ستلتهم البيوت والغابات والزروع. وهكذا سيكون من الأسهل على النهّابين تقسيم الأرض العارية إلى حصص. أما نحن فسيكون عزاؤنا عند ذلك أننا أخذنا بثأرنا».

التوقيع اتحاد ملاك الأرض التعساء

(٢٠٠، ص: ٢٥٠).

بدءاً من أواسط تسعينيات القرن التاسع عشر راحت تتباعد «عوالم، الفلاحين والإقطاعيين بسرعة في اتجاهين مختلفين: صار الفلاحون «مشاعيين» أكثر فأكثر والإقطاعيون رأسماليين أكثر فأكثر. أدار الفلاحون «اقتصاداً من أجل العيش» مع توجه لإعالة أنفسهم بأنفسهم، في حين مارس الإقطاعيون «اقتصاداً من أجل الربح». ثم جاءت السلطة السوفييتية بمراسيم تأميم الأرض، تقسيمها إلى حصص، وفي أحسن الأحوال تحويلها إلى «مزارع نموذجية».

يجب القول بأن فوبيا النبلاء والبورجوازية والرعب المبالغ فيه من التغيرات القادمة المحتملة في الوضع الاجتماعي، والتي أدت إلى كارثة الحرب الأهلية، هي إلى حد كبير عاقبة الانفصام الثقافي بين النخبة وجمهور الكادحين. فأضفى البورجوازيون والإقطاعيون والصحافة طابع الخرافة على نوايا ومواقف الفلاحين. وهكذا بات عدم فهم جوهر مسألة الأرض في روسيا الفلاحية مصيبتنا القومية. آنئذٍ، وربما حتى الآن، اعتقد البورجوازي الصغير ابن المدينة أن فلاحيي روسيا رغبوا في «سلب الأرض من الإقطاعيين». هذه كليشيه خاطئة. فمنذ لحظة إصلاح عام ١٨٦١ لم يطالب الفلاحون ولم يرغبوا باغتصاب الأرض من الإقطاعيين. هم فهموا التأميم كسبيل لتقسيم الأرض وفقاً لمبدأ **العمل المبذول** فيها، من أجل أن تبقى للإقطاعي المساحة التي يستطيع الاضطلاع بها بجهده. على سبيل المثال، قرّر م. بريشفين العيش في عزبته والعمل في الأرض فتُرك له «معدّل جهد» مقداره ١٦ دسياتين[١] أرض مفلوحة.

لم يكن كرهاً طبقياً في أساسه التوجه المناهض للبرجوازية وإنشاء الإدارة العمالية الذاتية للمؤسسات الإنتاجية والسوفيتات في الريف، بل كرهاً للتقسيم على أساس طبقي. وهذا أمر نابع من الإحساس العام المشاعي الطابع - أي إنه كره ذو منشأ ثقافي لاسوسيولوجي. فقد عرضت أجهزة الإدارة الذاتية للمعامل، بعد أن أخذت في يدها مسؤولية الإدارة مؤقتاً بعد شباط، على المالكين أن يصبحوا «أعضاء في الجماعة التعاونية العاملة» والدخول في آرتل كصاحب خبرة له حصة أكبر من الآخرين من الدخل (تماماً كما حصل في القرى عندما عرض الفلاحون على الإقطاعي أن يكون عضواً في المشاعة).

في ظروف الفوضى الثورية كان نشاط لجان الإدارة الذاتية ضرورياً لاستمرار عمل المؤسسات الإنتاجية، وقد بادر مالكوها للتعاون (موّل المالكون أنفسهم ٦٧٪ من كلفة الإدارة). جاء في صحيفة «الطريق الجديدة» الصادرة عن الاتحاد المركزي للإدارة العمالية الذاتية ما يلي: «على هذا الأساس لن

(١) دسياتين - مقياس روسي قديم لمساحة الأرض يساوي ١.٠٩ هكتار.

تحدث الأخطاء والفوضى التي يتنبؤون بها باستمرار... تبقى بعض المظاهر الفوضوية الفردية فردية الطابع». ما بين آب/أغسطس وأيلول/ سبتمبر ١٩١٧ كثرت حالات حصر إدارة المؤسسات الإنتاجية بيد لجان الإدارة العمالية، وحصل ذلك عندما نشأ تهديد بتوقف الإنتاج، أو عندما رفض المالكون تنفيذ المطالب التي رأتها لجان الإدارة ضرورية ومعقولة. وفي حالات تحمّل اللجان مسؤولية الإدارة لوحدها بمعزل عن المالك أُخذ بعين الاعتبار عدم جني أعضاء الإدارة أية فوائد مادية لقاء ذلك. وهكذا صبّ كل الدخل، بعد احتساب أجور العاملين ونفقات الإنتاج، في جيب مالك المنشأة الاقتصادية.

لم تكن مسألة الأرض أمراً اقتصادياً فقط، ولم يكن بالإمكان حلها انطلاقاً من حسابات عقلانية - هذا أمر ذو علاقة بالوعي العام. كان المجتمع عموماً منقسماً إلى فريقين ينتميان إلى منظومتي حق مختلفتين لم يفهم أحدهم الآخر، وكلٌّ اعتبر الآخر غير صاحب حق. كانت «ازدواجية الحق» هذه سمة لروسيا. في الغرب قامت منذ القديم منظومة «حق - لا حق»، وبهذا المنطق فكرت الشريحة الثقافية في روسيا في مطلع القرن العشرين. لكن عاشت في روسيا، إلى جانب ذلك، منظومة أكثر تعقيداً: «حق رسمي - حق عادي - لا حق». اعتبر «الغربويون» الحق العادي إما لا حق أو غير ذي معنى. لكن الشعبويين سعوا لتوضيح هذا الخطأ متحدثين عن بقايا حق عادي قديم في أوساط الفلاحين هو **حق العمل**. فالحق في الأرض كان مرتبطاً بشكل وثيق بالحق في العمل.

كتب م. بريشفين في دفتر مذكراته بتاريخ ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٨ ما يلي: «ما هذه الأرض التي يحكون عنها بإلحاح كل هذا الوقت؟» الأرض نمط ملكية اقتصادي. ويصرخون: «الأرض! الأرض!» - هذه صرخة حول ماضٍ لم يحل محله جديد بعد. الشيوعيون هم الناس الوحيدون بين الجميع الذين فهموا صرخة «الأرض!» بالحجم الكامل»(١٤٩).

تتلخص مصيبة روسيا في أن التيارات السياسية والفكرية - السياسية في مطلع القرن العشرين التي أزاحت الشعبويين جانباً قد اقتفت أثر المركزية الأوربية

بتصوراتها حول الإنسان والملكية والاقتصاد. وبسبب عدم فهمها لحقيقة وعي الفلاحين عمّقت الانقسام المجتمعي وأضفت عليه، حقيقةً، طابع النزاع الديني.

تعليقات من القرن الحادي والعشرين حول الديمقراطية وديكتاتورية البروليتاريا:

عندما تنظر انطلاقاً من واقع حياتنا الآن إلى تاريخ الثورة الروسية يبدو لك كما لو أن أشياء بسيطة ومحفورة في الأذهان أصبحت الآن في الوعي تماماً غير ما ألفناها. وفي الحقيقة، ثمة أشياء كثيرة لم ندقّق فيها، لم نحاول فهمها، بل حفظناها غيباً.

اليوم برزت، كما حجر من رمل، معادلة «ديكتاتورية البروليتاريا - الديمقراطية» من قبيل المقارنة. يقولون إن النظام السوفييتي اتخذ ديكتاتورية البروليتاريا مبدأه في الحكم، وكان ذلك وبالاً، أما الآن فعندنا الديمقراطية ونحن سعداء تقريباً بها.

أحياناً، وتوخياً للدقة، يُقال إن ذلك لم يكن ديكتاتورية البروليتاريا، بل ديكتاتورية البلاشفة. حسناً، هذا تفصيل صغير. لكن من هم هؤلاء البلاشفة إذا كان كل النبلاء والبورجوازيين ورجال الدين والفلاحين الميسورين قد أبيدوا كما يقولون. إنهم بروليتاريا المدينة والريف.

لنبدأ مما نرى حولنا اليوم. حقاً عندنا ديمقراطية، معالمها الرئيسة بادية للعيان: تعددية حزبية. حقوق المواطنة وانتخابات حرة. ألّفْ الحزب الذي تريده! حرية الكلمة؟ أصدرْ الصحيفة التي تريدها واكتبْ فيها ما تشاء حتى الشتائم. تستطيع شراء ستوديو للبث الفضائي وتشتم بوتين. بعض البائسين يصرخون باكين: «نريد العيش!» يأتي الجواب: «هذا ابتعاد عن الديمقراطية، هذه ديمقراطية اجتماعية، هذا أمر متعلق بالحقوق **الاجتماعية**، وليس بحقوق الناس كمواطنين. هذا خارج عما اتفقنا عليه.

إلى ماذا انقلبت الديمقراطية، وهل كان ممكناً غير ذلك؟ من الأفضل، ومهما بدا ذلك غير اعتيادي، تناول هذا الأمر انطلاقاً من انقسام الناس إلى

فقراء و**أغنياء**، وليس انطلاقاً من وجهة نظر طبقية. فقوام الطبقات يتكون وينبني من هذا التقسيم. عندنا في روسيا لم تكن حدود الطبقات، بالمعنى الاقتصادي - السياسي، قد توضعت بوجه عام في حينه، ولاحقاً، في المجتمع السوفييتي ذابت هذه الحدود عملياً. إضافة إلى ذلك، فإنه على أساس الانقسام إلى أغنياء - فقراء إنما نشأت الديمقراطية. الأغنياء اتحدوا في مجتمع - جمهورية مالكين - وأسسوا الديمقراطية كأفضل طريقة للدفاع عن أنفسهم أمام الفقراء (البروليتاريين، أي غير المالكين).

من المفهوم أن نمط الفقر وعلاقته بنظام الحياة كان مختلفاً بشكل حاد في روسيا في أواخر القرن التاسع عشر وفي العهد السوفييتي عما عليه الحال في المجتمع الليبرالي في الغرب. لكن في فترة إصلاحات التسعينيات من القرن الماضي رُفضت المعايير والمبادئ السوفييتية، وجرى تبني الرأسمالية تحديداً بصفتها النموذج «الصحيح» لنظام الحياة المتجاوز لصيغة «المساواة القياسية» (Levelization) الكريهة. لن نلفّ على الموضوع - ليس رفض هذه «المساواة القياسية» المزعومة شيئاً آخر غير إضفاء طابع قانوني على الفقر.

الديمقراطية، وفقاً لما هو مكتوب في الكتب المدرسية في الغرب، **حربٌ أهلية باردة** من قبل الأغنياء ضد الفقراء تضطلع بها الدولة. وهذه الحرب، وكما رأينا، قبل زمن غير بعيد، أكثر فاعلية من الحرب الساخنة، وإن كان يتم اللجوء إلى هذه الأخيرة في الحالات القصوى - يُطلقون بينوشيت تارة ويلتسين مع الدبابات تارة أخرى.

كيف يدير الأغنياء حربهم بمساعدة الديمقراطية؟ يدغدغون الناس بالمساواة السياسية، التي يرسِّخونها عن طريق غسل الأدمغة إلى حين، كقيمة رفيعة - أرفع، بما لا يقاس، من المساواة الاجتماعية. كل فرد يستطيع أخذ حصته من السلطة من خلال الانتخابات. يبدو الأمر في الظاهر منطقياً، لكنه غير ذلك عملياً وفي الواقع. أول ما يفعله الأغنياء هو «طرد» الفقراء من «السوق السياسية» بمسرحيات مدبَّرة باستمرار وبتفاهات استعراضية لتجار

السياسة ومرتزقتها. على هذا النحو تتكون تدريجياً في الوعي الجمعي فكرة أن السياسة «عمل قذر» ومن الأفضل عدم المشاركة في الانتخابات، إذ لا فائدة تُرجى منها. يجري أيضاً تخويف الناس العجائز - إن لم تذهبي وتنتخبي يزعل يلتسين ويُلغي الراتب التقاعدي، والمؤمنين - الشيوعيون سينسفون من جديد كنيسة المسيح المخلّص. بهذا الشكل يتحقق الشرط الأول - لا يشارك في الانتخابات ٧٥٪ من عموم الناخبين، بمن في ذلك كل الفقراء تقريباً.

هكذا ينشأ نظام - شبح، الفقراء فيه اختفوا والنصف الميسور ببساطة لا يراهم. من وسط الفقر تهرول شخصيات غريبة الشكل والأطوار Grotesquerie تُقدَّم بتعليقات كوميدية. تصبح صورتهم جزءاً من عالم غير قائم. هذه ديمقراطية رفع الحظر عن إبادة الفقراء. في هذا جوهرها الرئيس، أما الباقي فتفاصيل تافهة.

ما كُنهُ ديكتاتورية البروليتاريا التي كانت عندنا؟ كان مغزاها الرئيس حظر هذه الديمقراطية تحديداً، حظر قتل الجار على أولئك الذين لا يفهمون هذا الحظر. نشأت ديكتاتورية البروليتاريا فجأة في روسيا وأرادها الجميع تقريباً، وتحديداً لأن الليبراليين عندنا بعد شباط أبانوا صراحة جوهر الديمقراطية هذا. وفهم الروس، الذين كانوا في غالبيتهم الساحقة في حينه فلاحين، جيداً جداً هذا الجوهر.

استُخدم مصطلح «ديكتاتورية البروليتاريا» في روسيا كاستعارة رمزية ولم يحمل معنى **طبقياً**. وفي فترة البريسترويكا، عندما دار نقاش حول ما إذا كانت البروليتاريا في النظام السوفييتي صاحبة صلاحيات ديكتاتورية، أثار ذلك ارتباكاً. مثل هذه المفاهيم لم تُفهم حرفياً.

عنتْ ديكتاتورية البروليتاريا بالمعنى السياسي سلب الأغنياء الوسيلة الرئيسة للسلطة - سلبهم إمكانية إبعاد الناس عن المشاركة في اختيار نظام الحياة. وفي الحقيقة والواقع صار الفقراء ذوي تأثير في سير الحياة - حتى أكثر بكثير مما أرادته الدولة السوفييتية. لن نتكلم عن أمر آخر - عن أنه بعد نصف قرن استجاب أبناء الفقراء بسهولة، وقد أصبحوا «طبقة وسطى»، أونومنكلاتورا، لإغواءات السلطة. هذه قصة أخرى.

بالمعنى السوسيولوجي عنت ديكتاتورية البروليتاريا حظر قتل الأغنياء للفقراء، وترسيخ المساواة بشأن حصول الجميع على الغذاء، أي الحق في الحياة كأمر غير خاضع للنقاش، أو الطرح بغية التصويت عليه. ومن هذا المنطلق كان توزيع ٣٤ مليون حصة تموينية في مرحلة الشيوعية العسكرية على أبناء المدن دون تمييز: للبانكير كما لعامل تنظيف أنابيب التصريف. ومن منطلق التعاطف الشخصي أساء فلاديمير لينين استخدام سلطته ومنح الأكاديمي ي. بافلوف المناهض للشيوعية حصة من النوع الأول على قدم المساواة مع عامل الحدادة.

كانت سلطة ديكتاتورية البروليتاريا مضطرة، بإقرارها المساواة في أمر الحياة والموت، لتأجيل مساواة الأصوات المؤتمتة - ديمقراطية الأغنياء. وبغير ذلك، ومهما احتلنا، ما كان ممكناً إيقاف قتل الفقراء.

استياء السادة من «الجهلة المنتفضين»

نادراً ما يُفشي أهل الثقافة هذا الموتيف الشديد علناً أمام الجمهور، ويكتفون بطرحه في دائرتهم الضيقة - فالناس يحسون أنه موقف حاقد وغير شريف. هكذا كان عليه الحال في تلك السنوات.

في عام ١٩٩٠ أصدرت دار نشر «الكاتب الروسي» كتاب إيفان بونين «أيام ملعونة». هذا الكتاب ينضح بكره همجي تجاه «الروسي ابن الشعب البسيط». على كل حال يجب أن يقرأه بتمعن كل من له اهتمام بموضوعنا. يعبر بونين هنا عن بغضٍ طبقي لـ «الشعب» الذي بدا غير طيب ومتسامح، بل جاهلاً منتفضاً. لنقرأ ما كتبه بونين:

«في أوديسا انتظر الشعب البلاشفة... «جماعتنا قادمون»... يا له من عطشٍ جنوني لدى الجميع (لدى جماعة بونين)[١] لموتهم. تمنينا لهم لا أقل من الإعدام الرهيب الذي وعد به الكتاب المقدس. لو أن عفريتاً داهم المدينة وغاص في دمائهم حتى بلعومه لبكى ابتهاجاً نصف أهل أوديسا».

---

(١) هذه الإضافة بين قوسين هي من قبل المؤلف سيرغي قره - مورزا.

بالنسبة لموضوعنا تعد أكثر إمتاعاً تأملات الفلاسفة الذين يسعون لتحليل مشاعرهم كإنسانيين المتناقضة مع وعيهم الذاتي النخبوي. إلى هذه الفئة من الفلاسفة ينتسب ن. بيرديايف بصفته ممثلاً للنخبة الفكرية المثقفة، وكذلك م. بريشفين الذي أمضى عام ١٩١٧ وكل فترة الحرب الأهلية في عمق الحياة الريفية وسجّل في دفتر مذكراته الأحداث الواقعة وأفكاره ومشاعره.

كتب ن. بيرديايف:

«التناقض الأساسي في رأيي حول الحياة الاجتماعية مرتبط باختلاط عنصرين في داخلي - الفهم الأرستقراطي للشخصية والحرية والإبداع من جهة والمطلب الاشتراكي بالتأكيد على احترام كل إنسان - آخر فردٍ من الناس، وضمان حقه في الحياة من جهة أخرى. إنه أيضاً صراع بين شغفي الشديد بالعالم العلوي وبين إشفاقي على العالم السفلي، على عالم الإنسان البائس المعذّب. هذا التناقض أبدي... عندما تهين «المساواتية الفجة» فهمي لكرامة الشخصية وحبي للحرية والإبداع أنتفض ضدها، وتراني مستعداً للتعبير بأقسى صيغة عن اعتراضي. لكن عندما يدافع أنصار اللامساواة الاجتماعية دونما خجل عن امتيازاتهم، وعندما تضطهد الرأسمالية جماهير الكادحين محوّلة الإنسان إلى شيء أنتفض أيضاً...

الاعتراف بعُلوية الشخصية يعني لا مساواة ميتافيزيقية، تفريقاً، عدم موافقة على الخلط، تأكيداً على النوع ضد سلطة الكم. لكن هذه اللامساواة النوعية المتيافيزيقية لا تعني مطلقاً لا مساواة اجتماعية أو طبقية. فالحرية التي لا تعرف الرحمة تصبح شيطانية»(١٣).

هنا صراع القيم، الهامة بقدرٍ متساوٍ، بالنسبة للشخص. بالنسبة لبيرديايف، اللامساواة المتيافيزيقية شرط لازم لوجوده، لكنه يتمنى في الآن ذاته، بصفته شخصاً متنوراً مطبوعاً على «الحرية والمساواة والأخوة»، المساواة الاجتماعية. عملياً من الصعب جداً الجمع بين هذه القيم، وفي ظروف الحرب الأهلية يستحيل

ذلك. حول تراجيديا هذا الاختيار لا يتحدث الفلاسفة القلقون. ولو فعلوا ذلك لساعدونا في تنظيم وحدة وصراع هذه التناقضات.

لكن هاهو بيرديايف يميل إلى جانب واحد: لا يجوز حرمان الكادحين من الخبز بدعوى أنه «في ظل اضطهاد الجمهور كانت الثقافة جميلة»:

«أنا مثل هيرتسن[١] وك. ليونتيف عندنا، ونيتشه وليون بلوا في الغرب، أحس جداً بقرب حلول برجزة ليس الحضارة الرأسمالية فقط، بل والحضارة الاجتماعية، لكن الحجة الرومانتيكية العادية بحلول إمارة البورجوازية هي في تصوري خرقاء... فلا يجوز الدفاع عن اللاعدالة الاجتماعية بدعوى أن العدالة الاجتماعية تتقلب إلى برجزة. هذه حجة ك. ليونتيف. لا يجوز الامتناع عن حل مسألة الخبز للجماهير الكادحة بدعوى أنه عندما لم تكن هذه المسألة محلولة والجماهير مضطهدة كانت الثقافة جميلة. هذا بشكل خاص غير جائز بالنسبة للمسيحيين»(١٣).

لكن الجماهير الكادحة انتفضت، وهاهو بيرديايف يميل إلى العنصرية الاجتماعية وحتى البدائية: «الثقافة تعيش في دمنا. الثقافة قضية عِرق.... الوعي «التنويري» و«الثوري» حجب من أجل المعرفة العلمية أهمية العرق. لكن يجب على العلم الموضوعي الاعتراف بأن في العالم نبلاء لا كطبقة اجتماعية فقط ذات مصالح محددة، بل كنمط روحي نوعي وفيزيقي، كثقافة روح وجسد عمرها آلاف السنين. وجود «عظم أبيض» ليس وهماً فئوياً، إنه حقيقة أنتروبولوجية أكيدة لا تفنى»(١٦).

في مثل هذه المواقف في الفكر الاجتماعي تلاشت الوسطية المعتدلة - بقيت ممكنةً فقط الحلول التي ينفي بعضها بعضاً بشكل متبادل. تقلصت فرصة الحلول الوسط.

---

(١) ألكسندر هيرتسن (١٨١٢- ١٨٧٠) كاتب، فيلسوف وثائر روسي. تخرج في جامعة موسكو عام ١٨٣٣، وترأس أثناء دراسته فيها حلقة ثورية ناضلت ضد النظام القيصري الاستبدادي. اعتُقل في عام ١٨٣٤ وقضى ست سنوات في المنفى. توفي في فرنسا ودُفن في مدينة نيس.

في تبرير عدائهم للجماهير الكادحة، التي قررت الانتفاض من أجل الخبز والحقيقة، يلجأ منظرو النخبة غالباً إلى الدفاع عن الثقافة التي تنذر بموتها، كما يزعمون، سلطة الدهماء. بهذا المعنى يكتب ن. بيردييايف:

«كان للجمهور الشعبي في الماضي ثقافته الروحية القائمة على الإيمان الديني. لكن الجماهير في هذه المرحلة الانتقالية فاقدة أية ثقافة روحية، لا تثمن سوى الخرافات والرموز التي تُغرس ديماغوجياً في وعيها - خرافات ورموز وطنية، اجتماعية، خرافات العرق، الأمة، الدولة، الطبقة... وهلمجرا. في مثل هذا المناخ يحصل دوماً خلق آلهة معبودة. تتحول القيم بسهولة إلى معبودات. وحتى الحضارة نفسها يمكن أن تتحول إلى صنم معبود كما الدولة والعِرق والبروليتاريا، وهذا النظام المجتمعي أو ذاك»(١٣).

على أي حال تطمئن الشخصية الأرستقراطية! كل حال «يمكن أن ينقلب عندها إلى صنم معبود». يمكن لجم الجمهور الشعبي فقط بواسطة «الثقافة الروحية المرتكزة على الإيمان الديني» والبوليس الشديد القبضة. لكن فكرة بيردييايف هذه زائفة. فالثقافة الفئوية «الجميلة» كما «قضية العرق النبيل» (وفي ظل اضطهاد الجمهور) تُفضي، في فرع منها، إلى تخلّق معبود، وفي فرعها الآخر إلى الثورة. الأمل في أن تغدو «الثقافة الروحية المرتكزة على الإيمان الديني» كافية دوماً لإرضاء وتطمين الجمهور المضطهَّد (بفتح الهاء) وهم ليبرالي مؤدلج. فالوعي منظومة متطورة، والتصوّر بخصوص مستوى مقبول من اللاعدالة متغيِّر.

في إطار معاناته القاسية جراء انهيار الأحلام الليبرالية التي أيقظتها ثورة شباط عبَّر م. بريشفين عن جوهر أكتوبر بصفته ضرباً من «تمرد روسي»: «نهضت الغوريلا من أجل الحقيقة». لكن ما هي هذه «الغوريلا» والتي عنى بها الشعبَ البسيط؟ راح م. بريشفين يتفكر ممّا نشأت. وفي ٣١ أكتوبر ١٩١٧ وصل إلى استنتاج عبّر عنه في حكاية: دار نقاش في الترامواي عن الحقيقة (مع كيرينسكي - أم مع لينين؟) واحتدم النقاش إلى درجة الصراخ. هنا تدخل أحدٌ ما وخاطب المتخاصمين: «أيها الرفاق نحن أرثوذكسيون!».

يخلص م. بريشفين من هذا إلى أن النظام السوفييتي («الغوريلا») حشدٌ كثير غير مرئي من الأرثوذكسيين مع حشد غفير مرئي على الأرض من الرفاق: «تبرز الغوريلا بهيئتها الكاملة في مزيج خالص مؤلف من الرفاق والأرثوذكسيين».

هذا ما لا يجوز أن ينساه اليوم أخوتنا الأرثوذكسيون الذين يحاولون الابتعاد عن الرفاق. أما الجيل الجديد من شبابنا فأدعوه للتأمل في الاعتراف التالي لبيرديايف:

«كانت الثورة برأيي حتمية وعادلة، لكن وجهها الروحي لم يعجبني من البداية. قسماتها غير الجذّابة واعتداؤها على حرية الروح تعارضا مع فهمي الأرستقراطي للحرية الروحية. كان عدم تقبلي للثورة البلشفية من منطلق روحي أكثر منه سوسيولوجي... لكني عانيت من جديد في أوروبا الغربية من ارتكاسة نفسية ذات وجهين - ارتكاسة ضد الجالية الروسية المهاجرة وأخرى ضد المجتمع الرأسمالي البورجوازي الغربي. لمست في أوساط المهاجرين الروس نفس الازدراء للحرية الملموس في روسيا الشيوعية.

لم تحب أية ثورة الحرية أبداً. فرسالة الثورات غير ذلك. في الثورات تصعد إلى أعلى شرائحُ اجتماعية جديدة كانت مضطهَّدة لم يُسمح لها بالنشاط والتعبير عن نفسها قبلاً، كما لا تستطيع في غمار نضالها من أجل اكتساب وضعها الجديد في المجتمع إبراز حبها للحرية ولا الاهتمام والعناية بالقيم الروحية. في أوروبا الغربية رأيت بوضوح تحرك الجبهة المعادية للشيوعية، إما استجابةً لمصالح بورجوازية - رأسمالية، أو لاكتسابها طابعاً فاشياً»(١٣).

معاناة بيرديايف هي ما تتسم به حقيقةً الشخصية الأرستقراطية. في أكتوبر عام ١٩٩٣ قال شخص موسكوفي ذكي جداً، كادح حقيقي وأرستقراطي الروح في آن معاً - قال بحرقة: «لم يصمدوا... الآن تدحرج الوضع من جديد إلى مفترق طرق: إما إلى ستالين أو إلى هتلر».

عندما راح الحزب الليبرالي - البورجوازي (الكاديت) يعوّل بعد ثورة ١٩٠٥-١٩٠٧ على البورجوازية كان لا بد أن يرفض المساواة كمثل أعلى. فبدأ الماركسي السابق ب. ستروفيه يكتب بأن عماد المجتمع التقدمي «هو دائماً الشخصية الإنسانية المتسمة بأرفع درجة من الصلاح». في هذا القول صدى قوي لفلسفة ن. بيرديايف.

كان هذا انحرافاً باتجاه تصور الداروينية الاجتماعية للإنسان، مما عنى قطيعة تامة مع تلك الأنتروبولوجيا التي وسمت الثقافة الروسية قبل ذلك. صارت صورة المستقبل المرغوبة من قبل الأغلبية مكروهة. فأثار تنامي الأمزجة والميول الثورية انحرافاً مفاجئاً للفلسفة الاجتماعية للنخبة باتجاه اليمين. وصارت العنصرية الاجتماعية سمة مميزة حتى للفلاسفة اليساريين المعتدلين.

انتقل منظرو البورجوازية الليبرالية، بدءاً من ثورة ١٩٠٥-١٩٠٧، أكثر فأكثر إلى موقع العداء الجذري للشعب معتبرين إياه بمثابة عنصر Race معادٍ. انعكست هذه الفكرة في كتاب «معالم» في مقالة بقلم م. غيرشينزون ما يلي: «نحن ليس لا يجوز لنا أن نحلم بالالتحام مع الشعب، بل يجب أن نخاف منه أكثر من خوفنا من سلطة الدولة، وأن نمجّد هذه الأخيرة التي تحمينا بحرابها وسجونها من فورات الغضب الشعبية» (٣٧، ص: ١٠١).

حصل، بخصوص العلاقة بالشعب البسيط، بالأخوة الذين لا مأوى لهم، انقسام في صف الإنتلجنتسيا الروسية. لكن أبداً لم يكن انقساماً على أساسٍ طبقي، بل على أسس فكرية وحتى دينية. فإذا كان مثقفو الكاديت والأرستقراطيون، أمثال بونين وبيرديايف، قد سقطوا في فخ الداروينية الاجتماعية وندموا على حبهم للشعب - الحب الذي رأوه بمثابة «انحناءة احترام للوحش»، فإن المنظّر شعرياً للبورجوازية الكبرى الشاعر الرمزي فاليري بريوسوف كتب في عام ١٩٠١ مخاطباً الشعب البسيط:

أتم يا من شوّهتكم الوحشية البطيئة

وسلطة الكرباج والحديد.

أتصوركم في هيكل قدسي مشرع الأبواب

في السموات المتلألئة

لا يجب الاعتقاد بأن فاليري بريوسف وألكسندر بلوك لم يعرفا الشعب فأضفيا عليه صبغة مثالية، وأن بونين وغيرشينزون عرفاه وفهماه. فجوهر القضية هنا هو أن الموقف من الشعب لا يتكوّن على نحوٍ منطقي. في البداية استُقبل نجاح ثورة شباط دونما إراقة دماء تقريباً، بمثابة عيد فرح. لكن الجدال بخصوصها آتٍ حتماً، وقد شعر بدنوّه كل من راقب تطور الأحداث بدءاً من الانتفاضات الفلاحية عام ١٩٠٢ وحتى الثالث من آذار/ مارس ١٩١٧.

كتب فاليري بريوسف قصيدته «أيام آذار»، وكانت مفعمة بالتنبؤات الحسية:

أحيّي الحرية... وقع القضاء

لكن أعرف أن الجدال العنيف سيطول قروناً

وقريباً في مكان ما سيثور نزاع يُعمي الأبصار.

لوحظ تحوّل مشاعر النفور إزاء الشعب وبسطاء الناس في أوساط الطبقات المالكة ولدى شريحة هامة من مثقفي روسيا إلى كراهية وعداء. عبّر عن ذلك كثير من المراقبين ومتتبعي الأحداث بدءاً من صيف عام ١٩١٧. فهذا م. بريشفين يدوّن في دفتر مذكراته بتاريخ ١٩ أيار/مايو ما يلي: «رأيت نفسي في المنام راكباً عربة في العزبة. العربة محملة بالأخشاب والقمح والعشب، والعزبة بلا فلاحين». ويضيف بتاريخ ٢٤ أيار/ مايو ما يلي: «أحسّ أني مزارع في السهوب الأمريكية الشمالية، وهاهم هؤلاء العبيد السود غاضبون عليّ لأني أريد إحلال القانون بدلاً من الفوضى». ويدوّن بتاريخ ٢٨ أيار/ مايو: «هل الأفضل ترك العزبة وشراء

منزل في المدينة؟ الوضع في المدينة، بخصوص المواد الغذائية والتموينية، أسوأ، لكن سكانها أقرب إليّ. هنا، في القرية، أشعر وكأنني وسط أناس من الأسكيمو. الوضع قاسٍ لا يرحم والمعاناة قائمة»(١٤٩).

مع ذلك، حالة الحيرة لدى م. بريشفين ديالكتيكية الطابع، فهو يرى في هؤلاء الأسكيمو قوة كامنة دافعة إلى التطور غير مفهومة تماماً عنده. دوّن في دفتر مذكراته بتاريخ ٢٧ نيسان/ أبريل ١٩٨٠: «أبداً لم أر في شعبنا قوة عاملة زراعية. هذا واحد من أوهام السلافيانوفيليين المعروفة: ليس في العالم شعب أقل تأهيلاً للعمل الزراعي من الشعب الروسي، وليس في العالم من هو أكثر بربرية منّا في التعامل مع الحيوانات والأدوات والأرض. حقاً لم يكن ثمة زمان ومكان أتيح فيه للشعب تعلّم العمل الزراعي في أرضٍ له. فثقافة الزراعة، كما الجيش القيصري، من الشؤون الحصرية الخاصة بالإقطاعيين، وهذه الثقافة لم تشهد ازدهاراً إلا في أملاك هؤلاء الإقطاعيين.

بعد خراب الجيش بقيت قوة الخراب قائمة: هناك كان هروب الجنود إلى الجبهة الخلفية، والآن هروب الفلاحين الأقنان إلى عمق يأس العصور الخوالي... الآن يجد المقاول الأجنبي في روسيا جمهوراً هائلاً من قوة العمل الرخيصة، من البؤساء القابعين - كل بجانب قطعة الأرض الفقيرة المخصصة له.

الأرهب مما عداه هو أن هذا الشعب البسيط لا يعي أبداً وضعه، بالعكس فقد أُعجب فلاحونا وأجراؤنا المحرومون عموماً بالحفنة البلشفية. هؤلاء قوة وسطى جديدة مؤلفة من فلاحين غير مؤهلين وأجراء مخدوعين... هذا هو تقييمي للوضع الراهن. سأكون مخطئاً فقط في حالتين: إذا اضطلع الأجنبي القادم بدور في أوضاعنا، أو إذا حدثت معجزة - مبادرة الشعب البسيط إلى إقامة سلطة قادرة»(١٤٩).

وحصلت المعجزة - أقام الشعب البسيط سلطته القادرة، وتحديداً لأن «الحفنة البلشفية أعجبت فلاحينا». لكن ذلك حصل فيما بعد. فقد توصل بريشفين،

بصفته مراقباً حصيفاً، إلى نتيجة مؤداها أن إمكانية الحوار والتفاهم المتبادل بين الليبراليين والطبقة الفلاحية تلاشت بسرعة، وهذا التباعد الحاصل بين القوتين فَقَدَ الصفة العقلانية.

إلى جانب الكره الواعي للفئة الدنيا غير المدركة لوضعها برز نفور من نوع آخر تجاه هذه الفئة المسحوقة التي راحت «ترفع صوتها» مؤخراً. وجد هذا النفور العضوي الكامن في الوعي الباطن مكاناً له في يوميات بريشفين، لكن في باب التعليقات العامة، وليس في باب المحاكمات العقلانية.

فجاء في مذكراته بتاريخ ١٤ تموز / يوليو ١٩١٧ ما يلي:

«قَدِم إلينا عضوان من لجنة الأرض لجرد ووصف الأرض التابعة لي. كانا رجلين شبه أميين. أحدهما يسأل والآخر يسجّل. الأول يسأل كيفما اتفق، دون خطة، والثاني يدوّن على قصاصة ورق مدعوكة بخطٍ أعوج، صعوداً ونزولاً وفي الجوانب، بقلم رصاص مستخدماً لعابه وماصاً إصبعه. قلتُ لهما يجب تخطيط الورقة، وتحت سطر العنوان توقيع - محاكمة غير عادلة. قالا: سننتظر التطهير من الجراثيم، وعندما سألتهما ما هو التطهير من الجراثيم أجابا: «دفاتر حساب جارية».

عندما رويتُ لجاري قصة التطهير... ضحك وقال: روبسبيريون، روبسبيريون!» (١٤٩).

كانت آراء ومحاكمات بعض المهتمين بالعلوم الإنسانية أكثر قسوة بما لا يُقاس. فكانت تُعقد في بتروغراد في شقة الأكاديمي س. فيسيلوفسكي اجتماعات أسبوعية ضمّت أساتذة جامعيين، كما تردد إليها أيضاً إيفان بونين. كان فيسيلوفسكي هذا، حسب مضمون مذكراته، ليبرالياً وحتى اشتراكياً. كما عُدّ، إضافة لكونه «أحد أشهر الباحثين في تاريخ المرحلة الموسكوفية في الفترة الممتدة بين القرنين الرابع عشر والسابع عشر»، رجلاً وطنياً وعالماً في مجاله. لكنه يبدو من خلال مناقشته للأمور أشبه بـ «روسوفوبي». فها هو يكتب في دفتر يومياته ما يلي:

«بقيتُ حتى عام ١٩٠٤-١٩٠٦ متسائلاً باستغراب بخصوص مفارقة تاريخية اسمها الامبراطورية الروسية، وتحديداً بخصوص من شادها ودعمها. الآن صدقتْ تكهناتي، لكن الرأي بخصوص الشعب لم يتغيّر، أي لم يصبح أكثر سوءاً - دابة الشغل تبقى دابة»(٢٧، ص: ٣١).

وفي مكان آخر يُعرب عن رأيه بشكلٍ أكثر تحديداً:

«تدريجياً ومع مرور السنين ترسختْ لديّ قناعة مفادها أن الروس ليسوا فقط متخلفين ثقافياً، بل وعرقاً وضيعاً.... قادتني التأملات الدقيقة المستمرة إلى خلاصة مفادها أن الأجانب والروس من ذوي الأصول العرقية المختلطة أكثر نجابة وثقافة وأكثر استعداداً لتقبل الثقافة». كتب أيضاً ما يلي: «عندما تنتقل من الكتّاب الروس إلى الأجانب يُخيل لك أنك تخليت عن وكر أشقياء ومحتالين، أو عن منزل مجاذيب وأصبحت في مجتمع أناس عاديين. فبدءاً من زمن غوغول تنامى شغف الكتاب الروس بكل ما هو وضيع وقذر ومريض تساوقاً مع تسرب العوام وأشباه المثقفين وعديمي الموهبة إلى عالم الأدب»(٢٧، ص: ٨٦).

أسهم مثل هذا الموقف من جانب النخبة والشريحة المثقفة في تراص الجمهور عبر ردٍ مقابل. خلقت هذه «الروسوفوبيا» مناخاً سمَّم «فضاء التعامل» وحوّل المناقشة العقلانية للمشاريع المختلفة بخصوص التطور اللاحق لروسيا إلى مستوى الصراع وحتى الحرب.

على هذا النحو جرى في الوسط الليبرالي - البورجوازي «نضوجُ» الكره تجاه رافعي الرؤوس من الفلاحين والبروليتاريين، وسيرورة تشكل الأيديولوجيا القائمة على هذا الكره. في هذا الإطار كتب بريشفين في ويومياته بتاريخ ١٥ حزيران/ يونيو ١٩١٧ هذه المقطوعة الوجدانية المعبرة:

«في أيام المطر عندما تخرس وتختبئ كل العصافير الغنية الجميلة كان ثمة عصفور «بروليتاري» نحيل رمادي اللون يخرج من جوف شجرة هرمة ويملأ الحديقة زعيقاً بصوت حاد رتيب: «يا بروليتاريي الحدائق اتحدوا!».

وما أن يكف المطر عن الهطول ويبرز في السماء قوس قزح وتعلو أصوات العصافير الأخرى الغنية حتى يختفي صوت هذا العصفور الفقير من الحديقة وتعيش الطبيعة حياتها الاعتيادية المعقدة الحكيمة وغير العادلة.

منذ الطفولة استهوتني جداً ظاهرة العصفور الرمادي أثناء المطر. وذات يوم راقبتُه وتتبعت حركته حتى مخبئه: خلف عنبر المؤونة كان ثمة شجرة تفاح برية هرمة نمت حولها حشائش طفيلية طويلة اتخذ هذا العصفور من تجويف أسود بحجم قبضة الكف في جذعها مأوى له. وعندما تسلل هذا العصفور الرمادي إلى جوف الشجرة مددتُ يدي إثره إلى عشّه - ويا للهول! فحيح أفعى... أسلمتُ ساقيي للريح مرعوباً من الفحيح الأفعواني. هكذا، منذ الطفولة أكلتُ نصيبي بسبب هذا العصفور الرمادي الصغير...»(١٤٩).

اكتسب الكره الأسود للبروليتاري أشكال كره «ملائمة» ثقافياً للسلطة السياسية للبلشفيين بصفتهم مغتصبي روسيا ومدمّريها. لكن نشأ هذا الكره **قبل** مجيء البلاشفة، وما فعلوه هو أنهم جذبوه فقط إليهم تماماً كما يفجر قصف الرعد حمولة السحب. كتب ف. شولغين[1] في مذكراته بداية صيف عام ١٩١٧ ما يلي: «الرشاش - هو ما كان أمنيتي. فقد شعرتُ أن لغة الرشاش فقط هي المناسبة إزاء الجمهور المحتشد في الشارع، وأن الرصاصة فقط كفيلة بمطاردة وإعادة الوحش المخيف الناهض إلى الحرية إلى زريبته».

عملياً، كان خلف المبررات السياسية لظاهرة العداء للسوفيتية عنصرية اجتماعية - استحالة تحمّل سلطة «الطبقات الدنيا». لذا كتب الشاعر سيرغي يسينين عن الجيش الأبيض:

---

(١) فاسيلي شولغين (١٨٧٨ - ١٩٧٦) سياسي روسي. أحد قادة الجناح اليميني في الدوما الحكومية الثانية والرابعة. كان بعد أكتوبر ١٩١٧ أحد قادة منظمي الثورة المضادة، وهاجر بعد انتهاء الحرب الأهلية إلى الغرب. دعا في الستينيات المهاجرين الروس إلى الإقلاع عن السلوك المعادي للاتحاد السوفييتي.

لدى تلك القوات تجاه الفلاحين

ثأر متأصل.

فهناك فرانكل

وهنا دينيكين.

وإليكم كيف ينظر إيفان بونين[١] إلى أولئك الذين أعدّت طبقته الحرب الأهلية ضدهم. إنها الطبقة التي تمنت لو أن شيطاناً خاض حتى عنقه في دماء الناس الثائرين. فيما يلي يصف بونين مظاهرة عمالية عادية جرت في موسكو يوم ٢٥ شباط/ فبراير ١٩١٨ عندما لم تكن شرارة الحرب الأهلية قد اندلعت بعد:

«رايات وشعارات وموسيقا - مئات الأصوات المختلطة تزعق:

- انتفضْ، انهضْ أيها الشعب العامل!

أصوات همج صادرة من أعماق الأحشاء. وجوه نسوة شوفاشيات[٢] الشكل شبيهة بأبواز الكلاب. رجال متشابهون، بعضهم ذوو سحنات إجرامية، وآخرون يبدون كما لو أنهم خارجون للتو من معتقلات جزيرة ساخالين.

اعتاد الرومان تثبيت دمغة محددة على وجوه سجناء الأشغال الشاقة لديهم: «Cave Furem». أما هؤلاء فلا داعي لتحميلهم أية سمة - الإجرام مقروء في وجوههم...

آسيا، آسيا - جنود، صبيان، باعة كعك وحلاوة وسجائر. صراخ شرقي، أصوات مختلطة، وجوه صفراء معفّرة وشعور فأرية اللون.

---

(١) إيفان بونين (١٨٧٠-١٩٥٣) كاتب وشاعر روسي مشهور. هاجر عقب ثورة أكتوبر إلى فرنسا وعاش في باريس بقية حياته. كتب باللغة الروسية في منفاه الاختياري معظم أعماله الأدبية. حصل في عام ١٩٣٣ على جائزة نوبل للآداب. بقي معادياً للسلطة السوفييتية حتى مماته.

(٢) الشوفاش - أقلية تركمانية صغيرة في جنوب روسيا.

جنود، عمال بوجوه ممطوطة في شاحنات مقرقعة يهزجون منتصرين».

هنا تصوير لكل «الشعب الروسي البسيط» كما لو كان، بيولوجياً، نوعاً من الكائنات الحية الغريبة المنحطة. هذه روسوفوبيا حقيقية.

حملة فظيعة ضد السوفييتيين - حرب حضارات

يعد النزاع الحضاري مع المشروع السوفييتي الركيزة الأكثر عمقاً التي نشأت وقامت عليها الأنانية الفئوية والعنصرية الاجتماعية - اللتان وسمتا الشريحة الغنية من المجتمع الروسي. في سياق عملية التحديث الجارية في عهد بطرس الأكبر اتحد وتكاتف القسم المؤيد للغرب («الغربويون») من النخبة. هم رأوا مستقبل روسيا عبر «العودة إلى الطريق المستقيمة للحضارة»، وعدّوا حضارة الغرب الحضارة الوحيدة «الصحيحة». كان نطاق راديكالية الانشداه بالغرب عريضاً جداً، لكن جرى تراص للصفوف في أوقات الشدائد - وصولاً حتى الاستعداد لخوض حربٍ ضد كل المشاريع «المحلية» من أجل «المستقبل المشرق لروسيا» كجزء من الغرب.

كتب س. فيسيلوفسكي في يومياته عام ١٩١٧:

«بدت الفروع الأخيرة من العرق السلافي غير مؤهلة لاستيعاب الثقافة الأوروبية وإنشاء دولة راسخة مثل الفروع الأخرى التي مرت في السابق بتجربة العبودية. فالروس الأوائل بنوا الامبراطورية الروسية في ظل إدارة الأجانب أساساً، ولاسيما المستشارين والمدربين الألمان»(٢٧، ص: ٣١).

احتدم النزاع بخصوص خيارات مستقبل روسيا أكثر في فترة تدفق الرأسمال الغربي والتطور السريع لـ «الرأسمالية المستوردة». حصل صدام بين الرأسمالية الحديثة (الغربية) وبين البنى التقليدية على نحو ما وصف ماكس فيبر. هذا صدام اجتماعي وسياسي وثقافي حتمي في سياق عملية التحديث، لكنه في روسيا، تداخل مع جملة تناقضات معقدة ليتصاعد ويصبح عنصر ثورة كبرى.

يورد ن. دانيليفسكي، في إطار تقييمه لنتائج التفاعل الثقافي المتبادل في مرحلة النضج، ثلاث حالات ممكنة. الحالة الأولى - الاستعمار الاستئصالي، وتتلخص في نسف الثقافة المحلية، كما حصل لقبائل الهنود الحمر في أمريكا الشمالية عندما زاحمهم الأوروبيون وطردوهم من مواطنهم، ثم حشروهم في محتجزات إلى أن ذبلت الثقافة الهندية وتحلّلت.

الحالة الثانية - «التطعيم»، وتعنى نقل «ثمار» ناضجة لحضارة أخرى - بنى مجتمعية، مؤسسات، أنماط حياة وفنون... إلخ - إلى تربة أو أصل ثقافة أقل نضجاً، تماماً كما يجري تطعيم جذع شجرة برية بطُعم من شجرة أخرى صالحة، فيجري بموجب ذلك تغيير أو تحويل تام للأولى. يُنظر إلى هذه الحالة على نحوٍ سلبي، إذ المادة المطعَّمة تغدو مجرد أداة للطُعم.

الحالة الثالثة - ويشبهها ن. دانيليفسكي بـ «تأثير السماد المخصِّب على المادة النباتية»، أو «تأثير التغذية المحسَّنة على الجسم الحيواني». بموجب ذلك يجري نقل المعارف والمؤسسات والتكنولوجيا وتكييفها وأقلمتها مع الثقافة المحلية، لكن عبر تطوير لا نسف أسسها.

على من تعتمد القوة المسيطرة في المرحلة التاريخية المعلومة، ما هي المثل العليا التي تدعو إليها ومن تهب الموارد والسلطة؟ يُعد كل ذلك من أهم المسائل التي لا بد من الإجابة عليها من أجل فهم السيرورة المجتمعية التي نحن بصددها.

يعرض ن. دانيليفسكي مقولة يرى بموجبها أن حامل الخصائص الرئيسة لهذه الحضارة أو تلك يمثل **نمطاً ثقافياً - تاريخياً**. يجري تصور الحضارة بمثابة بركان متخيّل، **شخصية عمومية**. رأى دانيليفسكي في النمط الثقافي - التاريخي **جوهراً** راسخاً يُورث من جيل إلى جيل - شعباً مجسداً في شخصية عمومية متخيَّلة.

الشيء الهام في هذه المقولة أنه في كل لحظة حضارية يسود نمط ثقافي - تاريخي واحد، ولا يقوم نمط آخر في الحضارة المعنية في المرحلة التاريخية

هذه. طوّر شبينغلر هذا التصور الخاص برسوخ الأنماط الثقافية - التاريخية. طرح مقولة مجازية حول الصلة الحضارية غير الناجحة لروسيا بالغرب («التحديث») مستخدماً مصطلح «Pseudomorphos» مأخوذاً من علم المعادن.

هكذا تسمى ظاهرة رحض وشطف بلورات المعدن الموجودة في الصخور البركانية، بواسطة ملء تجاويف مُحدثة في هذه الصخور بمحلول معدن آخر. بموجب هذه العملية يجري تشكل بللوري (كريستالي) في وعاء «غريب»، أي «تتناقض البنية الداخلية مع القوام الخارجي». وهكذا، برأي شبينغلر، جرى حشر الثقافة الروسية الوليدة في إهاب ثقافة الغرب العريقة المتطورة.

في حينه انتقد الفلاسفة الروس هذه المقولة، لكنها عادت اليوم إلى الساحة، علماً أنها مرتكزة بنيوياً على استعارة مجازية. فيمكن القول عن أي تاريخ ثقافة معروفة إنها Pseudomorphos. تسود هذه التصورات اليوم في روسيا لدى منظري الإصلاح ولدى خصومهم على حد سواء. يستند الفريق الأول على مقولة «روسيا مثل أوروبا»، ويوضحون عدم نجاح الإصلاحات بسبب السعي الذي لا طائل خلفه للبحث عن مقارباتٍ وأشكال ما «خاصة» (طريق خاص)، بدلاً من تقليد ونسخ البنى الغربية. أما الفريق الثاني فينطلق مباشرة من نموذج دانيليفسكي - شبينغلر ويحذرون من محاولة محاكاة المؤسسات الغربية. لكن الفريقين متشابهان في التطرف.

إن قراءة تاريخ القرن العشرين تتيح لنا رفض مقولة دانيليفسكي - شبينغلر. فدلّت الثورة الروسية والبريسترويكا عند نهاية القرن العشرين وما تبعها من تغيير على أن الحضارة في واقع الأمر مسرح تنافس (أو صراع، ووصولاً إلى حرب أهلية) **بضعة** أنماط ثقافية - تاريخية طارحة لمشاريع حضارية مختلفة. وأحد هذه الأنماط (بالتحالف مع أنماط أخرى) يصبح مسيطراً في مرحلة محددة **ويمثل** حضارة.

لم تكن إصلاحات بطرس الأكبر، برغم ما أصاب روسيا من أعطاب جراءها، Pseudomorphosis، إذ استندت على إرادة نمط ثقافي - تاريخي ولد

في حضن الحضارة الروسية وراح يسيطر على المسرح الاجتماعي. لكن التحديث وتطور الرأسمالية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أوقعا هذا النمط الثقافي - التاريخي في أزمة وأديا إلى تقوية آخر طلع من رحم القيم البورجوازية - الليبرالية. تشكل على هذا النحو جيل جديد من الغربويين الروس مختلفٍ عن الليبراليين الغربيين (حول «أصالة» الليبراليين الروس في مطلع القرن العشرين كتب باستفاضة ماكس فيبر).

برز هذا النمط الثقافي - التاريخي وسيطر على المسرح الاجتماعي الروسي فترة قصيرة وأنجز ثورة شباط البيضاء عام ١٩١٧. لكنه أزيح عن هذا المسرح من قبل ثورة **سوفيتية** كانت موجتها أقوى بما لا يُقاس. كان **القوة المحركة** لهذه الثورة نمطٌ ثقافي - تاريخي بدأ بالتشكل قبل عام ١٩١٧، لكنه برز واكتسب اسم «الإنسان السوفييتي» بعد الحرب الأهلية. آنئذ كانت كل المشاريع الحضارية معروفة في أجلى صورة، وكانت الأنماط الثقافية - التاريخية المدافعة عن هذه المشاريع معروفة من قبل الجميع ووليدة روسيا.

كان ملهمو «شباط» **غربويين**، وكان مثلهم الأعلى جمهورية بورجوازية قائمة على مجتمع مواطنة واقتصاد سوق - على ما لم يكن متوفراً في روسيا. أشار ماكس فيبر إلى أن معيار **سيادة** «روح الرأسمالية» هو حال ذهنية العمال وليس البورجوازية. وفي ذلك الحين غلبت لدى العامل الروسي ذهنية الفلاح المشاعي - الخصم اللدود للبورجوازية. لم يسعَ الناس عقب انهيار النظام القيصري إلى مجتمع المواطنة، مجتمع الأفراد الأحرار، بل إلى الكومونة الأرثوذكسية (مجتمع - أسرة). وفي صراع هاتين النظريتين المختلفتين إلى المستقبل برزت البذرة التي نشأت منها - لتعاسة البلاد - الحرب الأهلية.

كان النمط الثقافي - التاريخي، الذي عبّر عن وجوده في ثورة ١٩٠٥-١٩٠٧، ومن ثم في ثورة شباط وبرز في سياق الحرب الأهلية متناقضاً إلى حد التنافر مع المشروع البورجوازي - الليبرالي، وأثار استياء «الغربويين» - اليمينيين

واليساريين على حد سواء. رأوا فيه «أسينة» روسيا، بعث أنماطها العتيقة الغابرة المغطاة فقط بقشرات ما بعد إقطاعية وبورجوازية. دوّن بريشفين في يومياته بتاريخ ٢٩ نيسان/ أبريل ١٩١٨ ما يلي: «جديد الثورة، على ما أعتقد، يتلخص في أنها، بكنسها القديم جانباً، إنما أزاحت الحاجز الساتر للقديم الغابر».

كانت التقييمات في الغرب أكثر قسوة. كتب البروفيسور ب. شيمان في كراس «أسينة أوروبا» مستنداً على كاوتسكي ما يلي: «الجمود الداخلي الملازم لشعوب آسيا على مدى آلاف السنين يقف الآن شبحاً أمام بوابات أوروبا متلفعاً برداء أفكار أوروبية. البلشفية تجلب معها أسينة أوروبا».

تمنى إيفان بونين لو أن عفريتاً قام وخاض في دماء البلاشفة وأفراد الجيش الأحمر. إنها أنانية السيد النبيل وإحساس الأرستقراطي المهان المطارد من قبل «العوام المنتفضين». وهاكم مقتطفات من وثيقة سُميت «وصية سياسية» من قبل زعيم المناشفة ب. إكسلرود (رسالة إلى يوري مارتوف، أيلول/ سبتمبر ١٩٢٠). كان مارتوف وإكسلرود مؤسسي حزب العمال الاشتراكي - الديمقراطي الروسي ماركسيين كرّسا حياتهما للنضال من أجل الكادحين، من أجل المستقبل الاشتراكي كله (بما في ذلك روسيا).

كتب عن البلاشفة:

«... وجرى كل ذلك تحت راية الماركسية التي خانوها قبل الثورة في كل خطوة. تتمثل الخيانة الرئيسة للبروليتاريا العالمية في محاولة الديكتاتورية البلشفية توطين نظام شيوعي في روسيا المتخلفة اقتصادياً، في حين ما تزال الرأسمالية مسيطرة في البلدان الأكثر تطوراً اقتصادياً. لا داعي لتذكيرك أن الماركسية بدأت، منذ اليوم الأول لنشوئها على الأرض الروسية، كفاحاً ضد شتى الاشتراكيين الطوباويين الروس الذين أعلنوا أن روسيا مدعوة تاريخياً للقفز مباشرة من المجتمع العبودي وشبه الرأسمالي إلى الاشتراكية. وشارك في هذا الكفاح لينين ورفاقه الأدبيين. لكنهم ارتكبوا، بقيامهم بانقلاب أكتوبر خيانة

مبدئية ومغامرة إجرامية يرتبط بها بشكل وثيق نظامهم الإرهابي وكل الجرائم الأخرى ارتباط النتيجة بالسبب.

البلاشفة متورطون في جرائم ضد الديمقراطية الاجتماعية. وقبل عشر سنوات صنّفتُ الجماعة اللينينية، عن اقتناع عميق، كعصابة المئة السود والمجرمين الجنائيين داخل الديمقراطية الاجتماعية... نحن خصوم البلاشفة، وتحديداً لأننا مخلصون بالكامل لقضية ومصالح البروليتاريا، ومدافعون عنها وعن شرف رايتها العالمية ضد الأسينة التي تتخفى خلف هذه الراية... في نضالنا ضد هذه السلطة نملك حق اللجوء إلى تلك الوسائل التي رأيناها مناسبة في نضالنا ضد النظام القيصري...

يبررون قانونية وضرورة هذا النظام العبودي من خلال طرحهم الأفكار الاشتراكية - الثورية أو الشيوعية، لكن ذلك لا يضعف، بل يعمق ضرورة شن حرب ضده (النظام) حتى الموت من أجل المصالح الحياتية، ليس للشعب الروسي فقط، بل للاشتراكية العالمية والبروليتاريا العالمية، وحتى من أجل حضارة العالم كله...

أين المخرج من هذا المأزق؟ جواباً على هذا السؤال برزت فكرة تنظيم تدخل عالمي اشتراكي ضد السياسة البلشفية... ومن أجل المحافظة على إنجازات ثورة شباط - آذار»(١٢٣).

يا له من حقد على المشروع السوفييتي! حرب حتى الموت ودعوة إلى تنظيم تدخل عالمي اشتراكي ضد الأسينة من أجل الحضارة العالمية.

إحباط الثورة «الصحيحة»

فهم خصوم «أكتوبر» هذه الحركة الجذرية بمثابة «تمرد روسي لا يمتلك في الجوهر أي شيء مشترك مع الديمقراطية الاجتماعية»، بمثابة رفض للثورة، أو على الأصح **ثورة مضادة** (مثل فاندييه في الثورة الفرنسية الكبرى). كتب بريشفين في يومياته أنه في عشية أكتوبر نُظر إلى الثورة السوفييتية من قبل

الإنتلجنتسيا الليبرالية بصفتها **تمرداً روسياً** - ظاهرة عفوية فوضوية معادية لبرنامج شباط. كتب بريشفين بتاريخ ١٠ أكتوبر ما يلي: «الآن يتكلم الجميع وفي كل مكان عن الثورة كجهد ضائع ولا يحسبونها ثورة. بعد أسبوع عندما يحين الدفن (أي دفن ضحايا الثورة في ٢٣ آذار/ مارس ١٩١٧)[١] يقولون كانت ثورة، ثم ينتهي كل شيء».

من الواضح أن بريشفين عنى بعبارة «الجميع وفي كل مكان»، ذلك الجمهور البتروغرادي الذي عاش هو بين ظهرانيه في تلك الفترة. فاعتبر هذا الجمهور «أكتوبر» تمرداً **شعبياً** وليس طبقياً. وكتب ن. بيرديايف بهذا المعنى ما يلي: «قسمتْ الماركسية مفهوم الشعب كجسم متكامل إلى طبقات ذات مصالح متعارضة. قامت من جديد من خلال خرافة البروليتاريا خرافة الشعب الروسي. حصلت مطابقة بين الشعب الروسي وبين البروليتاريا» (١٥، ص: ٨٨).

وقف الماركسيون المتشددون ضد ثورة أكتوبر لأنها اعترضت السيرورة «الصحيحة» المتمثلة بتعاقب التشكيلات الاقتصادية، ولم تسمح للرأسمالية في روسيا أن تتطور وصولاً إلى استنفاد إمكاناتها في تطور القوى الإنتاجية. نشر بليخانوف بعد الثورة مباشرة بتاريخ ٢٨ أكتوبر ١٩١٧ رسالة مفتوحة إلى عمال بتروغراد أنذر فيها بفشل ثورة أكتوبر: «لا تشكل البروليتاريا في دولتنا أغلبية بين السكان بل أقلية. وعليه فيمكنها أن تقيم ديكتاتوريتها بنجاح في حالة واحدة فقط - عندما تصبح أغلبية. لا يستطيع أي اشتراكي جاد المجادلة متحدياً ذلك».

وكتب زعيم البوند (الحزب الاجتماعي - الديمقراطي اليهودي) ليبر (غولدمان) في عام ١٩١٩: «نحن الاشتراكيون لا شك عندنا في أن الاشتراكية يمكن أن تتحقق بالدرجة الأولى في تلك البلدان التي يتوفر فيها الأساس لحركات اشتراكية ضخمة جداً. لكن برزت عندنا منذ بعض الوقت نظرية

---

(١) ما بين قوسين توضيح من قبل المؤلف سيرغي قره - مورزا.

مناقضة تماماً لذلك. وهذه النظرية المذكورة لا تمثل، بالنسبة لنا نحن قدامى الديمقراطيين الاجتماعيين الروس، شيئاً ما جديداً، إذ طرحها قبل ذلك الشعبويون الروس في صراعهم ضد الماركسيين الأوائل... هذه نظرية قديمة جداً جذورها كامنة في **السلافيانوفيلية**».

رأوا الطابع الرجعي لهذا التمرد في كون «أكتوبر» قد فتح الطريق لاستمرارية البنية الحكومية الروسية انطلاقاً من النظام القيصري وصولاً إلى السوفييتي قفزاً فوق النمط الليبرالي - البورجوازي. دوّن بريشفين في يومياته بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩١٧ ما يلي: «الانتقال من القبضة القيصرية - الكنسية إلى القبضة الاشتراكية بتجاوز الحرية الفردية هو كما يقال «كالمستجير من الرمضاء بالنار»... كل المثقفين مذنبون في ذلك: ميليوكوف، كيرينسكي وآخرون حصدوا السقوط في أكتوبر جراء ذنب ارتكبوه، فتوطدت بعدهم سلطة الشعب الروسي الجاهل وفق قواعد النظام القيصري. لا جديد في الأمر».

هذه شتيمة فاقدة الأساس - بعد أكتوبر **توطدت سلطة الشعب الروسي،** برز البلاشفة كثوارٍ مضادين لليبراليين.

لكن الليبراليين والماركسيين المتشددين رأوا أن الصراع «الطبقي» الصحيح مستمر وليس ثمة أية مقدمات موضوعية لانتصار البروليتاريا في روسيا المتخلفة - هذا ما أكده لهم بإلحاح ماركس وإنجلس. لذا اعتقد معظم الغربويين أن عمر السلطة السوفييتية قصير، ولذا أشعلوا نار الحرب الأهلية (بدعم من دول التدخل). كتب بريشفين في يومياته بتاريخ ٢ حزيران/ يونيو ١٩١٨: «كما يتجلى الطحين الأبيض ساقطاً عبر المنخل تتجلى البورجوازية البيضاء عبر منخل الشيوعية: في منخل الطحين تبقى الشوائب السود وفي منخل الشيوعية يبقى الفقراء. في نهاية المطاف تتخلَّق من الثورة ديمقراطية بورجوازية بيضاء حقيقية»(١٤٩).

لكن خاب ظن المتنبئين: كان «البيض» هم الشوائب المتبقية في منخل الثورة. وهاهو الماركسي إكسلرود يدعو البروليتاريا الغربية إلى شن حملة صليبية ضد روسيا السوفييتية أملاً في إنقاذ «إنجازات ثورة شباط - آذار».

المشروع السوفييتي تشويه للماركسية

جرت صياغة برامج الثورة الروسية تحت تأثير الماركسية - تلك المنظومة الفكرية المتينة المقنعة التي رفضت الجوانب الرئيسة للواقع الشعبي لذلك المجتمع الذي جرت فيه دراما الثورة. ترتب على البلاشفة قيادة الناس للنضال تحت راية الماركسية - وفي الوقت نفسه حماية وعي هؤلاء الناس من الماركسية. وقد ولّدت هذه المفارقة كثيراً من الانشقاقات والخيانات وصراعات الأخوة، وفيما بعد حملات قمع. الآن نستطيع وبهدوء سرد النقاط الرئيسة التي حصل تعارض وتضارب بشأنها بين الماركسية وبين أسس المشروع السوفييتي.

ما حصل هو أن الثورة الروسية نفسها القائمة على أساس فلسفة ماركسية باتت بمثابة عدو لفحوى تعاليمه الرئيسة. فالمخلصون لحرفية تعاليم ماركس من أتباعه ومريديه هبوا للدفاع عن فحوى هذه التعاليم؛ وغدا ذلك أحد أهم أسس معاداة المشروع السوفييتي - في البداية وعند نهاية القرن العشرين.

تتعلق صعوبة أي نقد لماركس من جانب «النظام السوفييتي» بحقيقة أن الماركسية كانت الأيديولوجيا الرسمية لهذا النظام، والأهم من ذلك هو أن المذهب الماركسي قد ترسخ في وعي الناس السوفيت بما يشبه التسويغ الديني للنظام السوفييتي. ويبرز كارل ماركس وفريدريك إنجلس في الذاكرة الجمعية لغالبية الأجيال الأولى للناس السوفيت بمثابة **رمزين مقدّسين**. فهذان الاسمان مرتبطان بتاريخنا، وعبّرت صياغاتهما النظرية المتقنة عن المثل العليا لهذه الأجيال وامتلكت قوة سحرية. وهكذا عُدَّت أية محاولة لإخضاع بعض جوانب مقولات ماركس وإنجلس لتحليل عقلاني بمثابة انتهاك للمقدسات.

لا شك في أن ماركس وإنجلس مفكران عظيمان دؤوبان، وتركا لنا ترسانة فكرية رفيعة المستوى والأهمية. كذلك لا شك في أن عدم الموافقة على فصول ما من أعمالهما لا يسوّغ الامتناع عن الاسترشاد بهذه الأعمال، لا بل يُعد ضرباً من الغباء. يجب استيعاب الجهد الفكري لماركس وإنجلس، وبواسطة أدواتهما «معالجة» أية قضايا مجتمعية بمعزل عن «القالب الماركسي» لهذه القضايا الكامن في خلفية تصورنا. في ضوء ذلك يغدو تفهم هذا القالب، وحتى رفضه، بناءً؛ فأعمال ماركس وإنجلس تمتلك طاقة هائلة.

في الماضي قارب المفكرون الروس، الذين أسهموا في تطوير فكرنا الاجتماعي (بصرف النظر عن وجهات نظرهم السياسية)، بتقدير واحترام تأثير الماركسية عليهم. فهذا هو س. بولغاكوف يكتب في «فلسفة الاقتصاد»: «عملياً كل الاقتصاديين ماركسيون، حتى وإن لم يؤيدوا الماركسية» (في تلك الفترة كان تأثير الاقتصاديين على وعي الجمهور القارئ كبيراً). لم تستطع أية فلسفة فكرية على مدى قرن كامل منافسة الماركسية في قدرتها على استقطاب عقول وقلوب الناس. لذا نرى أن مفكري كثيرٍ من البلدان قد صاغوا رؤاهم ونظرياتهم بلغة الماركسية.

أدّت الماركسية للحركة الثورية الروسية خدمة كبرى، حيث إنها عندما قدّمت صورة واضحة للرأسمالية أعطتها، في الوقت ذاته، سمات قومية كمولود غربي. بهذا الشكل طُرحت على الثورة الروسية مهمة المواءمة بين المضمونين الطبقي والقومي - الأمر الذي منح الثورة الروسية قوة إضافة».

لكن تميّز موقف كارل ماركس من روسيا، بصفتيها القيصرية والإمبراطورية، ومن ثم من الشعب الروسي، بالتعقيد الكبير. ففي أواسط القرن التاسع عشر عبّر ماركس وإنجلس عن كرههما للروس لأنهم قدّموا دعماً معنوياً وأحياناً عسكرياً، في الامبراطورية النمساوية - المجرية، للشعوب السلافية المعادية للثورة، عندما حاولت هذه الشعوب الانتفاض من أجل الحصول على تحررها القومي أثناء ثورة ١٨٤٨. في هذا السياق طرح ماركس وإنجلس مقولة

شعوب **تقدمية** و**رجعية**، وكذلك أطروحة الجوهر البورجوازي الرجعي للطبقة الفلاحية، واستطراداً الجوهر الرجعي للسلافيين (باستثناء البولنديين).

كتب إنجلس في مقالته الضافية «القومية السلافية الديمقراطية» مخاطباً الديمقراطيين الثوريين الروس: «بخصوص العبارات العاطفية حول الأخوة الموجهة إلينا باسم القوميات الأكثر عداء للثورة في أوروبا نجيب: الكره للروس كان ومازال لدى الألمان[١] **باعثهم الثوري الأول**، ومنذ الثورة أضيف إلى ذلك كره للتشيكيين والكروات؛ وبواسطة الإرهاب الحازم فقط ضد الشعوب السلافية نستطيع نحن والبولنديون والمجريون معاً حماية الثورة من الخطر. نحن نعرف الآن أين يتمركز أعداء الثورة: في روسيا وفي المناطق السلافية من النمسا، ولن تعوقنا أية عبارات وإشارات عن المستقبل الديمقراطي غير المحدد لهذه البلدان من التصرف إزاء أعدائنا إلا كأعداء»(٢٠٥).

هاكم كيف يتنبأ إنجلس بتطور الأحداث فيما لو «أغارت الثورة المضادة السلافية» على المملكة النمساوية:

«لدى أول انتفاضة ظافرة للبروليتاريا الفرنسية التي يسعى لوي - نابليون بكل القوى لإثارتها سيتحرر الألمان النمساويون والمجريون وينتقمون بالدم من الشعوب السلافية. وإن الحرب الشاملة التي ستندلع في حينه سوف تقضي على الزوندربوند [الاتحاد] السلافي وتمسح عن وجه الأرض هذه الأمم الصغيرة العنيدة.

في الحرب العالمية القادمة ستختفي عن وجه الأرض شعوب رجعية بالكامل، وليس فقط طبقات وسلالات مكلية»(٢٠٤).

مفهومٌ إلى أي مدى باتت هامة هذه الطروحات في أكتوبر ١٩١٧ عندما وصل إلى السلطة حزب **ماركسي**. برزت لدى نخبة المجتمع الروسي تناقضات مفاهيمية معقدة. فالمحافظون رأوا مباشرة في **ثورة أكتوبر** «أبوكاليبسيس روسيا»، تحققُ خطرٍ تنبأت به الماركسية مفاده أن الروس سيلقون الهلاك في المستقبل

---

(١) القصد هنا هو الألمان النمساويون.

القريب في سياق «عاصفة الثورة العالمية». وفي محاولة يائسة للدفاع عن روسيا في مواجهة «عاصفة الثورة العالمية» التي تهدد وجود روسيا اندفع عشرات آلاف الضباط الروس باتجاه (الدون) لتجميع صفوف الجيش الأبيض.

من جانب آخر اعتبر الثوار المؤمنون صدقاً بالماركسية - المناشفة والاشتراكيون الثوريون - **انقلاب أكتوبر** ثورة مضادة ورأوا فيه مباشرة محاولة جديدة من قبل الفلاحين السلافيين لوأد اندفاعة شباط الجريئة والمتفانية التي تعدّ خطوة أولى واعدة على الطريق نحو ثورة عالمية عظيمة تقودها بروليتاريا متنورة. وكان إنجلس قد درس بتفصيل محاولة «الشعب الروسي الرجعي» إبان ثورة ١٨٤٨، وتنبأ بهذه المحاولة الثانية في أواخر القرن التاسع عشر. لذا اندفعت الشبيبة الثورية أيضاً باتجاه الدون للانخراط في صفوف الجيش الأبيض. وهكذا صارت الشبيبة الماركسية في موقفها المعادي للسوفيت إلى حين حليفاً لجماعة الضباط **الليبراليين** المعادين لأكتوبر. وبدءاً من عام ١٩١٤ غدت كل مقالات إنجلس المشار إليها موضوع نقاش وجدال حامٍ في أوساط الديمقراطيين - الاجتماعيين الروس، وبدت فكرة الثورة الفلاحية الروسية المجهضة للثورة الليبرالية بمثابة **ثورة مضادة من قبل الشعب الروسي الرجعي** تنبأت بها الماركسية.

لكن خلاف الثوار الروس مع ماركس وإنجلس برز مباشرة بعد نشر سلسلة أعمالهما حول «الشعوب الرجعية». فقد عبّر باكونين عن عدم قبوله لهذه التصورات في كتابه «الإمبراطورية الألمانية والثورة الاجتماعية» (١٨٧٠)، ومن ثم في كتابه «الدولة والفوضى»(١٨٧٣). وأدى ذلك إلى طرد باكونين من عصبة الماركسيين وإلى التزام السلطات والهيئات الاجتماعية في الاتحاد السوفييتي الصمت إزاء تلك الأفكار والتنبؤات الهامة التي أعرب عنها باكونين بخصوص الثورة الروسية الوشيكة (قال بيرديايف عن باكونين: «يعد في نبوءته الثورية الروسية سلف الشيوعيين».

قبل كل شيء قدّم باكونين أطروحته القائلة بأن الشوفينية **القومية** (الكره إزاء «الشعوب الرجعية» والشوفينية **الاجتماعية** (الكره إزاء «الطبقة الفلاحية الرجعية») - كلاهما من طبيعة واحدة ويعكسان عنصرية الرأسمالية الغربية التي تسوّغ الجوهر الاستغلالي لرسالتها التمدينية المزعومة. يرى باكونين أن الأيديولوجيا البورجوازية قد أصابت بعدوى شوفينيتها الطبقة العاملة في الغرب، بما في ذلك العمال الاشتراكيين.

يرفض باكونين بشكل قاطع تصورات ماركس وإنجلس بخصوص الطبقة الفلاحية وحول «بلادة الحياة الريفية». وينبه العمال إلى أن هذه العنصرية الاجتماعية بخصوص الفلاحين لا تمتلك أية أسس معقولة. إضافة إلى ذلك يقدم باكونين أطروحة تعد بمثابة نبوءة تُسجل له تقول بأن الثورة الاشتراكية لا يمكن أن تحصل إلا عبر **اتحاد أخوي** بين العمال والفلاحين. ولاحقاً طوّر لينين هذه الأطروحة في مبدأ سياسي متكامل (غدا أساس اللينينية)، لكن يجب الاعتراف بأن باكونين كان سبّاقاً في طرح هذه المقولة التي تبناها الشعبيون الروس.

كتب باكونين:

«سيكون في مصلحة الثورة التي ستحررهم أن يقلع العمال سريعاً عن التعبير عن ازدرائهم للفلاحين. إن العدالة تقتضي ذلك؛ لأنه ليس لدى العمال في واقع الأمر أية مسوغات لاحتقار الفلاحين أو كرههم. فالفلاحون ليسوا كسالى مهملين، بل أيضاً كادحون مجدون كالعمال، غير أن عملهم يجري في ظل شروط أخرى مغايرة، وهذا كل ما في الأمر. في مواجهة البورجوازي المستغل يجب أن يشعر العامل بأنه أخ للفلاح»(٩، ص: ٢٢٢).

كتب إنجلس بتعاطف كيف أن الأمم «القابلة للحياة» احتلت باسم التقدم أراضي الشعوب الأخرى (السلافيين والمكسيكيين) وهدموا ثقافتهم «المتخلفة» («طبعاً في غضون ذلك لا يحصل الأمر من دون أن تُداس بعض البراعم القومية الغضّة»). يستنكر باكونين بحزم هذا الطرح، فالمحتل والمستعمر، برأيه، كريهان، ويعطي في هذا الإطار تقييماً مناقضاً تماماً لتأكيدات إنجلس.

يستنكر باكونين أيضاً روسوفوبيا إنجلس تلك الموجهة ضد الدولة الروسية ناهيك ضد الشعب الروسي، علماً أن باكونين نفسه، بصفته ثورياً وفوضوياً، يُعد عدواً لهذه الدولة. لا يقبل باكونين هذه الروسوفوبيا كأيديولوجيا، كشكل لتزييف التاريخ، كما يدحض تأكيدات كثيرة لماركس وإنجلس من أن روسيا حصن الرجعية في أوروبا، وأن «التأثير الموسكوفي» يتحمل وزر دعم الأوضاع الرجعية في ألمانيا. لقد قدّم باكونين هذه الردود بصرف النظر عن احترامه الصادق لماركس وإنجلس.

إذاً أية ثورية تعترف بها الماركسية **تقدمية؟** إذا كان الأمر على غرار ما حصل بخصوص تصور ثورة ١٨٤٨، وأن الماركسية ترى الثورة، قبل كل شيء، حرب شعوب، فإن ثورة **الشعب الرجعي** يمكن اعتبارها **ثورة رجعية**. هكذا اكتسبت هذه المعضلة النظرية في روسيا أهمية عملية. فالكفاح ضد الاستعباد والاستغلال الذي يعد في داخل البلاد ثورياً يمكن أن يقيّم في أوروبا **رجعياً**. على هذا النحو يكون الثوار قد حكموا بأن تشن البروليتاريا التقدمية على شعبهم **إرهاباً دموياً** يهدف إلى محو هذا الشعب عن وجه الأرض.

صارت هذه المسألة منذ نشوء الحركة الثورية في روسيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر موضوع نقاشات حامية وسبباً في توالي انشقاقات، وإلى حد كبير سبباً في نشوب الحرب الأهلية، ثم حملات القمع في ثلاثينيات القرن العشرين. إزاء ذلك لجأ الثوار الروس إلى ماركس وإنجلس لاستيضاح هذه المعضلة.

هكذا توصل باكونين إلى خلاصة حاسمة: «يتوجب على الماركسيين لعن أية ثورة شعبية، وبوجه خاص الفلاحية». ونظراً لأن الماركسية سيطرت منذ سبعينيات القرن التاسع عشر على عقول المثقفين اليساريين والليبراليين الروس فقد سادت هذه الخلاصة دون ذكر لاسمي ماركس وإنجلس. وفي هذا السياق كتب ن. تروبتسكوي أحد مؤسسي مقولة الأوراسية في عام ١٩٢٠: «الاشتراكية والشيوعية والفوضوية - كل ذلك مُثلٌ عليا مشرقة لتقدم سامٍ آت، لكن فقط

عندما يبشر به الأوروبي المعاصر. وعندما يحصل أن تتحقق هذه المثل العليا في بيئات البرابرة، عندها تُنعت كتجلٍ لبربرية بدائية»(١٧٥).

يحاول باكونين تصور كيف ستبدو ديكتاتورية البروليتاريا في ضوء مواقف ماركس بخصوص الطبقة الفلاحية. فيوجز الأمر على النحو التالي.

«سيُقاد الفلاحون الرعاع، الذين لا يتمتعون كما هو معروف بتقدير الماركسيين ويرتعون في الدرجة الدنيا من الثقافة، من قبل البروليتاريا المدينية والعاملة في المصانع... وإذا نظرنا إلى هذا الأمر من وجهة نظر قومية يصبح السلافيون بالنسبة للألمان للسبب ذاته في وضع عبيد للبروليتاريا الألمانية الظافرة، تماماً كوضع الأخيرة بالمقارنة مع بورجوازيتها»(١٠٦).

نحن نعرف من خلال التجربة أن فكرتي باكونين هاتين غدتا هاديتين. هكذا تحديداً كما جاء في العبارة الأولى طُرحت مسألة ديكتاتورية البروليتاريا بخصوص الطبقة الفلاحية من قبل الماركسيين الروس، والتي نتج عنها الخلاف العميق بين البلاشفة والمناشفة على خلفية فكرة **اتحاد العمال والفلاحين**، ومن ثم في عام ١٩٢١ داخل حزب البلاشفة على خلفية فكرة التحول إلى (النيب).

تعبر فكرة باكونين الثانية عن إحدى أهم أفكار الاشتراكية الوطنية الألمانية التي ترى تحويل السلافيين إلى بروليتاريا «خارجية» مستغلة من قبل بروليتاريا ألمانية ظافرة. هكذا حذّر باكونين من ذلك قبل نصف قرن من ظهور كتاب هتلر «كفاحي».

يجيب ماركس على هذا معلقاً:

«هراء تلميذ! الثورة الاجتماعية الجذرية مرتبطة بشروط تطور اقتصادي هو بمثابة مقدمة سابقة لها. هذه الثورة بالتالي ممكنة فقط حيث تشكل البروليتاريا الصناعية في الإنتاج الرأسمالي على الأقل قوة هامة في الوسط الشعبي... هو (باكونين) يريد أن تحصل الثورة الاجتماعية الأوروبية المؤسسة على قاعدة اقتصاد إنتاج رأسمالي - أن تحصل على

مستوى الشعوب الروسية أو السلافية الفلاحية أو الرعوية وألا تتجاوز هذا المستوى»(١٠٦، ص: ٦١٣-٦١٥).

التقط ماركس بحسه الرهيف في نص باكونين هواجسه في أن الثورة في روسيا ستعتريها تعقيدات مبدئية وخلافات عميقة مع الماركسية. لذا لم يشأ ماركس تحليل هذه الهواجس، بل سمّى ذلك ببساطة «هراء تلميذ» وباكونين «حماراً». لكن باكونين عرض آراء ومواقف ماركس وإنجلس بهذا الخصوص في إطار تحليلين ثم قدّم على ضوئها فرضيات منطقية تماماً غدت في الواقع العملي صحيحة. «فالشعب الكادح» تحديداً (والطبقة الفلاحية المشاعية في المقام الأول) كانت حاملة فكرة العدالة الاجتماعية، وكانت، بهذا المعنى، اشتراكية وشيوعية.

كان **الشعبيون** هم الجيل التالي من الثوار الروس «الرجعيين» الذين رأى ماركس وإنجلس وجوب سحقهم. ففي عام ١٨٧٥ كتب الشعبي ب. تكاتشوف[١] كراساً بعنوان «رسالة مفتوحة إلى السيد فريدريك إنجلس» شرح فيها لماذا نضجت الثورة في روسيا ولماذا ستكون ضد الرأسمالية. أرسل ماركس هذا الكراس إلى إنجلس طالباً منه الرد عليه. أجاب هذا الأخير مسمياً تكاتشوف «تلميذاً فجاً غير ناضج». كان هذا الرد مفعماً بالهجوم الشخصي الفظ على تكاتشوف دون أن يكون في كراسه ما يبرّر ذلك.

بالنسبة لنا كان مناط إعجابنا بتكاتشوف أنه هو المنتمي إلى الشعبيين قد سار أبعد منهما (ماركس وإنجلس) فهو، كما قال بيرديايف، «أول من عارض ذلك الاستخدام الروسي للماركسية الذي يرى ضرورة تطور الرأسمالية في روسيا وحدوث ثورة بورجوازية... إلخ هو بوجهة نظره هذه قريب جداً من البلشفية الروسية. هنا يُلحظ نمط الخلاف بين لينين وبليخانوف... تكاتشوف، مثل لينين، بنى نظرية ثورة اشتراكية لروسيا. فالثورة الروسية يجب ألاّ تقتفي أثر

---

(١) بيوتر تكاتشوف (١٨٤٤-١٨٨٦) - صحفي وناشط سياسي روسي. أحد منظّري التيار الشعبوي الروسي في حينه. عاش في المهجر بدءاً من عام ١٨٧٣ وحتى وفاته.

النماذج الغربية... تكاتشوف كان محقاً في نقده إنجلس، وأحقيته هنا ليست أحقية الشعبوية ضد الماركسية، بل أحقية البلاشفة التاريخية ضد المناشفة، أحقية لينين ضد بليخانوف»(١٥، ص ٥٩-٦٠).

سخر إنجلس من تنبوءات الشعبيين قائلاً:

«السيد تكاتشوف يقول هراء محضاً عندما يؤكد أن الفلاحين الروس، برغم أنهم «ملاكون»، «أقرب إلى الاشتراكية» من عمال أوروبا الغربية غير الملاّك. إننا نرى العكس. فإذا كان ثمة ما ينقذ الملكية المشاعية الروسية ومنحها إمكانية التحول إلى شكل جديد قابل للحياة فعلياً فهي الثورة البروليتارية في أوروبا الغربية»(٢٠٦، ص: ٥٤٦).

التأكيد في عام ١٨٧٥ أن «عمال أوروبا الغربية غير الملاّك ثوريون» أمر يناقض ما هو ملموس وواضح. وإنجلس نفسه أعرب في رسائله غير مرة بدءاً من عام ١٨٥٨ عن هذه الحقيقة. فجاء في رسالة له إلى كاوتسكي مؤرخة في ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٨٨٢ ما يلي: «العمال يستفيدون براحة معها (البورجوازية) من احتكارات انكلترا الكولونيالية في الداخل وفي السوق العالمية». فكيف إذن يطلب إنجلس في مثل هذه الظروف من الروس انتظار الثورة البروليتارية في إنكلترا؟ تأكيداته ذاتها في غير سياق لا تعطي فرصة للاتكال أو التعويل على الثورة البروليتارية في المتروبول الرأسمالي؛ وعليه فإن الثورة في بلدان المحيط الذي تنتمي إليه روسيا ارتدت حتماً طابعاً معادياً للرأسمالية، إضافة إلى طابع تحرري وطني.

حذّر إنجلس من أن الثورة في روسيا، بحسب الماركسية، تحمل طابعاً **رجعياً**:

«على درجة معلومة فقط من تطور قوى الإنتاج المجتمعية، وحتى على درجة عالية جداً في ظل ظروفنا المعاصرة، يغدو ممكناً رفع الإنتاج إلى المستوى الذي يصبح معه إلغاء الفروق الطبقية تقدماً حقيقياً، ومن أجل أن يكون راسخاً ولا يؤدي إلى ركود أو حتى هبوط في أسلوب الإنتاج. لكن بلغت

القوى الإنتاجية هذه الدرجة من التطور على أيدي البورجوازية فقط»(٢٠٦، ص: ٥٣٧).

في عام ١٨٩٤ عاد إنجلس (بعد ٢٠ عاماً) إلى جداله مع تكاتشوف: كتب «خاتمة»» أعطى فيها لنفسه ولماركس الحكم النهائي حول آفاق الثورة الروسية. لا يعطي أية فرصة لبلدانٍ غير غربية لصياغة طرق خاصة بها إلى الاشتراكية - عليها انتظار الثورة البروليتارية في الغرب، ثم استيعاب هذه التجربة: «فقط حينما يحصل تجاوز الاقتصاد الرأسمالي في بلده وفي البلدان التي شهدت ازدهاره، فقط حينما ترى البلدان المتخلفة هذا المثل الملموس، وكيف حصل الأمر، وكيف توضع قوى الإنتاج في الصناعة المعاصرة كملكية اجتماعية في خدمة كل المجتمع بالكامل - حينها فقط تستطيع هذه البلدان المتخلفة النهوض على سكة سيرورة تطور مختصرة. لكن بالمقابل سيكون نجاحها حينئذٍ مضموناً. وهذا الأمر لا يتعلق بروسيا فقط، بل ينسحب على جميع البلدان المصنفة في درجة التطور ما قبل الرأسمالية»(٢٠٨).

كان هذا الأمر السبب المحدد لانقسام القوى الاشتراكية الثورية في روسيا ولعدم قبول القسم المؤثر منها المشروع السوفييتي. وفي عام ١٩١٧ قاد الالتزام بالدوغما الماركسية إلى انهيار الديمقراطية - الاجتماعية الروسية، واستطاع فريق واحد منها فقط (البلاشفة) تجاوز هذه الدوغما، علماً أنها تسببت لاحقاً بسيل من الدماء داخل حزب البلاشفة. لكن كم من مصائب لحقت بروسيا بنتيجة انتقال معظم الشريحة المتعلمة والناشطة سياسياً إلى موقع العداء للمشروع السوفييتي! لقد أوقع هذا الأمر روسيا في حرب أهلية.

كان هاماً، بالنسبة للعملية الثورية في روسيا، موقف ماركس وإنجلس من المشاعة الفلاحية. كان موقفهما بهذا الخصوص سلبياً للغاية وثابتاً، وبمثابة «خط أحمر» - كما يقال - وسم كثيراً من أعمالهما. كتب إنجلس في رسالة إلى كاوتسكي مؤرخة في ٢ آذار/ مارس ١٨٨٣: «تُعد المشاعة أياً تكن - مشاعة أرض، مشاعة زوجات، أو أي شيء آخر - بدائية الطابع بكل تأكيد وتنتمي إلى العالم الحيواني.

يتلخص كل التطور اللاحق في التلاشي التدريجي لهذه المشاعة البدائية. لا نعثر في أي زمان أو مكان حالة مناقضة لذلك»(٢٠٣).

تخلص وجهة النظر هذه إلى اعتبار الثورات المستندة على المشاعة الفلاحية والهادفة إلى مقاومة الرأسمالية رجعية. وبهذا الخصوص تكلم كثيراً مؤسسو الماركسية، ولاسيما حول المشاعة الروسية تحديداً. كتب ماركس في عام ١٨٦٨:

«في هذه المشاعة كل شيء مطلق، حتى أدق التفاصيل، كما هو الحال في المشاعة الألمانية القديمة. لكنْ لدى الروس، زيادة على ذلك، إدارة بطريكية، لا ديمقراطية للمشاعة ونمط من تكافل وتضامن جمعي في دفع الضرائب للدولة وهلمجرا. لكن كل هذه النفاية آيلة إلى نهايتها المحتومة»(١٠٣).

في فترة كتابة هذه الرسالة كان معلوماً الاختلاف المبدئي بين المشاعتين الروسية والألمانية القديمة. كانت الأرض عند الروس ملكية مشاعية، بحيث لم يكن بإمكان الفلاح بيع أو رهن قطعة الأرض المخصصة له (بعد مجاعة ١٨٩١ عادت المشاعات في معظمها إلى توزيع الحصص حسب عدد الأفواه في الأسرة)، في حين كان الفلاح الألماني مالكاً لأرضه، بإمكانه بيعها أو تأجيرها. أيضاً لم تكن المشاعة الروسية في عام ١٨٦٨ («كل هذه النفاية») سائرة إلى نهاية محتومة.

أكثر من ذلك جرى أثناء الحرب العالمية الأولى تعويض نقص اليد العاملة في الورشات والمصانع من فلاحي الأرياف، بحيث أصبح الفلاحون هنا يشكلون ٦٠٪ من اليد العاملة. من المهم أيضاً الإشارة إلى أنه قد انضم إلى العمل في المصانع في هذه الفترة حتى فلاحون متوسطو الحال كانوا يشكلون عماد المشاعة الريفية في القرى. وفي عام ١٩١٦ امتلك ٦٠٪ من عمال صناعة المعدات المعدنية و٩٢٪ من عمال البناء بيوتاً وأراضي لهم في قراهم. هكذا ضمن هؤلاء الناس القادمون حديثاً إلى المدن سيادة الذهنية الفلاحية المشاعية وروح التضامن الجماعي وسط العمال المدينيين. فأقاموا مشاعات في

مواقع البناء وفي المعامل في شكل «جماعات عمل متعاونة». وكانت هذه الظاهرة عامة شائعة في تلك البلدان غير الغربية التي تفادت التبعية الكولونيالية وسارت في تجربة التصنيع مستندة على الأنماط الثقافية الخاصة بها. هكذا قامت المشاعة في المجتمع التقليدي بديلاً لمجتمع الأفراد الأحرار. وهنا مكمن خلاف ماركس العميق مع مؤسسة المشاعة.

في سياق هذا الخلاف تصور ماركس وإنجلس الثورة الوشيكة في روسيا رجعية، لاسيما إذا كانت قاعدتها الاجتماعية، وفق ما رأى الشعبيون، الطبقة الفلاحية المشاعية، وإذا كانت ستحدث دون قيادة البروليتاريا الغربية لها. وقد حذّر إنجلس في عام ١٨٧٥ قائلاً: «سيترتب على الروس الخضوع لذلك المصير العالمي الحتمي، بحيث تحصل حركتهم منذ الآن أمام عيون ورقابة أوروبا»(٢٠٦، ص: ٥٢٦).

الأساس التالي الذي بنى الليبراليون والاجتماعيون - الديمقراطيون الروس عليه رفضهم للمشروع السوفييتي هو تنبؤ ماركس بقيام «شيوعية المعسكر» ونمط من المساواة القياسية Levelization في حالة حدوث ثورة عمالية - فلاحية («شعبية») بدلاً من ثورة بروليتارية. رأى ماركس أن تلك ستكون شيوعية «سابقة لأوانها» بسبب «عدم وجود حركة متطورة للملكية الخاصة»، وهذا ما كان عليه الحال في روسيا في مطلع القرن العشرين.

تبنى المناشفة الدوغما الماركسية الآنفة الذكر في أعوام ١٩١٧ - ١٩٢١ ورددتها النخبة الفكرية الداعمة لغورباتشوف ويلتسين في أواخر ثمانينيات ومطلع تسعينيات القرن العشرين. عُدّت الشيوعية السوفييتية تعبيراً عن التنكر لشخصية الإنسان ولكل عالم الثقافة والحضارة، وأنها أعادتنا إلى البساطة اللاطبيعية للإنسان الفقير اللامتحضر الذي لم يصل وعياً إلى مستوى الملكية الخاصة، وأنه في وضع أسوأ ودون الرأسمالية.

برزت التباعدات العميقة مع مؤسسي وكلاسيكيي الماركسية أيضاً في التصور بخصوص الدولة. كان الموقف من **الدولة** كإحدى القيم الرفيعة عنصراً

فكرياً هاماً في البناء السوفييتي. حول هذا الموضوع كُتب الكثير من قبل الفلاسفة والمفكرين الروس في شتى الاتجاهات ومن قبل روسوفوبيين مختلفين. ويمكن القول تماماً بأن الدولة في روسيا القيصرية وفي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية كانت بمثابة منظومة فكرية حاكمة، منطلق بناءِ وتنظيم حياة المجتمع والناس ومصدر القواعد الخلقية الهامة.

على العكس من ذلك، أعمال ماركس مشبعة بحس **معاداة الدولة** كجهاز إلى حد التطرف، وحتى أكثر قسوة من موقفه إزاء المشاعة. ورفدتْ هذا الحسَّ نوتورالية Naturalism اتصفت بها الماركسية عندما ساوت بين المجتمع وبين عالم الطبيعة الخاضع «لقوانين تطور موضوعية» ملغيةً بذلك دور الدولة البنّاء والمنظِّم. كتب إنجلس بهذا الخصوص ما يلي:

«يقود تصادم ما لا يُحصى من مساعٍ وأفعال وأنشطة مختلفة في مجال التاريخ إلى حالة مشابهة تماماً لتلك السائدة في الطبيعة المفتقدة للوعي» (٢٠٣، ص: ٣٠٦).

هذا تشبيه خاطئ. حال المجتمع مختلف في المبدأ عن الحال «السائد في الطبيعة المفتقدة للوعي». فالمجتمع تنظمه دولة لا تسمح بأن يُحدث «تصادم ما لا يُحصى من مساعٍ» مجالات فوضى شاملة. وهذه هي الوظيفة الرئيسة للدولة.

وقال ماركس رأيه في الدولة من قبيل العبارات التالية:

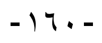
«إن الآلة الحكومية الممركزة التي تلتف بأجهزتها العسكرية والبيروقراطية والقضائية كما الأفعوان حول جسد المجتمع الحي قد أُنشئت في عصر الممالك الدينية المطلقة... هذه نامية طفيلية في المجتمع تتمظهر كبديل مثالي له... كل الثورات كاملتْ وأتقنت هذه الآلة بدلاً من أن تنفض عن كاهلها هذا الكابوس المميت... كانت الكومونة ثورة... ضد الدولة ذاتها، ضد هذا السقط الشاذ»(١٠٤).

الثورة البروليتارية، وفق تصور مؤسسي الماركسية، تُفقد الدولة كل معانيها الرئيسة، وبالتالي «تتلاشى». كتب إنجلس بهذا المعنى يقول:

«كل الاشتراكيين متفقون على أن الدولة بدورها السياسي ستختفي بنتيجة الثورة الاجتماعية القادمة، بمعنى أن الوظائف المجتمعية ستفقد طابعها السياسي وتتحول إلى وظائف إدارية ترعى المصالح الاجتماعية»(٢٠٧).

ألحق هذا الفصل من تعاليم ماركس أذى جسيماً بالحركة الثورية الروسية. فبفعل تأثيره عانى الجزء اليساري من الشريحة المتعلمة والمثقفة في روسيا مشاعر قوية ضد الدولة كمفهوم. وباشر الشعبيون عملية تفكيك الدولة بواسطة الإرهاب كأعمال رمزية لضرب سمعة الدولة كمرجعية. وعملياً مارست كل التيارات الغربوية - الليبراليون والديمقراطيون الثوريون ومن ثم الاجتماعيون - الديمقراطيون - نهج تدمير الدولة الإمبراطورية.

عندما وصل البلاشفة إلى السلطة ترتّب عليهم العمل على بناء جهاز الدولة. وهنا أدت كل مبادرات الحكومة السوفييتية الرامية إلى بناء الجيش والأجهزة الأمنية والمنظومة القانونية والإدارات الحكومية إلى جدالات صعبة ومقاومة عنيدة مرفقة باستشهادات من وصايا ماركس. وقد استهلك تجاوز هذه المقاومة قوى كثيرة وأدى إلى انقسامات عميقة.



القسم الثاني

تاريخ ما قبل البريسترويكا

الفصل الرابع
تحقيق المشروع السوفييتي
بعد عام ١٩٢١

في عام ١٩٢١ انتهت الحرب الأهلية، التي كانت في آن معاً حرباً من أجل استقلال روسيا وحربَ مجابهةٍ ضد تدخل الغرب. لا تدرك الأجيال الحالية كل أبعاد هذا التدخل، يبدو تقييمها له منقوصاً، وهذه خطيئة كبرى. هاكم الصياغة التالية التي قدّمها بهذا الخصوص ف. شوبارت: «دخلنا بدءاً من عام ١٩١٤ في حرب المئة عام بين الغرب والشرق». أدار الغرب هذه الحرب بأيدي الروس «البيض» بشكل أساسي، وفيما بعد بأيدي البولنديين.

بعد الحرب الأهلية - حرب «شباط وأكتوبر» قام في روسيا، دونما رتوشٍ ليبرالية، مجتمعٌ تقليدي في صورة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية. وكان هذا المجتمع، إلى درجة كبيرة، حتى أكثر تقليدية (أكثر مشاعية) مما كان عليه الحال قبل الثورة، لكن أكثر انفتاحاً على قيم التنوير والحداثة.

إليكم بإيجاز السمات الرئيسة للمجتمع التقليدي الممثل بالاتحاد السوفييتي الوليد مقابل «الغرب». **خارطة العالم:** الكون (وليس الفضاء المفتوح)، **أنتروبولوجيا:** الإنسان المشاعي (وليس الفرد الحر)، **الاقتصاد:** «الطبيعي»، أي من أجل الحياة (وليس «اقتصاد السوق» من أجل الربح، **الدولة:** إعالية أبوية (وليست ليبرالية، ديمقراطية على النمط الغربي)، **شرعية النظام:** من الأعلى عبر فكرة العدالة العامة (وليس عبر «سوق الأصوات»)، **المجتمع:** أسرة (وليس سوقاً).

تكونت المنظومة السوفييتية في سماتها الأساسية خلال ثورة ١٩٠٥-١٩٠٧ خلال الحرب الأهلية و«النيب» (السياسة الاقتصادية الجديدة في عشرينيات القرن العشرين) وفي مرحلة التجميع الزراعي والتصنيع في ثلاثينيات القرن العشرين وخلال الحرب الوطنية العظمى.

في شتى هذه المراحل اتُخذ الخيار في ظل توفر خيارات قليلة. فكان مجال البدائل ضيقاً جداً وكان ضغط الظروف أهم من المبادئ النظرية (صيغت هذه المبادئ وفق دوغمات الماركسية واعتُمدت لاحقاً لتبرير الخيار).

كانت العوامل الرئيسة الدافعة للخيار هي الأخطار الفعلية الماثلة، الموارد الممكنة والوسط الثقافي المتميز تاريخياً بالهمود. بات الامتحان المتين لكل أجهزة النظام السوفييتي حرب ١٩٤١-١٩٤٥ ومرحلة إعادة الإعمار بعد الحرب.

هنا لا نقدم تاريخاً مختصراً للمرحلة السوفييتية، بل نُبرز تلك المحطات التي لعبت دوراً هاماً في اتجاه سير الأحداث وصولاً إلى «بريسترويكا» أعوام ١٩٨٥-١٩٩١. وهذه الأحداث حصلت مباشرة في مرحلة ما بعد الحرب.

المرحلة الأولى لفترة ما بعد الحرب كانت استمرارية «الاشتراكية التعبوية» الجارية في الثلاثينيات، لكن في مناخات وأمزجة النصر على الأعداء في الحرب. لم يكن ثمة نقاش فيما إذا كان ترميم ما خلفته الحرب سيجري بوتيرة متعجلة وسريعة أو على نحو هادئ (مع ليبرالية). جوهرياً لم يكن ثمة حتى خيار بهذا الخصوص، فانخرطت البلاد بالبناء السلمي بهمة مشابهة لتلك التي أديرت بها الحرب: في عام ١٩٤٨ بلغ الإنتاج الصناعي مستوى ما كان عليه قبل الحرب وزاد، وفي عام ١٩٥٢ بلغ هذا الإنتاج ضعفي ونصف مستوى عام ١٩٤٠.

كان تعويض الضرر اللاحق بالريف أصعب: كانت الخسائر البشرية هائلة، وطال الحريق ٧٠ ألف قرية ومزرعة، وفي عام ١٩٤٣ تقلص عدد الماشية وحيوانات الريف الأخرى إلى أدنى ثلث عديدها السابق (نُقل إلى ألمانيا وحدها ١٧ مليون رأس). وفي ذلك الحين ضرب الجفاف والقحط معظم المنطقة

الأوروبية من الاتحاد السوفييتي، فحصلت مجاعة في عام ١٩٤٦ أودت بحياة كثير من الناس، وكأنما الحرب مازالت مستمرة. لم تعهد أراضي البلاد مثل هذا القحط على مدى الخمسين عاماً الماضية.

في الواقع لم يحصل التحول إلى «سكة السلم» إلاّ بحلول نهاية عام ١٩٤٧، بالتزامن مع إلغاء نظام البطاقات التموينية وإصلاح نظام العملة. بموجب هذا الإصلاح لم يلحق ضرر بالمدخرات الصغيرة والوسطى، فزيدت هذه آلياً بمعدل عشرة أضعاف، في حين زيدت المدخرات الكبيرة بمعدل ثلاثة أضعاف.

استطاع الاتحاد السوفييتي وبسرعة كبيرة جداً بعد الحرب إعادة العافية إلى الوضع الديموغرافي. ويعد الجدول التالي مؤشراً هاماً لحال المجتمع (جدول رقم ١)

جدول ١ - الوضع الديموغرافي في روسيا والاتحاد السوفييتي عموماً

(بالحساب لكل ألف من السكان).

العام	الولادات	الوفيات	النمو الطبيعي
١٩١٣	٤٧	٣٠,٣	١٦,٨
١٩٤٠	٣١,٣	١٨,١	١٣,٢
١٩٥٠	٢٦,٧	٩,٧	١٧
١٩٦٠	٢٤,٩	٧,١	١٧,٨

عزّزت الحرب تعاضد المجتمع السوفييتي ووحدته السياسية والمعنوية (التوتاليتارية) التي ما برحت عبادة شخصية يوسف ستالين رمزها. جواباً على تضامن السكان مع الدولة وتعويضاً عن أعباء ثقيلة لعقدين من الزمن وقعت على كاهلهم انتهجت السلطة السوفييتية سياسة مبدؤها التحسين المستمر، وإن المتواضع، لمعيشة السكان. حصل التعبير عن ذلك، مثلاً، في تخفيض ضخم ومنتظم للأسعار

(١٣ مرة في غضون ٦ سنوات، فانخفض سعر الخبز فيما بين ١٩٤٦-١٩٥٠ بمقدار ثلاثة أضعاف واللحم بـ ضعفين ونصف). في ذلك الحين تحديداً برزت الكليشيهات المميزة للوعي الجماهيري السوفييتي (والتي قوّت الدولة في الآن ذاته): **الاطمئنان والثقة بالغد** والاعتقاد بأن الحياة سائرة فقط **نحو الأفضل**.

ساعد على المسار الآنف الذكر تقوية النظام المالي للدولة بمواكبة التخطيط. ومن أجل المحافظة على هذا النظام عمد الاتحاد السوفييتي إلى اتخاذ خطوة هامة: رفض المشاركة في صندوق النقد الدولي وفي البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية، وبدءاً من الأول من آذار/ مارس ١٩٥٠ خرج إجمالاً من منطقة الدولار محدداً سعر الروبل على أساس الذهب. وعلى هذا الأساس حافظ الاتحاد السوفييتي على احتياطات ضخمة من الذهب، وصار الروبل عملة غير قابلة للتحويل، الأمر الذي أتاح الحفاظ على أسعار داخلية منخفضة وعدم حصول تضخم مالي.

بعيد انتهاء الحرب مباشرة، وفي عام ١٩٤٦ تحديداً، برز عامل خارجي (الحرب الباردة) أنشأ وحدّد مقولات رئيسة في عمل الدولة على الصعيد القانوني وفي ممارسة الأجهزة الأيديولوجية والقمعية.نشأ في الوعي الاجتماعي في العهد السوفييتي وفي الوقت الراهن تصور غير صحيح بخصوص هذه الظاهرة الجديدة في السياسة العالمية (في العهد السوفييتي - بسبب التطلع إلى تخفيف حدة توتر الوضع العام، وراهناً - أملاً في التقارب مع الغرب). والآن، عندما نشرت الولايات المتحدة الأميركية وثائق المرحلة الأولى من الحرب الباردة، اتضح أن تلك كانت **حرباً** بالفعل وضعت هدفاً لها **تدمير** اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والدولة السوفييتية.

كانت الحرب الباردة العالمية الخلفية الرئيسة لحياة الاتحاد السوفييتي والمجتمع السوفييتي. وكما في زمن أي حرب، تنشأ كل العمليات والإجراءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأخرى من واقع هذا الشرط المركزي. في

زمن السلم على نحو مغاير يحصل توزيع الموارد، وعلى نحوٍ مغاير تُطرح مسألة الحريات وموضوع حقوق الإنسان.

من الصعوبة إيضاح تلك الحقيقة المتمثلة في أن الكثرة الساحقة من الناس السوفيت **لم يلاحظوا** الحرب الباردة، لم يضعوها في الحسبان. جزئياً، كان السبب في ذلك حقيقة أن الصحافة السوفييتية حرّفت الوجه الحقيقي لهذه الحرب وعمدت مراراً وتكراراً إلى التخفيف من شأن الخطر، وكرّرت بذلك قصة العلاقات السوفييتية - الألمانية قبل الحرب «الساخنة». عملت قيادة الاتحاد السوفييتي كل ما بوسعها كي **لا تستفز** الآخر ودفعاً لتسعير الذُهان في البلاد. وقدّم يوسف ستالين تضحيات معنوية ضخمة في أواخر أربعينيات القرن الماضي من أجل الحيلولة دون القطيعة مع الغرب.

تدل المعلومات المنشورة في الأعوام الأخيرة (بعد مرور خمسين سنة على إقرار الوثائق) بخصوص مبدأ الحرب الباردة المصاغ في أواخر أربعينيات القرن الماضي في الولايات المتحدة الأميركية على أن هذه الحرب قد حملت منذ البداية طابع «حرب حضارات». كانت الأحاديث عن كفاح ضد الخطر الشيوعي غطاء سطحياً. كانت جزءاً من «حرب الغرب الساخنة - الباردة الممتدة على مدى مئة عام ضد روسيا» التي تكلم عنها في عام ١٩٣٨ ف. شوبارت.

في فترة البريسترويكا عملوا على إقناعنا بأن منشأ الحرب الباردة كان السياسة التوسعية من جانب الاتحاد السوفييتي الذي سعى إلى السيطرة العالمية. هذه الخرافة الأخيرة لم يصدقها أحد من العقلاء في فترة ما بعد الحرب. كان الخيار بين الحرب والسلم أمراً طُرح تحديداً في الغرب، ولا علاقة للماركسية والشيوعية أو سواهما من الطروحات الأيديولوجية بذلك. كانت هذه حرباً شاملة ضد بشرٍ مسالمين.

قال جورج كينان[1] أحد واضعي مبدأ ترومان ومدير مجموعة التخطيط في الإدارة الحكومية للولايات المتحدة الأميركية في عام ١٩٦٥ حول المرحلة الأولى من الحرب الباردة ما يلي:

«كان جلياً تماماً، بالنسبة لكل من امتلك حتى تصوراً أولياً عن روسيا ذلك الزمن، أنه لم يكن لدى القادة السوفيت أدنى نية في نشر مبادئهم بواسطة الأعمال الحربية لقواتهم المسلحة عبر الحدود الخارجية... [هذا] الأمر لم يتطابق مع المبدأ الماركسي ولا مع الاحتياجات الحياتية للروس المتمثلة في ترميم وإعادة إعمار ما خلفته الحرب القاسية والمديدة من دمار، ولامع - إلى حد ما هو معروف - مزاج الديكتاتور الروسي نفسه».

اتخذت الحرب الباردة ذاتها صبغة أخروية دينية، فدُعي الانتصار في محصلتها «نهاية التاريخ». لكن قُصد بذلك ما هو أكثر من القضاء على الخصم التاريخي. فحدّد ليو شتراوس الفيلسوف السياسي لليبرالية الجديدة الهدف على النحو التالي: «الانتصار التام للمدينة على القرية، أو الغرب على الشرق». ويقدم شتراوس توضيحاً لما يعنيه بهذه المعادلة يشي بتشاؤم مطلق يسم فكرة المركزية الأوروبية المصطبغة بخرافة دينية: «اكتمال التاريخ هو بداية أفول أوروبا والغرب؛ ونظراً لأن جميع الثقافات الأخرى يحتويها ويهيمن عليها الغرب، ذلك يعني بالمحصلة بداية نهاية البشرية. فلا مستقبل للبشرية».

قضى مبدأ الحرب بوضع برنامجين متوازيين: سباق تسلح بهدف استنزاف الاقتصاد السوفييتي، واستدراج القيادة العليا في النومنكلاتورا والنخبة المتخصصة في العلوم الإنسانية.

---

(١) دبلوماسي وصحفي أميركي عمل سفيراً لبلاده في الاتحاد السوفييتي في مطلع خمسينيات القرن الماضي، وعبّر مراراً، بدءاً من أواخر الستينيات عن ضرورة إقامة علاقات أوثق مع الاتحاد السوفييتي.

رأى وليم فوستر، الوزير في إدارة كل من الرئيس هاري ترومان والرئيس جون كيندي، أن دعوته إلى مضاعفة النفقات الحربية للولايات المتحدة كفيلة «بحرمان الشعب الروسي من ثلث ما بين يديه من بضائع استهلاكية شعبية هي أصلاً شحيحة جداً». وأشار جورج كينان واضع مبدأ الحرب الباردة في عام ١٩٦٥ إلى أنه لا يمكن لأهداف الناتو أن تتحقق من دون هزيمة عسكرية مطلقة للاتحاد السوفييتي، أو من دون انقلاب غامض فانتازي - ضعيف الاحتمال - في المبادئ السياسية لقادته».تمكّن الاتحاد السوفييتي من الصمود في امتحان البرنامج الأول، لكن كُتب النجاح للبرنامج الثاني، الذي أدى إلى انتصار الغرب، إذ عُثر على مواضع ضعف وعطب في السلطة السوفييتية.

تطلب الدفاع ضد برنامج الحرب الباردة الأول (سباق التسلح)، طوال فترة إعادة الإعمار التي أعقبت الحرب الوطنية العظمى، إعادة النظر في نمط وبنية عمل الأجهزة الحكومية بغية حل مسألتين متناقضتين: ١- تحويل المجمَّع الصناعي - الحربي المقام أثناء الحرب لخدمة هدف التحديث السريع للاقتصاد؛ ٢- بناء منظومتين جديدتين للسلاح كفيلتين بضمان أمن البلاد: سلاح نووي ووسائل نقله (صواريخ بالستية). وهكذا برزت حاجة لتجميع عدد كبير من الإدارات في قطاعات لتحقيق برامج جديدة. كان ذلك نمطاً جديداً من حيث النوع للإدارة الحكومية.

جرى تحويل الصناعة الحربية بسرعة، وتحسن المستوى التقني لقطاعات الاقتصاد المدنية (سمح ذلك، من ثم، بالانتقال إلى الإنتاج الحربي الجديد). وفي هذا الإطار تغيرت تماماً الجغرافيا الاقتصادية للبلاد بنتيجة ترحيل معظم المنشآت الصناعية إلى الشرق وتدمير ٣٢ ألف منشأة صناعية في القسم الأوروبي من البلاد أثناء الترحيل وبفعل الأعمال الحربية الجارية.

حصلت بعض التغيرات ذات صلة بالوضع الدولي الجديد. برزت منظومة اشتراكية عالمية مؤلفة من ١٣ دولة. وفي عام ١٩٤٩ نشأت المنظمة الاقتصادية للبلدان الاشتراكية المعروفة باسم «منظمة التعاون الاقتصادي المشترك». هكذا بات الجهاز الحكومي للاتحاد السوفييتي يضطلع بوظيفة

جديدة - تنسيق عمل منظمة دولية في المجالين المدني والعسكري (في عام ١٩٤٩ تأسس حلف الناتو، وفي عام ١٩٥٥ منظمة حلف وارسو).

بفعل نشوء مركزين اثنين للقوة بدأ انهيار النظام الكولونيالي العالمي. وفي الأول من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٩ قامت جمهورية الصين الشعبية. كما تزايد عدد بلدان عدم الانحياز، وبادر كثير منها إلى التعاون مع الاتحاد السوفييتي. أدى كل ذلك إلى توسيع النشاط الدولي للدولة السوفييتية؛ وبمقتضى ذلك تأسست في عام ١٩٥٧ «اللجنة الحكومية للعلاقات الاقتصادية الخارجية».

بدا الصمود حتى النهاية في معركة سباق التسلح عبثياً (في الغرب نعتوا الاتحاد السوفييتي بـ «أمة الأرامل ومشوّهي الحرب»، وأضحى «**النضال من أجل السلام**» في ذلك الحين جزءاً هاماً من أيديولوجيا الدولة السوفييتية. وفي عام ١٩٥١ صدر قانون «حول الدفاع عن السلام» عُدّت الدعاية من أجل الحرب بموجبه جريمة خطيرة.

جرى بسرعة إصلاح النظام الحكومي في الداخل بمقتضى تغير الوضع العام والثقافة العامة، لكن دونما ضجيج. لم تحصل لاحقاً حملات ملاحقة وقمع كبرى، وما كان ممكناً ذلك، برغم حصول بعض الانتكاسات («القضية اللينينغرادية، وقضية الأطباء وغيرهم»). بدأ يتسع بحذر نطاق التعبير عن الرأي الآخر. عدّلت الأجهزة القضائية من أسلوب عملها في ظروف السلم، وصار نظام المرافعات في المحاكم اعتيادياً.

دلّت تجربة البناء الحكومي فيما بين ١٩٤٥-١٩٥٣ على تعقيد مسألة الخروج من البرنامج التعبوي، من المجتمع ذي النمط التوتاليتاري.

بعد موت ستالين واختيار نيكيتا خروشوف سكرتيراً أولاً للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي شرعت القيادة الحزبية بالخروج من «الاشتراكية التعبوية» بواسطة نسف قاعدتها الأيديولوجية، ثم التنظيمية تالياً. كانت الخطوة الأولى للقيادة الجديدة القبض على وزير الداخلية ل. ب. بيريا وحاشيته وإعدامهم بتهمة العسف وارتكاب

جرائم قتل. تم دمج وزارتي الداخلية وأمن الدولة في آذار/ مارس ١٩٥٣، ثم جرى تقليص ملاكات وزارة الداخلية بنسبة ١٢٪، إضافة إلى حملة تنظيف كبيرة في داخلها. بموجب ذلك أحيل ١٣٤٢ موظفاً في هذه الوزارة المذكورة إلى القضاء وصدرت بحقهم إدانات مختلفة. وفي عام ١٩٥٤ فُصلت «لجنة أمن الدولة» (KGB) من ملاك وزارة الداخلية وألحقت برئاسة مجلس الوزراء. جرى أيضاً حل اللجنة الاستشارية، التابعة لوزير الداخلية التي حاكمت بشكل أساسي ممثلي النخبة الحزبية والحكومية (النومنكلاتورا)، والتي مارست عملها فيما بين ١٩٣٤-١٩٥٣ وأصدرت أحكام إعدام بحق ١٠١٠١ شخص.

قامت حملة لإعادة النظر بضحايا القمع الستاليني ولإعادة الاعتبار لغير المذنبين. بدئ بإعادة حقوق الوحدات الاتحادية ذات الحكم الذاتي والسكان المهجَّرين قسراً من مواطنهم.قامت من جديد في عام ١٩٥٧ الجمهورية الشيشانية - الأنغوشية ذات الحكم الذاتي، أحدثت المنطقة الشركسية ذات الحكم الذاتي، وجمهورية كباردينو - بلقار ذات الحكم الذاتي وجمهورية الكالميك ذات الحكم الذاتي.

في أيلول/ سبتمبر ١٩٥٣ بدئ بتقليص الاقتطاعات من موارد الريف: زيدت أسعار شراء الحليب بمقدار ضعفين والحيوانات والطيور بخمسة أضعاف. وكان ذلك خطوة على طريق الخروج من الاقتصاد ذي النمط التعبوي. وفي عام ١٩٥٤ بدئ بتنفيذ برنامج استصلاح الأراضي البكر (البور). انتقد كثيرون هذا البرنامج، بيد أنه أتاح بسرعة في الواقع زيادة إنتاج الحبوب وضمان الأمن الغذائي في البلاد. ففي الفترة الواقعة بين عامي ١٩٤٧-١٩٥٥ تم إنتاج ٧٢٧ مليون طن من الحبوب. في حين أعطت العشر سنوات بين عام ١٩٥٦ (عام المحصول الأول للأراضي البكر المستصلحة) وعام ١٩٦٤ ما مقداره ١١٣٨ مليون طن.

حصل أيضاً تحسن ملموس في الوضع الاجتماعي في الريف: أُقر في عام ١٩٦٤ القانون السوفييتي الخاص بالرواتب التقاعدية والإعانات للكلخوزيين الذي توّج

قيام نظام عام موحد للتعويض التقاعدي (كان الكلخوزيون قبل ذلك، وبدءاً من الثلاثينيات، مكلفين بإنشاء صناديق مساعدة لكبار السن والمرض والعجزة).

أُلغيتْ بعد الحرب مباشرة حالة الطوارئ التي أوجبت زيادة في ساعات العمل اليومية المفروضة على الشخص العامل. بدءاً من الأول من تموز/ يوليو ١٩٤٥ استحق العمال والموظفون إجازات دورية وإضافية كانت ملغاة في فترة الحرب. من جديد حُدّد يوم العمل بـ ٨ ساعات، وألغيت حالة تعبئة المواطنين من أجل العمل العام. في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٦ صدر قانون منع بموجبه عمل الأشخاص دون سن السادسة عشرة. في عام ١٩٦٠ جرى تحديد يوم العمل للعمال والموظفين بـ ٦ و٧ ساعات. وفي عام ١٩٦٧ جرى العمل بنظام خمسة أيام عمل في الأسبوع ويومي عطلة.

في عام ١٩٥٦ أعقب «رفضَ الستالينية» قطيعةٌ راديكالية مع الماضي. ففي جلسة مغلقة للمؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي قدّم نيكيتا خروشوف تقريراً تضمّن فضحاً لعبادة شخص ستالين. ألحقت هذه الخطوة ضربة قوية بأساس الدولة السوفييتية وشكلت بداية تدمير شرعيتها.

سبقت المؤتمر العشرين فترة طوارئ استثنائية الطابع امتدت خمسة وعشرين عاماً: تضمنت هذه الفترة ثلاث مراحل: مرحلة التصنيع المعجّل (بالاقتران مع التجميع الزراعي التعاوني)، مرحلة الحرب الوطنية العظمى ومرحلة برنامج إعادة الإعمار المعجّل. أملتْ هذه الفترة بمراحلها الثلاث معاً نمط حياة مجتمعي وتنظيماً **خاصاً** للمجتمع. كان ذلك بلغة العلم. «**اشتراكية تعبوية**»، بلغة الديمقراطيين «**اشتراكية المعسكر**» أو «**ستالينية**».

مرّت بلادنا فعلاً بهذه الفترة التاريخية الموصوفة أعلاه، ولا مناص من الاعتراف بذلك.

ليس العيش في معسكر مدعاة للسرور، وجميعنا يدرك ذلك. لكننا ندرك أيضاً أنه لولا المعسكر الستاليني لما انتصرنا في الحرب. تصوّروا لو كان خلف

المقود ميخائيل غورباتشوف بدلاً من يوسف ستالين، أوغايدار وكوزيروف بدلاً من مولوتوف، أو غراتشوف بدلاً من جوكوف. في ذلك الحين أدرك الجميع الحاجة إلى الستالينية، لذا انضوى الناس في مجتمع **توتاليتاري**، كما في فرقة عسكرية. ولذا نشأت عبادة ستالين كقائد، كآمر. وهذه العبادة لا تأتي ولا تُصنع من الأعلى لا بالسوط ولا بالكعك المحلى كما يُقال. وسعى كل من خروشوف وبريجنيف لترتيب مثل هذه العبادة وإن بشكل مصغر لشخصيهما من منطلق الفهم الكامل.

من جانب آخر أدرك الجميع تماماً بحلول أواسط الخمسينيات أن فترة الطوارئ قد عَبَرَتْ، وأنه قد حان أوان الخروج من المعسكر وإنهاء التعبئة. لكن ذلك ليس بالأمر اليسير. يجب إيقاف العجلة الدائرة وتفكيك آلة التوتاليتاريا، فالوعي لدى الجميع مازال توتاليتاري الطابع، وليس بمثل هذه البساطة يمكن تغيير عادات كانت لازمة وضرورية على مدى عشرين عاماً.

هذه العملية أفشلها خروشوف وفريقه - أعادوا توجيه قدرة العجلة باتجاه تدمير الدولة. قرروا إنجاز الخروج من «الاشتراكية التعبوية» بواسطة **نسف** قاعدتها الأيديولوجية بدايةً، ثم التنظيمية تالياً. سنشير فقط إلى النتائج الأكثر سطوعاً لهذه العملية التي شغل المؤتمر العشرون مكانة مركزية فيها.

كانت نتيجة أعمال خروشوف تدنيس سمعة الدولة السوفييتية، تدمير علاقتها الروحية بالشعب وتكوين **عقدة ذنب** لدى كل من بنى هذه الدولة وحماها.

قاد تقويض الأساس المفترض للدولة ومن خلال «هبوط المثل العليا» - استبدال الصورة البعيدة للحياة العادلة والأخوية بمجموعة معايير استهلاك براغماتية باطلة الأساس («اللحاق بأميركا باللحم والحليب»). فيدخل في دعم أساس الدولة عنصران مترابطان: **اليوتوبيا** (المثل الأعلى) **والنظرية** (الإيضاح العقلاني للحياة ومشروع المستقبل). لكن شوّهت أيديولوجيا الدولة في فترة «ذوبان الجليد»[1] كلا

---

(١) شاع مصطلح «الدفء» أو «ذوبان الجليد» كوصف للمرحلة التي أعقبت موت ستالين، ولاسيما إثر صدور رواية حملت هذا العنوان (Ottepel) للكاتب إيليا إهرينبورغ.

هذين العنصرين وفصلت بينهما. قُضي على اليوتوبيا باقتراب موعدها المستحيل («الجيل الحالي من الناس السوفيت سيعيش في ظل الشيوعية») بابتذالها (الشيوعية تعني «الركوب المجاني بوسائط النقل الداخلي»). وأُفسدت النظرية بالابتعاد عن التفكير السليم في تنفيذ البرامج المعقولة (حملة «زراعة الذرة»، «إدخال الكيمياء في الاقتصاد»... إلخ).

هكذا قُوّضت وأُفسدت رموز الوعي الوطني الرئيسة التي «جمعت» الشعب والبلاد بعد كارثة ١٩١٧ - ١٩٢١. فالستالينية صنعها الشعب والسلطة، وكانت لحظة تاريخية في غمار اتحادهما التوتاليتاري. لعنات خروشوف الموجهة إلى الستالينية عنت تبرؤ السلطة من ذلك العمل المشترك. لكن ها قد مات ستالين وخرجت السلطة نظيفة، وحُمّل الذنب كله على الشعب. **خيانة السلطة** مسألة رهيبة في تاريخ أية دولة. منذ تلك اللحظة بدأ الشعب رويداً رويداً بالتفتت والتبعثر على مدى ثلاثين عاماً. وغدت البريسترويكا المحطة الختامية لتفكيك الشعب السوفييتي.

لم يوحّد المؤتمر العشرون المجتمع في الندم والمصالحة، بل شقه، قسمه إلى أجزاء متصارعة. ومنذ تلك اللحظة بدأت سبل هذه الأجزاء تتباعد وقادت إلى الهاوية. القضية هي أن المؤتمر العشرين أثار شهوة الانتقام لدى كل من أسيء إليه أو أصابه أذى في «المعسكر». وكان هذا الانتقام بالنسبة للشعب أخطر بكثير من الانقسام الحاصل في الحرب الأهلية.

الآن بعد المؤتمر العشرين حصل شيء آخر مختلف تماماً. ائتلف وتسلح فكرياً، مكتسباً الشرعية، كل «المرتدين» والمتخاذلين الفارين من الجندية الذين أصبحوا حلفاء داخليين لعدو الاتحاد السوفييتي في «حرب الحضارات» المئوية (في ذلك الحين اتخذت شكل **حرب باردة**). انظروا إلى بنية «الستينيين»[1]! هؤلاء

---

(١) سيأتي الحديث عن هذه الجماعة - الظاهرة لاحقاً وبالتفصيل.

ليسوا أبناء بقايا القياصرة أو القوزاق البيض، بل أبناء النخبة الحزبية العليا - (باكير، أكوجافا، أنطونوف - أفسينكو). الآن يقول ذوو الضمائر الحية منهم بندم «صوّبنا إلى الشيوعية فأصبنا روسيا» - يا لها من عبارة سخيفة! المذنب يقول - صوّبتُ إلى السترة فأصبت القلب!

المؤتمر العشرون **أهان** معظم الناس من الأجيال الواعية (وأنا منهم، إذ كنت آنئذ طالباً في السنة الأولى في جامعة موسكو، ولم نكن ستالينيين مطلقاً). الحديث يدور عن كيفية تعامل المؤتمر العشرين مع «عبادة ستالين». ونظراً لأن الحديث هو عن «عبادة»، أي عن ظاهرة غير معقولة، فإن شرحها لجيل جديد في القرن الحادي والعشرين غير ذي معنى، وكما لو كنت تشرح لملحدٍ أصول الإيمان الديني. لكن على هذا الجيل أن يعي أن هذه الظاهرة وجدت فعلاً واستمرت ربع قرن من الزمن وأثرت كثيراً في حياة الشعب والدولة.

تعد أي عبادة جزءاً حميماً من العالم الروحي للإنسان، وعندما تنتزع أيادٍ قذرة بخشونةٍ هذا الجزء، كما فعل خروشوف، لا بد أن تنال في الجواب كرهاً مضمراً. يقولون لنا: لكن خروشوف أوقف القمع. هراء! الزمن ذاته وتغير المجتمع هو ما أوقف القمع. وخروشوف نفسه لم يفكر في «إجلاء الحقيقة». مثلاً، أعلن في التقرير: «عندما مات ستالين كان في معسكرات الاعتقال بحدود عشرة ملايين شخص». والحقيقة تقول إنه بتاريخ الأول من كانون الثاني / يناير ١٩٥٣ كان في معسكرات الاعتقال ١,٧٢٧,٩٧٠ فرداً، وهذا ما كان مكتوباً أمامه في الورقة الملحقة بالتقرير العام، لكن خروشوف شوّه الحقيقة عن سابق قصد. منذ ذلك الحين أضحى موضوع القمع الحرب **النفسية** الرئيسة ضد الاتحاد السوفييتي.

ثمة تفسيرات مختلفة للأسباب التي دعت قيادة الجهاز الحزبي لتوجيه مثل هذه الضربة إلى أساس سلطة الدولة. يقولون أحياناً عن تقاليد روسية مزعومة بخصوص تدعيم السلطة الجديدة بواسطة تسويد صحيفة الموتى، لكن هذه تفاهة. ويخلص بعض المؤرخين إلى القول بأن الموضوع يتعلق بانتقام النومنكلاتورا جواباً على القمع الذي أصابها في فترة ١٩٣٧-١٩٣٨.

كان لوضع خروشوف نفسه آنئذٍ أكثر من وجه. ففي سنوات الملاحقة والقمع كان سكرتير فرع الحزب في العاصمة موسكو ورئيس «الترويكا» التي أصدرت الأحكام بحق الكوادر الموسكوفية. كان أيضاً عضو اللجنة المشكلة من قبل اللجنة المركزية للحزب التي نظرت في قضية بوخارين وريكوف. لذا من المحتمل جداً أن يكون كل ذلك خلف الحمية الزائدة لحملة فضح وتسفيه الستاليتية والتي ترافقت مع إتلاف كثير من المواد الأرشيفية.

أعطى المؤتمر العشرون أوراقاً رابحة للغرب في حربه ضدنا وأبعد الحلفاء عنا: الصين في الشرق والانتلجنتسيا الليبرالية واليسارية في الغرب. بدأت انعطافة إلى جانب خصم الاتحاد السوفييتي في الحرب الباردة من قبل الحركة اليسارية في الغرب، إذ غدت antisovietic. و«استوردت» الإنتلجنتسيا الوطنية في الداخل هذه العملية.

كان يمكن تجنب كل ذلك وجعل المؤتمر العشرين أداة لتدعيم وتحديث مجتمعنا ودولتنا. لماذا لم يحصل ذلك؟ لماذا سارت الإنتلجنتسيا خلف خروشوف ولم تستطع تحييد اندفاعته الغبية؟ لأنها - كما قال يوري أندروبوف - «لم تعرف المجتمع الذي نعيش بين ظهرانيه». شخّص المؤتمر العشرون لنا مرضاً رهيباً، وعلينا نحن أن نعيه تماماً. أبرز عدم صحة علم الاجتماع القائم على المادية التاريخية (الماركسية)، أما الآن فقائم على توأمه - الليبرالية. عندما بدأ فريق خروشوف فعلته لم يدرك ما يفعله. وأولئك الذين أحسوا أن الأمور تسير إلى غير ما يرام لم يستطيعوا إيضاح ذلك تماماً وبدوا، بكل بساطة، ستالينين راغبين في التنصل من المسؤولية.

في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٤ أزيح خروشوف من منصب السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي. أسهمت في إزاحته عدة أسباب منها اتخاذ قرار بزيادة أسعار منتجات اللحوم والحليب (وفي الوقت ذاته تخفيض أسعار عدد من قطاعات الصناعة)، ورد فعل السلطات العنيف على الاضطرابات الحاصلة في (نوفوتشيركاسك)، حيث

جرى قمع تحركات الشارع وأدى إلى ضحايا، وكانت تلك إجراءات غير مناسبة وغير مقبولة في البلاد.

لكن يجدر أن نشير إلى أن الاقتصاد السوفييتي والنظام الاجتماعي صارا يمتلكان ذلك الرسوخ بحيث لا يحتمل أن تؤدي قرارات أو حلول غير صائبة من جانب السلطة العليا إلى كوارث. فتأثيراتها تُحتوى و«تنطفئ» داخل النظام. كما تطور العلم والتعليم بسرعة وبدأت حملة واسعة لبناء المساكن وتحدّث الجيش. في ذلك الحين أيضاً بدأت تعطي ثمارها البرامج الضخمة، وأضحى المثل الساطع على ذلك إطلاق القمر الاصطناعي الأول في عام ١٩٥٧ وتحليق أول رائد فضاء عام ١٩٦٠.

أضحى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية قوة عظمى حدّد موقعه الجديد توازن القوى في العالم. كلك أعطى عدم تمكن الولايات المتحدة الأميركية من القضاء على النظام الثوري في كوبا انطباعاً قوياً لكل العالم وأثر في كثير من الأحداث الجارية على الصعيد العالمي. أيضاً رسخت جملة أحداث رمزية، أثرت في الوعي الجماهيري في حينه، صورة الدولة السوفييتية كقوة عظمى منها: أولاً - جرى في عام ١٩٦٠ إسقاط طائرة التجسس Y-2 التي طالما خرقت حدود الاتحاد السوفييتي بحرية قبل ذلك، ثانياً - قدّم الاتحاد السوفييتي للعالم رياضة رفيعة المستوى في مجالات واسعة، ثالثاً - بدأ التلاميذ السوفيت يحوزون الانتصارات بثقة في الألومبيادات الدولية، رابعاً - افتتحت في موسكو جامعة كبيرة مجانية هي جامعة باتريس لومومبا للصداقة بين الشعوب. اليوم لا يبدو كل ذلك غريباً، لأن شبيبة روسيا مازالت تعيش حتى الآن بقوة تأثير فكرة الدولة العظمى.

سننظر فيما يلي في ركائز محددة للنظام السوفييتي.

الفصل الخامس

الاقتصاد الوطني السوفييتي

في الحرب الأهلية تحملت الصناعة خسارة قاسية. ففي عام ١٩١٧ بلغ الناتج الإجمالي للصناعة ٧١٪ من مستوى عام ١٩١٣. وفي عام ١٩١٨ بلغت منتوجات الصناعة المسجلة في عموم أراضي الاتحاد السوفييتي ٤٨٪ من مستوى ١٩١٧ و٢٥٪ عام ١٩١٩ و٢١٪ عام ١٩٢٠ و٣٠٪ عام ١٩٢١. هكذا عانت البلاد كارثة اقتصادية حقيقية. فلم تتحقق الآمال المعقودة في عام ١٩١٨ لترميم الاقتصاد ضمن أطر رأسمالية الدولة. وانطلاقاً من ذلك جرى تأميم المنشآت (علماً أن ذلك لم يكن ضمن خطط الحكومة السوفييتية) وانطلقت من جديد محاولة إعادة تأهيلها على أساس **التخطيط الحكومي** بالتوازي مع «النيب» - أي عن طريق جذب الرأسمال الخاص لإعادة الحيوية للاقتصاد.

تمّ إدراك حاجة روسيا إلى تخطيط اقتصادي شامل على صعيد وطني عام حتى قبل الثورة من قبل الدولة والصناعيين. ففي عام ١٩٠٧ أعدت وزارة المواصلات **الخطة الخمسية** الأولى لبناء وتطوير السكك الحديدية. رحّبت دوائر رجال الأعمال بهذه المبادرة. وفيما بين ١٩٠٩ - ١٩١٢ بدأت العمل اللجنة الحكومية المشكلة لإعداد خطة عمل لتحسين وتطوير طرق المواصلات المائية في الإمبراطورية الروسية. على هذا النحو شكلت **شبكة طرق المواصلات** أساس الخطط الخمسية للتطوير. فوضع برنامج عمل لما بين ١٩١١-١٩١٥، ثم خطة خمسية للأعمال الرئيسة لما بين ١٩١٢-١٩١٦. لكن اندلاع الحرب

العالمية الأولى، إضافة إلى قيود كبيرة فرضتها علاقات الملكية، أعاق تنفيذ هذه «الخطط الخمسية الأولى».

اختارت الحكومة السوفييتية موضوع **الطاقة**، وبالدرجة الأولى **الكهرباء**، أساساً في برنامج إعادة تطوير الاقتصاد. على هذا الأساس تم تشكيل لجنة من ثمانية عشر عضواً أعدت في غضون عام كتاب «خطة كهربة روسيا». وتمت المصادقة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢١ على الخطة التي صاغت مهام الإنتاج الصناعي للأصناف ذات الأولوية والأكثر أهمية خلال ١٠-١٥ سنة. على هذا الأساس ازدادت قدرة المحطات الكهربائية في عموم روسيا (الاتحاد السوفييتي) خمسة عشر ضعفاً خلال اثني عشر عاماً (١٩٢١-١٩٣٢). كما تم تشغيل ٢٢٠٠ منشأة حكومية كبرى مبنية حديثاً أو مرمَّمة. وبحلول نهاية العشرينيات تحدّد برنامج تطوير الصناعة على مستوى الاتحاد السوفييتي. فأعدّ جهاز التخطيط الحكومي الخطة الخمسية الأولى (١٩٢٨-١٩٣٢)، وبدأت «الدورة الثالثة للتصنيع السريع» (١٩٢٦-١٩٤٠)، لكن الموقفة في عام ١٩٤١ بسبب غزو ألمانيا الفاشية وحلفائها البلاد.

انطلقت هذه الدورة المذكورة في ظل شروط اجتماعية وثقافية وسياسية جديدة، وعلى أساس وعي عام جديد وبنمط جديد من تنظيم الاقتصاد. ففي ثلاثينيات القرن العشرين تحولت روسيا التاريخية في شكل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية إلى بلدٍ صناعي - زراعي. بلغ حجم الإنتاج الصناعي في الاتحاد السوفييتي في عام ١٩٤٠ قرابة ثمانية أضعاف ما كان عليه في عام ١٩١٣. تغيّرت الصناعة بشكل نوعي، في الثلاثينيات تشكل تماماً نمط المنشأة السوفييتية التي لم يستطع مصممو العشرينيات تخيل صورتها. ففي غمار عملية البناء لم تتكوّن قاعدة تكنولوجية فقط، بل وأشكالاً اجتماعية جديدة لتنظيم الإنتاج، وتعاونيات جديدة ونظام حياة جديد في المناطق السكينة الجديدة التي بُنيت فيها المصانع.

التحقت بالمصانع الجديدة جماهير الشباب المتخرجين من «مدرسة المعارف العامة» الشبيهة إلى حد ما بالمدرسة الغربية المخصصة للنخبة، لكنها في الاتحاد السوفييتي مخصصة لأبناء جميع سكان البلاد. عاش هذا الجيل من الشباب نهضة روحية وثقافية في مجالات العمل الجديد. وليس أقل أهمية ما شكلته عملية المكننة في الريف والتي وفّرت احتياطي أيدٍ عاملة للمصانع - أيدٍ عاملة أصبح الريف في غنى عنها بعد مكننة الزراعة. غرس هؤلاء الشباب الريفيون في المنشأة الصناعية ثقافة النظام المشاعي للعمل والشحنة الحماسية الروحية للفلاح الناشئ في أجواء «شيوعية المشاعة». لم يوضح لنا النظام التعليمي في المرحلة السوفييتية اللاحقة وما بعد السوفييتية مزايا المنشأة الصناعية السوفييتية، فأضعنا معرفة هامة بخصوصها نحاول الآن جمعها متناثرة.

خلال الثلاثينيات تكونت منهجية التخطيط المعجّل في تحقيق البرامج التكاملية الضخمة التي تشاركت فيها هيئات علمية وتصميمية وهندسية وإنتاجية. وتعتبر عملية إجلاء الصناعة من المناطق الغربية (وصولاً حتى ستالينغراد) إلى الأورال وإلى سيبيريا مثالاً شاهداً على هذا البرنامج الجبار بحق. شبه ج. جوكوف هذه العملية، التي لا سابق لها في التاريخ من حيث الضخامة والفاعلية، بالمعارك الكبرى للحرب العالمية الثانية.

غدت الصناعة السوفييتية بحلول النصف الثاني من الثلاثينيات، في ظل الاستعدادات المعجلة للحرب، **تجديدية** الطابع بدرجة عالية تكنولوجياً واجتماعياً. لقد حدّدت هذه المزايا إلى حد كبير - وإن فقدت بعض زخمها مع تعاقب الأجيال - وتيرة التطور والنمو في النصف الثاني من القرن العشرين وحيوية الجمهوريات السوفييتية السابقة فيما بين ١٩٩٠ - ٢٠١٠.

في شباط/ فبراير ١٩٤١ أشار رئيس هيئة التخطيط الحكومية ن. فوزنيسينسكي إلى التجديدات الهامة التالية في قطاع الصناعة:

- عملية الصب المستمر للحديد عبر خطوط دوّارة ومعالجته آلياً. (تقليص ساحة الإنتاج بـ ٦ أضعاف وكمية التجهيزات بـ ٤ أضعاف والتكلفة مع عيوب الصنع بضعفين وزيادة الإنتاج بضعفين ونصف).

- الاستخدام الواسع للمكابس الآلية بدلاً من التطريق.

- اللحام الكهربائي الآلي.

- استخدام المكائن المزودة بأجهزة ضبط وبرمجة آلية.

هنا ذكرنا فقط التجديدات التكنولوجية التي تطلبت مشاركة العلم الحديث والمنظم على نحوٍ إبداعي. وكان ثمة الكثير من هذه الإنجازات.

لولا التطوير السريع للعديد من التكنولوجيات القائمة وبناء أخرى جديدة لما استطاعت صناعة الاتحاد السوفييتي ضمان النجاح في الحرب الوطنية العظمى. ففي عام ١٩٤٢ تقلص عدد الأفراد العاملين في الصناعة بالمقارنة مع عام ١٩٤٠ بحدود ٣,٨ مليون شخص، وشكلت النساء غير المتعلمات والمراهقين من سن ١٢ إلى ١٨ قسماً كبيراً من مجموع العاملين البالغ عددهم ٧,٢ مليون. هكذا برزت الحاجة إلى مكننة واسعة وإلى تبسيط التكنولوجيا.

انطلاقاً من هذا الوضع **نشأت** سمة خاصة بالصناعة السوفييتية يمكن تسميتها بالقدرة على تعبئة وتنشيط الموارد ذات الفاعلية المتدنية. هذه السمة خاصة بالاقتصاد ذي «النمط العائلي» الذي يجتذب موارد (بشرية ومادية) غير مناسبة للسوق. طبعاً، ذلك يتطلب أيضاً نمطاً من العلاقات الاجتماعية شبيهاً بالعائلي.

كما قلنا، بغية التعويض عن العمال الملتحقين بجبهة الحرب، جرت تعبئة أعداد كبيرة من النساء والفتيان المراهقين. لم يكن ثمة وقت لتعليم هؤلاء، فاعتُمد برنامج مكننة وما سمي بعمليات تكنولوجية مسبقة الصنع. فالإنتاج بالجملة بشكل خاص (الذخائر الحربية بالدرجة الأولى) يتطلب كثيراً من العمل، لذا عمل العلماء في أكاديمية العلوم على اختراع أعداد كثيرة من المكائن والمخارط والأجهزة الآلية ونصف الآلية التي أسهمت في زيادة إنتاجية العمل وقلّلت

الحاجة إلى مستويات من التأهيل التخصصي. هكذا غدا الاتحاد السوفييتي البلد الأول في العالم في تجربة المكننة والأتمتة الواسعة للإنتاج بالجملة.

أضحت الاستعانة بالمعارف النظرية الأساسية لحل المسائل التقنية سمة مميزة للصناعة السوفييتية. صارت هذه المزاوجة بين الجانبين العملي والنظري متاحة بفضل الوجبات الجديدة من الكوادر والمهندسين والمهنيين والعمال والإداريين المؤهلين. هكذا أتاحت الاستعانة بالمعارف العلمية، الموظفة تحديداً لخدمة الحاجات الملحة في الصناعة، إنجاز جملة مشاريع هامة بإمكانات متواضعة جداً. ولم تكن الأنواع الجيدة من التجهيزات العسكرية المثال الوحيد على ذلك (صاروخ «كاتيوشا» وصواريخ «جو - جو»، قذائف فعالة بحشوات معززة، رمانات يدوية، ألغام وقنابل، وهذه جميعاً غدا دورها هاماً جداً في مواجهة الدبابات الألمانية)، بل والبرامج العلمية - التقنية الضخمة التي هيأت الأساس لإنتاج السلاح النووي.

عبّر كل المشاركين في هذه العملية، بدءاً من الأكاديميين وانتهاء بالعمال، عن ثقافة رفيعة في التعاون والتفاعل. أنشأوا خطاً آلياً، كان الأول عالمياً، لإنتاج وحدة ماكينات متكاملة لتصفيح الدبابات - الأمر الذي سمح بزيادة إنتاجية العمل بمعدل خمسة أضعاف. كذلك أنشأ معهد اللحام بالكهرباء التابع لأكاديمية العلوم بقيادة ن. باتون، والمرحّل إلى (نيجني تاغيل) - أنشأ في عام ١٩٤٢ خط اللحام والتصفيح الآلي للدبابات مما أتاح تنظيم إنتاج تجميعي للدبابات ورفع الإنتاجية العامة لهذا السلاح بمعدل ثمانية أضعاف. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الألمان لم يتمكنوا طوال مدة الحرب من إنجاز عملية التصفيح الآلي للدبابات.

وتمّ على أساس تطوير علم حركة القذائف وحل سلسلة من المسائل الرياضية تحسين تصميم سلاح المدفعية وأساليب الرمي وفعالية هذا السلاح. فتمكن فريق برئاسة ف. غرابين في بداية الحرب من صنع المدفع ف. ي. س عيار ٧٦ الأول على مستوى العالم باعتراف الحلفاء والخبراء الألمان. أتاح تصنيع هذا المدفع الفعال تخفيض كلفة كل قطعة منه بالمقارنة مع سابقه بمعدل ثلاثة أضعاف.

وفي عام ١٩٤٣ تم توفير طاقة العمل بالمقارنة مع عام ١٩٤١ في إنتاج الطائرة الهجومية EL-2 بمعدل ١,٦ مرة وفي إنتاج الطائرة القاذفة PE-2 بمعدل ١,٩ مرة وفي إنتاج المدفع ٧٦ م م بمعدل ٣,٦ مرة وفي إنتاج الدبابة ت - ٣٤ بمعدل ٢,٤ مرة. كما ضاعف المصممون قدرة محركات الطائرات مع المحافظة على الحجم السابق لهذه المحركات.

في فترة البريسترويكا وما تلاها انتقد بحدة كثير من الساسة والمنظرين النظام السوفييتي، بما في ذلك اقتصاده، بعدم الاستعداد كفاية للحرب. لكن كيف كان يمكن أن يستعد هؤلاء الساسة أنفسهم لهذا الأمر؟ والأسوأ من ذلك أن هذه الخرافات المكررة تترسب في لا وعي الناس، ولاسيما الشباب الذين تقضي الضرورة أن يدرسوا تجربة الصناعة السوفييتية في أحرج الظروف.

كتب ب. فانيكوف مفوّض شؤون التسليح ما يلي:

«امتلك مجمع صناعة السلاح الضخم مع بداية الحرب الوطنية العظمى قاعدة مادية - تقنية ضخمة وثابتة كانت، بصرف النظر عن الصعوبات وكثير من العوائق، في مستوى جيد من الجهوزية للحرب المقبلة»(١٦٠، ص: ١٦٣).

ب. فانيكوف مفوّض ستاليني، لذا، وكي لا نُتهم بالدعاية للسلطة السوفييتية، نورد فيما يلي رأي المؤرخين الغربيين بخصوص هذا الموضوع:

«تشارك الألمان والأمريكان والإنكليز لفترة طويلة في ارتكاب خطأ قاتل بخصوص منجزات السوفيت. وكانت سلسلة الكوارث التي انهالت على الشعب الألماني بدءاً من عام ١٩٤١ نتيجة مباشرة لسوء تقدير القيادة الألمانية للعملاق السوفييتي... يمثل الاتحاد السوفييتي اقتران مستوى حياة متدنٍ مع منجزات تقنية رائعة، الأمر الذي يناقض المفاهيم الغربية ويقود إلى كمية هائلة من الأخطاء في التقييم. لقد كان الاتحاد السوفييتي، من جوانب كثيرة، أفضل استعداداً للحرب من بريطانيا عام ١٩٣٩ ومن الولايات المتحدة عام ١٩٤١» (١٢، ج٤، ص: ١٠٧).

بعد الحرب ولجت البلاد مرحلة جديدة من التطور الصناعي. ففي عام ١٩٨٠ زاد الإنتاج الصناعي بمعدل ١٦١,٥ ضعفاً بالمقارنة مع ما كان عليه في عام ١٩١٣، وفي عام ١٩٩٠ بمعدل ١٩٩,٦ ضعفاً.

مع انتهاء الحرب وبرامج إعادة الإعمار استمر تطور الصناعة في الاتحاد السوفييتي حتى عام ١٩٩١. بعد ذلك فعلت فعلها القوانين الملغية لمبادئ الاقتصاد المخطط وجرى خصخصة المؤسسات الصناعية، وتغيّر النظام الاجتماعي.

تجدر الإشارة إلى أن الخصخصة لم تطل تلك المنشآت التي كانت مؤممة في الأعوام ١٩١٨-١٩٢٠، وأن تلك التي بقيت قائمة بعد سبع سنوات من الحرب (١٩١٤-١٩٢١) وكانت مؤممة أنتجت فقط ٠,١٧٪ فقط من حجم إنتاج الصناعة في الاتحاد السوفييتي في عام ١٩٩٠. بعد عام ١٩٩١ طالت الخصخصة الصناعة **المبنية بالكامل بجهود الشعب السوفييتي** - بشكل أساسي من قبل أجيال ولدت بعد عام ١٩٢٠. الآن يبدو كما لو كان قد نسي كثيرون ذلك تحت تأثير الضغط الأيديولوجي للبريسترويكا.

لم تمثل الخصخصة «إعادة المنشآت المؤممة من قبل السلطة السوفييتية إلى أصحابها الشرعيين». الخصخصة هنا كانت سلباً للمنشآت الصناعية من الشعب الذي بناها بعرقه وحافظ عليها متحملاً الحرمان كي يبقي للأبناء والأحفاد بلاداً قوية ومستقلة.

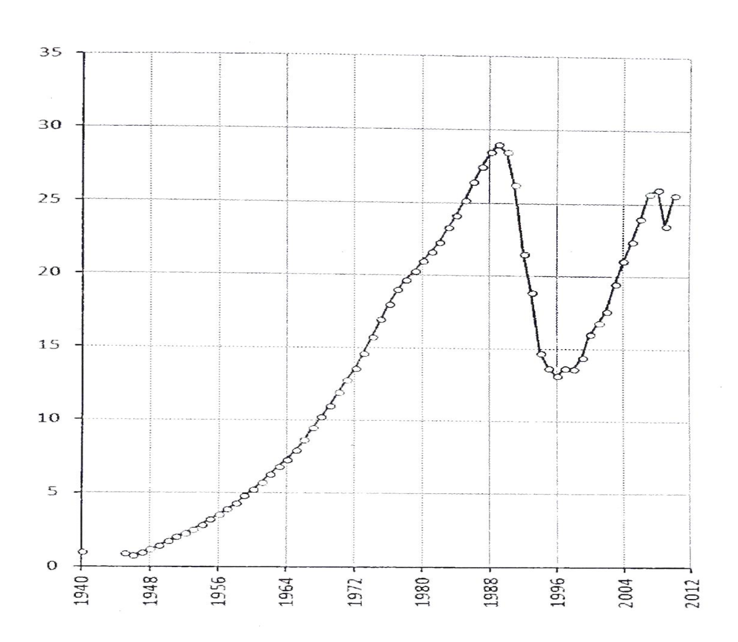
كانت الأربعون سنة الممتدة بين ١٩٥٠ - ١٩٩٠ فترة بناء عظيم وجهود جبارة مبذولة في شتى مجالات النشاط الخلاق. لكن لم يحصل الدفاع كما يجب عن ثمار هذا البناء. وُجدت قوى انتهكت هذه الإنجازات ونهبتها. ومن المحزن أنّ أبناء وأحفاد من شادوا بكدحهم هذا البناء نظروا إلى ذلك بلا مبالاة أو حتى صفّقوا...

دينامية الإنتاج الصناعي في الاتحاد السوفييتي، ومن ثم في رابطة الدول المستقلة بداءً من عام ١٩٤٠ ممثلة في الرسم رقم ١.

في عام ١٩٩٢ بدأ اللاتصنيع في الجمهوريات السوفييتية السابقة والانخفاض السريع لعديد المنتجين ولاسيما **العمال**. ومعلوم أن تقلص وتردي مواصفات **الطبقة**

العاملة ديموغرافياً وتأهيلياً واحد من النتائج الرئيسة للتغيير الحاصل والذي ستكون له عواقب مديدة الأثر. فالعامل الصناعي المؤهل علمياً والمدرّب هو أحد الثروات الوطنية الأساسية للبلد الصناعي، وتكوينه يتطلب الكثير من الجد والإبداع من الصعب تعويضه.

كان الاقتصاد السوفييتي منظومة ثقافية واجتماعية فريدة لم يشرح علم الاجتماع السوفييتي الرسمي كما يجب أوصافها ومميزاتها. ولقد تحوّل سوء الفهم هذا لدى القسم المؤثر في المجتمع إلى نفورٍ ومن ثم إلى كره لهذه المنظومة، وتمكن هذا القسم من المجتمع تالياً، بالتحالف مع عدو الاتحاد السوفييتي («امبراطورية الشر») في الحرب الباردة، من تفكيك وتخريب هذه المنظومة الاقتصادية. وهكذا فقدت الغنائم المستولى عليها (في شكل أراضٍ وصناعات وأسطول بحري وغير ذلك) في الظروف الجديدة فاعليتها الإنتاجية وقيمتها، كما تعرضت للاهتلاك نظراً لسوء استثمارها.



رسم يوضح الأرقام البيانية للإنتاج الصناعي في
الاتحاد السوفييتي وفي رابطة الدول المستقلة (عام ١٩٤٠ = ١)

من أجل إدراك حقيقة وجوهر الخيار التاريخي، الذي يراوح في المكان أمامه حتى الآن سكان الفضاء الأوراسي ما بعد العهد السوفييتي، من الضروري بمكان فهم البينان الداخلي والأسس الثقافية للاقتصاد السوفييتي. فعلى بقاياه نحن نعيش وعلى أساسه علينا بناء اقتصاد جديد.

يوضح العرض التالي الذي قدّمه ف. شليكوف الخبير البارز بشؤون النفقات الدفاعية في الاتحاد السوفييتي وفي روسيا الاتحادية والمعاون السابق لرئيس اللجنة الحكومية لشؤون الدفاع الوطني في روسيا الاتحادية - يوضح إلى أي مدى كان الاقتصاد السوفييتي غير اعتيادي، وكيف كان من الصعب على الخبراء الغربيين (والغربويين) فهم حقيقته. فكتب في معرض الرد على إعلانات قيادة وكالة المخابرات المركزية الأميركية ما يلي: «من أجل حل مسألة محدودة نسبياً متمثلة في تقدير الحجم الحقيقي للنفقات الدفاعية السوفييتية ونصيبها من الناتج الوطني الإجمالي أنفقت الولايات المتحدة، وفق تقديرات الخبراء الأميركيين، في الفترة الواقعة بين منتصف الخمسينيات وحتى عام ١٩٩١، مبلغاً تراوح بين ٥ و ١٠ مليار دولار (وفق أسعار ١٩٩٠)، أي ما يعادل وسطياً ٢٠٠ إلى ٥٠٠ مليون دولار سنوياً... صرّح نيكولاس إبيرشتات أحد قادة المعهد الأميركي لقطاع الأعمال في جلسة استماع في مجلس الشيوخ الأميركي بتاريخ ١٦ تموز/ يوليو ١٩٩٠ بأن محاولة حكومة الولايات المتحدة تقييم الاقتصاد السوفييتي ربما تمثل أضخم مشروع بحثي جرى في أي حين في المجال الاجتماعي»(١٩٣).

سنورد اقتباساً واسعاً من مقالة ف. شليكوف التي يشرح فيها لماذا لم تتمكن وكالة المخابرات المركزية الأميركية، برغم إنفاقها مليارات الدولارات، من تحديد الحجم الحقيقي للنفقات الدفاعية السوفييتية: «بقيت خارج نظر دوائر التحليل الأميركية والجهاز العملاق لوسائط الاستطلاع التقنية «منطقة ميتة» ضخمة من دون رؤيتها ودراستها يستحيل إدراك خصائص الاقتصاد السوفييتي في المراحل المختلفة لتطور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية. وفي هذه «المنطقة الميتة» تكمن المنظومة الفريدة للإعداد التعبوي للبلاد من أجل الحرب. وهذه

المنظومة، التي أنشأها ستالين في أواخر العشرينيات ومطلع الثلاثينيات، أثبتت حيويتها لدرجة أن تأثيرها مازال يمارس فعله حتى الآن في تطوير الاقتصاد الروسي أقوى من «يد السوق الخفية» المزعومة لآدم سميث.

من أجل فهم هذه المنظومة يجب تذكر أن الاتحاد السوفييتي الطالع من غمار الحربين العالمية الأولى والأهلية كان على استعداد منذ الأيام الأولى لنشوئه لدفع أي ثمن لقاء أمنه العسكري... فالتصنيع المبدوء عند نهاية العشرينيات قام منذ خطواته الأولى المبكرة بحيث تكون الصناعة إجمالاً، دونما تقسيم إلى مدنيّة وعسكرية، قادرة ومؤهلة للانتقال إلى إنتاج السلاح عبر خطة تعبوية موحدة منسقة بشكل وثيق مع برامج وخطط الانتشار التعبوي للجيش الأحمر.

بخلاف روسيا القيصرية، المعتمدة في تزويد جيشها أساساً على مصانع حكومية متخصصة غير مرتبطة تكنولوجياً بالصناعة المدنية المملوكة من قبل القطاع الخاص، خططت القيادة السوفييتية على تزويد الجيش الأحمر بأسلحة (الطيران والمدرعات بالدرجة الأولى) يعتمد الإنتاج فيها على استخدام تكنولوجيا مزدوجة صالحة لتقديم العتاد الحربي كما المنتجات المدنية.

أنشئت مصانع تراكتورات وعربات ضخمة حديثة الطراز بمقياس ذلك الزمن، وجرى تصميم التركتورات والعربات المنتجة في هذه المصانع بحيث يمكن استغلال عُقدها الأساسية وتفاصيلها في إنتاج الدبابات وعتاداً تقنياً خاصاً بالطائرات. على نحو مماثل تمّ تصميم المعامل والمنشآت الكيماوية الخاصة بإنتاج الأسمدة منذ البداية مع الأخذ بالاعتبار إمكانية استغلالها في حال الضرورة لإنتاج المواد المتفجرة والسامة... وفي ذلك الحين عُدّ بناء منشآت لأغراض حربية صرفة والاحتفاظ احتياطاً بهكذا قدرات تحسباً للحرب،من قبل كثير من خبراء هيئة التخطيط الحكومية، تبذيراً وهدراً للمال...

لم تتجه الجهود الأساسية للقيادة السوفييتية في هذه السنوات (الثلاثينيات) للتوسع في الإنتاج الحربي وللتزويد المعجل للجيش بالتقانة الجديدة، بل لتطوير

القطاعات القاعدية للاقتصاد (الميتالورجيا، صناعة الوقود، الطاقة الكهربائية... الخ) كأساس لتطوير الإنتاج الحربي في حال نشوب حرب...

لاءم نظام التخطيط المركزي ذاته والإشراف الحزبي من الأعلى إلى الأسفل بشكل مثالي عملية تكامل الصناعة المدنية والحربية، وكان ذلك مدرسة رائعة لإدارة الاقتصاد في ظروف التعبئة. وأسهمت التدريبات المنتظمة على تحويل الاقتصاد إلى وضع حربي في رفع فاعلية الإعداد التعبوي..

لقد ضمنت منظومة الإعداد التعبوي المطبقة تحديداً في الثلاثينيات انتصار الاتحاد السوفييتي في سنوات الحرب العالمية الثانية... كانت المناطق السوفييتية التي احتلها الألمان بحلول شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤١ تقدم ٦٣٪ من الفحم، ٨٥٪ من إنتاج الحديد و٦٠٪ من إنتاج الألمنيوم. وكان في المناطق المذكورة قبل الحرب ٣٠٣ مصانع لإنتاج الذخائر الحربية، لكن هذه إمّا دُمّرت بالكامل أو جرى ترحيلها إلى شرق البلاد. وتقلص إنتاج الحديد في الفترة بين تموز/ يوليو وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٤١ بمعدل ٣١ مرة ودلفنة المعادن اللاحديدية بمعدل ٤٣٠ مرة. وفي هذه الفترة ذاتها فقدت البلاد ٤١٪ من شبكة الخطوط الحديدية.

في عام ١٩٤٣ لم ينتج الاتحاد السوفييتي سوى ٨.٥ مليون طن من الحديد (بالمقارنة مع ١٨.٣ مليون طن عام ١٩٤٠)، في حين أنتجت الصناعة الألمانية في العام ذاته أكثر من ٣٥ مليون طن (بما في ذلك مصانع التعدين المحتلة في أوروبا).

لكن برغم الخسارة الفادحة التي ألحقها الغزو النازي بالبلاد استطاعت الصناعة السوفييتية إنتاج سلاح فاق نظيره في ألمانيا. ففي عام ١٩٤١ فاق إنتاج الطائرات في الاتحاد السوفييتي مثيله في ألمانيا بمعدل ٤٠٠٠ طائرة وفي عام ١٩٤٢ بمعدل ١٠,٠٠٠ طائرة. أيضاً في عام ١٩٤١ أنتج الاتحاد السوفييتي ٦٥٩٠ دبابة مقابل ٣٢٥٦ دبابة في ألمانيا، وفي عام ١٩٤٢ كانت هذه النسبة على التوالي ٢٤٦٨٨ مقابل ٤٠٩٨....

بعد الحرب العالمية الثانية استعيد عملياً النظام التعبوي العام الذي أثبت فاعليةً في سنوات الحرب. استأنف كثير من المنشآت العسكرية تقديم

المنتجات المدنية، لكن بقي الاقتصاد إجمالاً، كما في السابق، موجهاً للاستعداد للحرب.

في هذا السياق اتجهت الجهود الأساسية، كما في الثلاثينيات، إلى تطوير القاعدة الاقتصادية العامة لإنتاج الوسائل الدفاعية... سمح ذلك للحكومة، في ظل ضبط قاسٍ للأجور، ليس فقط تزويد السكان مجاناً بالتدفئة والغاز والكهرباء واستخدام وسائط النقل الداخلي بأجور رمزية، بل، وابتداء من عام ١٩٤٧ وحتى عام ١٩٥٣، خفض أسعار البضائع الاستهلاكية دورياً بانتظام وتحسين المستوى الحياتي للسكان.

فعلياً انتهج ستالين خطاً باتجاه التوزيع المجاني التدريجي للمؤن الغذائية والمواد الاستهلاكية الأساسية مع تجنب الاستهلاك التبذيري.

من الجلي تماماً أنه لم يكن بمقدور النظام الرأسمالي، المعتمد أساساً على اقتصاد السوق، بناء ودعم مثل هذا النظام التعبوي العام في زمن السلم من دون التخلي عن جوهره»(١٩٣).

دارت المناقشات بخصوص جوهر ومقولات الاقتصاد السوفييتي منذ عام ١٩٢١ وحتى موت ستالين. ليس ميسوراً وببساطة فهم هذا الاقتصاد انطلاقاً من مفاهيم ومعايير نظرية القيمة. تدل على ذلك حقيقة تاريخية فعلية تمثلت في أنه لم تثمر الجهود المبذولة لتأليف الكتاب المدرسي الأول الخاص بالاقتصاد السياسي للاشتراكية إلا بعد ثلاثين عاماً من المناقشات، أي في عام ١٩٥٤ بعد موت ستالين الذي شارك بنشاط في إعداده، ثم أجّل نشره. لم تُتح إمكانية حل التناقض القائم بين حقيقة الاقتصاد السوفييتي وجهاز الاقتصاد السياسي للاشتراكية إلا بعد ثلاثين عاماً من المناقشات، أي في عام ١٩٥٤ بعد موت ستالين الذي شارك بنشاط في إعداده، ثم أجّل نشره. لم تُتح إمكانية حل التناقض القائم بين حقيقة الاقتصاد السوفييتي وجهاز الاقتصاد السياسي ضمن إطار التعاليم الرسمية المتبناة. قال الأكاديمي ك. أوستروفتيانوف بهذا الصدد ما يلي: «ليس ثمة مسألة اقتصادية أثارت مثل هذا الكم من الخلاف والتضارب في الآراء ووجهات النظر مثل مسألة الإنتاج البضاعي

وسريان قانون القيمة في ظل الاشتراكية». لكن رفض التعاليم المعتمدة رسمياً لم يكن ممكناً لأسباب ذاتية (الحزب الحاكم، وعملياً كل الشريحة المثقفة متشبعان بالنظرية الماركسية) ولاعتبارات الحكمة السياسية.

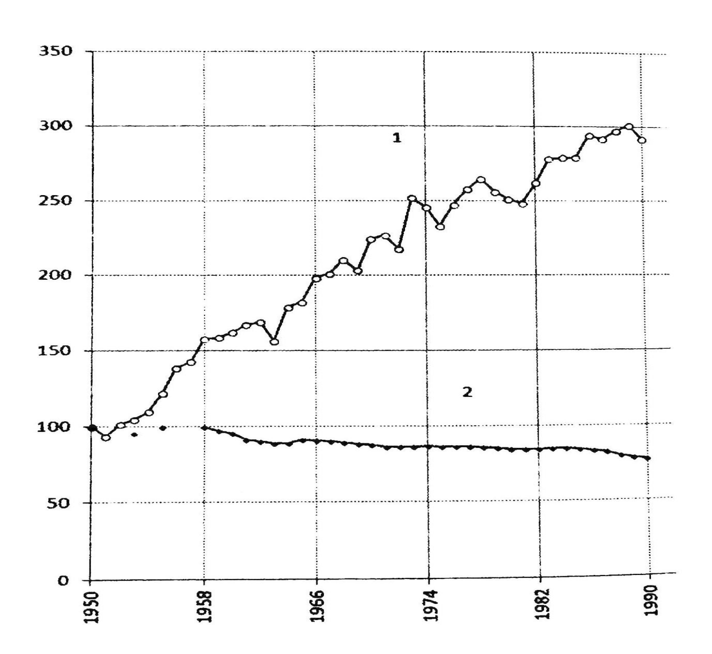
بالنتيجة جرى في الخمسينيات تبني الاقتصاد السياسي للاشتراكية السوفييتية كمنظومة «شبه سوقية» - نموذج نظري غير مطابق للواقع الاقتصادي. ترك تدريس الاقتصاد السياسي في المدرسة العليا وفي النظام التعليمي العام أثراً أيديولوجياً هائلاً. وعندما أُدخلت، بعيد موت ستالين، نظرية قيمة العمل بدأ بالانتشار رأي يوحي بأن العاملين في الاتحاد السوفييتي ينتجون قيمة مضافة، وهم بالتالي موضوع استغلال. وباتت الخطوة التالية (المنطقية والحتمية)، برغم الأيديولوجيا الرسمية، اكتشاف طبقة مستغلين - الموظفين الحكوميين (النومنكلاتورا). هكذا تدحرج الناس من دون دراية منهم، لتبني مقولة تروتسكي المناهضة للنظام السوفييتي القائم. وعندما نسفت حكومة نيكولاي ريجكوف في عام ١٩٨٩-١٩٩٠ بقوانينها المنظومة الاقتصادية السوفييتية لم تدرِ أية عواقب ستنجم عن ذلك.

يتصور الاقتصاد السياسي الاقتصاد بمثابة ماكينة يتحقق توازنها بواسطة عملية البيع والشراء. لكنْ ثمة أنماط أخرى للاقتصاد في ظلها تتجمع القيم والجهود دون تبادل أو مقايضة، بحيث يتمتع كل المشاركين معاً بناتج العمل. على هذا النحو اقتصاد الأسرة أو العزبة الفلاحية، وعلى هذا النحو أيضاً كان الاقتصاد السوفييتي المخطط. إن تجميع الموارد من دون عملية بيع وشراء هو ما سمح للاتحاد السوفييتي بعد الدمار الهائل الحاصل في فترة ١٩٤١ - ١٩٤٥ بإعادة بناء الاقتصاد بسرعة.

لماذا نحن لم نرَ ذلك؟ لأننا تعلمنا من الاقتصاد السياسي أن **التخصيص والتقسيم** أساس الفاعلية، وهذه الفرضية أو الاستنتاج اكتسى طابع الدوغما، ونسينا أن **التوحيد** و**التجميع** التعاوني أساس الفاعلية أيضاً. لكن أي التركيبين أجدى؟ هذا أمر متعلق بالشروط الملموسة. في ظروف الاتحاد السوفييتي تحديداً كان التوحيد والتجميع التعاوني أكثر فاعلية من التبادل والتنافس، وكانت

لهما الغلبة والسيادة في الاقتصاد. وفي ذلك كمنت قوة الاقتصاد السوفييتي، لكن آخرين ما عادوا يفهمون.

ليس نادراً ما يتردد أن عيب الاقتصاد السوفييتي كامن في **ملكية الدولة** له. حقاً أعاق ذلك بعض اتجاهات التطور، لكنه لم يكن المرض الثقيل للنظام، كما لم يكن هو، فضلاً عن ذلك، ما أدى إلى موته. وحتى اليوم لم يحصل تحول باتجاه تأييد الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج الرئيسي في الوعي الجماهيري.



رسم ٢ يوضح المؤشر البياني لحجم منتجات الاقتصاد الزراعي في الاتحاد السوفييتي بأسعار مقابلة (١) وعدد المشتغلين (٢) (عام ١٩٥٠ = ١٠٠).

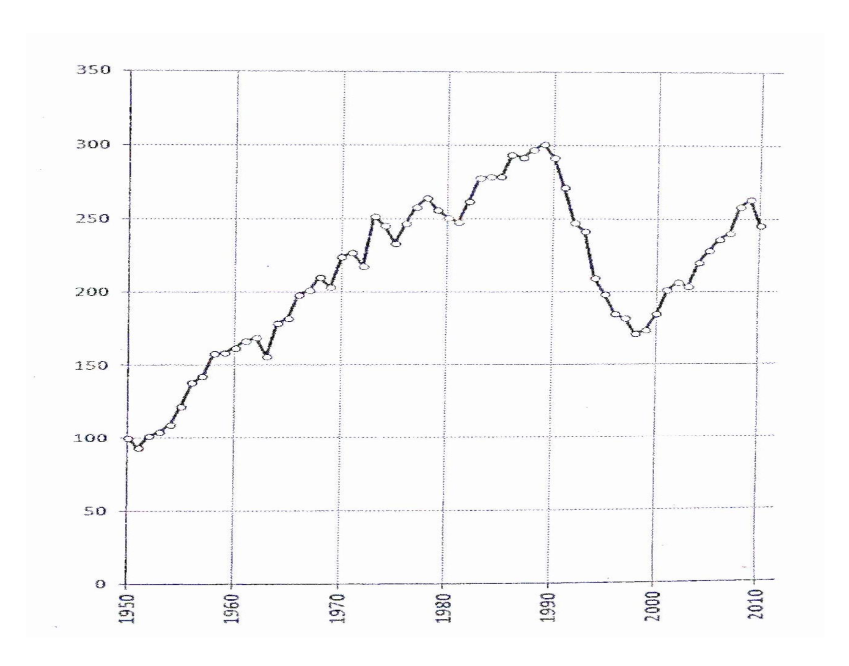
كانت المنظومة السوفييتية فعالة جداً. كانت البضاعة الكبيرة، التي شارك في إنتاجها الاقتصاد كله، من حيث «القيمة - الجودة» لا منافس لها في العالم (السلاح، الألمنيوم، الأدوية والمترو على سبيل المثال).

خرافة تخلف الاقتصاد الزراعي في الاتحاد السوفييتي أيديولوجية الأساس. ولم تقم أية مؤشرات ومعايير واضحة لمثل هذا التقييم من قبل خبراء

متخصصين. ويبيّن الرسم رقم ٢ دينامية الإنتاج الزراعي الإجمالي في الاتحاد السوفييتي وعدد المشتغلين فيه.

يُظهر الرسم رقم ٢ أن الاقتصاد الزراعي السوفييتي تطور بانتظام في القطاعات التي تعرضت حتى لتقلبات الظروف المناخية! على مدى أربعين عاماً ازداد حجم الإنتاج الزراعي حتى في ظل انخفاض عدد العاملين في هذا الحقل. يدل التصور المتكون في الوعي الاجتماعي على أن الاقتصاد الزراعي السوفييتي غير صالح برغم وتائر تطوره البائنة في الرسم البياني الآنف الذكر - يدل على الأزمة العميقة للثقافة السوفييتية في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين.

قاد رفض منظومة الاقتصاد الزراعي السوفييتية إلى تدهور عميق للإنتاج، وبعد ذلك لم يتم بلوغ مستوى عام ١٩٨٩، وربما لن يتم بلوغ هذا المستوى السابق في ظل المنظومة الحالية.



رسم ٣ يوضح المؤشر البياني لحجم منتجات الاقتصاد الزراعي في الاتحاد السوفييتي وفي رابطة الدول المستقلة (عام ١٩٥٠ = ١٠٠

هاكم مؤشراً واضحاً: استخدمت الكولخوزات في الاتحاد السوفييتي ١١ تراكتوراً فقط لكل ١٠٠٠ هكتار من الأرض الزراعية مقابل ١٢٠ وسطياً في أوروبا. وبخلاف الغرب أعانت القرية السوفييتية المدينة. وكان استيراد الغذاء (الحبوب) من قبل الاتحاد السوفييتي علامة يسر ورفاهية، في حين يعد مثل هذا الاستيراد الضخم اليوم علامة فاقة وبؤس.

غدا التركيز الآن على أن سباق التسلح قد أنهك الاتحاد السوفييتي من الأمور المسلّم بها. لكن ذلك خرافة دعائية. فوفق تقديرات وكالة المخابرات المركزية الأميركية كان نصيب النفقات الدفاعية من الناتج الوطني الإجمالي يتناقص في الاتحاد السوفييتي باستمرار. ففي بداية الخمسينيات أنفق الاتحاد السوفييتي لأغراض الدفاع ١٥٪ من ناتجه الوطني، وفي عام ١٩٦٠- ١٠٪، وفي عام ١٩٧٥- ٦٪ فقط، وقبيل البريسترويكا ٥٪. يدل كل ذلك على أن سباق التسلح لم يكن السبب في انهيار النظام.

من خلال علاقات الملكية في الاتحاد السوفييتي نتج نمط توزيع الخيرات والخدمات ليس حسب الجهد فقط، بل وحسب «الأفواه». فالنظام السوفييتي الذي تكونت ملامحه الرئيسة في قرارات ومطالبات مجالس القرى في فترة ١٩٠٥-١٩٠٧ هدف إلى استئصال شأفة الفقر الذي ضرب روسيا في مرحلة تشكل رأسمالية المحيط. فالنظر إلى الفقر بمثابة ظلم يمكن تحمله مؤقتاً، لكن يجب عدم اعتباره قاعدة حياة، ليست وليدة النظام السوفييتي. على العكس من ذلك، الاتحاد السوفييتي وليد هذه النظرة إلى الفقر.

لاقت فكرة المساواة انعكاساً لها في الاقتصاد السوفييتي، قبل كل شيء، من خلال اجتثاث البطالة («الحق في العمل») وفي الحصول المجاني على الخدمات الاجتماعية الرئيسة (السكن، التعليم، الطبابة والنقل العام والخدمات الثقافية). عبر هذه القنوات تزود الفرد بالحد الأدنى من الخيرات والخدمات بصفته عضواً في المجتمع. في السبعينيات والثمانينيات بات الاتحاد السوفييتي «مجتمع الطبقة الوسطى».

في الاتحاد السوفييتي تمت تلبية حاجات الاستهلاك الأساسية بصورة أفضل بكثير مما كان بالإمكان بلوغها في ظل الإمكانات والموارد المتوفرة وفي

ذات مستوى التطور في ظل النظام الرأسمالي، نظراً للتوفير الناجم عن الاستخدام العقلاني للموارد والقدرات.فأنشأ النظام السوفييتي نمط المنشأة الصناعية التي ترافق الإنتاج فيها مع الحفاظ على شروط الحياة الأكثر أهمية بالنسبة للعاملين والمحيط البيئي (ومن هنا مفهوم المنشأة المكوِّنة للمدينة).إن هذا الترافق المشار إليه ذو أساس أصلاً في مجتمع المشاعة، ويعد مصدراً كبيراً للاقتصاد غير موضَّح كما يجب للرأي العام (استخدام طاقة الغاز، الخارج لدى إنتاج الطاقة الكهربائية في محطات التوليد، في التدفئة).

في الاتحاد السوفييتي نما بانتظام الناتج العام (بالأسعار المقابلة) والدخل القومي المستخدم لحاجات الاستهلاك والادخار. وطبقاً لذلك نما الدخل الحقيقي للسكان ابتداء من عام ١٩٥٠ (أي مع الخروج من مرحلة إعادة البناء بعد انتهاء الحرب). استمرت وتيرة النمو حتى عام ١٩٨٨ (مع عثرة حاصلة في عام ١٩٨٦-١٩٨٧) بزيادة تقدر بـ ٥ أضعاف مستوى عام ١٩٥٠. ومن أجل تحقيق مبدأ المساواة في التوزيع والقضاء على الفقر في البلاد جرى وفق نظام تخطيط ضبط الموازنة بين الدخول والأسعار، كما أنشئت صناديق الاستهلاك الاجتماعية. من هذه الصناديق تم تزويد السكان بالتعليم ورفع مستوى التأهيل والطبابة المجانية والمعاشات التقاعدية وإعانات المتعلمين وتكاليف الإقامة في بيوت الراحة وفي المصحات وكفالة الأطفال ما قبل سن المدرسة في دور الحضانة ورياض الأطفال.

في عام ١٩٨٨ كانت النفقات الفعلية للحكومة من الصناديق الاجتماعية في عام على النحو التالي: ٢٩٠ روبلاً للتلميذ في المدرسة الإعدادية والثانوية، ٩١٤ روبلاً للطالب في المعاهد المتوسطة، ١٤٠٠ روبلاً للطالب الجامعي (٧٨٪ من الطلاب حصلوا على منح مادية). كما بلغ المعدل الوسطي للإنفاق على الطفل الواحد في دور الحضانة ورياض الأطفال ٥٧١ روبلاً وسددت الدولة ٨٥٪ من هذه الكلفة.وبلغ متوسط الإنفاق على المريض الواحد في المصحات العامة ١٢روبلاً في اليوم. يمكن تقدير القيمة الفعلية لهذه الأموال إذا علمنا أن سعر بطاقة الركوب في المترو كان ٥ كوبيكات، كما كان سعر ليتر الحليب ٣٢ كوبيكاً.

دخل الاتحاد السوفييتي منذ المرحلة المبكرة لتطوره الصناعي، بالمقارنة مع الغرب، في عداد البلدان القليلة العدد التي توفر تغذية كاملة القيمة وفق معيار معاصر. فحسب تقديرات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التابعة للأمم المتحدة يُعد الاتحاد السوفييتي واحداً من أول عشرة بلدان في العالم من حيث نمط التغذية الأفضل.

في المرحلة السوفييتية تحسنت بشكل خاص تغذية الفلاحين.فطبقاً لمعطيات الأبحاث الاستقصائية الخاصة بميزانية الأسرة في مرحلة ما قبل الثورة وفي عام ١٩٨٦ تغيرت جراية التغذية على النحو التالي (جدول ٢)

جدول٢استهلاك المواد الغذائية من قبل أسر العمال والفلاحين (الكولخوزيين)

قبل ثورة عام ١٩١٧ وفي عام ١٩٨٦

مواد غذائية	استهلاك الفرد الواحد من المواد الغذائية في عام (كغ)			
	العمال		الفلاحون	
	قبل ثورة عام ١٩١٧	عام ١٩٨٦	قبل ثورة عام ١٩١٧	عام ١٩٨٦
اللحوم بأنواعها	٢٢,٥	٨٢,٢	١٤,٩	٥٨,٧
الحليب ومشتقاته	٨٧	٣٤٠,٩	١٠٧	٣٥٠,٧
البيض (عدد)	٥٣	٢٢٧	٣٣	٢٩٤
الأسماك بأنواعها	١٤,٥	٢١,٢	٥,٥	١٤,٨
السكر	٩,٤	٣٥,٣	٣	٤١,٣
البطاطا	٩٠,٢	٩٢,١	٧٧,٧	١٤٢,٩
الخضار	٤١	٨٢,٥	٢٥,٥	٩٦,١
الخبز والمعجنات	١٧٤,٣	٨٧,٢	٢٥٦	١٥٠,١

حصل سكان المدن في الاتحاد السوفييتي على المواد الغذائية بشكل أساسي من منافذ التجارة الحكومية (٦٩-٧٢٪) أو من التعاونية (٢٦-٢٨٪) وكذلك عبر نظام الإطعام الاجتماعي العام. شكل شراء المؤن الغذائية العادية أو المصنعة من السوق الكونحوزية جزءاً غير كبير من التزود والتموين. كانت هذه السوق أثناء الحرب وبُعيدها، بعد إلغاء نظام البطاقة التموينية في عام ١٩٤٧ ولاحقاً مع توسع الشبكة التجارية، مصدراً هاماً للإمداد. وبدءاً من عام ١٩٥٠ قدّمت الإحصاءات حساباً تفصيلياً لبيع المواد الغذائية في أسواق الكولخوزات في ٢٦٤ مدينة. دلت هذه الإحصاءات على تقلّص سريع لدور هذه الأسواق في الإمداد: من١٧٪ في عام ١٩٥٠ إلى ٤,٩٪ في عام ١٩٦٠ و٢,٨٪ في عام ١٩٧٠. وبدءاً من عام ١٩٧٥ استقرت هذه النسبة في حدود ٢,٢-٢,٣٪، لكنها هبطت في عام ١٩٨٨ إلى حدود ٢٪. يوضح الجدول رقم ٣ التغيرات الحاصلة في مجال تغذية المواطنين في الاتحاد السوفييتي.

جدول ٣ استهلاك الفرد في

الاتحاد السوفييتي من المواد الغذائية في العام

الخضار كغ	البطاطا كغ	السكر كغ	البيض (عدد)	الأسماك بأنواعها كغ	اللحوم بأنواعها كغ	الحليب ومشتقاته	العام
٥١	٢٤١	١١,٦	٦٠	٧	٢٦	١٧٢	١٩٥٠
٧٠	١٤٣	٢٨	١١٨	٩,٩	٤٠	٢٤٠	١٩٦٠
٨٢	١٣٠	٣٨,٨	١٥٨	١٥,٤	٤٧,٥	٣٠٧	١٩٧٠
٩٣	١١٢	٤٢,٢	٢٣٩	١٧,٦	٥٧,٦	٣١٤	١٩٨٠
٩٥	٩٨	٤٢,٥	٢٦٨	١٧,٢	٦٧	٣٦٣	١٩٨٩

تدل معطيات الجدول رقم ٣ على أن الجراية المتوسطة للاستهلاك في الاتحاد السوفييتي تحسنت باستمرار في مكوناتها الرئيسة. ازداد استهلاك البروتينات

الحيوانية والخضار وتناقص استهلاك البطاطا. حصل ذلك من خلال تطور الزراعة والصناعة الغذائية ومن خلال استيراد بعض المواد كذلك.

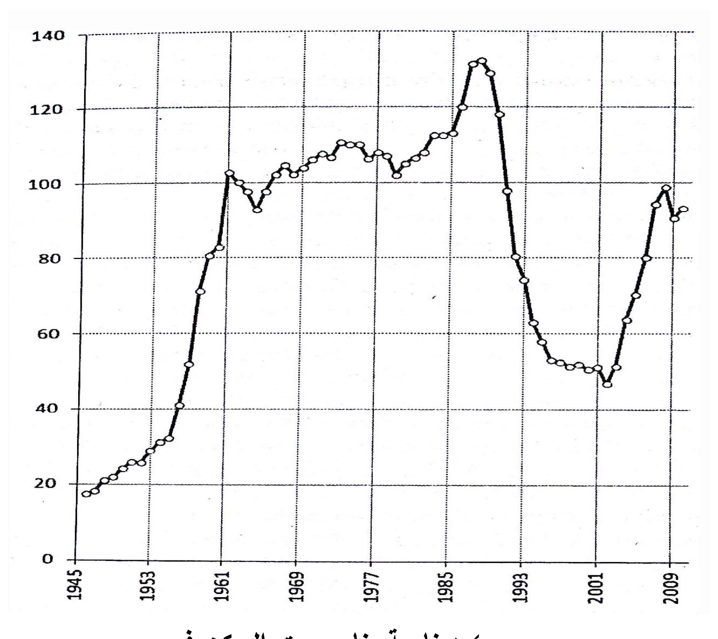
يحتل **المسكن** المرتبة الثانية الهامة حياتياً بعد الغذاء. ثبّت دستور الاتحاد السوفييتي حق المواطن في المسكن، وغدا ذلك واحداً من أهم الحقوق الدستورية. كان ذلك إنجازاً اجتماعياً عظيماً لم تحققه حتى أغنى بلدان الغرب. وارتبطت مساحة المسكن بعدد الأفراد الساكنين.

من بين الأسر الساكنة في مساكن قدمتها الصناديق الحكومية والاجتماعية والتعاونية في المدن والبلدات ذات الطراز المدني في عام ١٩٨٩ ثمة ٨٣,٥٪ منها تعيش في شقق مستقلة و٥,٨٪ في شقق مشتركة و٩,٦٪ في سكن جماعي و١,١٪ في مساكن خشبية مؤقتة. تناقص باستمرار عدد الأسر الساكنة في شقق مشتركة، ويعد القول الشائع جداً بأن الأغلبية الساحقة من سكان الاتحاد السوفييتي تعيش في شقق مشتركة من باب الخرافة الدعائية.

يوضح الرسم رقم ٤ دينامية الإسكان في الاتحاد السوفييتي وفي رابطة الدول المستقلة (محسوبة بملايين الأمتار المربعة في العام).

لم يكن للمواطن حق فقط في مأوى، بل حق في مسكن **لائق**. ولهذا الغرض وضع **معيار**، وفي حال عدم مراعاته أو ضمانه امتلك الناس الحق في «تحسين شروط السكن». كانت الكلمات الآنفة الذكر اعتيادية في العهد السوفييتي، لكن الاعتيادية أفقدتها معناها وقيمتها. «الحق في التحسين» لم تكن عبارة ديكورية، بل ظاهرة قائمة. بتاريخ الأول من كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠ بلغ عدد الأسر المطالبة بتحسين شروط السكن في الاتحاد السوفييتي ١٤,٢٦ مليون أسرة. وعاماً بعد عام تتم الاستجابة لمطالب الأسر، فحصل ١٣٪ في المتوسط سنوياً من المطالبين بهذا الحق بشقق جديدة بمساحات محددة طبقاً لعدد الأفراد. ففي جمهورية روسيا في عام ١٩٨٧ حصل على شقق ١٧٪ من المنتظرين أدوارهم، وفي عام ١٩٨٩ حصل ١٣٪ من هؤلاء على شقق مجاناً.

استندت هذه السياسة الإسكانية على حملة بناء سكنية واسعة، كانت مصادر تمويلها (عام ١٩٨٥) على النحو التالي: منشآت ومنظمات حكومية - ٧١٪، تعاونيات - ٦,٩٪، كولخوزات ٧,٢٪ و١٤٪ من حساب السكان بقروض حكومية. ديناميكية البناء ممثلة في الرسم رقم ٤.



رسم ٤ دينامية بناء بيوت السكن في
الاتحاد السوفييتي وفي رابطة الدول المستقلة
(ملايين الأمتار المربعة في العام)

كانت سياسة المساواة في السكن معروفة ومخططة. في عام ١٩٨٩ لم تتعدَ مدفوعات أسر العمال والموظفين لقاء السكن ١٪ من مجموعة نفقاتها و٣٪ مع حساب الخدمات الأخرى المشتركة. وشكلت كلفة المتر المربع الواحد وسطياً ١٣ كوبيكاً في الشهر.

في العهد السوفييتي بلغ سعر شراء المتر المربع في شقة جديدة من خلال الجمعيات التعاونية في عام ١٩٨٦-١٩٨٧ في موسكو ١٩٢ روبلاً، أي ما قدره ٨٩٪ من متوسط الأجر الشهري في جمهورية روسيا. على هذا النحو

بلغ سعر شقة سكنية من غرفتين (١٨ و١٢م٢) ما يعادل أجر ٣ سنوات (مع تقسيط المبلغ لمدة ١٥ سنة بدون فائدة أو بفائدة زهيدة جداً). وكان يتم تسليم الشقق بكسوة كاملة مع أرضية خشبية ودهان وورق جدران وموقد طبخ غازي أو كهربائي. لكن في عام ١٩٩٩ بلغ السعر الوسطي للمتر المربع السكني في روسيا الاتحادية ٤٦٠٪ وفي عام ٢٠٠٦-٣٤١٪ من متوسط الأجر الشهري. وفي عام ٢٠٠٨ وصل سعر المتر المربع في الشقق الجديدة المؤلفة من غرفتين إلى ٦٨٢٤ دولاراً. بالتالي بلغ سعر المتر المربع الواحد في روسيا الاتحادية ما يعادل مجموع الأجر في عام كامل. هكذا بدأ المجتمع بالانقسام إلى طبقتين - إلى من يمتلك سكناً وإلى مضطر اللجوء إلى الاستئجار مع الرضا بشروط سكنية أسوأ، أو البقاء من دون مأوى.

تدل المعطيات الواردة أعلاه على أنه خلال ٧٠ عاماً من حياة الاتحاد السوفييتي قد قام نظام حياة اجتماعي ووطني عام وفق تصورات بخصوص الرفاهية والعدالة متكونة في الوعي الجماهيري العام وكامنة في أساس الأيديولوجيا السوفييتية.

بدءاً من ستينيات القرن العشرين، وفي ظروف حياة أكثر يسراً ورخاء، بدأ في عقول قسم من السكان المدينيين نفور ملحوظ من الفكرة القاسية للشيوعية باتجاه الديمقراطية الاجتماعية. بدا ذلك بوضوح في أوساط الإنتلجنتسيا والمسؤولين الإداريين وانتقل تدريجياً إلى أوساط العمال ذوي التأهيل العالي. لم تسمح الماكينة الأيديولوجية للحزب الشيوعي السوفييتي للناس بلحظ هذا الانزياح والتأمل في مآله. تمثلت المصيبة في أن الإنتلجنتسيا اليسارية المتشربة أفكار العقلانية والإنسانية التنويرية بدت لا مبالية معتبرة هذه المسائل «آخر همها». كذلك علماء الاجتماع لم يستطيعوا إيضاح جوهر رفض الشيوعية والانحراف باتجاه الديمقراطية الاجتماعية التي حلم بتحقيقها ميخائيل غورباتشوف.

الفصل السادس

عهد بريجنيف

باختصار سنتحدث عن فترة الاستقرار الأخيرة التي سبقت البريسترويكا. يسمون فترة ١٩٦٥-١٩٨٠ في حياة الاتحاد السوفييتي «عهد بريجنيف»، وبلغة البريسترويكا «مرحلة الركود». لكن أبرزت الاستفتاءات الكبيرة الجارية في عامي ١٩٩٠-١٩٩١ في أوساط مواطني الاتحاد السوفييتي من مختلف القوميات ظاهرة باهرة. فمن بين العهود التاريخية، كما تصور ذلك سكان بلادنا، حصل «عهد بريجنيف» على أرفع تقييم إيجابي، في حين برزت فترة البريسترويكا كأسوأ زمن (برزت في المرتبة الأولى في وسط اليهود فقط - لكن وفي داخل هذه المجموعة «أيدها» ١١٪ فقط).

لكن اللافت بخصوص هذه الظاهرة هو أنه ما أن انتهى عهد بريجنيف حتى رحّبت الجماهير بشوق وحماسة بميخائيل غورباتشوف وبـ «قيمه الإنسانية العامة» المطروحة. كيف حصل ذلك؟ برأيي، بريجنيف هيأ الشروط المثالية لنضوج ذلك الدُمَّل الذي تقيّح وأفرز كارثة البريسترويكا. فعندما نضج هذا الدمّل اشتهى الناس مجيء غورباتشوف من أجل شقّه (الدمّل). ما المأثرة هنا - إيصال البلاد إلى حافة الكارثة، إنضاج الأزمة بدلاً من تلافيها؟ هذا ما يتراءى الآن.

بدءاً من القرن الثامن عشر، عندما برزت الحضارة الغربية الحديثة الحيويّة والوحشية استطاعت روسيا البقاء حية فقط بفضل بذل جهود فائقة مستمرة - بفضل برامج تحديث استثنائية مع مراجعة ومعالجة خلاقة

للتكنولوجيات المستعارة من الغرب. ودوماً لم يكن ثمة وقت ولا كوادر ولا موارد كافية من أجل ذلك. وأدّت تعبئة كل ذلك والتركيز على الاتجاهات الأساسية دائماً إلى إنهاك واستنزاف «المؤخرات». هذا يعني أن التطور السريع والرائع لقسم من الثقافة لبّى النداء التاريخي وتحمّل عبء الضربة الرئيسة، إنما ترافق مع أزمة حلّت بالأقسام الأخرى.

على هذا النحو يمكن القول إن كل جيل، في إنجازه المهمة التاريخية الماثلة تحديداً أمامه، إنما ضمن حياة روسيا لمرحلة تاريخية كاملة، لكنه «حضّر» للجيل التالي أزمة جديدة يمكن أيضاً أن تكون قاتلة. وإذا كان الغرب قد تعلّم تصدير أزماته إلى المحيط (إلى المستعمرات وإلى العالم الثالث والآن إلى روسيا)، فقد ترتّب علينا تصدير أزماتنا إلى المستقبل، أي نقلها إلى عاتق الجيل التالي. وأحياناً احتوت هذه «الإرسالية من الماضي» قنابل وإن بفتائل تفجير مسحوبة نشّطها، بأفعالهم الطائشة أو المحسوبة، رافعو راية التجديد والإصلاح.

أية أزمة أنضجها بريجنيف وكيف حضّرها للتصدير إلى الحاضر؟ أي نداء تاريخي استجاب له ولبّاه جيل «مرحلة الركود»؟ هل كان بالإمكان فصل جوهريْ عهد بريجنيف هذين، ثم، عندئذ، نسف بنية الأزمة والحيلولة بالتالي دون انفجار قنبلة البريسترويكا؟ في الجواب على هذه الأسئلة يكمن تقييم المذهب الذي اعتمده وحققه فريق بريجنيف مجتمعاً.

تلخّص التناقض الذي كان يجب على «نظام بريجنيف» حلّه في ما يلي. فقد تطلّب تطورُ المجتمع والدولة إنجازَ دورة تحديث جديدة، بما في ذلك تجديد أساس الرؤية الفكرية التي التأم وتشرعن بمقتضاها المجتمع السوفييتي والنظام السوفييتي. لكن تحديث المنظومتين السياسية والاقتصادية عمّق أزمة بنية الرؤية الفكرية التي كانت الشيوعيَّة المشاعية الفلاحية المغلّفة بقشرة ماركسية نواتها.

كان يمكن أن تكون حالة مثالية لو تمّ حل هذا التناقض عبر مركّب متكامل قوامه الانتقال إلى مستوى جديد للفلسفة الاجتماعية والسياسية، وكذلك الأنتروبولوجية للمجتمع السوفييتي، تجديد وتعزيز السيادة الثقافية للبناء السوفييتي، وتحديث المجالات الأخرى بالاستناد على قاعدة رؤية فكرية جديدة. اليوم بدأنا نتلمس ترميم نقص الوعي باستيعابنا تجربة الكارثة التي دائماً ما تنزع الغشاوة عن أدمغة قسم من المجتمع. في ستينيات القرن الماضي لم ندرك، حتى بدرجة صغيرة، طبيعة الأزمة التي تنتظرنا، كما فسّرنا علاماتها على نحو غير صحيح. عدا ذلك تصورنا نبوءة ستالين الثاقبة، القائلة إنه في طور «الاشتراكية المتطورة» سيندلع عندنا صراع طبقي، بمثابة شطحة شيخوخة. وعندما يقولون الآن إنه كان على بريجنيف دمقرطة الحزب وبدء حوار خلاّق حول قضايا الاشتراكية يبدو ذلك كهذرٍ صبياني ساذج.

ما كان ممكناً في ذلك الحين الحديث عن أية «مناقشة حرة». فلو تجرأ جدلاً «سوسلوفيونا»[١] الكبار أو الصغار المقيّدون بالماركسية الرسمية على ذلك لانتهوا في الحال بضربات من الأئمة العارفين بالماركسية الأصلية ولا قترب موعد البريسترويكا عشر سنوات ولشكّل ذلك كارثة بالمعنى الحرفي للكلمة. إن مسألة تجديد الأساس الفلسفي بدون صدام مباشر مع الماركسية أمر عسير ومعقّد لدرجة أنه لم يُعثر حتى اليوم على صيغة مناسبة لحلها. هذا الأمر واضح على مثال اليسار الغربي، كما على مثال الحزب الشيوعي الروسي الذي لم يستطع على مدى العشرين عاماً الماضية قول شيء صريح واضح حول «اشتراكية متجددة» للمستقبل.

ناقش ليونيد بريجنيف الأمر بعقلانية لدرجة تثير الدهشة. وهذا ما كان ممكناً حصوله بواسطة الحساب - أعانه في هذا المجال عقل فلاحي سليم. لم تعد ثمة نقاشات مع عبقريات فلسفية شابة نفوها إلى زوايا بعيدة - م. مماراداشفيلي إلى براغ،

---

(١) المقصود هنا ميخائيل سوسلوف (مسؤول الشؤون العقائدية في المكتب السياسي للحزب) وأمثاله من المنظّرين.

أ. زينوفيف إلى ميونيخ واتفقوا مع الباقين - «جمّدوهم». قرروا استخدام الوسائل الممكنة التي كان الجيل قادراً عليها - الاستمرار في بناء وتعزيز البلاد بالقدر الممكن قبل مجيء غورباتشوف.

إلى أي حد تمكنوا من تنفيذ هذا البرنامج؟ إلى حد كبير جداً. يمكن المجادلة بخصوص قضايا صغيرة، العثور على أخطاء أو تقصير هنا وهناك، لكن إجمالاً يعد برنامج الخطط الخمسية الثلاث متماسكاً ومتناسقاً بشكل مدهش. من المشكوك فيه أن يستطيع أحد من المتذاكين الحاليين الاضطلاع بمثله وبمثل هذا النجاح الحاصل. وهذا بالمناسبة واضح من حقيقة أن ألكسي كوسيغين المدير التنفيذي للبرنامج لم توجّه بحقه من قبل هؤلاء المتذاكين أية ملاحظة طيلة مدة البريسترويكا. لقد رغبوا في النيل منه، لكنهم لم يعثروا على ما يسند رغباتهم، وكل ما عندهم هو «مرحلة الركود، مرحلة الركود...».

اعتصر فريق بريجنيف - كوسيغين كل ما استطاع من النظام التخطيطي القديم. وحسناً فعلوا عندما حادوا عن «إصلاح ليبرمان». فلو شرعوا بتعديل الآلية الاقتصادية على النحو المقترح لخسروا وتيرة النمو وعجّلوا بحلول البريسترويكا. لكن تم استغلال الاندفاعة المتوفرة في هذا النظام ليتمكن هذا الفريق من توفير احتياطي منعة استطعنا بفضلها الثبات على مدى هذه العشرين عاماً والخروج من الحفرة أحياء.

قاد ذلك الخيار الذي حصل بمشاركة، أو ربما تحت تأثير تصورات بريجنيف، إلى نقل أزمة الرؤى الفكرية إلى حالة من سريان بطيء أقرب ما يكون إلى الركود، لكن مع حشد كل القوى باتجاه البناء والعمران، حيث كانت المهام واضحة والكوادر متوفرة. كان هذا الخيار سليماً من الناحية الاستراتيجية. فكان من شأن اتخاذ أي خيار آخر، على الأغلب، تقريب موعد انهيار النظام، أو، في أحسن الأحوال، مفاقمة وضع البلاد والشعب بدرجة أكبر في لحظة حدوث الانهيار.

لهذا السبب يقيّم مواطنونا العقلاء عالياً عهد بريجنيف. في ذلك الزمن عمل الناس مرتاحين، إذ شعروا أنهم يقدّمون أشياء مفيدة للبلاد. عدا ذلك صارت الحياة في «المعسكر» أكثر يسراً، فالناس يتنفسون براحة أكبر وتحسَّنت أحوالهم المعيشية.في هذه الأثناء كانت الشرطة تتجول من دون سلاح، وقرأ الناس عن الهراوات والغاز المسيّل للدموع في الجرائد، حتى عدّوا ذلك ضرباً من دعاية. كان بالإمكان الذهاب إلى القرم وإلى القوقاز بالسيارة مع الأطفال والإقامة في خِيَم.يكفي النظر اليوم إلى خارطة رعب المواطن السوفييتي العادي في «مرحلة الركود» ومقارنتها بالحالية. كان ذلك عصراً ذهبياً لن يتكرر.

وليس ثمة أي تناقض في أن الناس تعطَّشوا للبريسترويكا: استمرت أزمة الرؤى الفكرية بالتصاعد وإن في شكل مرضي مزمنٍ. كان لزاماً على الجيل الجديد تجاوز هذه الأزمة المطروحة كمهمة تاريخية لم يستطع حلها فوقع في كارثة. الآن صار الأمل معقوداً على جيل الشباب الجدد.

تعالوا ننظر في ما أنجزه عهد بريجنيف خلال خطط خمسية ثلاث في الفترة الواقعة بين ١٩٦٦-١٩٨٠. لننطلق من الأشياء الحياتية العادية. خلال هذه الفترة شهدت البلاد طفرة كبرى في بناء دور السكن. تمّ بناء ١,٦ مليار متر مربع سكني، أي ما يعادل ٤٤٪ من المساحة السكنية القائمة في عموم الاتحاد السوفييتي عام ١٩٨٠. لولا هذه التوظيفات الهائلة المكرسة في هذا القطاع لانهار بكل بساطة صندوق مخصصات السكن في روسيا الاتحادية في التسعينيات.

خلال هذه الخطط الخمسية الثلاث تم تشييد ثلثي البنية التحتية الأساسية للمدن والبلدات: شبكات مياه الشرب، تمديدات أنابيب الغاز والتدفئة وشبكات الصرف الصحي. الآن ليس بمقدور اقتصاد روسيا الاتحادية حتى المحافظة على سلامة هذه الأنظمة ناهيك عن بنائها. فمنشآت البنية التحتية تتهرّأ وتبلى بسرعة، والإمكانات المتوفرة لا تكفي إلاّ لترميم الأعطال الطارئة.

عموماً، في عهد بريجنيف تحديداً ارتقت ظروف معيشة الأغلبية الساحقة من المواطنين إلى مستويات أكثر البلاد تطوراً وفي ظل عدم وجود مشردين لا مآوي لهم، الأمر الذي تعاني منه حتى البلدان المتطورة جداً. أمرٌ آخر أن «نظام بريجنيف» لم يستطع إيضاح قيمة هذا الإنجاز للمواطنين.

في عهد بريجنيف قام فضاء إعلامي متطور بلغ فيه الشعب السوفييتي درجة أمة حديثة متلاحمة. ارتبط الشعب بشبكة كثيفة من وسائل إعلامية مطبوعة تضاعف عدد نسخها ثلاث مرات وعدد صفحاتها أربع مرات. لكن اليوم هبط الفضاء الإعلامي إلى معدلات خاصة بقبائل بلدان ضعيفة التطور. اليوم تراجع تزويد السكان بالصحف في روسيا بمعدل ٧,٣ مرة، وفي جورجيا مثلاً ١٣٧ مرة. فإلى الأمام، إلى العصر الحجري!

في عهد بريجنيف بالذات أُفعم الاقتصاد والقطاعات الأخرى بكوادر رفيعة التأهيل وبالطاقات والقدرات الحيوية. صارت الأراضي المفلوحة تحصل على السماد الضروري بشكل كاف تقريباً بما يعوّض المواد الغذائية المفقودة، فتحسنت التربة الصالحة للزراعة. شكّل ذلك الزمن علامة فارقة في تاريخ روسيا، لكن بدأنا مع البريسترويكا بالتراجع، فبقيت القرى من دون أسمدة، بدون تراكتورات وبدون طاقة كهربائية. وفي عهد بريجنيف نشأ قطيع من سلالات الحيوانات الأصيلة، لكن ذُبح ثلثاها حتى الآن.

في عهد بريجنيف أحسَّ الناس بالاطمئنان، تحسن غذاؤهم، ازداد عدد التلاميذ في المدارس بمعدل ثلاثة أضعاف وطلاب الجامعات بمعدل ضعفين. ونما معدل الزيادة السكانية بانتظام: في جمهورية روسيا ازداد عدد السكان خلال عشرين سنة عشرين مليون إنسان. في ذلك العهد نشأت أنظمة قاعدية عملاقة، بفضلها نقف بثبات على أقدامنا الآن، مثل مجمعات الطاقة والصناعة على مستوى البلاد. كذلك تزود الجيش بالقدرات العلمية الرفيعة المستوى. من جانب آخر من الصعب تقدير المزايا المكتسبة التي منحها الوضع الذي وصلت

إليه البلاد كدولة عظمى، بما في ذلك في المجال العلمي. لكن الآن تآكل مقام الدولة العظمى إلى حد كبير.

اقتضى المبدأ الذي سارت عليه الدولة في عهد بريجنيف تخصيص توظيفات ضخمة لتمتين الأساس القاعدي للبلاد. تطورت بشكل خاص الصناعات المعدنية، مثل صناعة الحديد اللازم لبناء العربات والمكائن والجسور وأنابيب شبكات الماء. ارتقت البلاد على هذا النحو إلى مستوى الولايات المتحدة في حجم إنتاج الحديد، فتطورت خلال الخطة الخمسية فيما بين ١٩٧٦-١٩٨٠ صناعة السيارات والمعدات المعدنية بقياسات تبدو الآن خيالية.

بهذا الشكل تراكمت في الاقتصاد طبقة شحمية سميكة جداً تحت الجلد بمثابة خزين احتياطي. تصوروا لو أن «السوق» داهمتنا قبل خمسة عشر عاماً من موعد حلولها! لو حصل ذلك لما كان عندنا اليوم نور ولا وقود ولا قنوات صرف صحي.

تتلخص قيمة عهد بريجنيف في أنها دلّتنا بوضوح على التالي: إذا بنينا حياتنا في روسيا من دون تقسيم الناس إلى ذئاب ونعاج أمكننا على الصعيد المادي العيش جميعاً بشكل لائق مع قدرات متوفرة كبيرة على تحسين حالنا. هذه الحقيقة بذاتها هامة جداً وتغرس فينا الأمل. فهي تعني أن ليس ثمة موانع فيزيقية بالنسبة لنا أمام بناء هذه الحياة. أما الحواجز في مجال الوعي، فبإمكان الناس العقلاء تجاوزها. طبعاً إن هم أرادوا.

الفصل السابع

تغيرات المجتمع السوفييتي

وإرهاصات الأزمة

كانت الحرب الوطنية العظمى حداً هاماً في تطور المجتمع السوفييتي، فالطاقة المراكَمة في الحرب مدعومةً بالنهوض الروحي بنتيجة النصر نشَّطت بصورة شديدة عمليات بناء وتوسيع الإنتاج. توّجت الحرب «فترة حضانة» التصنيع والتحديث، أما تتويج برنامج إعادة الإعمار فغدا عتبة لولوج مرحلة نمو الإنتاج الصناعي.

جرى نشاط حثيث في نمو المدن. ففي عام ١٩٥٠ عاش في المدن في الاتحاد السوفييتي ٧١ مليون نسمة، أما في عام ١٩٩٠ فوصل هذا الرقم إلى ١٩٠ مليون. وهنا، بخلاف الغرب، نشأ عدد كبير من المدن الجديدة بنتيجة التصنيع السريع في روسيا وفي باقي جمهوريات البلاد. في عام ١٩٩٠ كان ٤٠,٣٪ من مجموع مدن الاتحاد السوفييتي قد قام بعد عام ١٩٤٥ (و٦٩,٣٪ قام بعد عام ١٩١٧). سكن في هذه المدن الجديدة شباب جيل ما بعد الحرب. تغيّر المجتمع بسرعة ديموغرافياً وبنيةً اجتماعية ونمط حياة. في عام ١٩٥٠ كان في الاتحاد السوفييتي ١٥ ألف مدرسة معارف عامة متوسطة، ووصل هذا الرقم في عام ١٩٩٠ إلى ٧٠ ألفاً. ازدادت حركة السكان بشكل كبير. فخلال هذه الفترة ذاتها ازدادت حركة نقل الركاب في وسائط النقل العام ١٢ ضعفاً. كذلك ازداد عدد نسخ المجلات الصادرة٣١ ضعفاً... إلخ وفي الوسط العمالي ازدادت بسرعة نسبة الأخصائيين الحاصلين على تعليم عالٍ. ففي عام ١٩٥٩ كان عدد العاملين في الاقتصاد الوطني

ممن أنهوا التعليم العالي ٣,٣ مليون، وفي عام ١٩٧٠ - ٧,٥ مليون، وفي عام ١٩٨٩ - ٢٠,٢ مليون (١٤,٥٪).

حصلت التغيرات بسرعة كبيرة، ولبث المجتمع في حالة ضغط التحول والتبدل. سنركّز في هذه العجالة على التغيرات التي تعد هامة في إطار موضوعنا - على تلك التي ولّدت عدم رضا جماهيري غير واعٍ للمواطنين وإحساسٍ بشيء ما من عدم النجاح والهناء.

أحد أهم العوامل التي تضرب شرعية أي نظام اجتماعي هو عدم تلبية متطلبات أساسية لأجزاء معتبرة من المجتمع. إذا كان ثمة أناس كثيرون يعانون من الحرمان ويستطيعون تجميع صفوفهم،إما أن تتغير سياسة الدولة بتأثير ضغطهم، أو تُمنى بالانهيار في ظل بلوغ الأوضاع مستوى حرجاً. تعالوا نتبيّن جوانب الحياة السوفييتية التي لم تحظ برضا جمهور هام من الناس، ومن استشعر الحرمان ومن أي شيء في ظل النظام السوفييتي. الحديث يدور هنا عن المتطلبات الحياتية الاعتيادية الأكثر أهمية.

الإنسان يعيش في عالمين: عالم **الطبيعة** وعالم **الثقافة**. يمكن النظر إلى هذا الطابع المزدوج للوسط المحيط بنا من زاوية نظر أخرى - من زاوية أن الإنسان يعيش في عالمين: عالم **الأشياء** وعالم **الرموز**. الأشياء التي تنشئها الطبيعة أو الإنسان نفسه هي الأساس المادي لعالمنا. أما عالم الرموز، الذي يتسم بتنوع كبير، فمتعلق بالأشياء، لكن بعلاقات معقدة متبدلة وغالباً غير مُدرَكَة.

من أين طلع المشروع السوفييتي وأية متطلبات اعتبرها منشئوه أو بُناته أساسية؟ طلع في المقام الأول من الأحاسيس **الفلاحية** بخصوص العالم. من هنا نشأت التصورات بخصوص ما هو ضروري بالنسبة للإنسان، ما هو مرغوب، وما هو نافل أو باطل. في المرحلة الأولى من الثورة وما استتبع ذلك من خراب غدا هذا المشروع قاسياً وضيقاً. قسمٌ من حملة المتطلبات «غير الضرورية»

مات، قسم آخر هاجر إلى الخارج أو تأقلم مع الواقع القائم. لاحقاً برزت إلى زمن ما «وحدة في المتطلبات».

في مرحلة ما بعد الحرب تمثّل التغير الضخم في نظام حياة المجتمع السوفييتي في **نمو المدن**، في انتقال جمهور أساسي من السكان من القرية إلى المدينة وفي التبدل السريع والجذري لنمط الحياة. ماذا يعني «التمدين السريع»؟ بُنيت المدن، لكنّ تشكَل وقيامَ نمط حياة مديني مستجيب أو ملبٍّ لمتطلبات الناس الواضحة وغير الواضحة ما كان ممكناً بعدُ. سيرورة بطيئة هي عملية إنشاء فضاء مديني وتكوين ثقافة مطابقة.

مع سير الحياة بعد الحرب ودخولها سياقاً سلمياً وصيرورتها مدينية أكثر فأكثر صار ضيق المتطلبات «المعترف بها» يتفاقم وبعدئذ يضغط على أجزاء مختلفة من المجتمع. صارت معاناة التناقض بين الوسط المادي ونمط ثقافة السكان مَرَضية، وبات ذلك إرهاصاً بأزمة عامة نضجت تدريجياً. لنأخذْ على سبيل المثال (نابرجني تشيلني). هذه بلدة صغيرة تحولت إلى مدينة كبيرة بنصف مليون ساكن، أو لنأخذ كتلة المدن الناشئة في (كاما السفلى) في سبعينيات وثمانينات القرن الماضي في منطقة زراعية بعدد سكان يقارب المليون نسمة.

من الواضح أن تكوين وسط ثقافي مديني للعيش خلال تلك الفترة الزمنية أمرٌ مستحيل. هذا يعني أن مليون إنسان مقتلع من وسطه السابق لم يستطيعوا في هذا التجمع المديني الكثيف تلبية متطلباتهم الملحة، وربما غير المدرَكة في حقيقة الأمر. وهذا أساس لعدم رضا وسخط، ووجهٌ لأزمة اجتماعية.

بماذا تتمايز الحياة الفلاحية عن المدينية؟ تتمايز في أن حرث الأرض وزرعها وجني المحصول وبناء بيت الأسرة وتناول الطعام والولادة والموت - كل ذلك يكتسي لدى الفلاح معنى قدسياً («الفلاحة تعنى صلاة»). حياته مفعمة بهذا المعنى. متطلباته عظيمة، لكنها تُلبى بوسائل مادية قليلة. فالضباب فوق

النهر والندى على النبات وغناء القبّرة - كل هذا يملأ كيان الإنسان بإحساس الوجود وبسعادة تلقائية.

الحياة في مدينة كبيرة تفقد الإنسان الوسائل الطبيعية القمينة بتلبية متطلباته. وتخلق في الوقت ذاته كرباً دائماً، لأن النظام المديني للمكان والوقت يناقض الإيقاعات المألوفة بالنسبة له. هكذا غدا الكرب الذي خلقه الوسط المديني واقع حياة معظم مواطني الاتحاد السوفييتي. هذا الكرب يضغط والتعويض عنه متطلب أو حاجة حياتية للإنسان.

هاكم مثالاً: يستثير الكرب الناجم عن وسائط النقل إفراز هرمونات عصبية تولّد بدورها شهية خاصة لا علاقة لها بالجوع. فعندما يصل الإنسان من عمله إلى البيت تطلب نفسه شيئاً ما ليأكله. قد تتصورون ذلك أمراً تافهاً، لكنه عملياً حاجة يجدر الاهتمام بها في إطار نظام الحياة. فالأم التي تقول لابنها مع وصوله إلى البيت بعد قضائه ساعة كاملة في وسائط النقل الداخلي: «اتركْ السندويشة، اجلسْ وكلْ صحن شوربة خضار» لا تدري، ببساطة، أنه بحاجة تحديداً إلى سندويشة جميلة الشكل وخالية من القيمة الغذائية. مثل هذه السندويشات (بالمعنى الواسع للكلمة) لم ينتجها الاتحاد السوفييتي، بل اقترح، بدلاً منها، صحن شوربة خضار مغذية.

مثل هذه الظواهر، التي لم تواجه الفلاح (وغير المفهومة من قبل الجيل الأكبر من الناس السوفيت)، كثيرة في المدينة. لذا نؤكد من جديد على أن الإنسان يحتاج، عدا المتطلبات البيولوجية، التي تتوفر أشياء لتلبيتها، إلى **أشكال**. وهذه حاجات أساسية.

تزداد المشكلة تعقيداً إذا علمنا أن عالم الأشياء وعالم الرموز متداخلان، متشابكان، من الصعب الفصل بينهما. فكثير من الأشياء تبدو مخصصة لغرض ما، لهدف ما «نافع» هي في واقع الحال ثمينة بالنسبة لنا كأشكال،

كرموز معبّرة عن علاقة إنسانية. الحاجة إلى الأشكال في حياة الفلاح تُلبى بدرجة كبيرة من خلال الصلة والعلاقة مع الطبيعة، مع الناس وعبر نمط العمل. لكنها تُلبى في المدينة بإنتاج كمٍ كبير من الأشياء - الرموز، من الأشياء «غير الضرورية». في العهد السوفييتي عاب منظرونا القدماء هذه الظاهرة البارزة فجأة لدى إنساننا المتواضع، فسمّوها «شيئية»، وقمعوا الحاجة المستثارة بواسطتها بوسائل السلطة، لكنها انطلقت في نهاية المطاف برغم القمع في شكل مشوّه.

هكذا بحث الناس، المعانون من ضغط حاجات، عن أشكال حياة تصوروها مخففِّة لمعاناتهم. وفي سياق هذا البحث بدا الغرب لهم الأرضَ الأسطورية والمثالية التي تحترم متطلباتهم وتقدرها حق قدرها. وفي هذه اللحظة لم يفكروا بتلك الحاجات التي لبّاها جيداً البناء السوفييتي. فعندما يقرص الحذاء الضيّق القدم لا يفكرون بالدفء الذي يوفره المعطف الشتوي. مع ذلك لم يفكر أحد برفض النظام السوفييتي، بل أرادوا، بكل بساطة، أن تصير بعض جوانب وسطهم الحياتي كما في الغرب («كما في السينما» على وجه الدقة).

إن الغرب، بإنشائه فضاء «الفِتيش»، ربّى إنساناً خاصاً. ربما يكون الغرب دخل على هذا الطريق في مأزق، لكنه استجاب لمتطلبات ولبّى حاجات جديدة للإنسان، أشبعها أو «أطفأها» ببدائل وفيرة. «أسرتْ الجمهورَ» هذه الثقافة التي قامت لإنتاج أشكال رخيصة وسهلة الاستهلاك. هنا حقق النظام البورجوازي سيطرة ثقافية واضحة. وكان ما أضفى على المجتمع الغربي قوة هائلة وثباتاً هو أنه وجد منظومة رمزية شاملة (لكل أناسه!) هي النقود. فالنقود تمثل بديلاً ملبياً ومُرضياً للمتطلبات المتغيرة. كل شيء يُشترى! بالمال يمكن شراء أي شيء - رمز، وتلبية أيّ متطلبٍ كان.

لأية متطلبات المجتمع المديني استجاب المشروع السوفييتي؟ عُدّ قسم كبير من المتطلبات الخاصة بالرموز أو الأشكال غير ضروري، غير ذي جدوى

ومعيب. برز هذا بوضوح في الخمسينيات في حملة مكافحة «المموَّضين»[١]. نشأ هؤلاء من وسط الشريحة الغنية - الأمر الذي سمح باعتبارهم عاقين مارقين. لكن ذلك شكل في الحقيقة نذير ظاهرة اجتماعية جماهيرية قادمة.

من الغريب أني لم أعثر على بحثٍ واحد يتناول هذه الظاهرة، علماً أنها، برأيي، هامة بشكل استثنائي، ويا ليت ناقشناها وعالجناها في حينها! فقد مثّلت صرخة قسم هام من الشبيبة عبّر عن عدم رضاه، عن شيء ما على غير ما يُرام في المجتمع السوفييتي. كان هؤلاء فتياناً من أبناء شريحة هامة (النومنكلاتورا). هم لم يعرفوا العوز وأحسوا بالاستياء. مع الزمن نشأت أجيال جديدة أيضاً لم تعرف العوز. هكذا أشار ما سُمُّوا «صرعى الموضة» على شيء كان يجب على كل المجتمع أن يتنبّه ويستعد له. لكن لا أحد أصغى «لصراخهم». صمدوا فترة ما، لكنهم تحولوا تدريجياً إلى طائفة متحلّلة منبوذة.

اليوم، إذا كان ثمة من يتذكر«مموَّضي» الخمسينيات في سياق مناقشة تاريخ انهيار البنيان السوفييتي قد يعطي هذه الظاهرة طابعاً «طبقياً». كانت تلك «شبيبة ذهبية»، الفصيل الأول للبورجوازية المستقبلية المولودة من «النومنكلاتورا»، لـ «الروس الجدد». بهذه المناسبة ليس عبثاً ما قاله ستالين حول اشتداد حدة الصراع الطبقي مع التقدم نحو الاشتراكية. هذا التفسير مغر بحد ذاته شكلاً، لكنه لا يقبض على الجوهر. الأصح أن آلية نظام مجتمعنا قادت إلى ظهور شريحة حاكمة بوعي معطوب ووضع مزدوج. فعندما استقر النظام وتوسعت شريحة النومنكلاتورا مستوعبةً جمهرة من الشرائح العاملة اكتسبت ملامح فئة وبدايات وعي فئوي (وليس طبقي!). لكن هؤلاء الرفاق لم يكونوا قد وصلوا إلى مرتبة الأرستقراطية التي لا تسمح بالتمظهر بهذه الشاكلة الوضيعة.

---

(١) المموّضون: شريحة شبابية تميزت بتأثرها بصرعات «الموضة» الدارجة أساساً في الغرب والخاصة باللباس وتسريحة الشعر ونمط السلوك العام... إلخ، أي بما هو غير منسجم مع أذواق عامة الناس، أو المناقض للعرف العام.

لم يتجل هذا الأمر في الآباء بشكل قوي، فهؤلاء عملوا بجد ودأب، وكثيرون منهم ناضلوا وحاربوا. لكن أبناء بعضهم ناله مثل هذا العطب، ظهروا كفئة لها مواصفاتها الخارجة عن المألوف، لكن الأيديولوجيا وآباءهم أجبراهم على التعلم والعمل، كما لو كانوا مثل كل أبناء جيلهم من هذا الشعب. في الجواب على هذا التناقض رصّ قسم من هؤلاء المراهقين صفوفهم متحدّين الأيديولوجيا الديمقراطية السوفييتية. كانوا جماعة غير كبيرة عددياً. معظم هؤلاء الأبناء (ومعظم «المموّضين» أنفسهم) تصرفوا في مرحلة نضجهم كشباب على النحو الذي نصحهم به آباؤهم - أصبحوا مهندسين، علماء وعسكريين عاديين. أما الأقلية «المتحدية» فبدت شاذة بشكل صارخ وانقض عليها الجميع.

أعتقد أن أولئك «المموّضين» غادروا المسرح من دون أن يُفهموا على حقيقتهم، ودون أن يُلحقوا ضرراً بالبلاد. أما أولئك الذين حملوا بذور أفكار البريسترويكا بعد خمس سنوات من ذلك مع مطلع الستينيات فكانوا ثمار حقل آخر. لم يكن عندهم ضنى ولا انكسار، صعدوا إلى أعلى وكانوا نشيطين ومهرة. كان هؤلاء من نمط يفتوشينكو وبوبوف وأفاناسيف.

غدا تعاقب الأجيال مقياساً هاماً جديداً لهذا التحول البنيوي. كان مراهقو وشبيبة سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي جيلاً لم يعرف الحرب ولا الكوارث الاجتماعية الكبرى، لكن الدولة تحدثت معهم بلغة «الشيوعية الفلاحية» التي لم يفهموها في البداية، ثم باتوا لاحقاً يستهزئون بها. برز صراع تصاعد في الثمانينات في صورة حرب أجيال باردة.

تعقّد الوضع أكثر لأن المجتمع السوفييتي كان واقعاً تحت ضغط **التلاعب بالوعي** من قبل الخصم في الحرب الباردة. ففي فترة الحرب العالمية الأولى أجرت الولايات المتحدة الأمريكية بحوثاً مكثفة ومناقشات حول أساليب وسبل التأثير على الوعي الجماهيري. وعلى أساس هذه الأنشطة البحثية نشأت تكنولوجيات جديدة خاصة بالحرب الإعلامية - البسيكولوجية. أما المجتمع والدولة السوفييتيين فلم يكونا في وضع استعدادٍ لمجابهة هذه التكنولوجيا.

عموماً، نظراً لأن النظام السوفييتي لم يلبِّ المتطلبات الحيوية، وإن غير المدرَكة، لأجيال شبيبة خُلقت ونشأت في أجواء وشروط مدينةٍ ضخمة، فقد بات حرفياً كمن حفر قبره بيديه، إذ أنشأ جمهور **محرومين**.

في عام ١٩٨٩ قال ٧٤٪ من المثقفين المستفتين إن «واجهات المخازن المليئة بالمنتجات الزراعية» تقنعهم بنجاح البريسترويكا. في هذه الإجابة تعبير بالذات عن الحاجة إلى الشكل، إلى واجهات عرض. كان ذلك جواب أناس تغذوا بشكل جيد عموماً، توفر على طاولة طعامهم اللحم والزبدة، ويستشعرون الحاجة إلى «الفيتامينات». ولاحقاً في التسعينيات لم يتمنَّ كثيرون منهم - وقد أصبحوا جوعى في الواقع بسبب الغلاء - عودة الماضي المفتقر إلى الأشكال.

تكمن مقدمات هذا القصور في المشروع السوفييتي في الذهنية الفلاحية للبلاشفة وفي العقود الأربعة الثقيلة الوطأة عندما تغذى الإنسان بأشكال ذات مضمون روحي قريب من الديني من قبيل - الواجب، الوطن... في الخمسينيات كان بعض أساتذة جامعة موسكو يرتدون قمصاناً عسكرية خشنة وسراويل من قماش الساتين. لم يستشعروا حاجة إلى الجينز وما شاكل، لكن هذه الحاجة برزت بعد خمس سنوات لدى الطلاب. في ذلك الحين لم يجرِ حتى تحديد المشكلة ذاتها، ناهيك عن الوضع الحرج الذي يمكن أن تؤول إليه.

في السبعينيات بُدئ بالحديث عن «مشكلة وقت الفراغ»، لكن ليس بالعمق المطلوب، كما لم يجر لاحقاً متابعة الحديث بهذا الشأن. الرياضة كانت متنفساً هاماً، وتحقق في هذا المجال بعض النجاح. لكن لم تكن مصيبة النظام السوفييتي في كونه قد حلّ المشكلة على نحو سيء، بل في كونه قد تجاهلها واستنكرها واعتبر الناس المعانين منها متصنّعين يستحقون الازدراء. هكذا برزت ازدواجية أخلاقية (النومنكلاتورا نفسها أشبعتْ في أوساطها الحاجة إلى الأشكال) وحنق.

يرتبط بمسألة **الجوع إلى الأشكال** سبب موضوعي لعدم الرضا غير الواعي من الحياة في المجتمع المديني بدءاً من ستينيات القرن الماضي. هذا السبب هو التسليم الكلي إلى حد الإفراط بنجاعة النظام الاجتماعي القائم وفكرة الحتمية

الناجمة عن ذلك. في هذا السياق نشأت حالة **سأم** لدى قسم هام من السكان، ولاسيما الشبيبة، وكانت حالة السأم هذه هي الوجه الآخر لحالة الأمان الاجتماعي الكبير الذي يُعد الفخر الأهم للبناء السوفييتي. في الاتحاد السوفييتي حصل على نحو سيء أكثر فأكثر تلبية واحدة من الحاجات الأساسية للإنسان - الحاجة إلى **اللاتحديد** الدقيق، إلى **الاختيار**، إلى تصميم المستقبل، إلى **التخيّل** الناشط، وبكلمة أخرى إلى **المغامرة**.

لم تكن لدى الأجيال الأكبر مشاكل من هذا النوع: عانوا ما يكفي من أخطار مميتة ومغامرات في حياتهم. عدا ذلك كانت الأجيال السابقة على مدى نصف قرن منخرطة عملياً في **الإبداع** العالي التوتر المتمثل في تخطيط وتصميم أشكال وصيغ وأنظمة اجتماعية جديدة.

ماذا تبقى، بدءاً من ستينيات القرن الماضي، لمجمل جمهور الشبيبة التي لم تعانِ من حرب، أو دمار، أو فوضى ولم تتحمل عناء البحث عن صيغ للمشاعة الجديدة (الكولخوز)، أو عن أنماط لبناء المدارس والجيش والعلم؟ هل تبقى لكثير من هؤلاء سوى الفودكا والزعرنة...؟ هذا قليل. وفي هذا السياق نشأت المشاحنات والصدامات تحديداً مع الرؤساء في العمل، مع البيروقراطية، ومع الدولة التي شكلت صورة العدو.

في فترة البريسترويكا صرفونا عن هذه المسألة عارضين شكلياً ما يشبه **الحرية السياسية**. لكن لم يكن الحديث عنها، بل عن حرية شبيهة بمصيدة الفئران، عن بديل للخلق والإبداع. مثل هذه الحرية متوفرة في الغرب إلى حد الإفراط، لكن أطفال كرام الأسر ينغمسون في الإدمان على المخدرات، أو يذهبون ليتجولوا حفاة في الهند. نظام الغرب مستقر لأن نظام الحياة فيه مؤسس على مبدأ «حرب الجميع ضد الجميع» - على المنافسة. هناك ثمة معادلة «الحرب - روح الغرب»، وتبرز في جملة تجليات.

هاكم أمثلة بسيطة: عراك بين جماعة من الناس في السوق كما في حلبة ملاكمة، والدولة، كشرطي، تراقب وتشرف على مراعاة قواعد الحرب. ثلث

السكان سقط في وهدة الفقر ويكافح بالمعنى الحرفي للكلمة من أجل البقاء. لا حاجة لهؤلاء لمغامرات من أي نوع كان... للآخرين يتوفر مجال لأي كان لولوج تيهٍ خطر من مضاربات تطفئ حرقة كل توق وشهوة لديه. والعجوز التي تمتلك عشرة أسهم تتصبب عرقاً من الاستثارة والاضطراب، إذ تعلم من التلفزيون عن حالة ذعر وسط البورصة. والمواطن الساكن في غرفة صغيرة بعد أن أجّر شقته السكنية لتوفير مبلغ من المال قلقٌ الآن مخافة أن يسافر المستأجر قبل دفع فاتورة الهاتف. والنظارات التي انكسرت بسبب زحام الشارع تهز ميزانية مواطن من ذوي الدخل المحدود...

في هذا الإطار اخترع الغرب صناعة كاملة من ضروب التسلية واللهو في شكل «حرب وبيلة». تعد السياسة واحدة من هذه المشاهد المشوّقة والأخاذة. الرياضات المنوعة، المصارعة المثيرة (بدءاً من عراك النساء على الحلبة وحتى جولات سباق السيارات المنتهية بكوارث أكيدة) وجه آخر من هذه الصناعة. أضف إلى ذلك المسابقات التلفزيونية الكثيرة التي لا خسارة لأحدٍ فيها، بل أرباح في الغالب تخل العقل. يتابع هذه البرامج ملايين الناس ويتوترون عصبياً متسائلين: هل سيحزر هذا الصبي الحرفَ الصحيح أم لا؟ فالجائزة هي - تصوروا – ٢٠٠ ألف دولار! والآن الألعاب الكمبيوترية أون لاين التي تغري الناس بالجلوس ساعات طويلة متابعين مشاهد مثيرة.

على خلفية هذه الدرامات والانتصارات والهزائم المستمرة تحوّلت حياة الإنسان السوفييتي الموسومة بالهناء المضمون واليسر المكفول إلى عيش بلا غاية، بلا قصد. في هذا الإطار يصير العيش مثيراً للغثيان. فما المشكلة إن انكسرت نظاراتك؟ ثمنها ثلاثة روبلات، في الحال يمكن شراء أخرى. ليس أمامك لتجاوز حالة السأم التي تعتريك سوى أن تطعن نفسك بسكين. لكن لا انتصارات في هذه اللعبة، بل هزائم، كما لا تحل مشكلة.

أخيراً ابتكر المجتمع البورجوازي صناعة كاملة خاصة بالثقافة الجماهيرية. تطرح هذه الصناعة ذات الإمكانيات التقنية العالية في السوق بضاعة مغرية،

مضمونها الأيديولوجي تافه، تهبط بتفكير الإنسان إلى مستوى طفالي. فمن الصعب العثور على أفلام أكثر بدائية من سلسلة أفلام «إنديانا جونز» للمخرج ستيفن سبيلبرغ. شاهدتُ بعض أفلام هذه السلسلة في تسعينيات القرن الماضي في الخارج في حافلات نقل الركاب بين المدن. إثر مشاهدتي لبعض المشاهد، وقبل أن أعرف أن سبيلبرغ هذا مخرج شهير، أحسستُ بالقرف. قلتُ في نفسي: شركات الحافلات هذه جشعة تشتري أرخص بضاعة للعرض. لكني ذُهلت عندما علمت أن فيلمين من هذه السلسلة قد حطّما الرقم القياسي من حيث الإيرادات عندما استمر عرضهما ستة أيام متوالية في الولايات المتحدة: بلغتْ إيرادات فيلم «إنديانا جونز والمحكمة الرهيبة» ٤٢,٣ مليون دولار، وفيلم «إنديانا جونز والحملة الصليبية الأخيرة» - ٤٦,٩ مليون دولار.

بات العيش في ظل الاشتراكية السوفييتية المتطورة، بالنسبة للمواطن العادي، **مضجراً**. ولم يقترح المشروع السوفييتي أي مخرج من هذا الضجر في الستينيات والسبعينيات. فضلاً عن ذلك، تأكد للجميع مباشرة أنهم موعودون بضجرٍ أثقل وطأة.وهنا لا يجري الحديث عن خطأ من قبل سوسلوف أو حتى لينين. فتلك الاشتراكية، التي بناها البلاشفة فعّالة كمشروع أناسٍ **عانوا مصيبة**. كانت مصيبة شرائح اجتماعية محرومة ومهانة، مصيبة أمة تُحس تهديد الاستعمار، مصيبة بلاد دمرتها الحرب. لكن المشروع لم يلبِّ متطلبات مجتمع آمن ومطمئن، تجاوز **ونسي** المصيبة. لذا بدا سهلاً في هذا السياق استمالة الإنسان السوفييتي إلى مصيدة **مصيبة مستمرة**، حقيقية بالنسبة لكثيرين، ووبيلة تفاقمها التلفزة والصحافة، بالنسبة للجميع.

من المفيد التأمل بشكل خاص في من تكدّر ومن فرح من انهيار البناء السوفييتي (الحديث يدور طبعاً عن جماعات وليس عن أفراد). تكدّر في المقام الأول أولئك المواطنون السوفيت الذين تجاوزوا سأم رتابة الحياة المستقرة المكفولة بالانخراط في نوع ما من الإبداع، لكن الإبداع غير الخارق لاستقرار المجتمع

ونظامه. مجالات أوجه الإبداع الممكنة، وما يرتبط بها من مغامرات ومعاناة، كثيرة. وامتلكت الأغلبية الساحقة من المواطنين هذه الإمكانية، لكن **نظرياً** فقط.

خطأ الاشتراكية السوفييتية يكمن في أنها تبنت اعتقاداً بمثابة دوغما، وكأنما جميع الناس يحلمون ببذل جهد إبداعي وسيكونون فرحين بمنحهم هذه الإمكانية. هذه الدوغما غير صائبة من جانبين: أولاً- ليس جميع الناس يحلمون بالإبداع، فهذه، لدى كثيرين، إما ضَعُفت أو أُخمدت في مرحلة الطفولة. فالحلم يجب المحافظة عليه ورعايته بحذر وحصافة، إذ الأمر ليس بهذه البساطة. ثانياً - معظم من حلموا عانوا وحصدوا فشلاً لدى أول محاولة على طريق تحقيق أحلامهم، ولم يستطيعوا بالتالي من تخطي الحاجز النفسي بغية الاستمرار في المحاولة. هكذا لم ينتفع جمهور أساسي من الناس مما هيأه له فعلاً النظام الاشتراكي. لا نعني بذلك أن النظام قد عمد إلى إحباط هؤلاء الناس، بل القول إنه لم يدعهم يعانون، أو يضطرهم إلى معاناة مثل تلك الأخطار التي تدفع الإنسان في الغرب إلى المزيد المزيد من الكد وبذل الجهد.

الحافز النابع من تهديد الخطر ليس الآلية الوحيدة الدافعة لبذل الجهد. لكن يجدر الاعتراف بأن نقطة ضعف مجمل مشروع الاشتراكية السوفييتية كامنة في أنه بات غير قادر على آلية أخرى لجذب الناس إلى الإبداع، مما يعني خلق جمهور من الناس قلقٍ وغير راض. ولقد شكل هؤلاء «قاعدة اجتماعية» عريضة لهدم الاتحاد السوفييتي. يمكن ألا تعتبر دوافعهم محترمة، لكن الحديث هنا يدور عن قسم من المجتمع يكابد معاناة. النظام السوفييتي لم يقدم لهذه الفئة من الناس حتى ذلك العزاء الذي يوفره ببعد نظر الغرب - من «شوبينغ» واستهلاك متجدد. فقد انتقلت عدوى هذا الحلم إلى كثيرين عن طريق الأفلام، إذ لم يحمنا الستار الحديدي من هذه العدوى. كيف كان ممكناً حبس مثل هؤلاء الناس في بلادٍ ليس فيها أربعون صنفاً من المرتديلا! مثل هذا الوضع الاجتماعي قابل للانفجار.

الفصل الثامن

أول هبّات «رياح الحرية»

في عام ١٩٥٩ التأم المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي السوفييتي. صُعقت النخبة الحزبية - الحكومية والانتلجنتسيا السوفييتية إجمالاً بهذا المؤتمر ولم يتمكنوا من إبطال تأثيره الهدام. ليس هاماً ما كان من سبب خلف مثل هذا التوجه الذي اتخذه المؤتمر - سواء أكان ذلك قصداً شريراً، غباء، أم استهتاراً من قبل فريق خروشوف. نعم، وليس ذلك ذنب خروشوف وحده، فقد أدى كل الأمناء العاملون اللاحقون أدوارهم. نيكيتا خروشوف أحدث صدعاً في الدعامة الحاملة للدولة، ليونيد بريجنيف لم يرمّم الصدع، بل طلاه بدهان، ثم أتى ميخائيل غورباتشوف ويوريس يلتسين فشقّا الصدع وهدما البناء.

جرى الانتقال إلى مرحلة جديدة من التطور المجتمعي وإلى مرحلة ما بعد الستالينية في ظل نقصٍ حاد في معرفة المنظومة السوفييتية، وتجلى ذلك بوجه خاص لدى الشبيبة. ففي عام ١٩٥٦ لُحظت في جامعة موسكو الحكومية بدايات تشكل رأي آخر مغاير بخصوص النظام السوفييتي لم يكن قد لوحظ بعدُ في أوساط السكان. عبّر قسم من الطلاب عن استيائهم من أمر ما، شكوا وشتموا، لكن لم يبدُ استياؤهم مستنداً على أساس نظري، بل مجرد عدم رضا إزاء وضع محلي طارئ. اتخذ هذا الرأي الآخر لدى النخبة من طلاب الكليات الإنسانية شكلاً آخر مصطبغاً بتصورات ذات مغزى فكري. فهؤلاء قرؤوا الفلاسفة مثل ماركس وتروتسكي، وعن طريقهم (الطلاب) تدحرجت المواقف الجديدة إلى كلياتنا، وإن في شكل أكثر بدائية ودونما بريق.

لن أتحدث عن انطباعاتي الشخصية كطالب سنة أولى في كلية الكيمياء، بل سأنقل معطيات موثقة ذات دلالة من مقالة ي. ترانوف التي حملت عنوان «نهزُّ تلال لينين»[1]. العنوان بحد ذاته بليغ ومعبّر. من الممتع اليوم أن نقرأ ما حُكي عن الأسباب التي دعت قسماً من طلاب الكليات النظرية إلى القيام بالخطوات الأولى على طريق المجابهة مع النظام السوفييتي وعن الشعارات التي رفعوها. من الممتع فعلاً قراءة ذلك اليوم بوجه خاص، ولاسيما أننا نعرف جيداً إلى أين قاد هذا الطريق.

يصف كاتب المقالة حادثة جرت في السكن الداخلي المخصص لطلاب كلية العلوم الإنسانية في جامعة موسكو الحكومية في منطقة (سترومينكا) في أيار/ مايو ١٩٥٦: «في يوم ٢١ أيار/ مايو اكتشف الطلاب في البوفيه بضعة كيلوغرامات من المقانق الفاسدة. اعترف عمال مجمّع الإطعام بالتهم... أعلن الطلاب مقاطعة المطعم... بدأ سكرتير اللجنة الحزبية يقول بأن أساليب الكفاح من أجل تحسين عمل المطاعم غير صحيحة، وهذا أسلوب غير سوفيتي... إلخ ركّز أيضاً ممثلو لجنة الجامعة واللجنة الحزبية فيها، الذين هرعوا إلى المكان، على «الخطأ السياسي» الذي وقع فيه الطلاب، وأيدهم في ذلك عمال التجارة والإطعام مؤكدين بأن المواد الغذائية من نوعية جيدة وغير فاسدة. إثر ذلك تجمّع طلاب كلية اللغات يوم ٢٥ أيار/ مايو أمام المطعم في (سترومينكا) ونصبوا حواجز مع حراسات لمنع الدخول إلى المطعم. انضم إلى هؤلاء طلاب الكليات الأخرى. في ٢٦ - ٢٧ أيار/ مايو توجّه إلى المكان لمعالجة الحادثة ممثلو إدارة التجارة وممثلو اللجان الحزبية في الكليات. حاول هؤلاء إقناع المتمردين، نصحوهم، وعدوهم وحذّروهم، لكن الطلاب طلبوا شيئاً واحداً: إحلال النظام في مطاعم الطلبة وطرد الغشّاشين منها.

---

(١) تلال لينين: موقع (سلسلة تلال) قرب جامعة موسكو الحكومية.

بقيت اللجنة الحزبية على موقفها: هذا «استفزاز سياسي». قالوا إن بعض عمال مجمّع الإطعام غشّاشون، والعمل في المطعم ليس كما يجب، لكن المقاطعة تحد سياسي.

إثر ذلك رفع طلاب كلية اللغات والبيولوجيا والتاريخ والصحافة اللافتة التالية: «إذا كنت لا تريد الأكل كما الحيوان ادعمْ المقاطعة!» وتوجهوا إلى الكليات الأخرى طالبين الدعم. هكذا تمّ مقاطعة البوفيهات والمطاعم في كل أبنية الجامعة»(١٧٣).

جرى الحديث لدى مناقشة الحادثة في جلسة اللجنة الحزبية عن أنه ظهرت منشورات ودعوات إلى الإضراب.

كان كاتب المقالة ي. ترانوف إلى جانب الطلاب المتمردين كلياً - ضد اللجنة الحزبية المحافظة. كتب مختتماً كلامه ما يلي: «لم يكن في مطالبات الطلاب هذه أية جريمة أيديولوجية إطلاقاً. لكنْ للرعب عينان جاحظتان، فاستمرت اللجنة الحزبية المسؤولة في حالة استنفار».

كُتب هذا الكلام في مجلة صدرت في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣- في ظل لعلعة أصوات قصف الدبابات لمبنى مجلس السوفيت الأعلى لجمهورية روسيا الاتحادية.

نوقشت الأحداث الجارية في (سترومينكا) في اجتماع اللجنة الحزبية على مستوى الجامعة في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦. كنتُ في ذلك الزمن طالباً، وقبل ذلك بثلاث سنوات كثيراً ما ترددتُ إلى الجامعة (إلى حلقة طلبة كلية الكيمياء) وأستطيع القول إنه لم يكن من أثر لأي «استياء عام من الأوضاع في الجامعة» على ما يقول كاتب المقالة. في عام ١٩٩٣ بدت لي تلك النداءات من قبيل «نهزُّ تلال لينين»، المقاطعات والإضرابات، قمة الغباء ودليلاً بيّناً على «عدم معرفة المجتمع الذي نعيش فيه». وأعرف أنه ما كان لوجهة نظري في ذلك الحين في عام ١٩٥٦ أن تكون غير ذلك.

يكتب صاحب المقالة عن الجو العام السائد في كلية العلوم الإنسانية في الجامعة قائلاً: «في هذا الجو العام بالذات المشجّع والمضطرب نشأ الشباب الذين نسميهم الآن أحياناً «الستينيين»... هذا الجيل حدّد الكثير في حياة المجتمع السوفييتي في السنوات اللاحقة».

ما هو صحيح، صحيح فعلاً، تعالوا ننطلق من هذا. يتحدث الكاتب عن الوضع العام الذي نشأ من خلاله جيلٌ غدا الطليعة المعادية للنظام السوفييتي، وأنه «لم يكن في ذلك أية جريمة أيديولوجية»، وأنه كانت لدى اللجنة الحزبية «عيون جاحظة رعباً»! هذا قول إنسان ينمّ كلامه عن غباء.

في «سترومينكا» كانت التجربة الأولى للقوة. الطلاب «المتمردون» كانوا، من وجهة نظري، طفاليون وعياً وجهلاء، حفظوا من الكتب كليشيهات بدائية. من الواضح أنه لم يدُرْ في خلدهم المعنى الذي يحمله الإضراب في دولة مجتمع «تقليدي»، كما كان عليه حال المجتمع السوفييتي. فبسبب تفاهة كهذه تصرفوا على نحو صاروا موضوعياً في الحال أعداء هذه الدولة مع ثقتهم أنهم يسعون لتحسينها. انطلاقاً من حداثة سنهم لم يسمّ أحد من الأكبر سناً آنئذٍ الأشياء بأسمائها، لكن عبثاً.

حتى لم يفهم الطلاب لماذا، بسبب مقاطعة فارغة من قبلهم لبوفيه في مسكنهم، استنفر قادة لجنة الجامعة والمنظمة الحزبية المحلية. حتى، ربما، افتخروا بسبب هذا الاهتمام. نصحهم مدير الجامعة الأكاديمي ي. بيتروفسكي وقدامى أساتذتها وحتى الطباخون («نصحوهم، وعدوهم وحذّروهم») أن عملهم عبثي.

بالمناسبة، طريفٌ سلوك أولئك الذين انتفضوا فجأة في سنوات البريسترويكا في غاية الحماسة وظهروا كأعداء للنظام السوفييتي. من كان يمكن أن يفكر أن (بوتينكو) الذي بلغ به عداؤه للشيوعية حد البصاق في وجه أ. ياكوفليف أنه كان في تلك الأيام نائب سكرتير المنظمة الحزبية لشؤون الدعاية في كلية الفلسفة في الجامعة! انتقدوه آنذاك «لأنه علم بما جرى في «سترومينكا»، ولم يتحرك لمعالجة

الأمر مع الطلاب، ترك كل شيء على عاتق السكرتير». نتذكر أيضاً الشيوعي كرياكين الذي وصلت مناهضته للنظام السوفييتي في زمن البريسترويكا حد المبالغة. هاكم من ربّى ماركسيينا الشباب.

يصح الاعتقاد بأن ذلك الطريق الذي نهض إليه الطلاب الراغبون في «هزّ تلال لينين» قد قاد تحديداً إلى هناك، إلى حيث كان يجب أن يقود. وهذا يعني أنه يجدر بنا استخلاص نتيجة، منطلقين من المسائل الساخنة التي تؤرق حاضرنا والتي دفعت آنئذٍ هؤلاء الشباب إلى التمرد. فهؤلاء الشباب اكتشفوا وجود بضعة كيلوغرامات من المقانق الفاسدة في مطعمهم! لكن فليجربْ أبناؤهم اليوم التفتيش عن شيء ما في مطعم أو بوفيه في الجامعة أو في ماكدونالد. من المؤكد أنه ستنالهم صفعات على وجوههم من الحراس. وحتى اليوم لا يفهم هؤلاء الأبناء ولا آباؤهم الفرق بين ذلك المطعم في «سترومينكا» وبين مطاعم هذه الأيام التي تقدّم شاورما من لحم الكلاب.

لنفترض أنه لم تعجب طلابنا الديمقراطيين اليوم المقانق المقدّمة في المطاعم، أو أنهم يكتوون بنار الغلاء. فلماذا لا نشهد مقاطعات من هذا القبيل؟ هل يعني هذا أن الطبقة الجديدة تحب الطعام الشبيه بعلف الحيوانات؟ كم أتمنى سماع رأي «الستينيين» بهذا الخصوص! وكيف يفكرون اليوم. ماذا لو امتنع طلاب جامعة موسكو فجأة عن أكل المقانق، هل سيسارع عشرات المسؤولين في الجامعة وفي حزب «روسيا الموحدة» للتباحث معهم ونُصحهم؟ لماذا هذا الموقف اللامبالي إزاء مطالب ومعاناة طلابنا اليوم؟

اليوم يدرك الطالب أنه إذا ما امتنع عن أكل المقانق محتجاً سيجيبه عمال التجارة والإطعام بهدوء: «افطسْ جوعاً، لا مشكلة عندنا». لن يصغي أحدٌ لشكواه، لن يعده أحد بشيء أو يعتذر منه.

نعم، كانت المنظمة الحزبية في الجامعة قلقة وعلى مستوى المسؤولية. يعرض ي. ترانوف في مجلة «الفكر الحر» (سابقاً مجلة «الشيوعي») بسخرية رد فعل مدير الجامعة ي. بيتروفسكي ونائبه غ. فوفتشنكو. كانا فعلاً في حيرة

إزاء ما حصل. تمرد أبناؤهما فجأة وافتقدا اللغة المشتركة معهم. قال ي. بيتروفسكي في جلسة المنظمة الحزبية في الجامعة: «حصلت عندنا في الفترة الأخيرة سلسلة كاملة من الأحداث الكبيرة غير المتوقعة. قبلاً كان كل شيء على ما يرام. لكن حصل فجأة إضراب. قالوا إن الدروس العملية في المختبرات قليلة... وفجأة إضراب. لا أدري ماذا يمكن أن يحصل غداً. عموماً الموقف مخيف! لا نعرف الوضع الذي نحن فيه... هذا أمر يخيفني». برأيي تعد كلمات هذا الإنسان الذكي بمثابة نبوءة، لكنهم يسخرون منها في عام ١٩٩٣. فعلاً مجلة «الفكر الحر» متحررة من العقل.

عندما حصلت الحادثة المذكورة في «سترومينكا» قال أساتذة مسؤولون في المنظمة الحزبية للطلاب شيئاً بسيطاً وصحيحاً: المقاطعة تحدٍ سياسي. هذا ليس أسلوباً سوفيتياً. لكن الطلاب لم يفهموا هذا الشيء البسيط. هم لم يفهموا بماذا تختلف أساليب «مجتمع - أسرة» عن أساليب «مجتمع - سوق». وغدا الناس الذين لم يفهموا هذه الأشياء نخبة مجتمعنا في العلوم النظرية. دمّروا هذا المجتمع غير مدركين ما يفعلون. وهذا الأمر هو ما أخاف مدير الجامعة.

الفصل التاسع

تغيّر النمط الثقافي - التاريخي للاتحاد السوفييتي

نقف أمام حقيقة: لم يقدر المجتمع والدولة السوفييتيان على أداء مهمة تجديد الوسائل الكفيلة باستمرار شرعية البناء السوفييتي مع سيرورة تعاقب الأجيال، ولم يستطيعا متابعة وتيرة التقدم المعهودة مع تغيّر النمط الثقافي - التاريخي الحاصل أثناء مسيرة التحديث والمَدْيَنة Urbanism والمتطابق زمنياً مع خروج المجتمع من الوضع التعبوي السائد فيما بين عشرينيات وخمسينيات القرن العشرين. هكذا باتت الأزمة **الحضارية** والرؤية الفكرية مقدمة لانهيار الاتحاد السوفييتي.

نذكّر مجدداً بـ ن. دانيلفسكي الذي رأى أن النمط الثقافي - التاريخي مفهوم سوسيو - ثقافي فوق طبقي وفوق إثني يعتبر في المرحلة التاريخية المنظورة حاملاً للسمات الرئيسة للحضارة. في الحالة المطروحة يدور الحديث عن روسيا في شكل الاتحاد السوفييتي. فقد رأى دانيلفسكي في صلب هذا المفهوم جوهراً متسماً بالثبات متوارثاً من جيل إلى جيل - شعباً مجسداً في شخصية جامعة.

نحن نغيّر، انطلاقاً من تجربة القرن العشرين، مقولة دانيلفسكي. فنرى أن الحضارة هي مسرح تنافس **بضعة** أنماط ثقافية - تاريخية تعرض مشاريع حضارية مختلفة. قبلاً قلنا إن القوة المحركة للثورة السوفييتية كانت نمطاً ثقافياً - تاريخياً بدأ بالتشكل قبل عقد ونصف من ثورة ١٩١٧، لكنه «نضج» بعد الحرب الأهلية. كل المشاريع الحضارية كانت مطروحة آنئذ أمام روسيا في

شكل بيّن واضح، والأنماط الثقافية - التاريخية الداعمة لهذه المشاريع كانت معروفة تماماً ومتميزة بعضها عن بعض آخر، وكانت بمجملها وليدة روسيا.

شكّل ما يزيد عن نصف القرن العشرين مراحل صعبة جداً اجتازتها روسيا (الاتحاد السوفييتي) مقادة بنمط ثقافي - تاريخي ممثّل في **«الإنسان السوفييتي»**. ساعدت المدرسة والجيش والثقافة على إضفاء سلسلة مزايا على هذا النمط الثقافي - التاريخي. مكّنت هذه المزايا، في الأوضاع الحرجة التي عاشتها البلاد، الاتحاد السوفييتي من تعويض تخلّفه الاقتصادي والتكنولوجي عن الغرب. يمكننا وصف الصورة الاجتماعية للناس من النمط السوفييتي ثقافةً وقيماً ومقدرة على التنظيم والجهد الخلاق. ولقد غدا رمز هذا النمط النصب التذكاري «العامل والفلاحة» (موسكو) وتمثال «المحارب - المحرّر» (برلين).

لم يكن نشوء هذا النمط عملية طبيعية، بل ناتج برنامج ثقافي ضخم. ما حصل في روسيا لا سابق له في أي مكان: ثقافة من نمط رفيع جامع شرعت أبوابها لجمهور الكادحين، كما للنخبة على قدم المساواة. وهذا بالذات ما حلم به المنوّرون الروس. في العهد السوفييتي، بدأ، بمثابة برنامج اضطلعت به الدولة، تحقيق هذه «القضية العامة الجامعة» المتمثلة في إزالة الفوارق الطبقية عبر امتلاك لغة وعالم رموز موحّدين.

نشأت المدرسة السوفييتية من جذر الثقافة الروسية وعمدت إلى تنشئة أطفال وفتيان كل شعوب الاتحاد السوفييتي، وفي المقام الأول الشعب الروسي، بروح الأدب الروسي الكلاسيكي. وهذا ما لم يستطع توفيره نظام روسيا القيصرية. كتب أ. بنارين بهذا المعنى: «بدأ الفتيان والفتيات من الجيل الأول، ما أن تعلموا القراءة والكتابة، بقراءة بوشكين وتولستوي ودوستويفسكي... حقّقت الأمة اختراقاً إلى الكلاسيكيات الأدبية الرفيعة مستغلة كل الإمكانيات التي أتاحها البناء الأيديولوجي الجديد من شبكة مكتبات واسعة وإصدارات كتب بأعداد ضخمة ونوادٍ ومراكز ثقافية ومراكز لتنمية المواهب، بحيث صار أطفالٌ من عامة الشعب يقلّدون بثقة بالنفس أبطال

بايرون في لباسهم ونظراءهم من «الناس الزائدين»[1] في الأدب الروسي. إذا أجرينا مقارنة بين هذا وبين «مستهلك الثقافة» الأميركي سيكون التباين مذهلاً حقاً... بعد هذا سيكون من الصعب الإجابة بمعنى واحد على سؤال من أنشأ الجماعة القومية الجديدة - الشعب السوفييتي: هل هي الأيديولوجيا الماركسية الجديدة ذات التيارات الضخمة، أم الأدب الروسي الكلاسيكي المقروء والمنشور على نطاق واسع أيضاً»(١٣٤، ص: ١٤٢-١٤٣).

دخلت الثقافة الروسية الرفيعة، المستوعبة في ذاتها صفة الكونية الجامعة Universalism والأرثوذكسية، والتنوير، في تفاعل «سمفوني» مع حلم «الأرض والحرية» المعبّر عنه في الشيوعية المشاعية. وهذا أنتج نمطاً غير عادي في تاريخ الثقافة هو **الكادح الروسي** في القرن العشرين، الذي أدخل على العدالة كمثل أعلى، موجِّه الفعل والمعرفة والإرادة عبر احتفاظه بالحس الكوني والإدراك العميق للزمن.

قدّر عظمة هذا النمط الثقافي، الذي كرهته أشد الكراهية الإنتلجنتسيا المناهضة للبناء السوفييتي، مفكرون بارزون في الغرب والشرق (نذكر من بينهم غرامشي وكينز وصون ياتصين ومهاتما غاندي). تعالوا نتطلع اليوم من حولنا: هل نلحظ بعد ضرب الشيوعية الروسية بداية لنشوء مثل هذا النمط من التفكير والاندفاع الروحي وأسلوب التنظيم، الذي من شأنه في حال النضوج مع الزمن، الاضطلاع بمثل تلك المهام العريضة والمعقدة التي اضطلع بها الشعب السوفييتي في أربعينيات القرن الماضي في ظل الشيوعية الروسية؟ علماً أن تلك المهام مطروحة علينا بإلحاح.

---

(١) مصطلح شاع في النقد والحياة الأدبية عموماً في روسيا في أواسط القرن التاسع عشر جاء توصيفاً لبعض أبطال رواياتٍ وأعمال أدبية روسية مشهورة - أبطالٍ متحدرين من طبقة النبلاء بشكل خاص اتسموا بالذكاء والثقافة الأوروبية والأحلام العريضة، لكنهم كانوا، بهذا الشكل، بعيدين عن واقع بلادهم وهموم شعبهم الحقيقية.

جرى «تحييد» وإحباط أو شل الجماعات أو القوى التي بدت منافسة أو مناهضة للإنسان السوفييتي بعد الحرب الأهلية واحدة إثر أخرى. لكن هذه الجماعات أطلت برأسها من جديد عندما راح النمط السوفييتي يتراجع عن مواقعه ويعاني أزمة الذات (خلال مرحلة التحديث والمدْيَنة بعيد الحرب). برز من بين هذه القوى في الساحة بشكل لافت نمط ثقافي - تاريخي أبدى مقدرة أكبر على التكيّف يمكن وصفه، مع سلسلة تحفظات، بـ البورجوازي الصغير.

اجتلى كبار المتخصصين الغربيين في الشؤون السوفييتية في خمسينيات القرن الماضي في الذهنية البورجوازية الصغيرة رأس جسر هام بالنسبة لهم في الحرب الباردة. فرأى الفيلسوف البارز ي. بوخينسكي أن البورجوازية الصغيرة ستغدو ميكانيزم تخلّق الإنسان السوفييتي في مسخٍ رخيص تسيطر عليه نوازع الطمع بالماديات. كان بالإمكان، وكما يحصل في أية سيرورة مجتمعية، حرف هذا التوجه، إحباطه كي لا يؤدي إلى ضرب الموجّه الرئيس للتطور، لكن ذلك لم يحصل.

جوهر فلسفة البورجوازية الصغيرة هو «استبدادية الملكية»، سيادة نزعة التملّك. لكن هذا المثل الأعلى، بخلاف المثل الأعلى **البورجوازي**، يفتقر إلى الروح الاحتجاجية الوثابة (البروتستانتية). فكان البورجوازي نمطاً ثقافياً - تاريخياً خلاّقاً وثورياً، في حين لا علاقة للبورجوازي الصغير بالإبداع والتقدم والثقافة الرفيعة. هو ضد، أو عكس أي فعل إيجابي نشيط خلفه مثلٌ عليا دافعة. أشار أ. هيرتسن إلى أن الذهنية البورجوازية الصغيرة «تحط بالشخصية» أكثر ما تجني من النفع.

في المشروع المناهض للبناء السوفييتي في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي جرى التعويل والتركيز على البورجوازية الصغيرة كأكثر نمط ثقافي - تاريخي من بين تلك التي أزيحت جانباً في العهد السوفييتي. فتغلغلت هذه، بخلاف نظيرتها الغنية المنعمّة في روسيا ما قبل الثورة (من أرستقراطيين وإقطاعيين وتجار وصناعيين) في عمق نسيج المدينة وعاشت حياتها. تجسَّد

هذا النمط في حدّه الأقصى فنياً في شخصية (سميردياكوف)[١]. كما تجسد أيضاً في أشكال مختلفة في أعمال الأدب الروسي بشكل واسع، بحيث يمكن القول إنه كاد أن يكون النمط الأكثر حضوراً في الأدب عند منقلب القرن.

تورّم نفوذ البورجوازية الصغيرة في الثورة، فشكّلت تدريجياً مع الزمن جزءاً لا بأس به من السكان المتعلمين واستوعبت بسرعة رموز الموالاة السوفييتية وراحت تشغل المستويات الوسطى في الجهازين الاقتصادي والحكومي. رفع المصعد الاجتماعي في المرحلة السوفييتية الأولى معه حال البورجوازية الصغيرة، فبرزت تجاويف وفجوات بدت تعشّش في داخلها بصمت قيمها، وعكس الساتير Satire الأدبي في تلك السنوات ذلك.

أنهكت الحرب جزءاً نشيطاً وخلاّقاً من المجتمع. لكن قويت على النقيض من ذلك البورجوازية الصغيرة وشبكة دفاعاتها وصارت ترفع صوتها. باتت عدميتها السياسية العدوانية ورفضها الواضح المشاركة في الشأن العام المجتمعي عاملاً هاماً مؤثراً في الوضع الاجتماعي.

تعد سيرورة فقدان النمط الثقافي السوفييتي لسيادته في الواقع درساً في التاريخ هاماً وقضية علم اجتماع حيوية وملحة بالنسبة لروسيا. في هذه العجالة سنتطرق إلى هذه المسألة لماماً وبلمسة واحدة فقط. يمكن تتبع هذه السيرورة عبر دينامية **النشاط المعرفي** للعمال. ففي عام ١٩٢٢ تقلّص زمن العمل الكلي للعامل في الاتحاد السوفييتي بالمقارنة مع عام ١٩١٣ بمعدل ٥٣٧ ساعة. واستغل الناس ذلك، كأولوية أولى، في التحصيل العلمي الذاتي. في هذا السياق ازداد إنفاق الوقت المخصّص للتعليم الذاتي من عام ١٩٢٣ إلى عام ١٩٣٠ من ١٢,٤ ساعة إلى ١٥,١ ساعة في الأسبوع. لكن بدأ تراجع حاد في هذه المعادلة بدءاً من منتصف ستينيات القرن الماضي. ففي أوساط العاملين الرجال في مدينة بيسكوف في عام ١٩٦٥ عمل ٢٦٪ على رفع مستواهم العلمي منفقين في ذلك وسطياً ٥ ساعات

---

(١) سميردياكوف - أحد الأبطال السلبيين في رواية الأديب فيودور دوستويفسكي «الأخوة كرامازوف».

فقط في الأسبوع، أي ١٤,٩٪ من وقت فراغهم. وفي عام ١٩٨٦ تدنت نسبة العاملين على رفع مستواهم العلمي إلى ٥٪ بمعدل إنفاق ٠,٧ ساعة في الأسبوع، أي ٢,١٪ من وقت الفراغ. «بِحلول عام ١٩٩٧-١٩٩٨ بلغت نسبة العاملين على رفع مستواهم العلمي ٢,٣٪ (١٣٧)

بات نكوص الإنتلجنتسيا باتجاه البورجوازية الصغيرة فشلاً ثقيل الوطأة للمجتمع السوفييتي: فشكّلت هذه الشريحة جزءاً هاماً مكوناً للنظام. تعد الإنتلجنتسيا أصلاً في توجهاتها عكس البورجوازية الصغيرة، وإلى ذلك أشار أ. هيرتسن. كما كتب ب. ميليوكوف في كتاب «معالم» معتبراً **الإنتلجنتسيا والبورجوازية** الصغيرة نمطين «نظيفين» بمعنى من المعاني ما يلي: «إذا كان بين الإنتلجنتسيا و«الطبقة المتعلمة» أحياناً تراتبية معينة، فإن أغلب المنظرين يؤكدون على التضاد التام بين الإنتلجنتسيا والبورجوازية الصغيرة. الإنتلجنتسيا ترفض بشكل قاطع البورجوازية الصغيرة، وهذه الأخيرة تنفي الإنتلجنتسيا». لكن يشير ميليوكوف أيضاً إلى أن هذين النمطين النظيفين يتواجدان في الشخصية الواحدة في حالة وحدة وصراع الأضداد، مع إمكانية التحول التدريجي العصي على الملاحظة أحياناً لأي منهما إلى هذا الطرف أو ذاك.

مثل هذا التحول حصل لدى الإنتلجنتسيا السوفييتية (بصفتها جماعة سوسيو - ثقافية) في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي. فالإنتلجنتسيا الروسية، الطالعة من أوساط شتى طبقات المجتمع مع أواسط القرن التاسع عشر، كانت ذات توجه **اشتراكي** ورافضة للرق والبرجزة. لكن قبيل البريسترويكا تخرّج في «المطابخ الثقافية» حالمون بالقيم البورجوازية، وحتى أحياناً بقيم الرق.

كتب ن. بيردياِيف: «الإنتلجنتسيا ليست طبقة اجتماعية... الإنتلجنتسيا كانت طبقة مثالية، طبقة أناس تستهويهم الأفكار ومستعدين باسم أفكارهم دخول السجون، الذهاب إلى المنافي وإلى الموت». لكن و. ستيبانوفا تؤكد بهذا الصدد على أن المقصود هنا نمط محدد من الأفكار - تلك التي فيها تقترن الحقيقة بالعدالة. وتضيف مشيرةً إلى تطور الإنتلجنتسيا على مدى قرن من الزمن: «في

روسيا برزت الإنتلجنتسيا كحصيلة بحثٍ اجتماعي - ديني، كاحتجاج وتمرد ضد إضعاف صلة الواقع الحي بعالم المثال الذي رآه قسم من الناس لا أقل واقعية تقريباً. فسعت هذه الإنتلجنتسيا إلى تجنب جرّ البلاد بعيداً عن السبيل المفضي إلى الأولويات الروحية. وبوقوفها إلى جانب البلاشفة وتحت شعار الاشتراكية تبنّت في نهاية المطاف مقولة «دولة بروليتارية» ذات صبغة تقليدية فلاحية جديدة بدلاً من حداثة رأسمالية»(١٧٢).

من المفهوم أن انحراف وعي المثقف السوفييتي عن مُثُل المساواة والعدالة باتجاه القيم البورجوازية الصغيرة (لم يقع مهندسونا وأطباؤنا في فخ الأوليغارشيا وبدت «يوتوبيا الغرب» لهم ضبابية) قد شكل تهديداً مباشراً للبناء السوفييتي. فالإنتلجنتسيا بالذات في المجتمع المديني هي من يدعم أو يحبط شرعية النظام الاجتماعي والسياسي. لا شك في أن سقوط الإنتلجنتسيا من بنية النمط الثقافي - التاريخي للإنسان السوفييتي قد أضعف فوراً هذه البينة.

الإنتلجنتسيا هي العنصر الرئيس الفاعل في توطيد أو إحباط السيادة. تتلخص وظيفتها الرئيسة في إنشاء ونشر الأيديولوجيات، توطيد أو ضرب سيادة هذا النظام أو ذاك. بهذا تكون الإنتلجنتسيا العنصر الرئيس الباني أو الهادم للشروط المساعدة على توجيه ضربات مؤثرة ضد قوى الخصم «القتالية».

كتب عالم الاجتماع غ. باتيخين مقيّماً الأمر بمنطق غرامشي: «المثقفون والكتب هم محوّلو الأسطورة الاجتماعية إلى أيديولوجيات وقواعد أخلاق وقانون ولوحات الماضي والمستقبل، هم من يضع المعايير لاصطفاء ما هو عادل أو غير عادل، ما هو جدير أو لائق من عدمه وهم من يحدّد التصورات حول النجاح الحياتي والرخاء. ينظر كل حالم بثقة إلى المستقبل إن تمتع بدعم المثقفين المستخدمين من أجل ذلك المعارف والإعلام والدين والعلم. لكن إذا اختل الحلف القائم بين السلطة والمثقفين تحصل أزمة في شرعية المنظومة وإصلاحها»(١٠، ص: ٤٥).

في سبعينيات القرن الماضي تمكنت البورجوازية الصغيرة من الهيمنة على قسم كبير من سكان المدن واستثمرت أشكال الثقافة الجماهيرية بفعالية

لغرس أيديولوجيتها. اصطدم النمط السوفييتي فجأة بـ «فئة شعبية صغيرة»، لكن متراصة وذات نفوذ، حاقدة على كل نظام الحياة السوفييتي، ولاسيما على أولئك الذين بنوه ودعموه. لكن الدولة لم تُبدِ دفاعاً ولم تحاول صد هذا المد.

ضعف النمط السوفييتي في غضون أزمة الرؤية الفكرية في سبعينيات وثمانينات القرن الماضي، لم يقدر على اتخاذ مبادرة في زمن البريسترويكا، فحُشر في السرداب. لم يستطع الحزب الشيوعي ولا الكومسمول ولا الدولة (وحتى لم يحاولوا) أن يطرحوا على المسرح الاجتماعي بديلاً مشابهاً لهذا النمط الثقافي - التاريخي كفيلاً، ربما، بتحقيق المشروع السوفييتي. على العكس طُرح على المسرح، بمساعدة كل إمكانيات السلطة والنخبة الفكرية المؤيدة لها، **نمط آخر مضاد.** احتلت البورجوازية الصغيرة، بما في ذلك المتخذة صورة إجرامية، مواقع السيطرة. هكذا كان تغير النمط الثقافي - التاريخي هو ما حدّد فقدان روسيا مقدرتها الحيوية كحضارة. فالجماعة الثقافية التي صارت مسيطرة في روسيا لا تمتلك قدرات إبداعية ولا منظومة القيم الضرورية من أجل «حفظ» البلاد، ناهيك عن رصّ صفوف المجتمع من أجل التحديث والتطوير.

طُرد النمط السوفييتي إلى السرداب، لكن لم يختفِ. هو يشكل في روسيا الحالية أغلبية صامتة، وإن تكن تعاني هزة ثقافية. الآن ليس هاماً أي ملاذٍ روحي تحصّن فيه كل واحد من أنصار هذا النمط، سواء اتجه نحو الدين، أو يعوّل على ستالين جديد. في المجتمع الحالي المفكّك يعتبر هؤلاء الناس تحديداً الجماعة الوحيدة التي تمتلك المقدرة على التنظيم وعلى بذل جهدٍ عظيم خلاّق. هؤلاء بالذات هم القوة المؤهلة لاستجماع صفوفها، إذ ما زالت حيةً نواتها الثقافية الحاملة لقيم ومعاني الحضارة الروسية، لقيم العمل والإبداع والتضامن.

الفصل العاشر

«الستينيّون»

تطابقاً مع سيرورة تشكّل بنية المشروع السوفييتي وتحقّقه في أرض الواقع في فترة ما بعد الحرب تكوّن نقيضُه - **البرنامج المناهض للسوفيت** الذي تضرب جذوره في فترة نضوج وانفجار الثورة في مطلع القرن العشرين. كان هذا برنامج «الجيل الثاني» الذي أُحبطت نسخته الأولى في ثلاثينيات القرن الماضي، ثم تراصّت صفوف المجتمع بعدئذ استعداداً للحرب الوطنية العظمى وأثناءها - فالناس الذين رفضوا البناء السوفييتي ضمناً قمعوا إلى حين هذه المشاعر في دواخلهم وتوجهوا إلى الجبهة أو إلى العمل الصعب في المؤخرة. هؤلاء لم يسمحوا لأنفسهم، في ظل التعبئة الشعبية العامة، أن يقفوا في صف الأعداء.

تكوّنت نواة هذا البرنامج الجديد المناهض للنظام السوفييتي في شكله الحديث والمتكامل في ستينيات القرن الماضي في أوساط «الستينيين». أنا عملتُ بدءاً من عام ١٩٦٠ في أكاديمية العلوم، ومازلت أتذكر الأحاديث التي دارت باستمرار في المختبر، في الأمسيات في المنازل، أو حول الموقد في حضن الطبيعة أثناء القيام بالنزهات خارج المدينة - تردّدتْ أثناء ذلك أدلة وحجج ضد **كل السمات الجوهرية** الخاصة بالبناء السوفييتي. كان «الستينيون» معارضين فكرياً علنيين، أصحاب رأي فكري مغاير، لكن قريبين من السلطة ولهم منبر دائماً.

ماذا نفهم من عبارة «المشروع المناهض للسوفيت»؟ فالآن ما فتئ المنظرون المعادون للمشروع السوفييتي يؤكدون بعناد أن لا وجود لمشروع كهذا أبداً، «كل شيء انهار بحاله» و«هم أرادوا مجيء الأفضل» و... إلخ. هذه تبريرات فارغة، فلا نعني بالمشروع جدول خطوات عملية كذاك الذي شرع به ميخائيل غورباتشوف، بل شيئاً آخر جوهرياً. فالوجوه البارزة في الإنتلجنتسيا ما فتئت تركز بشكل هادف ومنهجي، كما مثل الموسوعيين في فرنسا، على إقناع المواطنين بعدم صحة وجدوى كل أسس النظام السوفييتي. على هذا النحو نضج ما يمكن تسميته «مشروعاً». وعلى هذا المشروع عمل في مختلف «فجوات» الوعي الاجتماعي علماءٌ وشعراء ورجال دين. فالكتب والأفلام ذات المضامين والمعاني المبطّنة المناهضة للبناء السوفييتي، ومثلُها البرامج الإذاعية والتلفزيونية وأغاني الشعراء والفكاهات والنكات السوداء - كلها حملتْ شحنات أيديولوجية مناهضة ومعادية.

هاكم، على سبيل المثال، تاريخ فصيل واحد صغير يُدعى «جماعة البحث» أو «خبراء الألعاب». بدأت هذه الجماعة عملها في عام ١٩٥٢ بقيادة (سيدروفيتسكي)، وكان بين مؤسسيها أ. زينوفيف وم. ممارادشفيلي وب. غروشين. تمّ حفظ كل الأحاديث والنقاشات الجارية في حلقات متتابعة بواسطة جهاز تسجيل، ثم فُرّغت كتابياً على الورق بواسطة الآلة الكاتبة (كانت الحصيلة خلال ٤٠ سنة مئات المجلدات من مواد حلقات البحث والنقاش والألعاب الهادفة). عملت هذه الحركة في مخابئ بكدٍ واجتهاد تحضيراً للتغيير، وليس مصادفة أن أصبح ممثلوها في الصفوف الأولى عندما بدأت رياح التغيير.

لم يتم جمع مشروع «الستينيين» المناهض في عمل كبير واحد، علماً أن ثمة مجموعات خاصة منفردة معبرة عن فحوى هذا المشروع، مثل كتاب «لا معطى آخر» (١٩٨٨) الذي يُعد بمثابة مانيفستو. تؤلف جوهرَه كميةٌ ضخمة من معلومات وآراء حول مسائل بعينها. كانت الشخصيات الكبيرة المعروفة بمثابة دعائم وأركان لهذه الحركة بمجموعها، حدّدتْ لها مسارها

ومواضيعها. تعاونت مع الحركة بشكل فعّال، لكن مستتر، شخصيات حزبية وأعضاء بارزون في العلوم الإنسانية قريبون فكرياً منها.

في عام ١٩٩١ صدرت في كتاب مجموعة مقالات للكاتب أ. أداموفيتش[١] بعنوان «نحن الستينيّون». تضمّن الكتاب إحصاء لتلك الشخصيات التي شكّلت «المركز الدماغي» والهيكل التنظيمي لهذه الحركة. انتمت «الحلقة القائدة» للستينيين إلى نخبة المجتمع السوفييتي، ولاسيما العاملة في مجالات العلوم الإنسانية. تباحث هؤلاء في موسكو أومينسك ببساطة مع يو. أندروبوف أو ب. ماشيروف، وفي الولايات المتحدة الأميركية مع بول كيندي الذي - كما قيل - روى وهو في حوض الاستحمام وعلى وقع صخب الماء للشاعر ي. يفتوشينكو[٢]، أسرار وكالة المخابرات المركزية الأميركية. أيضاً كان هؤلاء على صلة واسعة بالمصادر الإعلامية والإدارية وشغلوا مناصب مفتاحية في مجال التأثير الفكري في المجتمع. كما استفادوا من مصادر خارجية. فالإدارات الأميركية المتخصصة بالشؤون السوفييتية درست جيداً كل نقاط ضعف المنظومة السوفييتية بأجهزتها وتصوراتها وكليشيهات التفكير السوفييتي وقدّمت خدماتها إلى وكالة المخابرات المركزية وإلى هؤلاء «الستينيين» عندنا.

في أوساط «الستينيين» بالذات نضج ما يمكن تسميته «التأمين الأيديولوجي لمذهب الإصلاح»، أو بشكلٍ أدق «**مذهب الثورة المعادية للمبدأ السوفييتي**» (هكذا وُصف تحوّل الاتحاد السوفييتي من قبل علماء الاجتماع هنا وفي

---

(١) ألكسندر أداموفيتش - كاتب روسي معروف حظي بشهرة إبان حكم غورباتشوف ويلتسين كمعارض للنظام السوفييتي. كان والده شيوعياً بارزاً في بداية الثورة وقيام السلطة السوفييتية، لكنه غدا واحداً من كثير من الرفاق الذين طالتهم موجة التصفيات الستالينية في أواخر الثلاثينيات.

(٢) يفغيني يفتوشينكو - شاعر سوفيتي مشهور من أصل يهودي عُرف بأشعاره وبمواقفه النقدية اللاذعة منذ عهد خروشوف لكثير من السياسات والشخصيات السياسية السوفييتية، ثم أصبح من أشد المؤيدين للبريسترويكا في مطلع تسعينيات القرن الماضي. كانت له شهرة كبيرة في الغرب كشاعر ومثقف مناهض للنظام السوفييتي.

الغرب). شارك في وضع هذا المذهب جزء هام من الإنتلجنتسيا التي طوّرت، عبر حوارات مستمرة، أطروحات محددة وبحثت عن صيغ وصور معبّرة. بهذا الشكل كان مستحيلاً تجاوز تأثير ما طُرح، فتحولت الأفكار والمقولات المناهضة للمبدأ السوفييتي إلى قوالب اعتيادية وباتت بمثابة **كليشيهات الوعي الجماهيري**.

بات مشروع «الستينيين» ذا سمات منظومية، لم ينقطع تطوره واكتسب قوة مادية فعلية وتحقق في نهاية المطاف، في شكل «**ثورة مناهضة للسوفيت** في نهاية القرن العشرين، كانت بريسترويكا غورباتشوف عتبة هذه «الثورة» ومرحلتها «الباردة» التي تم خلالها هدم البناء الفوقي لنظام الحياة السوفييتي، ثم صار متاحاً بعد ذلك تفكيك قاعدته.

بدأ «الستينيون» الأعمال ذات الطابع العسكري الصريح ضد الاتحاد السوفييتي (بواسطة تصويره «إمبراطورية الشر») بعد تسلم غورباتشوف مقاليد السلطة. فهذا هو الكاتب أ. أداموفيتش الذي أصبح عضواً في مجلس نواب الشعب في عام ١٩٨٩ يخطب في جامعة موسكو الحكومية قائلاً:

«ذات مرة قال أحد المزارعين الأميركيين ليوري تشيرنينكو[(١)]: «نحن مستعدون لإطعامكم شرط ألا تحاربوا». فنحن أنفسنا لم ندرك حتى النهاية كيف أن الغرب خاف من قدرتنا الحربية التي لا تضبطها أية مؤسسات ديمقراطية» (٤، ص: ٤٣٨).

هذه الأقوال كلها متعارضة مع التفكير السليم. فلا أحد من المزارعين الأميركيين أطعم أو يطعم مجاناً، هم مسرورون ببيع بضاعتهم (في السوق أو للحكومة)، والاتحاد السوفييتي لم يكن بحاجة لطعام مجاني - اشترينا بعض المواد الغذائية بمالنا. هذه روسيا الاتحادية بعد العهد السوفييتي لا تحارب ونزعت السلاح، لكن المزارعين الأميركيين لا يعتزمون إطعامنا؛ الغرب لم يخفْ

---

(١) يوري تشيرنينكو - أمين عام الحزب الشيوعي السوفييتي ورأس الدولة السوفييتية بعد ليونيد بريجنيف.

من قدرتنا العسكرية، فلديهم الوسائل الكفيلة للصد والردع، وهذا واضح من وثائق الدوائر العسكرية الأميركية؛ والمؤسسات الديمقراطية لم توقف أبداً عدوانية هذه الدوائر الأميركية، في حين كانت قدرات الاتحاد السوفييتي العسكرية خاضعة دوماً لرقابة فعالة. لقد أصغى إلى أقوال أداموفيتش الخرقاء هذه طلاب وأساتذة جامعة موسكو الحكومية، وكان ذلك نذير كارثة.

وهاهو أداموفيتش أيضاً في اليابان يحاضر في موضوع «خاطين، هيروشيما، تشيرنوبل». وضع كل هذه الظواهر، خارقاً معايير المنطق السليم، في سويةٍ واحدة. تشيرنوبل، برأيه، ليس مصيبة ولا كارثة ولا خطأ من نوع ما، بل إبادة مخطّطة بدم بارد من قبل الحكومة السوفييتية لشعبها، «هيروشيما جديدة». وعلى هذا النحو فسَّر واقعة «قاطين» أيضاً.

لنسلّم فعلاً أنه قد جرى في غابة «قاطين» إعدام ضباط بولنديين أسرى (هذه القضية مازال يكتنفها الغموض، ولم يجر التوصل إلى رأي حاسم مقنع بخصوصها حتى في عام ١٩٨٩). لكن هاكم كيف يصور أداموفيتش هذه القضية لليابانيين:

«خاطين» قرية بالقرب من (مينسك) تحتضن مقبرة تذكارية للقرى البيلاروسية التي حرقها الفاشيون الألمان مع سكانها. مات الناس حرقاً وهم أحياء، كما حصل في (هيروشيما) - أكثر من مئة ألف إنسان. «خاطين» و«قاطين» متشابهان لفظاً وجوهرهما واحد - إبادة».

لكن لماذا يعد هذا وذاك إبادة على قدم المساواة؟ «خاطين» جزء من برنامج مخطط تم في سياقه القضاء على ربع سكان مقاطعة كاملة، الأمر الذي يقع تحت مفهوم إبادة، أما «قاطين» فإعدام مفترض لبضعة آلاف من الناس - أمر لا يمكن وصفه بعملية إبادة.

ست سنوات من البريسترويكا غسل خلالها «الستينيون» من شعراء وعلماء وفنانين بسيل من الأخبار عبر التلفزة السوفييتية والصحافة السوفييتية. وحققوا مبتغاهم. مع نهاية البريسترويكا أذهل الناسَ هذا الموقفُ الاتهامي الشامل، الخارج

عن نطاق العقل والمنطق، من قبل هؤلاء، لبلادهم، وبخاصة في أوساط الإنتلجنتسيا. هل صحيح نسي معظم مثقفينا مآسي العالم الخارجي مثل موت ٢٠ مليون طفل سنوياً من الجوع أو ١٠٠ ألف فلاّح في غواتيمالا البلد الصغير على أيدي أعضاء «كتيبة الخيالة» في ثمانينيات القرن العشرين.

مواقف أبناء وأحفاد بعض القادة الحزبيين - الحكوميين الذين طالتهم حملات القمع شبيهة بمواقف «الستينيين». بعض هؤلاء أعلنوا عن أنفسهم صراحة ومنذ زمن بعيد بصفتهم أعداء للنظام السوفييتي، فيما أعلن آخرون عن ذلك مواربة. لكن الأمر الهام هو أن هؤلاء كانوا، في الوقت ذاته، جزءاً من النومنكلاتورا السوفييتية وتلقوا دعماً معنوياً ومادياً عبر مختلف القنوات. كتب س. سيمانوف أنه تأسست في عام ١٩٦٨ ضمن نطاق دار نشر «إصدارات سياسية» التابعة للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي وبإدارة أ. ياكوفليف سلسلة بعنوان «ثوار حماسيون» بتيراج ٢٠٠ ألف نسخة لكل إصدار ومكافآت مالية مجزية للمؤلفين المساهمين فيها. اجتذبت هذه السلسلة المدعومة الصادرة عن دار نشر حزبية مؤلفين ذوي وجهات نظر متطرفة في مناهضتها المشروع السوفييتي، وجميعهم تقريباً توجهوا إلى خارج البلاد مباشرة مهاجرين فور استلامهم المكافأة المالية من صندوق اللجنة المركزية وعملوا هناك في إذاعة «الحرية».

ذات دلالة بهذا الخصوص تجربة الشاعر المعروف ب. أكوجافا مؤلف الأغاني الشعبية الشهيرة وابن أحد الشخصيات الحزبية التي نُفذ فيها حكم بالإعدام. في أغانيه تمتزج الغنائية بالروحية الماسونية مع إضفاء صبغة رومانسية على الحرب الأهلية. فبدت أغنية «خُوَذ القوميساريين المغبرة» غريبة على نحو ما على أرضية غنائية، لكن عندما تصغي بإمعان إلى «موزارت لايختار الوطن» وإلى «المدفعية تضرب أهلها» تغدو هذه «الخوذ المغبرة» أشبه بإنذار. ثم تبيّن خلف الغنائية Lyrism حقد عتيق. فبعيد قصف مجلس السوفيت

بالمدافع في عام ١٩٩٣، الذي فرح به أكوجافا، أدلى بسلسلة تصريحات في مقابلات صحفية. كثيرون حتى لم يصدّقوا هذه النبوءات.

وإليكم المقالة - النبوءة بقلم أ. تسيبكو، حيث يحكي عن أولئك «الستينين» الذين دخلوا في عداد النخبة النظرية والأيديولوجية في عهد بريجنيف، وكانوا نشيطين جداً أثناء فترة البريسترويكا:

«نحن المثقفين من نوع خاص، بدأنا نتطور فكرياً في أزمنة الرعب الستاليني، عانينا خيبة في فترة «ذوبان الجليد» الخروشوفية، انتظرنا طويلاً بعذاب نهاية مرحلة الركود البريجنيفية، ثم عملنا البريسترويكا. وأخيراً، نستطيع أن نرى في حياتنا بأعيننا إلامَ أفضت عملياً أفكارنا وأحلامنا...

لا داعي لخداع الذات. نحن لم نكن، وحتى الآن لسنا خبراء بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة. نحن كنّا وحتى الآن ما نزال منظري الثورة المناهضة للشمولية، أي المعادية للشيوعية... تفكيرنا أيديولوجي الطابع في الغالب، إذ نظرنا إلى النظام الشيوعي كعدو، كشيء يجب أن يموت، أن يتحلّل ويتحول إلى أطلال خربة كبرج بابل، علماً أنه كان لكل واحد منّا أعداء مختلفون: الماركسية، المجمع الصناعي - الحربي، التحريف الستاليني للينينية وهلمجرا. وكنا كلما قَمَعَنا واضطهدنا النظام السابق أكثر اشتدت رغبتنا في أن نعيش موته وتفسُّخه، ورغبتنا أيضاً في قلب أسسه وأركانه... من هنا جاء الطابع التدميري الباطني لتفكيرنا وأعمالنا التي قلبت العالم السوفييتي رأساً على عقب... نحن لم نعرف الغرب، عانينا ليبرالية رومانسية ورغبة جامحة في أن نعيش حتى نشهد تغييرات تدميرية...»(١٨٥).

هنا تم الإعراب عن خاصية غير مستوعَبة وعياً تماماً في المجتمع: المحرك الفكري لمناهضة المبدأ السوفييتي كان الرغبة في الهدم والتدمير. ما كان ممكناً أن يكون لدى الحلف المعادي للسوفييت مشروع إيجابي، أو رغبة في البناء وتحسين حياة الناس، لأن لكل واحد في هذا الحلف عدوه في الاتحاد السوفييتي. الماركسي الصرف دخل في حلف مع عدوٍ لدود

للماركسية من أجل تدمير البناء السوفييتي. حتى ثمة من رأى في المجمّع الصناعي - الحربي لبلاده عدواً له. ومن المفهوم أنه عندما تغدو الرغبة في التدمير القوة المحركة للنخبة لا يمكن أن يؤخذ في الحسبان والاهتمام مصير ملايين «الناس الصغار».

يقيّم أ. تسيبكو بشكل سليم «إلامَ آلت إليه عملياً أفكارهم». «فحربهم ضد النظام السوفييتي والإرث السوفييتي - على الأقل بذاك الشكل الذي حصلت به - قادت إلى تدمير الشروط الاعتيادية لحياة ملايين الناس، وإلى الانحطاط المعنوي والفيزيولوجي لقسمٍ هام من مجتمعنا المتحول». نعني بالانحطاط الفيزيولوجي لقسم من المجتمع موت الناس: النسبة العالية غير العادية للوفيات مقارنة بالنسبة المتدنية للولادات.

كان من المفترض أن يبدي أ. تسيبكو، بعد كل ما حدث، الندم. لكنه لم يتراجع عن موقفه. فيورد في هذا الإطار اعترافاً لعضوٍ «ستيني» بارز هو يو. أفاناسيف. كتب تسيبكو: «أثناء إحدى البرامج التلفزيونية أجاب يوري أفاناسيف بشكل غير متوقع رداً على توجيه اللوم للديمقراطيين الروس واتهامهم بالعجز والإفلاس بما يلي: «أنتم محقون، نتيجةُ الإصلاحات كارثية، وربما ما كان ممكناً غير ذلك. نحن كنا في الواقع قادة عمياناً لعميان».

يوري أفاناسيف يتواضع: هم لم يكونوا قادة عمياناً **لعميان**. ففي عام ١٩٩٠ صار معظم الناس بصيرين كما دلّت على ذلك بعض استطلاعات الرأي العام. فالمتطرفون العميان المعادون للسوفيت ما عادوا يقودون، بل يسوقون، لكن لم تتوفر لدى المواطنين المبصرين مهارات تنظيم الذات - ذلكم هي عاقبة الأبوية Paternalism السوفييتية المفرطة.

الفصل الحادي عشر

المنشقّون - «خميرة» سوفيتية للمشروع المعادي للسوفيت

«المنشقّون» - تيّار نشأ في ستينيات القرن العشرين متخذاً معنى ضبابياً، وفي السبعينيات بات ظاهرة هامة في الحياة الاجتماعية للاتحاد السوفييتي. تألف هذا التيار بدايةً من جماعات من الناشطين المناهضين للمبدأ السوفييتي من دون إطارات تنظيمية واضحة. ومع مرور الوقت اتخذت هذه الجماعات أشكالاً تنظيمية، ونشأت فيما بينها صلات، ثم أمّنت تمويلاً لأنشطتها وقاعدةً لإصدار وتوزيع أدبياتها. لا تتوفر لدينا سوى معلومات قليلة بخصوص الجانب التنظيمي لعمل هذا التيار، لكن الأمر الهام بالنسبة لنا هنا هو تأثير هؤلاء المنشقّين على المجتمع بصرف النظر عما حصل داخل مطابخهم.

يسود عندنا تصور مفاده أن التأثير يأتي من الكم، وهذا تصور خاطئ. ففي الكتاب المقدس توضيح جيد لدور «الخميرة» الضئيلة حجماً، لكن الفعّالة في تكثير العنصر.

في الواقع كانت حقيقة المنشقين حاضرة باستمرار في وعي كل الإنتلجنتسيا، ولاسيما لدى النخبة الحزبية - الحكومية. وحقيقة أن تأثيرهم لم يصل بشكل مباشر إلى جمهور الفلاحين، ووصل إلى العمال بدرجة محدودة، لا يغيّر في الأمر شيئاً. فأفكار المنشقين نُقلت إلى هاتين القوتين

السكانيتين الضخمتين بواسطة المعلمين والأطباء والمهندسين والمتخصصين في العلوم الزراعية.

تتمثل الحقيقة الهامة الثانية بهذا الخصوص، والتي غالباً ما يتم إغفالها، في أن المنشقين عملوا بالتنسيق والتناغم مع الآلة الدعائية للغرب. وعلى هذا الأساس من الصعب تقدير مدى تأثير هذه الحرب النفسية الضارية. فلولا مشاركة المنشقين عندنا في داخل المجتمع السوفييتي في هذه الجوقة لفقدت الأصوات الآتية من بعيد الجزء الأعظم من قوتها. لقد شكّل المنشقون معاً مع «صوت أميركا» تأثير تضامنياً هائلاً لا يمكن تقدير قوته حسب المعايير الكمية لعناصره المنفردة.

أخيراً، كان نشاط المنشقين فعالاً لأنهم كانوا مشاركين في منظومة مناقشة القضايا الاجتماعية والوطنية العامة التي عُدّت حرفياً مسؤولية عامة تخص جميع الناس على مستوى الوطن. تكمن المفارقة هنا في أن النظام السوفييتي افترض مشاركة كل فردٍ في المجتمع في هذه المناقشة عبر مؤسسات معروفة مثل منظومة «التثقيف السياسي» وجمعية «المعرفة»... لم يرضِ هذا الجانب الرسمي العلني للمناقشة الأجيال الجديدة، فنفروا منه وشكلوا «قوة ظل» بأسماء جديدة مثل «الأقلية المبدعة» مستخدمين ومستغلين البنية التحتية للمنظومة الرسمية. مثلاً قدّم م. جفانيتسكي هزلياته المعادية للواقع السوفييتي في اجتماعات التعاونيات العمالية التي ينظمها «قطاع التثقيف العام» الذي دعا في اجتماع آخر خطيباً للحديث حول الوضع الدولي العام هو أ. بوفين. هكذا كان هؤلاء المنشقون فيروسات استغلت جهازاً خلوياً ضخماً نفثت فيه سمومها. فلولا الخلية لانعدم تأثير الفيروس. لذا من المفهوم لماذا الآن بعد أن نُسفت هذه المنظومة لا يعدّ فعَّال الأثر إعلامُ القوى المعارضة لإصلاحات السوق، برغم أنها تحظى بتأييد غالبية السكان، بالمقارنة مع التأثير الذي مارسه أولئك المنشقون مستغلين منظومة «التثقيف السياسي» السوفييتية.

هكذا يجب الأخذ بعين الاعتبار تضافر تأثير مختلف القنوات. فمازال الناس من الجيل الأكبر يتذكرون وسيلة «النشر الذاتي» (Samizdat)[١] لأعمال المنشقين ذات الطابع الأيديولوجي. لكن لا يمكن تقدير تأثير هذه الوسيلة بشكل صحيح إلا إذا أخذنا بالحسبان أن جميع منشوراتها تقريباً قد أذيعت بالراديو واستمع إليها القسم الأعظم من الإنتلجنتسيا.

لكن كان تأثير إصدارات «النشر الذاتي» الكتابية كبيراً أيضاً. فهذه الطريقة من اختطاف اهتمام الجمهور المتمثلة في تقديم معلومات أيديولوجية في شكل «ثمرة محرّمة» قد جُرّبت في فترة نشاط الموسوعيين في الثورة الفرنسية العظمى من خلال إعداد وتوزيع الأدبيات الممنوعة وشبه الممنوعة. وازدهرت هذه الصناعة في الاتحاد السوفييتي في ستينيات القرن الماضي كوسيلة للحرب النفسية (أسهمت وكالة المخابرات المركزية الأميركية حتى عام ١٩٧٥ في نشر أكثر من ١٥٠٠ عنوان باللغة الروسية لمؤلفين روس وسوفيتيين). في تلك الأثناء شاعت حتى على نحوٍ واسع في الاتحاد السوفييتي نكتة مفادها أن عجوزاً طبعت على الآلة الكاتبة رواية ليف تولستوي «الحرب والسلم»، ولما سألها الناس: «هل جُننتِ؟» أجابت: «لا، أبداً، أرغب في أن تقرأ حفيدتي هذه الرواية، فهي لا تقرأ إلا ما هو مطبوع بواسطة الآلة الكاتبة»[٢].

بكلمة أخرى، لا يتحقق الاستيلاء على اهتمام الجمهور في برنامج «النشر الذاتي» من خلال القيمة الرفيعة للمادة المنشورة، بل من خلال «النص الممنوع» الجاذب لجمهور القراء. فمن يفكر اليوم بقراءة تلك الأعمال الساقطة فنياً! ركّز مؤلفو وناشرو ومشجعو «النشر الذاتي»على تلك العناوين الممنوعة من قبل الجهات الرسمية، وهذا الأمر جعل القارئ بمثابة مشارك في «عمل عام» سري وهام.

---

(١) مصطلح روسي يعني: «النشر بالوسائل الخاصة للكاتب».

(٢) كان المعارضون في الداخل ينسخون الأعمال الصادرة في الغرب بواسطة الآلة الكاتبة ويوزعونها على الناس.

لم يتأت التأثير الرئيسي لنشاط المنشقين من كونهم استطاعوا تقديم برهان على خطر البناء السوفييتي وأقنعوا الناس بذلك. فلم تكن لديهم منظومة متكاملة من حجج ولا مشروع ما إيجابي من شأنه مجابهة المشروع السوفييتي. عدا ذلك، حارب هؤلاء المنشقون من تيارات مختلفة، مؤلفين حزباً موحداً بنفسٍ معادٍ، البناء السوفييتي من مواقع متناقضة. أندري ساخاروف(١)، على سبيل المثال، اتهم الاتحاد السوفييتي بالشوفينية الإمبراطورية الروسية، أما رفيقه ي. شفاريفيتش فعلى أساس «الروسوفوبيا» المفترضة التي تسبّبت بها الدولة السوفييتية. وبرغم ذلك ليس ثمة أية عداوة فكرية أو شخصية بين الرجلين.

كانت نتيجة جهود المنشقين أكثر جذرية وعمقاً برغم أنها لم تنشأ على خلفية عقلانية (البرهنة على أمرٍ ما بحجج عقلانية). فلعب هؤلاء دور الهرطوق في الدير - الهرطوق الذي لم يبرهن على عدم وجود الرب ولم يعرض صورة أخرى للعالم، بل اقترح مناقشة سؤال: «هل ثمة رب؟». في هذا الحين كان تطبيق الأيديولوجيا السوفييتية وتقلص المفهوم الفكري فيها قد اتضحا: بات مستوى ونمط التحصيل العلمي غير ما كان عليه وغابت عن صفحة الذاكرة صور المآسي والكوارث التي ضمنت التماسك والتراص الجمعي. لذا حصل تلقف مبادرة المنشقين وتقبلها عموماً حتى ضمن دوائر الإنتلجنتسيا الموالية للنظام السوفييتي.

لكن لم أستطع العثور على أية نتيجة مفيدة لشعبنا من عمل المنشقين، لأنهم أخضعوا كل عملهم لخدمة أغراض عدو الاتحاد السوفييتي في الحرب الباردة. وثمار سقوط الاتحاد السوفييتي التي نجنيها اليوم كان يمكن التنبؤ بها في سبعينيات القرن الماضي. هكذا يتحمل ضمير المنشقين مسؤولية المعاناة الثقيلة لجماهير الناس الغفيرة وكمّ الدم المسفوح.

---

(١) أندري ساخاروف (١٩٢١ - ٩٨٩) - كبير المنشقين السوفيت، معارض عنيف للنظام السوفييتي. عضو أكاديمية العلوم السوفييتية. أحد صانعي القنبلة الهيدروجينية عام ١٩٥٣. انتخب قبيل وفاته عضواً في مجلس السوفيت الأعلى.

أسهم المنشقون في نسف أساس الدولة القائمة على الإجماع على احترام بعض الأفكار المتخذة صفة القداسة. في عداد ذلك كانت أفكار العدالة وأخوّة الشعوب وضرورة الصمود في الحرب الأهلية إزاء الغرب. تمكن المنشقون، من خلال التحدث بلغة عقلانية قريبة من الإنتلجنتسيا، إغواءها وإلقاء ظلال من الشك بشكل منهجي على كل تلك الأفكار. وهذا التحول الذي بدا في الظاهر بريئاً نسف ركيزة الدولة السوفييتية - الأمر الذي حمل أهمية مصيرية في لحظة تعاقب الأجيال وفي ظروف الحرب الباردة.

كان «الستينيون»، ومن ثم المنشقون، من «أطلق» آلية نسف شرعية البناء السوفييتي، بكلمة أخرى آلية ضرب السيادة الثقافية لكل مؤسسات الدولة والمجتمع السوفييتيين. وطبعاً لولا انتقال مجمل الشريحة الحاكمة (القيادة العليا للحزب الشيوعي السوفييتي) إلى جانب الخصم في الحرب الباردة لبات تأثير المنشقين مساوياً للصفر - ما كان ثمة في أي حوار مفتوح من حظٍ أو أمل للمنشقين بالنجاح. بدءاً من سبعينيات القرن الماضي لم تتعيّن حيوية ونجاح حركة الانشقاقيين من خلال دعم الغرب الواضح لها بقدر ما تعينت من خلال الدعم السري لها من جانب النومنكلاتورا في مستوياتها العليا.

في هذه الأثناء، وفي ظل توجّه مهندسي البريسترويكا المستقبليين إلى التحالف مع الغرب، تأمنت للانشقاقيين - الغربويين أجواء ملائمة. وكان «القمع» الحاصل أحياناً ضدهم يبدو ضرباً من مقاومة السلطة للمنشقين بصفتهم «مناضلين ضد الشمولية». فلولا «نفي» أندري ساخاروف إلى مدينة غوركي المشؤومة لما شاهدناه في زمن البريسترويكا.

كان المنشقون في معظمهم، بحسب منشوراتهم وخطبهم وتصريحاتهم في فترة البريسترويكا، أناساً محدودي الوعي، إذ أفقدتهم الفكرة الخلاصية بخصوص محاربة «امبراطورية الشر» عموماً التفكير السليم والقيم التي يتحلى بها الإنسان العادي. لذا، ومهما كان الرأي بخصوص أفكارهم، ما كان جائزاً السماح لهم في ثمانينيات القرن الماضي باحتلال مواقع في السلطة، ناهيك عن اتخاذهم أدوراً

كمشرعين في مجال الأخلاق والسياسة. فنمط الحياة ذاته الذي سار عليه المنشق يقدّم دليلاً عكسياً إزاء ذلك. ولقد ارتكب فريق غورباتشوف - ياكوفليف خطيئات كبرى عندما دفع بهؤلاء إلى المسرح السياسي (وكما حصل ذلك في شكل دراماتيكي، على سبيل المثال، في جورجيا أو طاجكستان).

لذا كان علينا أن نلحظ شبح الكارثة عندما صار الأكاديمي أندريه ساخاروف العجوز الساذج معبود الجمهور المعادي للسلطة السوفييتية. فهذا الشخص أمضى كل حياته قابعاً في وضع اصطناعي معالجاً موضوع القنبلة الهيدروجينية، ثم أطل على العالم فجأة بهيئة نبيٍ مخاطباً الصحافة الأجنبية والمنشقين ليقول بتقسيم روسيا إلى خمسين دولة «طبيعية»! والسماح دون إبطاء بعملية بيع - شراء الأرض! لكن ماذا كان يعرف عن الأرض أو عن بيع وشراء حتى البطاطا، وأية خبرة حياتية له في هذا المجال؟ اقرؤوا اليوم بتمعن كل مقالاته وخطبه. لن تجدوا فيها أي أثرٍ لتلك القضايا والهموم التي يعيشها الإنسان في روسيا. أنا أقرأ وأفكر: هل عرف هذا الإنسان شيئاً من الأدب الروسي؟

برغم أن قوام الحركة الانشقاقية كان متنوعاً ومتغيراً، إلا أنه يمكن تمييز اتجاهات رئيسة فيه. ويعد اتجاه «الغربويين» الذي وصل إلى السلطة (أو، على الأصح، كانت السلطة مدافعة عنه وحامية له) في نهاية الثمانينيات، الأساسي هنا من حيث الضخامة والنفوذ. وكان أندري ساخاروف رمز هذا الاتجاه والمعبر عنه. وكان بالقرب منه شخصية أخرى مؤثرة هي ي. بونر، شخصية أكثر راديكالية ووضوحاً، وإن كانت تشاطره المنطلقات الرئيسة ذاتها.

لا جدال في أن ساخاروف قد شكّل رمزاً لذلك الفريق الراديكالي المعادي للسلطة السوفييتية الذي وصل إلى السلطة في عام ١٩٩١، ومازال منذئذ يحدد سير «الإصلاح». في عام ١٩٩٤، وبمناسبة الذكرى الثالثة والسبعين لميلاده، أصدر ديوان رئيس جمهورية روسيا الاتحادية كراساً بعنوان «كلمة عن ساخاروف». تضمّن الكراس خطب المدعوين للمشاركة في هذه المناسبة.

كانت قائمة المدعوين معبرة: ي. بونر، س. كوفالوف، أ.ياكوفليف، أ. كوزيروف، يو. كارياكين، أ. بريستافكين، س. فيلاتوف وغيرهم. تصدرت الكراس كلمةٌ توجيهية لبوريس يلتسين.

إليكم كلمات س. فيلاتوف رئيس ديوان الرئاسة:

«يجتمع في هذه القاعة من يُعدون أنفسهم تلامذة أندري ساخاروف... من أخذوا على عاتقهم المهمة الصعبة في تحقيق كثير مما حلم به أندري دميتريفيتش... مسؤولية كبيرة أُلقيت على كاهلنا، على الناس الذين يضطلعون اليوم بمهمة تحقيق ما حلم به أندري دميتريفيتش ساخاروف... نعم ستساعدنا في الاضطلاع بهذه الرسالة العسيرة خبرة ساخاروف، ذهن ساخاروف، أفكار ساخاروف ومشاعر ساخاروف».

آخذين بالاعتبار مثل هذا الاعتراف النادر من قبل السلطة والمغزى التحذيري لـ «الرسالة العسيرة»، وكذلك «الفناتيزم» الديني، الذي اتسم به القسم النافذ من الإنتلجنتسيا، تجاه ساخاروف، يجدر أخيراً إبراز الأمر الرئيس الذي حلم به «أندري دميتريفيتش ساخاروف».

ساخاروف، من حيث فلسفة حياته، أولاً وقبل كل شيء، **منشق**. تعاطف في المقام الأول مع «الأقلية» المناهضة لما هو كلي، مستقر (نظام سياسي، جوهر ثقافي، دين أو أخلاق). هو أيّد، على سبيل المثال، رواية سلمان رشدي ورفض بشدة غضب المسلمين المستائين من هذه الرواية.

كان عنده موقف حاد متطرف إزاء أي خلاف صغير أو حتى مختلَق أو مصطنع للأقلية مع المجموع. مثلاً، شاع زعم يتعلق بموضوع هام في إطار الحملة الأيديولوجية المناهضة للسلطة السوفييتية تمحور حول «عداء الدولة السوفييتية للسامية». فكتب ساخاروف في مفكرته عام ١٩٦٨:

«أليس عاراً العودة الدورية لمعاداة السامية في السياسة الرسمية (عموماً، لم تنقطع روح العداء للسامية في أوساط النخبة البيروقراطية العليا لدولتنا تماماً بعد الثلاثينيات)؟»(١١٢).

يثير موقف المجموع العام، أو القسم الأكثري من المجتمع اشمئزازاً واضحاً لدى ساخاروف. ففي عام ١٩٨٩ شكلت خطبه وتصريحاته، التي ندّد فيها بما سماه «السياسة الشوفينية للدولة العظمى»، دعماً قوياً للانفصاليين. في المجتمع قيّم عالياً الجماعات الصغيرة التي تضع نفسها في موقف معارض للمجموع الوطني العام وللجمهور العريض من الناس العاديين. فكتب في مفكرته بروحية طبقية معبرة:

«في الحقيقة يُعد جزء الإنتلجنتسيا الأكثر تقدمية وأممية والأكثر تضحية جزءاً من الطبقة العاملة، ويعد الجزء الرائد والمثقف والأممي والأكثر بعداً عن المحدودية البورجوازية الصغيرة للطبقة العاملة جزءاً من الإنتلجنتسيا».

غدت لحظة حاسمة عندما عقدت طليعة الإنتلجنتسيا ذات الرأي الآخر المغاير حلفاً مع خصم الاتحاد السوفييتي في الحرب الباردة وباتت تضطلع بوظيفة «الطابور الخامس» داخل المجتمع السوفييتي. يمكن ملاحظة تطور طروحات هذا القسم من الإنتلجنتسيا المناهضة للمشروع السوفييتي من خلال نصوص ساخاروف.

في عام ١٩٦٨ كتب ساخاروف حول الجمع بين الاشتراكية والرأسمالية وكتب عن حرب الولايات المتحدة الأميركية في الهند الصينية ما يلي:

«في فيتنام تنتهك قوى الرجعية كل المبادئ والمعايير الحقوقية والقانونية وترتكب جرائم صارخة بحق الإنسانية. تتم التضحية بشعب كامل بذريعة إيقاف «مدّ الطوفان الشيوعي»(١٦٣، ص: ١٧).

وفي عام ١٩٧٥ كتب عن «بطولة البحّارة والطيارين الأميركيين»، ووجّه اللوم إلى الغرب لأنه لم يساعد الولايات المتحدة كما يجب في حربها في الفيتنام. فكان يجدر، برأيه، «ممارسة ضغط سياسي على الاتحاد السوفييتي بهدف عدم السماح له بتوريد السلاح إلى فيتنام الشمالية، وانخراط البلدان الآسيوية والأوروبية الأخرى في هذا الشأن... عظيمةٌ مسؤولية دول الغرب الأخرى واليابان ودول «العالم الثالث» التي لم تدعم حليفها ولم تقدّم له

المساعدة في مسعاه الصعب واليائس تقريباً لصد الخطر التوتاليتاري في جنوب شرق آسيا»(١٦٣، ص: ١٣١-١٣٢).

نلاحظ تحولاً بمقدار ١٨٠ درجة، وهذا «القلق والأمل» نعثر عليه بين دفتي مجلد واحد.

ففي عام ١٩٦٨ كتب ساخاروف عن الاتحاد السوفييتي قائلاً: «كما يدل التاريخ، فإن شعبنا وقواته المسلحة موحدان ومظفران في حماية الوطن وفي تحقيق الإنجازات والمكتسبات الاجتماعية والثقافية العظيمة». لكنه كتب في عام ١٩٧٥ «عن الحقائق الخطيرة والمأساوية الراشحة عن الوضع الدولي والدالة على الضعف الفعلي وعدم الاستعداد الكافي لمواجهة التحدي التوتاليتاري الماثل... فالوحدة تتطلب قائداً على قدر العبء الثقيل، وهذا القائد هو الولايات المتحدة الأميركية، القوة الأعظم بين بلدان الغرب من النواحي الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية»(١٦٣، ص: ١٤٦).

وإذا وضعنا في الحسبان السمعة التي امتلكها ساخاروف في أوساط الإنتلجنتسيا المؤيدة للغرب، أمكننا القول إنه منذ أواسط سبعينيات القرن الماضي تحوّل موقف هذه الشريحة الاجتماعية إزاء الولايات المتحدة من حليف خارجي في الصراع ضد النظام السوفييتي إلى إحساس بالتوحد معها باعتبارها قائداً حضارياً. بمعنى آخر تحوّلت العلاقة هنا إلى تبعية وباتت هذه الشريحة ذات التأثير والنفوذ بمثابة رعيّة أميركية لاسوفيتية.

وفي عام ١٩٨٠ يرى ساخاروف السمات السلبية الرئيسة للإنسان السوفييتي غير المنتمي إلى «الجزء الأكثر تقدمية وأممية وتفانياً» على النحو التالي:

«١- عبد للدولة؛ ٢- أناني التطلعات؛ ٣- حامل لفكرة التفوق القومي المتخذة أشكالاً مظلمة وهستيرية ومدمّرة».

وفي مناسبة تالية يعبر ساخاروف عن اشمئزازه من بنيان الاتحاد السوفييتي ذاته كدولة موحدة نواتها الشعب الروسي. فأعلن في برنامجه الانتخابي في شباط/ فبراير ١٩٨٩ ما يلي: «يجب أن تمتلك المناطق القومية

الفرعية حقوقاً مماثلة للجمهوريات الاتحادية». وطالب في وثيقة أخرى بأن يكون لكل الوحدات البنيوية التي يتكون منها الاتحاد السوفييتي نفس الوضع القانوني الذي تتمتع به الجمهورية الاتحادية. ووفق هذا المخطط سينشأ في الاتحاد السوفييتي حوالي ١٥٠ جمهورية اتحادية بدلاً من خمس عشرة.

أما بخصوص تصوراته عن نظام العالم ومكانة روسيا فيه فكان ساخاروف «عالمي» Mondalist الاقتناع - مؤيداً لتلاشي الأمم في بوتقة عالم ذي حكومة عالمية واحدة. فكتب في «المفكرة» ما يلي: «يمكن للبشرية أن تتطور، على نحو صحي، كأسرة واحدة فقط، من دون تقسيم إلى قوميات بأي معنى آخر باستثناء التاريخ والتقاليد». ورأى أن الهدف الحتمي والنهائي يكمن في «جمع البلدان ذات الأنظمة المختلفة معاً».

وكتب ساخاروف في مشروع دستور «اتحاد جمهوريات أوروبا وآسيا السوفييتية» ما يلي:

«يتطلع «الاتحاد» في القريب العاجل، بخصوص أجهزة السلطة والمواطنين، إلى الجمع بين النظامين الاشتراكي والرأسمالي... ويجب أن يكون التعبير السياسي لهذا التقارب إقامة حكومة عالمية في المستقبل».

لكن يُرى من مجمل تصريحاته وإعلاناته أن الحكومة العالمية المشتهاة هي حكومة الغرب، وفي المقام الأول الولايات المتحدة الأميركية. ففي برقية إلى جيمي كارتر في عام ١٩٧٦ كتب ساخاروف ما يلي: «أنا واثق أن الولايات المتحدة الأميركية، البلد الأول في الغرب، سيتحمل بشرف وبكل رجولة وعزم العبء الملقى على عاتق مواطنيه وقادته من قبل التاريخ». على العكس من ذلك، الاتحاد السوفييتي، برأيه، «امبراطورية الشر»، مسخُ الحضارة ولا يستحق الحياة. فكتب بهذا المعنى في عام ١٩٧٧: «السنوات الستون من عمر بلادنا ملأى بالعنف الرهيب والجرائم الفظيعة».

وفي هذا السياق يرى ساخاروف أن روسيا قبل قيام الاتحاد السوفييتي كانت بوجه عام ثقباً أسود أيضاً أسوأ من الاتحاد السوفييتي. ففي عام ١٩٨١

كتب في مقالة أرسلها إلى صحيفة أميركية عن سياسة الاتحاد السوفييتي مشيراً، بحسب رأيه، إلى توجهها الإجرامي: «تواصل السلطة الحزبية، بافتقارها إلى النظرة البعيدة، السياسة الجغرافية الروسية التقليدية». وبهذه المناسبة تعتبر وجهات نظر بونر بهذا الخصوص حتى أكثر راديكالية: «بالنسبة لنا بدأت السيرة الذاتية السياسية في العام ١٩٨٨، قبل هذا التاريخ لم يكن لبلادنا شيء من هذا القبيل».

في فترة الحرب الباردة اتخذ ساخاروف جانب الغرب في الموقف ضد الاتحاد السوفييتي علناً وبشكل قاطع. فصرّح في مقابلة صحفية مع وكالة «أسوشيتد برس» في عام ١٩٧٦ بما يلي: «يحمل العالم الغربي على عاتقه مسؤولية ضخمة في نضاله ضد عالم البلدان الاشتراكية التوتاليتاري». وفي عام ١٩٧٩ كتب في رسالة إلى الكاتب غ. بيولو موجهة إلى الغرب ما يلي: «قبل خمسين سنة ماضية كانت الإمبراطورية الستالينية أو الفاشية الستالينية في مواجهة أوروبا، والآن التوتاليتارية السوفييتية». هو يرى في الاتحاد السوفييتي تهديداً لأمن العالم ويعوّل، بهذا الصدد، على الغرب فقط: «بهذا الخصوص أنا أثق بالإنسان الغربي، بعقله الطامح إلى غايات عظيمة، بنواياه الخيّرة وبعزمه».

يطلب ساخاروف من الغرب اتخاذ إجراءات عملية:

«هامةٌ للغاية العقوبات السياسية والاقتصادية... من الضروري، بوجه خاص، أوسع مقاطعة ممكنة للأولمبياد الموسكوفي. فكل مشاهد أو رياضي يأتي للمشاركة في الأولمبياد إنما يقدّم دعماً غير مباشر للسياسة العسكرية السوفييتية».

ويصل الأمر إلى حد تقريع الغرب لأنه كان في سنوات الحرب العالمية الثانية سخياً بشكل مفرط في علاقته بالاتحاد السوفييتي:

«كان اعتراف الغرب بتغيّر الحدود بنتيجة الحرب العالمية الثانية تنازلاً إلى حد ما من قبله أمام الاتحاد السوفييتي، لأن العديد من هذه التغيرات كان يمكن أن يكون موضوع نقاش»(١٦٣).

يعكس هذا السيل من التصريحات، التي لا يمكن اعتبارها اعتباطية، تصوراً عاماً وإدراكاً لمشروع كبير عاجل اشتُغل عليه وتم تحقيقه بدرجة كبيرة من خلال البريسترويكا وانهيار الاتحاد السوفييتي وما جرى ويجري الآن في روسيا، وكذلك عبر تشكل نظام عالمي جديد وقيام حكومة «عالميّة» بسلطة غير محدودة للغرب. سيحصل طبعاً ردع لهذه اليوتوبيا الهدامة، لكنها حملت وتحمل الكثير من المصائب والنكبات للناس. لكن المدهش هو أن كثيرين من الناس الأذكياء قرؤوا كل هذه التصريحات لساخاروف وبجّلوها معتبرين أنفسهم، في الوقت ذاته، ديمقراطيين متنورين ومواطنين روساً أصيلين. وهنا يبرز عطب الوعي.

غدا ألكسندر سولجنتسين[١] رمز ومركز جذب تيار آخر من المنشقين. كان أقل تأييداً وانجذاباً للغرب من ساخاروف، حتى إنه لعب أحياناً دور المتشبث بالجذور القومية.لكنه وقف في فترة الحرب الباردة إلى جانب الغرب تماماً. وخلال السنوات الأخيرة، حينما صار خراب روسيا بنتيجة هذه الحرب جلياً وبادياً أمام كل عين، اقتصر نقده لهؤلاء المخربين على توجيه لوم ضبابي ذي طابع أخلاقي، ومن قبيل مهلاً!

عمل سولجنتسين بصفته كاتباً، وكان تأثيره من خلال قلمه. لكنه غدا سياسياً هاماً وناشطاً فعّالاً للغاية، وهذا ما يعنينا هنا. هو (وليس لوحده) صاغ أيديولوجيا محددة ومنطقاً وجملة رموز وحتى تكنولوجيا حرب سياسية في إطار ماكينة أيديولوجية كبيرة منتشرة في أصقاع الاتحاد السوفييتي وروسيا. هكذا بتنا، ليس أمام فنان في المقام الأول، بل أمام منظّر ناشط للغاية لعب دوراً كبيراً في هزيمة وسقوط الاتحاد السوفييتي. كان مؤلفه «أرخبيل الغولاغ» (قمة الزيف والتزوير)، المشغول بعناية كما في مختبر بقصد التأثير على المشاعر، مُنتَجاً ايديولوجياً بامتياز. لكن

---

(١) ألكسندر سولجنتسين (١٩١٨ - ٢٠٠٨) كاتب روسي وناشط اجتماعي وسياسي عاش وعمل في الاتحاد السوفييتي وسويسرا والولايات المتحدة الأميركية. حائز على جائزة نوبل في الأدب عام١٩٧٠. عمل بنشاط فيما بين ١٩٦٠ - ١٩٨٠ ضد الأفكار الشيوعية والنظام السياسي السوفييتي.

المؤلم هنا هو أن إنساناً ذا طبع انتقامي وتفكير توتاليتاري يرتقي بنظر الإنتلجنتسيا إلى مرتبة قدّيس وضمير أمة.

كان ي. شفاريفيتش الشخصية الرمزية الثالثة في حركة المنشقين. مثّل صورة الوطني الروسي الأرثوذكسي المتنور، وعمل آخرون على صنع هذه الصورة النمطية له. وبغية تعزيزها أُلصقت به ضمن معسكر الغربويين حتى تهمه معاداة السامية (ربطاً بكتابه «روسوفوبيا»). لكن أنصاره، بعكس ذلك، يجهدون على نفي هذه التهمة مبرهنين على أن لا شيء في أفكار شفاريفيتش من قبيل العداء للسامية، ومازالت هذه الموازنة بين الرأيين قائمة. ما يثير الدهشة بخصوص شفاريفيتش هو كرهه الشديد Antipathy للعلماء ورجالات الثقافة الغربيين الذين أيدوا ودعموا الاتحاد السوفييتي في فترة الحرب الباردة.

كتب عن حركة أنصار السلم: «عندما كان الاتحاد السوفييتي متفوّقاً جداً على الغرب بعديد الجيش والأسلحة التقليدية، وانعقد كل أمل الغرب على التفوق في مجال السلاح النووي أصدر المؤتمر العالمي لحركة أنصار السلم نداء طالب فيه بحظر تام للسلاح النووي... في هذه الأيام يطالب «الديمقراطيون» و«حماة السلام» بحظر استخدام الطيران في الشيشان (فليس لدى دودايف سلاح طيران، لكن قواتنا الفيدرالية تمتلك هذا السلاح)».

يماثل شفاريفيتش في هذه المعادلة بين الاتحاد السوفييتي ودودايف وبين السلاح النووي للولايات المتحدة الأميركية وسلاح الطيران الروسي. وهنا يوجز كلمة بكلمة مفهوم المنشقين - الغربويين: الغرب المسكين يعوّل فقط على القنبلة النووية في وجه التهديد القائم من جانب الاتحاد السوفييتي العدواني.

تثير شخصيات، بارزة في تلك السنوات، من أمثال هيوليت جونسون وفريدريك جوليو - كيوري ولاينس بولينغ - يستحيل اتهامها بـ «العمالة المأجورة للكرملن» - لدى شفاريفيتش أقذع تهكم ورغبة في تشبيههم بكل ما يشي بالخسة والشناعة. فها هو يكتب:

«في سنوات ما بعد الحرب كان ثمة دائرة واسعة من «اليساريين» المشهورين ذوي التوجه الأحادي الجانب. كان هؤلاء فلاسفة ورجال دين معروفين (من بينهم حتى رئيس ديركانتربري، أي رأس الكنيسة الأنكليكانية)، وعلماء وكتّاباً وفنانين ومغنين استعراضيين. كان قدومهم إلى الاتحاد السوفييتي يترافق باستقبالات احتفالية (الآن يُستقبل «ديمقراطيونا» في الولايات المتحدة الأميركية بتواضع واضح). كما أُحدثت بضع جوائز لهذا الغرض، مثل «جائزة ستالين (لاحقاً - لينين) العالمية» و«من أجل تعزيز السلام بين الشعوب»، ومُنحت لمثل هؤلاء الضيوف. تماماً كما يحصل الآن، حيث يمكن الحصول على جائزة في الولايات المتحدة الأميركية لقاء السعي الحثيث لإلحاق الهزيمة بروسيا في الشيشان وتأليب الغرب على روسيا»(١٨٩).

تأملوا فقط في هذه المشابهة! بات كل من قدّم مساندة ما للاتحاد السوفييتي - بما في ذلك أفاضل شخصيات زماننا - في مقاومته للغرب (وحتى في شكل نضالٍ من أجل السلام) - باتوا أعداء شخصيين للسيد شفاريفيتش. هذا هو الإنسان الذي يقدمونه لنا كأنموذج للوطنية. إنه يكنّ الكره ذاته أيضاً للشخصيات الغربية التي أعربت عن احتجاجها ضد حرب أميركا في الفيتنام. هذا كله نذير أزمة ثقافية.

هاكم كيف يقيّم شفاريفيتش مواقف وجهود هذه الشخصيات: «يتوجه سياسيون ومراسلون صحفيون وشخصيات اجتماعية بارزة إلى فيتنام الشمالية، ثم تنطلق الأخبار من هناك مباشرة (مثل الأخبار الصادرة عن صومعة دودايف). يعرضون عليهم مشاهد المدارس والمستشفيات المهدّمة بفعل قصف الطيران، وليس المنشآت العسكرية». هنا صارت هانوي المكافحة ضد العدوان الأميركي مثل «صومعة دودايف»!

شخصية شفاريفيتش هامة بشكل خاص لأنه، بخلاف المنشقين - الغربويين الآخرين، وحتى بخلاف سولجنتسين، اللصيقين بالمنتصرين في الحرب الباردة «انحاز إلى الشعب» كما يُقال ويزعمون. وبهذا الشكل مازال يمارس تأثيراً معيناً

على جزء من المجتمع رافضٍ للإجراءات المناهضة للسوفيت. لكنه يبقى في المحصلة، برأينا، عدواً بالمطلق للنظام السوفييتي.

أعرب شفاريفيتش بمناسبة نسف البنيان الوطني - الحكومي للدولة السوفييتية عن الآراء ذاتها التي طرحتها الغربوية غالينا ستاروفويتسيفا (ثمة أحياناً تطابق حتى في النص). فبعد حلّ اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية في «بيلافيجسَك»[١]، الذي بات بالنسبة للغالبية الساحقة من الروس تراجيديا، وعُدّ بمثابة جريمة حرب، كتب شفاريفيتش مقالة ضافية حملت عنوان «روسيا على انفراد مع ذاتها» قيّم فيها عالياً هذا الإجراء. وبالمناسبة، العنوان ذاته يشي بأن شفاريفيتش يرفض أيضاً روسيا القيصرية، فلم ير أحد آنئذ (لا القيصريون ولا البيض ولا الحمر) أن روسيا الاتحادية، التي كانت جغرافياً كما هي الآن روسيا الاتحادية، «على انفراد مع ذاتها».

في هذه المقالة يصوغ شفاريفيتش مسلّمات نابعة من موقف العداء للنظام السوفييتي، لكن المتناقضة بشكل صارخ مع الواقع. فكتب يقول: «نحن نرى أن روسيا في حدودها الجديدة يمكن أن تكون قابلة للحياة تماماً وأن تقف على قدميها بثبات أكثر مما كان عليه الاتحاد السوفييتي السابق». كيف رأى هو ذلك؟ فليتصوّر إذن غزو هتلر لهذه الروسيا «في حدودها الجديدة» وليقارنها مع الاتحاد السوفييتي.

ما الشيء الحسن الذي يراه شفاريفيتش في تدمير اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية؟ إنه وفي المقام الأول قطع الصلة مع الشعوب الكبيرة غير الروسية. فهاهو يكتب: «تحرّرنا من نير «الأممية» وعدنا إلى الحياة الطبيعية للدولة الوطنية الروسية التي تضم تقليدياً أقليات قومية كثيرة». إنه يناقض الحقيقة التاريخية هنا - «نحن» لم نعد إلى أي شيء، بل رمانا القدر وألْفت روسيا نفسها في وضع جديد.

---

(١) موقع بالقرب من مدينة (مينسك) عاصمة جمهورية روسيا البيضاء. هنا اجتمع قادة روسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء وأعلنوا بيانهم الشهير بحلّ اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية.

«نير الأممية» نشأ تاريخياً مع ظهور إمارة كييف الروسية عندما تكوّنت الدولة في شكل متعدّد القوميات. إن فكرة قيام «دولة روسية وطنية طبيعية» تخفي ببساطة في ذاتها فكرة تدمير روسيا التاريخية.

الخير الثاني جراء فعلة يلتسين وكرافتشوك وشوشكيفيتش[١] يراه شفاريفيتش في تغير النظام الاجتماعي:

«يكمن الخير الآخر الأكيد جراء الانفصال الحاصل في كونه يخلصنا نهائياً من عبث الشيوعية. فبدأت أكتب منذ مطلع السبعينيات عن الاشتراكية والشيوعية كطريق إلى الموت (طبعاً بواسطة «النشر الذاتي» مع إعادة الطباعة في الغرب)».

بعد هذا الذي قيل يبدو كل نقد موجّه إلى يلتسين وتشوبايس تافهاً - ستيبان بانديرا انتقد أيضاً الألمان، لكن حصل منهم على ١٠٠ بندقية فقط. يرى شفاريفيتش في الكارثة الحاصلة خيراً عمل من أجله منذ مطلع سبعينيات القرن الماضي في حلف مع الغرب. إنه أحد فرسان الطابور الخامس في الحرب الباردة، لكنها كانت حرباً ضد روسيا، وليس ضد «عبث الشيوعية» - هذه أشياء كان يجب أن يعرفها الأكاديمي.

يتفنّن شفاريفيتش في حقده على الاتحاد السوفييتي، فتراه يفتش عن تعابير مجازية بليغة في هذا السياق:

«منطقياً المبدأ ذاته [كما في بناء الاتحاد السوفييتي] نصادفه في عقائد بعض الزنوج في هاييتي. هناك يعتقدون أن باستطاعة الساحر قتل إنسانٍ وإعادته من القبر إلى الحياة في شكل «زومبي»[٢] - كائن شبه حي يتحرك بمقتضى

---

(١) هؤلاء الثلاثة بالترتيب هم رؤساء روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا الذين أعلنوا في بيان لهم عقب اجتماعهم في موقع «بيلافيجسك» حلّ اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية.

(٢) يعود مفهوم «الزومبي» إلى العبادات الدينية في غرب أفريقيا التي تقول بقدرة السحرة الخارقين على إعادة إحياء الموتى وتحويلهم إلى عبيد لهم.

مشيئة الساحر فقط. يا للعجب ألكسندر ماتروسوف وزوياكوسمودميانسكايا أصبحا بمثابة «زومبي» يتحركان بإرادة «ساحر الكرملن». هل يجب السقوط إلى هذا الدرك فكراً وروحاً لقول ذلك!

المثير للعجب هو أن شفاريفيتش اكتسب لقب «وطني» فيما هو ينبذ تحديداً مبدأ بناء الدولة الروسية المتكوّن عبر قرون، ويقترح، بدلاً من ذلك، نموذج الدول «الطبيعية» مثل تلك القائمة في الغرب (أمر جيد كونه لم يتخذ دولة زائير نموذجاً): «يجب أن ينشأ بدلاً من اتحاد الجمهوريات السوفييتية دولة «طبيعية» أو دول - مثل روسيا ما قبل الثورة والقسم الأعظم من دول العالم».

لا يستحي المنشقون، حتى المتخصصون بالرياضيات منهم، من هذا التزوير الفاضح. فروسيا ما قبل الثورة، من حيث مبناها، لم تكن مشابهة «للقسم الأعظم من دول العالم» ولا شيء «طبيعي» بهذا الخصوص لا في الولايات المتحدة الأميركية ولا في ألمانيا. فنمط الدولة لا ينشأ بشكل «طبيعي» وفق قالب جامد أو طبعة محددة، بل عبر سياق تاريخي.

ومسك ختام هذا المديح لقتلة الاتحاد السوفييتي فكرة غريبة، لا بل خرقاء في لا تاريخيتها: «يمكن لروسيا أن تعتبر نفسها وريثة تاريخ روسيا ما قبل الثورة، لكن، ومطلقاً، لا وريثة الاتحاد السوفييتي المبني على القضاء على الشعب الروسي. ففي الحالة الأخيرة سينسحب الرعب الذي يوحي به الوحش الشيوعي على روسيا».

أخيراً سنتعرض لتيار انشقاقي آخر غير كبير نسبياً ومحدود الشهرة، لكنه، برأيي، هام - تيار من لم يكونوا ولم يصبحوا أعداء للاتحاد السوفييتي في الحرب الباردة ولم يتحالفوا مع أعدائه الصرحاء، لكنهم رغبوا في «إصلاح» عيوب النظام السوفييتي فباتوا في عداد المنشقين.

قبل وقت قريب نُشرت مذكرات واحد من هؤلاء المنشقين، هو ف. أوسيبوف. كتب في مقدمة مذكراته ما يلي:

«دخلتُ السجن مرتين: سبع سنوات بسبب «ساحة ماياكوفسكي» وثماني سنوات بسبب مجلة «فيتشا»[١]. في المرة الأولى وقعت كما تقع دجاجة في نتّافة، قضية مشوّشة ودوشة كبيرة. أثناءها كانت التهمة الرئيسة الموجهة إليّ هي النية في قتل خروشوف. سئمتُ الإرهاب حتى في مقتبل العمر، لكن في الثالثة والعشرين من عمري لم يتوفر لدي العزم كي أقول بخصوص الثرثرة حول الإرهاب: «كفى، أنا لا أريد سماع هذا ولا أنوي مناقشة ذلك. إلى اللقاء!. كان من المؤلم بالنسبة لي أن أُسجن من دون سبب معروف. أما في المرة الثانية فلي الفخر. أنا الآن على استعداد للذهاب إلى السجن لقاء إصدار مجلة روسفيلية، لقاء قضية نظيفة ونبيلة».

هذه هي قصته باختصار. في عام ١٩٥٧ توجّه أوسيبوف، عندما كان طالباً في كلية التاريخ في جامعة موسكو الحكومية، مع رفاقه إلى استصلاح الأرض البكر في منطقة كوستانيسكايا. وعندما رجعوا إلى موسكو جرى التحقيق في الكلية في قضية سكرتير لجنة الكومسمول في الكلية ليونيد كراسنوبيفتسيف. هذا الأخير أنشأ مجموعة سرية تحت اسم «اتحاد وطنييّ روسيا» - «كانوا يجتمعون سراً في بيت الطلبة ويناقشون أطروحات متعلقة بنقد النظام السوفييتي، وسعوا إلى الجمع بين البلشفية والمنشفية».

في تلك الأثناء ألقى أوسيبوف بحثاً في حلقة بحث برهن فيها على أن «لجان الفقراء»[٢] كانت «أداة في سياسة الحزب الشيوعي السوفييتي المعادية للفلاحين». وأثناء حلقة البحث عارض هذا الرأي آخرون».

---

(١) فيتشا - في الأصل وتاريخياً مكان اجتماع الناس في روسيا بين القرنين العاشر والخامس عشر للتداول بشأن قضاياهم ومشكلاتهم الاجتماعية. ومن هنا جاء اسم المجلة.

(٢) نشأت «لجان الفقراء» في منتصف عام ١٩١٨ وعملت بضعة أشهر فقط (حتى نهاية العام المذكور) في القسم الأوروبي من روسيا وفي بيلاروسيا. كانت هذه اللجان الركيزة الرئيسة لديكتاتورية البروليتاريا في القرى.

في خريف عام ١٩٥٨ انضم إلى «جماعة سرية» أخرى. («كانوا يجتمعون مرة في الأسبوع ويهاجمون الماركسية - اللينينية، التعاليم الخالدة أبداً، وهمّوا بإصدار مجلة سرية»). إثر ذلك فُصل من الجامعة (حصل على الدبلوم بالدراسة عبر المراسلة في معهد آخر). وفي عام ١٩٦١ أدين بموجب المادة ٧٠ («التحريض والدعاية ضد السوفيت»).

في أعوام ١٩٧١-١٩٧٤ أصدر أوسيبوف (كان المحرر الرئيسي) مجلة «فيتشا» (طُبعت في ألمانيا الاتحادية). وكان ذلك سبب إدانته في المرة الثانية بالسجن ثماني سنوات: كتب في مذكراته عن ذلك: «انطلاقاً من قانون جمهورية روسيا المتعلق بذلك مع ملحقاته، لا مبرر لإدانتي بالسجن: لم يحصل أي «هجوم عدائي» على النظام الاشتراكي».

أوسيبوف منشق ووطني موالٍ تحديداً لروسيا السوفييتية إلى حد كبير. أقرأ مذكراته بكثير من التعاطف والألم. على هذه الطريق سار كثير من الوطنيين، لكنهم، بخلاف أوسيبوف، لم يستطيعوا التوقف وقطع العلاقة مع التيار الرئيس للفكر المناهض للاتحاد السوفييتي. استدرجهم منطق الصراع إلى طريق لا رجعة عنها. هذه المذكرات، برأيي، تحمل مغزى هاماً. لا أريد الغوص في دخيلة وعي إنسان عانى كثيراً بسبب أفكاره، لكن دعونا نستخلص درساً مادام هو قد عرض هذه الأفكار للتحليل.

قبل كل شيء، تجلّى في وعي هذا الوطني - المنشق «عدم معرفة المجتمع الذي نعيش فيه» وبالشكل الأكثر دراماتيكية. «الجمع بين البلشفية والمنشفية»! ما هذا التشوش الحاصل في رأس النخبة من طلاب العلوم النظرية؟ فبين البلاشفة والمناشفة هوّة أعمق بكثير مما هي بين البلشفيين والقيصريين. كيف لم يستطع فهم ذلك هؤلاء الدارسون للتاريخ!

أوسيبوف متخصص بالتاريخ، ومن ثم مثقف أرثوذكسي، يطبّق على المجتمع السوفييتي التقليدي المتسم بأدلجة فكرية حاكمة معايير أوروبية مركزية متصلة بما يُسمى مجتمع الحقوق. «انطلاقاً من قانون جمهورية روسيا المتعلق

بذلك مع ملحقاته لا مبرّر لإدانتي بالسجن». كيف لا مبرّر؟ وما علاقة قانون جمهورية روسيا مع ملحقاته هنا؟

إن أوسيبوف يعرف جيداً أنه كان هرطوقاً نشيطاً في الدولة السوفييتية الشبيهة بالدينية. وعلى هذا النحو قدّم نفسه. كان عليه كشخصٍ متديّن، أن يفهم ما يعني هذا. فحقيقة أنه نشط خلافاً لقواعد ومبادئ «الدولة - الكنيسة» السوفييتية لا تلغيها الحقيقة الأخرى المتمثلة في كونه موالياً للقيم السوفييتية وأراد مجرد «تصحيح» هذه الدولة. فهل شك أحد ما في مسيحية يان غوس عندما حكموا عليه بالحرق في النار؟ كلا، كان مجرد هرطوق لا أكثر. أي معنى في الاستناد إلى قانون جمهورية روسيا؟ لاسيما وأن أوسيبوف نفسه تألم في عام ١٩٩٩، إذ رأى ما فعله التيار الرئيس للمنشقين بحق الاتحاد السوفييتي. في عام ١٩٧٤ كانت الفروق بين تيارات المنشقين المعادين للاتحاد السوفييتي بالنسبة لمحققي لجنة أمن الدولة (KGB) مجرد توافه لا تستحق التدقيق والتمحيص.

شرع أوسيبوف بإصدار مجلة في ألمانيا الغربية وتوزيعها في الاتحاد السوفييتي عندما كانت بلادنا منخرطة في الحملة الكبيرة الأخيرة للحرب الباردة وفي ظل التردي الحاد لتناسب القوى. في تلك الأثناء برز هاجس حقيقي في أننا سنخسر في هذه المعركة ونتكبد خسائر ثقيلة الوطأة. من الجدير ذكره أنه بعد عام ١٩٦٨ انحاز اليساريون الغربيون، الحلفاء السابقون للاتحاد السوفييتي، إلى جانب خصمه، وسارت في إثره الإنتلجنتسيا عندنا. في تلك الفترة نشطت أيضاً وبحدّة «الموجة الثانية» من المهاجرين إلى الغرب. وفي هذا الجو المشحون يبادر أوسيبوف هذا إلى إصدار مجلة «على أراضي الخصم». ومن يكون أوسيبوف هذا؟ إنه الشخص الذي سبق وُحكم بالسجن مدة سبع سنوات بسبب نشاطه المعادي للدولة السوفييتية.

قام الاعتقال الثاني على أرضية الأول، والفصل بينهما في معرض إيضاح تصرف رجال الأمن من KGB غير ممكن إطلاقاً. أوسيبوف يعلّل

أسباب الاعتقال الأول عرضاً بشكل ليبرالي. حقاً هو شارك في تنظيم وضع خططاً حمقاء لنشاط إرهابي، برغم أنه «سئم الإرهاب حتى في مقتبل العمر. ولم يتوفر عنده العزم لرفض مناقشة هذه الحماقات. بعد كل ذلك ما وجه الغرابة في الإدانة؟

وكل هذا حصل بعد أن كان أوسيبوف يقوم باستمرار، وهو طالب جامعي بتظاهرات حمقاء برأيي. ماذا أراد القول بصفته مهتماً بالتاريخ، بحديثه عن «لجان الفقراء» («أداة سياسة الحزب الشيوعي السوفييتي المعادية للفلاحين»؟ هذا ببساطة تحد، شغب قائم على عناد. فمعروف أن «لجان الفقراء» هذه تواجدت شكلاً لمدة لا تزيد عن **نصف عام**، ولم تتمكن من ممارسة أية «سياسة»، ناهيك عن العمر المحدود الذي عاشته. مثل هذه «التجارب والأخطاء» كان كثيراً، ولا مفر من حصولها - فنحن لم ندعُ في ذلك الحين جيفري ساكس إلينا كمستشار. وعندما «رأى الحزب» أن الفلاحين غير راضين عن «لجان الفقراء» حلَّها. فلماذا، بدلاً من التحليل التاريخي العقلاني، عقد حلقة بحث طلابية وتوجيه الاتهام في الختام ضد «سياسة الحزب»؟ هنا ثمة هستيريا مرضية، دعوة إلى الانشقاق.

في عام ١٩٩٥ سافرت من (فولوغدا) إلى (أوستيوغ) بالسيارة مع الكاتب ليونيد بورودين، الذي كان أيضاً واحداً من المنشقين - الوطنيين المعروفين. قضى في السجن سنوات كثيرة لقاء قناعاته من دون أن تلين له قناة أو يخون ضميره. روى لي ونحن في السيارة عن تجربته. أجرى التحقيق معه سنوات عديدة محقق واحد بعينه من الأمن ودارت بينهما بين الحين والحين أحاديث وحوارات مبدئية.

أوضح بورودين للمحقق أن قيادة الحزب الشيوعي تمارس سياسة ستؤدي عاجلاً أم آجلاً إلى انتقال زمام السلطة إلى أيدي أعداء الدولة السوفييتية الذين سيكونون في الوقت ذاته أعداء للروس بشكل جذري. لذا فإنه (بورودين) ورفاقه يرون أن من واجبهم النضال ضد الحزب الشيوعي. أجاب المحقق على ذلك على

النحو التالي: هو ورفاقه المكلفون بحماية أمن الاتحاد السوفييتي يرون أيضاً جيداً أن قيادة الحزب الشيوعي تدير الأمور بشكل ستؤول بموجبه السلطة عاجلاً أم آجلاً إلى القوى المعادية للدولة السوفييتية. وهم، كرجال أمن، لا يعرفون حتى الآن كيف يمكن الحؤول دون ذلك، وما هي استراتيجية وتاكتيك الخصم. لكنهم ربما يعرفون أنه يجب حراسة السد حتى النهاية، وأنه، إذا ما سُمح لأمثال بورودين من إحداث ثقب في جسم هذا السد لمرور سيلٍ ولو محدود، فإنه سينهار في موعد أقرب أجلاً. وعندها لن يتوفر الوقت الكافي لبناء خط تحصيني جديد وإنقاذ الوضع. لذا فهو مضطر لإرسال بورودين، الذي لا ينفك محاولاً فتح ثغرة في جسم السد، إلى المنفى من جديد.

هكذا تقريباً أوجز لي بورودين جوهر هذه الأحاديث، وكنت في الواقع معجباً جداً بموضوعيته. روى لي قصته، وبدا أنه مازال حتى الآن في العام ١٩٩٥، في حيرة ولم يجد جواباً واضحاً على سؤال: مَنْ مِنْ هذين المواطنين على حق؟

نحن نعرف أن محقق KGB مُني بهزيمة. فقيادة الحزب الشيوعي مع القيادة الأمنية العليا هما من سلّم البلاد إلى القوى المعادية للسوفيت. أصبح بورودين كاتباً محترماً ورئيس تحرير مجلة كبيرة، لكنه أيضاً، وبالعودة إلى منطلقاته الأساسية، مُني بالهزيمة. إذا أخذنا هذه الحادثة كنموذج صرف سنرى أن المحقق كان مبدئياً على حق. فإذا كنت لا تعرف وسائل وسبل الإنقاذ أرجئْ إلى حين، على الأقل، لحظة وقوع الكارثة، لا تسمحْ بتسرب الماء إلى جسم السد والتسبّب بانهياره، فلربما عثر أحد ما على مخرج خلال ذلك.

هذه طبعاً لمحة عامة مختصرة عن المنشقين من وجهة نظر فرد لم تجذبه مطلقاً مغريات العداء للسوفيت. لكن المنشقين، وكما أسلفنا، مجرد «خمائر». ولاحقاً سنحاول تبيّن كيفية فعل هذه الخمائر في العجينة.

معلوم أن «زمن السلم» لم يكن سلماً فعلياً بالنسبة للاتحاد السوفييتي. فقد شُنت ضد هذه البلاد حرب بأشكال مختلفة، جُرّبت خطط وأعمال عدوانية

وأسلحة شتى، بما في ذلك «الحرب النفسية» الأشد تأثيراً، كما نشط في الداخل «الطابور الخامس»، في حين كنّا في شبه غفلة واعتبرنا أننا أصبحنا في مأمنٍ ومنأى من أي خطر. هل كان بإمكاننا تجنب الهزيمة؟ لكن المهم أن تفكيرنا، وحتى الآن، لم يتغير. نحن لا نعتقد أن الحرب مستمرة، ولا نعتقد أنها أثرت بشدة على حياة الاتحاد السوفييتي في النصف الثاني من القرن العشرين.

في العملية الأخيرة للحرب الباردة انتقلت إلى صف الخصم تقريباً كل قيادة الاتحاد السوفييتي والقسم الأكثر تأثيراً من النخبة الثقافية. استطاع هؤلاء شلّ وعي وإرادة معظم المواطنين، وبسرعة البرق إعلان استسلام البلاد ونزع سلاحها، ثم اقتسام الغنائم الثمينة. هذه حقيقة التاريخ، وإذا أردنا الاستمرار على قيد الحياة كشعب سيكون لزاماً علينا تعلّم الدرس واستخلاص العِبَر.

يجب، قبل كل شيء، إدراك الحقيقة البسيطة التالية: في الحرب الحضارية يحصل تدمير الخصم الخاسر. لا يدمرونه بالسيف، بل يدمرون ثقافته الأصلية، وفي هذا السياق يهمد ويخبو بريق القسم الأكبر من الشعب، يتشتّت ويتبدّد. ومن الغباء هنا التعويل على الرحمة من جانب الخصم. الغرب يتبع في مواقفه إزاء خصمه وصايا ميكافيللي الذي كتب في مؤلفه «الحاكم» ما يلي: «لا وسيلة أخرى مضمونة للتمكن من المدينة إلا بتدميرها. من يحتل مدينة متمتعة منذ زمن بالحرية ويرحمها لن ترحمه. هناك سيجري البحث دوماً عن ذريعة للانتفاض باسم الحرية ومن أجل استعادة الأوضاع القديمة التي لا يُنسيها الزمن ولا حسنات السلطة الجديدة. مهما فعلتَ، ومهما سعيتً، ما لم تشتِّتْ وما لم تبدّدْ سكان المدينة لن ينسوا أبداً لا الحرية السابقة ولا الأوضاع القديمة، وسيسعون في أول سانحة لاستعادتهما».

أول ما بدأ فعله معنا المنتصرون هو «تشتيت وتبديد سكان المدينة».

الفصل الثاني عشر

أزمة الرؤية الفكرية في

سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين

انهيار الاتحاد السوفييتي أذهل المراقب بسهولته وفجائيته. حيَّر علماءَ الاجتماع والمتخصصين الأميركيين بالشأن السوفييتي السؤالُ التالي: لماذا انهارت الاشتراكية البريجنيفية؟ فلم يكن ثمة قمع ولا جوع ولا ظلم فظيع. «الحياة تحسّنت» كما يقال. انتقل المواطنون إلى شقق سكنية جديدة، اقتنوا تلفزيونات، استجموا في المنتجعات في جنوب البلاد، حلم واحدهم باقتناء سيارة واشتراها. لماذا إذن وثق الناس بميخائيل غورباتشوف واندفعوا لتخريب بيتهم؟ لماذا رمى المهندس الشاب بطاقته الحزبية وصار، وبريق السعادة يشع من عينيه، يبيع السجائر أمام محطة المترو؟ لماذا تخلى الناس دونما أسف عن نظام ضمان السكن المجاني، في حين بات التشرد مصير كثيرين منهم؟ تطلبت هذه الظاهرة توضيحاً.

لكن سهولة وفجائية انهيار الاتحاد السوفييتي مجرد اشتباه. فأزمة الشرعية نضجت على مدى ثلاثين عاماً، وباتت شرطاً ضرورياً وكافياً لتتمكن القوى المعادية للسوفيت في ثمانينيات القرن الماضي من إحراز الهيمنة الثقافية في أوساط الإنتلجنتسيا، بما في ذلك الحزبية منها. لماذا، بدءاً من ستينيات القرن الماضي بدأ يتنامى في المجتمع السوفييتي إحساس بأن الحياة مرتبة على نحوٍ غير صحيح؟ ما سبب عدم الرضا المتنامي؟

كما سبق وقلنا، في الستينيات والسبعينيات تغير حال المجتمع السوفييتي جذرياً - صار حوالي ٧٠٪ من السكان يعيشون في المدن. تراءى خلف المواصفات الموضوعية الجديدة للمجتمع السوفييتي في السبعينيات خطر رئيس غير مرئي مهدّد لمجمل النظام الاجتماعي، متمثل في الضعف السريع والحاد، وحتى الاختفاء تقريباً لـ الأساس الفكري المعهود. هذا في حين أكد علم الاجتماع السوفييتي الرسمي (وهذا أيضاً ما اعتقده بثقة معظم السكان) أن هذا الأساس هو الماركسية التي شكّلت في مفاهيم عقلانية تصورات الكادحين عن المساواة والعدالة. لكن كان هذا الاعتقاد خاطئاً.

كان أساس الرؤية الفكرية للمجتمع السوفييتي هو **الشيوعية المشاعية الفلاحية**. وأضاف الفلاسفة الغربيون على ذلك أحياناً كلمة «العتيقة»، وقالوا إنها «مغلّفة فقط بطبقة رقيقة من أفكار أوروبية». فهم ذلك لينين المنحاز إلى هذه الشيوعية المشاعية، وكذلك الماركسيون - الغربويون الذين رأوا في هذه الشيوعية المشاعية عدوهم، فأيدوا حرباً أهلية لمقاومتها متحالفين في ذلك مع الليبراليين البورجوازيين. كما اعتبرها عدوَّهم أيضاً البلشفيون الكوسمبليتيون الذين سُحق تيارهم داخل البلشفية المنتصرة في المعركة الأخيرة للحرب الأهلية - في حملات القمع في عامي ١٩٣٧-١٩٣٨.

في ستينيات القرن الماضي أطلّ على المسرح جيل جديد من أتباع التيارات المعادية للبنيان السوفييتي، وراح تأثيره يتنامى في أوساط الإنتلجنتسيا والجيل الجديد الشاب من «الطبقة الوسطى» المدينية.لذا كانت البريسترويكا إحدى مراحل الثورة الروسية الكبرى التي «تأجلّت» بسبب ظروف تاريخية غير عادية. الطليعة الواعية للبريسترويكا متمثلة في الورثة الروحيين للتروتسكية، وبدرجة أقل لليبراليين والمناشفة. وهم أنفسهم لم يدركوا ذلك، واعتقدوا في البداية أنهم يسعون إلى «تحسين النظام».

الشيوعية المشاعية الفلاحية ظاهرة ثقافية كبيرة، بحثٌ عن «مملكة الرب على الأرض». هي أضفت على المشروع السوفييتي سمات خلاصية، الأمر

الذي عيّن وحدّد، بوجهٍ خاص، عبادة شخصية ستالين الذي كان معبّراً عن جوهر المشروع السوفييتي على مدى ثلاثين عاماً. وبالمناسبة، كان المشروع المعادي للسوفيت كذلك ذا سمات خلاصية، وحملت كراهية ستالين طابعاً لا عقلانياً وشبه ديني.

مع سير حركة التصنيع والمدْيَنة Urbanization وتعاقب الأجيال فقدت فلسفة الشيوعية الفلاحية في ستينيات القرن الماضي قوتها واستنفدت قدرتها، وإن بقيت ركائزها الأساسية حية، وحتى الآن، في الوعي الجمعي. ومن أجل تعزيز تراص المجتمع السوفييتي والحفاظ على هيبة وهيمنة النظام السياسي تطلّب الحال بناء ركيزة أو قاعدة أيديولوجية جديدة معبّرة عن المشروع السوفييتي بلغة عقلانية دون اللجوء إلى شحن المشاعر الخلاصية الكامنة. لكن الجيل الأكبر لم ير هذه المشكلة، نظراً لأن البلشفية اللاواعية مازالت حية عنده، هذا في حين كان الجيل الجديد من النومنكلاتورا يبحث عن جواب لهذه المشكلة (المدركة بشكل حدسي فقط) في الماركسية دون التمكن من العثور عليه. هذا الوضع أثار أزمة فكرية في أوساط الانتلجنتسيا الحزبية.

اتخذت قيادة الحزب الشيوعي السوفييتي، بعد ترددات فكرية وإدارية قلقة، قراراً اضطرارياً قضى بـ «تجميد» الأزمة الفكرية بواسطة التخلي عن ما سُمّي «الخط الستاليني» مع بعض شدٍ للبراغي («مرحلة سوسلوف»). هذا الأمر لم يحلّ التناقض الجذري، وإن كان قد أرجأ بروزه على نحوٍ صريح. لم تُستغّل فترة الراحة في السبعينيات من أجل تحليل عاجل وتحديث للقالب الفكري. ومن الأرجح أنه لم يكن بوسع قيادة الحزب - والوضع على ما هو عليه - الاضطلاع بهذه المهمة بنجاح. فقد تطلّب حلها إجراء نقاش علمي. هنا شعرت القيادة أنها ستُهزم في النقاش إن هي خفّفت قبضتها، لأن «النسق الثاني» من الإنتلجنتسيا الحزبية (من أمثال أ. بوفين، ف. بورلاتسكي، ف. زاكلادين) كان متشبعاً بأفكار الشيوعيين الأوروبيين. ومن المحتمل أن يلعب هذا

«النسق» في أية مناقشة علنية ورقة العداء للسوفيت، كما لاحظنا ذلك في سنوات البريسترويكا.

كان الفريق الذي تسلّم السلطة بعد بريجنيف (غورباتشوف، ياكوفليف، شيفارنادزه) والمتشكل في ظروف الفراغ الفكري والركود الأيديولوجي متشبعاً بالهواجس المناهضة للمشروع السوفييتي. كان هؤلاء الناس قد تعلّموا وتربّوا تحت تأثير قوي لمجايليهم «الستينيين»، ومن ثم لأعلام الشيوعية الأوروبية ومنظري «ربيع براغ» حَمَلَة يوتوبيا «اشتراكية بوجه إنساني». وفي لحظة ما اقتربوا، قافزين فوق مرحلة الديمقراطية الاجتماعية، من الليبراليين الجدد على شاكلة مارغريت تاتشر، لكن كان هذا خافياً عن الجمهور.

ما الذي منح الشرعية للنظام السوفييتي في الوعي العام للأجيال السابقة؟ حدّد أرسطو مبدأين رئيسيين لبناء نظام الحياة في ظل حضور الذاكرة بخصوص «العذابات الاجتماعية الجماعية»: **تقليل العذابات** أو **تكثير الملذات**. بَنَتْ النظام السوفييتي أجيالٌ منطلقة من المبدأ الأول - تقليل العذابات، والحيلولة دون كوارث اجتماعية وحروب.

في سبعينيات القرن الماضي غدا قسماً رئيسياً من المجتمع جيلٌ جديد في الاتحاد السوفييتي فريد من نوعه في العالم بمعانٍ كثيرة. تألّف هذا الجيل من أناس لم يعانوا فحسب الفظائع والعذابات الاجتماعية الجماعية وحتى **لم يروا** مشاهدها.

يعدّ الغرب «مجتمع الثلثين». عذابات الثلث المسكين واضحة جداً للعيان وترصّ «الطبقة الوسطى» بأفضل مما تفعله دروس الشيوعية العلمية. لذا يدعم الغرب بغيرةٍ وجدٍ الذاكرة الجمعية بخصوص العذابات الاجتماعية، في حين فَقَدَ الاتحاد السوفييتي، بحلول سبعينيات القرن الماضي، هذه الذاكرة. ما عادت الشبيبة تثق بحصول هذه العذابات عموماً.

انبثق لأول مرة في التاريخ مجتمع **شبعان** غير معروف الخصائص. لم يستطع الحدس ولا خبرة كبار السن ولا العلوم الاجتماعية آنئذٍ معرفة كيف

سيتصرف هذا الجيل. هاكم الدرس: لا يبرز الخطر الرئيس الذي ينتظر الاشتراكية في مراحل المصاعب والضيق والعوز، بل تحديداً عندما يفقد المجتمع الشبعان الذاكرة بخصوص هذه المصاعب. والمعرفة الخيالية بهذه المصاعب غير فعّالة.

هيأت المدْيَنة، كما قلنا سابقاً، المقدمات الموضوعية لـ **عدم الرضا** بنظام الحياة السوفييتي. واستغل ذلك المنظرون المناهضون للنظام السوفييتي واستخدموا بشكل واسع أساليب التلاعب بالوعي. يستند هذا الأخير، قبل كل شيء، على الكليشيهات القائمة في الوعي الاجتماعي والمستخدمة في الحرب النفسية الهادفة لتخريب المجتمع، والكليشيهات الأكثر أهمية هنا هي تلك المعبرة عن حالة **عدم الرضا**.

يعدّ فقدان القدرة على السيطرة أو التحكم بحالة عدم الرضا ضرباً من ضعف الوعي والوجه الآخر لأبوية Paternalism النظام المفرطة. ويؤدي ذلك إلى طفالية Infantilism الوعي الاجتماعي في مرحلة اليسر والبحبوحة. فلا يعود الناس يقدّرون الخيرات والنعم المتحصلة بفعل جهود الأجيال السابقة، ويرون إلى هذه الخيرات والنعم كمعطى من فوق فحسب. كما ينظرون إلى الشروط الاجتماعية نظرتهم إلى ظواهر الطبيعة، وكما الهواء الذي لا يمكن أن ينفد. يبدون كالمنفصل عن موقعه الاجتماعي.

تخلّف تطور الإنتاج عن وتيرة ارتفاع المستوى التعليمي للشبيبة، ولم تعد مصادر العمالة تؤمن فرص عمل تلبي متطلبات القسم الأكبر من الشباب ذوي التحصيل العلمي العالي والمتوسط. كان هذا سبباً موضوعياً لعدم الرضا، ولم يكن تجنبه متاحاً بسرعة. لم تُقْدِمْ القيادة السوفييتية على تخفيض مطالب الشبيبة (في شكل تقليص الطموحات بواسطة تخفيض مستوى التعليم)، علماً أن مثل هذه الاقتراحات طُرحت مع بداية السبعينيات استناداً إلى التجربة الغربية. وهذا الحل لم يسمح بتخفيض طويل الأجل لحيوية مجتمعنا (على هذا المصدر صمدت جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق في تسعينيات القرن الماضي). فاستقبل الاتحاد

السوفييتي في هذه المرحلة في أجل قصير نسبياً جيلين من الشبيبة أحسَّا **بالحرمان** وسحرتهما تالياً البريسترويكا والعلنية (غلاسنوست) والاجتماعات والتعددية الثقافية.

قالوا إنّ الجمهور «فقد الإيمان بالاشتراكية» وأن قيم الرأسمالية، من قبيل الملكية الخاصة والمنافسة والفردانية وحب الكسب قد تغلبت في المجتمع. هذا الرأي **خاطئ**. في ذلك الحين لم تكن هذه النقلة الكبيرة قد حصلت بعد. عددٌ غير كبير فقط من المواطنين رفض **عن وعي** الأسس الرئيسة للنظام السوفييتي. وهم في الغالب لم يفهموا عمّا يدور الحديث ولم يمتلكوا المهارات والإمكانات اللازمة للتنظيم الذاتي. ورفضُ كليشيهات الأيديولوجيا السوفييتية الرسمية لا يعني أبداً حصول تغيرات مبدئية في الطبقات العميقة للوعي. فتعيّن بدايةً إجراء البريسترويكا حتى تحت شعار «من أجل اشتراكية أكثر».

تولّد أزمة الرؤية الفكرية أزمة شرعية النظام السياسي، من ثم أزمة الدولة. من أجل سقوط النظام السوفييتي كان لا بد من توفر شرط ضروري خاص بحال الوعي عبّر عنها، كما أشرنا إلى ذلك سابقاً، يوري أندروبوف وحدّدها بدقة عندما قال: «نحن لا نعرف المجتمع الذي نعيش فيه». وكوننا لا نعرف يعني لم نستطع حمايته. وفي سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي ساء حالنا أكثر: تحوّل عدم المعرفة إلى عدم فهم، ومن ثم إلى عداوة وصلت لدى قسمٍ من النخبة إلى درجة البارانويا.

نتج عدم المعرفة من عدم قدرة القيادة أو أهليتها لتبيّن وتحديد التناقضات الناضجة في المجتمع وإيجاد الوسائل الفعالة لحل المشاكل الملحة. أدى عدم المعرفة إلى عدم قدرة المجتمع نفسه على رؤية وتبيّن خطر الأفعال والإجراءات الأولى المتخذة في بداية البريسترويكا في إطار تغيير النظام الاجتماعي، وبالتالي عدم القدرة على حماية مصالحه.

مضى جيل العاملين الحزبيين الذي تربّى ونشأ في قلب «غمار الحياة الشعبية». هذا الجيل «عرف المجتمع»، لكن ليس من الكتب المدرسية للماركسية، بل من خلال التجربة الشخصية وتجربة مَنْ حوله. هذه المعرفة لم تكن جلية

ومكتوبة، لكنها كانت قريبة ومفهومة من قبل أناس هذا الجيل وسابقيه لدرجة أنها بدت بديهية ولا غنى عنها. في حينه حسبوا تصنيف و«تدوين» هذه المعرفة أمراً غير ضروري، إضافة إلى أن هذا الجيل عاش وعمل بمشقة وحمل أعباء ثقيلة. ومع الزمن باتت هذه المعرفة عسيرة المنال لأنها لم تتحوّل إلى نصوص مكتوبة.

كان جيل النومنكلاتورا الجديد في معظمه من أبناء جيل الإنتلجنتسيا الحزبية الأول. مع مرور الوقت حلّت المعرفة الشكلية الرسمية للمجتمع السوفييتي، والتي كان بإمكان هؤلاء حتى الآن اكتسابها من داخل الأسرة، محل المعرفة الحدسية المباشرة. لم تستطع الثقافة النظرية في الاتحاد السوفييتي التكامل إلى الحد المطلوب مع المعرفة الموضوعية والعقلانية العلمية - الاجتماعية.

يمثل علم الاجتماع، القائم على أساس المادية التاريخية، تصميماً ناجزاً، مذهلاً بتنطعه للإجابة على المسائل، حتى من دون التعمق في كنه المسألة المطروحة بصورة ملموسة. هذا تصميم أشبه ما يكون بالنص الديني الذي يحرّر الإنسان من ضرورة البحث عن مصادر أخرى للمعرفة وصوغ حلول بديلة.

استطاعت قوة الاستمرارية، التي استجمعها المجتمع السوفييتي بين ثلاثينيات وخمسينيات القرن الماضي، دفع البلاد أيضاً خلال العقدين التاليين إلى الأمام عبر طريق مطروق. لكن القيادة الحزبية اقتاتت على وهم أنها تقود هذه العملية. ففي الحقيقة لم تسمح الأدوات المعرفية التي قدّمها علم الاجتماع حتى برؤية العمليات الحاصلة في المجتمع، ناهيك عن السماح بفهمها واستيعابها.

لا تكمن المشكلة في أخطاء ما ارتكبتها القيادة الحزبية، أو في قرارات وحلول صحيحة اتخذتها، بل في أنها لم تمتلك **الوسائل المناسبة لمعرفة الواقع.** يشبه هذا الأمر حالة قائد عسكري يستعد لخوض معركة عسكرية كبرى، ثم يكتشف فجأة أن الخارطة الموضوعة أمامه غير متطابقة مع منطقة العملية العسكرية، بل هي خارطة لبلاد أخرى.

كان انقطاع الطبقة العليا من النومنكلاتورا عن واقع المجتمع السوفييتي مذهلاً. بدت الأمور أحياناً وكأنك تتكلم مع كائنات من كواكب أخرى: لم تعرف الإنتلجنتسيا الحزبية من المستوى الأعلى ولم تفهم خصائص المنشأة الصناعية والكولخوز والجيش والمدرسة. وعندما بدأت هذه القيادة الحزبية في ثمانينيات القرن الماضي إعادة بناء جذرية لهذه المؤسسات قصَّت أوصالها الحيوية الهامة، فكانت كما إنسان، لا يعرف شيئاً في علم التشريح، بادر إلى إجراء عملية جراحية معقدة، فبادرت إلى إنقاذ الوضع كوادر الحلقتين الدنيا والوسطى. وعندما وجّه ميخائيل غورباتشوف في ١٩٨٩-١٩٩٠ ضربة إلى الجهاز الحزبي وإلى منظومة الإدارة الاقتصادية اكتسب التخريب طابع التيار الجارف.

الشيء الهام هو أن كُتب المادية التاريخية المدرسية، التي درستها وتعلمت منها الإنتلجنتسيا الحزبية في ستينيات القرن الماضي (والإنتلجنتسيا الغربية أيضاً)، تضمنت احتمالات خفية وتفاسير في غير صالح النظام السوفييتي. فتوصل الناس، الذين درسوا الماركسية بعمق في هذه الكتب المدرسية، إلى استنتاج أن النظام السوفييتي يسير في طريق **خاطئ**. وأعلن القسم الراديكالي من الإنتلجنتسيا منذ الستينيات صراحة أن النظام السوفييتي ليس اشتراكياً، بل تشويهاً وتحريفاً لكل مقولة كارل ماركس.

لم يعنِ هذا مطلقاً أن الإنتلجنتسيا الحزبية «فقدت الإيمان بالاشتراكية»، أو خانت قيم ومثل الشيوعية، بل، حتى على العكس، انطلق نقد النظام السوفييتي من مواقع الماركسية ومع اعتقاد واقتناع بأن هذا النقد موجّه لإصلاح عيوب النظام وتوجيهه الوجهة الصحيحة المتفقة مع تعاليم ماركس الحقيقية. لكن كان هذا النقد للمجتمع السوفييتي قاتلاً. علماً، يجب الاعتراف بأن النقد البنّاء الصادر عن القسم المؤيد للنظام السوفييتي من المجتمع استُغل في فترة البريسترويكا لأغراض معادية لهذا النظام. وعملياً لم يكن بالإمكان تجنب هذا الاستغلال.

النقد «من داخل الماركسية» نسف شرعية النظام السوفييتي، وذلك عبر التأكيد أنه يمكن بدلاً منه بناء نظام أفضل بكثير، أي اشتراكية **حقيقية**. ونظراً لأن هذا النقد نطق بلغة الماركسية لم يجد القسم المتبقي من الإنتلجنتسيا، حتى برغم إحساسه بالخطأ العميق لهذا النقد، الكلمات والمنطق للرد عليه - لم تكن عنده لغة أخرى.

كشفت البريسترويكا حقيقة هامة: من بين بضع عشرات ألوف الماركسيين المحترفين العاملين في الاتحاد السوفييتي تحوّل معظمهم في مطلع تسعينيات القرن الماضي إلى صف القوى المعادية للسوفيت. تحولوا بسهولة من دون معاناة دراما داخلية. لا يجوز اعتبار هؤلاء الناس فاسدين أو سيئين، بل هذا يعني أن معرفتهم المهنية للماركسية لم تعق تحوّلهم، بل ساعدت عليه. رأوا أن النظام السوفييتي «غير صحيح» من وجهة نظر الماركسية، وهذا يعني وجوب العودة إلى النظام الرأسمالي لاستنفاد قدرته بخصوص تطور القوى الإنتاجية، ومن ثم المبادرة إلى المشاركة في الثورة البروليتارية «الصحيحة». الآن خاب، على ما يبدو، أمل معظم هؤلاء في هذا الوهم الدوغمائي، وانتهى الأمر.

التفكير المناهض للسوفيت معقد. فكثيرون كانوا، إلى هذه الدرجة أو تلك، متشبعين بمثل هذا التفكير، حتى من دون أن يلاحظوا هم أنفسهم ذلك. الآن يمكن التأكيد على أنه قد وُضع، في المرحلة المبكرة جداً من رفض «الجوانب المظلمة» للنظام السوفييتي، في المشروع المناهض للسوفيت سلسلة أفكار زائفة. في تلك الفترة طُرحت هذه الأفكار في صيغة لطيفة ولم تُثر رد فعل. لم يظهر من خلالها قطع حتمي مع اتجاه «الطريق السوفييتي». لكن، في حقيقة الأمر، حصل لك القطع في ذلك الحين تحديداً، وهذه الأفكار الملطَّفة حدَّدت أكثر منحى انحراف الفكر الاجتماعي. وفي الستينيات وحتى في السبعينيات خُيّل أن هذا الانحراف غير جوهري.

قال الفيلسوف الروسي ف. روزانوف إن الأدب الروسي قتل النظام القيصري. هذه مبالغة، لكن فيها بذرة حقيقة. وبالمشابهة يمكن القول إن أكاديمية العلوم الاجتماعية التابعة للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي وشبكة مدارسها الحزبية قتلت النظام السوفييتي.

استُغلت الأزمة الفكرية وجرى تعميقها أكثر من خلال أفعال قسم من النخبة المعادي للسوفيت. كان البرنامج الثقافي للبريسترويكا قاسياً وعانى الوعي الجماهيري صدمة. أُحبطت لدى الناس القدرة على استخلاص استنتاجات عقلانية مترابطة، ولاسيما مع استخدام مفاهيم تجريدية. تعذّر عليهم تقدير مصالحهم والتنبؤ بالخطر الداهم.

خَبتْ إلى حد كبير ملكة التنبؤ، بما في ذلك المقدرة على تبيّن الأخطار في السبعينيات. لم تُقيّم على نحو صحيح المعلومات حول نقل وجهة ضربات الحرب الإعلامية - النفسية ضد الاتحاد السوفييتي من المجال الاجتماعي إلى **الإثني**. تمّ تجاهل تجديد القاعدة النظرية لمبدأ هذه الحرب - اتخاذ نظرية غرامشي حول الهيمنة الثقافية كأساس. فيمكن القول إن الحديث جرى عن تبدل في خطط الحرب الباردة باتجاه مبدأ شن عملية هجومية كبيرة، في حين لم يطرأ تعديل على مبدأ الدفاع في الاتحاد السوفييتي.

لم يحدث أي رد فعل بخصوص إبداع الولايات المتحدة تكنولوجيات سياسية لما بعد الحداثة مستخدمة تجربة مجدّدة للفاشية وتجربة «التمردات الشبابية» في ستينيات القرن الماضي. لم يستطع الاتحاد السوفييتي أيضاً الرد بشكل مناسب على تحدي منظمة «التضامن» البولندية التي علّلت وجودها كرد على **الأصولية الشيوعية**، واستُخدمت ضد الاشتراكية والاتحاد السوفييتي. هكذا فقدت الحضارة السوفييتية حيويتها.

بحلول نهاية القرن العشرين فقد المجتمع السوفييتي إجمالاً خبرة توقع الأخطار واختفت حتى قدرته على الاستشعار. كان ذلك علامة حلول أزمة

كبرى، وغدا من ثم سبباً لتعمق هذه الأزمة وتفاقمها. فعدم الإحساس بالخطر نذير وقوع الكارثة.

مع بداية البريسترويكا سجّل الخبراء هذا التغير الحاصل في وعي الناس. دَرج في الاستعمال فترة من الزمن مصطلح «مرض الانتحار». ارتكب عمال ومشغّلو المنظومات التقنية الضخمة سلسلة من التصرفات والأفعال الشنيعة، وكأنما أرادوا عامدين إحداث كوارث. مثلاً، حدث في أحد المناجم في (دونباس) انفجار غاز الميتان ومات أناس جراء ذلك. كان ثمة عطل في أحد الأجهزة وأعطى إشارات كاذبة. لكن بدلاً من إصلاح العطل أغلقوا ببساطة الجهاز... لم ينفع هذا الإجراء وتكررت الإشارات المقلقة. من جديد أغلق المشغّلون ٢٣ جهازاً خاصاً بالتحليل وإصدار الإشارات.

وفي نهاية الثمانينيات ساء الوضع أكثر، واتخذ الإهمال وتجاهل الأخطار طابعاً شاذاً. فجرى على خط مرور أنابيب نقل الغاز صرفُ عمال الصيانة الجوالين، في حين كان تواجد عامل واحد في قطاع كبير من السكة كافياً لتجنب كارثة حصلت في (بشكيريا) في صيف عام ١٩٨٩. حدث مثل ذلك في سكة القطارات عندما جرى تقليص كبير مفاجئ في أعمال المراقبة والعمال الجوالين، الأمر الذي أدى إلى زيادة في عدد الحوادث الخطيرة، وبما في ذلك لدى نقل أحمال تتطلب عناية خاصة.

بات كل ذلك نذير بلوى **عامة**، لأن الناس تصرفوا هكذا في شتى القطاعات تقريباً. ففي عزّ ضوء النهار وفي ظل رؤية جيدة اصطدمت سفينتان قادهما قبطانان خبيران. وهنا أيضاً جرى تجاهل حساب الأخطار المحتملة لدى مناقشة برنامج الإصلاح. أيضاً لم يثق معظم المواطنين منذ البداية في أن الخصخصة ستجلب نفعاً للبلاد ولهم شخصياً. لكن أجاب ٦٤٪ من المستطلعة آراؤهم بهذا الخصوص: «هذا الإجراء لن يغيّر في وضع الناس».

هذه علامة عطب عميق في الوعي. فكيف لن تغيّر خصخصة الصناعة بالكامل في وضع الناس! كيف لن تغيّر البطالة التي ستنجم عن الخصخصة في وضع الناس!

من المسؤول عن الانحطاط الحاصل في هذه الوظيفة الحمائية؟ يجب الاعتراف بأن ستالين والفريق الذي قاده أدوا هذه الوظيفة بنجاح عموماً، وهذا ما دلّت عليه الحرب الوطنية العظمى. في الظروف الجديدة ومع تعاقب الأجيال فقدت الأساليب القديمة بسرعة فاعليتها. دخل المجتمع في مرحلة جديدة، لكن القيادة لم تستطع وضع مبدأ استراتيجي مناسب وابتداع وسائل حماية متناسبة مع الأخطار الجديدة. بدت النخبة القديمة المسؤولة في الحزب الشيوعي السوفييتي (ممثلة بـ ميخائيل سوسلوف) عاجزة. أما الجديدة فكانت هي نفسها مصدر الخطر.

لماذا لم يدفع هذا التدهور الحاصل في الجانب الفكري للنظام السوفييتي قادة الدولة والحزب الشيوعي إلى خطوات فعالة قبل مجيء «جيل غورباتشوف» واحتلاله مواقع السيطرة؟ يمكن الجزم بأنهم، من حيث نمط المعرفة والخبرات المنهجية، لم يكونوا في مستوى هذه المهمة، تماماً كما الجنرالات الذين لا يكونون في مستوى مهمة خوض حرب من جيل جديد. فمعرفتهم بهذا الخصوص محدودة في إطار المادية التاريخية المتشبعة بحتميةٍ ميكانيكية. فتطلب فهم السيرورات التي مرّ بها وعاناها المجتمع السوفييتي حداً أدنى من استيعاب التصورات حول الهيمنة الثقافية المطوّرة من قبل غرامشي. لكن كانت هذه التصورات مرفوضة من قبل علم الاجتماع السوفييتي، في حين استوعبها القسم المعادي للنظام السوفييتي من أخصائيي العلوم الإنسانية.

يشكل المجتمع التقليدي تصوراً عن ذاته بالاستناد إلى الشعور الديني، إلى الأساطير والمعرفة الاعتيادية، وإلى اليوتوبيا وحتى إلى اللاوعي الجمعي. أما بالنسبة للمجتمع الصناعي المعقد فيتطلب الأمر علم اجتماع عقلاني من نمط علمي. بهذا الخصوص حصد علم الاجتماع السوفييتي، الذي كان على

الصعيد الميتودولوجي أقرب إلى الفلسفة الطبيعية منه إلى العلم، فشلاً تاماً، لم يستطع وصف «تشريح وفيزيولوجيا» المجتمع السوفييتي، ولم يستطع التنبؤ بحصول أزمة نظام كارثية بحلول نهاية القرن العشرين، حتى إنه «شرعن» الأفعال التخريبية الجارية في تسعينيات القرن الماضي. كان هذا العجز مفاجئاً لدرجة أن كثيرين رأوا فيه سوء قصد متعمد، وحتى خديعة وخيانة. طبعاً كان في الأمر سوء قصد. فجرت ضد الاتحاد السوفييتي حرب باردة، ووضع الخصم الجيوبوليتيكي هدفاً له تدمير الاتحاد السوفييتي وأسهم بكل الوسائل في نشوء الأزمة ومفاقمتها. لكن موضوعنا الآن هو عدم الفهم العام للسيرورات الحاصلة التي شلّت القوى الدفاعية للجسم الحكومي والاجتماعي السوفييتي.

أعدّت نخبة علم الاجتماع عندنا وصفاً عاماً للاتحاد السوفييتي كان منذ نهاية سبعينيات القرن الماضي بمثابة «موسوعة البلاد». صار هذا الوصف عاماً بعد عام أكثر قتامة، وفي عام ١٩٨٥ اتسق مع صورة «امبراطورية الشر» التي فبركها منظرو إدارة رونالد ريغان. انعكس إخفاق علم الاجتماع عندنا، قبل كل شيء، في ابتعاده عن إدراك القضايا الجذرية. كانت كأن لا وجود لها، وفي لحظة التطور السريع للأزمة لم يكن ثمة إمكانية لطرحها على بساط البحث والنقاش. وعلى صعيد التأمل والمحاكمة استُبعدت مقولة **الاختيار**. لم يقولوا «إلى أين ولمَ التحرك»، بل «بأية وسلة نقل» و«بأية سرعة». غير معقول كان شعار البريسترويكا التوتاليتاري ذاته - «لا معطى آخر!» مستبعداً من التحليل مقولة البدائل. هكذا كان عنوان الكتاب الذي ضمّ مجموعة المقالات البرنامجية الموضوعة من قبل جماعة خبراء العلوم الإنسانية والاجتماعية.

كانت عبارة يوري أندروبوف حول «عدم معرفة المجتمع» إشارة إلى الكارثة. في تلك اللحظة كان في الاتحاد السوفييتي ١٦٣ ألف كادر علمي عامل في مجال علم الاجتماع. إذا كانوا لم يستطيعوا توفير المعرفة الصحيحة الموثوقة للدولة والمجتمع، فهذا يعني أن قاعدتهم الميتودولوجية غير مطابقة مبدئياً لموضوع الدراسة - المجتمع السوفييتي ومنظوماته الأساسية.

باتت المادية التاريخية المصفاة الميتودولوجية المزوِّرة للواقع. كانت جبرية المادية التاريخية في وقت ما مفيدة للكادحين كبديل للإيمان الديني في صحة أفعالهم، لكن في العهد السوفييتي تغيّر الوضع مبدئياً. الآن تطلّب الحال **معرفة** صحيحة ودقيقة لا «بديل الإيمان الديني». صارت الجبرية، كما عبّر عنها غرامشي «سبب السلبية والرضا الذاتي السخيف».

كتب غرامشي في «دفاتر السجن» الملاحظة التالية:

«أما بخصوص الدور التاريخي الذي لعبته المقولة الجبرية لفلسفة التجربة [المادية التاريخية]، فيمكن قراءة صلاة الميت عليها وتقديرها إشارة إلى فائدتها في مرحلة تاريخية محددة وضرورة دفنها مع كل مراسم الاحترام التي تقتضيها المناسبة».

لم يحصل الدفن بعد، واليوم انقلبت المادية التاريخية في صورة «أصولية النيوليبرالية الميكانيكية».

لا يجوز المرور أمام ظاهرة «الماركسية المناهضة للسوفيت» الهامة في الفترة الواقعة بين ستينيات وثمانينيات القرن العشرين مرور الكرام، ففي الغرب وفي الاتحاد السوفييتي لعبت هذه الظاهرة دوراً هاماً للغاية في الرؤية الفكرية للمجتمع السوفييتي. وهؤلاء هم مجموعة المنظرين السوفيت البارزين الدارسين معاً في الخمسينيات في كلية الفلسفة بجامعة موسكو الحكومية - م. ممارداشفيلي، أ. زينوفيف، ب. غروشبن. غ. شيدروفيتسكي، يو. ليفادا - الذين يُقال عنهم في هذه الأيام ما يلي: «كان الهدف الجريء المشترك لدى هؤلاء الفلاسفة الشباب العباقرة هو العودة إلى الماركسية الحقيقية».

هكذا، بدلاً من دراسة مجتمع بلادهم الحاضر بهدف تدعيمه **عادوا** إلى ماركس، إلى إنكلترا القرن التاسع عشر. ماذا استطاع هؤلاء الفلاسفة السوفيت العباقرة اكتشافه عند «ماركس الحقيقي» من أجل فهم الاتحاد السوفييتي في النصف الثاني من القرن العشرين؟ مركزية أوروبية شديدة، روسوفوبيا قصوى، رفض «الشيوعية المساواتية الفجة» كجهيض رجعي للحضارة وفرع مأزوم وبليد

للتطور التاريخي. كل هذا في مرحلة «تسطيح الماركسية» الستالينية كان مستتراً، بعيداً عن انتباه الجمهور الواسع، لكن جاء «الفلاسفة الشباب العباقرة» ونبشوه، ثم ملؤوا المنشورات الحزبية بين السطور بهذه الأفكار والآراء بعد أن شغلوا مواقع هامة في الإدارة الثقافية الحزبية. لاحقاً انتقل هؤلاء، الذين ذهبوا للتعلم كمدافعين عن النظام السوفييتي، في البداية، إلى مواقع الرأي الآخر المغاير والمعادي لهذا النظام، ومن ثم إلى صفوف مخربيه النشيطين.

نحن أمام حقيقة لا يمكن إنكارها: عدم قدرة علم الاجتماع السوفييتي على استيعاب الواقع بسبب التصورات الخاطئة للجهات المسؤولة عن الشأن الثقافي والفكري. تفسير هذا الأمر من خلال فساد أخلاق أعضاء هذه الجماعة ونواياهم المسبقة غير جائز. ويمكن القول بثقة إنه لا أندري ساخاروف ولا تاتيانا زاسلافسكايا ولا الممثلون الآخرون للنخبة الفكرية السوفييتية (المناهضة للسوفيت) تمنوا أو توقعوا هذه النتيجة التي وصلوا إليها في عام ١٩٩١. ارتكبوا في التخطيط أخطاء أساسية فادحة الضخامة، نسفوا البنيان السوفييتي ابتغاء «رأسمالية حضارية إنسانية مطعّمة بالاشتراكية»، فوصلوا إلى رأسمالية «مغامرة اغتصابية متوحشة في شكل مركنتيلي». هذا يعني أن القاعدة الميتودولوجية لتحليل وتخطيط النخبة، بما في ذلك خبراء السلطة المسؤولون، منقطعون عن الواقع الحي. كانوا عمياناً وقادوا البلاد إلى الهاوية. من سخّر هؤلاء العميان ووضعهم في رأس الطابور؟ هذا سؤال خاص، فالحديث هنا يدور عن الأدوات الفكرية لـ «الإصلاحات» الروسية.

في هذه الظروف استعيض عن المعرفة بالإبداع الخرافي، أما الوعي الجماهيري، غير المحصّن بخبرات الاستنتاجات العقلانية بخصوص السيرورات الاجتماعية، فلم يستطع مقاومة زرع الأفكار «الفيروسية».

كتب عالم الاجتماع البارز غ. باتيغين:

«ورث النثر الفلسفي السوفييتي، بدرجة تامة، أسلوباً نبوئياً - غامضاً شبيهاً بالسحر، هستيرياً أحياناً وحماسياً غالباً. عُدّ فيلسوفاً ومفكراً عموماً من

امتلك موهبة استيعاب العالم بشموليته ومثّل الحقيقة. فكان لزاماً أن يكون الفيلسوف، كما في أزمنة الرواقيين، علاّمة بكل ما في الكون وشاعراً أيضاً... وهكذا اتخذ الخطاب العمومي، بقدر ما تضمّن من نثر اجتماعي - علمي معقلن، صفة جموح الشعر»(١٠).

«الأسلوب النبوئي - الغامض» هو سمة الفلسفة الطبيعية Naturophilosophy **والخيمياء الاجتماعية** وليس العلم. هكذا لم يكن بإمكان علم الاجتماع هذا استنباط التناقضات الرئيسة، فهم إشكاليات الواقع واكتساب معرفة «هندسية» صارمة. لم تكن محاولات مواجهة الأزمة، المتحوّلة إلى كارثة، متسلحة بتكنولوجيات اجتماعية مبنية على معرفة من نمط علمي. تطلب الأمر تجديداً جذرياً للمنظومة المعرفية، لكن ذلك لم يحصل.

يتطلب مجمل منظومة التصورات الخاطئة، التي جعلت علم الاجتماع السوفييتي عاجزاً، تحليلاً، لكن استبان كثير من هذا القبيل في زمن البريسترويكا. بات جلياً أن تفكير الجيل القديم من النخبة السياسية السوفييتية، كما الوعي العام للإنسان السوفييتي، كان متشبعاً بـ ماهيوية[١] Essentialism بعض الكينونات والسمات الخاصة بالوعي الاجتماعي والإيمان بثباتها (أو على الأقل ثباتها النسبي).

خُيّل للغالبية الساحقة من الناس السوفيت أن سمات الإنسان التي تشكلها الثقافة راسخة جداً، وأن في صميمها نواة صلبة ممنوحة لنا من علٍ. لم يفكروا بهذا الأمر بنحو خاص، لكن ظهر أنها (النواة) متحوّلة وخاضعة لتأثير نمط الحياة والتعليم والتلفزيون. فالثقافة ماكينة ضخمة تسكُّنا، أساساً، وفق رسم تخطيطي يصمّمه أقوياء هذا العالم. نحن، طبعاً، نقاوم، نعدّل في الرسم ونغيّر المسكوك بواسطة ثقافتنا القاعدية (الأولى)، لكن نطاق التأثيرات التي نخضع لها واسع، ومن المستحيل غالباً تجنبها.

---

(١) الماهيوية - نظرية تقدّم الماهية أو الجوهر على الوجود (فهي بذلك نقيض الوجودية).

انطلق الناس السوفيت في غالبيتهم من تصور عن الإنسان متشبع بـ «الأرثوذكسية الشعبية» القاعدية. اعتقدوا أن الإنسان يكون متسماً، منذ البداية، بشخصية دينية، بتوق للحقيقة والعدالة، بحبٍ للقريب وبغريزة التعاون المتبادل. ورأوا أن الشعب الروسي، بشكل خاص، متسمٌ بهذه المزايا، التي، كما يقال، شكلت «شخصيته القومية». ونظراً لأن كل هذه المزايا عُدّت جوهراً متأصلاً في الإنسان منذ البدء، فهي ستتوالد وتنتقل من جيل إلى جيل أبدياً. كان مثل هذا اليقين غير الواعي قائماً.

أنشأ هذا الإيمان الخاطئ في جزئه الهام نموذجاً أنتروبولوجياً قائماً في أساس نظام الحياة السوفييتي. عُدّت هذه الأركان الأخلاقية، التي اتسم بها الشعب الروسي والشعوب الشقيقة في روسيا في مرحلة تشكل البنيان السوفييتي، **مزايا طبيعية** مميّزة لهم. بنتيجة ذلك ساد اعتقاد أنه يجب فقط تنقية هذه المزايا من «شوائب خلفتها الرأسمالية». لم تُطرح إطلاقاً مهمة تجديد هذه الأركان الأخلاقية في الظروف المتغيرة (ولاسيما في ظروف الحرب الباردة)، لا بل رُفض ذلك قطعياً، انطلاقاً من منطق عدم جواز الشك بثبات هذه الأركان. في حين كان **يجدر** القيام بعملية التجديد هذه في الظروف الجديدة السائدة في نهاية القرن العشرين، كما تطلّب هذا الأمر مرونة وتكيفاً و«إصلاحاً» (Remont) منتظماً و«تحديثاً».

استمرت فاعلية الشيوعية الفلاحية كقالبٍ فكري في الاتحاد السوفييتي نحو أربعة إلى خمسة أجيال. لكن نشأ الناس المولودون في الخمسينيات في ظروف جديدة، وتكونت ثقافتهم في ظل تأثير دفقٍ هائل من الصور والمغريات الآتية من الغرب. لو أن المجتمع السوفييتي انطلق من نموذج أنتروبولوجي واقعي لكان بالإمكان، من حيث المبدأ، خلال الخمسينيات والستينيات، صوغ لغة جديدة للتحدث مع الجيل القادم، وأشكال جديدة لنظام الحياة تستجيب للمتطلبات الجديدة. هذا يعني إمكانية تجاوز روسيا لأزمتها واستمرار تطورها كبلاد مستقلة على المسار التاريخي الخاص بثقافتها.

لم يستطع المجتمع السوفييتي الاضطلاع بهذه المهمة، فتكبد الهزيمة. في السبعينيات والثمانينيات برز في ثقافة الإنتلجنتسيا مركّب الداروينية الاجتماعية وراح يرشح في الوعي العام. بات الحق في الحياة (في شكل الحق في العمل وفي السكن مثلاً) محل شك - في البداية بشكل غير واضح، ولاحقاً بشكلٍ أكثر وضوحاً تدريجياً. تغيّر الوضع جذرياً بحلول نهاية الثمانينيات عندما صار هذا الرفض أساس أيديولوجيا رسمية.

القسم الثالث

البريسترويكا

ومصرع الاتحاد السوفييتي

الفصل الثالث عشر

البريسترويكا: الوضع العام

جرى تدمير اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية في شكل «ثورة مضادة للسوفيت» في نهاية ثمانينيات ومطلع تسعينيات القرن العشرين. في غضون ذلك شكلت بريسترويكا غورباتشوف طوراً تمهيدياً، «بارداً» حصل في أثنائه هدم البناء الفوقي لنظام الحياة السوفييتي، ثم جاء فريق يلتسين الذي تمكّن من تفكيك البناء التحتي لهذا النظام. طبعاً لا البناء الفوقي ولا التحتي للنظام السوفييتي مدمّر كلياً، فتجري منذ أكثر من عشرين عاماً «حرب خنادق» شائكة، لكن اختُتمت بانهيار الاتحاد السوفييتي حقبة تاريخية كبرى.

هاكم بإيجاز التاريخ السابق لهذه الحقبة. بدا الخروج من «الستالينية» في خمسينيات القرن الماضي مسألة معقدة حلّتها قيادة الاتحاد السوفييتي بشكل سيء، مما قاد إلى توالي أزمات سياسية وإلى إحياء مشروع معادٍ للسوفيت كان في غفوة. في هذا السياق كتب أ. بوتينكو، البروفسور في جامعة موسكو الحكومية، المتخذ موقفاً معادياً للسياسة السوفييتية، بخصوص إجراءات خروشوف ما يلي:

«رفضُ الستالينية فكرة رئيسة، راية تعبوية استخدمها خروشوف في كفاحه ضد الشمولية. فتحتْ هذه المقاربة أفقاً للنضال ضد أسس الاشتراكية القائمة، ضد البنى اللاديمقراطية للنموذج التوتاليتاري، لكنه لم يكن كافياً من أجل نسف كل الدعائم التوتاليتارية»(٢٤).

في الستينيات عاش المجتمع أزمة المَدْيَنة - انتقل الناس إلى المدن، تغيّر نمط الحياة بشكل حاد، بدأ الناس بالتأقلم مع إنتاج آخر وواقع آخر وفضاء آخر. تغيّر المجتمع بسرعة وتعقّد، وكان من الضروري دراسة كل هذه التحولات في حينها وابتكار صيغ اجتماعية جديدة لتقليل الخسائر الناجمة عن هذا الانقلاب الحاصل. لكن لم يكن علم الاجتماع السوفييتي ولا القيادة السوفييتية في جهوزية لحل هذه المهام، وانزلقت البلاد إلى أزمة واسعة تحوّلت إلى أزمة نظام.

من المهم بخصوص كتابنا الإشارة إلى حقيقة هامة هي أن الإصابة القاتلة للاتحاد السوفييتي توضّعت أساساً في الحيّز الروحي، في الوعي الاجتماعي، وبالدرجة الأولى في وعي النخبة الحاكمة والثقافية. وتوخياً للدقة يمكن القول إنه قد حصل في وعي النخبة الحاكمة للبلاد الانقلاب ذاته الحاصل لدى النخبة الثقافية اليسارية في الغرب.

يكمن الفرق بين الاتحاد السوفييتي والغرب في أن انتصار نمط الشيوعية الأوروبية في الغرب لم يؤد إلا إلى بعض الانزياح إلى اليمين (صار الشيوعي داليما رئيس وزراء إيطاليا ووجّه طيران بلاده لقصف يوغسلافيا، وصار الاشتراكي خافير سولانا سكرتيراً لحلف الناتو). شكلت حركة غورباتشوف باتجاه الشيوعية الأوروبية الخطوة الأولى على طريق تدمير كل نظام الحياة في البلاد وأصابت تقريباً كل أسرة. لكن كانت حركة القيادة الحزبية السوفييتية هذه قبل عام ١٩٨٥ سرية، ولم تحصل عملياً على الصعيد العام إلا في فترة البريسترويكا حينما جرت، تحت غطاء سلطة السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفييتي، تصفية كبرى للكوادر وتغيير وجهة كل الماكينة الأيديولوجية.

عندما أدرك الشيوعيون الأوروبيون (قيادات ثلاثة أحزاب شيوعية في الغرب: الإيطالي، الفرنسي والإسباني) استحالة نقل المشروع السوفييتي إلى الغرب نظراً للفروق الحضارية ارتكبوا خطأ تاريخياً بانتقالهم إلى موقع العداء للسوفييت من خلال رفضهم المشروع السوفييتي ذاته المطبّق في الاتحاد

السوفييتي. أدّى هذا إلى انهيار أحزابهم. وعندما أدرك مفكرونا الحزبيون ضرورة تجاوز المشروع السوفييتي «الأول» (مثل تجاوز الأطفال لآبائهم) باتوا أيضاً في موقع العداء للسوفيت.

بات التركيز والتأكيد على أن البنيان الشيوعي «غير صحيح» موقفاً رسمياً بحلول عام ١٩٨٦. صارت تتردّد في الدوائر الثقافية اقتباسات من ماركس من قبيل: «الإلغاء الأول الإيجابي للملكية الخاصة (الشيوعية الفجّة) هو نوع من إظهار شناعة الملكية الخاصة». كانت هذه العبارة المنمّقة جوهر عقيدة كل من المناشفة في مرحلة ١٩١٧-١٩٢١، وفريق غورباتشوف في نهاية القرن العشرين. لم يبدع المنظرون المناهضون للسوفيت شيئاً، أخذوا كل أطروحاتهم الرئيسة من ماركس **حرفياً تقريباً**. علاوة على ذلك، يستند حتى الماركسيون التقليديون Orthodox على مقولة «الشيوعية المساواتية الفجّة» في رفضهم للبنيان السوفييتي. ومن جديد راحت تتناسل الأطروحة القديمة الممجوجة حول «بطلان» الثورة الروسية في «بلد واحد»، ولاسيما «متخلف».

في المرحلة الأولى من البريسترويكا جرى نقد البنيان السوفييتي تحت شعارات «من أجل اشتراكية أكثر!» و«عودة إلى لينين». عَدَّ المجتمع ذلك بمثابة عملة نظيفة وأثار حماسة السكان. كان من الصعب تقييم مدى نزاهة هذه المواقف الصادرة عن منظري البريسترويكا.

لاحقاً كتب أ. ياكوفليف:

«بعد المؤتمر العشرين ناقشنا غالباً في الدائرة الضيقة من أصدقائنا القريبين وشركائنا في الرأي قضايا دمقرطة البلاد والمجتمع. اخترنا أسلوباً بسيطاً للدعاية لـ «أفكار»» لينين في مرحلته الأخيرة. كان من الضروري، بشكل واضح ودقيق ومفهوم، عزل ظاهرة البلشفية عن ماركسية القرن الماضي.لذا تكلمنا من دون كلل عن «عبقرية» لينين في المرحلة الأخيرة من حياته، وعن ضرورة العودة إلى «الخطة اللينينية لبناء الاشتراكية» عبر التجميع التعاوني وعبر الرأسمالية الحكومية وهلمجرا.

صاغت مجموعة المصلحين الحقيقيين غير المشكوك فيهم (شفوياً بالطبع) الخطة التالية: ضرب ستالين والستالينية بواسطة هيبة وسمعة لينين. ثم، في حال النجاح، ضرب لينين بواسطة بليخانوف والديمقراطية الاجتماعية، ثم والثوروية عموماً بواسطة الليبرالية و«الاشتراكية الأخلاقية»(١٤)».

طبعاً، نبوءات «مهندس البريسترويكا» هذه،الذي قفز بنجاح من السفينة الجانحة وصعد كوجهٍ بارز في نظام يلتسين، يستحيل أيضاً قبولها كعملة نظيفة. لكن الانسياق السريع لشريحة النومنكلاتورا في الحزب الشيوعي السوفييتي مع التيار باتجاه معسكر الخصم حقيقة واقعة. بسرعة عجيبة تحوّلت الماكينة الأيديولوجية للحزب، الخاضعة بشكلٍ مطلق للقيادة الحزبية العليا، إلى أداة قتالية ضد الاتحاد السوفييتي. وفي عام ١٩٨٨ «فُتح الصنبور» من أجل تدفق سيل المطبوعات المناهضة للسوفيت، وبدأ تقلص وفلترة سيل المطبوعات ذات التقييمات الإيجابية وحتى النقد البناء للبنيان السوفييتي.

جرى تسليط الضوء من قبل النخبة المعادية للسوفيت على أية ظاهرة في الحياة السوفييتية عُدَّت سلبية، ثم جرى تضخيمها وصولاً إلى درجة **الشر المطلق**. هكذا راحت تتقوَّض، لدى الذين يتعرضون على مدى سنوات عديدة لمثل هذا القصف، القدرة على قياس وتقدير الظواهر، وبالتالي الاهتداء إلى الوجهة الصحيحة.

لم يكن ممكناً صدّ تيار الديماغوجيا المعادية للسوفيت. احتكر الديماغوجيون عملياً المنابر مزوَّدين بالميكروفونات وكاميرات النقل التلفزيوني. تتالت خطب طليقي اللسان، وقليلون هم الذين لاحظوا الكذب الوقح والتزوير الفاضح لهؤلاء. خطبَ الشاعر يفغيني يفتوشينكو العضو في مجلس نواب الشعب في المؤتمر المنعقد في ٤ تموز/ يوليو ١٩٨٩ قائلاً: «الوزارات شبيهة بمكاتب ورش إصلاح، أما هيئة تخطيط الدولة (غوسبلان) فأشبه ما تكون بمشغل خياطة عملاق لإصلاح فستان الملك العاري... وأصبحت الدولة شبيهة بديناصور أخرق برجلين كسيحتين بسبب ضخامة وثقل جسمه، وبدماغ ضئيل في رأسه بعيد جداً عن ذيله». وللعجب يصفّق الحضور إثر هذا الهذر الكلامي التافه والحاقد!

كان خلف كل هذا الهذر طرحٌ غير مباشر لموضوع خصخصة وسائل الإنتاج في البلاد. وفي غضون ذلك يدخل الشاعر تحت ستار من دخان الغباء في هذا الموضوع، فيعلن مدعياً السذاجة: «المادة ٤٠ من الدستور المبدوءة بكلمات: «لمواطني الاتحاد السوفييتي الحق في العمل» ليست فقط بدائية، بل وتحقيرية. فالسجناء هم أيضاً مواطنون ولهم الحق في العمل. أقترح نصاً جديداً للمادة ٤٠ على النحو التالي: «لمواطني الاتحاد السوفييتي الحق في **العمل الحر**»(٣٢).

ويتابع حديثه للقول بضرورة الملكية الخاصة للأرض ووسائل الإنتاج الأخرى من أجل العمل الحر إلى حد يشعر المرء بأن الأكثر أهمية هو إلغاء عبارة «الحق في العمل» من الدستور، وكأنه يمكن استبدالها بعبارة «الحق في العمل الحر». أية حقارة هذه - الدعوة إلى إلغاء مفاهيم أساسية تتعلق بصميم عيش ملايين الناس!

في هذا الجو العام من الهياج الهدامّ ظهر حتى في وسط الإنتلجنتسيا العلمية - التقنية جماعة من الناس ركبها الصلف والغرور إلى حد الادعاء بامتلاك الحق في نسف نظام الحياة الذي تقوم عليه البلاد. هؤلاء يشبهون، من حيث نمط تفكيرهم، «صرعى الشيطان» من أبطال دوستويفسكي مختلي العقول. إليكم فيما يلي السيرة الذاتية لواحد من هؤلاء الذين شغلوا مناصب عليا في إدارة يلتسين مع جزء من مقابلة صحفية أجراها معه بتاريخ ٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤ الصحفي غ. لابين من معهد علم الاجتماع RAN:

بيتر سيرغيفيتش فيليبوف - عضو ديوان الرئاسة، رئيس المركز التحليلي في إدارة رئيس جمهورية روسيا الاتحادية لشؤون السياسة الاجتماعية والاقتصادية، الرئيس المشارك للحزب الجمهوري لروسيا، ونائب رئيس جمعية المؤسسات المخَصخَصَة والخاصة.

معلومات مختصرة من السيرة الذاتية: ولد عام ١٩٤٥ في أوديسا في أسرة بحّار عسكري. أنهى المرحلة الثانوية من الدراسة وانتسب إلى معهد بناء معدات

الطائرات في لينينغراد وتخرج فيه عام ١٩٦٧ باختصاص مهندس تقني - لاسلكي. عمل بعد التخرج في مجمّع الآلات الإلكترونية لتصنيع الأجهزة المؤتمتة لإدارة الإنتاج. ترأس مختبر مصنع (كيروف) في لينينغراد. انتسب عام ١٩٧٠ إلى معهد بناء السفن بلينينغراد لإتمام دراسته العليا باختصاص اقتصاد وتنظيم بناء السفن. عمل بعد تخرجه في هذا المعهد عام ١٩٧٤ رئيساً لقسم الأجهزة المؤتمتة لإدارة الإنتاج في مصنع إنتاج الروافع.

إليكم جزءاً من المقابلة الصحفية:

يسأل الناس السيد فيليبوف لماذا اتجه إلى السياسة.

جواب: أنا؟ لاعتبارات فكرية... أدركتُ أنه لا يمكن العيش هكذا بعد الآن، ومن الضروري إحداث تغيير ما، وعكفت على تأليف كتاب بعنوان روسي تقليدي - «ما العمل؟» حاولت فيه الجمع بين متناقضات. كنتُ في حينه ما زلت تحت تأثير الأفكار الاشتراكية: كما يقال دخلت الاشتراكية في لحمي ودمي. لكن، من جهة أخرى، فكرت بالسوق، وكانت النتيجة اقتراح سوق اشتراكية بوجه إنساني. بالنسبة لي كانت يوغسلافيا مثال ذلك... ذهبت للعمل ميكانيكياً في محطة وسائل النقل - «نوع من الهجرة الداخلية» - واستمريت في تأليف الكتاب، ونظمت حلقات بحث وكسبت مالاً من أجل الثورة المقبلة. في عام ١٩٧٥ أنشأت تعاونية زراعية أسميتها «الأمل الأخير»: استنبتنا الشتول والسوسن. كنا بحاجة للمال من أجل شراء مطبعة ولوازم أخرى...

س: ما هو شعار ثورتكم؟

ج: تغيير العالم! إعادة بناء البلاد.

س: هل جرى تقييم الثورة بما تستحقه؟

ج: نعم، يمكن قول ذلك. في عام ١٩٨٥ ومطلع عام ١٩٨٦ بات جلياً حصول تحولات ما جدّية في بلادنا. لذا خرجت من «هجرتي الداخلية»، طفتُ في أرجاء روسيا وعقدتُ لقاءات. هكذا تعرفت على

كثير من الناس... عندما تأكدت مثلاً، أن لا أحد يستعد لكتابة قانون حول الخصخصة كتبته بنفسي... ومرّرته بصعوبة كبيرة في مجلس السوفيت الأعلى: هكذا بدأت عندنا الخصخصة. وأنجزت قانوناً حول الملكية الخاصة...

س: لكن هل طُبّق هذا القانون عملياً؟

ج: قانون الخصخصة، والحمد لله، معمول به الآن. هذا الأمر يراه الجميع من خلال التلفزيون... إيغور غايدار شخص طيب جمعنا له بعضاً من قوانين صدرت قبل نصف عام من تسلمه منصب رئيس مجلس الوزراء. لكن من أنا؟ من عامة الناس، مهندس تقني - لاسلكي استهواني الاقتصاد. هؤلاء، من أمثالي، عملوا التغيير...

س: هل هؤلاء [العوام] إذن هم النواة الرئيسة؟

ج: نعم، لكن انظرْ إلى سوبتشاك - من هو؟ مرشح للدكتوراه بالقانون، أتى ليمارس العمل السياسي. هو ثرثار (أياً يكن موقفك منه)، صحفي عادي، عمل، حقيقة، على تدمير النظام الشيوعي»(١٨١).

أرى أن هذه الوثيقة مرعبة، شبيهة حتى بمسرحية. إنسان متعلم يحمل شهادة عالية «أدرك ضرورة إحداث تغيير ما». لكن ماذا يغيّر وكيف؟ هذا أمر يشرحه بشكل ضبابي، فيرى أن من الضروري «الجمع بين متناقضات». لكنه لا يبدو مستعداً للتعمق في حقيقة الأشياء التي يريد الجمع فيما بينها، فهو يريد **ثورة**. ما هو هدف الثورة؟ ببساطة «تغيير العالم، إعادة بناء البلاد». من المحتمل أننا إزاء مشعوذٍ برتبة رئيس المركز التحليلي لإدارة رئيس جمهورية روسيا الاتحادية. هو طاف عبر روسيا وعقد لقاءات، «استتبت الشتول والسوسن، كان بحاجة للمال من أجل شراء مطبعة».

إنسان يحمل مثل هذا الهذيان وتقبل به الإنتلجنتسيا بترحاب! وأمثاله كثر في وسط الإنتلجنتسيا العلمية - التقنية ويلقون دعماً.

في آذار/ مارس ١٩٩٠ قدّمتْ الأكاديمية تاتيانا زاسلافسكايا مستشارة غورباتشوف ورئيسة علم الاجتماع السوفييتي للمناقشة أمام أكاديمية العلوم السوفييتية تقريراً برنامجياً بعنوان «الاشتراكية، البريسترويكا والرأي العام». بات التقرير بمثابة خلاصة لنتائج البريسترويكا عبر تقييم عالم اجتماع بارز مسؤول مباشرة عن «المواكبة العلمية» لها. أعلنت زاسلافسكايا في تقريرها بشكل خاص ما يلي:

«سياسياً، كان المجتمع السوفييتي ومازال شمولياً... المجتمع السوفييتي منقسم بشكل حاد طبقياً. تتألف بنيته الاجتماعية من طبقتين عليا ودنيا، وبينهما شريحة اجتماعية.

تتشكل طبقة المجتمع السوفييتي الدنيا من عمال الدولة الأجراء الذين يضمون العمال والكولخوزيين ومجموعات الإنتلجنتسيا. حدود هذه الطبقة تتطابق إلى درجة كبيرة مع كليشيه «الكادحين» المستخدمة غالباً في الصحف. يؤلف «الكادحون»، برأيي، طبقة موحدة متميزة بسمات الغياب العملي للملكية والمحدودية القصوى للحقوق الاجتماعية والسياسية. من حيث الوضع العام تتميز هذه الطبقة بعيشها في شقق سكنية مشتركة، أو في بيوت تملكها مفتقرة إلى وسائل الراحة، وبمداخيل متدنية وببنية استهلاكية محدودة وبشروط بيئية غير ملائمة للنشاط الفعّال وبمستوى خدمات طبية وحماية اجتماعية منخفض...

هبط مئات ملايين البائسين، المعتمدين كلياً على الدولة من ممثلي هذه الطبقة، إلى المستوى البروليتاري، وبات عشرات الملايين مهمّشين، ومغرَّبين، ليس فقط عن وسائل الإنتاج، بل وعن تاريخهم وثقافتهم وعن القيم الوطنية والإنسانية العامة...

من المفترض النظر في أمر هذا المجتمع المريض، المتعفّن والمتباين طبقياً جداً، لتحويله إلى مجتمع سليم صحياً وعادل اجتماعياً. لكن فكرة البعث السوسيولوجي استطاعت رصّ صفوف القوى التقدمية فقط المعنيين والمهتمين

بتعافي المجتمع... يترتب على المجتمع السوفييتي المرور بصعوبات جمة وجدية، هي نوع من دفع الثمن لقاء الاعتياد على القيم الإنسانية العامة.

تقضي السياسة الحكيمة بتفكيك مدروس للنظام التوتاليتاري المهيمن على الدولة بهدف استبداله بنظام «رأسمالي اجتماعي» أكثر فاعلية يجمع بين الملكية الخاصة والشكل الديمقراطي للحكم مع ضمانات اجتماعية ثابتة للكادحين.

مثل هذا التطور للمجتمع السوفييتي يجب النظر إليه كانتقال من أكثر رأسماليةٍ لا إنسانية معادية للاشتراكية في العالم إلى رأسمالية حضارية إنسانية مطعمّة اشتراكياً»(٦٣).

في هذا التقرير قُدّمت تصنيفات للبنيان السوفييتي - ليس في مرحلة الستالينية، بل القائم في أواخر ثمانينيات القرن الماضي - تصنيفات أوجبت صراحة على كل «إنسان شريف» المبادرة إلى بدء كفاح لا بد منه ضد الاتحاد السوفييتي. قيل في هذا التقرير إن المجتمع السوفييتي (المريض، والمتعفّن) مازال «توتاليتارياً». بالتالي فهو عصيٌّ على الدمقرطة ويجب تغيير النظام السياسي بالكامل. «التناقض الطبقي يحمل طابعاً تناحرياً»، وهذا يعني أن الحوار الاجتماعي والحلول الوسط غير ممكنين، ويُعدّ «تفكيك النظام التوتاليتاري المهيمن على الدولة» هو «وحده السياسة الحكيمة». «النظام السوفييتي أكثر رأسمالية لا إنسانية معادية للاشتراكية في العالم»، ويجب استبداله بـ «رأسمالية حضارية».

من الواضح أن هذا التقرير الذي قرئ في أكاديمية العلوم السوفييتية في آذار/ مارس ١٩٩٠ جرى تداوله طويلاً في أوساط منظري البريسترويكا، وعبّر عن موقف متفق عليه داخل قسم من الفريق القيادي في الحزب الملتف حول غورباتشوف. كانت الخطة القاضية بتغيير جذري لمجمل نظام الحياة السوفييتي متخذة فعلاً.

حدّد غ. بوبوف في عام ١٩٩٠ مهام البريسترويكا في المجالين الاقتصادي والسياسي على النحو التالي: «الأمر الهام في البريسترويكا على الصعيد الاقتصادي هو اقتسام الملكية الحكومية بين مالكين جدد. وهذا الاقتسام هو جوهر البريسترويكا وجذرها... جوهر البريسترويكا في السياسة هو القضاء التام على السوفيتات... وبكلمات أخرى - اللاّسفيتة».

وحول بنية الدولة قومياً يقول بوبوف شبيه ذلك أيضاً. فيؤكد على «دستور ساخاروف» الذي ينص على «تكوين ثلاثين، أربعين وحتى خمسين دولة مستقلة من جسم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية... ولاحقاً تقرر هذه الجمهوريات: هل ضروري اتحاد جمهوريات جديد»(١٤٤).

كانت التحولات الحاصلة المبدوءة في عام ١٩٨٧ جذرية («صادمة») إلى حد كان من الأصح تسميتها «ثورية». شاع حتى في الحياة اليومية تعبير لا عقلاني: «الإصلاح بواسطة الهدم». حتى غورباتشوف قدّم نفسه بصفته البطل الذي قوّض أركان الدولة السوفييتية. فقال في محاضرة ألقاها في ميونيخ بألمانيا في ٨ آذار/ مارس ١٩٩٢: «هل أدرك أولئك الذين بدؤوا، أو تجرؤوا على رفع اليد على الهولة التوتاليتارية ماذا ينتظرهم؟... عكست أفعالي خطة محسوبة، هادفة إلى البلوغ الحتمي للنصر... بصرف النظر عن كل شيء، أنجزنا المهمة التاريخية:انهارت الهولة التوتاليتارية»(٤٦، ص١٩٣).

بهذا الشكل اعترف غورباتشوف أنه تصرف وفق **خطة هادفة إلى تدمير الاتحاد السوفييتي**. وتمّ بلوغ الهدف - «انهارت الهولة التوتاليتارية». أمرٌ لا سابق له في التاريخ - حاكم أعلى لدولة عظمى يعترف بخيانته الدولة! تعدّ حقيقة أن غورباتشوف مازال عضواً محترماً في النخبة العليا لروسيا ما بعد المرحلة السوفييتية، ويُكرّم من جانب سلطتها العليا الحاكمة، شذوذاً مرضياً ثقافياً وسياسياً.

علاوة على ذلك، بعد القضاء على الاتحاد السوفييتي راح زملاء غورباتشوف يذكّرون الغرب أن زعيمهم بدأ يخدم مصالح الغرب حتى قبل

البريسترويكا، مخاطراً حتى بسلامته الشخصية. قال ف. زاكلادين مساعد غورباتشوف في مقابلة مع صحيفة «كوريري دي لاسيرا» في عام ١٩٩٥: «في ذلك الوقت لم يستطع غورباتشوف التكلم بصراحة، عرف أن غالبية أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية قد لا يدعمون موقفه. اعترف بذلك غورباتشوف نفسه. اقتضى واقع الحال أن يكون ثعلباً إلى حدٍ ما، لم يستطع قول كل شيء، وكان عليه أن يقول شيئاً ويفعل شيئاً آخر... تضمّن خطاب غورباتشوف الذي ألقاه في لندن في أواخر عام ١٩٨٣ مقولة سياسية جديدة مختلفة عن مقولة الحزب والدولة».

ماذا يُسمى رجل الدولة الذي يذهب إلى الخارج في فترة الحرب، ولتكن «باردة» ويقدّم نفسه بصفته حامل مقولة مناقضة لسياسة دولته؟

غورباتشوف عرض تحديداً مقولة أدّت إلى تدمير البلاد - إلى هزيمة نكراء لدرجة أن روسيا شُبّهت بـ «جمهورية فايمار».

قال جورج كينان أحد واضعي مبدأ الحرب الباردة في عام ١٩٦٥ إن خطة هذه الحرب تضمنت خطين رئيسين: «هزيمة عسكرية تامة للاتحاد السوفييتي أو انقلاب فانتازي غير مفهوم ومستحيل في المواقف السياسية لقادته». بدت الهزيمة العسكرية للاتحاد السوفييتي مستحيلة، لكن الخيار الثاني - خيانة قادة الحزب الشيوعي السوفييتي - تحقّق برغم أنه عُدّ في عام ١٩٦٥ مستحيلاً.

في ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٩، وبمناسبة الذكرى السنوية لانهيار جدار برلين، أجرت وكالة «يورو نيوز» الإعلامية مقابلة مع غورباتشوف وسألته:

«انهار الاتحاد السوفييتي. لماذا لم يتسنّ لمشروعكم النجاح؟». أجاب الرئيس السابق للاتحاد السوفييتي والأمين العام للحزب الشيوعي السوفييتي بما يلي: «أنا، أولاً، غير موافق على رأيك من أنه لم يتسنّ لمشروعنا النجاح. لقد نجح إلى حد أنه بدأتْ آنذاك في الاتحاد السوفييتي التغييرات الديمقراطية، والآن، بعد الانهيار، يجري في روسيا تشكل اقتصاد سوق وتعدّدية من كل صنف: سياسية، أيديولوجية، دينية

وهلمجرا. علاوة على ذلك، وصلنا بنتيجة هذه التغييرات إلى نقطة - برغم أن البريسترويكا انقطعت بالقوة - لا رجعة عنها. لا أحد بقادر على إعادة البلاد إلى الوراء. هكذا يمكن القول إن البريسترويكا انتصرت»(٢١٧).

وهكذا انتصرت البريسترويكا على الاتحاد السوفييتي!

إلى أيّ صنف تغييراتٍ صنّف البريسترويكا منظّروها و«مهندسوها» أنفسهم؟ في عام ١٩٨٧ عندما دخل برنامج تغيير الدولة السوفييتية طوراً حاسماً حدّد غورباتشوف هذا البرنامج:

«البريسترويكا كلمة متعددة المعاني واسعة المضامين. لكن إذا اخترنا من عديد مرادفاتها الممكنة الأساسيَّ الأقرب تعبيراً عن جوهرها فيمكن القول: البريسترويكا - ثورة. أعتقد أنه كان لدينا كل المسوّغات لإعلاننا في اجتماع كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧ الموسّع ما يلي: من حيث الجوهر العميق والشجاعة البلشفية والتوجه الاجتماعي الإنساني تعد الخطة الحالية استمراراً مباشراً للإنجازات العظيمة التي بدأها الحزب اللينيني في أيام أكتوبر ١٩١٧».

ما فتئ غورباتشوف يحذّر مراراً من الطابع الخطير للبريسترويكا كثورة، أحياناً بعبارات لطيفة وأحياناً بأخرى قاسية:

«مع البريسترويكا، كما مع أية ثورة، لا يجوز اللعب. هنا يجب المضي حتى النهاية، إحراز نجاحات كل يوم كي تشعر الجماهير بذاتها نتائجها عليها، كي تدور العجلات وتزداد حركتها بالمعنى المادي والروحي... الثورة ظاهرة لا مثيل لها. ونشاطنا اليومي يجب أن يكون لا مثيل له وثورياً - هذا ما ينبغي في الثورة»(٤٠، ص. ٥١، ٥٢).

بهذا الشكل، لم تر القيادة العليا للحزب الشيوعي السوفييتي المهمة في إطار التغيير التدريجي، بل عبر الهدم المستمر وصولاً إلى نظام اجتماعي آخر.

كتبت الأكاديمية زاسلافسكايا في إطار مساهمتها في كتاب «لا مُعطى آخر» المنشور عام ١٩٨٨: «من وجهة نظر المهام التي تنتظر حلاً، من

الصعب فعلاً تسمية التحول المرتقب للعلاقات الاجتماعية شيئاً آخر سوى **ثورة** اجتماعية سلمية بيضاء (برغم أن دماءً سالت في سومغايت)[١]. الحديث يدور إذن عن صوغ استراتيجية حكم، لا بواسطة عملية غير عادية وإن معقّدة، بل بثورة **تغيّر جذرياً البنى الاجتماعية - السياسية الأساسية وتؤدي إلى إعادة توزيع حاسم للسلطة والحقوق والواجبات والحريات بين الطبقات والشرائح والمجموعات...** ويطرح نفسه سؤال: هل يمكن أن يحدث تغيير جذري للمجتمع من دون اشتداد حدة الصراع الاجتماعي فيه؟ طبعاً كلاّ... هذا الأمر لا يجب أن يخيف من لا يخاف من كلمة **ثورة** نفسها»(٦٠).

فكروا: عالم الاجتماع الرئيس في البلاد ومستشار السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي يعلن أن السلطة تُدخل البلاد في **ثورة**، وأنه لا يجب الخوف من كلمة **ثورة** نفسها، كما سيحصل «إعادة توزيع حاسم للسلطة والحقوق والواجبات والحريات بين الطبقات والشرائح والمجموعات»، وستزداد «حدة الصراع الاجتماعي». لكن لا كلمة عن أية مصالح طبقية تصادمت في أواسط ثمانينيات القرن الماضي في بلاد قُضي فيها على الفقر والبطالة وتمّ فيها تجاوز العداوة بين الفئات الاجتماعية التي يسبّبها التباين الحاد في الحصول على المنافع والخيرات الحياتية الرئيسة؟ وفي صالح من سيحصل «إعادة توزيع حاسم» لكل شيء؟ من أجل أية قيم أنتم تجرّون البلاد إلى ثورة؟ ببساطة، مذهلٌ انعدام حسُّ المسؤولية في هذه المكابرة.

كذلك سمّي المشرفون على مسار البريسترويكا من النسق الثاني التحولات الأولى الجارية في البلاد ثورة، وحدّدوا الأمر بشكل أكثر دقة عندما قالوا إن الحديث هو عن ثورة هدم «من الأعلى». يتضح من ذلك أن مثل هذا التصنيف للبريسترويكا قد «شرعنته» القيادة.

---

(١) سومغايت: مدينة في جمهورية أذربيجان كان يقطنها آذاريون وأرمن حصلت فيها مجزرة وحملة تطهير عرقي بحق السكان الأرمن إبان نشوب صراع دموي في منتصف ثمانينيات القرن الماضي بين دولتي أذربيجان وأرمينيا بخصوص إقليم «قره - باغ» المتنازع عليه بين الدولتين.

إليكم نماذج من أقوالهم المأثورة بهذا الخصوص: «الثورة من الأعلى ليست أسهل إطلاقاً من الثورة من الأسفل. يتوقف نجاحها، مثل أية ثورة، في المقام الأول، على ثبات وعزيمة القوى الثورية ومقدرتها على كسر مقاومة البنى والأمزجة الاجتماعية التي عفا عليها الزمن» (ن. شميليوف). كذلك رأى ي. ياسين أنه حصلت في عام ١٩٩١ في الاتحاد السوفييتي ثورة: «كانت ثورة [آب]، من حيث مغزاها وعمق نسفها للعلاقات الاجتماعية المتغلغلة في صميم شرائح المجتمع، بالنسبة لروسيا، أكثر أهمية وفائدة من ثورة أكتوبر ١٩١٧».

بلغت الحماسة الهدامّة لجماعة البريسترويكا حداً نسف حتى قدرة نخبتها «الثورية» على التفكير العقلاني. فصرّح جورج هلبريت أحد علماء الاقتصاد البارزين في الولايات المتحدة الأميركية في مقابلة مع «الإزفستيا» أثناء زيارته موسكو في عام ١٩٩٠ وبعد اطلاعه على منطلق ومبدأ التحولات الجارية بما يلي: «إنّ القائلين بالعودة إلى السوق الحرة من عهود آدم سميث - وكثيرون يقولون ذلك بحماسة وحتى من دون تردد - مخطئون إلى حد يمكن قرن وجهة نظرهم هذه بانحراف سيكولوجي مرضي. هذه ظاهرة غير قائمة عندنا ولا إمكانية لقبول طرحها ولا حياة لها إطلاقاً».

«انحراف سيكولوجي مرضي» - هكذا كان الجواب على خطة البريسترويكا في الاتحاد السوفييتي بخصوص قواعد السوق.

هكذا تجمعت في روسيا وفي الخارج مادة بحثية كبيرة تسمح بالقول ما يلي بخصوص البريسترويكا:

- تنتسب البريسترويكا إلى صنف «ثورة من الأعلى». يجري حسم أزمة شرعية الدولة المهدِّدة بتوزيع السلطة والثروة، بمبادرات تتخذها الشريحة الحاكمة عبر جهاز الدولة. في مثل هذه الثورات تجري الإطاحة بالنظام الحاكم من داخله عبر تنظيم «انتفاضة شعبية» كما حصل في آب/ أغسطس ١٩٩١ وما تلاه من تصفية الاتحاد السوفييتي.

- تمخّضت عن البريسترويكا تغييرات طالت النظام السياسي والبنيان الاجتماعي - الاقتصادي والعلاقات القومية ونمط الحياة والثقافة لكافة مواطني وشعوب الاتحاد السوفييتي وأدت إلى تغيير جذري لبنية العالم الجيوبوليتيكية، ونتجت عنها سيرورات عالمية لم تكتمل بعد. بهذا الشكل تعدّ البريسترويكا، من حيث ضخامتها، ظاهرة ذات مغزى تاريخي - عالمي شامل.

- كانت البريسترويكا جزءاً من صراع عالمي - حرب باردة. في قيامها واستغلال نتائجها لعبت القوى السياسية الخارجية دوراً ناشطاً وهاماً. في الغرب يُنظر إلى نجاح البريسترويكا في القضاء على «حلف وارسو» وعلى «مجلس التعاون الاقتصادي المشترك»، ومن ثم حلّ اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية بصفته هزيمة للدولة السوفييتية في الحرب الباردة.

- تألفت القوة المحركة للبريسترويكا من اتحاد ثلاث مجموعات سوسيو - ثقافية: قسم من النومنكلاتورا الحزبية - الحكومية عمل على تجاوز أزمة الشرعية القائمة مع المحافظة على وضعه (مع تغيير قناعها الأيديولوجي وتحولها إلى «بورجوازية»)، قسم من الإنتلجنتسيا المتشبّع باليوتوبيا الليبرالية والغربوية (المدفوع بمثل عليا مبهمة حول الحرية والديمقراطية وبصورة «واجهات المحِلات التجارية المملوءة بالمنتجات الغذائية) وشرائح إجرامية ذات صلة باقتصاد «الظل».

إجمالاً حصلت بالنتيجة كل هذه القوى النشيطة التي دفعت إلى البريسترويكا على ما أرادت. قبضت جماعة اقتصاد «الظل» والنومنكلاتورا على السلطة وعلى الملكية. كذلك امتلأت واجهات المخازن بما أرضى الإنتلجنتسيا، إضافة إلى حصولها على حرية السفر إلى الخارج.

بعد عشرين سنة من بدء البريسترويكا جرى في جمهورية روسيا الاتحادية استقصاء كبير بعنوان: «البريسترويكا بعيون الروس: عشرون سنة خلتْ». استقبل المجتمع في هذه الفترة طائفة جديدة من المواطنين أتيح لهم التعرف على

البريسترويكا وهم في سن الطفولة، ثم نشأوا من دون أن يعرفوا ويعيشوا الحياة السوفييتية. نظر هذا الجيل إلى الحياة ما بعد السوفييتية كمعطى واقعي وتعامل معها من باب الولاء. توصل الباحثون إلى النتيجة التالية: بعد عام ١٩٨٨ تقلّص عدد المؤيدين لأفكار وتجربة البريسترويكا بمعدل ضعفين تقريباً - حتى ٢٥٪، وتزايد عدد أعدائها حتى نسبة ٦٧٪ واليوم تشكل نسبة الروس المقيّمين البريسترويكا إيجابياً (وقد ارتفعت النسبة بعض الشيء) ٢٨٪، في حين يقيّم معظم السكان موقفهم منها على نحوٍ سلبي (٦٣٪). هكذا يقيّم الروس «الثورة من الأعلى» المعادية للسوفيت - يتزايد عدد أعدائها مع مرور الزمن.

يجب فهم أصل ونشأة المشروع المعادي للسوفيت لأنه أوصل البلاد بشكل مكشوف إلى **مأزق وجودي**. إنّ المقتل الذي أصاب الاتحاد السوفييتي، والذي عادة ما يتركز عليه الاهتمام، ليس بحد ذاته الأمر الفظيع - لا يُقارن بفظاعة الحرب الأهلية الحاصلة بعد عام ١٩١٧. فالأفظع هو ما يلي ذلك - الطريق الانحداري الموصل إلى الفناء. هذا الطريق يمكن أن يتراوح بين الشديد الانحدار ومعتدله، لكنه يؤدي إلى الوهن، ثم إلى موت ثقافتنا. على هذا الطريق ليس ثمة ما يمكن التشبث به للتخفيف من سرعة الانحدار.

هنا يتضح التباين الساطع بين ما عانته روسيا في عام ١٩١٧ وما عانته في عام ١٩٩١ وما تزال. يردّد بعض الناس الذين مازالوا في مواقع العداء للسوفيت: روسيا انهارت في عام ١٩١٧، كذلك الاتحاد السوفييتي في عام ١٩٩١ لأن كلا المجتمعيْن كان مريضاً. نعم، هو كذلك. لكن الأمر بعد ذلك سار على نحو مختلف. فالمجتمع الفئوي المريض والصدئ في مطلع القرن العشرين دفنته ثورة حملت **مشروع بناء ضخم**. وضمنت البنى التي شيدت، وإن مع عذابات وضحايا، تعافي وتطور البلاد في أصعب الظروف. على العكس من ذلك قام المعادي للسوفيت على أساس أفكار سمّمت ثمارها المجتمع وقتلت فيه كل قدرة على التطور وحتى إرادة الحياة ذاتها.

وعبثاً ما تحاول تنشيط نفسها القلة المكتنزة شحماً ممّا نهبته. مازالوا يتغذون من جثة البلاد، ويعتقدون أن الطعام وفير. لكن الجثث لا تتجدّد، لا تنمو، ويعرف أصحاب الملايين ذلك. لذا يشترون المنازل في الخارج ويرسلون زوجاتهم وبناتهم لوضع مواليدهن هناك كي يحصل أبناؤهم وأحفادهم على الجنسية الأجنبية بحكم ولادتهم في تلك البلدان.

إن فهم فلسفة وتكنولوجيا البريسترويكا أمر ضروري بالنسبة لمواطني روسيا ما بعد المرحلة السوفييتية، لأنه، وبعد القضاء على الاتحاد السوفييتي، لم تتغيّر القلة المسيطرة على السلطة المؤلفة من عشائر الجماعات السوسيو - ثقافية نفسها التي خططت ونفذت البريستوريكا. تقتضي الضرورة تماماً، بالنسبة للمواطنين الذين عليهم الاستمرار في العيش في المجتمع الجديد، معرفة نمط تفكير وأفعال هؤلاء الحكام من أجل الدفاع عن حقوقهم والنضال من أجل تحسين أوضاعهم. إن نمط تفكير وأفعال هؤلاء، المقنّع اليوم، كان قد افتُضح تماماً مع انطلاق البريسترويكا وبُعيدها.

الفصل الرابع عشر

كيف استوعب الرأي العام البريسترويكا؟

نتوقف للنظر باختصار في كيفية تقييم السكان للبريسترويكا - تلك الثورة التي انتهت بمصرع الاتحاد السوفييتي وتغيير النظام الاجتماعي السوفييتي. بهذا الخصوص أجريت استطلاعات الرأي العام بشكل منتظم منذ عام ١٩٨٩، وبدءاً من عام ٢٠٠٠ جرى قياس الرأي العام عبر استفتاءات كبيرة كل خمسة أعوام بمناسبة الذكرى الدورية للبريسترويكا. وعلى هذا الأساس توفرت مادة بحثية تجريبية ضخمة.

لكن يجب أن نضع في الحسبان أنه، مع أن معاداة السوفيت تمثل أيديولوجيا رسمية للفريق المنتصر في نهاية ثمانينيات القرن الماضي، والذي يشكل اليوم «قلة مسيطرة»، لكن لم يجر علناً قياس مدى تأييد المجتمع للقيم الجديدة المناهضة للمشروع السوفييتي. ونظراً لأن وسائط الإعلام الجماهيري تعمل على خدمة القلة الحاكمة وتحرّف الواقع، يترتب علينا الاستناد على نتائج استطلاعات مختلفة متناقضة منشورة في أدبيات خاصة بهذا الشأن.

عبّر منظرو البريسترويكا أنفسهم عن هذا الأمر بصورة مبهمة. فجاء في التقرير الكبير لـ «صندوق غورباتشوف» بعنوان «البريسترويكا - عشرون سنة خلت» (٢٠٠٥) التالي: «٧٠-٨٠٪ من الروس يؤيدون، إلى هذه الدرجة أو تلك، القيم الديمقراطية الأساسية التي حملتها البريسترويكا إلى حياتنا». هذه

العبارة لا تقول شيئاً - فكل الناس على وجه الأرض «إلى هذه الدرجة أو تلك يؤيدون القيم الديمقراطية». الحديث لا يدور عن القيم، بل عن الأفعال والنتائج الملموسة التي «حملتها البريسترويكا إلى حياتنا».

في عام ٢٠٠٥، وبمناسبة الذكرى السنوية للبريسترويكا، أجرت الشركة القابضة ROMIR استفتاء للرأي العام في جمهورية روسيا الاتحادية. كانت النتائج الإجمالية كالتالي: نصف سكان روسيا تقريباً (٤٨٪) رأوا أن النتيجة الرئيسة للبريسترويكا هي انهيار الاتحاد السوفييتي، حوالي أقل من ثلث المستفتين (٣٠٪) رأوا أن البريسترويكا أدت إلى فقدان البلاد مقامها كدولة عظمى. أشار أيضاً مثل هذا العدد من المشاركين في الاستفتاء (٢٩٪) إلى أن البريسترويكا أدّت إلى انهيار الاقتصاد الاشتراكي. أما الآراء القائلة بأن سياسة البريسترويكا كانت موجهة إلى بناء مجتمع ديمقراطي في روسيا فأيدها ١٤٪.... العدد الأكبر من المستفتين الذين رأوا أن البريسترويكا هي السبب الرئيس في انهيار الاتحاد السوفييتي يعيشون في منطقة الشرق الأقصى الفيدرالية (٧١٪).(٢١٤)

قدّمت الأكاديمية تاتيانا زاسلافسكايا التقرير الإجمالي الأول بعنوان «الاشتراكية، البريسترويكا والرأي العام» أمام أكاديمية العلوم السوفييتية في آذار/ مارس ١٩٩٠. جاء في هذا التقرير ما يلي:

«قامت البريسترويكا الديمقراطية، الجارية في بلادنا، كعملية إصلاح «من الأعلى»، لكنها تحوّلت عملياً إلى ثورة «من الأسفل» مدعومة من قبل ملايين كثيرة.».

في صيف عام ١٩٩٠ سألنا المستطلعة آراؤهم ما هي، برأيهم، النتائج الرئيسة في مجال العلاقات الاجتماعية بعد انقضاء خمس سنوات من عمر البريسترويكا. حصلت الأجوبة التالية على أكبر عدد من الأصوات: «فقدان الثقة بالغد» - ٤٣٪، «أزمة العلاقة بين القوميات» - ٣٧٪، «فوضى في إدارة البلاد» - ٢٩٪، «تعمق الأزمة الاقتصادية» - ٢٨٪.

ومن أجل استيضاح كيفية تقييم غالبية الناس لتأثير البريسترويكا على حياتهم طُرح السؤال التالي: «هل أصبحت حياتك بعد عام ١٩٨٥ في ظل قيادة ميخائيل غورباتشوف أفضل أم أسوأ أو لم تتغيّر؟» ٧٪ أجابوا أن حياتهم تحسَّنت، ٢٢٪ لم تتغيَّر، ٥٧٪ أسوأ، ١٤٪ استصعبوا الإجابة... وتنبأ بتزايد المصاعب الاقتصادية واستفحال التوتر السياسي ٦٣ و٥٩٪ على التوالي.

التقط الرأي العام برهافة الميل العام نحو ازدياد التباين الطبقي في المجتمع. أشار إلى ذلك ٥٩-٦٣٪ من المستطلعة آراؤهم. حوالي ٦٠٪ متأكدون بأن الفوارق في مستوى حياة الأغنياء والفقراء ستتزايد في المستقبل. وعندما حاولنا استيضاح من يملكون الحظ الأكبر بزيادة مداخيلهم احتلت المراتب الأولى الأجوبة التالية: «سيصبحون أكثر غنى فقط أولئك الذين يعيشون من عمل غير شريف» (٤٦٪)، «سيحصلون على أكثر أولئك الذين سيتمكنون من الالتحاق بموقع عمل جيد» (٤٣٪)، «الأغنياء سيصبحون أكثر غنى والفقراء أكثر فقراً» (٤١٪)... ٢-٣٪ فقط من المستطلعة آراؤهم يثقون بأن التغييرات الاقتصادية الجارية ستكون في مصلحة العمال والفلاحين والإنتلجنتسيا(٦٣).

مدهشٌ منطق منظّرة البريسترويكا «الديمقراطية» التي تحوّلت إلى ثورة ملايين كثيرة. فبحسب المعطيات المقدمة من قبل زاسلافسكايا، قيّم غالبية المستطلعة آراؤهم البريسترويكا بصفتها كارثة ستتعمق مع سير التحولات المبدوءة. كيف يمكن أن تكون «ثورة من الأسفل» في حين أن ٢-٣٪ ممن استطلعت آراؤهم واثقون بأن التغييرات الحاصلة في الميدان الاقتصادي لا تصب في مصلحة العمال والفلاحين والإنتلجنتسيا! بماذا فكر الأكاديميون المتخصصون في علوم المجتمع وهم يستمعون إلى هذا التقرير المثْلى في رئاسة أكاديمية العلوم السوفييتية؟ وكيف كان ممكناً ألاّ يلاحظوا **اللا ديمقراطية** القصوى الراشحة من هذا التقرير.

إن تسمية البريسترويكا «ثورة ملايين» شيء شبيه ببدع جورج أورويل. جاء في تقرير «صندوق غورباتشوف» في الذكرى الدورية لإعلان البرسترويكا (٢٠٠٥) حول «مجموعة دعم» البريسترويكا:

«تعوّل القيادة الجديدة على الدعم الثابت من قبل مجموعتين من البيروقراطية الوطنية. أولهما - المفكرون الحزبيون الذين تشكلت آراؤهم تحت تأثير قوي لمرحلة «ذوبان الجليد» الخروشوفية. فهم، على الصعيد الأيديولوجي، سعوا إلى «اشتراكية بوجه إنساني» - المقولة الموحية بأفكار الجمع بين الرأسمالية والاشتراكية. عنت البريسترويكا لهم فرصة لمتابعة التغييرات الإيجابية المبدوءة خلال سني حكم نيكيتا خروشوف والمنقطعة بتكرار الستالينية في مرحلة الركود البريجنيفية. المجموعة الثانية هي «التكنوقراطيون» الذي يديرون الاقتصاد السوفييتي ويقيّمون بتبصّر واعٍ وضعه الفعلي»(١٤٠).

بالنسبة للجماهير الشعبية، يبدو أنها لم تعطِ غورباتشوف الفرصة لغرس اشتراكية بوجه إنساني. يشتكي واضعو التقرير من أن «مخططي الإصلاح والنخبة المفكرة في الاتحاد السوفييتي لم يحسبوا حساباً لبروز ظواهر التعصب القومي وما يتلو ذلك من انشقاق وعداوة. كما هو معلوم، كانت الفوضوية الشعبية الروسية دائماً الوجه الآخر للدولتية الشعبية. فأجّجت الحماس التمردي ضد الدولة عن سابق قصد بعض المجموعات النخبوية».

قالوا: الفوضوية الشعبية أوصلت الأمر إلى حالة حرجة! ليس لدى أية جماعة فوضوية في العالم موقف أكثر مناهضة للدولة من خطب غورباتشوف. بهذا الصدد ندّد واضعو التقرير بثقافة روسيا القديمة: «لعبت دوراً سلبياً في مصير البريسترويكا والبلاد كليشيهات سوسيو - ثقافية جماهيرية تضرب جذورها في عمق القرون الخوالي». نعم، لقد أنقذت هذه الدعائم الثقافية التي تضرب بجذورها في عمق القرون الخوالي روسيا الاتحادية من التمزق! لولا وجود هذه الدعائم لمزّقوها إلى ١٥٠ دولة «طبيعية»، كما خطط لذلك أندري ساخاروف، ولتركونا من دون «رأس نووي» كما حلم بذلك غورباتشوف وشيفارنادزه.

إليكم أيضاً اقتباساً من تقرير زاسلافسكايا يصف قواعد الوعي الجماهيري: «في نهاية أيلول / سبتمبر ١٩٩٠ أجرت مؤسسة VCEOM الروسية استطلاعاً للرأي العام حول الحاجة التاريخية لثورة أكتوبر ونتائجها... أتاح تحليل المعطيات

المتحصلة رصد أربعة أنماط من المواقف السوسيو - سياسية. النمطان الأولان يُميزان ٤٠-٥٠٪ من سكان البلاد الراشدين أو كبار السن، ويضمان أناساً يرون: أنه كان يجب على البلاشفة أن يقبضوا على السلطة (٥٢٪)، وأن ثورة أكتوبر عبّرت عن الإرادة الحقيقية لشعوب البلاد (٣٩٪)، وأنها فتحت عصراً جديداً في تاريخ البلاد وأعطت دفعاً لتطورها الاجتماعي والاقتصادي (٤٥٪).

يعبّر أعضاء النمط الثاني، ويشكلون ٢٥-٣٠٪ عن مواقف أخرى. يعترفون بالضرورة التاريخية للثورة، لكنهم يدينون الكثير من أفعال البلاشفة... يتميّز الموقف الثالث عن الثاني بتزايد النقد لعدم القبول المبدئي لأفكار ثورة أكتوبر. ويرى مؤيدو هذا الموقف أن استيلاء البلاشفة على السلطة لم يكن ضرورة تاريخية (٢٨٪)... وشكّل مؤيدو انتقال البلاد من الطريق الاشتراكي إلى الرأسمالي حوالي ١٠٪.

استُخدم في استطلاع أيلول/ سبتمبر لعام ١٩٩٠ نمط آخر من السؤال ذاته: «أي خط يجب أن يتبعه الاتحاد السوفييتي في المستقبل؟». أيّد ٨٪ من المستطلعة آراؤهم «التراجع عن الاشتراكية والتحول إلى الرأسمالية»، في حين أيد ٣٠٪ «تبني اشتراكية ديمقراطية من النمط الأوروبي الشمالي الذي يجمع بين الاشتراكية والرأسمالية».

النتيجة العامة هي أن القسم الأعظم من الناس السوفيت يرى أن الطريق التاريخي الذي اختاره مجتمعنا خاطئ... وثمة أسس لتوقع أن تزداد، مع تطور اقتصاد السوق وتكوّن شريحة من رجال الأعمال المقاولين، حدّة الصراع بين هؤلاء الأخيرين وبين جمهور الكادحين»(٦٣).

يا له من منطق ماكر! من الواضح أن نصف المستطلعة آراؤهم يؤيدون، ليس فقط اشتراكية نهاية ثمانينيات القرن الماضي، بل والبلاشفة، ولم يؤيد التراجع عن الاشتراكية والتحول إلى الرأسمالية سوى ٨٪. لكن السيدة زاسلا فسكايا تدّعي أن «القسم الأعظم من الناس السوفييت يرى أن الطريق التاريخي الذي اختاره مجتمعنا خاطئ».... فعلاً لا حدّ لديماغوجية مهندسي البريسترويكا.

بمناسبة الذكرى العاشرة لبداية البريسترويكا في أواخر عام ١٩٩٥ قدّمت السيدة زاسلا فسكايا في منتدى «روسيا في البحث عن مستقبل» من جديد تقريراً برنامجياً. قالت في هذا التقرير في تقييم المستطلعة آراؤهم بخصوص السؤال المباشر: «هل يتقدّم الحال في روسيا عموماً؟». اختار ١٠٪ فقط جواباً يقول: «لا تسير الأمور في الاتجاه الصحيح»، في حين كان رأي ثلثي المستطلعة آراؤهم أن «الأحداث الجارية تقود إلى مأزق». وهذا الثلثان تحديداً كانوا سيختارون، لو أتيحت لهم فرصة الاختيار، العودة إلى ما قبل البريسترويكا، في حين كان سيفضل العيش وفق ما هو عليه الحال الآن ٦/١ من المستطلعة آراؤهم»(٦٢).

إذن ثلثا الروس كانوا سيفضلون العودة إلى ما قبل البريسترويكا لو أتيحت لهم فرصة الاختيار. ويصدر هذا الرأي في ظل نشوء جيل جديد أصبح متكيفاً مع الظروف التي أنشأتها البريسترويكا.

كان المشروع الحقيقي للتغيير في زمن البريسترويكا مجهولاً بالنسبة للسكان. لم يكن ثمة وقت للتأمل وإنعام التفكير في ما يجري من تطورات في ظل سيل الأخبار والفضائح والكوارث والجرائم... وكان السكوت على كل ذلك سيد الموقف ومقترناً بخداع مباشر.

كان التقليل من شأن كل المشاكل والظواهر الجديدة جانباً هاماً من المبدأ. فمنذ بداية البريسترويكا قُدّمت للناس كل التغييرات المستقبلية في صورة «تحسينات» لا تغيّر في أسس النمط الحياتي القائم. فقط من خلال بعض الإجراءات المميزة كان ممكناً إدراك حجم التدمير المبدوء فعلاً. سهّل الخداع والسكوت في البداية على السياسيين مهمة تثبيط المجتمع في ظل إحداث تغييرات في غير الصالح الاجتماعي العام، لكن قاد ذلك لاحقاً إلى فقدان السلطة وأفعالها الشرعية المطلوبة وصولاً إلى الأزمة الثقافية في التسعينيات التي باتت مزمنة.

فيما بين ١٩٨٩-١٩٩٠ أعدّت الحكومة قوانين ناسفة للاقتصاد المخطَّط. وفعلاً شرح ل. أبالكين نائب رئيس مجلس الوزراء في الغرب خطط السلطة بهذا

الشأن، وقال إنه سيبرز، بنتيجة ذلك في الاتحاد السوفييتي، وفق تقديرات الخبراء، مشكلة بطالة تطال ٣٠-٤٠ مليون مواطن. لكنّ غورباتشوف في داخل البلاد خفّف من وقع هذا التصريح فقال مطمئناً الناس:

«راجت على صفحات الإعلام المكتوب اقتراحات خارجة عن أطر نظامنا، ولاسيّما رأي يقول عموماً بوجوب التخلي عن الاقتصاد المخطط والإقرار بالبطالة. نحن لا نستطيع السماح بذلك وننوي تعزيز النظام الاشتراكي وعدم استبداله بأي نظام آخر. ما يجري دسُّه إلينا من الغرب من الاقتصاد الآخر غير مقبول بالنسبة لنا»(٤٠، ص ٣٨٠).

في عام ١٩٩٥ أجرت مؤسسة VCEOM (إدارتها والعاملون فيها مؤيدون للمواقف المعادية للسوفيت) استطلاعاً للرأي العام ونشرت عرضاً لنتائجه بعنوان «مرقاب التغيير»: اتجاهات سياسية». إليكم فيما يلي اقتباسات من هذا العرض بخصوص موقف الناس من النظام السوفييتي ومن البدائل المناهضة له:

- «النموذجان الأيديولوجيان القديم والجديد يدفعان نصف المستطلعة آراؤهم للميل إلى الاعتراف بتناقض مظهر الحياة الاجتماعية عندنا مع «الديمقراطية الغربية». وتدل مقارنة قياسين للرأي العام يفصل بينهما زمنياً عام ونصف أن أمامنا ليس ببساطة مؤشر أمزجة، بل مبدأ، وما هو أشبه بقانون وعي اجتماعي للروس. ولوحظ ذلك عملياً لدى كل المجموعات الممثلة في الاستطلاع (جرى هذان القياسان في حزيران/ يونيو ١٩٩٣ وفي أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٤).

ونظراً لأن كل المشروع المناهض للمبدأ السوفييتي بني على فكرة استبدال نظام الدولة السوفييتي بديمقراطية من نمط غربي، جاءت النتيجة بالغة الدلالة: ففي عام ١٩٩٤ رأى ٣٣٪ أن «الانتخابات متعددة الأحزاب» جلبت ضرراً أكبر، في حين رأى ٢٩٪ أنها جلبت نفعاً أكبر. وبخصوص مبدأ «الحق في الإضراب» رأى ٣٦٪ فيه ضرراً أكبر و٢٣٪ نفعاً أكبر».

- أشار استطلاع الرأي العام إلى أن المرحلة الأفضل في تاريخ القرن العشرين ممثلة في زمن حكم بريجنيف وخروشوف، في حين بدت البريسترويكا

أسوأ زمن في حساب السلبيات والإيجابيات... رأى (٢٣٪) من حملة الشهادات الجامعية و(٢٢٪) من الموسكوفيين و(٢٩٪) من حزب «خيار روسيا» أن البريسترويكا «صحيحة».

بهذا الشكل، حتى داخل المجموعات، حيث تسود الأيديولوجيا المناهضة للمبدأ السوفييتي، لم يؤيد هدم البنيان السوفييتي سوى ربع المستطلعة آراؤهم.

- «في غضون خمس سنوات من التحولات الجارية (١٩٩٠-١٩٩٤) تقلّص عدد مؤيدي الملكية الخاصة وتزايدت نسبة أعدائها. فيمكن التأكيد بأنه قد ترسَّخت لدى الناس قناعة بوجوب اقتصار الملكية الخاصة على البزنس الصغير. أما المؤسسات الإنتاجية الكبرى فيجب، وفق رأي غالبية السكان، أن تبقى خارج نطاق الملكية الخاصة... في الوعي العام لا يعتبر غنى «الروس الجدد» الحاليين شرعياً، نظراً لأن ذلك، كما يرى السكان، قد حصل بنتيجة «نهب» الملكية العامة السابقة، أو بواسطة التلاعب المالي والمضاربات... كان رأي غالبية الروس سلبياً أيضاً بخصوص مشاركة الرأسمال الأجنبي في الاقتصاد، ولوحظ اتجاه واضح لتعزز هذا الموقف السلبي. وينفر الناس بشكل خاص من احتمال امتلاك المواطنين الأجانب لمصانع ومعامل كبرى في البلاد. كما عبّر أكثر من ٨٠٪ من الروس كما في السابق عن عدم قبولهم امتلاك الأجانب لقطع كبيرة المساحة من الأرض الروسية، وأكثر من ٦٠٪ لقطع حتى صغيرة المساحة»(١٩٧).

تجدر الإشارة إلى أن النمط السوفييتي لعلاقات العمل غدا حتى أكثر جاذبية مع سير التحولات الجديدة. في عام ١٩٨٩ اختار ٤٥٪ ممن استطلعت آراؤهم النمط السوفييتي المألوف: «الأجر غير الكبير، لكن الثابت والثقة بالغد» وفي عام ١٩٩٤ ارتفعت نسبة مفضّلي هذا النمط إلى ٥٤٪. بالمقابل اختار النمط اللاسوفيتي (امتلاك عمل خاص وإدارته مع تحمل كامل المسؤولية إزاءه) ٩٪ في عام ١٩٨٩ و٦٪ في عام ١٩٩٤. في عام ١٩٨٩ رأى ٨٤٪ من المستطلعة آراؤهم أن ضمان العمل لكل الناس هو واجب الحكومة، وفي تشرين

الثاني/ نوفمبر ١٩٩١ عبّر أكثر من ٩٠٪ عن هذه القناعة والتي كانت أحد أهم أهداف هجوم الدعاية المعادية للسوفيت.

أحيتْ الخطوات الأولى للتحولات بعد انطلاق البريسترويكا «الأنماط الشيوعية القديمة». مال الرأي العام بقوة باتجاه تحقيق «مساواة تعادلية». في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩، وفي استطلاع للرأي العام، رأى ٨٤,٥٪ أنه «يجب على الدولة تقديم تسهيلات أكثر لذوي الدخول المنخفضة»، فيما رأى ٨٤,٢٪ أن «من واجب الدولة ضمان دخل لكل فرد لا يقل عن الحد الأدنى للمعيشة». وفي عام ١٩٩٦ كرّرت مؤسسة VCEOM هذا الاستطلاع فاتضح أن الأمزجة المؤيدة لضمان مساواة تعادلية قد تعزّزت كثيراً: رأى ٩٣٪ أن على الدولة تأمين فرص عمل لكل الراغبين في ذلك، فيما رأى ٩١٪ أن على الدولة ضمان دخل لا يقل عن الحد الأدنى للمعيشة. هذا برنامج مساواة تعادلية شيوعي الطابع، وليس نظام حماية ديمقراطي - اجتماعي أو ليبرالية سوق.

حصل أضخم استقصاء دولي لمواقف وآراء مواطني البلدان الاشتراكية السابقة - الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية - في تسعينيات القرن الماضي بعنوان «باروميتراث الديمقراطيات الجديدة». في روسيا، بدءاً من عام ١٩٩٣ عملت جماعة كبيرة من علماء الاجتماع الأجانب في إطار مشروع بحثي مشترك بعنوان «الباروميتر الروسي الجديد».

جاء في تقرير قائدي هذا المشروع - ر. رويز وهربفير - عام ١٩٩٦ ما يلي: «في الجمهوريات السوفييتية السابقة، عملياً يقيّم المستطلعة آراؤهم إيجابياً الماضي، ولا أحد يعطي تقييماً إيجابياً للنظام الاقتصادي الحالي». أعطى تقييمات إيجابية للنظام الاقتصادي السوفييتي في روسيا ٧٢٪، في بيلاروسيا - ٨٨٪، وفي أوكرانيا - ٩٠٪. فيما كانت تقييمات النظام السياسي الجديد حتى أسوأ.

حصل الباحثون على التقييمات ذاتها في استطلاعي عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٤ حول الدلالات الثقافية والدينية. كانت النتائج كالتالي: «مال الناس لتحميل المسؤولية بخصوص أوضاعهم الصعبة في المقام الأول على عاتق

شخصيتين سياسيتين في السلطة خلال العقدين الأخيرين، هما غورباتشوف (٣٧٪) ويلتسين (٣٩٪)، كما وضع آخرون المسؤولية على أنفسهم (٢٨٪). تتطابق هذه الحصيلة تماماً مع نتائج استطلاعات الرأي السابقة التي أجراها معهدنا في عام ١٩٩٥ والتي حصل بموجبها غورباتشوف ويلتسين على أدنى تقييم لنشاطهما الاجتماعي - السياسي بالمقارنة مع سياسيي البلاد الآخرين خلال القرن العشرين»(١١٧).

بشكل محدد، اتخذت في روسيا قلة غير كبيرة موقفاً مضاداً للسوفيت. في مطلع عام ١٩٩٦ أجرت مؤسسة VCEOM بطلب من جامعة فرنسية استطلاعاً للرأي في ثلاث ضواحي مدينية (بما في ذلك ضاحية المركز) لاستيضاح الموقف من الماضي السوفييتي. وعلى الرغم من أن نتائج انتخابات «الدوما الحكومية» الجارية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ في هذه الضواحي كانت متباينة جداً، إلا أن الموقف من النظام السوفييتي كان متشابهاً. وافق على رأي قائل بخصوص العهد السوفييتي: «كانت سنوات صعبة عديمة الفائدة» - ٦٪ في ضاحية لينيغراد، ٥٪ في ريف مدينة كراسنودار و٥٪ في ريف مدينة فورونيج.

نُشرت أيضاً نتائج مشابهة لسلسلة عديدة من الاستطلاعات الدولية. وكانت النتيجة كالتالي: لا يشكل أولئك الذين اعتنقوا مبادئ معادية، في المبدأ، للسوفيت سوى قلة لا يُعتد بها، وكانت مواقفهم ومواقف الغالبية الساحقة **على طرفي نقيض.**

إن مبادئ منظري البريسترويكا مناقضة تماماً للوعي العام السائد، ومن غير الممكن ألا يرى المراقب ذلك. فلا جدوى من محاولة رفض اعتبار البريسترويكا ثورة نومنكلاتورية لا شعبية. جاء في تقرير «البريسترويكا: عشرون سنة خلت»: «دخلت البريسترويكا في سفر التاريخ بصفتها محاولة جسورة لتحول حاسم إلى نظام اجتماعي ديمقراطي عادل وإنساني». يا لها من وقاحة! فيلعن ملايين الناس إنسانيي البريسترويكا الدمويين. وطبقاً لاستطلاعات الرأي عام ١٩٩٠ نُظر إلى البريسترويكا بصفتها كارثة. من بين شعوب الاتحاد

السوفييتي كان اليهود فقط المؤيدين نسبياً لها وبمعدل ١١% فقط. لكن كتب شاعر يهودي ما يلي(٣٩):

عمّدتنا البريسترويكا بقسوة.

شظايا انطلاقها المريع

طاردت الجميع واحداً واحداً.

نشر هواء البريسترويكا الثقيل

في الجو فوق الأرض

رائحة قذارة وفقر

وطيفاً حلواً لأجسادٍ لم تدفن بعد.

سموم الحرية الكاوية

بلبلت الرؤوس كما المُسكرات

ورقدت الدولة العظمى الميتة

كسرير وسخ فوقه خرق.

زخرف مؤلفو التقرير عدالة البريسترويكا، وكان من الأفضل اقتباس أقوال الكاتب أ. أداموفيتش. قال في خطابه عام ١٩٨٩ في جامعة موسكو الحكومية: «ستكون أية حكومة عندنا مضطرة لاتخاذ إجراءات قاسية جداً في الاقتصاد ستؤدي إلى بطالة وزيادة في الأسعار وتضخم نقدي، وتثير سخط الجماهير العريضة».

ما هذا المنطق الوحشي! لماذا يجب الانتقال من التشغيل الشامل للناس إلى البطالة، ولماذا يجب تدمير الإنتاج والتسبب بالتضخم وزيادة الأسعار؟ ألأنها البريسترويكا؟

وأعطى الأكاديمي عضو مجلس نواب الشعب ن. آموسوف لمقالته المنشورة في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠ عنواناً مستفزاً - «هل عندنا ثورة أم لا؟». إليكم

اقتباسات من هذه المقالة: «عندما يكون ٩٠٪ من الناخبين فقراء و ٧٠% جهلاء... يصبح احتمال فشل الاقتصاد وارداً... بكل تحديد أقول: يستحيل التعويل على المواطن المتوسط... اقتصاد السوق (المقاولة بوجه خاص) يعيه حتى المدافعون عنه بشكل تجريدي، كما يستثير لدى غالبية العمال مقاومة داخلية...

والآن حول منظومة السلطة. الديمقراطية المتنورة لا تصلح لنا... من المهم إدراك أن سلطة السوفيتات الحالية ترف بالنسبة لنا. مازلنا قاصرين ودون مستوى الديمقراطية الغربية بتقاليدها ومجتمعها الغني ومواطنيها المؤهلين لتحمّل المسؤولية وأصحاب الملكيات... لا أريد إعطاء تنبؤات مشكوك فيها، لكني أرى أن الأمر سيُحسم بضربة صادمة على غرار ما حصل في بولندا. ولا أعتقد أن ذلك سيكون نتيجة سيئة: اقتصاد السوق سيقوم. ولن يكون ثمة جوع. سيكون شحٌ في التغذية، لكن حتى ذلك سيكون مفيداً للصحة...

في الحقيقة لا طريق آخر إلى المجتمع الأمثل. لكن كيف تبرهن ذلك لجمهور الناس الذين لم يروا سوى الاشتراكية، وفقدوا في ظل البريسترويكا حتى القليل الذي امتلكوه»(٥).

وهكذا، في ختام البريسترويكا لم يحصل ما أكده المنظرون من تحوّل الجماهير إلى موقع العداء للسوفيت و«إسقاط النظام السوفييتي بواسطة الشعب». حصلت «ثورة من أعلى» نومنكلاتورية - إجرامية ترافقت بتثبيط لهمم السكان. حتى، في ذروة الدعاية للبريسترويكا، لم تحظ فكرة العداء للسوفيت بتأييد غالبية الناس. فحصل انهيار الاتحاد السوفييتي بسبب عدم الكفاءة التنظيمية وعدم معرفة حقيقة وأبعاد ما يحدث في الواقع. فالنظام السوفييتي بحد ذاته أفقد المواطنين حسَّ المبادهة عندما ربّى الناس في ظروف وشروط أشبه ما تكون في الدفيئات التي أنتجت تصورات مبسَّطة بخصوص التحولات الاجتماعية.

الفصل الخامس عشر

تدمير الثقافة

في زمن البريسترويكا كانت **النواة الثقافية** للمجتمع السوفييتي هي الموضوع والهدف الرئيس للتأثير في المجال الروحي. كما قلنا آنفاً، وفي ظل تدمير هذه النواة بعمق كافٍ، فَقَدَ الشعب السوفييتي التماسك والإرادة، أي بات ممكناً القضاء على الاتحاد السوفييتي وتغيير النظام السياسي والقيام باقتسام الملكية وتوزيع الدخول بشكل جذري.

كانت الضربة قوية، إلى درجة طال العطب ثقافة روسيا إجمالاً كمنظومة في شتى عناصرها ومفاصلها. علاوة على ذلك، أُطلقت آليات تدمير الثقافة التي دخلت في نظام إعادة إنتاج ذاتها، وحتى تسارعها الذاتي. سننظر في مؤسسات التدمير وأنماط العطب الذي أصاب الثقافة السوفييتية والمتعلق مباشرة بموضوع كتابنا.

أزمة الثقافة مرتبطة دوماً بأزمة الأسس الفلسفية والفكرية. ووُجِّهت الضربات إلى هذه الأسس تحديداً. يكمن في القلب من أية ثقافة قومية الجواب على سؤال: «ما الإنسان؟». يضرب هذا السؤال بجذوره في التصورات الدينية وينمو متطوراً إلى ثقافة. وعلى ذلك تُبنى كل القواعد الثقافية - إيجابية وسلبية.

عالم الثقافة هو ما يصنع الإنسانَ مخلّصاً إياه من الطبيعة الحيوانية. المهمة الأولى للثقافة هي تعليمنا وتدريبنا على أن نكون **بشراً**، تزويدنا بالمعارف والقدرات من أجل أن نعيش في المجتمع ونبنيه باستمرار. الثقافة تمنحنا **الأهلية**

اللازمة كي نكون أعضاء في المجتمع. هي تمكنّنا من المؤهلات الشبيهة بتلك التي يكتسبها العامل والطبيب وغيرهما بالتعلم والتدرّب. الثقافة تغرس فينا جملة تابوهات وممنوعات وتُخضع الرقابة. الثقافة تمنحنا المعارف والقدرات كي نكون جزيئاً أو ذرّة من **الشعب**.

استندت النواة الثقافية لروسيا ألف سنة على فكرة أن «الإنسان أخ للإنسان». طبعاً تعقَّد المجتمع وطرأ على الفكرة تغيير، لكن مغزاها الرئيس ظل راسخاً. فبقي بابنا مغلقاً أمام المالتوسية بفكرتها حول الصراع من أجل البقاء (برفض حق الفقراء في الحياة). لكن طلعت علينا النخبة الثقافية في أواخر القرن العشرين بما يشبه إيقاظ الداروينية الاجتماعية الغافية مصوّرةً الناس حيوانات تخوض صراعاً داخلياً من أجل البقاء، وأن المنافسة مبدأ الحياة و«الإنسان للإنسان ذئب».

تبرز أزمة الثقافة عندما تترسخ فيها فكرة متناقضة تماماً مع الدعائم الأخرى لها، فتتشوَّش رؤية الناس وتضطرب تصوراتهم بخصوص الخير والشر. إليكم التعريف التالي لـ **العطب الثقافي**: «إذا حصل خرق للنظام العام تكتسب الرموز معنى مغايراً لما كانت تعنيه عادة. تفقد القيم القيمة وتطلب غايات مستحيلة التحقق، ترسم القواعد العامة سلوكاً غير سليم، تتخذ الإيماءات والكلمات معاني مختلفة عن معانيها المعهودة، تهتز العقائد، تغيب الثقة، تنهار المعبودات» (ب. ستومبكا).

برز العطب الثقافي لأن رجالات الثقافة في روسيا باتوا يبشرون بـ **العنصرية الاجتماعية**. غدا غرس الداروينية الاجتماعية كنموذج أنتروبولوجي في الوعي الاجتماعي برنامجاً قائماً بوجه خاص. وكان الغرض منه إزاحة المعادلة الفكرية الكامنة أساساً في وعي الشعب والنابعة من الأرثوذكسية والشيوعية المشاعية العفوية في تصوّرها للإنسان.

في عام ١٩٨٨ طرح الأكاديمي ن. آموسوف، الذي أصبح أحد المرجعيات الفكرية في أواسط الإنتلجنتسيا، بياناً فكرياً مشبعاً بالداروينية الاجتماعية. فحدّد في

مجلة «قضايا الفلسفة» جوهر الإنسان على النحو التالي: «الإنسان حيوان ضمن قطيع بعقلٍ متطور وقادرٍ على الإبداع.... مع الجماعة والمساواة يقف معظم الجمهور الضعيف. مع الشخصية والحرية تقف قلّته القوية. لكنّ تقدّم المجتمع يحدّده الأقوياء الذين يستغلون الضعفاء»(٦).

وهاكم كيف أوجزت جوهرَ الإنسان صحيفةُ «الكومسمولي الموسكوفي»: «عندما طُرد آدم من الجنة توحّش إلى حد أنه صار يأكل أشباهه - مجازياً وحرفياً. طبيعة الإنسان وكل الأحياء على الأرض تقوم أساساً على الاصطفاء الطبيعي وفي شكله الأقسى - كلْ قريبك!». انتشر هذا النمط من المعالجة في كل وسائل الإعلام: من الصحافة الصفراء إلى المجلات الأكاديمية النخبوية.

طُرحت بأشكال مختلفة كليشيهات من نيتشه وسبنسر ومالتوس. إليكم، على سبيل المثال، تصريح ل. واينبرغ أحد كبار رجال الأعمال، المنشور خصيصاً في الأول من أيار عيد العمّال العالمي: «في كل نوعٍ من الأحياء ثمة ما نسبته ٤٪ من الأفراد النشطاء - لدى الأرانب، لدى الدببة، لدى البشر. في الغرب هذه النسبة (٤٪) تتألف من رجال الأعمال المقاولين الذين يوفّرون فرص العمل للآخرين جميعاً ويطعمونهم. يوجد عندنا مثل هؤلاء الأفراد دوماً، يوجدون الآن وسيوجدون في المستقبل».

في البداية كانت هذه الداروينية فجّة، محلية، عفوية: حُكي كثيراً عن «العم فاسيا»، كم هو سكّير، هامشي، اتكالي، قاصر... إلخ وكيف كان يُستحسن إدخال البطالة في الاتحاد السوفييتي من أجل توبيخه وإجباره على العمل بشكل جيد كما يعمل الألمان. فيما بعد اتخذ هذا التصور عن الإنسان شكل مفهوم عام وصولاً إلى مستوى المالتوسية.

وهاهو يو. فولكوف أستاذ الفلسفة رئيس قسم علم الاجتماع في أكاديمية العمل والعلاقات الاجتماعية يكتب عن المحاولات الضعيفة للجماعات العمالية في بعض المنشآت للاحتجاج ضد الخصخصة:

«من المشكوك فيه أن تتمكن الحركة الديمقراطية بذاتها، التي بدأت تتطور في البلاد في السنوات الأخيرة، وتضم بشكل رئيسي الإنتلجنتسيا التقدمية، - من المشكوك فيه أن تتمكن هذه الحركة من تجاوز مقاومة القوى الرجعية وضمان قيام اقتصاد سوق عادي وفعّال... إن التوجه نحو اقتصاد سوق مختلط تتميز به منظمات كثيرة في الحركة العمالية المعاصرة. لكن يشيع فيها موقف آخر مناقض يتمثل بعدم القبول إطلاقاً باقتصاد «شبه سوقي» يرسمه البعض في إطار «المبادئ الاشتراكية»، ناهيك عن اعتماد الملكية الخاصة ومبادرات أصحاب المشاريع الكبرى الخاصة. إن هذه الحركة، المعبّرة عن سيكولوجيا تتسم بها عموماً شرائح العمال والموظفين الأكثر تخلفاً، تمتلك غير قليل من المناصرين، ويمكن في ظروف الإفقار الحاد للجمهور بعد ربيع عام ١٩٩١ أن تتعاظم هذه السيكولوجيا»(٢٩).

لقد وقعت هذه الإنتلجنتسيا ذاتها في حالة شيزوفرينيا اصطناعية عندما قبلت ودعمت مثل هذه الأيديولوجيا واعتبارها في الوقت ذاته تعبيراً عن «حركة **ديمقراطية** للإنتلجنتسيا التقدمية». إن المنظّرين الفكريين، من خلال سمعتهم المهنية المحترمة وسط جمهور الكادحين، قد أثّروا حتى على ذوي التفكير السليم في الجمهور، أربكوهم وساعدوا العصابة النومنكلاتورية على نهب الاقتصاد الوطني. كان ذلك من جانب الإنتلجنتسيا غباء فاضحاً لا يليق بها.

كان هذا الانقلاب متوقعاً جرّاء الخيار التاريخي الذي تبنّاه قسم من النومنكلاتورا بالتحالف مع قسم من الإنتلجنتسيا النخبوية. فتطلب مشروع تقليد مؤسسات الغرب تبني النموذج الأنتروبولوجي الكامن في أساس أيديولوجيا المجتمع البورجوازي.

في العهد السوفييتي كانت **العدالة الاجتماعية** واحدة من جملة القيم الرفيعة الحارسة للأخلاق. لكن طليعة منظّري البريسترويكا رفضت هذه القيمة، ومن ثم سحبتها من التداول. في عام ١٩٩٢ سمّت (يوليا لاتينينا) مقالتها في مديح السوق

«ردّة العدالة الاجتماعية». استشهدت بحكمة الليبراليين التالية مذكرةً بكل القصص المعروفة بخصوص إقامة نظام حياة عادل:

«من بين كل العوائق القائمة على طريق الإنسانية لإقامة اقتصاد سوق، ثمة ذلك العائق الرئيس الذي سمَّاه فريدريك هايك «ردّة العدالة الاجتماعية»(٩٣).

قاد هذا التحول إلى الداروينية الاجتماعية بشكل خفي، كثيرين ممن استُدرجوا إلى عداء السوفييت، إلى فقدان حس الشفقة البسيط، إلى البرودة العجيبة والقسوة تجاه الإنسان البسيط. كانت المعاناة من التحولات الجارية متعددة الأشكال. دعونا نسلّم مع الديمقراطي الكاره للإمبراطورية والذي لا يحترم معاناة الناس الناجمة عن تدمير الاتحاد السوفييتي والتخلي عن الثروات القومية للصوص والقضاء على العلم.... لكنه ليس بقادر على إنكار عاقبة واضحة وضوح الشمس، هي الإفقار الحاد لقسمٍ كبير من المواطنين. فيعدّ ذلك نتيجة مباشرة لجهوده وأمثاله. مع ذلك يقيِّم الديمقراطي حتى المعتدل مع معرفته بحجم المعاناة القائمة - بدرجة أرفع نمط التعددية الحزبية. لا يبالي بعذابات المحرومين، وهو إجمالاً مسرور بما يجري.

باقتران الداروينية الاجتماعية بانعدام حس المسؤولية برزت «نسبية أخلاقية» مدهشة. في أواخر ستينيّات القرن الماضي صار الرفاق الواعون من ذوي التفكير المناهض للسوفيت يعتبرون أنفسهم عصبة متميزة بثقافة رفيعة. تحدّثوا مع بعضهم بعضاً كأناس «منذورين للحقيقة»، ومن الصعب على الآخر الغريب فهم ما يدور من حديث. كان جلياً أنهم في العلاقة أو الموقف من هذا الغريب «غير المنذور» غير مبالين بتلك القواعد الأخلاقية التي بدت في السابق «طبيعية» ومتعارف عليها. هكذا يبرز هذا الموقف المعادي للسوفيت لدى هؤلاء المفكرين في شكل إحساسٍ بأنهم حَمَلَةُ رسالة سامية تسمح لهم بعدم الالتفات إلى مثل هذه الصغائر. في البداية كان هذا مدعاة دهشة.

وعندما بدؤوا في زمن البريسترويكا يلعنون من كل المنابر ما سمّوها هم روح الروس «الذليلة» ويطلبون منهم أن يصبحوا «أفراداً أحراراً» كان ذلك نوعاً من مطالبة بالتخلي عن ذاتهم الثقافية.وتحت تأثير المغريات والأيديولوجيا الجديدة حاول قسم من الروس، ولاسيما الشبيبة، التخلص من التصور التقليدي بخصوص الإنسان. وكانت النتيجة تخلخل روابط الشعب الروسي (وحتى ظهور شريحة مرتدة خرقت قواعد العيش الروسي العامة).

الثقافة هي جِماع القوى الجامعة للشعب. التصورات بخصوص الخير والشر، والإنسان وحقوقه، والغنى والفقر، والعدالة والظلم، هي جزء من الثقافة القومية. من هذه التصورات تتشكل القواعد الأخلاقية في ثقافتنا، ومنها يتغذى الفن. ومحاولة قلب المعنى في الإجابة على سؤال الثقافة الرئيس يهدّد كل الأجزاء الأخرى للثقافة.

لماذا حصل كل ذلك بهذه السهولة؟ تكلمنا عن ذلك في الفصل العاشر. فتخيَّلنا أن التصور بخصوص الإنسان الذي تكوّنه الثقافة ثابت جداً، لكن ظهر أنه يجب إعادة إنتاجه باستمرار وتجديد اللغة والمنطق والأدوات الفنية مع كل جيل جديد. وهذا ما لم يحصل.

هكذا كانت العاقبة دمار الاتحاد السوفييتي والمعاناة الجماعية للناس في مرحلة الانهيار. هوى المجتمع السوفييتي إلى قعر أزمة عميقة وبات في مأزق. أصبح مسار التطور التاريخي السابق معاباً في عُرف الأجيال الجديدة، وفي الوقت ذاته لم ينل أيٌّ من قليل مشاريع المستقبل الممكنة في الصيغ الثقافية الجديدة دعماً من قبل السكان.

بالرغم من صفاء عقل ووجدان الأغلبية بدأ بعد انهيار الاتحاد السوفييتي تحوّلٌ إلى التقوقع داخل الأنا. وبدأ هذا الانسياق نحو يوتوبيا «الغرب» في صفوف الإنتلجنتسيا. لم يفهم هذا الأمرَ «كبارُ السن» فحسب، لا بل تعمّق أكثر من خلال محاولتهم قمعه بوسائل غير صالحة. في ثمانينيات القرن الماضي سار هذا التحول بتأثير الماكينة الأيديولوجية للحزب الشيوعي

السوفييتي. وإذا لم يحصل عمل جاد وهادف لتصحيح الخلل في التوازن الحالي ستستمر عجلة التحول في حركتها وصولاً إلى انحطاط الشعب الروسي وباقي شعوب روسيا. والسؤال هو، هل ستوجد قوى ثقافية قادرة على إيقاف مدّ التحول هذا قبل أن يغدو هذا الانسياق تياراً جارفاً.

حتى الآن مازالت ثقافة روسيا الحالية في تراجع. في أواسط «النخبة» الجديدة نشأت تيارات تقتفي أثر «النيتشوية» السقيمة.

لنعرّج على بعض مجالات الثقافة الأخرى التي تتعرض للتشويه أمام أعيننا.

اللغة هي عنصر الثقافة الأصيل. بواسطتها يتم تدوين وإعادة إنتاج وتطور كل نتاجات الفكر. وكما يُقال «الإنسان يرى ويسمع فقط ما جعلته حسَّاساً له لغة شعبه». لذا، ليس ما شهدناه من تشويه للغة في زمن البريسترويكا ناجماً أبداً من الأميّة. إنه إحدى إفرازات الحرب الأهلية الباردة التي نعيش في ظلّها الآن.

لم يتشوّه قاموس اللغة فقط، بل وبنية العبارة والإيقاع.بدأ كثير من مذيعي التلفزة والراديو يتكلمون بلغة تخالها غير روسية: بإيقاع آخر ونبرة غريبة وطريقة في لفظ الحروف غير مألوفة. أحسَّ الناس بالمهانة عندما درج في زمن البريسترويكا استخدام مفردات غير صحيحة إعرابياً، ثم قوننتها بإشاعتها في الأدب والصحافة والتلفزيون والإسترادا. أثار بروز هذه الظاهرة في فضاء الإعلام الجماهيري إحساساً عاماً بعدم الارتياح وشتُّت الناس.

كان هذا تخريباً في مجال اللغة. فصيغها ووسائلها التعبيرية نتاج قواعد أخلاقية وجمالية في صلب الثقافة. ويؤدي تخريب هذه المنظومة إلى مرضٍ ثقيل يصيب كل جسم الثقافة.

حصلت قطيعة بين قسم كبير من الإنتلجنتسيا العاملة في مجال الفن وبين جملة Corpus الصور الفنية التي غذّت وعينا الذاتي. انطلقت النخبة الفنية، التي صعدت إلى السطح مع السلطة الجديدة، من مبادئ لا سابق لها

في تاريخ الثقافة متمثلة في القطيعة والرفض التام لثقافة بضعة أجيال سابقة. في الثورة المناهضة للسوفيت جرى قطع الجذور بشكل منتظم في ظل دعمٍ من جانب الدولة. كتب ف. يروفيف في مقالته «تأبين الأدب السوفييتي» ما يلي: «هكذا تطابق التشييع السعيد زمنياً مع تشييع النظام الاجتماعي - السياسي الشائخ».

مع «التشييع السعيد» بدأ الهدم الماحق لكل بنى الثقافة. غابت أخلاق الحب والشفقة والتعاضد في غياهب السراديب وصار **حق القوي** هو الغالب. احتلت الحيّزَ الهامشي، كشيء عفا عليه الزمن، ثقافةُ الوئام والتسامح والاحترام. عشنا زمن انتقام «الخام» في أبشع وأنذل مظاهره المتحدية. طغت في التلفزة ووسائط الإعلام الأخرى مشاهد الجرائم الجنائية، استهزاء وتحقير شامل للعادات وتقاليد اللياقة والاحتشام، إغراء بالفساد لرموز حياتنا المجتمعية - الشرطي والموظف والضابط والمعلم -.. كل ذلك شكّل جوهر السياسة الثقافية للبريسترويكا. وُجّهت الضربات تلو الضربات إلى المعادلة الفكرية التي تربّى ونشأ عليها الإنسان - حامل الثقافة الروسية في القرن العشرين، **الإنسان السوفييتي**.

الوسائل المستخدمة في ضرب الثقافة «**القديمة**» إجرامية في الغالب. استُبعدت من الفضاء الروحي لروسيا طبقات كاملة من الثقافة: بلوك، بريوسوف، غوركي ومياكوفسكي وسطور كثيرة من إبداعات ليف تولستوي وسيرغي يسينين ومعظم الأغاني والأناشيد الثورية السوفييتية. هذا الاجتياح للوحة الثقافية الحاصل تحت شعارات الديمقراطية ضربٌ من خيانة الوطن.

أدّت البريسترويكا إلى شكل من السقوط في الثقافة أنِفَ الناس عموماً التكلم عنه صراحة. إنه مما يسحب إلى السقوط في القاع كما الحجر المعلّقة في الرقبة. يدور الحديث عن النخبة التي أعطت لنفسها **الحق في الكذب**. إن المجتمع، الذي تفشّى فيه مثل هذا الحق، أعمى، لا يرى الواقع، ومع كل كذبة فيه يُعمى أكثر قائد عميانٍ أعمى.

بدأت أزمة النظام السياسي السوفييتي في المؤتمر العشرين عندما استخدمت السلطة العليا للحزب الخداع كوسيلة لإدارة الحزب وقيادته. في ذلك الحين انزلق خروشوف في تقريره الشهير إلى الغشّ الصريح عن سابق وعي في إطار الإعلان عن أبعاد وأحجام القمع في المرحلة الستالينية. أرست هذه الواقعة بداية تطور **ثقافة الكذب** لدى القيادة السياسية.

منذئذٍ بدأ يتدرّج صعداً على سلّم المراتب الحزبية (بما في ذلك في أفرع علوم المجتمع) المنافقون (ذوو الوجهين). كان بعضهم عباقرة، آخرون متواضعون، لكن المهم أنهم اتخذوا مبدأ ازدواجية المعنى - الأمر الذي شوّه مجمل البنية المعرفية لوعي النخبة العاملة في مجال العلوم الإنسانية.

إليكم، على سبيل المثال، ذكريات الفيلسوف البارز والمحترم ل. ميتروخين: «في ذلك الحين (١٩٥٨) كان واضحاً بالنسبة لنا الزيف الأيديولوجي المغرض لعلم الاجتماع الرسمي («الشيوعية العلمية» بالدرجة الأولى)، المؤكِّد على أن الإنسان السوفييتي يجول في أرجاء وطنه كما المالك في أملاكه».... حقاً، كان فيودور فاسيليفيتش قسطنطينوف واحداً من شخصيات قاتمة جداً في ذلك الزمن. عملتُ أنا تحت إمرته بضع سنوات، كنت مدير قطاع وسكرتير مكتب الحزب في المعهد، وترجمتُ له أثناء زيارته في مهمةٍ إلى فيينا».

هذا تشويه للوعي من إنتاج البريسترويكا. ذكريات ل. ميتروخين ملأى بالتقدير والتبجيل لشخص صاحبها. لكن إذا «كان واضحاً الزيف الأيديولوجي المغرض لعلم الاجتماع الرسمي» ما هي دواعي تسلّقه مراتب هذا العلم الاجتماعي؟ لماذا «كان مدير قطاع وسكرتير مكتب الحزب في المعهد»، وعمل تحت إمرة «إحدى الشخصيات القاتمة جداً في ذلك الزمن»؟ إذا كان قد فعل ذلك انطلاقاً من بواعث نفعية، لماذا يرفع عقيرته الآن ويصطنع موقف النبل والشرف؟ هذا أمر غير طبيعي. فكان يجب، بداعي احترام الذات وبقصد إرشاد

الشبيبة، من خلال تجربته، إلى الطريق القويم في الحياة، أن يقدّم توضيحاً وسبباً ما وجيهاً لسلوكه في الماضي. لكن، لماذا لم يعطِ السبب؟

كيف يمكن مع مثل هذه النخبة الفكرية ألاّ تقع البلاد في أزمة؟ تتقل قامات فكرية، بارزة على المسرح الآن، للمجتمع وعيها المعطوب. نحن لا نتكلم عن القسم الوقح من النومنكلاتورا الذي انغمس بعد عام ١٩٩١ في الفساد وسخر من الناس المخلصين سريعي التصديف، بل عن ذلك القسم من المثقفين المنظّرين الذين أطلوا على الناس بداية بوجهين، ثم اتخذوا لاحقاً النفاق والخداع مبدأ، فسقط كثيرون منهم في مستنقع الاستهتار والوقاحة.

يفقد الكذّاب التحكم بنفسه، فيغدو كالمريض المنحرف الذي يسرق حتى بيته. الحديث يدور عن تحوّلٍ في الرؤية الفكرية، عن تقوّض حيوية ثقافتنا. حصل ذلك في مبدأ البريسترويكا وغدا عنصر «نواة ثقافة» المجتمع. هذا هو فيروس وعينا. تَمثَّلَ التغيير الكبير والحاد في ثقافتنا في حقيقة أنّ علماء محترمين اشتُهروا بالنزاهة (كسبوا أحياناً ثقة الناس والنجاح في عملهم المهني) تورّطوا في الصراع الأيديولوجي. هذا الأمر نسف منظومة الهيبة والسمعة Prestige بصفتها ركيزة هامة للثقافة.

ملأ سيل مثل هذه التصريحات والمواقف كل زوايا الوعي الجماهيري وأنشأ لوحة زائفة لكل مجالات واقع روسيا. ببساطة أصيب مجتمعنا برضوضٍ بسبب الكذب الكثيف.

أذكر أن البداية كانت مقالة الحقوقي سيرغي ألكسييف (١٩٨٦-١٩٨٧)، حيث أكّد أن ليس في الغرب ملكية خاصة واستغلال، وصار الجميع أعضاء في تعاونيات ويتقاسمون الدخل من العمل. بدا الأمر غريباً: عضو مراسل في أكاديمية العلوم ينظر في وجه طلابه ويرتكب مثل هذا الكذب. فمشهورة المعطيات الصادرة عن الولايات المتحدة الأميركية ذاتها: ١٪ من الناس الراشدين يملكون ٧٦٪ من الأسهم و٧٨٪ من الأوراق المالية، وهذه النسبة شبه ثابتة منذ عشرينيات القرن العشرين.

وإليكم نشرة صحيفة «نيويورك تايم» بتاريخ ١٧ نيسان/ أبريل ١٩٩٥ بهذا الخصوص: ١٪ من سكان الولايات المتحدة الأميركية يملكون ٤٠٪ من مجموع الثروات (بما في ذلك العقارات وغيرها). ويقدّم كتاب مترجم إلى اللغة الروسية المعطيات التالية: ٠,٠٥٪ الأكثر غنى من الأسر الأميركية تملك ٣٥٪ من مجموع حجم الملكيات الشخصية، في حين لا تشكل ملكية ٩٠٪ سوى ٣٠٪ من الحجم الإجمالي للملكيات الشخصية. مثل هذا الكذب الفاضح في الدعاية للملكية الخاصة في سنوات الريسترويكا نادراً ما يُصادف.

حقّق أ. ياكوفليف عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفييتي «مهندس البريسترويكا» معايير الكذب. فاعترف لاحقاً حتى بفخر بما يلي:

«اقتضى الحال، من أجل منفعة القضية، التنازل والتحايل. أنا نفسي مذنب - تحايلتُ مرات. فتحدثت عن «تجديد الاشتراكية» مع معرفتي إلامَ سيُفضي الأمر في النهاية... وثمة دليل موثّق بهذا الخصوص متمثل بمذكرة سلّمتُها لغورباتشوف في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥، أي في بداية البريسترويكا. في هذه المذكرة كل شيء محدّد: الانتخابات، العلنية، القضاء المستقل، حقوق الإنسان، تعدّد أشكال الملكية، التكامل مع الغرب... قرأ ميخائيل سيرغيفيتش المذكرة وقال: من المبكّر بعد»(٢٠٩).

حقاً، في عام ١٩٨٥ كان من المبكر بعد «التخلص من النظام السوفييتي». استغرق التحضير الأيديولوجي للسكان سبع سنوات أخرى. في تلك الفترة خطب ياكوفليف في اجتماع حزبي كان من المنتظر نشر وقائعه. وهنا كذب عن عمد، إذ أكد أن الحديث لا يدور في خطط «مهندسي البريسترويكا» عن خصخصة البنوك والمؤسسات الصناعية، في حين كان هو على صلة مستمرة بـ س. شتالين وغ. يافلينسكي وباقتصاديين آخرين كانوا يُعدون مشاريع خصخصة شاملة للبنوك والصناعة، وكان يجري في المكاتب والدوائر الرسمية تقاسم قطع الملكية الحكومية واختيار كوادر الأوليغارشيا.

غورباتشوف نفسه أدى دوراً كبيراً في «إضعاف يقظة» الناس وانتباههم لما يحصل. شكّل هذا نمطاً خاصاً من الخداع، إذ خفّض من قدرة المجتمع على التنبؤ بالأخطار التي تولّدها البريسترويكا. هدّأ غورباتشوف من روع المواطنين: «استند نقّاد إجراءاتنا الإصلاحية على حتمية بروز ظواهر مرضية مع تقدّم البريسترويكا. فيتنبؤون بحصول تضخم، بطالة، ارتفاع أسعار، ازدياد التفاوت الطبقي، أي مما كثيرٌ منه في الغرب وجَلَبَ الغنى». هذا في حين كان كل المختصين المحيطين بغورباتشوف على ثقة بأن التغيرات الجارية ستؤدي إلى «تضخم وبطالة وارتفاع أسعار وإلى ازدياد التفاوت الطبقي». رئيس الاتحاد السوفييتي نفسه خفّض من يقظة الناس وانتباههم لما يحصل في الواقع.

أنزل الكذب ضربة قوية بالثقافة. كان مليئاً بالكذب الخطابُ الأيديولوجي للبريسترويكا، حيث صوّرها شكلاً من التحول إلى دولة **الديمقراطية والقانون**. كان هذا الكذب، بالنسبة لمن خالط شخصياً هؤلاء المنظرين، أو قرأ نصوصهم، واضحاً منذ ١٩٨٩-١٩٩٠، لكن جمهور السكان الأساسي وثق فعلاً بالشعارات والوعود. لكن ما أن تمّ القضاء على الاتحاد السوفييتي ونظامه السياسي حتى راح هؤلاء المنظّرون أنفسهم يسخرون من السكان المخدوعين بازدراء عجيب.

قامت حملة كبيرة موجهة لضرب القواعد الأخلاقية الأساسية أدّت إلى عطب ثقافي شامل، فضلاً عن إحباط تام لجماعات سوسيو - ثقافية معينة. فبدت التلفزة داعيةً **للانحلال الأخلاقي** برفض القواعد الاعتيادية (التقليدية) للعلاقة بين الجنسين. نُظر إلى ذلك كوسيلة أو سبيل لتقويض «النظام القديم». إنّ تقنيّي البريسترويكا السياسيين، بشرعنتهم الخلاعة الجنسية وتشجيعها، واستخدامهم إياها أداة لضرب **النواة الثقافية** للمجتمع قد أسهموا بدورهم في العطب الذي لحق بالثقافة.

كان معلوماً أن هذا البرنامج من **الإفساد الأخلاقي** للمجتمع سيؤدي إلى تبعاتٍ اجتماعية شديدة السلبية، سيدفع المجتمع ثمنها غالياً، ولن يتخلص منها

إلا بصعوبة كبيرة وبعد زمنٍ طويل. لكن فاعلية هذه التكنولوجيا السياسية عالية، وقرار استخدامها ضد الاتحاد السوفييتي مع ذلك قد اتُخذ.

في بداية الأمر أثار صدمةً الانقلابُ المفاجئ وغير المفهوم لصحافة الشباب التي انشغلت بدعاية نشيطة لـ «الجنس الحر». فيما بين ١٩٨٦-١٩٨٧ بدأت الصحيفة الجماهيرية «الكومسمولي الموسكوفي» بنشر سلسلة كبيرة من المقالات الداعية إلى الحرية الجنسية. بدت الحكاية بادئ الأمر ضرباً من العبث من قبل صحيفة اتحاد الشبيبة. لكن، لاحقاً برزت «رسائل القرّاء» (على الأغلب مزوّرة)، حيث اشتكت الفتيات من أمهاتهن اللواتي يخبئن عنهن أو يمزقن هذه الصحيفة المحبّبة.

كتب المختصون بالقانون وعلم النفس في عام ١٩٩١: «فَقَدَ المراهقون الاهتمام بالقيم والنظم الاجتماعية الاعتيادية وبالأشكال التقليدية لقضاء أوقات الفراغ. أصبحوا لا يثقون بعالم الكبار. ليس مصادفة ازدياد جيش المراهقين ممن لا شغل لهم (بدءاً من عام ١٩٨٤ زاد عددهم بمعدل ستة أضعاف). ومن المتوقع انتشار الانحلال الجنسي بين الفتيات دون سن الرشد»(٧).

أشار علماء اجتماع عاملون في أكاديمية وزارة الداخلية إلى أنه «أسهمت في ازدياد الدعارة، إلى جانب عوامل اجتماعية - اقتصادية، بحسب قناعتنا العميقة، عوامل أخرى، وبشكل خاص، وسائط الإعلام الجماهيري. فعمد مؤلفون معينون، ربما مع بعض الحسد وحتى الإعجاب، إلى تناول موضوع العاهرات النخبويات المأجورات. راحوا يصفون ويصوّرون دخولهن وأزياءهن وزينتهن وعطورهن وحليهن ومجوهراتهن وشققهن وسياراتهن... إلخ. هكذا قدّمتْ هذه المطبوعات، إلى جانب رواية ف. كونين «الفتاة العالمية» وأفلام أخرى فنيَّة وثائقية شهيرة، صورة بهية ودعاية فاقعة لـ «بائعة الحب» مع غضّ الطرف عن النهاية المأساوية لحياة البطلات.

ما كان ممكناً ألاّ تسفر مثل هذه الدعاية عن نتائج. فقد أثرت مباشرة على المراهقات القاصرات. وذات دلالة بالغة بهذا الخصوص نتائج استفتاء لمجموعات

من التلميذات في لينينغراد وريغا في عام ١٩٨٨، والذي تبيّن بموجبه أن مهنة الدعارة المأجورة كانت واحدة من بين أكثر عشر مهن مفضّلة»(٧٧).

من الوقاحة حصول الدعاية للدعارة تحت راية «الديمقراطية»، فصُوّرت «كشكل احتجاج» ضد النظام السوفييتي، في حين ما كان ممكناً الاعتراض ضد ذلك «الاحتجاج». أورد مؤلفون من أكاديمية وزارة الداخلية كلمات الممثلة ي. ياكوفليفا التي لعبت دور الفتاة العالمية في فيلم ب. تودورفسكي الذي حمل نفس الاسم: «هذه نتيجة عدم قبول التحايل لتأمين ملابس لائقة والتدافع أبداً في الطوابير من أجل الحصول بصعوبة على راتب والعيش مَدينةً. علماً أنه يُشاهد دوماً أناس حصلوا على ما أرادوا دون تعب. وثمة كثير من صور البذخ والسلوك اللاأخلاقي لمن كانوا قبل وقت قريب أناساً عاديين. لكن هؤلاء بالذات هم من يصرخ بصوت أعلى من الجميع مطالبين الشبيبة بالنقاء الأخلاقي وعدم الطمع. لذا كانت الدعارة غالباً بالنسبة للفتيات ضرباً من الاحتجاج ضد الديماغوجية واللاعدالة اللتين صادفنهما في الحياة»(٧٧).

رسم أ. زينوفيف صورة سيرورة انحطاط القيم عند الشبيبة - الأمر الذي كان شرطاً ضرورياً لانهيار الاتحاد السوفييتي:

«في روسيا لم يعد قائماً نظام تربية وتعليم الأطفال والشبيبة الذي عُدّ حتى وقت قريب الأفضل في العالم. أقام مسؤولو روسيا الجدد بدلاً منه نظام إفساد الأجيال منذ الطفولة المبكرة. الأجيال التي تنشأ الآن تنتمي إلى عالم آخر، إلى حضارة أخرى وإلى طائفة إنسانية أخرى. هؤلاء لا يمتلكون جذوراً تاريخية في قضايا وأفكار ومنظومة قيم سابقيهم. ينشأ جيل من الناس هو تقليد كاريكاتوري لكل ما هو سيء مصنوع في بلدان الغرب. ينشأ جيل سيء التربية، حسود، طمّاع للمال واللهو، فاسد أخلاقياً منذ الطفولة، فاقد لمفهوم الوطن والواجب... مع مثل هذه المادة البشرية يستحيل أن تتحقق أية إنجازات عظيمة»(٦٤).

أخيراً غزا طابور قائم بذاته البلاد في زمن البريسترويكا هو طابور الجريمة الذي موّلته وحمته البريسترويكا.

في سنوات البريسترويكا برزت واقعة خارجة عن القياس: الاتحاد السوفييتي البلاد الأكثر نجاحاً في العالم في ضمان الأمن تشهد فلتان وعربدة الجريمة المنظمة في شكل جماهيري وعنيف. صارت البلاد في وضع جديد تماماً - سلَّم النظام السياسي السكان إلى براثن الوحش.

في الستينيات والسبعينيات كان ثمة في البلاد جريمة، لكن محدودة، خفيّة ومقنّعة وبقيت ضمن أطر اقتصاد الظل والسرقة وبأحجام غير خطيرة. لم يؤمّن المجتمع والدولة (وكذلك الاقتصاد والأخلاق وأجهزة حفظ النظام) البيئة المغذية الكفيلة بتضخم هذا الورم السرطاني.

أسباب تفاقم هذا المرض معروفة، وأولها تغيّر الشروط الاجتماعية. لكن الناس لا يصبحون لصوصاً وقتلةً فقط بسبب إفقارهم المفاجئ وخسارتهم لأعمالهم - كان لا بد أن يترافق ذلك بانهيار للأسس والدعائم الأخلاقية. وهذا ما حصل، وحتّم في النهاية انفجار وتفشي الجريمة على نحوٍ واسع وشامل. الجريمة سيرورة نشيطة تستدرج إلى حفرتها مزيداً من الناس، يتشابك المجرمون وضحاياهم مغيّرين كل نسيج المجتمع. على مدى خمس سنوات احتل الوعي الإجرامي مواقع مسيطرة ورفيعة في الاقتصاد والفن والتلفزة. شهدنا عبادة المال وعربدة العنف. من دون تبرير للمجرم والإجرام ما كان ممكناً تفشّي الجريمة على هذا النحو. تميّزت أزمتنا في اشتمال القاعدة الأخلاقية للنخبة على عناصر إجرامية بالمعنى المباشر. أصبح المجرم بطلاً درامياً إيجابياً في الشعر، وهذا ما كان مطلوباً من قبل نخبة الشريحة الثقافية.

من أجل فرض روح «الاحترام للص» على جزء كبير من الشعب عمل جيش كامل من الشعراء والأساتذة والصحفيين. تمثلت مهمتهم الأولى في استبعاد القواعد العامة المتعارف عليها والتي كانت بالنسبة للناس بمثابة قانون غير مكتوب. وبالنتيجة، في أيامنا هذه، صار الانتشار الواسع للتفكير الإجرامي وتجذّره واحداً من أهم العوائق أمام عودة روسيا إلى سكة الحياة الطبيعية. وهذا

شيء أعمق وأخطر من الجريمة ذاتها. طغت هذه الموجة من الفساد الأخلاقي على روسيا وباتت خطراً أساسياً يهدّدها.

برزت في التلفزة منظومة رؤى فكرية وثقافية خاصة تعمل في خدمة هذا الاتجاه الهابط. أطلق الصنبور سيلاً من الكذب والفضائح ومشاهد العنف والإجرام غرقت فيه مسألة الخير والشر، حصل خلط مالا يجوز خلطه.

ركّز أ. بنارين في حديثه عن التغيّرات الكارثية في نظام حياة المجتمع السوفييتي على هذا الجانب من التغير في الثقافة:

«لكن، مع ذلك، قيل القليل مما يجب من أجل نقل الجو الحقيقي لحياتنا الاجتماعية. فهي تتّصف بقلبٍ للأمور: كل ما كان يجب أن يكون مستوراً ومعيباً احتل بشكل استعراضي المسرح واكتسب شكل «خطاب مسيطر وموضة سائدة» (١٣٤، ص: ٢٩٧).

إجمالاً لعبت الضربات الموجهة إلى الثقافة السوفييتية دوراً في انهيار الاتحاد السوفييتي أكبر بكثير مما يُعتقد عادة. الحديث لا يدور عن الثقافة المتصلة بالعلوم الإنسانية - بالشعر والبالية والموسيقا والمسرح، بل بمجمل منظومة التصورات عن العالم والإنسان، عن الخير والشر، عن الجميل والقبيح. كتب عالم الاجتماع والثقافة ل. إيونين. «ما كان ممكناً ألاَّ يقود مصرع الثقافة السوفييتية المتماسكة إلى انحلال صورة العالم المتشكلة خلال عقود من السنين، وألاّ يؤدي إلى فقدان التوازن والاتجاه والهوية الذاتية على مستوى الأفراد والجماعات، وأيضاً على مستوى المجتمع بالكامل. وفي مثل هذه الظروف لا يعود العالم بالنسبة للإنسان، والإنسان بالنسبة لذاته شفافين، مفهومين ومعروفين»(٦٩).

الفصل السادس عشر

تفكيك الشعب

يجب تجاوز قصور المقاربات التي تحشر كل حياة المجتمع خلف الأطر الضيقة لمصالح المجموعات **الاجتماعية**، والنظر فيما يحصل في **مجمل منظومة العلاقات** التي تجمع الناس في جماعات، ومن ثم في مجتمع. عندها سنرى فوراً أن الروابط التي تجمع وتوحّد الناس في **شعب** أكثر ثباتاً بما لا يُقاس من العلاقات الطبقية.

في ظل مثل هذه النظرة يتبين أن السبب الرئيس في ما آل إليه وضعنا كامن في حقيقة أنه تمّ خلال سنوات البريسترويكا وإلى حدٍ كبير «تشتيت» الذات الرئيسة لتاريخنا، بانيه وصاحبه - **الشعب** السوفييتي.

بات هذا الوضع عامل هدم الحوامل والمكوّنات الأخرى لبنياننا الاجتماعي. في الأعوام الأخيرة للبريسترويكا وفي تسعينيات القرن الماضي تقوّلوا الكثير من الأشياء السخيفة عن الشعب السوفييتي: من اليمين ومن اليسار. الآن انخفض التوتر الأيديولوجي، وبدأت تظهر في الأدبيات محاكمات هادئة وأكثر رصانة من قبل الخبراء. جاء في كتاب ف. روزين «السياسة القومية في روسيا: تاريخ، قضايا، آفاق» (٢٠٠٣) حول الاتحاد السوفييتي وأساسه القانوني: «في إطاره تكوّنت فعلاً جماعة جديدة متعددة الأعراق متميزة بثقافتها وأيديولوجيتها وذهنيتها، بكليشيهات سلوكها، بقيمها، وبمقاييس حياتها الروحية»(٦٥، ص: ٢٠٢).

وحتى عالم الاجتماع المعادي للسوفيت يو. ليفادا رأى أن «الشعب السوفييتي» جماعة سوبر إثنية ممثلة في دولةٍ وذاتٍ قومية («أسرة شعوب»). بحسب قوله، في هذه الجماعة في العهد السوفييتي «بدأت تتلاشى الذوات الأخرى، وفي المقام الأول، الذات العرقية». قيل هذا الكلام في معرض الاتهام، لكن الحديث يدور عن أنه في المجتمع السوفييتي قد عبّرت عن نفسها الذات الوطنية الواحدة بصوت أعلى من الذات العرقية لشعوب مختلفة، وهذه دلالة على أننا أمام أمة مواطنة(٩٤).

فكرة تفكّك وتكوّن شعوب غير مألوفة، نظراً لأنه تشكلت نظرة خاطئة مفادها أن المجتمع يتطور كما الطبيعة بموجب قوانين واحدة - تولد وتنشأ في الطبيعة **أنواع** من النبات والحيوان أيضاً بشكل طبيعي، كما تولد وتنشأ شعوب عند البشر. في الحقيقة، تتكوّن كل الجماعات البشرية عبر مسار نشاطها الواعي، أي أنها تصمّم وتبني ذاتها. هذه ظواهر متعلقة بالثقافة وليس بالطبيعة...

هذا الشعب تعرّض «للتفكيك» في زمن البريسترويكا. هل يجب فهم مصطلح «تفكيك شعب» بمثابة استعارة مجازية، بمعنى أنه يجري تفكيك شعب كما تُفكّك ماكينة؟ إذا كنّا إزاء تشبيه عام، فنعمْ هذه استعارة مجازية. أما إذا اعتبرنا الماكينة، قبل كل شيء، مادة عيانية، وليست نموذجاً معقداً **لمنظومة**، عندها يترتب فهم عبارة «تفكيك شعب» بمثابة مصطلح تقني عادي. لأن الشعب فعلاً منظومة مؤلفة من جملة عناصر (أفراد، أسر، طوائف، جماعات متنوعة) تجمعهم أشكال مختلفة من علاقات، يكتسب من خلالها المجموع سمات جديدة غير تلك المميّزة للأجزاء. **المجتمع** أيضاً منظومة، لكن مبنية، حقيقةً، بشكل آخر مختلف عن منظومة الشعب.

العلاقات الجامعة للناس في شعب قابلة للتحليل وخاضعة للتأثير. وما دام الأمر كذلك، فيمكن إنشاء تكنولوجيات لممارسة هذا التأثير. ولقد نشأت هذه التكنولوجيات منذ لحظة نشوء شعب ودولة ضمن أطر المعرفة «الحِرَفية» التقليدية، والآن تنشأ وتتطور في أشكال محسَّنة على أساس علمي. وإذا سلّمنا

بأن ثمة تكنولوجيات للتأثير في العلاقات بين الناس، فذلك يعني أنه يمكن تفكيك الشعب تماماً كما حصل أمام أعيننا تفكيك الطبقة العاملة الروسية أو الإنتلجنتسيا العلمية - التقنية.

إذا قامت قوة مجهّزة تكنولوجياً وتمتلك الإمكانيات بتفكيك شعب بلادنا، تتلاشى الإرادة الجماعية، أي تفقد الدولة قوتها - تصبح **من دون شعب**. وفي هذه الأثناء حتى لا تلاحظ ذلك الشريحة المتعلمة ولا الأحزاب السياسية التي تفكر انطلاقاً من مفاهيم المقاربة الطبقية - لا تتيح لها منظومتها المعرفية رؤية ذلك.

هل حصل مثل ذلك - أي تفكيك شعوب من أجل أن تخبو ذاكرتها، وينطفئ نور عقلها وتُحبط إرادتها؟ لم يحصل ذلك فقط، بل كان **دوماً** السبب الرئيس أو المساعد للكوارث القومية والهزائم، وحتى لتلاشي بلدان وامبراطوريات وشعوب. في معظم الحالات معروفةٌ للجميع أسباب هذه المآسي، والمؤرخون يصوغون فقط الروايات بهذا الشأن. ويحصل كثيراً أن يقف المعاصرون محبطين مذهولين أمام هول الحدث في لحظة وقوعه وإزاء التبصّر في كنه ما يحدث.

يتساءل ف. روزانوف: لماذا «تلاشت في يومين» الامبراطورية الروسية العظيمة في شباط / فبراير ١٩١٧؟ هل الجماعة الماسونية في بطرسبورغ هي المذنبة؟ كلا، الماسونيون غرزوا السكين فقط في ظهر «النظام الاستبدادي والأرثوذكسية والأقوام» الواهنين. وهذا الوهن تراكم وتكثّف عبر مرحلة انحلال امتدت عشر سنوات كاملة.

بعد عام ١٩٠٧، عندما لم تستطع الدولة امتصاص طاقة الثورة، بل قمعتها فحسب، بدأ التفكك السريع للشعب الإمبراطوري القديم، وفي شباط/ فبراير ١٩١٧ علّق أفراد فوج حراسة القيصر من الفرسان أربطة حمراء على أذرعهم.

إذا برزت هذه الحالة المرضية في لحظة صراع كبير مع قوى خارجية (في ظروف حرب ساخنة أو باردة)، فإنها ستُستغل من كل بد من قبل الخصم، وسيتوفر له دوماً حلفاء داخل الشعب - ماسونيون، منشقّون، انفصاليون وآخرون. انظروا اليوم إلى ليبيا أو إلى سورية.

الضربة الرئيسة ستُوجّه أساساً إلى الميكانيزم الذي **يرص الشعب**. يشكل إعطاب هذا الميكانيزم الجامع للشعب واحداً من أهم وسائل الحرب في كل الأزمنة. وفي وقتنا الحاضر ظهر في الجيوش الغربية حتى صنفٌ خاص من القوات مهمته إدارة حرب إعلامية - نفسية.

في الماضي عرف «العوام» والحكام ذلك جيداً وجهدوا باستمرار للمحافظة على الشعب ككل واحد وحموا **تلاحمه**. لكن فيما بعد جذبتنا الأفكار الصادرة إلينا من الغرب: بعضنا استهوته فكرة الطبقات، وآخرون فكرة مجتمع المواطنة. ونظروا إلى الشعب نظرتهم إلى معطى أبدي. حتى قليلٌ عندنا من يعرف **متى** ظهر الشعب الروسي إلى الوجود **وكيف** التمّ شمله. لم يعلّموا ذلك في المدرسة ولم ينصحوا أو يوعزوا بالتفكير أو التأمل في ذلك. وعندما بدأ الغرب، كخصم للاتحاد السوفييتي في الحرب الباردة، في منتصف سبعينيات القرن الماضي، برنامجاً كبيراً هادفاً بالتحديد لتفكيك الشعب السوفييتي اعتبر مجتمعنا ودولتنا هذا الخبر من قبيل دعاية بورجوازية. لم يُثر ذلك قلق حتى إدارات الدولة المعنيّة بالدفاع. لم تسمح «طمّاشات» المادية التاريخية للمجتمع السوفييتي بإدراك أبعاد هذا الخطر. ساد اعتقاد بأن في الاتحاد السوفييتي «قوميات» عديدة، لكن لا توجد مسألة قومية».

اعتمدت الثورات المعادية للسوفيت في الاتحاد السوفييتي وفي أوروبا الشرقية، وكذلك في يوغسلافيا، على تأجيج مصطنع للحساسيات العرقية العدوانية ضد **المجموع**. في سنوات البريسترويكا، وبالاشتراك مع القيادة المسيطرة في الحزب الشيوعي السوفييتي، وُجّهت ضربات قوية إلى منظومة العلاقات القومية السوفييتية في شتى مفاصلها. وفي الوقت الحاضر يجري استخدام التكنولوجيات المجرَّبة في هذا البرنامج الكبير بشكل فعّال ضد الجمهوريات السوفييتية السابقة ومحاولات تكاملها.

في لحظة تعاقب الأجيال (ثمانينيات القرن الماضي) تسارعت العملية العدوانية ضد الاتحاد السوفييتي. كُرّس برنامج ثقافي كبير لضرب القوام الروحي والنفسي للشعب السوفييتي. جرى تفكيك الشعب بشكل واعٍ وهادف ومع استخدام

تكنولوجيات فعّالة. وُضع في الحسبان إمكانية قيام شعب جديد ذي سمات أخرى مختلفة («الروس الجدد»). كان ذلك هو «الديموس» [الشعب] المفترض فيه أن يستلم السلطة ويحصل على المُلكية. **فالديمقراطية** هي حكم الشعب ومجتمع المواطنة هو «جمهورية المالكين»! أما «الروس القدامى» فكان مفترضاً، بعد فقدانهم رتبة شعب، أن يتحولوا إلى طائفة فاقدة الملكية والحقوق.

أدى تنفيذ هذا البرنامج إلى حرب أهلية باردة بين الدولة برئاسة غورباتشوف وحلف معه شُكل على عجل من «الروس الجدد»، وبين الشعب (السوفييتي) القديم. واستُخدمت ضد معظم السكان (الشعب القديم) وسائل وأساليب حرب إعلامية - نفسية واقتصادية.

تجلّت الحرب **الاقتصادية** في تخريب الاقتصاد الوطني، في «خصخصة» الأرض والصناعة. قاد ذلك إلى مصيبة ضربت صميم جماهير العمال الضخمة وذوي الاختصاصات التقنية العاملين في الريف. قاد الفقر المفاجئ والغنى المفاجئ إلى تغيّر في نمط حياة السكان. وأدى ذلك إلى تغيير حاد في الثقافة المادية للشعب وإلى تخريب وعيه وثقافته.

هَدَفَ ضغط الحرب الإعلامية - النفسية على الوعي الجماهيري إلى ضرب **النواة الثقافية** للشعب. حصل تفكيك الذاكرة التاريخية بعمقٍ كبير جداً وتعهيرُ الرموز التي شدّت الوعي الذاتي الوطني، كما جرى تأجيج حس العداء للدولة ومؤسساتها من سلطة وجيش ومدرسة وحتى أكاديمية العلوم.

فقد الشعب بنتيجة هذه الحروب منظومة الإحداثيات والقواعد، ممّا أدى إلى تمزيق أو إضعاف الروابط الجامعة للناس. كانت التحولات على صعيد الوعي وفي نمط الحياة أدوات تفكيك ذلك الشعب الذي ألّف المجتمع والذي على اتفاقه ارتكزت شرعية الدولة السوفييتية. لم تجد دفاعات الدولة والمجتمع السوفييتيين جواباً مناسباً على هذا التحدي التاريخي.

دفع التفكير السليم (أفضليات الحياة المشتركة في بلاد كبيرة قوية) الغالبية الساحقة إلى دعم اللحمة الرابطة للشعب السوفييتي. تجلّى ذلك في الاستفتاء العام

الجاري عام ١٩٩١ وفي كثير من الاستقصاءات التالية. أسهمت اليوتوبيا (أخوّة الشعوب في أسرة موحّدة) أيضاً في الحفاظ على القوة الرّاصة للصفوف حتى عشية القضاء على اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية. لكن بحلول عام ١٩٩١ كان الشعب السوفييتي «مبعثراً» بدرجة كبيرة: بقي جمهورٌ محروم من جهاز إعلامي وطني وفاقد لوعي أعلى من الحدود الشخصية ولإرادة جماعية. فقد هذا الجمهور توازنه ومقدرته على التفكير المنطقي وعلى استكشاف العلاقات السببية التي تنتج الظواهر وعلى التنبؤ بالمستقبل.

في هذه الحالة تختفي سلسلة سمات خاصة بالشعب ضرورية من أجل تنظيم الأفعال دفاعاً حتى عن حقه في الحياة. عندها يمكن القول إن الشعب مريض، فاقد الأهلية، كما يحصل أن يفقدها الشخص المريض الذي كان حتى البارحة قوياً ونشيطاً. تكون الدولة بمثّل هؤلاء السكان ضعيفة السيادة بشكل حاد. يمكن الإطاحة بالسلطة فيها بسهولة وبواسطة مسرحية بسيطة مبنية على مجرد الرفض البحت وإثارة المشاعر. اليوم لا يتم إسقاط الدول وتدمير الشعوب من خلال الثورات الطبقية والحروب بين الدول، بل بواسطة خلق **أقوام** مصطنعة. من العبث محاولة الدفاع عن النفس من هذه الأنماط الجديدة من الثورات والحروب بتعاويذ ماركسية أو ليبرالية، فالمعارك تدور في فضاء آخر.

الصفات الخارجية للدولة العظمى وللدولة المستقلة بوجه عام هي: حكم قوي متماسك ووجود مشروع وطني مفهوم ومدعوم من قبل غالبية الشعب. لكن من أجل المحافظة على ذلك لا بد من وجود **شعب**. في الشعب، بخلاف ما هو في السكان والناس والأسر، تكون الجماعات متلاحمة، وحيث «الكل الواحد أكبر من مجموع الأجزاء». هنا يبرز الرأي الشعبي والقوة الشعبية غير المتوفريْن حتى في مئات ملايين «الأفراد الأحرار»، فهؤلاء مجرد كومة رمل.

كان أحد العيوب القاتلة لوعينا الاجتماعي هو الاعتقاد بأن الشعب الذي ظهر في وقت ما (بإرادة الله، أو بفعل قوى كونية عليا) لا يمكن أن يضيع. فهل سبق وفكرنا بأنه يجب المحافظة على الشعب؟ هل قيل لنا في المدرسة،

في الجامعة، في الإعلام إنه لا بدّ من أجل ذلك توفر هذه أو تلك من الجهود والوسائل؟ كلا، بتْنا وكأننا حصلنا على الشعب من الأسلاف كمعطى جاهز، ولم نفكر أنه يحتاج، كأي جهاز أو منظومة، إلى الحماية والعناية به و«صيانته».

عملياً، ينبغي بذل جهود مستمرة من أجل ضمان حياة الشعب. وهذا جهد مميّز يتطلب عقلاً وذاكرة ومقدرة ومثابرة. وعندما تتوقف الجهود في سياق تنفيذ المهام المطلوبة تتدهور حياة الشعب، تنضب وتتلاشى. يبقى الشعب حياً مادامت كل أجزائه - سلطات ومحاربين وشعراء وكادحين.... تعمل باستمرار من أجل **المحافظة** عليه. بعضٌ يحمي حدود أرض الوطن، بعض آخر يفلح الأرض ويزرعها ويعتني بها، بعض ثالث لا يسمح بنمو أورام الجريمة. يحافظ كل هؤلاء معاً ويصونون ثقافة واقتصاد الأمة والعلاقات الإنسانية بين طوائفها وشرائحها. وجهةٌ ما يجب أن تعنى برعاية الرموز الوطنية العامة: لا تسمح للمغرضين بتشويهها أو النيل منها. كل هذا العمل يجب ممارسته كعملية بناء مستمرة، مع رعاية دائمة وصارمة للعلائق والروابط العرقية والقومية بين الناس.

بهذا المعنى يتشابه مصير كل من الأمة الإمبراطورية الروسية والشعب السوفييتي. فامتلكت كلتا هاتين الجماعتين البشريتين طاقة كبرى ومرّت كلتاهما بمرحلة تطور سريع. لكن ظروفاً اجتماعية وثقافية طارئة كبحتْ هذا التطور وبدأ انحلال العلائق الذي استُغل من قبل قوى سياسية (أعداء الإمبراطورية في الماضي وأعداء السوفييت في نهاية القرن العشرين) من أجل **تفكيك** الشعب. إضعاف لحمة الشعب إحدى وسائل أية حرب باردة، وهذا ما عكسته توجيهات وتعليمات إدارات أجنبية (الولايات المتحدة الأميركية على سبيل المثال).

في مطلع القرن العشرين انفجرت الأزمة «من الأسفل»، وكان في روسيا قوى منظمة بكفاية من أجل لمّ شمل الشعب وتهيئة الشروط المتجاوبة مع أمانيه. لكن مع حلول أزمة نهاية القرن (العشرين) اختطف المبادرة حلفٌ ضمّ قوى «من الأعلى» (قسم من النومنكلاتورا) و«من الأسفل» (عالم الإجرام) وقوى خارجية (خصوم جيوبوليتيكيون للاتحاد السوفييتي في الغرب). تدمير

البلاد (الاتحاد السوفييتي باعتباره «امبراطورية الشر») تطلّب تدمير الشعب. لذا باتت «بعثرة» الشعب السبب الرئيس للأزمة العميقة المتمادية.

بحلول نهاية عام ١٩٩١ بلغت درجة «خلخلة» لحمة الشعب درجة كافية من أجل القضاء على الاتحاد السوفييتي في ظل عدم قدرة كل الأجهزة الدفاعية للدولة. ومن دون التفكيك العميق للشعب السوفييتي ما كان ممكناً بالنسبة للحكام الجدد توطيد سلطتهم والعبث بالممتلكات الوطنية العامة. قال أ. بنارين: «عملية تحويل الشعب إلى ذرات مبعثرة فاقدة القدرة على الالتحام كانت ضرورية ليس من أجل ترويضه على الانسجام مع ملحمة النهب الشامل، بل وكي لا يبدي أية مقاومة»(١٣٤، ص: ٣١).

تدل قراءة النصوص الأساسية لمنطلقات البريسترويكا المبدئية على أن القضاء على الشعب السوفييتي كجماعة سياسية - إثنية مميزة كان هدفاً مركزياً أصيلاً. وأديرت هذه العملية وفق خطتين: إضعاف وضرب أمة سوفيتية متشكلة من خلال المواطنة ونواتها الشعب الروسي، وضرب منظومة العيش المشترك للإثنيات في الاتحاد السوفييتي. وفي هذا السياق بُذلت جهود حثيثة لصياغة أطروحة تقول بعدم وجود شعب سوفيتي، وأن الشعوب القاطنة في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية لا تؤلف جماعة منظومية.

في سنوات البريسترويكا، وبمشاركة القيادة العليا المتنفذة للحزب الشيوعي السوفييتي، وُجِّهت ضربات قوية إلى المنظومة السوفييتية الخاصة بالعلاقات بين القوميات في جميع مفاصلها - الاقتصادية وحتى الرمزية. استُخدمت في ذلك أدوات كل الأيديولوجيات الكبرى - ليبرالية، ماركسية وقوموية. بات أندري ساخاروف(١٦٤) بوق أفكار هدم الاتحاد السوفييتي. وشارك في الإعداد الإعلامي - النفسي للخطوات السياسية كل النخبة الليبرالية - الديمقراطية.

عنى «دستور اتحاد جمهوريات أوروبا وآسيا» المقترح من قبل ساخاروف (١٩٨٩) تقسيم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية إلى ١٥٠ دولة مستقلة. قيل، على سبيل المثال، بخصوص روسيا الاتحادية الحالية (ص - ٢٥): «يتشكل

في جمهورية روسيا السوفييتية السابقة جمهورية روسية وعدد من جمهوريات أخرى. وتُقسم روسيا إلى أربعة أقاليم اقتصادية: روسيا الأوروبية، الأورال، سيبيريا الغربية وسيبيريا الشرقية. يتمتع كل إقليم أو منطقة اقتصادية بالاستقلالية الاقتصادية، وكذلك استقلالية في عديد من الوظائف». من الطريف أن «شمال القوقاز» لا يدخل، بموجب هذا الدستور، في نطاق روسيا، بل في نطاق «عدد من جمهوريات أخرى»(١٦٤، ص: ٢٧٢).

ورد في البيان الانتخابي الذي نشره ساخاروف في ٥ شباط/ فبراير ١٩٨٩ المطلب التالي: «ينبغي أن تمتلك المناطق القومية الفرعية نفس الحقوق التي تتمتع بها الجمهوريات الاتحادية... دعم المبادئ الواردة في أساس برنامج الجبهات الشعبية في جمهوريات البلطيق». بموازاة الاستقلالية الاقتصادية التامة يجب أن تحصل «المناطق» [الفرعية] وحتى أجزاء «جمهورية روسيا» على بنى القوة، أي ليس فقط تسييس العرقيات، بل وتسليحها أيضاً.

إليكم ما جاء في الصفحة ٢٠ من «دستور» ساخاروف:

«تُشكَّل القوات المسلحة على أساس عقد اتحادي... يحق للجمهورية امتلاك قوات مسلحة جمهورية أو أصناف معينة من القوات تتشكَّل من سكان الجمهورية وتنتشر على أراضيها». وورد في الصفحة ٢٣ ما يلي: «تمتلك الجمهورية منظومة أجهزة حفظ نظام (شرطة، وزارة داخلية، نيابة عامة، منظومة قضائية) خاصة مستقلة عن سلطة الحكومة المركزية»(١٦٤، ص: ٢٧٠-٢٧١).

كانت تلك خطوات هامة في مجال السياسة وحتى الفلسفة السياسية. لنتذكر المراحل الأولى، التي واكبت تحقيق مبدأ وخطة تهديم الاتحاد السوفييتي أثناء البريسترويكا. ففي حزيران/ يونيو ١٩٨٧ أقر الاتحاد الأوروبي يوماً لإحياء ذكرى ضحايا الإبادة في أرمينيا. انطلقت في يريفان، بالتزامن مع ذلك، سلسلة مراسم احتفالية، ونُشرت بالتزامن مع هذه المراسم، أعمال للكاتبين ز. بالايان وس. كابوتكيان شمل كره الأتراك فيها الجيران الأذربيجانيين، الذين عُدّوا «أتراكاً». جرى التحضير لنزاع دموي - الوسيلة الأقوى لنسف العلاقات بين القوميات.

أسهم في هذه العملية التحضيرية الكبرى «الديمقراطيون الموسكوفيون». كتب المؤرخ س. ليوزوف عن دور هؤلاء في تأجيج النزاع بخصوص «ناغورني قره - باغ»: «بحسب ملاحظتي، غالباً ما سعى «الأصدقاء الموسكوفيون» إلى التأثير بطريقة غير مشروعة: استغلوا في خطابهم إلى الجمهور الأرمني المشاعر المعادية للأتراك والمسلمين المتجذرة بعمق لدى الأرمن، أي انحطوا إلى مستوى الدعاية للعداوة القومية والدينية في بلاد أخرى؛ ومنطلقين من أن الأرمن «أخوة لنا قليلو العدد» يجوز ويجب التحدث معهم بلغة عرقية تحديداً. إنّ «الأصدقاء الموسكوفيين» «يدعمون تماماً بذلك عناصر الخرافة الأرمنية، ما يعزل الأرمن عن جيرانهم من الشعوب الأخرى ويقوي خصيصة العداء للأتراك لديهم»(٩٥).

كتب الجنرال ف. شيرونين من لجنة أمن الدولة (KGB) المبعوث إلى منطقة النزاع: «أول إشارة للاضطرابات في (قره باغ) وصلتنا «من خلف تلة». عبَّر الأكاديمي آبل أغانبغيان في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧ أثناء حفل استقبال أقامه على شرفه المعهد الأرمني في فرنسا ورابطة قدامى المحاربين الأرمن عن الرغبة في معرفة أن إقليم قره - باغ قد أصبح أرمنياً. علاوة على ذلك، انتشرت في موسكو أخبار بأن أغانبغيان استند إلى محادثة مع غورباتشوف قال أثناءها السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفييتي إن قره باغ سيُسلم إلى أرمينيا، ومن العجيب أن غورباتشوف، برغم هذه الأنباء المنتشرة على نحو واسع، لم ينفِ لا أثناءها ولا لاحقاً، وحتى في عز اشتعال نيران حرب قره باغ، هذه الأنباء بصورة مباشرة أو غير مباشرة...

بات إعلان أغانبغيان على الفور موضوعاً مركزياً في كثير من الصحف والمجلات الأرمنية في الخارج وفي إذاعة «آيب» في باريس، وكذلك في القسم الأرمني في إذاعتي «الحرية» و«صوت أميركا» وغيرهما... بنتيجة ذلك غدا النداء المنطلق من بعيد في باريس إلى مخالفة القانون في الحقيقة بداية نزاع قره باغ»(١٩٢).

وفي موسكو أيّد أندري ساخاروف فوراً فكرة «تبعية قره باغ لأرمينيا» في رسالة بعث بها إلى غورباتشوف طالبه فيها نقل إقليم قره باغ ذي الحكم الذاتي إلى السيادة الأرمنية، وأطلق حملة في الصحافة بهذا الاتجاه. في الوقت ذاته تهيأت الشروط لتسليح مقاتلي الجبهة الشعبية في أذربيجان. هكذا بدأت الحرب في ما وراء القوقاز - المنطقة التي كانت ما تزال ضمن إطار الاتحاد السوفييتي. كما وتوفرت الشروط لإمكان إثارة المشاعر العرقية وتسييسها وتأجيج النزاعات على «الحدود» بين الجماعات العرقية المختلفة.

إن انتشار أقوام مختلفة في أرجاء الإمبراطورية الروسية، ثم ازدياد حركة الناس لاحقاً في مراحل التصنيع ونمو المدن - كل ذلك جعل سكان الاتحاد السوفييتي متعددي القوميات. وانطلاقاً من ذلك وضعت سلسلة آليات اقتصادية وثقافية وإدارية حلّت «أوتوماتيكياً» التناقضات العرقية وحالت دون تطور نزاعات من هذا القبيل.

بفضل الإجراءات اللاحقة، التي عزّزت نمط العيش المشترك بين الشعوب والأقوام داخل الاتحاد السوفييتي، بات «انصهار» أقوام أخرى قريبة ثقافياً من الروس ضمن بوتقة الشعب الروسي سيرورة عملية عادية ومستمرة. كان ذلك في صالح الجميع، فسار بشكل عفوي وتلقائي. في عام ١٩٨٨ اقترن ١٦% من الرجال الروس و١٧.٢ من النساء الروسيات بزيجات مع أناس من قوميات أخرى. وغدا معظم الأطفال الناتجين من هذه الزيجات في العهد السوفييتي روساً. لكنّ استعار العصبيات العرقية والقومية حاصر هذه السيرورة وأدى إلى عكس الصورة - أُفسح المجال أمام الناس للتخلي عن انتمائهم السابق.

إجمالاً وجدت الشعوب نفسها عرضة لتأثير وضغط نخبٍ قومية متعصبة، أو على الأصح «مقاولين عرقيين» أنشأوا حالة فوضى من أجل الاستيلاء على أملاك شعوبهم. في كتاب «ثمة رأي» دلّ استفتاء عام ١٩٨٩-١٩٩٠ على أن تسييس المشاعر العرقية كان مازال ضعيفاً جداً: «سُجّلت أعلى نسبة في جمهوريات البلطيق (٢٣٪) وأقلها في أوكرانيا (٦٪). في أوكرانيا، باستثناء الإنتلجنتسيا في مجال العلوم

الإنسانية من كتّاب وصحفيين وتربويين، نادراً ما أقلق أحداً هذا الموضوع... وهذا الموقف قليل الأهمية إجمالاً لدى الجمهور الأساسي من السكان (في أوكرانيا حصلت هذه النقطة في الاستمارة على أقل عدد من الأصوات (١٪) وقريب من ذلك في كازاخستان (٢٪)»(٥٨).

لكن إتقان تكنولوجيات تأجيج الحروب بين الإثنيات كان قد وصل حد الكمال في سياق صراع بلدان الغرب مع حركات التحرر الوطني في المستعمرات في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية. وما أن انهار المركز الاتحادي وقُضي على الاتحاد السوفييتي حتى برزت في جمهورية روسيا وفي أطراف الاتحاد السوفييتي مشاكل صعبة بين الإثنيات.

لنعدْ إلى تفكيك الاتحاد السوفييتي عموماً، بصرف النظر عن بنيته المتعددة القوميات. عند نهاية عهد البريسترويكا بدأت تُطرح تدريجياً فكرة أساسية تقول إن سكان الاتحاد السوفييتي عموماً لا يؤلفون **شعباً**، أما الشعب فممثلٌ في أقلية مميزة من السكان بقيت خفية لزمن ما. وفي منتصف ثمانينيات القرن الماضي أذهلت هذه التأملات المراقب بعبثيتها، لكننا، وبكل بساطة، لم ندرك مغزاها.

كان كره «الشعب الجديد»، الذي أطلّ برأسه مع «ثورة» البريسترويكا، للشعب السابق واضحاً تماماً. ومع حلول عام ١٩٩١ نضج بوضوح الوعي الذاتي لدى «الروس الجدد» بصفتهم شعباً وُلد مع الثورة. شعاراتهم، التي بدت للغالبية الساحقة من الناس غير ديمقراطية، لكن بمفهوم مجتمع المواطنة الغربي. لأن المنتمين إلى هذه الأقلية هم «ديموس»، أي شعب، أما الآخرون فمجرد «أكوام بشرية».

كتب غ بافلوفسكي في حزيران/ يونيو ١٩٩١: «إن ما يسمونه«شعب روسيا» هو ذاته ما حمل سابقاً اسماً فخرياً يُعتد به». كان موقفهم ممن لم يشأ الاعتراف ببرنامج السلطة الجديدة منذ البداية عدوانياً. كتب الشاعر أرونوف في «الكومسمولي الموسكوفي» عن المشاركين في اللقاء الأول لمعارضي نظام البريسترويكا: «كونهم ليسوا بشراً - أمر مفهوم. لكن ولا يرغبون أن يُسموا وحوشاً. هم يطمحون إلى مرتبة ثالثة لا علاقة لها بالإنسان ولا بالحيوان».

برز مبدأ التمييز العنصري للسكان هذا حتى قبل انهيار الدولة السوفييتية. فافترضوا أنه ستنشأ في المرحلة الأولى من التحول، «واحات» اقتصاد سوق فقط يعيش فيها «الديموس» (١٠٪ من السكان). وفي الدولة **الديمقراطية** ستكون السلطة والثورة بأيدي هذا الديموس تحديداً. قبل هذا الحين لم يخطر ببال أحد تقريباً في روسيا مثل هذا التصور بخصوص الشعب. في الغرب، مازالت إشكالية مجتمع المواطنة، حيث يقسم السكان إلى طائفتين تقومان على أسس مختلفة، وتمتلكان حقوقاً فعلية مختلفة، قائمة حتى الآن وتشكل مادة نقاش في الفلسفة السياسية.

في ربيع عام ١٩٩١ قُدِّمت في مقالة نموذجية المعادلة الخاصة بهذا المبدأ: «الديمقراطية تتطلب وجود ديموس متنور، ميسور و«شريحة وسطى» عريضة قادرة، في التعبير عن إرادتها، على الاسترشاد، بعد تقدير الظروف، بمصالحها وليس بغرائزها. إذا كانت هذه الشريحة غير موجودة، بل المتوفر هو جمهور مؤلف عملياً من أناس على حواف الفقر وأكداس كبيرة من الناس المخدّرين بمزيج من الأيديولوجيات السوفييتية والرعب الغريزي والهبّات العدوانية - عندئذ لا ينبغي الحديث عن ديموس، بل عن حشد، عن دهماء... يجب كبح جموح الدهماء وعدم السماح لها بسحق طبقة الديموس الرقيقة، وفي الوقت ذاته تربية ديموس من هذه الدهماء بواسطة سياسية اقتصادية وثقافية عقلانية»(٥٦).

طُرحت مباشرة مهمة تغيير نمط الدولة، بحيث نتخلص من طابعها الأبوي وألاّ يعتبر **كل** السكان شعباً (أي مالكاً ووارثاً لثروة البلاد). والآن يتم التأكيد على أن السلطة الحقيقية يمكن أن تكون فقط تلك التي تحمي الشعب **الحقيقي**، أي «جمهورية المالكين».

في طلباتهم لتغيير عاجل لنمط الدولة ركّز منظرو «شعب المالكين» بوجه خاص على الجيش - طُرحت مهمة إنشاء جيش مأجور مباشرة بعد القضاء على الاتحاد السوفييتي. ومن أجل ذلك وجب تحويل الجيش من «مدافع عن الشعب الكادح» إلى جيش تأديبي. وعندما قرأنا هذه النصوص

في المجلات النخبوية في عام ١٩٩١ تصوّرنا أننا إزاء هذيان مجانين، أما في الواقع فكان الحديث عن برنامج عكفت على وضعه «أفضل عقول» النخبة العالمية.

في هذا الإطار كتب د. دراغونسكي: «في البداية سيعيش في واحة اقتصاد السوق قلةٌ بيّنة من مواطنينا... تجدر الإشارة إلى أن سكان هذه الدائرة المشرقة سيتمتعون حتى بحقوق قانونية محددة أكبر بما لا يُقاس بالمقارنة مع سكان العتمة الحالكة: البداية الثابتة للتحولات الجديدة لن تكون اقتصادية أو اجتماعية فقط، بل وقانونية أيضاً... لكن من أجل أن تتحقق هذه التحولات، وإن بهذا الشكل القاسي جداً، فإن الجيش مدعو للعب دور مميّز...

في طور التحولات ينبغي أن يغيّر الجيش أولوياته وتوجهاته. حتى الآن، قويةٌ فيه الروح العمالية - الفلاحية، حماية البؤساء المحرومين من المستغلين أصحاب أكياس النقود المنتفخة وسواهم من البورجوازيين المحليين... على الجيش في طور التحولات المحافظة على النظام العام، وهذا يعني الحماية الفعلية لحدود الواحات الأولى لاقتصاد السوق، أو بصريح العبارة حماية المقاولين من «الهَمَل» الهامشيين المتمردين. وبشكل أكثر صراحة - حماية الأغنياء من الفقراء، وليس العكس، كما جرت العادة عندنا خلال الأربعة وسبعين عاماً الماضية. خشونة؟ قسوة؟ ما باليد حيلة...»(٥٧).

قدّم مناصرو هذا التقسيم للشعب توصيفات بعبارات مختلفة لتلك الأغلبية الساحقة التي لم يدخلوها في إطار شعب، وينبغي أن تبقى بعيدة عن السلطة والملكية. كتب غ. بوميرانتس: «هذا النصف الطيب من الروس قَدِم أمس من القرية، اعتاد العيش ببساطة... هؤلاء لا يُحسنون البحث عن أشكال جديدة للحياة الإنسانية كاملة القيمة. يظلون مشدودين إلى الخلف... الشخصية الضعيفة التطور جزءٌ من ضعف تطور البلاد. الشخصية غير المتكونة لا تقوى على الوقوف على رجليها، تحتاج دوماً إلى من يسندها»(١٤٣).

وفي المرحلة الأخيرة من البريسترويكا راج في المحيط العام اقتباس من «سفر الخروج»، وبات شعاراً سياسياً فعّالاً. هنا يشبهون الاتحاد السوفييتي جدياً بمصر [القديمة].

جاء في سفر الخروج ما يلي: «فحدث في نصف الليل أن الرب ضرب كل بكر في أرض مصر من بكر فرعون الجالس على كرسيه إلى بكر الأسير الذي في السجن وكل بكر بهيمة. فقام فرعون ليلاً هو وكل عبيده وجميع المصريين. وكان صراخ عظيم في مصر. لأنه لم يكن بيت ليس فيه ميت... وفعل بنو إسرائيل بحسب قول موسى. طلبوا من المصريين أمتعة فضة وأمتعة ذهب وثياباً. وأعطى الرب نعمة للشعب في عيون المصريين حتى أعاروهم. فسلبوا المصريين»[١].

كتب حاخام موسكو (بنحاس غولد شميت) في «الصحيفة المستقلة» عام ١٩٩٤: «الهيماتريا»، أحد فصول الكابالا[٢]، تعطي إيضاحاً للظواهر على أساس المعاني الرقمية للكلمات والمفاهيم، وتبيّن لنا على أن مجموع المعاني الرقمية لكلمتي «مصرييم» - (مصر) و«USSR» واحد. أيضاً الوضع الآن متماثل إلى درجة كبيرة»(١٥١).

في هذا المفهوم العام للتقسيم إلى ديموس ودهماء يكمن الباعث الحربي، وليس ببساطة للنهب أو «الخصخصة»، بل على غرار ما فعله شعب الله المختار عندما «استلب المصريين».

إن السياسيين الذين «ركّبوا» عرقية «الروس الجدد» عدّوهم **أمةً** في صحيفة «صباح روسيا» منبر حزب «الاتحاد الديمقراطي». فكتب رئيس تحريرها ف. كوشنير في مقالة بعنوان «الحرب أعلنت، لا دعاوى بعد الآن» (شباط/ فبراير ١٩٩١): «عاجلاً أم آجلاً، متلقين الصفعات، سنعبر النهر (روبيكون)، وعندها

---

(١) نقلنا هذا الاقتباس حرفياً كما ورد في الكتاب المقدس - «العهد القديم».

(٢) الكابالا هي تعاليم صوفية قروسطية في اليهودية تدعو إلى البحث عن أساس الأشياء كلها في الأرقام وحروف الأبجدية العبرية القديمة.

سيتغير كل شيء. هذا هو السبب في تأييدي للحرب... بعد الانفجار، وبحرب الكل ضد الكل يغدو ممكناً أن نصبح بشراً. ينبغي أن تمر البلاد بتجربة قاسية... ستحترب أمتان: الروس الجدد والروس القدامى: المتأقلمون مع العصر الجديد، وغير القادرين على التأقلم. وبرغم أننا جميعاً نتكلم لغة واحدة، لكننا، فعلياً، أمتان».

كيف أثَّرت على ترابط الشعب السوفييتي الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الناشئة في عام ١٩٩٠ والمتفجرة إثر التحولات الجديدة؟ إذا كان الاتحاد في شعب يتطلب على الصعيد الروحي وجود نواة ثقافية مشتركة (رؤى ومفاهيم بخصوص الخير والشر)، فإنه يتطلب على الصعيد المادي قيام «نمط حياة» مشترك للشعب وانتماءً لنمطٍ حضاري واحد. بكلمات أخرى، ينبغي ألاّ يكون ثمة تباين عميق بين فئات الشعب في إمكانية الحصول على المنافع العامة الأساسية والتمتع بها، سواء على الصعيد الاجتماعي (بين الجماعات والطبقات) أو على الصعيد القومي (بين شعوب وأقوام روسيا). هذان هما المستويان اللذان تتوضع فيهما الروابط والعلاقات الرئيسة الجامعة والموحِّدة للناس في شعوب - علاقات الاقتصاد المشترك والثقافة المشتركة والذاكرة المشتركة. بالنسبة لروسيا، كان هذان المستويان هامين على السواء ومترابطين دون انفصام. واتخذ العطب على المستوى الاجتماعي صيغة قومية دوماً وبالعكس. وعلى كلا هذين المستويين اشتغل «مهندسو البريسترويكا والمشرفون عليها».

الناس الذين يتقاسمون العيش وفق **نمط حياة** مشترك مقبول ومفهوم من جميع أجزاء الشعب يحسّون بأنهم شعب واحد. بكلمات أخرى، عندما يبلغ التباين بين طبقات الشعب وجماعاته «الخط الأحمر»، عندها تبدأ الجماعات المتباينة بالتباعد وتكتسب سمات شعوب مختلفة. فتماثل مستوى الحياة المادية يقود إلى تماثل الثقافة والرؤى الفكرية والموقف من الناس والدولة، كما تماثل القواعد الأخلاقية. وعلى العكس، يؤدي بروز تميّز حاد لجماعة على الصعيد المادي وفي نمط الحياة إلى انفصالها عن جسم الشعب.

في روسيا شقَّ الشعبَ إلى أجزاء في نهاية الأمر ذلك الصدعُ الاجتماعي الحاصل في القرن التاسع عشر وصولاً إلى الحرب الأهلية التي بدأت باضطرابات فلاحية عام ١٩٠٢. حارب الفلاحون الإقطاعيين - أبناء جلدتهم، كما لو كانوا شعباً آخر معادياً. فتتحول المشاعر الطبقية إلى عرقية وبالعكس. وفي القرن العشرين استتبع الانقسامُ الاجتماعي انقساماً في الرؤية الفكرية. تبرز مثل هذه الانقسامات عندما يغيّر قسم من الشعب بشكل حاد رؤيته الفكرية، في حين لا يستطيع الآخرون التصالح مع هذا الحاصل. الانقسامات الحاصلة، كما يبدو على أرضية مصالح اقتصادية متضاربة، مرتبطة أيضاً بتغير الرؤية الفكرية، مما يستدعي كرهاً مقابلاً.

تتكرر هذه القصة اليوم بأسوأ شكل. في سنوات البريسترويكا صارت الداروينية الاجتماعية، وتصوّرُ «الضعفاء» («المهمَّشين» و«غير المتأقلمين») كنوع بيولوجي آخر تقريباً بمثابة أيديولوجيا رسمية غرستها في العقول بكل قوة وسائط الإعلام الجماهيري. استهوتْ هذه الأيديولوجيا كثيرين، ودعمت ذلك في هذا السياق الإمكانيةُ المبرّرة للعيش على حساب الآخرين من «العرق الأدنى». رسمت هذه القطيعةُ الحادة مع التصور التقليدي عن الإنسان خط الانقسام الكبير.

بات الأغنياء يشعرون بأنهم شعب «جديد» متميز. قسمت البريسترويكا الشعبَ إلى جزئين يعيشان في حضارتين مختلفتين، وكما لو كانا في بلدين مختلفين - إلى أغنياء وفقراء. افترقا في شعبين متعاديين. لم يحصل هذا الانقسام بعدُ بشكلٍ نهائي، لكننا الآن على حافة الهاوية. انفصلت عن جسم الشعب «إلى أدنى» جماعة من الناس تعيش في **غاية** الفقر، في «القاع» بلغت عددياً خلال عشر سنوات حوالي ١٠٪ من سكان المدن، أو أحد عشر مليون نسمة. يدخل في عداد هذه الجماعة الفقراء المعدمون ومن لا مأوى لهم والأطفال المتشردون. معظم المعدومين ومن لا مأوى لهم حاصلون على الشهادة الثانوية العامة أو المهنية، و٦٪ منهم مجازون جامعيون.

يطحن «القاع» بشكل مستمر هذه الكتلة البشرية (نسبة الوفيات بين من لا يجدون بيوتاً تأويهم تبلغ ٧٪ في العام، في حين لا يبلغ متوسط الوفيات بين مجموع السكان سوى ١,٥٪ سنوياً). يهبط نحو هذا القاع باستمرار فقراء جدد. هكذا تشكلت شريحة «مشرفة على القاع» يدخل في عدادها حوالي ٥٪ من السكان (٧ مليون نسمة). مازال المنتمون إلى هذه الشريحة ضمن المجتمع، لكنهم يرون بأسى ما ينتظرهم(١٥٥).

ثمة إذن هوة تفصل جماعة طريدة تبلغ حوالي ١٨ مليون إنسان عن الشعب. في ظل هذا الوضع الجديد يتغيّر تدريجياً الموقف العام للغالبية الشعبية، لأن اعترافها بالحالة البائسة لأخوتها ومواطنيها كأمر مسلّم به وكقاعدة في حياة الناس يعني القطيعة مع الثقافة التقليدية. وتدريجياً، مع نفاد الموارد الموروثة من الزمن السوفييتي، يبدأ هذا الجزء الفقير بالانفصال عن «الطبقة الوسطى» ويهبط إلى أسفل، إلى حضارة الأطراف النائية، إلى حضارة أحياء ومدن الصفيح. هنا تكتسب روسيا سمات مجتمع مزدوج تنشأ وتتشكل فيه قواعد الأبارتيد.

وهنا يكمن الخطر الأول والرئيس بالنسبة لروسيا ما بعد العهد السوفييتي - يستمر تفكيك الشعب.

الفصل السابع عشر

البريسترويكا - تفكيك المجتمع

إن الجماعات المؤتلفة على أساس أو قاعدة معادلة ما هي، وليس أفراد معينون، محرّك السيرورات الاجتماعية. ووضع مجمل منظومة الجماعات المنضوية في مجتمع هو ما يحدّد قوام البلاد - سكاناً وشعباً.

قلنا في الفصل السابق إن **الشعب (الأمة)** كان الهدف الأول للتحويل وحتى للتفكيك في زمن البريسترويكا. أدى تنفيذ هذه المهمة السياسية المتمثلة في تفكيك الشعب السوفييتي إلى إعطاب أو تخريب روابط كثيرة موحّدة وجامعة للمواطنين في شعب. لم تُبنَ أية معادلة بديلة لتجميع وتركيب شعب آخر. ولم تضع الدولة حتى الآن برنامجاً ما لبناء أمة.

صار انقسام الشعب حقيقة واقعة. أدركت أجزاء المجتمع التي بعثرتها التحولات وجود هوّة فاصلة فيما بينها. سار الانشقاق إلى **فقراء** و**أغنياء** على صعد اقتصادية واجتماعية وفكرية: «الفقراء والأغنياء في روسيا قطبان اجتماعيان، لكن الحديث لا يدور هنا ببساطة عن أي مجتمع باقتصاد سوق ذي مستويات دخل مختلفة لطبقاته الاجتماعية وذي مصادر مختلفة لهذا الدخل وبنيته، بل عن ذلك الانقسام النوعي للمجتمع الذي تكوّنت على أرضية إفقاره الشامل طغمة فاحشة الغنى، سلوكها غير منسجم إطلاقاً مع القواعد المتعارف عليها الأخلاقية والقانونية وغيرها»(٤٤).

رسم هذا الانقسام شبكة تقسيمات، سواء على أسسٍ إقليمية، أو انطلاقاً من نمط المناطق السكنية.

بنتيجة تفكك الشعب بدأ على الفور انحلال الروابط **الداخلية** في كل جماعة معينة (النقابية والثقافية والعُمرية). فقدت جملة الجماعات كعناصر بنيوية للمجتمع الروسي «الهيكل الخارجي» - الشعب (الأمة). مع تفكك الشعب افتُقدت منظومة الروابط العمودية الموثّقة والجامعة لكل أجزائه - أي الجماعات المكوّنة له، كما الهيكل الداخلي لهذه الأجزاء - الجماعات وقنوات ربط بعضها ببعضها الآخر. على هذا النحو حصل انحلال تكامل المجتمع السوفييتي.

لدى مناقشة هذه المسألة يجب التوقف قليلاً للتدقيق في تصورنا المتشكل بخصوص **المجتمع**. فكما بخصوص مفهوم **الشعب** يمْثُل المجتمع في الوعي السائد في صورة شيء - كتلة ضخمة متحركة مُدرَكة حسياً وقائمة أبداً. قام هذا التصور، إضافة إلى ميكانيكية لوحة العالم، مدعوماً في العهد السوفييتي بالمادية التاريخية التي صوّرت المجتمع كحركة جماهير منظمة في طبقات تخوض صراعاً فيما بينها.

علم الاجتماع السائد عندنا، المتكون ضمن أطر التناول الطبقي، درس بنية وعديد المجموعات الاجتماعية وأعطى توصيفاً لها انطلاقاً من قواعد هذا التناول. سعى علماء الاجتماع إلى تعيين حدود هذه المجموعات عبر جدلٍ بشأن انتماء مجموعات و«شرائح» معينة إلى هذه الطبقة أو تلك. هذه الصورة قريبة منّا.

لكن هذه النظرة مثار نقد. هي تقود، كما يقال، إلى «إضفاء صفات طبيعية [naturlize] على المجموعات الاجتماعية... أي إلى منحها وضعاً status أنطولوجياً كما «الأشياء» القائمة خارج وعي عالم الاجتماع وبمعزل عنه». وحتى كتب الباحثون بهذا الخصوص ما يلي: «يمكن الإثبات بأن الأغلبية الساحقة من علماء الاجتماع يماهون المجموعة الاجتماعية بـ «مادة» - كتلة من البشر تشكل حدودها، بهذه الطريقة أو تلك، نمط عيش مشترك».

آخذين بالحسبان هذا النقد، نتناول نحن هنا المجتمع بصفته منظومة معقدة لا تنبثق «بحالها ولحالها»، ولا تعتبر «شيئاً» وَصَلَنا جاهزاً. فالمجتمع ينبغي بناؤه وتجديده باستمرار. المجتمع قائم عبر عملية تطور مستمر تتداخل فيها عوامل التكامل والتفكك، التي تطرأ على عناصر معينة في المنظومة، كما على مجمل المنظومة ككل.

برز عبر مسار تطور أزمة المجتمع الصناعي الغربي في العقود الأخيرة من القرن العشرين خطر انهيار المجتمع كمنظومة. في عام ٢٠٠٢ وصف (آلان تورين) أحد أبرز علماء الاجتماع في الغرب التحدي الذي يواجهه علم الاجتماع على النحو التالي: «يصير العالَم أكثر فأكثر رأسمالياً - يندمج القسم الأعظم من السكان في اقتصاد السوق، حيث الاهتمام الرئيس متمثل في رفض وضع أي قيد اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي على النشاط الاقتصادي. قاد ذلك إلى تفكك كل أشكال التنظيم الاجتماعي، وبخاصة في المدن. تعاظم انتشار الفردانية. تسير الأمور باتجاه تلاشي القواعد الاجتماعية لتحل محلها الآليات الاقتصادية والسعي إلى الربح.

في النهاية، يمكن التأكيد على أن المسألة الرئيسة بخصوص التحليل السوسيولوجي باتت دراسة غياب الفاعلين الاجتماعيين الذين سُحب البساط من تحت أرجلهم، إما بسبب إرادوية الدولة والأحزاب والجيوش، أو بسبب السياسة الاقتصادية المهيمنة على كل مجالات الحياة الاجتماعية، حتى على تلك التي تبدو بعيدة عن اقتصاد ومنطق السوق. في العقود الأخيرة، في أوروبا وفي بقاع العالم الأخرى، كان موت الشخص الفاعل هو الفكرة الأعظم تأثيراً»(١٧٦).

هذه نتيجة محزنة بالنسبة للحضارة المعاصرة: موت الشخص الفاعل، أي اختفاء الفاعلين المؤثرين في العمليات الاجتماعية... هذه حالة جديدة تماماً للواقع الاجتماعي، لم نعهدها وغير مهيئين لها لا ثقافياً ولا روحياً، لذا ينبغي استيعاب هذه الحقيقة الجديدة الماثلة على وجه السرعة. لكن، وطبقاً لجملة علامات، لا مجال للمقارنة بين عمق وتدميرية هذه الأزمة في «أوروبا وبقاع

العالم الأخرى» وبين عميق ما عاناه الاتحاد السوفييتي وما تعانيه في الوقت الحاضر روسيا.

إنَّ أزمة مجتمعنا، التي دخلت طوراً مفتوحاً في عام ١٩٨٥ وتحوّلت في عام ١٩٩١ إلى مرحلة حرجة، قد زلزلت المنظومة المجتمعية كلها بجميع عناصرها وعلائقها. هيأت هذه الأزمة وسائل وأدوات سياسية ضربت البنية المجتمعية، وبدوره غدا التفكيك العميق للمجتمع أحد أهم أسباب استمرارية وتعمّق الأزمة العامة الشاملة للدولة السوفييتية السابقة.دارت عجلة هذه العملية، التي أطلقتها البريسترويكا، وتحولت في تسعينيات القرن الماضي إلى وسيلة لتفكيك بنى المجتمع **السوفييتي** المتبقية. لم يتم إيقاف هذه العجلة بعد عام ٢٠٠٠ (هذا إن كانت هذه المهمة مُدْرَكَة أو مطروحة عموماً).

كتب أرنولد توينبي أن «المجتمع المريض (في حالة التفكك) يدير حرباً ضد نفسه». تتشكل صدوع اجتماعية «عمودية» (بين جماعات إقليمية مثلاً) و«أفقية» (داخل الجماعات والطبقات والمجموعات الاجتماعية). وهذا ما يحدث في روسيا. جاء في عمل استعراضي كبير للباحث ز. غولينكو (١٩٩٩) ما يلي: «في الوقت الحاضر تغلب في الفضاء الاجتماعي الروسي عمليات تفكيك، تحوّلٌ في الهويات الذاتية وفي المقامات الاجتماعية، مما يسهم في جعل المجتمع من دون هوية Anonymous. غيّرت هذه التحولات صورة وشكل البنية الاجتماعية - الطبقية للمجتمع، والتناسب الكمي للعمال والفلاحين والموظفين والانتلجنتسيا، وكذلك أدوارهم. ترتّب مصير الشرائح العليا السابقة (النخبة السياسية والاقتصادية) بشكل مختلف: بعضهم حافظ على مواقعه مستخدماً الامتيازات المتوفرة لديه، وبعض آخر خسر هذه المواقع. وقع أقصى السوء على كاهل ممثلي الشرائح الوسطى السابقة، الذين شكلوا العدد الأكبر، من مهنيين مجازين، وموظفين قادةً في الحلقة الوسطى، وعمالاً ذوي مؤهلات عالية. أصاب الفقر القسم الأعظم من هؤلاء وهبطوا بسرعة إلى أسفل، بينما قلةٌ محدودة اغتنت وتتقدم بثقة باتجاه قمة الهرم الاجتماعي...

تغيّرت جذرياً مبادئ التراتبية الطبقية للمجتمع. بات يُبنى وفق أسس جديدة بالنسبة لروسيا... تؤكد الدراسات البحثية على أن ثمة علاقة وثيقة بين ازدهار الطبقة العليا - «الروس الجدد»، وبين دورة إنتاج الفقر والجريمة وضعف دولة القانون».

في زمن البريسترويكا تعرّضت للتفكك في المقام الأول الجماعات المهنية الاحترافية المؤهلة التي لعبت دوراً مفتاحياً في دعم الوضع السياسي في الاتحاد السوفييتي، مثل العمال **الصناعيين** («الطبقة العاملة»)، **الفلاحين**، **الإنتلجنتسيا**، **العسكريين**.

ربما يكون تفكك المجتمع الروسي الموضوع الرئيس لعلم الاجتماع المعاصر. أبحاث كثيرة تخص هذا الموضوع كان قد بُدئ بها في أواسط ثمانينيات القرن الماضي، وتقدم لنا مادة وفيرة. كل أنماط التأثير على المجتمع في هذه السيرورة تتبادل التأثير المنظومي. وفي هذه العجالة سننظر باختصار في جانب واحد من القضية شديد الوضوح وقابلٍ للتقدير - هو التأثير على الوعي العام لجماعات سوسيو - ثقافية مختلفة بواسطة وسائط الإعلام الجماهيري. في المجتمع المديني، الذي يضعف فيه بشكل حاد سيل المعلومات عبر الصلات الشخصية، ثمة قاعدة عامة تقول: «ما لا تعرضه وسائط الإعلام الجماهيري غير موجود». وإذا كانت جماعة ما «غير موجودة» في الوعي العام فإنها «تنطفئ» في الحياة الاجتماعية، في الواقع. الناس الداخلون في هذه الجماعة يبقون، لكن الجماعة **كمنظومة** تتلاشى.

إن عملية طرد مجموعات سوسيو - ثقافية محددة من الوعي العام والتي حققتها البريسترويكا ليست سوى «قمة جبل الجليد» البائنة لحملة سياسية واقتصادية كبيرة (مثلاً غدا الإفقار الحاد لهذه الجماعات، الذي سبّب هزّة ثقافية وقاد إلى انكماش وعي الناس، أداة سياسية لضرب وعي الذات واحترام الذات لدى الجماعات المهنية رفيعة التأهيل). لكن، من خلال هذه القمة، يمكن الحكم على الكل، كما يمكن الحكم على المرض من خلال الأعراض.

في سنوات البريسترويكا لحق أذى شديد بالأدوات والوسائل الضرورية من أجل دعم الوعي الذاتي للجماعات وتماسكها. في الوقت ذاته تجاهلت حتى وجودها وسائط الإعلام الجماهيري، أو شهّرت بها.

قاسَ و. كرمادونوف المؤشرات الكمية والنوعية لتصور صورة المجموعات السوسيو - ثقافية الرئيسة في وسائط الإعلام الجماهيري الأكثر شهرة بدءاً من عام ١٩٨٤. وفي عمله الختامي الذي أجمل فيه النتائج (٢٠١٠) كتب حول مشاركة الإعلام في «تغيير صورة المجموعات الاجتماعية الاحترافية في سنوات البريسترويكا وما تلاها»: «يشير التحليل إلى أنه حصل في تلك المرحلة تشهير مغرض، وليس بالحزب والأيديولوجيا فقط. مع سير «الإصلاحات» والتحولات الجارية تم إقناع المواطن السوفييتي بأنه يعش في مجتمع الكذب الكلي والشامل. فالجيش الوطني «في واقع الحال» حشد من السكارى والساديين واللصوص، وأطباؤنا، إما غير احترافيين، أو متطرفون وقتلة، المعلمون رجعيون أعداء التقدم وساديون، العمّال «سكرجيون» وكسالى، الفلاحون كسالى و«سكرجيون». وُصف المجتمع السوفييتي والناس السوفيت، وكأنهم قمة التشوه الاجتماعي والقباحة. طبعاً ما كان ممكناً أن يمر كل ذلك دون ترك أثر على الأحاسيس الذاتية لممثلي هذه الجماعات وعلى مزاجهم الاجتماعي وعلى الاستراتيجيات المختارة من قبلهم. هكذا انطلقت حملة شعواء مكثفة للتشهير بالجماعات المهنية الأساسية ذات التأهيل العالي وللتقليل من أهمية وقدر ناشطيها»(٧٦).

لننظر بالتفصيل كيف جرت عملية تفكيك جماعة **العمال الصناعيين.** يمكن أن يشكل ذلك مادة لكتاب مدرسي. تجري عمليات تخريب وتفكيك الجماعات الأخرى (الفلاحين، الإنتلجنتسيا، العسكريين) بشكل مشابه مبدئياً.

يشكل فقدان جماعة العمال الصناعيين الاحترافيين خطراً يهدّد روسيا بضرب صناعتها وسقوطها من عداد البلدان المتطورة صناعياً، وهذه قضية في غاية الأهمية. في العلم الاجتماعي السوفييتي تكونت صورة هذه الجماعة

العمالية في إطار مفاهيم الماركسية للمقاربة **الطبقية.** فتمثّلت الطبقة العاملة في صورة حامل بعض السمات والمزايا من قبيل التضامن البروليتاري والأممية البروليتارية وكره الاستغلال والظلم الاجتماعي... إلخ.

في الدولة السوفييتية برز العمال بمثابة الحصن الحصين للبنيان السوفييتي، كجماعة متراصة متميزة بوعي ذاتي طبقي رفيع. وفي الواقع راكم المؤرخون السوفيت وعلماء الاجتماع الغربيون والماركسيون الجدد مادة وفيرة تسمح بملاحظة ظاهرة أخرى خلف الخطاب الثوري الطبقي مختلفة عن تخطيط ماركس وفاعلين آخرين مختلفين تماماً. فالطبقة العاملة في روسيا ما قبل الثورة كانت متشعبة بالحس الفلاحي الذي حدّد رؤيتها الفكرية وصورتها في التجربة السياسية العملية.

في المرحلة السوفييتية افتقد هذا «الشعب العمالي - الفلاحي» تماماً مهارات التفكير الطبقي والعملي (وفق فهم ماركس لذلك)، وبات غير قادر على الصمود ضد التكنولوجيات السياسية لمرحلة **ما بعد الحداثة.**

في فترة ما بعد الحرب حققت هذه التكنولوجيات في الغرب قفزة هائلة باتخاذها مقاربات بخصوص تفكيك وتركيب جماعات مختلفة الأنواع. في هذا السياق بدا العمال السوفيت من حيث «وعيهم الطبقي» ضعفاء أمام الماكينة الأيديولوجية للبريسترويكا. بدوا أمامها أشبه بالمحاربين «المهديين» في السودان ضد الإنكليز المسلحين بالرشاشات (في عام ١٨٩٨ قضت فصيلة من الإنكليز مسلحة بستة رشاشات من نوع «مكسيم» في معركة قرب (الخرطوم) على أحد عشر ألفاً من المحاربين - المهديين، بينما خسر الإنكليز واحداً وعشرين قتيلاً).

غدا العمال «بلدوزر» البريسترويكا الذي نسف البنيان السوفييتي. قدّم ب. مكسيموف، الذي درس حال الحركة العمالية في فترة البريسترويكا والتحولات، تقييماً لهذه القوة الاجتماعية حسب المراحل(١٠٠).

المرحلة الأولى: مشاركة نشيطة للعمال في الأعمال الهادفة إلى «تحسين» البنيان السوفييتي تحت راية الاشتراكية وفق أيديولوجيا الطبقة العاملة.

المرحلة الثانية: التحول من «تحسين الاشتراكية» إلى نقد الأوضاع السوفييتية من دون رفض الاشتراكية عموماً، برغم أنه جرى استخدام العمال كأداة لتهديم النظام.

المرحلة الثالثة: أيّد العمال «التحول إلى اقتصاد السوق»، لكن «بصمت». لعبوا دور **منفذي** التحولات «من الأعلى». شايعوا «أوهام الرأسمالية الشعبية». تخلوا عن دعم النظام القديم، لم يخفهم الجديد، نظراً لعدم معرفتهم ولعدم فهمهم لما يجري...

المرحلة الرابعة: تحول جذري باتجاه الاحتجاج ضد الأوضاع الجديدة. صار عدم رضاهم ظاهرة عامة وتعزّز استياءً من «الخديعة الكبرى». لم يتحول هذا الموقف إلى فعل عملي، لأن العمال كانوا تحت تأثير الإحساس بأن التحولات ماضية قدماً ولا رجوع عنها في الأفق، وأن الحرمان الذي يعانونه قدر لا رادَّ له كما كوارث الطبيعة.

يتضح من كل ما تقدم أن العمال لم يبرزوا في أي منعطف من سير هذه الأحداث كعنصر فاعل، كجماعة متراصة مدعومة بجهاز إعلامي متطور ومنظم. فما أن فقدوا **ممثّليتهم** في الحزب الشيوعي وفي النقابات والوزارات وأجهزة الإعلام تقوّضت الصلات التي وحّدتهم في جماعة فاعلة ومقتدرة في **الظروف السوفييتية**. صاروا من جديد جماعة «بحالها»، عمالاً لكن في جماعة مفككة.

تلخصت الضربة الأولى، التي أصابت كل جماعة العمال السوفيت بهدف تفكيكها، في التشهير بها والحط من قدرها. هاكم اقتباساً ضافياً من بحث و. كرمادونوف:

«في مراحل التحولات الاجتماعية العميقة يمكن أن تتعرض المجموعات ذات الأهمية والنفوذ، والأخرى الأقل شأناً إلى نوع من تبادل الأدوار. فيمكن أن تفقد الأولى ذات الأهمية والنفوذ في الأزمنة «الهادئة» هذه الميزة مع سير

التحولات، في حين تخرج تلك التي كانت في الظل الاجتماعي إلى وسط المسرح من دون أن تُرى إمكانية عودة إلى الماضي...

يسهم في حصول هذا النمط من التراتبية في المقام الأول **حجم** الاهتمام المجتمعي المولى للمجموعة **وطابعه التثميني**. ويمكن قياس الاهتمام المجتمعي بطريقة واحدة فقط - القياس الكمي لحضور المجموعة في وسائط الإعلام الجماهيري في هذه المرحلة أو تلك من حياة المجتمع. فالغياب الكامل أو الجزئي للمجموعة في الإعلام يعني وجودها في الظل الاجتماعي. والحضور المستمر في الخطاب الإعلامي يعني توجيه اهتمام مجتمعي إليها.

كانت التحولات الطارئة على وضع مجموعة العمال بهذا الخصوص دراماتيكية الطابع. في عام ١٩٨٤ احتلت هذه المجموعة المرتبة الأولى بالمعيارية الكمية - كثرة التكرار - ٢٦٪، حجم الاهتمام - ٣٥٪ بالمقارنة مع المجموعات الأخرى موضوع البحث. وتشير الثلاثية الرمزية على الدور الهام للعمال السوفيت في هذا العام المذكور (١٩٨٤). الرموز الإدراكية - «**وحدة جماعية**»، «الشبيبة» - تدل على تراص العمال وعلى جاذبية مهنهم في الوسط الشبابي. الرموز التأثيرية - «**نشيطين**»، «**مؤهلين**»، «**مخلصين**» - تشير إلى الوضع الاجتماعي الرفيع للعمال السوفيت وإلى مزاياهم الأخلاقية الرفيعة. الرموز الدالة على النشاط الفعّال - «**يكدحون**»، «**يتعلمون**»، «**يحوزون على جوائز**» - تدل على حيوية العمال وعلى تشجيع لهم وعلى استمرار تطورهم.

في العام التالي (١٩٨٥) تنخفض نسبة تكرار ذكر العمال وحجم الاهتمام بهم إلى ٣و٢٪ على التوالي... كما تصبح مؤشرات الثلاثية الرمزية أكثر تواضعاً أو معتدلة نسبياً بالمقارنة مع العام السابق: الرمز الإدراكي - «**كادحون**»، الرمز التأثيري - «**دؤوبون**»، الرمز الدال على النشاط الفعّال - «**يعملون**»...

انخفاض الاهتمام بالعمال يدل على رفض الدعاية للطبقة العاملة بصفتها صاحبة «الزعامة» في المجتمع، وبكلمات أخرى انخفاض الرتبة الاقتصادية

والرمزية للجماعة المذكورة، وتحولها من كيان اجتماعي منظم إلى جماعة مشتتة فاقدة النفوذ»(٧٦).

إبعاد العمال الصناعيين إلى الظل لم يحصل في وسائل الإعلام وفي الوعي الجماهيري العام فقط، بل وفي العلم الاجتماعي أيضاً - لم تعد الطبقة العاملة موضوع دراسة كجماعة. كانت بليغة الدلالة التغيراتُ الحاصلة في بنية مواضيع علم الاجتماع. صار رجال الأعمال والمقاولون والمجرمون ومتعاطو المخدرات موضع اهتمام مستمر من قبل علوم المجتمع. لكن غدت هذه العلوم عندنا، التي لم تعد ترى هذه الطبقة وما يحصل لها وحولها، أداة تحول وتغيّر المجتمع بدلاً من معرفته.

حصل ما يمكن تسميته تشوّه علم الاجتماع في المرحلة التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفييتي. استُبعدت عملياً الطبقة العاملة في روسيا من عداد المواضيع المقرر دراستها. في هذه الأثناء حصلت تغيرات دراماتيكية في هذه الجماعة الأكبر عدداً والأكثر نشاطاً اقتصادياً بين سكان روسيا. أصبحت البلاد تسير في منحى دولة **لا صناعية** وطبقة عاملة **مشلولة الكيان**. تعدّ هذه الظواهر الاجتماعية، التي لم يشهدها بلد صناعي في التاريخ قبلاً، تجربة فظيعة وتغيراً جذرياً هائلاً في النظام الاجتماعي.

تمثّلت الضربة الثانية في **خصخصة المنشآت الصناعية**. في أجلٍ قصير فقد العمال الصناعيون رتبتهم الرفيعة في سلّم الأهمية وتقلّص عديدهم إلى النصف. ماذا حصل لـ ١٢ مليون عامل غادروا منشآتهم؟ ماذا حصل بشأن النمط الاجتماعي لهذه المنشآت مع سير مثل هذه التحولات؟ كيف تغيّرت الأهمية والهيبة الاجتماعية للمهن العمالية في الوعي الجماهيري العام وفي وسط الشبيبة؟ ماذا حصل لمنظومة التعليم المهني في الصناعة؟ ثمة معطيات متناثرة و«فولكلورية» بخصوص كل هذه القضايا. اليوم لا يوجد تصوّر، لا في المجتمع ولا لدى الدولة، حول ما يمثّله من أخطار على البلاد فقدانُ هذه

الجماعة المهنية الاحترافية التي يجمع فيما بينها نمط محدد من المعرفة والتفكير والوعي الذاتي الاجتماعي وأخلاقيات العمل.

إجمالاً هبطت المرحلة الأولى من التحولات (تسعينيات القرن العشرين) بجماعة العمال ذات المستوى الرفيع الموروث عن العهد السوفييتي إلى حال الكارثة الاجتماعية التي تضافرت وتفاعلت مع الضربات الإعلامية - النفسية لتلحق ضرراً هائلاً بتلاحم هذه الجماعة.

حافظ العمال حتى مطلع التسعينيات على الثقة التي غرستها فيهم الأيديولوجيا السوفييتية بأنهم يشكلون الطبقة - الطليعة المسؤولة عن مصير البلاد، لكن استلّت الخصخصة والتوجه إلى عدم إيلاء الصناعة الاهتمام لحمة الوعي الذاتي من المعادلة الفكرية التي لمَّت شمل هذه الجماعة العمالية.

مع بداية التحولات الاقتصادية في عام ١٩٨٧ هبطت بسرعة مكانة العمل في منظومة القيم الحياتية للعمال والرضا بالعمل. وصدر عدد كبير من الأبحاث المكرسة لدراسة هذه السيرورة. وهاكم نتائج واحدٍ من هذه الأبحاث حول بعض المنشآت المختلفة من حيث شكل الملكية: في عام ١٩٩٠ شغل العمل في المنشآت موضوع الدراسة المكانة الثانية من حيث القيمة بعد الأسرة ووضعها المادي والصحة.

بحلول عام ١٩٩٤ حصل تدني قيمة العمل لأكثر من نصف ما كان عليه الحال في السابق. كتب الباحثون: «مؤشر الرضا بالعمل تراوح بحدود ٢,٨١ (لدى عمال المنشآت المستأجرة) و٣,١١ (لدى عمال المنشآت الحكومية)... بهذا الشكل يكون رضا العمال بالعمل في منشآتٍ هم إلى درجة ما مالكوها أدنى من رضاهم بالعمل في منشآت حكومية وخاصة، وأدنى مما كان عليه الحال في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي. فتدل المؤشرات على أن رضا عمال الصناعة في روسيا في عام ١٩٧٨ بالعمل شكّل ٤,٠٩ وفق الأبحاث بهذا الشأن.

توصّل المشروع البحثي البريطاني - الروسي بعنوان «إعادة بناء الإدارة والعلاقات الإنتاجية في روسيا» في عام ١٩٩٤ إلى الاستنتاج التالي: «تغيّرُ وضع العمال مرتبط بشكل مباشر بتغير وضع Status العمل في المجتمع وقيمته. فهذا لم يعد مجالاً تتحقق فيه فقط قوى الإنسان الجوهرية، بل عالم البضاعة. الآن تُستبدل القيمة الاجتماعية للعمل، التي رسختها أيديولوجيا رسمية («الإنسان جميل وممجَّد بالعمل!»، «المجد للعمل!») بأيديولوجيا جديدة لا تذكر شيئاً عن العمل، والقيمة الأثمن عندها متمثلة في القدرة على الحصول على المال - («العبْ واربح!»)(١٨).

إذا لم يُدخل العمال العمل في منظومة قيمهم الحياتية ينهار أساس العمل الجماعي من النمط البروميثيوثي (الصناعة - فضاء «النار والحديد»). يتحوّل مثل هذا العمل بالنسبة للعمال إلى أشغال شاقة، وتتفكك أثناء ذلك «العلاقات الإنتاجية» المعيارية الضرورية من أجل دعم النظام التكنولوجي. إن التحولات الجارية قد أفقدت العمال، بنجاحها في استبعاد هذا الفهم، تلك القيم الأخلاقية التي جمعتهم في جماعة نقابية. يكاد يكون هذا التشوّه الثقافي أكثر أهمية وأثراً من التشوّه الاجتماعي.

نحن نتكلم عن تأثير التحولات على ترابط مجمل جماعة العمال الصناعيين مفهومةً بمصطلحات علم الاجتماع المعاصر. لنقاربْ الموضوع الآن من زاوية أخرى: أيّ تأثيرٍ للتحولات على المجموعة **الممثلة** للعمال؟ فمن المتعارف عليه في علم الاجتماع ضرورة وجود هذا الفريق النشيط من أجل إعادة إنتاج الجماعة لنفسها. فماذا حصل للمجموعات **الممثلة** لهؤلاء العمال؟

هاكم ما قاله ف. باريسوف في دراسته «حول تغير وضع العمال في المنشأة الاقتصادية» عن مكوّن هذه الجماعة وعلاقاتها بمجمل الجماعة:

«عملياً، وُجد في كل منشأة سوفيتية كبرى شريحة تسمى «العمال الكوادر»، وألّف هؤلاء نخبة عمالية في المنشأة. السمات الاجتماعية -

الإنتاجية الأساسية لهذه الفئة من العمال هي الخبرة الإنتاجية الكبيرة، التأهيل المهني العالي، الخبرة النقابية، الاستمرارية الدائمة في العمل في المنشأة (عدم انقطاع الخبرة). تكوّنت معظم المنظمات الحزبية في قطاع الصناعة من الكوادر العمالية. كانوا الشريحة العمالية الأكثر نشاطاً اجتماعياً. شمل مفهوم كادر عمالي كثيرين من العاملين في المنشأة (مترجمين، عمالاً مجدّدين ومبدعين). وتبعاً لذلك امتلك هؤلاء سلسلة مزايا وشغلوا درجة رفيعة في التراتبية العمالية في المنشأة.

المزايا الشكلية للعمال الكوادر هي تلك المثبتة في الوثائق الرسمية الخاصة بالمنشأة على الأغلب. وتعتبر وثيقة «أحكام خاصة بالعمال الكوادر» مثالاً نموذجياً على ذلك... لاحقاً غابت قناة التأثير هذه، كما هذه الشريحة العمالية مع غياب اللجنة الحزبية والمنظومة القديمة للمزايا.

لم تعد المهارة الفردية للعامل الذي كان بالإمكان أن يرجع إليه شخصياً عند الضرورة رؤساء مستويات مختلفة وصولاً حتى المدير العام - لم تعد هذه المهارة تلعب أي دورٍ ذي معنى. تدهورت أهمية مجموعة الكوادر... بدءاً من عام ١٩٨٩ غادر الفريق الأكثر تأهيلاً للعمل في التعاونيات الخاصة الجديدة، حيث بلغ أجر العامل في هذه الأخيرة ثلاثة أضعاف وأكثر أجر مثيله في المنشآت الحكومية... وكانت النتيجة ضعف وتلاشي القدرة العمالية، وبخاصة الكادرية، في المنشآت الحكومية»(١٨).

تثبت الأبحاث السابقة المشار إليها أن المجموعات التي «مثّلت» الطبقة العاملة قد جرى تفكيكها في زمن البريسترويكا وأثناء التحولات الجارية في عقد التسعينيات و«بعثرتها»، بحيث لم تعد، والحال كذلك، تقوم بوظائفها الضرورية من أجل وجود وإعادة إنتاج العمال الصناعيين كجماعة «بذاتها ولذاتها». أولاً، خرج من كيان الجماعة العمال الكوادر الذين يشكلون عمودها الفقري. انسلخ عن الجماعة أيضاً الجهاز الإداري الحكومي، ولعب لاحقاً دوراً تخريبياً فيها.

أخيراً التحقت المنظمات النقابية، التي لم تكتسب الشرعية بنظر العمال ولم تكن موضع ثقتهم، بالنظام السياسي الجديد.

تغيّر وضع العمال الكوادر منذ العام الأول للتحولات الجديدة بنتيجة القضاء عملياً على المجالس (السوفييتيات) العمالية التي مثّل مندوبوها الجماعة ككل. قالت الباحثة الكسندرا كوزنيتسوفا بهذا الخصوص في بحث لها بعنوان: «هل يمكن أن يصبح العامل رب عمل». «في سياق التحولات الاجتماعية - الاقتصادية الجارية يتم استبعاد العمال أكثر فأكثر من الإدارة. وللدلالة على ذلك نعقد مقارنة بين القوانين الأولى الخاصة بالتغيير الاقتصادي وبين القوانين اللاحقة والممارسة العملية...

لنقارن بين قانونين صدر أولهما عام ١٩٨٧ والآخر عام ١٩٩٠. القانون الأول بعنوان: «قانون خاص بالمنشأة الحكومية في الاتحاد السوفييتي» (١٩٨٧) يشير إلى أن بإمكان الاجتماع العام للفريق العامل النظر في المصادقة على خطط التطوير الاقتصادي والاجتماعي للمنشأة وتحديد طرق تحسين إنتاجية العمل ودعم القاعدة المادية - التقنية للإنتاج. في قانون عام ١٩٩٠ بعنوان: «حول المنشآت في الاتحاد السوفييتي» لم تُحذف فقط وظائف الفريق العمالي المتعلقة بالتخطيط لتحقيق فاعلية الإنتاج، بل وتلك المتعلقة بالإشراف والمراقبة. بحسب قانون ١٩٩٠ لا يمتلك الفريق العمالي (الاجتماع العام) الحق في إدارة واستثمار مداخيل المنشأة ودفع الأجور. رئيس المنشأة (ممثل المالك) هو وحده من يقرر ويحل كل المسائل المتعلقة بنشاط المنشأة...». هكذا تقضي القوانين الجديدة باستبعاد أي دور للنقابات والمنظمات الاجتماعية الأخرى في إدارة المنشأة وتعطي حقوقاً استثنائية للجهاز الإداري»(٩٠).

بهذا الشكل يكون قد دُفع غالياً ثمن تفكيك جماعة العمال الصناعيين (الطبقة العاملة) - التفكيك الذي كان لا بد منه من أجل ضرب البنيان

السوفييتي والقضاء على الدولة السوفييتية. كان الثمن تجريد روسيا ما بعد العهد السوفييتي من صناعتها وإقامة العوائق (في ظل النظام الجديد) أمام تطورها الصناعي والعلمي - التقني. وبهذا تكون البريسترويكا أول **ثورة رجوع إلى الخلف** في التاريخ الجديد.

فيما يلي بإيجاز حول المجموعات الكبرى الأخرى.

الفلاحون

الجماعة الثانية بعد الطبقة العاملة من حيث الحجم التي ورثتها روسيا الاتحادية من المجتمع السوفييتي هي **الطبقة الفلاحية**. اعتُبر الفلاحون طبقة برغم أن السمات الطبقية في الوسط الفلاحي أقل بالمقارنة مع «الطبقة العاملة». لكن ذلك لم يعد قضية جوهرية. جرى أحياناً التدقيق في المصطلح، فشاع مصطلح «**الفلاحون الكولخوزيون**»، أي الجماعة التي تكونت في شكل اجتماعي محدد - في الكولخوز الذي برز إلى الوجود في ثلاثينيات القرن العشرين. بعد الحرب وعلى مدى ثلاثين عاماً حصلت عملية تجميع للكولخوزات المتفرقة التي كانت في شكل تعاونيات غير كبيرة في القرى لتتحوّل إلى منشآت مركزية ضخمة مزوّدة بكوادر وأخصائيين ومجهزة تقنياً.

دخل في عداد «الجماعة الفلاحية» عمال السوفخوزات الذين أصبحوا في ثمانينيات القرن الماضي قريبين جداً اجتماعياً وثقافياً من الكولخوزيين. فعاش هؤلاء وأولئك في الريف (في القرى والمزارع) وعملوا معاً في منشآت اقتصادية زراعية ضخمة. في عام ١٩٨٩ كان في الاتحاد السوفييتي ٢٣٥٠٠ منشأة زراعية حكومية (سوفخوز) و٢٧٩٠٠ منشأة تعاونية زراعية (كولخوز). عمل في السوفخوزات ١١ مليون شخص وفي الكولخوزات ١١.٨ مليون. كان ثمة أيضاً منشآت ومنظمات فلاحية زراعية هي بين بين من حيث التصنيف (ضمّت على التوالي ٦٦٠٠ و٣٢٧٨٠٠ شخص، عاش وعمل معظمهم في جمهورية روسيا السوفييتية.

في عام ١٩٧٠ ضمّت المنشآت الزراعية في الاتحاد السوفييتي ٢٦,٨ مليون عامل دائم. خلال ٤٠ عاماً (١٩٥٠-١٩٨٩) ازداد حجم الإنتاج الزراعي بمعدل ثلاثة أضعاف مع انخفاض غير كبير في عدد العاملين في هذا القطاع الاقتصادي. من الجدير بالملاحظة أنه أُشيع، ولاسيما في أوساط الإنتلجنتسيا، أن قطاع الزراعة في الاتحاد السوفييتي غير ناجح، برغم ما لاحظنا من تطوره وتحقيقه وتائر نمو مرتفعة في الإنتاج، وهذا يدل على الأزمة العميقة للثقافة السوفييتية في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي.

مصير هذه الجماعة بعد عام ١٩٩٠ مشابه، في المبدأ، لمصير الطبقة العاملة، وإن كان في جوانب كثيرة، أقسى. بعد القضاء على الكولخوزات والسوفخوزات انسحب السكان الزراعيون، الذين فقدوا أماكن عملهم، في معظمهم إلى «حواكير» ملحقة بمنازلهم وليعملوا يدوياً في قطع صغيرة من الأرض. شكلت ظاهرة اللجوء إلى العمل في الحواكير وفي ظل تجهيزات تقنية بدائية كارثة اجتماعية وعلامة **خراب**. عنى اضطرار الشخص في القرن الحادي والعشرين للعمل الشاق بغية كسب العيش في قطعة أرض صغيرة بأسلوب وأدوات إنتاج بدائية، إلى جانب إنفاق وقت طويل وجهد غير منتج - عنى، ليس فقط تبديد حياة الإنسان، بل وفقدانها أي معنى اجتماعي. تقوم هوة واسعة اقتصادية وثقافية بين الإنتاج الزراعي المعاصر وفي ظل استخدام التقنية الحديثة وبين أسلوب الإنتاج البدائي في الحواكير الصغيرة. ألحق هذا التحول أذى بالوعي العام للسكان. فتطلب إنتاج كمية محددة من الحليب في عدة بيوت يحوي كل منها بقرة واحدة في متصف التسعينيات عملاً مباشراً في هذا المجال لـ ٤٨ شخصاً، في حين لم يتطلب إنتاج هذه الكمية نفسها من الحليب في عام ١٩٩٠ في الكولخوزات والسوفخوزات مشاركة سوى ٦.٤ شخص. وفي عام ٢٠٠٨ قال س. ليتوفسكي عضو المجلس الفيدرالي في روسيا الاتحادية: «نحن خلال ١٥ عاماً دمّرنا السكان القادرين على العمل في القرى». ينبغي فعلاً التمعن في هذه الكلمات! **دمّرنا!**

إذا أخذنا بعين الاعتبار اليوم ما تحصل عليه هذه أو تلك من المجموعات الاجتماعية - المهنية من اهتمام اجتماعي أمكننا القول بأن مجموعة العمال والفلاحين تقبع في «ظل اجتماعي مطلق»، أما مجموعة الأطباء والمعلمين والعسكريين فتقبع في «شبه ظل اجتماعي»، في حين تتموضع مجموعة موظفي الدولة المسؤولين ورجال الأعمال في «بؤرة الضوء».

هنا تجدر الإشارة إلى حقيقة هامة لا بل أساسية. فالغالبية الساحقة من السكان مازالت حتى الآن ترى في **العمال والفلاحين** تحديداً الجماعتين المؤهلتين لانتشال روسيا من الأزمة. وهنا تكمن الهوة الكبيرة بين تصورات السكان وبين النظام السياسي وإعلامه. وهاكم خلاصة بحثٍ استقصائي كبير (٢٠١٠) بهذا الخصوص للباحث ميخائيل غورشكوف: «في الوعي الذاتي للسكان وفي الواقع توجد في روسيا المعاصرة مجموعات اجتماعية قادرة ومؤهلة لكي تكون قوى تحديث، لكنها متميزة بعضها عن أخرى. ويمكن الاستنتاج، آخذين في الحسبان تقييمات الوعي العام، بأن القوتين الأساسيتين المؤهلتين لضمان التطور التقدمي لروسيا هما العمال والفلاحون (حصلتا على التوالي على نسبة ٨٣ و٧٣% من المستطلعة آراؤهم).

إذا تحدثنا عن درجة القرابة الاجتماعية ووجود مواقف خلافية بين مجموعات معينة أمكننا القول بوجود قطبين اجتماعيين في المجتمع الروسي اليوم - قطب العمال والفلاحين في جانب وقطب رجال الأعمال المقاولين والمدراء في الجانب الآخر...

يمكن الإقرار بأن ثلثي «الحداثيين» هم من الطبقة الوسطى، في حين تعتبر جماعات «القاع الاجتماعي»، المؤلف بشكل كامل تقريباً من العمال والمتقاعدين، تقليدية. في الوقت ذاته - وللمفارقة - يعتبر هؤلاء الأخيرون، بنظر السكان، القوة الرئيسة المحركة للتطور التقدمي لبلادنا»(٤٧).

أدّت البريسترويكا إلى انهيار المعادلة القيمية والفكرية للإنتلجنتسيا - هذه الجماعة الأساسية الكبيرة والمتميزة في الاتحاد السوفييتي. في مطلع القرن العشرين كان المعيار المتعارف عليه لانتماء الإنسان إلى جماعة **الإنتلجنتسيا** متعلق بطموحه وسعيه «لتجنب خضوع بلاده التام للسيادة المطلقة «للعجل الذهبي» والمؤدي إلى رفض الأولويات الروحية».

إن القسم النخبوي لتلك الجماعة التي أُطلق عليها اسم **إنتلجنتسيا** قد ارتكب فعلة القطيعة الجذرية مع هذه الجماعة، الأمر الذي قاد إلى تفككها، وذلك من خلال تكريس جهوده في زمن البريسترويكا «لجر البلاد إلى منطقة السيادة المطلقة «للعجل الذهبي»». خسر ذلك القسم من الشريحة المثقفة انتماءه إلى الإنتلجنتسيا بسقوطه في نهاية ثمانينيات القرن الماضي في وهدة الداروينية الاجتماعية ونبْذه العدالة كقيمة. لم تستطع «الإنتلجنتسيا الكادحة» نفسها، بعد فقدانها نخبتها، من الالتئام في جماعة جديدة.

مزّقت التحولات المبدوءة في عام ١٩٨٧ جماعة الإنتلجنتسيا عبر تلك الصدوع التي مزّقت جماعات كبيرة أخرى إلى شرائح اجتماعية. التأمت «الإنتلجنتسيا الليبرالية» في معظمها في جماعات جديدة «منتصرة»، فكان ثمة المنظرون والمقاولون والخبراء ومديرو الإدارات. مثّل هؤلاء الطليعة الفكرية للقوى المعادية للسوفيت، واستحقوا نصيبهم من الغنائم. بدت «الإنتلجنتسيا الكادحة» معزولة وغير ذات علاقة بمجتمع «اقتصاد السوق الديمقرطي» الجديد.

إليكم الصياغة التالية لعالمة الاجتماع ي. بوبوفا (٢٠٠٤): «إنّ انقسام الإنتلجنتسيا في المرحلة ما بعد السوفييتية إلى شريحة «عليا» غنية غير كبيرة العدد وإلى جمهور من فقراء ومحتاجين يُلفت اليوم انتباه واهتمام الأخصائيين والمواطنين العاديين كأحد أكثر التجليات الدراماتيكية للظلم الاجتماعي في روسيا المعاصرة. تتوفر لدى المراقب كل المسوّغات للنظر إلى هذا الانقسام

كمظهر لتجلي اللاعدالة الاجتماعية وكمصدر للتوتر الاجتماعي من خلال المعادلة الجديدة «أغنياء - فقراء»...

الإنتلجنتسيا الفقيرة مؤلفة في المقام الأول من أناس يعملون كأخصائيين مؤهلين. يُلاحظ «انضمام» جزء منها غير كبير (٦٪ تقريباً) إلى فئة العمال وتعمل الأغلبية الساحقة للإنتلجنتسيا (٧٠٪ تقريباً) في المنشآت والمصالح المملوكة من قبل الدولة، وتتمايز بوضوح، ليس عن مجموعة الأغنياء فقط، بل وعن سائر السكان إجمالاً»(١٤٦).

في تسعينيات القرن العشرين حلّت الإنتلجنتسيا محل «الطبقة الوسطى» - نمط سوسيو - ثقافي جديد متأقلم مع وظائف عامل مكتبي بالمعنى الواسع غير الخاضع لأطر مهنية. في هذا السياق كتبت ز. غولينكوفا (١٩٩٨) التي درست في تسعينيات القرن الماضي التغيرات الطارئة على بنية المجتمع الروسي: «نشأ وضع جديد. «خسرنا، الطبقة الوسطى من مفكرين ومثقفين (ما يسمى طبقة وسطى جديدة) وحصلنا على طبقة وسطى من رجال أعمال ومقاولين (طبقة وسطى قديمة)».

ما معنى «خسرنا» الإنتلجنتسيا؟ تمّ، قبل كل شيء، إبعاد هذه الجماعة من بؤرة الضوء إلى «شبه ظل اجتماعي»، علماً أنه في زمن البريسترويكا كانت الإنتلجنتسيا بالذات طليعة الهجوم على النظام السوفييتي. مثل هذه «اللاعدالة» المفاجئة ألحقت ضربة ثقيلة بالإنتلجنتسيا، أفسدتها وأوهنت عزيمتها.

كتب و. كرمادونوف حول التغير الذي لحق بوضع مجموعتين كبيرتين من الإنتلجنتسيا في سنوات البريسترويكا - الأطباء والمعلمين: «يدل تحليل مؤسسة «آيف» عام ١٩٨٤ على موقف إيجابي تجاه هاتين المجموعتين (٨٨٪). بالنسبة لمجموعة الأطباء شكّل حجم الاهتمام بها وتكرار ذكرها في وسائط الإعلام الجماهيري ١٦٪ و ١١٪ على التوالي.

في عام ١٩٨٧ هبط المؤشران المذكوران آنفاً إلى مستوى ٠,١٪. لاحقاً اكتسبت الإضاءة على هذه المجموعة في الخطاب الإعلامي طابعاً غير مستقر

ومن دون أن يتعدى تكرار ذكرها ٥٪ وحجم الاهتمام بها عن ٦٪. تعلّق الارتفاع الجديد الذي طرأ على هذين المؤشرين بالترويج «للمشروع الوطني» للصحة العامة أكثر من الاهتمام بالعاملين في هذا القطاع.

ذو دلالة تأرجح التقييمات الصادرة عن مؤسسة «آيف» بخصوص هذه المجموعة. ففي عام ١٩٨٧ كُتب أكثر عن السلبيات، من قبيل أن الأطباء «يصعب وصول المرضى إليهم». وفي عام ١٩٨٨ يتعمق هذا الاتجاه أكثر، فتظهر مقالات تشير إلى أخطاء الأطباء المسيئة وأخرى تصفهم بالمحتالين والنصّابين. لكن، إلى جانب ذلك، هناك إشارات إلى أنه مازال ثمة أطباء «مهنيون»،«معتنون» و«مضحّون».

في عام ١٩٨٩ برزت مقالات عن إهمال وتقصير الأطباء، لكن المواقف من «أصحاب المراويل البيضاء» بدا أكثر إيجابية، وتفسير ذلك، برأيي، انخفاض ذكر العاملين في قطاع الصحة وحجم الاهتمام بهم عموماً بالمقارنة مع عام ١٩٨٨.

في عام ١٩٩٣ غلب في وصف الأطباء مصطلحات «غير مهنيين»، «مسيئين» - الأمر الذي نجم، في المقام الأول عن تقليص تمويل القطاع الصحي، بما في ذلك اللازم لتجديد القاعدة التقنية ولرفع مستوى تأهيل الأطباء.

خلال أعوام ٢٠٠٢، ٢٠٠٤، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ غلبت الأوصاف ذات الصبغة السلبية للأطباء: «مجرمون»، «هواة غير خبيرين»، «قتلة». وثمة آراء أخرى من قبيل «أخصائيون»(٢٠٠٣)، «استشاريون ناجحون» (٢٠٠٤)، «مهنيون» (٢٠٠٥) و«عدم كفاية الأطباء» (٢٠٠٨). في عام ٢٠٠٨ شاع، محتلاً مكانة هامة في الخطاب الإعلامي، مصطلح «نقص الكوادر» - الأمر الذي يدل على نقص الموارد البشرية في قطاع الصحة واستقالة الأطباء من العمل في القطاع الحكومي. وفي عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٨ غلب مصطلح «لا مبالون» في وصف الأطباء.

هكذا نرى أن انخفاض مؤشرات الإضاءة الإعلامية على مجموعة الأطباء في معطيات مؤسسة «آيف» قد ترافق بتزايد التقييم السلبي لهم - تحوّل النعت من «مهنيين» إلى «هواة غير خبيرين» وإلى «نصابين»(٧٦).

الاستنتاج المختصر من وصف المعلمين في الصحافة هو التالي: «اليوم عندنا صورة أخرى وجوهر آخر للمعلم مختلف عما كان في عام ١٩٨٤. حلّ محل المعلم السوفييتي المحترم ذي السمعة الحسنة، العالي التأهيل، الشاب الممتلئ قوة وحيوية معلمةٌ عجوز، فقيرة الحال، تعبة من الحياة»(٧٦).

بات تدمير المنظومة الإعلامية لهذه الجماعة عاملاً هاماً في تفكيك الإنتلجنتسيا. فهذه الأخيرة بحاجة ماسة إلى التبادل المعلوماتي، وهي، كجماعة، تعد عقدة رئيسة لقنوات الدينامية الاجتماعية. لذا عدّت الإنتلجنتسيا في الاتحاد السوفييتي «تقلص الحد الأقصى للاشتراكات بالصحف والمجلات» عام ١٩٨٨ الحدث الرئيسي للعام. فقد الاتحاد السوفييتي بنتيجة البريسترويكا **الفضاء الإعلامي الوطني**، أما الإنتلجنتسيا ففقدت الشرط الضروري لوجودها.

سلبوا الإنتلجنتسيا اللغة. أنشأت العلنية (الغلاسنوست) فوضى، «ديمقراطية الضجيج»، سُدّت قنوات التواصل المعهودة أمام الإنتلجنتسيا وحصل توسع للصحافة «الصفراء» وفقدت كلمة الإنتلجنتسيا قوتها.

العسكريون

سنتكلم أيضاً باختصار عن واحدة من الجماعات الأساسية - عن العسكريين. لا حاجة للحديث عن أهمية هذه الجماعة في حماية البلاد والمحافظة على وجودها. فلهذا السبب بالذات كان «الشغل» الإعلامي - النفسي على هذه الجماعة أثناء البريسترويكا، هادفاً بوضوح في سياق سيرورة تدمير الاتحاد السوفييتي.

سنورد، بدلاً من الوصف التفصيلي، اقتباساً ضافياً من عمل و. كرمادونوف: «كانت دراماتيكيةً حالة التحول التي عاشتها هذه الجماعة في الفترة الانتقالية

المشار إليها. فكانت الثلاثية الرمزية «البطولة»، «القوة المعنوية»، «يدافعون» من حيث تكرار الذكر وحجم الاهتمام في عام ١٩٨٤ - (٧٪) و(١٠٪) على التوالي. ولم تتكرر هاتان النسبتان بعد هذا العام المذكور، إذ هبط هذان المؤشران إلى ٢٪ في عام ١٩٨٥ وإلى ١٪ في عام ١٩٨٧. يعزى ارتفاع مؤشر تكرار ذكر هذه الجماعة في الإعلام في السنوات اللاحقة (٦٪ عام ١٩٨٨، ٦٪ عام ١٩٩٣ و٧٪ عام ١٩٩٦) في المقام الأول إلى احتدام الصراع العسكري في «المناطق الساخنة» بدءاً من أفغانستان ووصولاً إلى الحملات في الشيشان.

ذات دلالة توصيفات مؤسسة «آيف» بهذا الخصوص: هبط التقييم الإيجابي للعسكريين بمعدل ٥٠٪ عام ١٩٩٠ (٨٨٪ في عام ١٩٨٩). لم يعد ثمة من حديث عن بطولة الجندي السوفييتي. غلبت رموز وصفية من قبيل «عجائز»، «متذمرون»، «متشاجرون». الثلاثية الرمزية السائدة في عام ١٩٩١ هي: «انهيار»، «غير ضروريين»، «يهربون». وفي عام ١٩٩٢ أضيف إلى الوصف الرمزي «انهيار» أوصافٌ متممة مثل «طماعون» و«ينهبون». استمر هذا التوصيف السلبي حتى عام ١٩٩٩ - حتى الحملة الشيشانية الثانية... بعد انتهاء هذه العملية العسكرية أو تلك ينخفض مستوى الاهتمام بجماعة العسكريين... ينشأ انطباع بأن الجيش الروسي، إما يخوض معارك أو يرتكب فظائع في الثكنات» (٧٦).

بهذا الشكل دُفع العسكريون إلى «شبه ظل اجتماعي» مع انخفاض حاد في مستوى «الاعتراف الاجتماعي» بهم، الأمر الذي أسهم فيه إلى حد كبير الإعلام الجماهيري. في زمن البريسترويكا أُلحقت سلسلة ضربات ثقيلة بالجيش عبر اتهام «العسكرتاريا السوفييتية» بالقمع «الإجرامي» لمظاهر التمرد والعصيان في أطراف الاتحاد السوفييتي. ففي أحد العروض الصحفية وردت إشارة إلى اتهام «العسكريين» كمتسببين رئيسيين في الأحداث المؤسفة والعواقب الاجتماعية الناجمة عنها - في ناغورني قره - باغ والبلطيق وتبليسي وباكو

وفي موسكو في آب/ أغسطس ١٩٩١ وأكتوبر ١٩٩٣. شُنّت حملة كاملة لضرب سمعة وهيبة الجيش وأجهزة حفظ النظام في الاتحاد السوفييتي.

بنتيجة هذه المعالجة الإعلامية - النفسية غدا الجيش كمؤسسة سياسية غير ذي اهتمام بالسياسة: «بحسب معطيات استطلاعات الرأي، في الأول من آب/ أغسطس ١٩٩٣، اعتبر ٣٪ من الضباط أنفسهم غير ميّالين لأيٍ من الأحزاب السياسية الموجودة».

بات الجيش قوة «خطرة» على النظام الجديد، لكنه فقد، في الوقت ذاته، إرادة الدفاع عن الوطن. بدأت عملية تسرّب الضباط من الجيش، وتلك كانت علامة على انهياره كجماعة مهنية متماسكة. وهاكم أبعاد هذه العملية في أواخر عهد البريسترويكا: «في عام ١٩٩٠ ازداد عدد طالبي التسريح من الجيش بالمقارنة مع مطلع الثمانينيات بأكثر من ثلاثين ضعفاً. بادر إلى تقديم طلبات التسريح بشكل أساسي صغار الضباط (٧٠٪ منهم كانوا دون سن الخامسة والعشرين)، وكانوا في معظمهم من صنف المجدّين والانضباطيين والمبادرين (قرابة ٩٠٪ منهم أنهى الكلية العسكرية بدرجة «جيد» و«ممتاز»....). إذا كان ٧٠٪ ممن استُطلعت آراؤهم عشية الانتساب إلى السلك العسكري في عام ١٩٨٢ قد اعتبروا الجندية واجباً ومقام شرف، وبخاصة الضباط، فإن ٢٠٪ فقط بعد عشر سنوات أيدوا هذا الرأي... ضعف بشكل حاد الأساس الأخلاقي والعقائدي من أجل تنفيذ الواجب العسكري (إن لم نقل اختفى)»(١٢١).

تسبّبت البريسترويكا في تلاشي الأساس القيمي للخدمة العسكرية، وعمّقت التحولات الجارية في التسعينيات حالة التدهور بهذا الخصوص.

أخيراً شكّل برنامج التدمير الراديكالي لـ «الجين الثقافي» للجيش السوفييتي علة ثقافية ثقيلة. دفع إلى هذه الراديكالية تخوف أصحاب مشاريع التحولات الجديدة الذين رأوا في الجيش حصن الاتجاهات المحافظة. لكن لم يكن ثمة من مبرر لهذا التخوف، لأن الضباط السوفييت قد أصبحوا قبل زمن أحد فصائل الإنتلجنتسيا ومن حملة الأفكار الديمقراطية والليبرالية.

صحيحٌ أن تفكيك الجماعات - بدءاً من الشعب ووصولاً إلى تشكيلات مهنية معينة - قد وفّر الشروط الأولية من أجل القضاء على الاتحاد السوفييتي، في ما بعد المرحلة السوفييتية، وأنشأ إحساساً بعدم إمكانية الخروج والخلاص. نتصور أنه قد تلاشى بذلك **الفضاء الاجتماعي**. وبهذا الصدد كتب ب. بوردي: «الفضاء الاجتماعي هو جملة العلاقات غير المرئية المكونة لفضاء الواقع المستقل بعضها عن البعض الآخر خارجياً، والمحدّدة (المواقع) لمدى القرب أو التجاور أو التباعد فيما بينها». لكن هذه «العلاقات غير المرئية» هي ممزقة الآن، وحدود مواقعها مطموسة ومختلطة.

إجمالاً، لم تُتخذ بعدُ مبادرات هادفة إلى استعادة ترابط الجماعات الكبيرة السابقة على الصعيد الروسي العام، لا من قبل الدولة، ولا من قبل قوى معارضة منظمة. لم تتكلل بالنجاح محاولة السلطة لتحويل مجموعات سوسيو - ثقافية «ناشئة» بنتيجة التحولات الجديدة إلى نواة مكوّنة لشعب «جديد». لم يستطع «الروس الجدد» (البورجوازية الناشئة «من أنابيب اختبار») أخذ هذه المهمة على عاتقهم، ومن الواضح، على ما يبدو، ألاّ تستطيع **الطبقة الوسطى** أن تصبح نواة مجتمع وقاعدة اجتماعية للسلطة.

القسم الرابع

الحرب الاقتصادية

ضد الاتحاد السوفييتي

في عام ١٩٨٧ جرى تبني اتجاه يقضي بالتحول من نظام الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق. في البداية صُوِّر ذلك كتعميق للاشتراكية من قبيل إكسابها «وجهاً إنسانياً». فأكد غورباتشوف: «باخت صار، سوف تقترن مزايا التخطيط، بدرجة متنامية، بالعوامل المحفزة للسوق الاشتراكية. لكن سينشأ كل ذلك في سياق الأهداف الاشتراكية ومبادئ الإدارة الاقتصادية»(٤٠، ص٨٩).

لم تُقدَّم حجج مقنعة في صالح ما قيل من أن «السوق الاشتراكية» ستنشأ في «سياق الأهداف الاشتراكية ومبادئ الإدارة الاقتصادية». لم تصدّق غالبية السكان هذا التأكيد الغريب واستقبلت مجمل هذا التوجه بقلق، لاسيما وأن غورباتشوف أرفق وعوده بتحفظات أو اشتراطات من قبيل أن «إحدى سمات المرحلة الثورية هي التباين، بدرجة كبيرة أو ضئيلة، بين المصالح الجذرية للمجتمع، الذي يكون القسم الطليعي فيه مستعداً لتغييرات ضخمة، وبين المصالح اليومية الآنية للناس»(٤٠، ص٤٩).

فاقمت الأخبار المتواترة عن مجريات التحول «للسوق الاشتراكية» في بولندا والمجر قلق الناس. في أوساط «المحافظين» راح الناس يتحدثون عن أن هدف هذه «الثورة من فوق» هو هدم أسس الاقتصاد السوفييتي، وبالتالي العلاقات الاجتماعية المقابلة لذلك. لم تمتلك هذه الأحاديث أية قوة سياسية، ولم تكن ثمة أية قاعدة تنظيمية قمينة بإبداء مقاومة ما لخطط تحويل الاقتصاد.

جرى الحديث في الصحافة الغربية بصراحة تامة عن أن الهدف الرئيس للتحولات الجارية في الاتحاد السوفييتي وبلدان «مجلس التعاون الاقتصادي المشترك» [الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية] هو نسف النظام السياسي لكتلة الدول المناهضة للغرب في الحرب الباردة. وما كان بالإمكان ألاّ ترى وتدرك ذلك الإنتلجنتسيا الوطنية عندنا. فعشية مناقشة قانون الخصخصة في مجلس السوفيت الأعلى للاتحاد السوفييتي كان بالإمكان قراءة مثل التصريحات التالية: «شجعت الحكومات الغربية والمؤسسات المالية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، الحكومات الأوروبية الشرقية لبيع المؤسسات

الحكومية... من جانبها، نظرت حكومات «مجلس التعاون الاقتصادي المشترك» إلى الخصخصة كأداة لنسف قاعدة سلطة الشيوعيين السياسية والاقتصادية. وشكل ذلك الفكرة الرئيسة للحملات الانتخابية الجارية في أوروبا الشرقية في العام المنصرم»(٥٤).

بدئ أمام أعيننا في عام ١٩٨٧-١٩٨٨ بتحقيق المشروع الاستراتيجي المتضمن القضاء على النظام الاقتصادي السوفييتي، بصفته شرطاً ضرورياً للقضاء على الدولة السوفييتية وبنيانها الاجتماعي. استغرقت صياغة هذا المشروع زمناً طويلاً. هل بالإمكان وصف المذاهب والمبادئ الاستراتيجية للفاعليات الاجتماعية والسياسية الرئيسة التي نشطت في مرحلة تاريخية محددة (ثمانينيات القرن الماضي)، وهل بالإمكان تلخيص استراتيجيتها؟ ذلك ممكن طبعاً. فثمة مادة وفيرة تسمح بذلك، فضلاً عن أن الاستراتيجية المطبقة من قبل هذه الفاعليات الرئيسة غدت في عام ١٩٨٥ مكشوفة وعلنية وعرضها بحماسة علماء من معاهد أكاديمية العلوم وآخرون. والآن يكتب عنها في مذكراتهم بعض مؤلفي مذهب التحول الجديد. تشكل هذا المذهب في أواخر ستينيات القرن الماضي، وبدت ملامحه واضحة تماماً في ذلك الحين، وكان هدفه المحدّد نسف أسس النظام السوفييتي انطلاقاً من اعتباره «امبراطورية الشر».

جرى تحقيق الخطط الاستراتيجية بشكل منهجي ومتتابع. لم يكن ثمة شيء عفوي في هذه السيرورة. ولم ينكر واضعو المذاهب ولا مؤدلجوه ولا منفذوه أن الحديث جرى عن تنفيذ خطة استراتيجية. إذا أخذنا مئات المؤشرات الرئيسة لكل نظام حياة روسيا (في الشكلين السوفييتي والحالي) ووضعنا رسماً بيانياً شاملاً لدينامية تلك المؤشرات لأمكننا بوضوح رؤية تطبيق وتحقّق هذه الاستراتيجية. أدى البرنامج الاقتصادي للبريسترويكا، الذي تُوّج بالقضاء على الدولة السوفييتية، إلى حدوث كارثة اجتماعية في مجمل الرقعة الواسعة للاتحاد السوفييتي. وكان ممكناً التنبؤ بذلك وحذّر منه الخبراء الغربيون. فقُدّم حتى تقريرٌ بهذا الخصوص إلى الكونغرس الأميركي بناء على طلب في ١٦ أيار/ مايو ١٩٩١ أعدّته وكالة المخابرات المركزية الأميركية وإدارة الاستخبارات في وزارة الدفاع. استحق واضعو هذا التقرير الثناء والاحترام. فقد تكلموا ببساطة وتأثر عن المعاناة التي تنتظر جماهير الناس السوفيت بنتيجة الخصخصة التي ليس مهيّأً لها لا الاقتصاد ولا المجتمع.

جاء في التقرير بشكل خاص ما يلي: «يعد التحول من الاقتصاد المخطّط مركزياً إلى اقتصاد السوق عملية موجعة للغاية بالنسبة للبلدان المبادرة إليها. أثناء هذا التحول سيتقلّص الإنتاج وعمالة السكان وسيرتفع مستوى التضخم المالي بحدود ضعفين إلى ثلاثة أضعاف... إلى جانب ذلك لا يمكن أن تتم الخصخصة بوتائر سريعة. صحيحٌ أن غالبية بلدان أوروبا الشرقية قد حققت تقدماً معيناً في نقل ملكية مؤسسات غير كبيرة إلى أيدي أفراد عاملين في القطاع الخاص، لكن هذه البلدان تعاني بالمقابل تعقيدات جمّة وحسَّاسة وعلى مستوى سياسي في خصخصة المؤسسات الكبرى المملوكة من الدولة. وربما تكون الوحدة السياسية للبلاد المستندة على الثقة بالحكومة المنتخبة والمتمتعة بدعم واسع من السكان الشرط الجوهري والرئيس للنجاح في تحقيق التحولات الممهدة للانتقال إلى اقتصاد السوق»(٨٦).

جاءت هذه الكلمات البسيطة لتقرير وكالة المخابرات المركزية الأميركية مناقضة لما سمعناه من سياسيينا وأكاديميينا وشعرائنا. بات جلياً أن الكارثة تقترب.

جاء في رسالة فلاديمير بوتين رئيس جمهورية روسيا الاتحادية إلى المجلس الفيدرالي في عام ٢٠٠٤ ما يلي: «مرّت روسيا منذ بداية التسعينيات في تطورها بعدة مراحل: تعلّقت المرحلة الأولى بتفكك النظام الاقتصادي السابق... تعلقت المرحلة الثانية بإزالة الركام المتشكل جراء هدم «البناء القديم»... أذكّركم بأن روسيا قد خسرت خلال الأزمة الاقتصادية المديدة ما يقارب نصف قدرتها الاقتصادية».

صُوّرت عملية التحول للمجتمع بمثابة «تحديث» للاقتصاد، لكن اتضح أنها تفكيك، وتفكيك فظ في شكل هدم «للبناء القديم». لم يُسأل الشعب ولم تؤخذ موافقته، ولو طُلبت منه الموافقة لرفضها المواطنون العاقلون. لم يرد في أية وثيقة أنه يجري الاستعداد لتفكيك النظام الاقتصادي لروسيا. اتبعت السلطة خطة سرية. في أية دولة كان سيُصنّف تدمير «نصف القدرة الاقتصادية» بمثابة خيانة وطن، أو عمل تخريبي عدواني بحجمٍ لا سابق له.

فيما بين ١٩٨٨-١٩٩١، عندما دار الحديث بشأن اختيار مذهب إصلاح الاقتصاد والمجال الاجتماعي في البلاد، سعى القسم «المحافظ» من الاقتصاديين وعلماء

الاجتماع والقانونيين المختصين بعلم الجرائم لتبني حلٍ وسط يقضي بتنويع النظام السوفييتي وإنشاء بنى («سوقية») جديدة على أساس القائم. لكن القسم «الراديكالي» اقترح نسف مجمل نظام الحياة السوفييتي وضمان عدم العودة إلى الماضي وبناء أنظمة سوق للإنتاج والتوزيع على النموذج «الغربي»، ولاسيّما الأنغلو ساكسوني. لم يجرِ حوار اجتماعي أو نقاشات برلمانية وحتى أكاديمية بخصوص مذاهب بديلة للإصلاح والتغيير. تبنَّت النومنكلاتورا الحزبية - الحكومية قراراً سياسياً باختيار المذهب **الراديكالي**، وبُدئ بتطبيقه في الواقع بعد القضاء على الاتحاد السوفييتي.

أعلن أندري ساخاروف في البند الأول من برنامجه الانتخابي في شباط/ فبراير ١٩٨٩ أن برنامجه يهدف إلى تغيير مجمل الأساس الاقتصادي لنظام الحياة في الاتحاد السوفييتي: «القضاء على النظام الإداري - الأوامري والاستعاضة عنه بنظام تعددي مع أدوات ضبط سوقية ومنافسة... سوق حرة للقوة العاملة ووسائل الإنتاج والخامات والسلع نصف المصنّعة». (٦٤، ص٢٥٧)

جرى الحديث إذن عن تغيير شامل للنظام الاجتماعي، راديكالي (بطريقة «النسف» وليس الإصلاح). اقتُرح أن تكون المنافسة وليس التعاون أساس المجتمع الجديد، أي صرف النظر عن «الاشتراكية بوجه إنساني»، وحتى عن الديمقراطية الاجتماعية من النمط السويدي وتبني خط «رأسمالية متوحشة» (الليبرالية القديمة، كما يكتب الفلاسفة الليبراليون). سوق حرة للقوة العاملة! حتى من دون نقابات وقوانين عمل. الإنتلجنتسيا التي صفّقت لساخاروف حصلت منه على برنامج واضح ودقيق، وعنى تصفيقها تأييداً لهذا البرنامج، ليوتوبيا الرأسمالية المتوحشة في روسيا الصناعية.

كما قال غ. بليخانوف: «ليس ثمة من حقيقة تاريخية واحدة لم تسبقها أو تواكبها أو تعقبها حالة وعي محدّدة». لقد سبق الثورة المعادية للسوفيت في عام ١٩٩١، هذه الحقيقة التاريخية ذات المغزى العالمي، عمل أيديولوجي أنتج في المجتمع تغييراً في الوعي. فيما يلي سننظر في العمليات الهامة لهذه الحملة العسكرية ضد الاقتصاد السوفييتي.

الفصل الثامن عشر

خرافة الأزمة الاقتصادية في الاتحاد السوفييتي

خلُص شعار منظري البريسترويكا في ثمانينيات القرن العشرين إلى ما يلي: **«نظام الإدارة السوفييتي للاقتصاد عصيّ على الإصلاح. لذا ينبغي التخلص منه بصورة عاجلة بنسفه من أساسه، نظراً لأنه ينحدر حتماً نحو الكارثة والانهيار».**

لم يبدأ الإفصاح عن هذه المعادلة بمثل هذه الصراحة إلاّ بعد عام ١٩٩٠. فقبل هذا الحين ما كان ممكناً أن يصدّق أحد ذلك، نظراً لأنه لا ينسجم مع ما عايشناه في السبعينيات والثمانينيات. لكن، تحت ضغط الدعاية صار الناس أكثر فأكثر ينظرون إلى مسألة تغيير نمط الاقتصاد كأمر لا مناص منه.

للوهلة الأولى بدا من غير المحتمل أن يؤيد الناس المتعلمون الإقدام على مثل هذه الخطوة الكارثية المتمثّلة في إعادة تنظيم مجمل الاقتصاد الوطني للبلاد من دون أية حجج وبيّنات تتيح ذلك. لكن استعيض عن الحجج والبيّنات بخرافات تناقض المنطق والفهم السليم. بدت نخبة الاقتصاديين السوفيت ومستشاروها الذين صاغوا مذهب التحول أكثر ابتعاداً عن الوعي العقلاني واقتراباً من الوعي الخرافي. من الواضح أنه كان ثمة أهداف سياسية واقتصادية خفية، لكن لا يمكن بلوغها من دون تحضير أيديولوجي للوعي الاجتماعي. لماذا تقبّل القسم المتعلم والنشيط سياسياً من المجتمع هذه الخرافات؟ هذه قضية كبرى لن نتطرق إليها في هذه العجالة، إذ تحتاج إلى دراسة وبحث مكثّف، وليس من تشخيص موثوقٍ بعد لهذه الظاهرة الثقافية الشاذة.

حتى الأكاديمي ساخاروف نفسه، الذي عُدّ في أوساط الإنتلجنتسيا الديمقراطية قائداً فكرياً للمنشقين المعادين للسوفيت، كتب في عام ١٩٨٧: «ليس ثمة أية حظوظ في أن يستنفد سباق التسلح القدرات المادية والفكرية السوفييتية، وأن ينهار الاتحاد السوفييتي سياسياً واقتصادياً. فتدل التجربة التاريخية على عكس ذلك»(١٦٢، ص٦٦).

تمّ تجاهل مثل هذه التحذيرات حتى من قبل العلماء والسياسيين السوفيت والغربيين، وانطلقت الماكينة الأيديولوجية بكل قوتها وبكامل الثقة في أن الاقتصاد السوفييتي انحدر منذ مطلع ثمانينيات القرن العشرين نحو الهاوية، وصار ذلك بمثابة دوغما لا تقبل الجدل، وحتى أُطلق على هذه الظاهرة في الفلسفة الاجتماعية الغربية مصطلح: «حتمية الرجعى».

عاد أ. ياكوفليف عام ٢٠٠١ إلى الماضي مذكّراً: «إذا أخذنا بالحسبان الإحصاءات وحال الأوضاع قبيل البريسترويكا لتبيّن لنا أننا حيال كارثة، وفي المقام الأول، اقتصادية. هذه كانت ستحصل من كل بد بعد عام أو اثنين»(٢١١).

يُعدّ تأكيد ياكوفليف هذا، إن أخذناه على محمل الجد، بمثابة اتهام لمجمل فريق البريسترويكا، بما في ذلك ياكوفليف نفسه، بالكذب. ففي عام ١٩٨٨ صرّح ياكوفليف نفسه علناً بما يناقض صراحة ما قاله عام ٢٠٠١. قال آنذاك: «من الضروري حقيقةً حصول نقلة تكتونية Tectonic [بنائية] باتجاه إنتاج مواد استهلاكية... نستطيع فعل ذلك، فاقتصادنا وثقافتنا وتحصيلنا العلمي ومجتمعنا عموماً - كل ذلك يؤهلنا إلى هذه الانطلاقة الضرورية».

إذا كان قد قال ذلك في تلك الآونة عندما اعتبر المكتب السياسي حقيقةً أننا «نقف أمام كارثة، وفي المقام الأول، اقتصادية»، فإنه يكون قد تصرّف كمخرّب واعٍ. لكن الأرجح هو أنه لم يُناقش في المكتب السياسي في عام ١٩٨٨ شيء من هذا القبيل، ولم يلحظ ياكوفليف آنئذٍ أيّة علامات كارثة.

في ٢١ نيسان/ أبريل ٢٠٠٤ كرَّر إلهامات مماثلة في محاضرة عامة ف. نايشول أحد أعضاء واحدة من ثلاث مجموعات من المنظرين للبريسترويكا: «في أواخر السبعينيات أدركت مجموعتنا وبضعة أشخاص نابهين في «غوسبلان» [هيئة التخطيط الحكومية العليا] أنّ البلاد تعاني أزمة اقتصادية مميتة... غوسبلان مكمن استشعار كل مشاكل الاقتصاد المخطّط. إنه الآن مصاب بحمّى، محموم لا كمؤسّسة، بل كمخطط عمل. هو، طوال الوقت، يراجع حساب خططه، وفي أواخر السبعينيات استشعر الأزمة التي، على ما يظهر، لا مخرج منها... كان المخرج في اللامركزية. وافق الجميع على اللامركزية، لكن كان ينبغي التفكير بما هو أبعد. اتضح لنا، ربما لأننا كنّا رياضيين بذهنيّات حرة منفتحة مؤهلة للتحليل المنطقي، أنه يجب الانتقال إلى أسعار حرة. وهنا تبرز بالتالي قضية الملكية... ثم ضرورة الملكية الخاصة، وهذه الأخيرة تحتّم الخصخصة»(١١٩).

لننظر في حجج ف. نايشول.

- «بضعة أشخاص نابهين» يرون أن «البلاد تعاني أزمة اقتصادية مميّتة».

هذا رأي غير عادي، وكان ينبغي على نايشول «كشخص نابه» أن يبني أطروحته الغريبة على حجج وبيّنات مفصّلة. لكن نايشول لم يذكر أعراضاً محدّدة للأزمة المميتة. فالمؤشرات العامة (دينامية التوظيفات، وتيرة نمو الإنتاج والاستهلاك، وحتى إنتاجية العمل) لا تنبئ بالموت ولا حتى بأزمة ثقيلة. حاولوا اليوم الحصول على معطيات تلك الأعوام التي يمكن الاستدلال في ضوئها على الموت المحتّم للاقتصاد السوفييتي.

لنناقش أطروحات نايشول.

«غوسبلان مصاب بحمّى. ليس محموماً كمؤسسة، بل كمخطط عمل(؟). مكمن ذلك في أن «غوسبلان، طوال الوقت، يراجع حساب خططه».

وماذا في الأمر؟ مراجعة حساب الخطط ليس علامة موت. في العالم المتغيّر قد يتوجب دوماً «مراجعة حساب الخطط»، ومن الغريب ألاّ يفعل

غوسبلان ذلك. إذن كيف نستنتج أن «لا مخرج على ما يظهر»؟ هذا ببساطة تأكيد غبي. لا يجدر الاستنتاج مما قيل أبداً أن «**النظام لن يتعافى**».

ولنسلّم بأمر أن «بضعة أشخاص نابهين» قد أدركوا بنفاذ بصيرة ملامح أزمة. ماذا يفعل، في مثل هذه الحالة، الناس العاقلون؟ يقومون بتشخيص الوضع، يُعدّون سلسلة مقاربات بديلة للعلاج، ويختارون أنجعها بعد تقديم البرهان على ذلك. لكن نايشول يهمل كل المراحل الضرورية للعمل ليقول: «المخرج في اللامركزية!». لماذا وكيف استنبط ذلك؟

ماذا يفهم نايشول من «اللامركزية»؟ إنه لا يعني تقليص تأثيرات الخطط المركزية على أطراف الاقتصاد مع تركيز جهود التخطيط على **نواة** الاقتصاد. على العكس، فحسب مفهومه تعني اللامركزية نسف النظام الاقتصادي بالكامل، ومن ثم **الخصخصة**. هذا ليس إصلاحاً، بل نسفاً «ثورياً» للمنظومة. ففي البداية يؤكدون، ومن دون أية مسوّغات، أن الشخص مهدّد بمرض مميت، وبعدئذ، وعلى هذا الأساس، يقررون قتله.

كما قلنا في سياق سابق، ساخاروف نفسه لم يلحظ ملامح أزمة اقتصادية. يمكن الافتراض أن فريق الاقتصاديين «المصلحين» لم يصنّفه في عداد «الأشخاص النابهين». لكن هاكم تحليل ل. ريزنيكوف أحد اقتصاديي جامعة موسكو الحكومية للوضع الاقتصادي في الاتحاد السوفييتي قبيل البريسترويكا: «من المهم بشكل استثنائي الإشارة إلى ما يلي: إجمالاً، لم يكن الوضع الاقتصادي في النصف الأول من عقد الثمانينيات، وفق المعايير العالمية، مأزوماً. انخفاض تطور وتائر الإنتاج لم يعنِ تدهور هذا الأخير، وبطء وتيرة ارتفاع اليُسر المادي للسكان لم يُلغِ حقيقة تحسنّه»(١٥٣، ص٦٦)

وفي الغرب، أشارت تقارير وكالة المخابرات المركزية الأميركية المنشورة لاحقاً وأعمال الاقتصاديين الأميركيين إلى عدم وجود أزمة في اقتصاد الاتحاد السوفييتي. فيورد ريزنيكوف رأي م. إيلمان وف. كونتروفيتش المتخصّصيْن بتحليل الاقتصاد السوفييتي ومؤلفي المقالة الافتتاحية لكتاب «لا تكاملية النظام

الاقتصادي السوفييتي» المنشور عام ١٩٩٢. جاء في مقالتهما ما يلي: «في مطلع الثمانينيات، وفق المعايير العالمية، وبالمقارنة مع الماضي السوفييتي... لم تكن الأمور بعدُ سيئة».

بدأت الأمور تنحو باتجاه السوء تحديداً بفعل تأثير التحولات الجارية مع انطلاق البريسترويكا. جاء في مقالة الاقتصاديْين الأميركيين المذكورين ما يلي: «إذا كان متوسط عجز الميزانية السنوي فيما بين ١٩٨١-١٩٨٥ هو ١٨ مليار روبل. فإنه بلغ فيما بين ١٩٨٦-١٩٨٩ - ٦٧ ملياراً. وطرح في التداول سنوياً ما متوسطه ٢.٢ مليار روبل فيما بين ١٩٦٠-١٩٨٧، في عام ١٩٨٨- ١٢ مليار، وفي عام ١٩٨٩- ١٨ مليار، في عام ١٩٩٠- ٢٧ مليار روبل».

في الحقيقة لم يكن ثمة أية أزمة اقتصادية في الاقتصاد السوفييتي قبل بدء التحول والابتعاد عن مبادئ الاقتصاد المخطّط. فبدءاً من عام ١٩٨٧ لم يعد اقتصاد الاتحاد السوفييتي، خطوة إثر خطوة، سوفيتياً.

جاء في برنامج الإجراءات الواجب اتخاذها معاً من قبل حكومة عموم الاتحاد السوفييتي وحكومات الجمهوريات ذات السيادة... (١٠ تموز/ يوليو ١٩٩١) ما يلي: «الوضع الاجتماعي - الاقتصادي العام في البلاد حرج جداً. تدهور الإنتاج شمل عملياً كل قطاعات الاقتصاد الوطني. نظام الاعتمادات في أزمة. السوق الاستهلاكية تعاني خللاً وفوضى. يُلاحظ نقص شامل في المواد الغذائية وسوء واضح في شروط حياة السكان. يتطلب هذا الوضع المأزوم اتخاذ تدابير عاجلة كيما نتمكن في مدى عام من **تجنب دمار اقتصاد البلاد**».

هكذا نرى أن الأزمة وليدة قرارات سياسية اتُخذت فيما بين ١٩٨٧-١٩٩٠، وشكلت بداية التحول. انتقلت الأزمة في عام ١٩٩٠ إلى طور مفتوح.قبل ذلك لم يُعانِ الاتحاد السوفييتي من أية أزمة. فحتى أزمة الكساد الاقتصادي العام التي ضربت الاقتصاد الرأسمالي العالمي في مطلع ثلاثينيات القرن الماضي لم تخلّف آثاراً سلبية تُذكر على الاقتصاد السوفييتي.

لماذا ينبغي العودة اليوم إلى هذه المسألة؟ ثمة بضعة أسباب، أحدها ميتودولوجي. في عام ١٩٩٠ - ١٩٩١، عندما أُطلقت الأسطورة بخصوص أزمة الاقتصاد السوفييتي المميتة، التي زُعم أن ملامحها برزت منذ أواخر سبعينيات القرن العشرين، جرت محاولات متكررة لاستيضاح من لدن هؤلاء الناس «النابهين»، بدءاً من أصغر عامل في الأبحاث العلمية وانتهاء بالعالم الأكاديمي، **المؤشرات والمعايير التجريبية** التي تسمح لهم بهذا الاستنتاج الهام. جرى طرح هذه الأسئلة في الأوساط المهنية والعامة من دون خلفيات فكرية أو قصد سياسي.

وفي الحقيقة، حتى أولئك الأخصائيون الذين انتقلوا لاحقاً إلى مواقع العداء للسوفيت، رأوا الواقع على النحو التالي: الاقتصاد العام في تحسن، لكن **ببطء شديد**. هذا أمر مفهوم، فهم يتمنون أن تسير وتيرة التحسُّن بصورة أسرع. لكنهم، وفيما بعد، بدؤوا التحدث عن قرب الانهيار، وكان ذلك بمثابة التأكيد على مزاعم أيديولوجية صرفة، بنية غير سليمة.

لم يكن ثمة في الوعي الجماهيري العام مثل هذا الإحساس بقرب الانهيار أو حتى بأزمة، وبما في ذلك لدى فريق الإنتلجنتسيا ذي الموقف النقدي من النظام السوفييتي. دلَّ على ذلك البحث الاستقصائي الجاري خلال ١٩٨٨-١٩٩٠ بقيادة يو. ليفادا. كان نَفَس الباحثين في هذا السياق معادياً للسوفيت بشكل مكشوف، لكنهم، برغم ذلك، لم يتنبؤوا بحدوث أزمة.

لا تداهم كوارث، مثل انهيار الاقتصاد، من دون تراكم مديد لأعراض وعلامات واضحة، وطبعاً إلا إذا عمدت السلطة نفسها فجأة إلى تخريب الاقتصاد بوسائل سياسية مباشرة. وحتى، في أواسط ثمانينيات القرن الماضي، لم يكن ثمة أسباب ذات شأن لتوقع كارثة. ولذا جرى الحديث في بداية البريسترويكا عن **التسريع** فحسب. لم يعنِ أحد بذلك «تسريع الانهيار». ولم تتضمن الوثائق الخاصة بالأوامر والتعليمات أي تلميح إلى أزمة مرتقبة ذات طابع خطير. وطبعاً ما كان ممكناً الاشتباه بمؤامرة شيطانية من قبيل إحساس هذه الجمهرة الكبيرة من الأخصائيين بكارثة قادمة والسكوت عنها.

لم تُسمع ولم تقرأ أجوبة معقولة على أسئلة بخصوص مؤشرات ومعايير. فكان من شأن ذلك أن يثير القلق. في ذلك الحين لم تسمح كثافة الأحداث المتعاقبة بالاشتغال على قضية منهجية Methodic. علماً أن هذه الأخيرة تحمل طابعاً عميق الأساس، وما لم نعالجها اليوم سيبقى المجتمع الروسي أعمى، ومن دون أدوات تقييم حال الاقتصاد الوطني.في تلك الأثناء آمن قسم كبير من المجتمع، ولاسيما الإنتلجنتسيا بوجه خاص، بالخرافة المتداولة. دفعت البلاد ثمناً ضخماً لقاء ذلك. لكن من غير المعقول، بعد مرور عشرين عاماً على تجربة دراماتيكية، تصديق مثل هذه الخرافات!

قال فلاديمير بوتين في تقرير الحكومة أمام الدوما الحكومية في ٢٠ نيسان/ أبريل ٢٠١٠ عن الاقتصاد السوفييتي: «في الواقع حققنا الكثير من الإنجازات في العهد السوفييتي، وأنا لست من ذلك الصنف من الناس المندّدين... لكن تبقى الحقيقة... انهار الاقتصاد، غير فعّالة كانت أساليب إدارة الاقتصاد!».

ما من شك في أن بوتين يثق تماماً بأن الاقتصاد السوفييتي **انهار**. لكن كان عليه - وقد كان آنئذ رئيساً لحكومة بلاد ورثت نظام اقتصاد سوفيتي **وتعيش** بالمعنى الحرفي على هذا الميراث - دراسة هذه الظاهرة غير العادية. ما معنى «انهار الاقتصاد»؟ ما هي مظاهر هذه السيرورة؟ ما هي العلامات التي تتيح الرؤية المسبقة لهذا الشذوذ الغريب؟

لن نتطرق في هذا الفصل لأسباب انهيار الاتحاد السوفييتي، لمزايا وعيوب اقتصاده ونظامه الاجتماعي. فهذا موضوع آخر، وله حديث خاص. الحديث هنا متمحور حول الميتودولوجيا.

لنتذكر تصريح أ. ياكو فليف المعتمد - على ما قال - على إحصاءات خاصة بالوضع الاقتصادي عشية البريسترويكا. «كنّا أمام كارثة اقتصادية». ينبغي، على ما يبدو، اعتبار هذا التصريح من قبيل دعاية أكاديمي لتسويقها بخصوص الاقتصاد. فاليوم يستطيع أي كان أن يرجع إلى الإحصاءات ليقتنع بأن المؤشرات الاقتصادية الرئيسة الخاصة بمنتصف ثمانينيات القرن الماضي لم توحِ بأية كارثة مقبلة.

ارتفعت بشكل ثابت ومطرد مؤشرات استهلاك السكان للخيرات والخدمات المادية. فبالمقارنة مع عام ١٩٨٠ شكلت هذه المؤشرات ١١٤.٧% في عام ١٩٨٥ و١٢٧٪ عام ١٩٨٩. استمر في الاتحاد السوفييتي نمو معدل توظيفات الرساميل في الاقتصاد حتى لحظة نسف بنية النظام - الأمر الذي لا يتفق مع تصور أزمة مرتقبة عندما تكون كل القوى موجهة من أجل الحؤول دونها. وبما أن الأثر الاقتصادي للاستثمارات لا يتحقق، كما هو معلوم، إلا بعد أجلٍ طويل نسبياً، فإنه مع بروز علامات أولى لأزمة، تُسحب دوماً الموارد من أجل تخفيف وقعها من حساب هذه الاستثمارات. وإذا كانت الاستثمارات موجهة لخدمة المستقبل وليس ترميم الحاضر، فهذا يعني عدم توقع أزمة مقبلة. نما معدل التوظيفات الاستثمارية في الاتحاد السوفييتي في عام ١٩٨٨ بالمقارنة مع عام ١٩٨٠ - ٤٠٪، في حين بلغ هذا المؤشر ٣٠٪ في الولايات المتحدة الأميركية و١٠٪ في فرنسا، وبقي على حاله كما في السابق في ألمانيا الاتحادية.

تحسَّنت مؤشرات الإنتاج في القطاعات الأساسية المكوّنة لاقتصاد البلاد، مثل المحاصيل الزراعية، منتجات الألبان، وانخفض وسطي إنفاق الوقود لإنتاج الطاقة الكهربائية بحوالي ١٠٪ في عام ١٩٨٧ بالمقارنة مع عام ١٩٦٠. لنأخذ جانباً آخر من مكوّنات حياة المجتمع غير ذاك المتعلق بالإنتاج، ولاسيما **نمط الحياة**. ففي السبعينيات والثمانينيات انتقلت البلاد وفق المؤشرات الرئيسة إلى نمط حديث راقٍ: تمت بشكل شامل كهربة الريف وتمديدات أنابيب الغاز السائل إلى كل المواقع المأهولة بالسكان تقريباً. صار حتى السفر بالطائرة إلى المسافات البعيدة متاحاً وشيئاً عادياً بالنسبة للمواطن. يُعد كل ذلك من قبيل التحسين الأساسي لحياة الناس. أما ظواهر الركود والهبوط وحتى التراجع التي أشار إليها النقاد فلا تتشكل، على أرضية ما جرى من ارتقاء شامل لأساسيات حياة الناس، ملامح أو علامات انهيار. فيجب وزن الظواهر الاجتماعية بموازين حقيقية.

مثل هذه الملامح كان كثيراً، وهذا أمر طبيعي في سياق الاتجاهات العامة للنظام. يؤكد تقرير وكالة المخابرات المركزية الأميركية لعام ١٩٩٠ بعنوان: «حال الاقتصاد السوفييتي» أيضاً على أنه حتى لا وجود لأزمة في الاقتصاد السوفييتي،

ناهيك عن انهيار أكيد. وغالباً ما استند الباحثون الأميركيون على هذا التقرير واقتبسوا منه، علماً أنه اعتمد، إضافة إلى معطيات خاصة بالوكالة المذكورة، مؤشرات الإحصاءات السوفييتية مع الاعتراف عموماً بصدقها وصحتها. إذن بمن يجب أن يثق منظرونا المعادون للسوفيت، إذ لم يكن بحلفائهم الأوفياء؟

بكلمات أخرى، لم تتنبئ المؤشرات الرئيسة والأكثر موضوعية بكارثة مرتقبة، وتشكل صورتها في الوعي العام كان نوعاً من **التلاعب**. لكن ينبغي الاعتراف بأن الأمر الهام هنا ليس عمل المتلاعبين بالوعي، بل في وثوق مجموعات نافذة من الإنتلجنتسيا، وبمن في ذلك النومنكلاتورا، بدعاياتهم. فهؤلاء هم من أذاع هذه الكليشيهات وغرسها في الوعي العام.

برزت العلامات الأولى للأزمة في عام ١٩٩٠. يتضمن الجدول رقم ٤ التالي المؤشرات الأساسية الدالة على ثبات واستقرار الأساس الاقتصادي للبلاد. لم يشك ولا يشك أحد في صحة هذه المؤشرات.

جدول ٤ - المؤشرات الاقتصادية الأساسية للاتحاد السوفييتي في الفترة بين ١٩٨٠-١٩٩٠ (وفق معطيات إدارة الإحصاءات المركزية)

	عام١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٩٠
الناتج الوطني الإجمالي (بالأسعار الحقيقية الجارية) (مليار روبل)	٦١٩	٧٧٧	٧٩٩	٨٢٥	٨٧٥	٩٤٣
الصناديق المالية المخصصة لجميع قطاعات الاقتصاد الوطني (وفق أسعار عام ١٩٧٣) (مليار روبل)	١١٥٠	١٥٦٩	١٦٥١	١٧٣	١٨٠٩	١٩٠٢

الإنتاج الصناعي (وفق أسعار عام ١٩٨٢) (مليار روبل)	٦٧٩	٨١١	٨٤٦	٨٧٩	٩١٣	٩٢٨
الإنتاج الزراعي (وفق أسعار عام ١٩٨٣) (مليار روبل)	١٨٨	٢٠٩	٢٢٠	٢١٩	٢٢٢	٢٢٥
دينامية بناء المساكن (مليون متر مربع)	١٠٥	١١٣	١٢٠	١٣١	١٣٢	١٢٩
الطاقة الكهربائية (مليون كيلو واط)	٢٦٧	٣١٥	٣٢٢	٣٣٢	٣٣٩	٣٤١

يبرز من خلال هذا التاريخ المليء بالخرافة استنتاج ثقيل. يسقط من وعي السياسيين والاقتصاديين خلال فترة البريسترويكا الجانب الميتودولوجي. لكن حتى الآن مازالت تحل التقييمات الأيديولوجية محل العقلانية في استيعاب السيرورات الجارية في الاقتصاد الوطني. يُصغي الناس - حتى ذوو التحصيل العلمي - لتأكيدات السياسيين الهامة، لا بل والخطيرة الشأن، من دون أن يطلبوا أو ينتظروا براهين وبيّنات. يتبنّون أو يرفضون هذه التأكيدات انطلاقاً من معطيات اللحظة السياسية الراهنة، ومن ثم تغدو التقييمات المتبنّاة كليشيهات في تفكيرهم. في زمن البريسترويكا صدّق الناس غورباتشوف وياكوفليف وعلقت في وعيهم كليشيه ثابتة مفادها أن الاتحاد السوفييتي انهار بسبب أو بنتيجة أزمة اقتصادية مميتة حصلت في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين. كانت العشرون سنة الماضية كافية لاقتناع كل من امتلك حداً أدنى من القدرة على التأمل والمحاكمة بزيف هذه الكليشيه، لكن ذلك لم يحصل. غابت ملكة التحليل النقدي والتأمل الحصيف بخصوص السيرورات الاقتصادية الفعلية.

الفصل التاسع عشر

الاتهامات المبدئية الموجهة إلى الاقتصاد السوفييتي - تصفيته

كانت الأسطورة بخصوص أزمة (وحتى انهيار) الاقتصاد السوفييتي عشية البريسترويكا نوعاً من خطاب موجّه إلى العقل البراغماتي السليم للناس الصرحاء سريعي التصديق. اتخذت هذه الأسطورة أحد تعاليم أ. غرامشي الهامة الخاصة بإجهاض الهيمنة الثقافية: من دون طرح قضايا مبدئية، من دون رفض صريح للنظام القائم، بل التأثير في أفكار الإنسان العادي بطريقة بسيطة، لكن مدروسة، وعلى النحو التالي: ربما يكون الاقتصاد السوفييتي المخطّط شيئاً جيداً، لكن انظروا: رفوف المخازن خاوية على عروشها. لسبب ما الاقتصاد المخطَّط مشلول، دراسة الأسباب من اختصاص العلماء، لكن يتوجب علينا نحن اتخاذ التدابير مستفيدين من تجربة الاقتصاد الغربي. أنتم ترون كيف يفعل هذا الأخير بشكل حسن. طبعاً نحن سنأخذ من الغرب الآلية فقط، كما سبق وأخذنا منه القاطرة البخارية والطائرة. اللاعدالة العظيمة التي اشتُهرت بها الرأسمالية لا علاقة لنا بها، عندنا ثقافة أخرى. ليس هاماً لون الهرّة مادامت تصطاد الفئران.

حتى إن غورباتشوف لام بعضاً من المغوين الراغبين بنقل أو إدخال قليل من الرأسمالية مع آلية السوق الموضوعية إلى الاتحاد السوفييتي: «في الحقيقة، رأينا على صفحات دورياتنا المطبوعة اقتراحات خارجة عن أطر نظامنا، ومن بينها رأي يقول بأن علينا التراجع عن الاقتصاد المخطط وقبول البطالة. لكننا لا

نستطيع السماح بذلك، فنحن بصدد تعزيز النظام الاشتراكي، وليس الاستعاضة عنه بنظام آخر. ما يُدفع إلينا من الغرب، من الاقتصاد الآخر لا يعنينا وغير مناسب لنا... من بين كل خمسة عشر شخصاً يعيش الآن في الاتحاد السوفييتي أربعة عشر منهم ولدوا بعد الثورة. ومازال ثمة من يدعونا إلى التراجع عن النظام الاشتراكي. هنا يطرح نفسه سؤال - لماذا فجأة ينبغي على الناس السوفيت، الذين نشأوا أو كبروا أقوياء في ظل النظام الاشتراكي، التخلي عن نظامهم؟ سوف نطوّر ونعزّز بكل الوسائل الاشتراكية. أرى أننا لم نكتشف حتى الآن سوى الحد الأدنى من الإمكانات التي يتيحها لنا النظام الجديد.

انطلاقاً من ذلك نرى من المستهجَن أن يطرحوا علينا - بعضهم حتى بنيّة حسنة - تغيير نظامنا الاجتماعي والأخذ بأساليب وصيغ خاصة بنظام اجتماعي آخر. لم يخطر ببال هؤلاء الناس أن ذلك وببساطة أمر مستحيل، حتى وإن كان أحد ما يريد العودة بالاتحاد السوفييتي إلى الرأسمالية»(٤٠).

بهذا الشكل كانت تصريحات الأمين العام للحزب الشيوعي السوفييتي. لكن بموازاتها تدفقت على رؤوس الناس تصريحات فريق الاقتصاديين التي تضمّنت **رفض الاقتصاد السوفييتي بالمجمل.** لنستعرض الأطروحات الرئيسة في هذا المضمار

رفض الاقتصاد السوفييتي لعدم فعاليته. الأمر الأساسي المسلّم به في هذه الحملة الأيديولوجية هو التأكيد على أن اقتصاد السوق من النمط الغربي أكثر فاعلية من السوفييتي. علاوة على ذلك، رأى «منظرو الإصلاح» أن الاقتصاد السوفييتي غير سويّ Unnormal. ويجدر القول هنا بأن هذه الأطروحة لم تخص النظام الاشتراكي السوفييتي، بل تضمنت قياساً **حضارياً** (مثلاً، بالتعميم على الإمبراطورية الروسية).

حتى إنّ الاقتصادي ف. نايشول، المشارك أيضاً في صياغة مبدأ البريسترويكا، نشر في مجلة «أغونيوك» مقالاً بعنوان: «لا اقتصاد سوياً في أي

من البلدان الأرثوذكسية»(١١٨). وهذا التأكيد الأخرق «ابتلعه» قسم كبير من الإنتلجنتسيا! عمر بعض البلدان الأرثوذكسية يزيد على ١٥٠٠ سنة، فلماذا لا يمكن اعتبار اقتصادها سويّاً؟ ومن الغريب تماماً أن اقتصاديي البريسترويكا راحوا فجأة يرون سويّاً اقتصاد بعض بلدان الغرب الصغيرة سكاناً والطارئة حضارياً. إذا كانت الولايات المتحدة الأميركية التي يعيش فيها ٥٪ من سكان الكرة الأرضية تستهلك ٤٠٪ من الثروة المعدنية، فإنه يجب على أي إنسان يُحسن مبادئ الحساب أن يدرك أن اقتصاد هذه البلاد لا يمكن أن يكون معياراً للبشرية.

في الأيديولوجيا الرسمية للبريسترويكا صار من المتعارف عليه التأكيد على أن اقتصاد السوق (الرأسمالية) هو النمط «الطبيعي» للاقتصاد بخلاف السوفييتي «غير الطبيعي». صرّح غ. بوبوف في كراسه «ما العمل؟»: «جاءت الاشتراكية كشيء ما اصطناعي، أما السوق فيجب أن يعود كشيء ما طبيعي».

اقتصاد السوق تصميم **حديث العهد** نشأ من خلال تغيّر فجائي Mutation عميق في ثقافة الغرب، لذا، وبالأخص، لا يعد شيئاً ما «طبيعياً» وعمومياً. عُدّ طبيعياً على الدوام الاقتصاد اللاسوقي تحديداً، الاقتصاد الملبّي للحاجات، ولذا اندرج ضمن مفهوم **اقتصاد نوتورالي**. ومن عبث ولا مبالاة منظّرينا بالمقولات الأساسية فقط يمكن تفسير كون معظمهم لم يحاول التمعّن والتدقيق في كنه نظام الحياة الذي يحاول فريق غورباتشوف - يلتسين أن يفرضه على الاتحاد السوفييتي وروسيا.

ما كان ممكناً لهذه الحملة أن تنجح لولا احتكار نومنكلاتورا الحزب الشيوعي السوفييتي التام لوسائط الإعلام الجماهيري. استُبعدت من تفكير ولغة البريسترويكا مسألة **الاختيار**، وهبطت السياسة من مستوى **الوجود الكوني** إلى مستوى **المُعاش**. جرى الحوار والنقاش بخصوص **القرارات**، وكأنما الخيار التاريخي قد رتّبته للبلاد قوى عليا ولا يحتاج إلى نقاش. فرضوا على الناس بقوة الإعلام

قبول مقولةٍ عبثية: «لا معطى آخر» (أو «لا بديل»). ولاحقاً راحوا يؤكدون: لا خيار سوى البريسترويكا، سوى التغيير، سوى السوق....إلخ. وفي غضون ذلك استُخدم أسلوب الإيحاء من خلال إطلاق المثل الشائع - «انطلق القطار»، أي لا رجوع، ولا سبيل آخر سوى مواصلة عملية التغيير.

في الصحافة والتلفزة ما كان ممكناً أن يرشح أي صوت يقدّم تقييماً عقلانياً متكاملاً بخصوص هذه الأطروحة. نقارن بين الرأسمالية («السوق») والنظام السوفييتي («الخطة») أيهما أكثر فاعلية؟ لا يمكن إعطاء جواب تجريدي، يجب طرح السؤال في إطار الشروط الظرفية. فيجب أن يكون السؤال على النحو التالي: **أي نظام أكثر فاعلية في ظروف واقع الاتحاد السوفييتي؟** وفي هذا الإطار يجب أن يرتكز التقييم أولاً على قابلية حياة النظام في الظروف الطبيعية. وهنا نأخذ بالاعتبار حقيقة قاسية صاغها مؤرخ الرأسمالية ف. بروديل الذي طالما امتدحه أصحاب البريسترويكا: «النظام الرأسمالي وليد اللامساواة في العالم، من أجل تطوره ضروريٌ تضافر الاقتصاد العالمي... ما كان ممكناً أن يتطور النظام الرأسمالي من دون المساعدة والخدمة المفيدة من حساب عمل الغير». في سياق الاستنتاج الذي طلع به بروديل، بعد حساب تدفق الموارد من المستعمرات إلى إنكلترا في القرن الثامن عشر، كلمة «يتطور» معادلة لمعنى «يوجد»، أي إن «المساعدة والخدمة المفيدة من حساب عمل الغير» هي شرط حياة الرأسمالية. هذه فكرة بسيطة، لكن الإنتلجنتسيا عندنا لم ترغب في معرفتها.

نضيف إلى هذه الحقيقة، من أجل المقارنة، حقيقة جلية أخرى مماثلة: «استطاع النظام السوفييتي التطور من دون المساعدة والخدمة المفيدة من حساب الغير». هكذا، وطبقاً لمعيار حاسم بخصوص حياة وتطور النظام يمكن استنتاج ما يلي: **في ظل عدم حصول البلاد على مساعدة وخدمة مفيدة من حساب الغير، الاقتصاد السوفييتي أكثر فاعلية من الاقتصاد الرأسمالي.** لو أن مصادر المساعدة والخدمة المفيدة من حساب الغير كانت متوفرة لوجب معالجة الأمر على نحو خاص. لكن هذه الحالة لم تكن قائمة بالنسبة لسكان الاتحاد

السوفييتي، لأننا جميعاً نعرف: لا الاتحاد السوفييتي ولا روسيا الحالية توفرت ولا تتوفر ولن تتوفر لهما على الأرجح هذه المصادر من حساب الغير. المكان مشغول قبلاً!

إن المعادلة التي قدّمها بروديل من خلال حساب دقيق للموارد التي حصلت عليها الرأسمالية الغربية مجاناً من المستعمرات كرّرها بأشكالٍ مختلفة علماء وفلاسفة غربيون آخرون، أي إنه ليس ثمة أي خطأ بهذا الخصوص. فهذا هو ليفي شتراوس يعلن مثلاً: «الغرب بنى نفسه من مادة المستعمرات» من هذا يمكن استخلاص نتيجة بسيطة: «من الغباء أن تعوّل على بناء اقتصاد في بلادك على نمط ما فعل الغرب إن لم يكن بمقدورك سلب شعوب أخرى مادة بناء» وفيرة.

هكذا، في تلك الأثناء، أثارت الدهشة مقدرةُ رفاقنا «التقدميين» على انتزاع المسألة من سياقها الواقعي، وكأنما نسوا أشياء واضحة ومعروفة من قبل الجميع. فلا تُقاس أو تُقيّم **الفاعلية** من خلال مقارنة الآثار الناتجة. من أجل ذلك يجب أن يكون ثمة تكافؤ في المخارج من حيث الموارد - وإن بشكل تقريبي في «الأرصدة» الرئيسة الكبرى المتوفرة.

لكن استُثني هذا العامل من النقاش بشكل قاطع، وعُدَّ من الغرابة بمكان التذكير به. وعندها نهض «التقدميون» إلى الحرب ضد «امبراطورية الشر»، إلى حربٍ، كل الوسائل فيها جيدة - إلى حرب تدميرية.

الجيل الجديد من الإنتلجنتسيا - قضية أخرى. ترى الشبيبة (الطلاب مثلاً) أن القضاء على النظام الاقتصادي السوفييتي لم يؤدِ إلى دخول شظايا الاتحاد السوفييتي في «بيتنا الأوروبي المشترك». وفيما يخص روسيا الاتحادية، فتتحوّل إلى منطقة «اقتصاد متمّم»، إلى طرف في محيط الرأسمالية الغربية مصدّرٍ للخامات. تسير الأمور باتجاه القضاء على روسيا كبلاد، كثقافة وكاقتصاد وطني (أي اقتصاد ضامن لحياة وإعادة إنتاج شعبها).

في ضوء هذا بات بمثابة حقيقة واضحة تقريباً أن القول بـ «لا فاعلية» المنظومة الاقتصادية السوفييتية يفقد أساسه. فتلك المنظومة حققت بشكل جلي وظيفتها الأساسية، أما الحالية فلا. اتضح أن من المستحيل بناء «غرب» في روسيا، نظراً إلى أنه لا منفذ الآن ولا مستقبلاً لديها يوصلها إلى «مادة المستعمرات»، أو للحصول على «المساعدة والخدمة المفيدة من حساب الغير».

في تلك الأثناء استُقبلت مواقف وتصريحات الاقتصاديين في أوساط الإنتلجنتسيا بمزيدٍ من الحماسة. كان دعمهم بيِّناً وصارخاً وأثَّر في الوعي العام. وفي ذلك الحين كتب الأديب ف. لاكشين المحرر الرئيس لمجلة «الآداب الأجنبية» عن هذا الدعم كظاهرة في الثقافة هامة ونادرة: «تمثّل الجانب الآخر في النجاح المذهل للاقتصاديين. في بداية انطلاق البريسترويكا قرأ الناس علماء الاجتماع والزراعة وآخرين، بدءاً من شميليوف، ليسيشكين وسيلونين وسواهم... كان ثمة وهمٌ في أن العلماء لا يخطئون ولا يكذبون، لأن الاقتصاد علم دقيق كما الرياضيات. بات الاقتصاديون مشهورين ذائعي الصيت كما «نجوم» الفنون الاستعراضية، مثل فاليري ليونتيف وآلا بوغاتشوفا. مازلت أذكر كيف استُقبل ن. شميليوف في قاعة المحاضرات: «كادوا يغمرونه بالورود»(٩٢).

من غمر المثقفون السوفيت بالورود؟ غمروا الاقتصاديين النومنكلاتوريين الذين اتضح عدم نجاحهم في مهمتهم المتمثلة في دراسة وإيضاح الاقتصاد الوطني لبلادهم! وعندما بات عدم نجاحهم هذا جلياً وخطيراً شرعوا بالتعاون مع القسم الفاسد من النومنكلاتورا، في هدم الاقتصاد الوطني، وتصرفوا، مستخفين بواجبهم في تحذير المجتمع من العواقب المقبلة، كما يتصرف المضلِّلون والغشَّاشون. ففي منتصف تسعينيات القرن الماضي عندما بلغ التحول نقطة اللاعودة قالوا بتهكم صريح إنهم عرفوا دوماً العواقب الكارثية التي ستنتجم عن هذا التحول.

في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤ أجرى معهد علم الاجتماع RAN مقابلة صحفية مع وجوه بارزة من واضعي مبدأ التحول بخصوص تصورهم حول مسألة التراجع عن الاقتصاد المخطَّط وتبني اقتصاد السوق. فقال الأكاديمي أ. أغانبغيان في هذا السياق: «أعتقد أن استبدال نظام بآخر يفترض من حيث المضمون نسفاً من الجذور. طبعاً مفهوم «النسف الجذري» نسبي جداً. فإذا دار الحديث إن كان ذلك سيؤدي أم لا إلى قتل الناس فأرى أنه يمكن بلوغ الهدف من دون قتل الناس. طبعاً، الانتقال من نظام إلى آخر مؤلم جداً بالنسبة للناس، وينبغي القول بصراحة إن نظام السوق شديد القسوة على الإنسان، ويترافق بعمليات سلبية كثيرة، مثل التضخم النقدي والبطالة. كما سيطرأ تغيير على صورة ونمط الحياة بشكل جذري. سيبرز في حياتنا ظاهرة البطالة وتمايز الناس بين غنيّ وفقير وما إلى ذلك».

عرف المتحدث كل ذلك، لكنه لم يقدّم إخطاراً أو تحذيراً في حينه بهذا الخصوص في عام ١٩٨٩ عندما استدرجنا إلى نظام السوق. وهو، بالمناسبة، يخدعنا أيضاً في هذه المقابلة الصحفية، فهذا «النسف الجذري» قتل الناس فعلاً، قتل كثيرين.

لوحظ أمر مذهل: لم يقل أحد من علماء الاقتصاد السوفيت البارزين إنه **يمكن تحويل** الاقتصاد السوفييتي إلى اقتصاد سوق من نمط غربي. لم يؤكد أحد أبداً أنه يمكن بناء نظام اقتصادي على النمط الغربي في روسيا. حالة شاذة فعلاً: بُنيت الدعوات والإعلانات بخصوص مسألة غاية في الأهمية بالنسبة للشعب على فرضيات لم يجرؤ أحدٌ على الإفصاح عنها. لم يصرح أحد بأنه سينشأ على سكة الاتجاه الحالي اقتصاد قادر بكفاية على ضمان بقاء روسيا حيّة بالكامل بلاداً وشعباً. ادرسوا اليوم كمَّ الوثائق والخطب والتصريحات، لكنكم لن تعثروا على تصريح من قبل أكاديمي ما يعلن فيه أن خطة الإصلاح ستوفر لنا الأمن من دون الانزلاق إلى لجة الكارثة، في حين تبدو محاذير الوقوع في الكارثة جلية جداً.

مبدأ التغيير والتحول يناقض ذخيرة المعرفة المتراكمة حتى في إطار **الليبرالية!** في عام ١٩٩١ خاطبت مجموعة من ٣٠ عالماً اقتصادياً أميركياً (ثلاثة منهم حاصلون على جائزة نوبل - موديلياني وتوبين وسولوي، إضافة إلى عالمٍ رابع، هو فيكري، حصل على الجائزة في عام ١٩٩٥) غورباتشوف في «رسالة مفتوحة». أشار هؤلاء محذّرين إلى أنه يجب، من أجل ضمان نجاح الإصلاحات، الإبقاء على الأرض والثروات الطبيعية الأخرى ضمن الملكية الاجتماعية. رأى الاقتصاديون الغربيون البارزون الطابع الهدّام لمبدأ الإصلاحات الروسية وحاولوا تجنيب بلادنا عواقب ثقيلة الوطأة. لكن، وببساطة، لم يعيروا عندنا هذه الرسالة أدنى اهتمام.

وهاكم كيف وصفت جوهر البريسترويكا الأكاديمية ت. زاسلافسكايا: «البريسترويكا هي تغيير نمط المسار الذي يسير عليه المجتمع... بموجب هذا الفهم، عند اكتمال البريسترويكا سيحصل خروج المجتمع إلى مسارٍ جديد نوعياً أكثر فعالية، وسنحتاج قبل الشروع في الانتقال إليه فترة تحضير بحدود ١٠-١٥ سنة... ضرورة التغيير المبدئي لمسار تطور المجتمع تعني أن المسار السابق كان باطلاً»(٦١).

هنا قيل إنّ على البلاد والعباد ألاّ ينتظرا حصول تحسُّنٍ في جوانب ما في الحياة، بل تغييراً في **نمط** نظام الحياة، أي كل **جوانب** الحياة الاجتماعية والشخصية. الحديث هنا لا يدور عن عبور تقاطع طرق إلى «طريق آخر»، بل عن تغيير **نمط المسار**. ماذا يعني ذلك؟ كيف وعلى أي نحوٍ اتضح أن «المسار السابق باطل»؟ وفي أية لحظة اتخذت روسيا الطريق الباطل؟

في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين امتلك الاتحاد السوفييتي موارد لإنتاج صواريخ وطائرات جيدة، لكن لم يكن ثمة إمكانية لصناعة مكانس كهربائية وجينزات مثل تلك التي تنتجها الولايات المتحدة الأميركية. في تلك السنوات تكوّنت القدرة العلمية - التقنية للغرب وسوقها المشتركة. من حيث الأبعاد لا يمكن مقارنة هذه القدرة العلمية - التقنية الغربية بالأخرى السوفييتية،

في حين كنا بحاجة إلى منتجات غربية كثيرة لم نحصل عليها حتى لقاء مال كبير. في الوقت ذاته، تضخّمت قائمة المواد والمصنوعات الضرورية من أجل تنفيذ برامج ذات أولوية، بحيث لم تعد ثمة إمكانيات متوفرة أو كافية لإنتاج بضائع الاستهلاك الشعبي الواسع. أعطيت الأولوية الأولى للمنتجات التي تخدم الأهداف الدفاعية بصرف النظر عن معايير الفاعلية **الاقتصادية** (بمعايير القدرة الدفاعية كانت فعّالة جداً). لكن هل يجوز، انطلاقاً من ذلك وعلى هذا الأساس، الموافقة على ضرب هذا الاقتصاد. هذا عَرَض أزمة ثقافية ثقيلة وحتى مرض. هذا يعني أنه نشأ لدى الناس وعلى نطاق جماهيري إحساس **باللامسؤولية**. فسَّر بنارين هذه النقلة الكبيرة في الوعي بمصطلحات التحليل النفسي بـ «تمرّد أوديب»، تمرد ضد مبدأ الأبوية - الأبوة المسؤولة عن حياة الأسرة والسلالة.(١٣٥)

رفض النظام المخطّط. بعد عام ١٩٨٧ مورس ضغط كير على بقايا التخطيط. كتب غ. بوبوف «مؤدلج البريسترويكا» والعميد الأبدي لكلية الاقتصاد في جامعة موسكو الحكومية في عام ١٩٨٩: «وردت في وثائق الاجتماع العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي (حزيران/ يونيو ١٩٨٧) بعنوان «الموضوعات الأساسية لإعادة بناء إدارة الاقتصاد، وتالياً في القانون المقر في الدورة السابعة لمجلس السوفيت الأعلى للاتحاد السوفييتي بعنوان: «حول المنشأة الحكومية» - وردت كلمات يمكن وصفها بالتاريخية: «أرقام المراقبة... لا تحمل طابع الأمر». يتضمن هذا القول واحدة من أهم عُقَد البريسترويكا»(١٤٥).

فهم غ. بوبوف أن هذا القانون قد ثبّت **كلمات تاريخية!** هذا يعني أن الحديث يدور هنا عن أهم شيء. فلم تعد الخطة بالنسبة للمنشأة تمثّل قانوناً، انتزعوا من منظومة الاقتصاد المخطّط محور ارتكازها.

بدأت عملية تفكيك القطاعات الرئيسة للاقتصاد الوطني. حصل ذلك بين عامي ١٩٨٩-١٩٩١، حتى في ظل البقاء الشكلي لنظام التخطيط، لكن عبر

تقليص وإلغاء الطلبات والتوصيات المقدمة من قبل الحكومة. بدءاً من عام ١٩٩٢ تكفَّلت حركة «قوى السوق» بالقضاء على القطاعات الرئيسة التي شكلت عماد الاقتصاد الوطني، لكن تمَّ ذلك، طبعاً، بواسطة قرارات سياسية معدّة مسبقاً لضرب القطاعات الإنتاجية الجديدة المتقدمة تكنولوجياً.

مهَّد الاقتصاديون، برفضهم فكرة التخطيط الاقتصادي، السبيل إلى طرح حلول تقنية (كما حصل في السبعينيات عندما اقتُرح بناء مستودعات لتخزين البطاطا بدلاً من بناء الصواريخ). لكن **الخيار** المتخذ من قبل المجتمع («ضرورة الصمود في ظروف الحرب») حدّد أولوية التخطيط. فالأولويات لا تتحدّد من خلال حلول تقنية، بل من خلال قيم عليا.

عملياً يكمن خلف «الأخطاء» المحددة التي يوردها نقّاد المشروع السوفييتي رفض المعايير الرفيعة. لكن «النفخ» في الخطأ وتضخيمه يقلب المعادلة تدريجياً بشكل غير ملحوظ، فيصبح المعيار الرفيع بالنظرة السطحية خاطئاً.

لكن لنفترضْ وجود مؤشر «فعاليّة» متعادل القيمة بخصوص المنظومتين. في هذه الحالة يصبح التخلي عن «التخطيط» وتبنّي «السوق» غشاً وتزييفاً. فبلدان «السوق الحرة» حظيت دوماً بمساعدة من قبل الدولة أعادت للنظام توازنه. مثلاً، الدولة فقط استطاعت ضمان اقتصاد الغرب من خلال الاستيلاء على موارد المستعمرات. من دون هذه الموارد ما كان ممكناً بوجه عام أن يعيش ويستديم «السوق» (النظام الرأسمالي)، وهذا ما كشفته مدرسة بروديل بالتحليل التجريبي. قيل إن «يد السوق غير المرئية» عاجزة من دون «قبضة الدول غير المرئية».

في الولايات المتحدة الأميركية عندما قوي «السوق» بالمقارنة مع الدولة حصل «الكساد العظيم». وكان الجواب «ثورة كينزية». والثورة في هذا المقام تعني وقوع كارثة، أي عدم فاعلية علاقات السوق. وفي الأدبيات الغربية كثيراً ما نقرأ عبارة من قبيل «نظام السوق بذاته يدمّر ذاته».

بالمقابل ثمة خبرة تجريبية كبيرة وشفافة تدل على أن الاقتصاد اللاّسوقي بعلاقات مباشرة «**في ظل عدم وجود موارد احتياطية**» من الخارج أكثر فاعلية من السوقي. الحديث هنا يدور، في المقام الأول، عن الاقتصاد العائلي. فهذا غير قائم على نظام شراء - بيع، أو على التبادل المباشر، بل على التعاون والمساعدة المتبادلة. هذا شكل نموذجي من اقتصاد مخطط: بميزانية، بمحاسبة غير نقدية وبأسعار اتفاقية.

في الولايات المتحدة الأميركية نُشرت أعمال حاولت حساب اقتصاد الأسرة بمعايير سوقية - كما لو كان أفراد الأسرة انتقلوا إلى علاقات شراء - بيع مع تبادل متكافئ. كانت النتيجة مدهشة وبمثابة اكتشاف: تبيّن أنه من غير الممكن أن تعيش الأسرة على هذا المنوال، فكل الخدمات باهظة الثمن ولا يستطيع أحد الإيفاء بها.

كانت أطروحة حول ما يُقال عن **الإنتاج الزائد لمصادر كعيب أساسي للاقتصاد المخطط.** دخلت هذه الأطروحة، حقيقةً، في صلب مبدأ ضرب شرعية النظام السوفييتي، ومن ثم ضرب اقتصاد الاتحاد السوفييتي ذاته، كما اقتصادات الجمهوريات «المستقلة» عنه. فاتُخذت عقب الهجوم على قطاع ما عُدّ إنتاجه مفرطاً (مثل الحديد والتراكتورات والطاقة)، أو حتى بموازاة هذا الهجوم، قرارات سياسية هادفة إلى ضرب هذه القطاعات.

كان هذا السعي الوحشي بلا عقلانية لتدمير الصناعة الوطنية سمة تميزت بها كل النخبة «الإصلاحية»، وكانت بذلك بمثابة «فصيل فدائي» في مؤخرة العدو. جاء في كتاب هام حول البريسترويكا لـ ف. نايشول ما يلي: «من أجل الانتقال إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة من الضروري عدم تسريع هذا التقدم العلمي - التقني المتسم بالخلل، بل إجراء تبديل كامل في التكنولوجيا على غرار بلدان الغرب وجنوب شرق آسيا. وهذا الأمر يمكن بلوغه فقط عبر التحول إلى اقتصاد مفتوح تشكل فيه الكتلة الأساسية للتكنولوجيا حلقات قصيرة مقتصرة على السوق الخارجية. الخطوة الأساسية في هذا الاتجاه يمكن أن تكون

جذب الرأسمال الأجنبي من أجل إقامة بنية تحتية من أجل المقاولة الخارجية، ومن ثم إنتاج تجميعي يعمل لأجل تكوينات أجنبية»(١٢٠)

في هذا السياق عندما دار نقاش في موسكو في عام ١٩٩١ حول قانون الخصخصة نشرت مجلة «فورتشون» تحقيقاً ضافياً عن السياسة الصناعية اليابانية جاء فيه ما يلي: «لا يمكن أن يترك اليابانيون أبداً شيئاً ما ثميناً، مثل قاعدتهم الصناعية، لتعسف قوى السوق الغاشمة. فالموظفون والمشرّعون يحمون الصناعة كما تحمي الدجاجة فراخها». اليابانيون تصرفوا بحكمة، أما الإنتلجنتسيا السوفييتية فصفّقت لمن خطّط لتدمير الصناعة الوطنية.

في الاتحاد السوفييتي انطلقت حملة مع بداية البريسترويكا للحط من قيمة الصناعة السوفييتية إجمالاً كمنظومة. بعد عام ١٩٩١ تمّ الإعلان بشكل مكشوف عن برنامج **اللاتصنيع**، عن عملية لا سابق لها في التاريخ هادفة إلى إعادة دولة صناعية - علمية إلى وضع دولة ضعيفة التطور. إن دوائر حاكمة في الولايات المتحدة الأميركية، على ما يبدو، هي من دفعت فريق غورباتشوف وحكومة روسيا الاتحادية بعد العهد السوفييتي على اتخاذ مثل هذا القرار الكفيل بتدمير البلاد والاقتصاد والثقافة. لكن ذلك استُقبل بلا مبالاة وغالباً بتأييد من قبل الإنتلجنتسيا العلمية - التقنية التي تعد بالملايين في الاتحاد السوفييتي! وهنا تحديداً يجدر البحث عن سبب انهيار النظام السوفييتي. فالإنتلجنتسيا فيه قد تملّكتها **إرادة الموت**.

بعد إطلاق أول قمر صناعي سوفيتي كتب المعلق السياسي الأميركي النافذ ف. ليبمان: «يقول غير قليل من العارفين بهذا الشأن والقادرين على فهمه إن إطلاق مثل هذا القمر الكبير يعني أن السوفيت قد خطوا بعيداً وسبقوا هذه البلاد (الولايات المتحدة الأميركية) في تطوير التقنية الصاروخية. لا يمكن أبداً تفسير ريادتهم من قبيل تخمين صائب في اختراع نظم أو أجهزة. على العكس، فتفوقهم يدل على توفر في الاتحاد السوفييتي جمهرة من العلماء والمهندسين والعمال، وكذلك كثير من قطاعات الصناعة المتعاونة المدارة بشكل فعّال

والمموّلة بسخاء». هكذا تحديداً كتب عن العلم والصناعة السوفييتيين كمنظومة رائعة، كإبداع باهر لحضارتنا. مع ذلك دمّروا هذه المنظومة أمام أعيننا. هذا ما يجب أن نفطن إليه ونتعمّق في كنهه.

تمَّ إجهاض حملة مقاومة القضاء على النظام التخطيطي، بما في ذلك «بوسائل ثقافية»، أي بغرس في الوعي العام خرافة هدر الموارد في الاقتصاد الذي كما أشيع أنه «يعمل بنفسه ولنفسه». قاد «الستينيّ أ. أداموفيتش حملة التشنيع على الاقتصاد السوفييتي، فصبّ اللعنات، مثلاً، على الصناعة قائلاً: «عملية عبثية للإنتاج من أجل الإنتاج. يصهرون المزيد والمزيد من الحديد من أجل إنتاج المكائن، في حين لا يجد الشعب ما يغتسل به. يصنعون التراكتورات والحصادات بعشرات الأضعاف، في حين نشتري المنتجات الزراعية»(٤، ص: ٣٤١). يبدو هذا القول، من النظرة الأولى، غباء، لكن قوبل بتصفيقٍ من دون التبصّر بكنهه.

تبنى قسم كبير من الإنتلجنتسيا الخرافة والمنطق الكامنين في أساس هذا البرنامج. هذا بادٍ بشكل جليّ من خلال نشر خرافات أُعدّت في مختبرات أيديولوجية للبريسترويكا، وتلقفها بحماسة مثقفون من معسكرات سياسية مختلفة.

تجسَّدت معادلة «هدر عبثي للموارد»» في أشكال مختلفة، وباتت كمصدر فيروسي فتك بوعي الناس بصرف النظر عن هذا الشكل أو ذاك الذي تجسد فيه. وصل الأمر، مع تفاقم هذه الحملة، إلى تقليص الاستثمار في **الطاقة**، برغم أن الخبراء برهنوا، مع إحساسٍ بالخيبة، على أن تقليص إمداد مدن الشمال وسبيريا بالطاقة والوقود سيؤدي إلى هجرة «المستهلكين» من مواطنهم. قبلت الإنتلجنتسيا هذا البرنامج وتعاطفت معه، علماً أنه ما كان ممكناً عدم ملاحظة خطره الكبير على الاقتصاد وعلى حياة الناس. وهذا الأمر بحد ذاته قمين بأن يصبح مادة بحث ونقاش مستفيض.

علاوة على ذلك، لم تتبنّ دوائر واسعة في الإنتلجنتسيا بتعاطف هذا البرنامج فقط، بل وأبدت في دعمها له عدوانية غير مفهومة، وحتى كرهاً

للطاقة. في «مذكرة دفاعاً عن الطبيعة» (١٩٨٨) الموقعة من وجوه بارزة في الوسطين العلمي والثقافي برز هجوم على «برنامج الطاقة» في البلاد الذي تحقق نصفه ورفع الاتحاد السوفييتي إلى مصاف البلدان الأكثر تطوراً في مجال صناعة الطاقة. تأملوا جيداً في منطق الحجج المطروحة ضد البرنامج في «المذكرة» المذكورة: «ما الداعي لزيادة إنتاج موارد الطاقة، إذا كنّا نهدر طنّين من الوقود في عملية محددة، في الوقت الذي لا تنفق بلدان مالكة لتكنولوجيا رفيعة المستوى لعملية مماثلة أكثر من طنٍ واحد؟».

إنّ ما أدهش ويدهش في «ثقافة نقد» المفكرين السوفيت والروس هذه العدوانية في صياغاتهم وعدم الرغبة في استيعاب المعايير والمؤشرات الضرورية من أجل تقييم الموضوع بشكل صحيح. في فترة البريسترويكا اتهموا اقتصاد الاتحاد السوفييتي في أنه يهدر كثيراً من الطاقة بدلاً من تطوير التكنولوجيا الموفّرة لها. وبعد عام ١٩٩١ اشتد هذا النقد أكثر.بدأت حملة دعائية كبيرة بخصوص تدفئة بيوت السكن، وطُرح موضوع كسوة الجدران بالقطن المعدني. لكن الجمهور لا يدرك تماماً أن اعتماد مثل هذه الطريقة لتحقيق الغاية المرجوة متعلق بالمناخ وبكلفة الطاقة المستخدمة في التدفئة وسوى ذلك، وأنها في هذا السياق قد تكون ممكنة واقتصادية وناجحة في مدن آسيا وأوروبا وأميركا، وليس في كل الأماكن والظروف.

لنعدّ إلى زمن البريسترويكا. في «المذكرة» لم يكن فحوى الكلام نقد برنامج الطاقة، بل إطلاق النار عليه. لافتةٌ لغة «المذكرة»: «أدخل مجمل عمل وزارة الطاقة على مدى سنوات كثيرة اقتصاد الطاقة عندنا في مأزق... أُنفق القسم الأكبر من الوقود المستخرج على حاجات تكنولوجية، وقبل كل شيء، على إنتاج الطاقة الكهربائية. وأكثر من ثلاثة أرباع الطاقة الكهربائية المنتجة في البلاد تُستخدم لحاجات إنتاجية في الصناعة والزراعة والنقل. هذا يعني أن موارد الطاقة تُستخدم من جديد لإنتاج موارد طاقة وخامات مع تدمير بأحجام ضخمة للوسط الطبيعي. إن هذا المبدأ العبثي لتطوير علم الطاقة عندنا كامنٌ

في البرنامج السوفييتي الخاص بالطاقة والذي يُنفّذ حالياً. ولا من يتحمل المسؤولية عن كل ذلك»(١١٣).

تهمة لا معنى لها تلك المنسوبة إلى النظام السوفييتي والقائلة إنه «أنشأ إنتاجاً من أجل الإنتاج، وليس من أجل الإنسان»، واكتسبت في هذا الإطار طابع التهوّر الجنوني. يُعدّون إنفاق الطاقة «على حاجات إنتاجية في الصناعة والزراعة والنقل» **غير نافعة للإنسان** (وحتى لسبب ما يرونها من قبيل «إنتاج لموارد طاقة من جديد»). الموقّعون على المذكرة ستة عشر شخصاً، ستة منهم دكاترة في علوم مختلفة. والأهم أن طرحهم قوبل بتأييد حماسي من قبل قسم كبير من الإنتلجنتسيا، ولاسيما إنتلجنتسيا السواحل الشمالية التي سرّها التراجع عن برنامج الطاقة المطروح وإغلاق المناجم «غير الاقتصادية» وتوقف الأعمال في المقالع الجديدة شبه الجاهزة من أجل استخراج الفحم وفي منشآت بناء المحطات الكهربائية، برغم أن المناجم ومحطة الطاقة هما المصدران الوحيدان لتدفئة وإنارة بيوت فيزيائيي وشعراء منطقة الساحل الشمالي. وفي عام ٢٠٠٠ عندما قُطعت التدفئة عن سكان هذه المنطقة الباردة خرجت جموع من الناس المتلفعين بثياب سميكة إلى الشوارع رافعين لافتات كتبوا عليها: «نريد أن نعيش».

موقف الإنتلجنتسيا من موضوع الطاقة والبرنامج بهذا الخصوص يلقي الضوء على نمط التفكير الذي سمح لقلة ضئيلة بإحراز الهيمنة الثقافية وتغيير النظام السياسي والاستحواذ على الاقتصاد وضخ موارده إلى حساباتها الشخصية في الخارج. إن السبب الذي أوقع الإنتلجنتسيا عندنا في مأزق فكري يضرب بجذوره في تكوينهم «شبه الغربي» المتسم بضعف الإحساس بالمسؤولية تجاه قضايا المجتمع وغياب الاهتمام بالمسائل الأساسية. في المشروع السوفييتي لم تؤخذ بالحسبان هذه المشكلة، ولذا لم يتم التحوّط لها ومعالجتها. من هنا يجب أن تفطن شبيبة روسيا الحالية لهذا الدرس التاريخي، إذا ما أرادت أن تبقى **جيل شعب** وليس مادة لتلاعب البلدان المتطورة.

اتصف النظام التخطيطي السوفييتي بثلاثة مزايا ميّزته عن الرأسمالي. أولاً - استطاع هذا النظام تربية وإعداد موارد بشرية قيّمة وتعبئتها في عمليات الإنتاج بشكل هادف ومدروس. ثانياً - إقامة نظام شامل للبحث ومعالجة وتجميع الوسائل المادية: بدءاً من الخامات والطاقة وحتى القوة العاملة. ثالثاً - إنشاء آلية تركيز الموارد في النقاط الأساسية في اللحظة الضرورية والمناورة بالموارد.

في ظل توفر الموارد الحقيقية تمكّن الاتحاد السوفييتي بواسطة التخطيط المركّب Complex فقط إقامة أنظمة تكنولوجية ضخمة، مثل نظام الطاقة الموحّد أو السلاح الصاروخي الاستراتيجي. بالمحصلة منح ذلك مخزون فاعلية صار بموجبها التفوق المفترض لمرونة علاقات السوق على التخطيط المركّز والمباشر غير قائم.

الآن أقلعوا عن استخدام أسلوب الدعاية الذي كان مفضّلاً ومحبّباً بالنسبة لهم في السنوات الأولى للتحول، أي التأكيد كما لو أن الأزمة موروثة عن النظام السوفييتي وتعد استمراراً لاتجاهات نضجت بداخله. فالمؤشرات المعبّرة عن الدينامية الاقتصادية تدل على أنه في عام ١٩٩١-١٩٩٢ قد حصل بالذات نسف منظومة الاقتصاد الوطني للاتحاد السوفييتي، وحصل اغتيالها بقرارات سياسية. وإذا قيّمنا، وإن بشكلٍ تقريبي، تلك الإمكانيات التي خسرها الاقتصاد منذئذٍ، عندها سندرك مدى فاعلية عمل الماكينة الاقتصادية السوفييتية.

طبعاً، من الصعب إحصاء كل الموارد والإمكانات التي استطاع «الإصلاحيون» تبديدها خلال عشر سنوات. كم، مثلاً، شكّلت كلفة المحافظة على التكافؤ العسكري مع الغرب؟ فهم تخلوا عن ذلك، لم ينتجوا السلاح وحلّوا الجيش تقريباً - كم وفّرت، على هذا الأساس، حكومات غايدار وتشيرنوميردين؟ أين تلك الأموال؟ عملياً، مدة عشر سنوات لم تحصل توظيفات في الإنتاج. وخلال ذلك تم إيقاف برامج ضخمة لاستصلاح الأراضي، ولم تُخصص موارد لدعم البنية التحتية

التقنية. إن احتساب أو جرد كل هذه الموارد والقدرات المسحوبة من الاقتصاد مهمة كبرى. وثمة سحوبات ومصادرات مباشرة أخرى، مثل استيلاء حكومات غايدار على مدخرات السكان في صندوق التوفير (٤٥٠ مليار دولار).

لا يتمثل العيب الرئيس لذلك النظام الجديد الذي أعقب السوفييتي في أن «الروس الجدد» قد نقلوا إلى الخارج حوالي تريليون دولار أو ابتاعوا الكثير من سيارات المرسيدس. الأهم من كل ذلك أنهم أتلفوا موارد ضخمة تفوق ذلك بعشرات الأضعاف، أي أنهم كانوا من وجهة نظر مصالح المجتمع بمثابة «**مفترسين عبثيين**»، وبحيث يمكن القول إن هدف الحركة المعادية للسوفيت كان موجهاً في الأساس إلى تدمير النظام السوفييتي.

اليوم، عندما نتفحّص، ونحن في هذا الوضع الصعب، مجمل الآراء والتقديرات المعادية للسوفيت بخصوص نظام الاقتصاد المنهار تنتابنا أحاسيس ثقيلة الوطأة، لأننا لا نستطيع استجماع أي درس مفيد. فالنقد كان مبنياً على أسسٍ زائفة بنوايا غير شريفة. لكن سبب انهيار الاتحاد السوفييتي لم يكن في هذا النقد، بل في تصديق قسمٍ من المواطنين النافذي الرأي والتأثير بما يكفي لشلّ القدرات الدفاعية للمجتمع السوفييتي.

رفض الملكية الحكومية. كان الهجوم على مبدأ **الملكية** الحكومية، كما التعاونية والمشاعية، جزءاً من المذهب المعادي للسوفيت في مجال الاقتصاد. هدفتْ هذه الحملة إلى تثبيت الاعتقاد بالمزايا الخيّرة للملكية **الفردية** (الخاصة). جرت الدعاية لمفاهيم من قبيل الطابع «الطبيعي» للملكية الفردية وحتى طابعها «المقدس». إن مفهوم «مقدس» غير عقلاني، لأنه تحديداً، رمز للإيمان الديني، بالتالي فالمقدس بالنسبة للبعض قد يكون غير مقدس بالنسبة لآخرين.

أيضاً يعتبر إكساب ظاهرة اجتماعية صرفة سمة «الطبيعي» Natural أمراً مجافياً للعقلانية، لأنه يمكن استبدال كلمة «طبيعي» هنا بكلمة «مقدس»، ولا تحمل أي مضمون. فالملكية الفردية بشكلها المعاصر لم تنشأ إلا في العصر

الحديث، مع تحوّل الإنسان إلى كائن أو فردٍ حر (كان منطلقها أو بدايتها ملكية الفرد لذاته)، أي إن هذه المقولة ذاتها التي تتبني عليها كل عمارة النظام الرأسمالي المعاصر لا يزيد عمرها عن أربعة قرون، هذا في حين أن البشرية تعيش في الحالة الحضارية منذ عشرين ألف سنة - مائتي قرن.

علاوة على ذلك، لا وجود لشيءٍ ما «طبيعي» من الناحية البيولوجية يمتاز به «حس» الملكية الفردية للإنسان، فهذا الأمر جزء من ثقافة له شرطيته التاريخية، إنه نتاج علاقات اجتماعية، نشأ في ظروف محددة، عاش في الثقافة وغاب.

طبقاً لذلك «حسّ الملكية» ليس طبيعي المنشأ أسقطه الناس السوفيت، كما يقال، من خلال فرض الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج. بناء أسطورة «الحس» أو الغريزة هنا هو ضرب من وسم الثقافة بالطابع البيولوجي وبعض إفرازات الداروينية الاجتماعية. ومن المحزن مثل هذا التفكير في الوسط المتعلّم الذي صدّق المتلاعبين بالوعي. إضافة إلى ذلك، ليست السلطة السوفييتية هي من أسقطت من الحسبان «حس الملكية الفردية» في روسيا كنتاج للثقافة، بل المذهب الأرثوذكسي. فكتب س. بولغاكوف في كتابه «الاشتراكية المسيحية»: يعد «حسّ الملكية هذا بمثابة سمّ روحي، شهوانية Mamona تدينها بشكل مطلق المسيحية، إذ يناقض بشكل جذري وصية الحب الأساسية»(٢١).

في زمن البريسترويكا تغلغلت بإلحاح فكرة تقول إن الملكية في الاتحاد السوفييتي قد استولت عليها الدولة، وإن السلطة إنما أسمتها ملكية سوفيتية بقصد التمويه. ابتدعوا حتى «مالكاً» خرافياً، وقصدوا به البيروقراطية والنومنكلاتورا. هذه الفكرة مجرد كلام فارغ (سكولاستيك). فالبيروقراطية في الاتحاد السوفييتي هي جمهور العاملين، الجهاز الذي يدير الدولة، وهؤلاء لا يحملون أو يمتلكون سمات طبقة مالكة. مثلهم مثل المدير في الشركة الخاصة الذي يضطلع بوظيفة الإدارة ويشارك في اتخاذ القرارات، لكنه لا يُعدّ أبداً **صاحب أو مالك** رأس المال. ما يدل على أن الملكية في الاتحاد السوفييتي

شعبية عامة تحديداً، وأن الدولة إنما تديرها فحسب، هو الطابع المساواتي والذي يرفضه تماماً المفكرون المناهضون للسوفيت. فالمواطنون، على أساس مساواتي، حصل كل منهم على حصته مع جزء من الملكية الشعبية العامة في شكل خيرات وخدمات مجانية عبر أسعار متدنية. علاوة على ذلك، فهم، كملاكين لوسائل الإنتاج، امتلكوا حقاً واقعياً في العمل. هذه كلها علامات واضحة على التمتع بالملكية.

إن الفلاسفة، باستغلالهم خرافة الملكية، أوصلوا الأمر إلى حد العبث والهراء. فكتب الفيلسوف الحقوقي ف. نرسيسيانتس: «لا تتكون الملكية الاشتراكية ولا تستوي إلا بوسائل من خارج الاقتصاد وغير قانونية - بنزع الملكية، بالتأميم، بالمصادرة، بالخطة العامة المفروضة، بنظام العمل الإجباري... إلخ»(١٢٤).

لنتأمل في هذا التأكيد التوتاليتاري: هذا الفيلسوف ينكر أية إمكانية لقيام ملكية اشتراكية بوسائل أو أساليب اقتصادية وقانونية. ربما يقصد نرسيسيانتس هنا التأميمات الحاصلة فيما بين ١٩١٨-١٩٢٠، لكن لماذا التأميم إجراء غير قانوني؟ وهل الخصخصة إجراء قانوني؟ ما هي الأسس القانونية المبتدعة التي سمحت بتمليك العامل الكومسمولي (كاخا بندوكيدزه) مجمّع «أورالماش» لصناعة السيارات مقابل ثمن مضحك؟

نعم، سلك التأميم سبيل الشرعية الثورية في الظرف الطارئ، لكن ذلك مثّل لحظة قصيرة في تاريخ الاقتصاد السوفييتي، وأُمّمت في تلك الآونة المنشآت المشلولة، وكان السبب الرئيس الداعي إلى ذلك هو إيقاف مالكي تلك المنشآت للعمليات الإنتاجية، مما هدّد العمال بالموت جوعاً. المالكون بالذات لم يقوموا بواجبهم ولم يفوا بتعهداتهم بموجب «العقد الاجتماعي» الناظم لمقتضيات الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

بموجب الإحصاء الصناعي الجاري بتاريخ ٣١ آب / أغسطس ١٩١٨ تمّ تأميم ٣ آلاف منشأة كبيرة، وهذا عملياً كل ما كان موجوداً في روسيا في

ذلك الحين. معظم تلك المنشآت دُمّر في غضون الحرب الأهلية، ثمّ رُمّم لاحقاً من قبل الدولة السوفييتية. لكن تم، خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى والثانية وقسم من الثالثة قبل بداية الحرب، بناء ٩ آلاف منشأة كبرى. ومن جديد جرى ترميم المنشآت المدمرة أثناء الحرب من قبل الدولة. وبعد الحرب تم خلال ٤٥ عاماً بناء قاعدة صناعية هائلة الضخامة والقيمة بات معها ذلك النذر اليسير من الملكية المؤممة تفصيلاً صغيراً ذاب داخلها.

شكل كل ما بقي بعد سبع سنوات حرب (١٩١٤-١٩٢١) وتمّ تأميمه لاحقاً حوالي ثلث القدرة الصناعية التي كانت قائمة في عام ١٩١٣ والذي بلغ إنتاجه ٠,٥٪ من حجم الإنتاج الصناعي السوفييتي لعام ١٩٩٠. بعد عام ١٩٩١ جرت خصخصة الصناعة **المنشأة** كلياً (٩٩,٨٥٪) من قبل الشعب السوفييتي - بشكلٍ أساسي من قبل أجيال ولدت بعد عام ١٩٢٠. العدد الأكبر من قطاعات هذه الصناعة لم يكن له وجود في عام ١٩١٣. كثيرون نسوا ذلك تحت التأثير الأيديولوجي للبريسترويكا في فترة التحول.

الآن يقولون إن كل هذا البناء والترميم والتحديث مناقض للقانون! على أية أسس يُعد الفيلسوف، على سبيل المثال، بناء مجمّع «أورالماش» لصناعة السيارات ومترو موسكو إجراءً من خارج الاقتصاد وغير قانوني؟ في حين إنه كقانوني يسوّغ الخصخصة **الاغتصابية** للصناعة السوفييتية.

لنأخذْ حتى حالة استثنائية. فمن غير المفهوم لماذا يجب اعتبار العمل الإجباري للمحكومين ظاهرة «غير قانونية» إذا كان منظماً بواسطة القانون. إن مفهوم القانون لدى هذا القانوني مبهم تماماً. فهو يحاول، بانتقاصه من قيمة الملكية الاشتراكية (والتعاونية عموماً) ومن خلال التضاد، البرهان على أن الملكية الخاصة فقط قد بُنيت في إطار القانون. لكن هذه الفكرة خرقاء. فلا داعي للتذكير بأن ثمة «في كل دولار بقايا أوساخ ودماء» أو تسعة ملايين عبد - أفريقي وصلوا إلى أميركا أحياء (وبحسب المؤرخين لم يصل حياً إلى أميركا سوى ١٠% من أولئك الذين حشروا في عنابر في أفريقيا قبيل تفسيرهم).

مفهومٌ أن المؤلف يؤدي في مقالته المكتوبة في عام ١٩٨٩، ومن خلال تلاعبه بمفهوم الملكية، مهمة سياسية متمثلة في نسف شرعية النظام الاقتصادي السوفييتي. لكن هذا التلاعب كان قد غدا قاعدة أساسية في تفكير قسمٍ من نومنكلاتورا الحزب الشيوعي السوفييتي.

ففي خطاب له في ألمانيا في عام ١٩٩٢ يبرّر غورباتشوف عمله المفضي إلى القضاء على البنيان السوفييتي على النحو التالي: «السمة الفارقة للنظام الشمولي السوفييتي متمثلة، حقيقةً، في التصفية التامة للملكية الخاصة. وبهذا الشكل أصبح الإنسان في تبعية مادية كاملة للدولة التي تحولت إلى هولة Monster اقتصادية احتكارية» (٤٦، ص: ١٨٧-١٨٨).

من أين جاء بهذه الفكرة هذا الموظف في الحزب الشيوعي السوفييتي الذي دأب طوال حياته بعد تخرجه في جامعة موسكو على تسلق السلم النومنكلاتوري؟ لماذا تصبح الدولة، كمالكة، «هولة»؟ في ظل أي كمٍّ من الملكية، برأيه، تبرز سمات الهولة ولماذا؟ وهل، على سبيل المثال، تعد هولة أيضاً أم لا شركة «جنرال إلكتريك» الخاصة التي تفوق أحجام ملكيتها الملكية الحكومية لكثير من البلدان الاشتراكية؟ ولماذا يكون الإنسان في ظل ملكية الدولة في تبعية مادية كاملة للدولة؟ بماذا يتمظهر ذلك؟ وبهذا المعنى في أي شيء المنشأة الحكومية أسوأ من الخاصة؟

دار كل الهجوم على الملكية الشعبية العامة والحكومية بهدف التغطية على العملية الوقحة والقاسية الهادفة إلى استحواذ حفنة من الضواري على هذه الملكية. وعندما حازوا عليها لم يتصرفوا إزاءها كما يجدر بـ «أصحاب الملكية»، فنهبوها وعاثوا بها فساداً وشلّوا، إلى زمن طويل، قوى البلاد الإنتاجية.

دعا وجوه النومنكلاتورا الحزبيون الذين استُقبلوا بحماسة في لقاءاتهم الكثيرة بالإنتلجنتسيا - دعوا إلى «بيع الدولة». فقال الاقتصادي ن. شميليوف في حديث مع مراسل صحيفة «إزفستيا» (٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٩): «تمر البلاد في وضع صعب جداً، واليوم لا وقت للحديث عن السبب الذي

أوصلنا إليه... يجب بيع كل شيء يُشترى، وليس فقط البضائع الاستهلاكية ومواد البناء، بل والمعادن والشاحنات والمساكن والأبنية والشركات في الريف والأرض في المدن، وبما في ذلك للأجانب... حانت إمكانية شراء قطعة في المدينة من قبل كل من يرغب بذلك».

دخلتْ الميدانَ المدفعيةُ الثقيلة. فدعم مهندس البريسترويكا ياكوفليف على الفور التجار: «من دون منح ضمانات للرأسمال الأجنبي بحرية الحركة، لا جدوى من أي شيء. يجب دونما إبطاء وضع الرساميل والأرض ووسائل الإنتاج والمساكن في عهدة السوق».

أخيراً ورد في «برنامج العمل المشترك لمجلس وزراء الاتحاد السوفييتي وحكومات الجمهوريات ذات السيادة» (١٠ تموز/ يوليو ١٩٩١) الإرشاد التالي: «إجراء بيع واسع للمنشآت الإنتاجية غير مكتملة البناء للأشخاص والمواطنين السوفيت والأجانب شريطة التعهد بالإنجاز السريع». بهذا الشكل عُقد العزم على بيع المنشآت الإنتاجية، التي وُظّفت فيها عشرات مليارات الأموال الحكومية، وربما بأثمان بخسة، للأجانب ولرجال الأعمال الجدد من المجرمين الجنائيين. ففي ظروف سطوة الفساد جرى التخطيط عن سابق قصد لعدم إكمال بناء هذه المنشآت، بل تسليمها مقابل رشاً للمقاولين لاحقاً.

نشأ نظام الاقتصاد السوفييتي بملامحه الأساسية في سياق عملية التصنيع وأثناء الحرب وبعيدها في مرحلة الترميم وإعادة البناء (ما بين ثلاثينيات وخمسينيات القرن العشرين)، أي في حقبة **الاشتراكية التعبوية** («الستالينية»). كثيرون يرون أن السمة الأولى للاقتصاد في هذه الفترة هو التحول إلى **ملكية الدولة**. هذا التوصيف صحيح عموماً، لكن الأمر الهام في أية أطروحة هو قياس أو تحديد الدرجة. فقيل إنه جرى في الاتحاد السوفييتي تأميم حكومي **كامل** للملكية، وإن ذلك غدا سبب انهيار الاقتصاد. في الواقع العملي جرى الإبقاء في الاتحاد السوفييتي على الملكية الشخصية وقوننتها، لا بل وشكلت جزءاً هاماً من الثروة الوطنية واندمجت في الاقتصاد الوطني العام.

لنأخذ، على سبيل المثال، جزءاً هاماً مكوّناً لهذا الاقتصاد - صندوق السكن الذي يشكل ثلث إجمالي الصناديق الأساسية للاتحاد السوفييتي. أي احتكار للدولة هنا؟ ففي عام ١٩٨٩ شكل صندوق السكن الحكومي ٥٤,٨٪ (٦,٣٪ حصة الصندوق الاجتماعي والتعاوني و٣٨,٩٪ حصة الملكية الشخصية للمواطنين). كتب ف. نايشول، أحد أكثر المؤيدين لاقتصاد السوق، في سبعينيات القرن الماضي: «بحسب قانون الإسكان الجديد، عملياً لا يجوز إخراج الشخص من الشقة السكنية تحت أية ظروف كانت. عندنا لا يمكن أن يُرمى أحد في الشارع. نحن أصبحنا، في واقع الحال، بلاد البورجوازي، وبلاد مالكي بيوت السكن بمقتضى التحولات السوقية. عندنا حاز كل فرد على ملكية غير صغيرة بحجم بضع عشرات آلاف الدولارات. لذا، في البداية، حتى لم يفهم كثير من الناس ما الداعي إلى خصخصة شققهم السكنية، فهي، بهذا الوضع، مملوكة من قبلهم»(١١٨).

عاش في الأرياف في الاتحاد السوفييتي قرابة ١٠٠ مليون إنسان. عملياً امتلك هؤلاء جميعاً حواكير ملحقة ببيوتهم لعبت دوراً فعلياً في بنية البلاد الإنتاجية. كذلك لا يجوز اعتبار الكولخوزات جزءاً من الإنتاج الحكومي. بهذا الشكل قام في الاتحاد السوفييتي على أساس الملكية الشخصية **اقتصاد منزلي** استجلب جزءاً كبيراً من جهود العمل الوطنية (حوالي ٣٠٪).

لا شك في أن المبالغة في التأميم الحكومي للإنتاج قد أعاق بعض اتجاهات التطور، لكنه، في الوقت ذاته، صدّ العديد من الأخطار المهدّدة للاقتصاد: اليوم يمكننا أخيراً إدراك ذلك إذا ما أخذنا بالحسبان ما نعانيه من تفشي الجريمة والفساد. لكن الأساسي بخصوص موضوعنا هو أن «فرط تحكم الدولة» لم يكن أبداً ذلك المرض الثقيل للنظام الاجتماعي، وليس ما أدى إلى انهياره. عدا ذلك لا تتطلب المقاولات الحرة، التي راح يحبّذها قسم من المواطنين، الملكية التامة. فبهذا الخصوص أشار ج. هلبرايت إلى أنه في سنوات ما بعد الحرب لم يصبح مالكو رأس المال في الشركات

الأميركية الخاصة، في الواقع، هم المقاولين، بل شريحة الإداريين، أي من **لا يملك** لكن المتصرّف.

في سنوات البريسترويكا لم تُقلق مسألة الملكية عموماً الناسَ وما كان لها أن تغدو سبباً لرفض النظام السوفييتي. وحتى في يومنا، بعد غسلٍ عميق للأدمغة، لم يحصل انقلاب في الوعي العام باتجاه تأييد الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. فأطروحة التأثير المصيري الحاسم للملكية الحكومية على الاقتصاد السوفييتي، التي جرى ترويجها في زمن البريسترويكا، كانت ضرباً من العمل التخريبي اضطلع به «الطابور الخامس» الذي طال أثره أيضاً حتى تلك «الرأسمالية الروسية» التي طالما حلم بها الرومانتيكيون المعادون للسوفيت. فأرادوها «كما في السويد»، لكنهم وقعوا بين أيدي عصابة.

لكن كليشيه رفض الملكية الحكومية علقت في وعي الناس. في مؤتمر دافوس (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩) عبَّر فلاديمير بوتين رئيس وزراء روسيا الاتحادية عن رفضه تعزيز دور الدولة في الاقتصاد مستنداً على تجربة الاتحاد السوفييتي: «في الاتحاد السوفييتي، في القرن المنصرم، بلغ دور الدولة حداً مطلقاً - الأمر الذي أدّى، في نهاية المطاف، إلى العجز الشامل لاقتصادنا عن المنافسة، ودفعنا ثمناً غالياً لقاء ذلك. هذا الدرس كلّفنا غالياً».

برّر ميخائيل غورباتشوف فشله بواسطة هذه الكليشيه. ماذا تعني عبارة «بلغ دور الدولة حداً مطلقاً»؟ كيف قيس ذلك؟ ففي كثير من الحالات أو المواقف لاحظ المواطنون دور الدولة قبل البريسترويكا أقل بكثير منه اليوم، فعملت في الماضي كل النظم والمؤسسات «كما لو كانت مستقلة بذاتها ولذاتها». أما الآن فلا يمر شهر من دون أن تباغتنا الدولة بمبادرة جديدة أو برنامج غريب بكلفة قدرها عشرات مليارات الروبلات.

ماذا يعني «العجز الشامل لاقتصادنا عن المنافسة»؟ هل يا تُرى لم يوضح مستشارو بوتين له كنه الاقتصاد المخطط في الاتحاد السوفييتي، أي ما هو شبيه باقتصاد طبيعي على مستوى البلاد؟ فهذا الاقتصاد ليس معداً أو

موجَّهاً لتحقيق ربح في السوق، بل لتلبية حاجات ومتطلبات البلاد والشعب. بكلمات أخرى، لا تلعب المنافسة في السوق العالمية في مثل هذا الاقتصاد دوراً فعلياً، الأمر الذي يعني أن **مقولة القدرة التنافسية** الخاصة باقتصاد السوق لا تنطبق وببساطة على الاقتصاد السوفييتي كمعيارٍ لنجاحه.

لكن، وعلى سبيل الافتراض التجريدي، كيف كان يمكن أن تبدو منتجات الاقتصاد السوفييتي في سوق **حرة** مفترضة؟ إنها ستحوذ، برأينا، على درجة رفيعة من القدرة التنافسية. لنأخذ، مثلاً، البندقية الآلية كلاشنيكوف، السلاح الصاروخي - النووي، التكنولوجيا الفضائية، النفط والغاز، الطاقة الكهربائية، الألمنيوم والأسمدة المعدنية، خدمات النقل والمواصلات. ولن نعود للتذكير بالحرب الوطنية العظمى التي كانت امتحاناً للاقتصاد السوفييتي الناهض حديثاً.

وهاكم الامتحان الحقيقي للقدرة التنافسية - الخصخصة. مازلنا نذكر العراك الذي نشب بين الزمر الإجرامية على خلفية اختطاف أجزاء الاقتصاد السوفييتي «غير القادر على المنافسة» لدى تقاسمه في تسعينيات القرن الماضي. وينبغي سؤال ر. أبراموفيتش إن كان راضياً بالقطعة التي حصل عليها، وهل خيّبتْ أمله في السوق العالمية.

كان ابتداع البريسترويكا لـ «أسطورة ستوليبين» درساً ذا دلالة. كان ذلك نوعاً من تجربة مخبرية نموذجية، إذ جرت على أساس دراسة دقيقة لواقع الحال القائم. تفنّن المنظّرون في اختراع النعوت. ووصل الأمر بياكوفليف إلى حد القول بأن مصيبة ستوليبين في كونه «مستوعب حقائق». كانت هذه الخرافة غريبة وغير متوقعة.

كتبت عالمة السياسة الإيطالية م. فيرتي مستعرضةً قوانين ستوليبين: «ذو دلالة النسيان السريع والسهل للدعوة بخصوص العودة إلى المُثل الديمقراطية لثورة شباط. وهذا الأمر بحد ذاته غير مدهش. فتبرز على الفور لدى أولئك الذين يرون في الجمعية التأسيسية تجسيداً للإدارة الديمقراطية لروسيا

مسألة مقلقة جداً: «يتضح، انطلاقاً من أن معظم الأصوات أعطيت للاشتراكيين الثوريين، أن «الإرادة الديمقراطية» لروسيا كانت ضد السير على «الطريق الغربي» في إعادة البناء الاقتصادي والسياسي لروسيا... هنا نُسي شباط تماماً، وبرزت أسطورة المصلح العظيم ستوليبين»(٩٥).

رفعوا ستوليبين إلى منصة التتويج، لأنه كان بديل السياسة الزراعية السوفييتية، وبشكل ما سلف غورباتشوف وتشوبايس. خرّب هذا السياسي المشاعة الريفية، تماماً كما حلم ياكوفليف بتدمير الكولخوز. كتب ف. دانيلوف المؤرخ البارز للطبقة الفلاحية والعلاقات الزراعية كيف فبركوا في زمن البريسترويكا أسطورة ستوليبين: «جرى، منذ البداية، بخصوص الإصلاح الزراعي، تنميق شخصية ستولبين وزخرفتها من دون أن تعد بشيء جيد... صار الإصلاح الزراعي الستولبيني يُصوّر بمثابة نموذج أصلي لبريسترويكا غورباتشوف في المجال الزراعي. بلغت أسطورة ستوليبين المبتدعة في عام ١٩٨٨ أبعاد حملة أيديولوجية جماهيرية كانت ذروتها ظهور أمدوحة بعنوان «ستوليبين وغورباتشوف: إصلاحان من أعلى» منشورة في صحيفة «الأسبوع» بتاريخ ١٢ أيار/ مايو ١٩٩١».

ما كان ممكناً، بالنسبة للمؤرخين الاحترافيين، وقبل كل شيء في أوساط الستينيين، ألاّ تلفت انتباههم مثل هذه المقارنات السمجة التي أذهلتنا جميعاً بعدم ملاءمتها وبتناقضها التام مع كل ما أعلنته البريسترويكا من أهداف وغايات.

في عام ١٩٨٨ أنجز الأخصائي الكبير بتاريخ السياسة الحكومية لروسيا في عهد ستولبين آرون ياكوفلوفيتش أفريخ مخطوطه الأخير. كان الكتاب مكرساً لموضوع «ستولبيين ومصير الإصلاحات في روسيا». وبهذه المناسبة طلب مني المؤلف أفريخ تنقيح دراسته هذه ووضع مقدمة لها. تمكن قبل وفاته بوقت قصير في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨ من إيداع مخطوطة كتابه هذا في دار النشر المعنية بإصدار المطبوعات السياسية. كان المؤلف قد عايش

فقط بداية الحملة الأيديولوجية الدعائية الداعمة لستوليبين وإصلاحاته الزراعية، لكنه استطاع حتى ذلك الحين تقدير حدّة وأهمية المشكلة المثارة. أشار في كتابه إلى المضمون الحقيقي لهذه الإصلاحات، إلى خضوعها للمصالح الإقطاعية وإلى الطابع الإداري الرسمي والقسري لأسلوبها. ولهذا السبب تأخر نشر الكتاب مدة ثلاث سنوات، مع الإشارة إلى تعرّض مضمونه لتعديلات عميقة من قبل الجهة الناشرة. فحُذفت نصوص كثيرة غير منسجمة مع الطروحات الأيديولوجية الجديدة. وعلى هذا الأساس اضطررت أنا شخصياً للامتناع عن المشاركة في تحرير كتاب هذا المؤلف المرحوم بعد ما لحق به من تشويه. كما صرفت دار النشر النظر عن فكرة تقديمي للكتاب.

كان محزناً أيضاً مصير الكتاب الأخير للكاتب أندري ماتفييفيتش أنفيموف الباحث البارز في التاريخ الزراعي لروسيا، وبوجه خاص تاريخ الطبقة الفلاحية في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين والمعتبر أهم ممثلي «الاتجاه الجديد» الذي تعرّض في السبعينيات للإدانة الأيديولوجية والانكسار. في عام ١٩٩١ أنجز أنفيموف تأليف كتابه عن الإصلاح الزراعي الستوليبيني بعنوان «الإصلاح بالدم». كان هذا العنوان دقيقاً جداً، لأن هذا الإصلاح استدعته الثورة الروسية الأولى وحصل بعد قمعها والقضاء عليها. طلبت دور النشر تغيير عنوان الكتاب، وجاء العنوان الثاني هادئاً جداً - «ستوليبين والطبقة الفلاحية الروسية»، لكن لم تقبل أي دار نشر تبني إصداره.

بعد وفاة المؤلف أنفيموف تمكّن زملاؤه من نشر فصل هام من المخطوطة بعنوان «المالكون الجدد» مكرس للاقتصادات الفلاحية المنفصلة عن المشاعة طبقاً لأبحاث جارية في عام ١٩١٢. لا يقدّم الوضع الجديد الذي وجد «المالكون الجدد» أنفسهم في ظله أي مسوّغات للإعجاب بخصوص نجاحات الإصلاح الزراعي الستوليبيني. نُشر الكتاب في عام ٢٠٠٢ بتيراج ٣٠٠ نسخة فقط، الأمر الذي جعله في متناول عدد محدود جداً من القراء.

في تلك الأثناء كانت البريسترويكا قد اتخذت طابعاً أكثر راديكالية وتعنّتاً... ففي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠ أقر مجلس السوفيت الأعلى لجمهورية روسيا السوفييتية (الذي قصفه يلتسين بالمدفعية في ٣ - ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣) من دون مناقشة عملياً قانونين - «حول الاقتصاد الفلاحي» و«حول الإصلاح الزراعي»... كانت اللجنة المختصة بقضايا الإصلاح الزراعي في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي قائمة كما في السابق، لكن اجتماعاتها عُدّت مستحيلة بعد آب/ أغسطس ١٩٩٠. وهكذا لم تحظ القوانين الزراعية اليلتسنية بأية مناقشة قبل إصدارها.

إن السلطة الروسية ما بعد العهد السوفييتي، باعتمادها خرافة ستوليبين كقناعة، ابتعدت عن الحقيقة الصحيحة، وكانت الخسارة كبيرة من جراء ذلك.

رفض التصنيع السوفييتي. صُوِّر الباعث على هذه الحملة ضد الاقتصاد السوفييتي، نفاقاً، من قبيل **الإشفاق** على السكان الذين باتوا - كما قيل - ضحايا التطوير المسرَّع. كان هذا الإشفاف، إذا ما أخذنا بالحسبان ما فعله «المصلحون» المعادون للسوفيت بعد تسلمهم السلطة في عام ١٩٩٢، رياءً مقصوداً، لكنه فعل فعله في وعي الجمهور. لم يلاحظ هذا الجمهور أن إرهاقات ثلاثينيات القرن الماضي لا يمكن أن تسوّغ بأي حال من الأحوال تدمير صناعة عملاقة في التسعينيات. لكن الصحافة المعادية للسوفيت (الغربية والمحلية) في أواخر ثمانينيات القرن الماضي استخرجت من الخرافة التاريخية استنتاجين: أولهما أنه كان من الغباء بالنسبة للاتحاد السوفييتي تبني التصنيع المسرّع، وثانيهما أنه كان من الغباء كذلك الانخراط في سباق التسلّح مع الغرب.

من حيث المبدأ، هذه ليست مسألة اقتصاد. وجهة النظر هذه أو تلك بخصوص ما كان يجب أن يفعله الاتحاد السوفييتي إنما تحددها قيم أخلاقية لا معنى لمناقشتها أو الجدال بشأنها. لكن سنقبل هذا الموقف ونفترض أن الشعب السوفييتي بغالبيته الساحقة قد ارتكب خطأً مصيرياً عندما تبنى سياسة التصنيع.

من الجلي أن الناس السوفيت دفعوا ثمن هذا الخطأ، المتعلق بالتصنيع وبكل ما شابه من عيوب وتطرف، دماً وعرقاً. والأمر المعقول هو الاعتقاد بأن الناس الذين سكبوا العرق والدم قد فكروا في الخيارات المتعلقة بهذه السياسة، وأن تقييمهم كان صائباً على الأرجح، لأن الحديث هنا متعلق بمصلحتهم وبمصير أبنائهم. ولقد تجلى تقييمهم هذا بشكل مقنع في ظاهرة تاريخية نادرة - في عبادة شخصية يوسف ستالين كرمز لهذا التصنيع.

كان ممكناً اعتبار الموقف الرافض للتصنيع أمراً معقولاً لو أن مناصريه أجروا مراجعة وفحصاً لكل الخيارات الواقعية في تلك الحقبة، ثم قالوا: ذلك الخيار المتخذ هو الأسوأ، وأن الشعب الذي هام بحب الطاغية ستالين غبيّ.

كثيرون (وأنا منهم) سألوا غير مرة منظري البريسترويكا: «ما هو الخيار الواقعي آنئذٍ؟» صمتوا. لأنه كان عليهم اختيار واحدٍ من الأجوبة التالية:

- كان من الأفضل رفض التصنيع، إذ لا موارد من المستعمرات داعمة له.
- كان من الأفضل عدم مكننة الزراعة، بل دعم الكولاك بقوة الأُجراء الزراعيين.
- كان من الأفضل بدء حرب أهلية من جديد والقضاء على الأُجراء الزراعيين في الريف والعاطلين من العمل في المدينة.
- كان من الأفضل الاستسلام لهتلر وإعطاء سبيريا لليابان.

من الواضح أن النظام السوفييتي لم يكن مهيئاً لحياة «الشبع»، فسرعان ما أنتج نخبة طامعة بالملكية ونمط الحياة البورجوازية. كما واتضح أن الاتحاد السوفييتي وقف عاجزاً أمام العدو الداخلي الذي رضع لبن الحرب الباردة ونشأ على أبويّة دولته.

أليس عجيباً ألاّ يتذكر أحد نبوءة ستالين التي صدقت. فلقد قال بلغة الماركسية: مع تطور الاشتراكية سيتصاعد الصراع الطبقي ضدها. ما أكثر ما

سخروا من هذا القول! علماً أنه كان، في الترجمة إلى اللغة الروسية، تحذيراً هاماً. كان مغزاه: شابَ البنيانَ السوفييتي عيبٌ عميق، فما أن يشبع الناس حتى تبرز قوة ستسعى إلى تدمير هذا البنيان. لم يعرف جيل مقاتلي الجبهة كيفية حلّ هذا التناقض. لكن هذا الجيل حذّر.

إن ما يدهش المرء بخصوص بنية التفكير المعادية للسوفيت هو غياب الذاكرة التاريخية والوراثة الفكرية. لقد استُبعد من هذا التفكير التأملُ في تلك التقييمات الخاصة بالنظام الاقتصادي التي أعطاها آباؤنا وأجدادنا، إضافة إلى مفكرين غربيين بارزين معروفين في الوسط الثقافي بمناهضتهم للسوفيت ممن تابعوا وراقبوا نشوء هذا النظام ونهوضه. من المفهوم أنه يمكن اعتبار تقييماتهم تلك خاطئة أيضاً وإيجاد تفسيرٍ ما لها، لكن ذلك لم يحصل، بل تمّ تجاهلها تماماً وبكل بساطة.

فها هو ألبرت إينشتاين، العارف جيداً بعيوب التصنيع السوفييتي وبالقمع، يكتب في أيار/ مايو ١٩٤٩: «تعد الفوضى الاقتصادية للمجتمع الرأسمالي الذي نعرفه اليوم السبب الحقيقي لكل الشر. نرى أمامنا جماعة هائلة من المنتجين يقاتل بعضهم الآخر باستمرار من أجل الاستحواذ على ثمار الجهد الجماعي، وهم لا يتقاتلون بمقتضى ضرورة موضوعية، بل خضوعاً لمقتضيات قواعد مقرة قانونياً...

بنتيجة ذلك قامت أوليغارشيا الرأسمال الخاص التي يستحيل إخضاع سلطتها الهائلة لرقابة فعّالة في مجتمع سياسي منظم ديمقراطياً. هذا أمر معروف، نظراً لأن أعضاء الأجهزة المشرّعة للقوانين يُختارون من قبل أحزاب سياسية مموَّلة من رأسماليين أو خاضعة لتأثيرهم... علاوة على ذلك، يتحكّم أصحاب الرساميل هؤلاء، في الظروف الحالية حتماً بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بمصادر الإعلام الرئيسة من صحافة وإذاعة وتعليم. بهذا الشكل يصبح من الصعوبة الاستثنائية - إن لم يكن مستحيلاً في أغلب الحالات - على أي مواطن بمفرده استخلاص استنتاجات

موضوعية واستخدام حقوقه السياسية. أعتقد أن هذا الإخصاء للشخص هي السمة الأكثر قذارة للنظام الرأسمالي...

أنا على قناعة أن ثمة إمكانية وحيدة لتجنب هذه النقائص الثقيلة، وذلك بإقامة اقتصاد اشتراكي مع نظام تربوي - تعليمي موجّه إلى أهداف اجتماعية. في ظل هذا النمط الاقتصادي تكون وسائل الإنتاج في أيدي المجتمع وتُستخدم في شكل مخطّط. إن الاقتصاد المخطط، الذي ينظم الإنتاج طبقاً لحاجات ومتطلبات المجتمع، يقسم العمل بين الجميع القادرين على العمل ويضمن العيش لجميع الناس، لجميع النساء والأطفال.

يجب أن تهدف تربية الفرد، إضافة إلى تحفيز نمو قدراته ومؤهلاته الداخلية، إلى غرس الإحساس بالمسؤولية لديه تجاه مواطنيه بدلاً من تمجيد السلطة والفوز كما هو قائم الآن في المجتمع الحالي»(٢١٥).

عندما يتحدث منتقدو الاقتصاد السوفييتي عن «كوارث التصنيع المسرّع» ينسونها على الفور عندما يريدون الدلالة على عدم فاعلية نظام الاقتصاد المخطط من **جانب آخر** - من خلال تخلّف التكنولوجيا السوفييتية بالمقارنة مع الأخرى الغربية، أو من خلال المستوى المنخفض للاستهلاك في البلاد. ويحصل أن يشير اقتصادي ما في مقالة واحدة بذاتها إلى عيب في النظام السوفييتي خاص **بالتصنيع المسرّع** مع الإشارة، في الوقت ذاته، إلى أن التصنيع لم يكن سريعاً بشكل كافٍ للنهوض بالاتحاد السوفييتي إلى مستوى الولايات المتحدة الأميركية. هذا هو ديالكتيك التفكير المعادي للسوفيت.

تبرز الهوّة الكبيرة في المنطق بوضوح خاص عندما يرون في التخطيط ذاته «آلية عملاقة لتبديد الجهود والموارد». لنعد بالذاكرة إلى واقع روسيا في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي ولنتصور بديلاً للاقتصاد المخطط. لنفترض أمراً مستحيلاً معروفاً مسبقاً: ماذا لو قام بعد الحرب الأهلية في روسيا اقتصاد سوق رأسمالية حرة؟ هل يشك أحد أن تكون نتيجة ذلك، في ظروف الخراب والدمار آنئذٍ وعدم توفر رساميل ومديونية خارجية ضخمة...

إلخ، غير **بطالة** طويلة الأمد وذات أبعاد رهيبة. هذا الواقع سيكون، في حقيقة الأمر، بمثابة «آلية عملاقة لتبديد الموارد» تتفوّق بقدرتها التدميرية على عيوب التخطيط.

لقد أُمكن تجنب هذه البطالة تحديداً لأننا استطعنا، بواسطة التوزيع المخطط للموارد غير الخاضع لمعايير اقتصادية محلية (الربح)، تعبئة جماهير غفيرة من الناس في بناء المصانع والجسور والقنوات وسكك الحديد، وإن كان ذلك من خلال عمل يدوي «غير فعّال» كما يجب. بواسطة التخطيط تأمَّن لهؤلاء الناس عيش متواضع، لكن كريم وفرصة للتعلم. لاحقاً تمّ تزويد المصانع والمعامل بالتجهيزات الحديثة المتناسبة مع ذلك الزمن، والتي كثيراً ما أساء استخدامها في البداية الفلاحون السابقون. كل ذلك كان، من وجهة نظر السوق، غير معقول تماماً، لكنه كان، من وجهة نظر البلاد، إنقاذاً وطنياً ووسيلة لتجنب مآسي ضخمة.

هل كان ممكناً أن تركن جماهير الجيش الأحمر المليونية التي تخوض حرباً تحت راية المثل الأعلى للمساواة («ضد الاستغلال») إلى البطالة المتزايدة وإلى الانقسام الطبقي وأن تقبل بذلك؟ كلا، أبداً. يكفي أن نقول بهذا الصدد إنه حتى «النيب»، أي السماح بحدٍ محدود ومضبوط من اقتصاد السوق، قد أثارت موجة من الانتحارات، ناهيك عن بروز عصابات مسلحة في صفوف قدامى المشاركين في الحرب الأهلية من الحُمر.

لا معنى ولا جدوى من الجدال بخصوص تفاهات وأخطاء وتطرف أو مبالغات على هذا الصعيد. الأمر الهام هو أنّ أولوية المعايير الاجتماعية على الاقتصادية والأهداف البعيدة المدى على القصيرة والمؤقتة عموماً في ظل التخطيط وبموجبه لم تكن «خطوة لا عقلانية». ولذا لاقت هذه السياسة دعماً من قبل السكان. وكانت حرب ألمانيا النازية ضد الاتحاد السوفييتي امتحاناً موضوعياً. وثمة معطيات دقيقة فحصها وأكدها «خبراء» ألمان عن كمية ونوعية السلاح السوفييتي والمواد الحربية. وانطلاقاً من هذه المعطيات ليس

صعباً حساب وتقدير الوتائر الحقيقية لنمو الصناعة والعلم والثقافة في الاتحاد السوفييتي في ثلاثينيات القرن العشرين.

حصل تحول الإنتلجنتسيا باتجاه فكرة إعادة بناء الاقتصاد الوطني والانتقال إلى السوق الاقتصادية الحرة بسرعة وضد آراء ورغبات الجمهور الأساسي من السكان. برز ذلك جلياً في التقرير الكبير لمعهد علم الاجتماع VCEOM الصادر بتحرير يوري ليفادا بعنوان «ثمة رأي» (١٩٩٠). لم يطرح علماء الاجتماع حتى عام ١٩٨٩ أسئلة مباشرة حول الموقف من التخلي عن الاقتصاد المخطط، لكنهم «تلمّسوا» هذا الموقف بواسطة أسئلة غير مباشرة. وعموماً كان الاستنتاج ما يلي: «إذا أعرب ثلث المستطلعة آراؤهم (الحديث هنا عن استطلاع رأي الإنتلجنتسيا الذي أجرته «الصحيفة الأدبية») عن تأييد العلاقات الاقتصادية الجديدة، فإن هذه النسبة تهبط إلى حدود ٣-٤ أضعافها على مستوى عموم البلاد، أي أن القسم الأكبر من السكان لا يتقبل طرقاً للتطور غير مألوفة أو آليات وعلاقات سوق قائمة على المبادرة والمنفعة الفردية»(٥٨، ص٦٩).

تجدر الإشارة إلى المراوغة التي يفسر بها علماء معهد VCEOM نتائج الاستطلاع. فالعلاقات الاقتصادية الجديدة «لا تتقبّلها» **الأغلبية الساحقة** من السكان - أكثر من ٩٠٪، وليس **قسم كبير** منهم (وإذا جرى عزل أجوبة ١٧٪ من المثقفين تصبح نسبة «غير المتقبّلين» أكثر من ٩٥٪.

دلّ الاستطلاع على وجود انقسام عميق في المجتمع السوفييتي. قِسْما هذا المجتمع أدركا التحول الجديد بشكل مختلف: تبصّرُ الجمهور الأساسي من السكان قابله عجز الثلث الواسع النفوذ والتأثير من الإنتلجنتسيا عن التنبؤ بعواقب تطلعاته. يعدّ بالغ الدلالة الموقف من مشاريع ثلاثة للتحول (ما بين قوسين يشير إلى نسبة المؤيدين لهذه المشاريع وفق ترتيبها التالي):

- اعتماد المقاولة الخاصة الحرة.
- اجتذاب الرأسمال الأجنبي.
- تطوير التعاونيات.

في الاستطلاع العام على مستوى الاتحاد السوفييتي والشامل شتى قطاعات السكان حصلت هذه المشاريع الثلاثة على أعلى نسبة تأييد لدى الإنتلجنتسيا والطلاب والتعاونيين (٢٠، ١٢ و٨٪). أما في أوساط قراء «الصحيفة الأدبية» فتوزعت نسب التأييد بموجب استطلاع الصحيفة المذكورة على نحو ما يلي ٣٢,٤، ٣٠,٢ و١٨٪. موقف العمال بصرف النظر عن التأهيل التخصصي كان سلبياً (١٠,٨، ٦,٤ و٥,٦٪). وكان الموقف سلبياً بشكل حاد من المشاريع الثلاثة لدى العسكريين والقانونيين، وسلبياً بشكل قاطع لدى الكولخوزيين والميكانيكيين الريفيين والمتقاعدين (٣، ٠ و٣٪)

كان استنتاج مؤلفي الكتاب عموماً هو التالي: «حَمَلَة أفكار التغيير الراديكالي المفضية إلى إقامة علاقات سوق حرة هم في الغالب ممثلو الإنتلجنتسيا من الجيل الشاب العامل في المجال التقني والهندسي والاقتصادي، الطلاب، الجيل الشاب العامل في الجهاز الحكومي والعاملون في قطاعي العلم والثقافة»(٥٨، ص: ٨٣).

من الواضح تماماً أن الجمهور العام **لم يتمن النظام الرأسمالي**، ونبعت آماله في التحسّن من حقيقة اعتقادهم أن السلطة السوفييتية لن تسمح بحصول مثل هذا التحول والانقلاب المنذر بتدمير الاقتصاد. يمكن القول بأن خيار معظم الشعب كان صائباً في الموضوع الأساسي، لكنه جاء خاطئاً على مستوى السياسة: خيّب الحزب الشيوعي السوفييتي توقعات الجمهور و«سلّم» البلاد. كان الأمر مختلفاً بخصوص الإنتلجنتسيا: هي **أرادت النظام الرأسمالي** وانتظرته من فريق غورباتشوف - يلتسين. وانطلاقاً من ذلك هي لم تخطئ سياسياً، لكن خطيئتها على المستوى الأساس كانت فظيعة. لقد دمّرت «الرأسمالية» الاقتصاد الوطني وتركت الغالبية الساحقة من السكان، بمن في ذلك غالبية الإنتلجنتسيا، في حالة يُرثى لها.

خصخصة الصناعة. جرى في زمن البريسترويكا تبني مبدأ خصخصة الصناعة، وتم تطبيقه (في أشكال مختلفة في الجمهوريات الاتحادية) بُعيد القضاء رسمياً على اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية. اشتغلتْ على مبدأ الخصخصة هذا بضع مجموعات من الأخصائيين، علماً أن ذلك قد جرى في جوٍ من عدم الشفافية ومن دون نقاشات علمية.

في أيار/ مايو ١٩٩١ قدّم المشروع السوفييتي «حول إلغاء الملكية الحكومية للمؤسسات الصناعية وخصخصتها». أُعدّ المشروع بصورة سرية وظهر فجأة. حوصرت كل محاولات تنظيم مناقشة بشأنه في الصحافة أو حتى في الأجهزة القيادية للحزب (حتى الأعضاء «المحافظون» في المكتب السياسي لم يتمكنوا من تحقيق ذلك).

في المبدأ، عنى إقرار هذا القانون إلغاءً فعلياً للاتحاد السوفييتي ولنظامه الاجتماعي. فقد نشأت الدولة السوفييتية كاتحاد شعوب وقامت على مبدأ الملكية الشعبية العامة وعلى العمل الجماعي العام لكل مواطنيها. هذه الصيغة لم تكن آلية ضامنة ومنتجة لكل علاقات وحقوق المواطنين الاجتماعية فحسب، بل ورمزاً بالغ الأهمية لـ «القضية العامة» وللمصير التاريخي العام. بهذا الشكل يكون هذا القانون قد نسف بدرجة مساوية أسس الاقتصاد الوطني السوفييتي والنظام الاجتماعي والدولة السوفييتية.

كان الهدف الرئيس للخصخصة في الاتحاد السوفييتي وفي بلدان «مجلس التعاون الاقتصادي المشترك» (الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية) هو ضرب النظام السياسي لحلف أو كتلة الدول المجابهة للغرب في الحرب الباردة، وقد تحدثت الصحافة الغربية عن ذلك علناً وبصراحة، وما كان بالإمكان ألاّ تلاحظ وترى الإنتلجنتسيا عندنا ذلك. فعشية مناقشة قانون الخصخصة في مجلس السوفيت الأعلى للاتحاد السوفييتي أُمكن قراءة مثل التعليقات التالية: «شجعت الحكومات الغربية والمؤسسات المالية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، الحكومات الأوربية الشرقية على بيع الأصول الحكومية... من جهتها نظرت

حكومات بلدان «مجلس التعاون الاقتصادي المشترك» إلى الخصخصة كأداة ووسيلة لنسف قاعدة السلطة السياسية للشيوعيين. وظهر ذلك جلياً في الحملات الانتخابية في كل أوروبا الشرقية»(٥٤).

في حزيران/ يونيو جرى إقرار القانون عبر التصويت عليه في مجلس السوفيت الأعلى للاتحاد السوفييتي، وعملياً من دون نقاش (تمكّن نائب واحد فقط هوليونيد سوخوف، سائق تاكسي من أوكرانيا، من إبداء معارضته من مقعده في القاعة). كذلك جرى إقرار قانون مشابه لكن أكثر راديكالية في مجلس السوفيت لجمهورية روسيا السوفييتية. تجدر الإشارة إلى أنه قد جرى التنبؤ بكل العواقب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه الخطوة (وقد برزت جلية بعد ٣-٤ سنوات) من قبل الخبراء في أيار/ مايو ١٩٩١.

باتت الخصخصة إحدى أضخم برامج التلاعب بالوعي في التاريخ. فهل هي مزحة إقناع شعب تسليم ملكية تخصه يجني بموجبها بشكل منتظم فوائد جمّة (وإن في شكل أسعار منخفضة وسكن ورعاية صحية مجانية)؟ فالعمال الذين رفضوا في عام ١٩٨٩ بشكل قاطع الملكية الخاصة للمؤسسات الإنتاجية، تصرفوا بلا مبالاة، أو حتى برضا إزاء ذلك في عام ١٩٩٢. بكلمات أخرى لقد تمَّ غسل أدمغتهم.

جرى فيما بين ٢٠٠٥-٢٠٠٦ بحث استقصائي كبير شمل عموم روسيا لتقييم تجربة الخصخصة وموقف قطاعات السكان المختلفة منها، ونشرت نتائج البحث في تقرير خاص (٦٦). تعرّض التقرير في مقدمته إلى تحديد مغزى الخصخصة اجتماعياً: «النقطة الأكثر جوهرية في التحولات الاقتصادية وبالتالي الاجتماعية في روسيا في السنوات الخمس عشر الأخيرة هي التغير الجذري لدور الملكية الخاصة في النشاط الحياتي للمجتمع الروسي. عنى ترسخها كشكل أساس للملكية تحديداً انتقالاً من كينونة اجتماعية - اقتصادية (ما سمي «اشتراكية متطورة») إلى أخرى (رأسمالية أوليغارشية)... من الواضح أن الخصخصة كانت الوسيلة والأداة التي استخدمها «الإصلاحيون» في تسعينيات القرن الماضي وفي

الوقت الحاضر من أجل ذلك. وعلى أساسها بالذات صادرت مجموعة غير كبيرة من الموظفين النومنكلاتوريين ملكية الدولة وأموال السكان»(٦٦).

أستعرض فيما يلي بإيجاز تجربتي الشخصية المتعلقة بعملية تمرير القانون المذكور أعلاه. في أيار/ مايو ١٩٩١ عندما كان قد اكتمل إعداد مشروعي قانونين حول الخصخصة في الاتحاد السوفييتي وفي جمهورية روسيا السوفييتية كلّف رئيس مجلس الوزراء بافلوف المركز التحليلي في أكاديمية العلوم السوفييتية، حيث كنت أعمل شخصياً، بتشكيل لجنة خبراء، وعهدت الإدارة إليّ برئاسة فريق العمل. كانت قد توفرت بخصوص هذه المسالة أدبيات وفيرة، ولاسيما بخصوص تجربة الخصخصة في بولندا وهنغاريا، إضافة إلى محاكمات وتنبؤات حول ما سيحصل في الاتحاد السوفييتي.

أثناء إعداد التقرير مع تحليل مشروع القانون حول الخصخصة ناقشنا مع الخبراء كل جوانب القضية والعواقب المحتملة إزاء تطبيق كل مواد القانون المقبل. ولاحقاً اعترتني الدهشة مرات عندما اكتشفت كم كانت صائبة تنبؤات الخبراء. فعرف أخصائيو وزارة الداخلية حتى لمن وكيفية بيع مخزون السبائك القيّمة والمواد والأجهزة العائدة للمصانع المخصخصة.

دُعيتُ لحضور لجنة الإصلاح الاقتصادي التابعة لمجلس السوفيت الأعلى للاتحاد السوفييتي المخصّصة لإعلان الاستنتاجات الواردة في تقريرنا، وكانت هذه هي الجلسة الأخيرة قبل التصويت على قانون الخصخصة. أعطيت لي الكلمة في نهاية الجلسة الطويلة لمدة خمس دقائق... مثّلَ ميخائيل غورباتشوف في هذا الاجتماع شابٌ أنيق قال في البداية إن «رئيس الجمهورية يرجو إقرار القانون بسرعة ومن دون مماطلة». تمكنتُ خلال خمس دقائق من عرض الاستنتاجات الرئيسة الأكثر أهمية الخاصة بالتبعات والتداعيات الاقتصادية والتكنولوجية والجنائية المترتبة على تطبيق مثل هذا القانون. علتْ الابتسامات الصفراء وجوه الحضور ولم يناقش أحد ما عرضت - كل ذلك كان معروفاً بالتفصيل من قبل النواب والأكاديميين وكبار موظفي الأجهزة. خيّل إليّ

للحظة، وكما في حلم مرعب، أني وقعت بالخطأ في شرك عصابة، وأفرادها يسخرون من خطئي. فجأة رأيت شرطياً، اندفعتُ نحوه، كان أيضاً يبتسم بسخرية - هو أيضاً فرد في عصابة. عبرتْ بشكل خاطف في ذهني هذه الرؤيا.

بعد إتمام الخصخصة كتبت ي. بونير: «جرى إعداد الخصخصة في مرحلتها الأخيرة من قبل فريق من الاقتصاديين من محيط يلتسين، إضافة إلى مبعوثين من الولايات المتحدة الأميركية. ترافق هذا العمل بعمليات فساد ضخمة الأبعاد لدرجة رفع دعاوى جنائية في أميركا ضد عدد من المستشارين الأميركيين. بهذا الصدد أعادت صحيفة «زافترا» نشر تفاصيل هذه العملية ناقلةً ذلك عن مجلة Nation الأميركية. لن نتكلم هنا عن التفاصيل، ونكتفي بالتذكير بما يلي:

جاء في المقالة: «في أواخر صيف وخريف عام ١٩٩١، عندما انهارت الدولة السوفييتية، شارك بروفيسور جامعة هارفرد جيفري ساكس واقتصاديون غربيون آخرون في لقاءات جرت في منتجع ريفي قرب موسكو. هنا خطط «الإصلاحيون» الشباب المؤيدون ليلتسين مع ضيوفهم المستقبل الاقتصادي والسياسي الروسي. دخل ساكس في فريف مع إيغور غايدار المهندس اليلتسيني الأول للتغيير الاقتصادي من أجل صياغة خطة «الإصلاح بالصدمة» الهادفة إلى القضاء السريع على ما أمكن من الرقابة على الأسعار والإعانات التي دعمت على مدى عقود من السنين حياة المواطنين السوفيت. قاد العلاج بالصدمة إلى صدمة كبرى، إلى تضخم نقدي هائل وصل حد ٢٥٠٠٪، وكان من إحدى نتائجه تبخر القسم الأكبر من القدرة المالية للبلاد ومن مدخرات المواطنين.

تبادل شليفر، غي والهارفرديون الأساسيون الآخرون والفريق الروسي العامل معهم الأدوار فيما بينهم في لعبة الفساد. عمل غي، على سبيل المثال، كمتعاقد في توزيع المساعدات وكمدير لمتعاقدين آخرين وكرئيس للحكومة الروسية... فإذا وقع أناس من محيط تشوبايس تحت النار بسبب سوء استخدامهم صندوق المال العام المكلفين بإدارته استطاعوا التأكيد على أن القرارات اتُخذت من قبل الأميركان. وبدورهم استطاع الغربيون الإصرار على أن الروس تصرفوا من عندهم»(٢٨).

أثمرت الخصخصة وتدمير الاتحاد السوفييتي كنتيجة مباشرة لها انفصاماً عميقاً بين معظم السكان والدولة. ورد في عرض نتائج البحث الاستقصائي الروسي العام بعنوان «روسيا الجديدة - عشر سنوات على التحول» الذي اضطلع به «معهد الأبحاث الاجتماعية المركّبة» (٢٠٠١) ما يلي: «بخصوص عمليات الخصخصة الجارية فيما بين ١٩٩٢-١٩٩٣ رأى فيها ٦,٨٪ من المستطلعة آراؤهم عملاً إيجابياً و ٨٤٪ عملاً سلبياً»(٥٥).

من الهام الإشارة في هذا السياق إلى أن الخصخصة **أهانت** الناس. لم يُنظر إليها كعملية اقتصادية مفيدة لبعض الناس وغير مفيدة لبعضٍ آخر، بل كعملية **نهب**. بحلول منتصف التسعينيات كان قد تبخّر أي مفعول للدعاية واستقرت تقييمات السكان وأحكامهم. خلص البحث الجاري في حزيران/ يونيو ١٩٩٦ إلى الاستنتاج التالي: «الغالبية الساحقة للروس (٩٢٪ من المستطلعة آراؤهم) على قناعة بأن المجتمع الروسي الجديد مرتّب على نحوٍ لا يحصل بموجبه الناس البسطاء على نصيب عادل من الثروة الوطنية». وهذه اللاعدالة مرتبطة في الوعي العام بالعواقب الناجمة عن الخصخصة - بتلك العواقب التي هي، حسب رأي ثلاثة أرباع المستطلعة آراؤهم، ليست شيئاً آخر سوى «نهبٍ لجهد الشعب» (١٥٪ غير موافقين على هذا التقييم، فيما استصعب الباقون الإجابة)»(١٥٨).

يخلص علماء الاجتماع إلى تثبيت ما يلي: «باتت الحصيلة الرئيسة للخصخصة، برأي المستطلعة آراؤهم، تغيير النظام المجتمعي في روسيا بقيام نظام رأسمالي حر وكلاسيكي (٣٪)، نظام سوق موجّه اجتماعياً (٥٪)، نظام رأسمالي شعبي (٢٪)، نظام رأسمالي أوليغارشي (٤١٪)، نظام رأسمالي إجرامي (٢٩٪)، نظام غير ملبٍ لمصالح غالبية سكان البلاد (٦٧٪)»(٦٦).

كان قاطعاً الاستنتاج العام للبحث الجاري في عام ٢٠٠٥ بمناسبة الذكرى العشرين لانطلاق البريسترويكا: «لم تفلح البريسترويكا ولا ما تلاها من إجراءات ليبرالية ولا التغييرات والتحولات الجارية اليوم في تأمين بيئة حياة اجتماعية مناسبة لأغلبية نسبية من السكان»(١٣٩)

البريسترويكا وبرنامج صندوق النقد الدولي

تمَّ اختيار برنامج صندوق النقد الدولي المسمّى «برنامج الاستقرار الهيكلي» كأداة للتدمير السريع والنهائي للاقتصاد السوفييتي وللاقتصاد الوطني الموحد للاتحاد السوفييتي. أعدَّت هذا البرنامجَ مجموعة اقتصاديين بتنسيق وثيق مع مستشارين أميركيين.

في أواخر ثمانينيات القرن الماضي كان معلوماً تماماً أن تطبيق برنامج صندوق النقد الدولي أدّى إلى كوارث اقتصادية في بلدان أميركا اللاتينية وأفريقيا (باستثناء بلدان مثل تشيلي، كوستاريكا ومصر التي لأسباب سياسية جرى تلطيف شروط البرامج الخاصة بها). بالمقابل تلافت هذه العاقبةَ الكارثية بلدانُ جنوب شرقي آسيا التي لم تسمح لصندوق النقد الدولي بالتدخل في شؤونها. دُرست نتائج تنفيذ برنامج هذا الصندوق وعُرضت في أكثر من مئة أطروحة علمية في جامعات الولايات المتحدة الأميركية، وكانت جميع هذه البلدان المنفّذة لهذا البرنامج من أولها إلى آخرها موضوع دراسة.

طُبِّق هذا البرنامج (في شكل «علاج بالصدمة») في آب/ أغسطس ١٩٨٩ في جمهورية بولندا. بنتيجة ذلك شُلَّ الاقتصاد، عانى السكان أزمة ثقافية ثقيلة وتفككت بُنى النظام السياسي والاجتماعي السابق. هل عرف هذه النتائج مستشارو غورباتشوف؟

بلى، عرفوا. زد على ذلك، حذّرهم سياسيون غربيون بارزون. ففي اجتماع «لجنة العمل من أجل التعاون الدولي» المنعقد في براغ في خريف ١٩٩١، وبحضور قادة سابقين لبلدان كبرى، حذّر رؤساء جمهوريات وحكومات سابقون، من بينهم بيار ترودو (كندا)، فاليري جيسكار ديستان (فرنسا)، ميغيل ديلا مدريد (المكسيك) وكارل شميت (ألمانيا الاتحادية) الاتحاد السوفييتي والبلدان الأوروبية

الشرقية من أن اتباع وصايا واقتراحات صندوق النقد الدولي بخصوص الإصلاحات الاقتصادية وتطبيق أساليب العلاج بالصدمة ستؤدي إلى عواقب وخيمة. كان الجواب صمتاً تاماً من قبل غورباتشوف ويلتسين ومستشاريهما للشؤون الاقتصادية. علماً أنه كان من المفروض، من باب اللياقة، ونظراً لرتبة وخبرة هؤلاء الأشخاص الذين توجهوا بالنصيحة لإصلاحيينا، أن يسمعوا جواباً منهم. لكن لا كلمة! لا أحد من معلني مبدأ «الغلاسنوست» [الشفافية] أوصل استنتاجات علماء وسياسيي الغرب إلى المجتمع السوفييتي.

وهذا هو جون كراي فيلسوف الليبرالية الشهير، وقد بدا كمن يخاطب مباشرة الإنتلجنتسيا الروسية الداعمة لبرنامج إصلاح نيوليبرالي، يقول: «سيكون الأمر مدعاة للإشفاق إذا ما باتت البلدان الشيوعية السابقة - حيث الأخطار وثمن الأخطاء السياسية بالنسبة للسكان أعلى بما لا يُقارن منها في أي دولة غربية - حقل تجارب لأيديولوجيا استحالت فكرتها المركزية، عملياً، خراباً ودماراً بالنسبة للمجتمعات الغربية، حيث كانت شروط تطبيقها فيها مؤاتية أكثر»(٥٠).

وفي كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ قدّم جيفري ساكس إلى لجنة العلاقات السوفييتية - الأميركية في واشنطن تقريراً حول البرنامج الذي اعتمدته جمهورية روسيا السوفييتية. وقال الأكاديمي أرباتوف بهذا الصدد في معرض تعليقه على تقرير هلبرايت: «في الغرب يعلمون جيداً أن هذه المقاربة غير مناسبة. لذا لا يسمحون بتطبيقها عملياً في بلدانهم». وأجاب جيفري ساكس على ذلك قائلاً: «يمتلك العلاج بالصدمة حظاً بالنجاح، لكن فقط إذا ما أقدم الغرب على تقديم العون، ولاسيّما من أجل استقرار الروبل. لكن، مع الأسف، من المشكوك فيه أن يوفّر الغرب مثل هذا العون»(٨).

علاوة على ذلك، معلومةٌ تماماً العلاقة المباشرة بين تطبيق برنامج صندوق النقد الدولي وانتشار الجريمة في مجتمعات تلك البلدان التي طبقته. في عام ١٩٩٥ عقد في إسبانيا مؤتمر دولي تحت عنوان «المخدرات ودولة القانون» قدّم أثناءه اقتصادي كندي بارز وخبير بموضوع تجارة المخدرات تقريراً بعنوان «الواجب

الأممي، السياسة الاقتصادية العامة وغسيل الأموال». جرى التركيز في هذا التقرير بوجه خاص على العلاقة المباشرة بين مصالح «بزنس» المخدرات وبرنامج صندوق النقد الدولي. بعض استنتاجات التقرير تخصنا بشكل مباشر:

«أسهم برنامج صندوق النقد الدولي بخصوص الاستقرار الاقتصادي الشامل في تدمير الكتلة السوفييتية السابقة وتفكيك منظومة المنشآت الحكومية. بدءاً من نهاية ثمانينيات القرن الماضي ربط «الدواء الاقتصادي» الموصوف من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أوروبا الشرقية ويوغسلافيا والاتحاد السوفييتي بقيود نجمت عنها عواقب اقتصادية واجتماعية هدَّامة. تخرّب التغييرات الاقتصادية الجارية في الاتحاد السوفييتي السابق المجتمع وتشوّه العلاقات الاقتصادية الأساسية: انتشار الجريمة في مفاصل الاقتصاد، نهب الملكية العامة، غسيل الأموال وهروب الرساميل - هذه هي نتيجة «الإصلاحات» الحاصلة. يسهم برنامج الخصخصة (عبر بيع المنشآت بالمزادات) كذلك في نقل الملكية الحكومية إلى أيدي شبكات الجريمة المنظمة. تتغلغل الجريمة في زوايا الجهاز الحكومي وتُعد قوة تأثير هائل داعمة لإجراءات يلتسين الاقتصادية. طبقاً لآخر التقديرات يخضع نصف بنوك روسيا الاقتصادية لرقابة المافيا ونصف تجارة موسكو لشبكات الجريمة المنظمة. لذا ليس غريباً أن حصل برنامج صندوق النقد الدولي على دعم سياسي غير مشروط من قبل «الديمقراطيين»، نظراً لأنه يناسب مصالح الطبقة التجارية الجديدة التي تضم عناصر مرتبطة بالجريمة المنظمة. إنّ حكومة يلتسين تخدم تماماً مصالح هذه «النخبة الدولارية» من خلال إقدامها، حسب تعليمات الصندوق، على تحرير الأسعار وضرب الروبل وإسهامها بالتالي في زيادة ثروة قلّةٍ من السكّان».

لكن تمّ تحت رعاية غورباتشوف ويلتسين إعداد مخطط تنفيذ برنامج صندوق النقد الدولي في الاتحاد السوفييتي، وبدئ بتطبيقه بسرعة محمومة مباشرة بعد حلّ الحزب الشيوعي السوفييتي والقضاء على اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية.

الفصل العشرون

البريسترويكا:
التحضير السياسي للقضاء على
الاتحاد السوفييتي. الحرب على الدولة

فهمت القيادة الحزبية - الحكومية للنومنكلاتورا البريسترويكا **كثورة**. وتعد القطيعة بين القسم النشيط من المجتمع وبين الدولة الشرط الأول لأية ثورة ناجحة. يساور أي إنسان سراً، بوجه عام، إحساس ضد الدولة، لأن السلطة - أياً تكن - مصدر ضغط، وثمة دوماً أُسس موضوعية لعدم الرضا. لكن الاتزان العقلي يبقي الأحاسيس العارضة تحت الرقابة. من هنا كانت خلخلة هذا الاتزان - بصفته سمة للعقل الطبيعي - إزاء الدولة لدى الإنسان السوفييتي واحدة من المهام الرئيسة للبريسترويكا، وغدت ضرباً من عملية حربٍ إعلامية - نفسية ضد الاتحاد السوفييتي كدولة.

كان ذلك جانباً هاماً بوجه خاص في البريسترويكا ودرساً هاماً جداً للمستقبل ولشبيبتنا الحالية. باتت هذه البريسترويكا في الاتحاد السوفييتي ميدان اختبار مركّبٍ كامل من التكنولوجيات الجديدة بخصوص ضرب شرعية الدول مع اعتماد مقولات جديدة غير اعتيادية لما **بعد الحداثة**. تشكل هذه المقولات طبقة كاملة من المعارف الجديدة عن الإنسان والمجتمع طرحها أنتروبولوجيون وعلماء ثقافة غربيون صيغت على أساسها آليات سياسية اعتُمدت في الثورات «المخملية» في أوروبا الشرقية، وفيما بعد في الثورات «الملوّنة» في يوغسلافيا وفي الجمهوريات السوفييتية السابقة، ومؤخراً في ما سمي «الربيع العربي». في

العهد السوفييتي حجبت إدارة سوسلوف[1]، ثم إدارة ياكوفليف هذه المعارف عن المجتمع. ومازالت هذه الإدارات، برغم تغيير القبعة الأيديولوجية وتعاقب المسؤولين، تحول دون الوصول إلى المعارف الخاصة بالتكنولوجيات الجديدة لـ «حرب العقول».

لكننا نستطيع رصد وتتبع تلك المقاربات المعتَمدة عبر المسار العام الذي اختطته البريسترويكا، وهذه خطوة ضرورية.

لنبدأ مما أشرنا إليه آنفاً من أن قسماً من النخبة الحزبية والفكرية، التي شكلت فريقاً «مُنظِّراً» في زمن البرتسترويكا، كانت متشبِّعة بهوس العداء للسوفيت وكره الدولة. في تلك اللحظة بدا للجميع أن ذلك الموقف كان ضرورياً بالنسبة لهذا الفريق من أجل مفاقمة العداء أكثر اتجاه الدولة، وبالذات **السوفييتية**. لكن، ومن خلال تتبع سلوك هؤلاء، حتى بعد القضاء على الاتحاد السوفييتي، يكتشف المرء أننا أمام مجموعة ثقافية غير اعتيادية، وغير مألوفة في النمط السوفييتي. فهذه مجموعة مترابطة يوحِّدها كره **للدولة عموماً**، وللدولة **العظمى** بوجه خاص - مجموعة من **ثوريين دائمين** يذكروننا بشكل ضبابي بما كنّا قد قرأناه في مقرّر مادة التاريخ وفي روايات دوستويفسكي أو في «معالم»[2]. من الصعب الجزم فيما إذا كانت هذه المجموعة النخبوية قد التأمت معاً في فترة البريسترويكا كطليعة، «كحزب من نمط جديد»، أم إنها على العكس حزبٌ تجمَّع وتشكّل سراً بدءاً من ستينيات القرن المنصرم، ثم فجّر البريسترويكا أخيراً. من الأرجح أن العمليتين تداخلتا معاً في تفاعل متبادل.

كانت «الغلاسنوست» الحملة الهامة الأولى في الطور المفتوح لتفكيك البنيان السوفييتي، والعملية الكبرى لضرب هيبة الدولة. أُديرت هذه الحملة بشكل هادف

---

(١) ميخائيل سوسلوف (١٩٠٢-١٩٨٢) رجل دولة سوفيتي، عضو ومسؤول الشؤون العقائدية في المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفييتي بين عامي ١٩٥٢-١٩٨٢.

(٢) مرجع سبق أن تمَّ التعريف به.

كي يتلاشى أولاً احترم المواطن للدولة واعترافه بها، وكي تتحول فيما بعد بنظره إلى «عدو للشعب». بات صبّ اللعنات على الدولة اختباراً لصدقية الولاء للديمقراطية. كانت هذه الحملة منافية للديمقراطية تماماً لأنها تناقضت مع الأسس الثقافية لغالبية السكان. في كتاب ليفادا «ثمة رأي» تم استخلاص استنتاج على أساس استطلاع الرأي العام الجاري فيما بين ١٩٨٩-١٩٩٠ يقول: «وعي الدولة العظمى، إلى هذا الحد أو ذاك، سمة مميزة لأغلبية الجمهور (٨٢-٩٠٪)، وهذا مركّب يضرب بجذوره في عمق تقاليد الإمبراطورية الروسية»(٥٨).

كانت «الغلاسنوست» برنامجاً ضخماً لتدمير الصور والرموز والأفكار المكوِّنة والموطدة لـ «النواة الثقافية» للمجتمع السوفييتي والداعمة لسيادة وهيمنة الدولة السوفييتية. اضطلعت بهذا البرنامج وسائل الإعلام الجماهيري الحكومية بكل قوتها وبمشاركة علماء وشعراء وفنانين مشهورين. استطاع هذا البرنامج ضمان نجاح ما سعى إليه بسبب الحصار التام المفروض على ذلك القسم من الإنتلجنتسيا الذي دعا إلى تحكيم العقل والمنطق السليم، وبسبب عدم السماح بحوارٍ مجتمعي. سمُح بين وقت وآخر أحياناً لأصوات فعالية مختارة بعناية مثل «رسالة نينا أندرييفنا»[١].

قامت حملة كبيرة للحط من قيمة الرموز والشخصيات التاريخية السوفييتية والروسية المعروفة مثل جوكوف، كوسمودميانسكايا، سوفورف، كوتوزوف وصولاً حتى ألكسندر نيفسكي. وفي هذا السياق استُغلت حوادث مأساوية وكوارث حاصلة (تشيرنوبل، غرق سفينة «الأدميرال ناخيموف»، هبوط طائرة روست في الساحة الحمراء، الصدامات الدموية في تبليسي في عام ١٩٨٨). ارجعوا اليوم إلى إصدارات صحيفتي «أغونيوك» و«الكومسمولي الموسكوفي» العائدة لتلك الفترة لتلاحظوا الإعراب عن السعادة الغامرة من خلال التعليف على أحداث مؤسفة جارية.

---

(١) نينا أندرييفنا أستاذة جامعية وجهت رسالة مفتوحة إلى القيادة محذّرة من مخاطر الخطوات السياسية المتخذة. لم تكن هذه الرسالة هامة، وكان صداها محدوداً.

جرى العمل بموجب برنامج واسع مخطّط لتشويه كل الرموز المتعلقة بالحرب الوطنية العظمى. بهذا الصدد أشار المؤرخ العسكري الإنكليزي المشهور جون إركسون إلى أنه برز في فترة البريسترويكا في الاتحاد السوفييتي «خط استسلامي لتفكيك النتائج المبدئية للحرب». وكان الدفع باتجاه التعاطف مع من عمل في صف الهتلريين ضد الاتحاد السوفييتي أحد أساليب تشويه رموز الحرب.

كذلك اضطلعت «حركة أنصار البيئة» بمهام أيديولوجية صرفة، فأوصلت جمهور القراء، مثلاً، إلى حد الهوس بما سُمّي «خطر النيترات الداهم» إلى حد أن الناس باتوا يخشون تناول الجزر والملفوف. وشملت هذه الحملة الجمهوريات الاتحادية (الدعوة إلى إغلاق محطة توليد الكهرباء في أرمينيا). لكن مع نهاية البريسترويكا حُلَّت «حركة أنصار البيئة».

وقعت تحت وابل من نيران الدعاية المضادة كل مقوّمات ومكونات الدولة: بدءاً من الجيش والإدارات الاقتصادية وحتى المدارس ورياض الأطفال. فصُوّرت هذه المؤسسات كعناصر في «المنظومة الإدارية - الأوامرية» شنّ غ. بوبوف حرباً ضروساً ضدها. شوّشت هذه الحملة الناس وأربكت محاكمتهم السليمة للأمور. فتضطلع المؤسسات الحكومية بضمان وتأمين حياة البلاد، وهي ذات بنية معقدة وتقوم بجملة معقدة من وظائف، بعضها واضح، بعض ثانٍ يلتبس فهمها على الناس، وبعض ثالث يتطلب إدراك كنهها وطبيعة عملها ذهنية منفتحة. وفي هذا السياق بدا الناس فجأة وكأنهم فقدوا القدرة على الإحاطة ببنية الدولة وبتلك الوظائف التي تقوم هيئاتها على تنفيذها.

لعب دعاة البريسترويكا الأساسيون بشكل مكشوف دور أعداء دولتهم. فدعا الكاتب أداموفيتش (عضو مجلس السوفيت الأعلى للاتحاد السوفييتي) في آذار/ مارس ١٩٨٩ حتى العلماء الأجانب للمساعدة ضد الدولة السوفييتية. وصف علاقاته بالمجتمع على النحو التالي: «بعض الإدارات تدير حرباً كيميائية ضد شعبها وطبيعتها. بعضٌ ثان بواسطة تقنية استصلاح الأراضي، وبعض ثالث بواسطة التقنية النووية (تشيرنوبل)... لهذا السبب يعوّل علماؤنا، الذين لم يبيعوا

ضمائرهم و«الخضر» - أنصار البيئة، عليكم، على العلم العالمي في الكفاح ضد هذه الإدارات» (٤، ص: ٢٢٥). هذا أشبه برجاء أو توسّل لإلقاء قنبلة نووية على «امبراطورية الشر». والأنكى من ذلك أن الإنتلجنتسيا التقدمية عندنا أيّدت هذه الحملة الداعية إلى نسف أسس وزاراتنا وإداراتنا الوطنية.

أيضاً يتذكر جيل الكبار الهجوم الشرس من قبل الصحافة ومنابر الخطابة الذي تعرّضت له في فترة البريسترويكا أجهزة حفظ النظام والجيش، وبوجه خاص KGB. من نسي ذلك فليرجع إلى أرشيف صحف ومجلات أواخر ثمانينيات ومطلع تسعينيات القرن الماضي.

في فترة البريسترويكا تعرّضت للتخريب **الثقافة السياسية** لمجتمعنا - شرط وجود دولتنا. أبرز علماء السياسة الغربيون تحديداً اتجاه البريسترويكا ذاك الذي حمل إرهاصات كارثة وطنية. فيرى عالم السياسة الأميركي أ. براون أن «النظام» [order] هو القيمة الأهم للثقافة السياسية السوفييتية. فالخوف من الفوضى والانفلاش وما جلباه من معاناة ثقيلة للشعب في النصف الأول من القرن العشرين وحّد صفوف كل القوى الاجتماعية من عمال وفلاحين وإنتلجنتسيا وإداريين.

ماذا فعلت البريسترويكا؟ نسفتْ النظام، أقامت حالة مصطنعة من الفوضى تفشَّت في ظلها الجريمة واندلعت الصراعات القومية الدموية والإرهاب. شبّه العلماء الأجانب المتخصصون بالشؤون السوفييتية غورباتشوف بمارتن لوثر الذي عمل على نسف أو إضعاف المؤسسات الجامدة التابعة للكنيسة الحاكمة. وهنا يجدر تذكر ثورة الإصلاح Reformation التي حصدت في ألمانيا أرواح ملايين الناس.

أشاع غورباتشوف حالة فوضى في عموم البلاد. عندما أصبح رئيساً فعل تحديداً ما ناقض كلياً القيمة الرئيسة لثقافة مجتمعنا السياسية ولتجربة الشعب التاريخية. اعترف العالم الأميركي المتخصص بالشأن السوفييتي أ. برومبيرغ بما يلي: «لم يتنبأ أي متخصص مهتم بالشأن السوفييتي أن يكون حفّار قبر

الاتحاد السوفييتي والإمبراطورية الشيوعية الشيوعي القيادي والأمين العام للحزب الشيوعي السوفييتي ميخائيل غورباتشوف»(٤٦، ص: ١٨٨).

في سياق الضغط المركّز الهادف إلى كره الدولة طلع غورباتشوف على الناس بأطروحة ضبابية لكارل ماركس (ولاحقاً لتروتسكي) حول «اغتراب» العامل إزاء الملكية بسبب الدولة: «تحولت جماهير الشعب المستلبة الملكية والسلطة والاستقلالية والإبداع إلى أداة تنفيذ سلبية لأوامر تأتيها من أعلى. كان بالإمكان أن تحمل هذه الأوامر طابعاً مختلفاً: خطة، قرار سوفيت، توجيه من لجنة المنطقة... الخ وهذا لا يغيّر جوهر الأمر. كل شيء يتحدد في الأعلى، وتُرك للإنسان دور منفّذ سلبي - أداة في ماكينة رهيبة»(٤٦، ص: ١٨٨).

هذا كلام فارغ، هذه استعاضة عن الحجج بسيل من الكلام. فلماذا يصبح الناس الحاصلون على مكان عمل في منشأة حكومية بنتيجة ذلك «مسلوبي الاستقلالية والإبداع»؟ كيف يمكن أن يعيش الإنسان في مجتمع متحضر من دون «أوامر من أعلى»؟ وكيف نفهم، برغم أن «الأوامر يمكن أن تحمل طابعاً مختلفاً»، فهذا لا يغيّر جوهر الأمر؟ «خطة، قرار سوفيت، توجيه لجنة منطقة، إشارات مرور... إلخ» - فكل ذلك أساليب مختلفة لتنسيق وتوفيق جهودنا وشروط حياتنا. ولماذا لا يجب الخضوع لها؟ لماذا إذا اتبعتَ أنتَ خطة عمل مدروسة تصبح «أداة في ماكينة رهيبة»؟ هذا كله رفض ديماغوجي للدولة كجهاز.

كان هؤلاء «المصلحون الصغار» أعداء متطرفين للدولة. وهذا ممثلهم البارز ي. غايدار يعبر عن شعارهم مصوّراً التاريخ الروسي بمثابة دولابٍ أحمر ضخم (١٩٩٥): «كان في مركز هذا الدولاب دوماً مغناطيس «دولة بيروقراطية» ضخم عيّن تحديداً منحى التاريخ الروسي.... سميّت هذه المنظومة بشكل مختلف: حكم مطلق، شيوعية - أممية، بلشفية - قومية، واليوم يجربون تسمية «دولة قوية»(٣٤)، لكن، دائماً، كان الجوهر واحداً - استبداداً بيروقراطياً وحشياً لا محدوداً بغطاء ديماغوجي». هذا الإنسان رفعته البريسترويكا إلى منصب رئيس مجلس وزراء الدولة!

وفي عام ٢٠٠٥ خلع ياكوفليف «شارة الفاشية السوداء» على الدولة الروسية في «شتى الأزمنة» بصرف النظر عن النظام السياسي: «روسيا مريضة بالقيادة. هذا تقليدياً. الدولة القيصرية، الأمراء، الأمناء العامون، رؤساء الكولخوزات... إلخ. نحن نخاف الحرية، ولا نعرف ما نفعل بها. أنا أفهم استحالة تكوين ذهنية أخرى بعد ألف سنة من العيش في الضنك والعسف. على هذا الأساس تظهر عندنا مجموعات فاشية»(٢١٠).

مثل هذا الموقف من الدولة في هذا الوسط راسخ جداً. في مقابلة صحفية أخيرة معه عبّر ياكوفليف «مهندس البريسترويكا» مجدداً عن كرهه لجهاز الدولة: «يقلقني أمر طبقة موظفي الدولة عندنا. طبقة طمّاعة كسولة وكذوبة، لا تريد أن تعرف شيئاً سوى خدمة مصالحها. مثلها كمثل تمساح لا يشبع، تبتلع القوانين، تكره حرية الإنسان... أنا واثق أنه إذا حصل انقلاب عندنا وعودة إلى التوتاليتارية ستكون طبقة موظفي الدولة قاطرتها. طبقة فاسقة، نهمة، وقحة، حشد من الدهماء والجهلاء والمبغضين للناس»(٢١٠).

من هذه الكراهية للدولة فرّخت «اللاوطنية» الفجّة والقذرة. أدلى الموسيقار نيكولاي بيتروف بالاعتراف التالي: «في وقتٍ ما، قبل ثلاثين عاماً، في بداياتي كموسيقي أعجبني أن أحسَّ نفسي مواطناً عالمياً، تكن بالنسبة له طبيعة تجاوب الجمهور مع عزفه في أية بقعةٍ كانت من الكرة الأرضية أهم من أية ثرثرة مزعومة مزهقة عن الوطنية «السوفييتية»... أثناء بطولة العالم بالهوكي شجّعتُ بسرورٍ مازوشي السويديين والكنديين فقط كي أبقى داخلياً بعيداً عن كل هذا التاريخ العنجهي الزائف الذي حوّل كل شيء، سواء أكان رياضة أو فناً، إلى استعراضٍ دعائي»(١٤١). شجّع السويديين والكنديين ليس لأنهم أعجبوه، بل لأن تفاهة ما في البروباغندا الحكومية خدشت أذنه.

ما الأساس الفلسفي الذي ارتكز عليه تدمير الدولة؟ في هذا السياق برزت على المسرح مجموعة نشيطة من علماء الاجتماع الماركسيين أدارت حملة

أيديولوجية ضد الدولة كصيغة لتنظيم المجتمع. وفي أواخر ثمانينيات ومطلع تسعينيات القرن المنصرم صدرت كتب كاملة مردّدة لأفكار مناهضة للدولة، عبّر عنها كارل ماركس، مع التركيز (في هذه الكتب) على انطباق ذلك مباشرة على الدولة السوفييتية.

مثلاً انتقى أ. بوتينكو البروفيسور في جامعة موسكو الحكومية في كتابه «سلطة الشعب بواسطة الشعب نفسه»(١٩٨٨) حزمة اقتباسات من ماركس أكدت على الجوهر الطفيلي للدولة، ثم أضاف: «تجدر الإشارة إلى أن ذلك لا يخص نمطاً ما محدداً للدولة، بل يعد سمة عامة لتطور الدولة بما هي دولة»(٢٣، ص: ٤٩). ثم يطلع علينا باستنتاج مفاده أن قيام دولة يشير إلى استحالة تصالح الطبقات في مثل هذا المجتمع. وبالتالي تقوم في الاتحاد السوفييتي تناقضات بين طبقاته غير قابلة للتوفيق يجب إزاءها أن تتطور البريسترويكا إلى ثورة.

ويضيف بوتينكو: «وبحسب ماركس، ما كان ممكناً أن تنشأ الدولة أو تبقى لو كان بالإمكان تصالح الطبقات. ومن هنا يستنتج بعض قصيري النظر، باستناد سطحي إلى ماركس، أن الدولة وسيلة لتصالح الطبقات»(٢٣، ص: ٧٧). ثم ينتقل بوتينكو إلى محاكمات ماركس حول «شيوعية المعسكر» ليستنتج أن «الدولة السوفييتية هي الأكثر طفيلية بالمقارنة مع أنماط أخرى من دول ناشئة» معللاً ذلك على النحو التالي.

«فالدولة السوفييتية ولدت في ثورة أنجزها حلف من عمال وفلاحين لم يكونوا قد وصلوا بعدُ، بسبب من تخلف روسيا، إلى طور الإنتاج البضاعي، ولذا اندفعوا، بشكل طبيعي، في اتجاه عبادة الحاكم وسلطته المطلقة». فالفلاح والعامل والمهمّش في روسيا، برأي بوتينكو، «افتقروا إلى كل شيء - إلى الانضباط، إلى التعلق بالملكية الخاصة، إلى التعلم، إلى الثقافة، لأن كل ذلك إنما تحمله وتؤمنه للناس الرأسمالية فقط، وهذه المرحلة من التطور لم تكن روسيا قد أدركتها بعد».

ويضيف بوتينكو: «خلال التطور التاريخي تكون الطبقة الفلاحية البطريركية، المعادية بعمق للإنتاج البضاعي ولسلطة المال بوصفهما مهدّديْن لعالمها المحافظ والراكد، نصيرة «السلطة القوية» (كارل ماركس)، لأن السلطة المطلقة لهذا الفلاح نفسه كرأس للأسرة البطريركية ناجمة عن إنتاجه الطبيعي Natural الصغير المريح بالنسبة له»(٢٣، ص: ١٢٩).

هكذا نشأت الدولة السوفييتية. بنتْها «شرائح الفلاحين البطريركية وشبه البطريركية (والعامل نفسه هو في الغالب فلاح الأمس) والمهمّشين، وهذه الشرائح، انطلاقاً من حرمانها ومعاناتها في ظل الأوضاع السابقة، مستعدة لأية إجراءات حازمة ومتهورة، على تدمير أية ملكية خاصة ليست لها ولم تألفها»(٢٣، ص: ١٣٢).

يقود ذلك إلى استنتاج أن منشأ الدولة السوفييتية ذاتها من قبل «الفلاحين والمهمّشين» هو ما حدّد «الاتجاه الموضوعي الذي قاد المجتمع باستمرار وبشكل طبيعي إلى التحول من المركزية الديمقراطية إلى البيروقراطية المركزية وإلى الاستبداد»(٢٣، ص: ١٣٤).

لو أن بوتينكو كتب كل هذا باسمه لاستُقبل ذلك كثمرة لخيال مريض، لكنه بنى أطروحاته بالاستناد إلى ماركس. وهنا فعل فعله عامل هام: استخدم منظرو البريسترويكا، في هجومهم على الدولة كصيغة لتنظيم المجتمع، مقولات الماركسية التي لم يكن ثمة، في الوعي الاجتماعي العام، دفاع ضدها.

جرى تأسيس كل ضربة موجهة إلى المنظومة الحكومية السوفييتية أثناء سير البريسترويكا بواسطة مقولات أيديولوجية. وصارت هذه المقولات تدريجياً أكثر راديكالية ثم أكثر بعداً عن المبادئ الرئيسة لنظام الحياة السوفييتي. في البداية (قبل كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧) طُرح شعار «من أجل اشتراكية أكثر!»، ثم شعار «من أجل ديمقراطية أكثر!». وكانت تلك مرحلة تحضير ثقافي. وضعُ بانوراما هذه الحملة العسكرية أمر من اختصاص المؤرخين، لكننا، في هذه الحالة، سنبرز فقط الاتجاهات، أو على الأدق، المقاطع الرئيسة لهذا المسار.

في سعيهم لنسف هذا أو ذاك من الأسس التي قامت عليها شرعية الدولة السوفييتية ركَّز منظرو البريسترويكا على جوانب الواقع التي فكر الناس بها باستمرار والتي يجب أن يجروا تقييماً واختباراً لها. كانت المواضيع الأساسية في هذا الإطار متعلقة بالمصالح الاجتماعية والمشاعر القومية وبالمخاطر التي تتهدد الأجيال المقبلة وبالمعاناة الأخلاقية الملحة والطارئة الماثلة في الذاكرة التاريخية الجمعية.

من الصعب بمكان الفصل بين هذه المواضيع، فهي متداخلة بعضها مع بعض آخر. فالمصالح الاجتماعية في بلاد متعددة القوميات ترتدي دائماً طابعاً قومياً وبالعكس، والمظالم التاريخية الراقدة منذ زمن بعيد كما الجراح المندملة يمكن أن تستيقظ وتزعج. كانت البريسترويكا حرباً من الصعب رسم خطوط جبهة فيها وخارطة العمليات متحركة جداً. وفي «الثورة من أعلى» قوتا السلطة والمعارضة غير متكافئتين.

في كل حالة، بعد حملة أيديولوجية مكثَّفة، اتخذت السلطة قرارات سياسية وبادرت إلى خطوات غيّرت جذرياً الوضع بما يتفق وأهداف الثورة المعادية للسوفيت. وبخصوص موضوعنا كان توقيع اتفاقيات «بيلافيجسك» حول حلّ اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية نقطة الذروة. بعد ذلك بدأت مرحلة جديدة في التاريخ، علماً أن كثيراً من الأحداث الجارية قبل كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ [تاريخ توقيع الاتفاقيات المذكورة أعلاه] تغدو مفهومة فقط مع مرور الزمن وعندما يصبح بالإمكان الحكم على قرارات «مهندسي البريسترويكا» من خلال الأعمال.

لنبدأ بالمصالح الاجتماعية. تتلخص إحدى أهم أطروحات البريسترويكا في أنّ الاقتصاد السوفييتي **غير ناجع** بالنسبة للكادحين. وكانت الحجج كالتالي. اقتصاد الاتحاد السوفييتي غير فعّال لأنه **حكومي**. فالدولة تستحوذ على القسم الأعظم من وسائل الإنتاج، وتُخضع الإنتاج لخطة مرسومة، وتوزّع وفق رؤيتها ومشيئتها الموارد، وتحدّد الأسعار والأجور. ونظراً لأن البيروقراطيين هم من

يضطلع بكل هذه الوظائف، وليس «المالكين» أصحاب الشأن، تكون القرارات دون المستوى المطلوب من حيث الجودة وغير نزيهة. والخلاصة أنه يجب انتزاع إدارة الاقتصاد الوطني من يد الدولة بإلغاء ملكيتها له ونقل هذه الملكية إلى الأفراد. بهذا الشكل ستتحسَّن الفاعلية بقوة، سيزداد إنتاج الخيرات المادية وتتحسن نوعية البضاعة المنتجة أكثر مما هي عليه في ظل الاقتصاد السوفييتي المخطط.

من أجل الدعاية لهذه الأطروحة جرى تعبئة لفيف كبير من الإنتلجنتسيا المتخصصين بشكل أساسي بالعلوم النظرية. برز تأثير هذه الدعاية بدايةً على جمهور الإنتلجنتسيا التقنية التي نقلت من خلال الصلات الشخصية المعلومات إلى جمهور الكادحين. وكانت النتيجة، طبقاً لما كتب أحد العاملين في قطاع الصناعة، هي أن «العمال والمجموعات المهنية الأخرى وقعوا أسرى تأثير المعادلة المخدِّرة القائلة بضرورة وحتمية التحولات الجديدة والخصخصة».

لنأخذ، على سبيل المثال، حالة عمال مناجم «كوزباس» الذين قاموا بإضرابات فيما بين ١٩٨٩-١٩٩٠ وألحقوا ضربة ثقيلة بالبنيان السوفييتي.

حصل عمال المناجم في الاتحاد السوفييتي على أعلى أجر بالمقارنة مع عمال ذوي مستوى تأهيل مماثل في المهن الأخرى. في الوقت ذاته كان هؤلاء على علم بأن كل مناجم البلاد تقريباً غير رابحة اقتصادياً وتحصل على معونات من الدولة. وفي مثل هذه الظروف تعد المطالبة بـ «الاستقلالية الاقتصادية التامة للمناجم عن الدولة» وتحويل عمل المناجم إلى اقتصاد السوق و«تغيير النظام الاجتماعي» غباء فاضحاً من وجهة نظر المصالح الفعلية للعمال. فالسوق تعني لكثيرين منهم البطالة، وبالنسبة للآخرين العاملين في المناجم السليمة تقليص الأجر وتدهور شروط العمل. فمن «خدّرهم»؟

في آذار/ مارس ٢٠٠٤ عرض التلفزيون برنامجاً بمناسبة الذكرى الخامسة عشرة لانطلاقة إضراب عمال المناجم. عرض التلفزيون بالتتابع الزمني مجريات ذلك الزمن وتحدث العمال أنفسهم وقادة لجان الإضراب. شاهدنا على

الشاشة العمال في عام ١٩٨٩: بدوا مسرورين حيويين واثقين بأنفسهم. كان بوريس يلتسين أمامهم يداهنهم ويعدهم وهم يربتون على كتفه. بعد بضع سنوات شاهدنا العمال أنفسهم وقد بدت عليهم علائم الهزال والاكتئاب والخيبة يقولون: «نحن أصبحنا الآن «حمير شغل» لا أكثر». لكن تذكروا كيف حصل ذلك! ماذا انتظرتم عندما سعيتم على إلغاء معونات الدولة للمناجم؟ كيف تصورتم تصرف مالكي المناجم بعد خصخصتها؟ قلتم: «لا فرق بالنسبة لنا من يكون على رأس السلطة - الشيوعيون، الديمقراطيون، أم الفاشيون. المهم أن يتوفر لنا عمل وأن نحصل على الأجر في حينه!».

ثمة مقاربة أخرى للأطروحة القائلة بأن الاقتصاد السوفييتي **غير ناجع** بالنسبة للكادحين تقوّي أثرها ومشكلتها الأخلاقية. تقول هذه المقاربة: «في النظام الإداري - الأوامري تحوّل البيروقراطيون إلى **طبقة** تملك **فعلياً** وسائل الإنتاج. وما دام الأمر كذلك، فهذه الطبقة، وفقاً لقوانين الاقتصاد السياسي (لاسيما نظرية القيمة) تستغل العمال وتسلبهم القيمة المضافة. هذا يعني سيادة اللامساواة الاجتماعية في المجتمع السوفييتي. علاوة على ذلك هذه لا مساواة دنيئة لأن طبقة المستغلين تخفي حقيقتها بقناع وهم الملكية الشعبية العامة.

صاغ ماركس هذه الفكرة بالنظر إلى أية دولة، ثم طوّرها تروتسكي في نظريته حول الثورة الدائمة عبر خلافه مع الدولة السوفييتية التي حصل فيها برأيه «انقلاب ستاليني» شبيه بالتورميدور في الثورة الفرنسية الكبرى. بكلمات أخرى، فإن العمال في الاتحاد السوفييتي مضطرون، لا بل ومن واجبهم القيام بكفاح ثوري ضد الدولة التي استولت عليها طبقة البيروقراطيين. في إطار هذا التصور بُنيت صورة «النومنكلاتورا»، كنخبة في الطبقة المستغلة، كما البورجوازية الكبرى في المجتمع الرأسمالي. على هذا الأساس يكون المصدر الرئيسي لمعاناة الإنسان السوفييتي هو **الاغتراب** عن الملكية وعن السلطة، وهذه وتلك مغتصبتان من قبل النومنكلاتورا. وحول هذا الموضوع ثمة في المهاجر وفي أوساط الشيوعيين الأوروبيين كثير من الأدبيات تداولتها في

الاتحاد السوفييتي حلقات خاصة، وجرى تبسيط بعض مضامينها من أجل انتشارها على نطاق واسع.

مع مجيء غورباتشوف إلى السلطة تدفق سيل هذه الأدبيات بقوة. بهذا الصدد كتب أحد المنظرين بدهشة عام ١٩٩٢: «ابتداءاً من دعوة غورباتشوف إلى بناء اشتراكية «بوجه إنساني» دخل «الاغتراب» في القاموس الوطني للكفاح من أجل حياةٍ سوفيتية أفضل. ترددت كالرعد في سماءٍ صافية صيحات داعية للتخلص من حالة الاغتراب التي خلقتها اشتراكية المعسكر البيروقراطية - التوتاليتارية... ظهرت مقالات وكراسات تضمنت اقتباسات غزيرة تشرح بالتفصيل أن البيروقراطية عدو الشعب، جوهرها كامنٌ في اغتراب السلطة عن الناس البسطاء، عن الشعب، وأن الملكية الاجتماعية هي ملكية لا أحد، ملكية بدون صاحب، أي ليست للشعب. وعقدت نقاشات علمية وحلقات بحث مستمرة، وأجريت حتى مسابقة لاختيار أفضل عمل حول مشكلة الاغتراب وحصل الفائزون على جوائز. باختصار، سارت العجلة على أرضٍ مطروقة، ممهدة، وشمر المنظرون عن سواعدهم، وبالدرجة الأولى الفلاسفة.

بدا وكأننا راكمنْا خلال عشراتٍ من السنين تشوهات، وها نحن الآن وجهاً لوجه أمام الاغتراب، بدا وكأن العمارة التي شيدناها بجهود أجيال ليست بيتنا، بل سجناً سحق المبادرة والإبداع والأسرة والأمة والمواطنة، وأخيراً حرية الإنسان. لذا تدعو الضرورة حتماً لتجاوز الاغتراب وذلك ببناء العمارة من جديد وتخليصها من مخلفات اللا أنسنة واللا شخصنة. من الضروري تجاوز الكثير - اغتراب الناس عن العمل، عن ثمار العمل، عن السلطة، عن الإدارة، عن الثقافة واغتراب بعضهم عن بعض»(١٠٢).

وأعلنت الأكاديمية زاسلا فسكايا في تقريرها البرنامجي عن البريسترويكا: «تلخصت العلاقة الاجتماعية الرئيسة للمجتمع السوفييتي على مدى عشرات السنين في الاستغلال الاقتصادي والقمع السياسي للكادحين من قبل النومنكلاتورا الحزبية - الحكومية. إن التضاد الاجتماعي لهذه الطبقات، الذي

برز في مطلع الثلاثينيات وتعمق بشكل حاد في الثمانينات، حمل ويحمل الآن طابعاً تناحرياً»(٦٣).

وقع كثير من الناس في فخ هذه الدعاية المتربصة، وكان من المألوف في الماضي أن يكون هؤلاء مثار شفقة. الآن أصبح ما من شلك في أن جميع هؤلاء الفلاسفة والأكاديمين قد قاموا بعمل أيديولوجي تخريبي. فهم عرفوا تماماً أن هذه البريسترويكا قد «فُبركت» في الأنساق العليا للنومنكلاتورا - قسمٌ منها رأى أن من المفيد بالنسبة له في واقع الحال الاستيلاء على الملكية الشعبية وأن يتقلد وضع «البورجوازية». وعرف علماء الاجتماع ذلك، إذ دلت استطلاعات الرأي كيف تصورت حصيلة هذه الثورة فئات المواطنين المختلفة. وهاكم نتيجة الاستطلاعات الجارية في المنشآت الصناعية في الفترة ما بين كانون الثاني / يناير وأيار/ مايو ١٩٩١ عندما أُقِر في مجلس السوفييت الأعلى في كل من الاتحاد السوفييتي وجمهورية روسيا السوفييتية قانونا «الإصلاح». وهذه هي النسبة المئوية لمن رأوا أنه مع الانتقال إلى اقتصاد السوق ترتفع مداخيلهم الشخصية: العمال العاديون - ١٢,٧٪، العمال ذوو التأهيل العالي ٢٧,٦٪، الأخصائيون الحاصلون على تعليمٍ عالٍ - ٣٢,٥٪، مدراء المنشآت - ٦٢,٨٪ (١٢٢).

ضمن إطار المصالح الاجتماعية قامت حملة بخصوص «نقص المواد الغذائية» في الاتحاد السوفييتي. موضوعياً كانت مؤمنة في الاتحاد السوفييتي جراية غذاء كافية ومتوازنة وتحسنت بشكل مستمر (برغم الخلل المعروف في نظام التصنيع والتوزيع). فطبقاً لتقديرات (الفاو) دخل الاتحاد السوفييتي في عداد الدول العشر الأولى في العالم في مستوى التغذية الأفضل (احتل الدرجة السابعة عام ١٩٩٠ والدرجة الأربعين عام ١٩٩٦). كما أنتج الاتحاد السوفييتي، الذي بلغ عدد ساكنيه ٦٪ من عدد سكان الكرة الأرضية، ما بين ١٣ و١٦٪ من الإنتاج العالمي من المواد الغذائية وفق تقديرات مختلفة.

في فترة البريسترويكا تعرضت الدولة إلى نقدٍ قاسٍ لأن الاتحاد السوفييتي يستورد اللحم. نعم، حسَّنت الدولة جراية الغذاء بواسطة الاستيراد، فمن أصل

٧٠ كيلو غرام من اللحم يستهلكها الفرد تستورد الدولة ٢ كيلو غرام (في حين تصدر مقابل ذلك ١٠ كيلو غرام من السمك). في هذا السياق شكلت اللحوم من مجموع قيمة استيرادات الاتحاد السوفييتي ١٪ فقط. علماً أن استيراد المواد الغذائية يمكن أن يكون علامة أزمة كما علامة يسر ورخاء اقتصادي. وهنا يطرح نفسه سؤال: لماذا يكون الاتحاد السوفييتي وحده مذنباً؟ فتستورد ألمانيا الاتحادية من الخارج ٤ أضعاف ما يستورده الاتحاد السوفييتي للفرد الواحد من السكان وإيطاليا ٧ أضعاف. لماذا لم يدعُ أحد هناك إلى تصفية مزارع المواشي كما فعلوا عندنا إزاء الكولخوزات؟ لقد كان هذا النقد غير منطقي، فمن أجل ذلك إنما نشأت التجارة، من أجل إحداث تكامل في الإنتاج الوطني في إطار استخدام مفيد لتقسيم العمل.

استكمالاً للصورة تجدر المقارنة بهذا الخصوص (بخصوص استيراد مادة اللحوم واستهلاك الفرد منها) قبل الانتقال إلى اقتصاد السوق وبعده. ففي عام ١٩٩٠ استورد الاتحاد السوفييتي لصالح جمهورية روسيا السوفييتية من الخارج ٧٨٧ ألف طن من اللحوم، أي بمعدل ٥,٣ كغ للفرد الواحد من السكان أو نسبة ٧,٦٪ من الاستهلاك العام. أما في عام ٢٠٠٥ فتم استيراد ٢٥٤٣ ألف طن، أي ٣٥,٨٪ من الاستهلاك العام (مع نقص في نصيب الفرد بنسبة ٢٧,٥٪ مقارنة بعام ١٩٩٠). هنا تبعيّة بيّنة، لكن منظري البريسترويكا يصمتون إزاءها.

كانت جملة الاتهامات الموجهة إلى الدولة السوفييتية، المقدَّمة تحت غطاء الاهتمام بالمصالح الاجتماعية للسكان، هي في الواقع نوعاً من رفض مجمل الخط الجيوسياسي للاتحاد السوفييتي. انطلق هذا الخط من تلك التصورات عن مكانة روسيا في نظام حياة العالم التي تشكلت (التصورات) في القرن التاسع عشر، ومفادها أن روسيا (الاتحاد السوفييتي) حضارة إقليمية مميزة ودولة عظمى تبني استقلالها وهويتها الثقافية وتدافع عنهما.

تصوغ سلطة الدولة الحديثة مبدأ مجمل سياستها وتتخذ قرارات استراتيجية منطلقة من التصورات **الحضارية** لبلادها. في القرن العشرين بات من غير

الممكن تصور سلوك بلاد كبيرة من دون تحديد انتمائها الحضاري ومنحى تطورها. وفي لحظات التحولات الانعطافية تبرز تحديداً هنا التناقضات والصراعات الرئيسة. وهنا غدا شعار البريسترويكا «العودة إلى حضن الحضارة!»، فصوَّروا الاتحاد السوفييتي بلاداً انحرفت عن «الطريق المستقيم لتطور البشرية». كان هذا الهجوم على الدولة جدياً جداً.

في ظروف الأزمة العالمية المعاصرة صار مفهوم الحضارة حيوياً بدرجة استثنائية. يدخل العالم مرحلة مديدة من التحول من مجتمع صناعي إلى «ما بعد صناعي». وفي هذه المرحلة الانتقالية تزداد أهمية الحروب الإعلامية - النفسية، بما في ذلك «حروب الحضارات». في مثل هذه الحروب يعد إقناع سكان الدولة الخصم والرأي العام العالمي بأن الطرف الآخر **لا يمثل حضارة** أحد الأهداف الرئيسة.

إن تحقق هذا الهدف يفقد الطرف المعني قسماً كبيراً من **ثروته الرمزية**. في القانون الاعتيادي، والآن أكثر فأكثر في القانون الدولي الرسمي، لا تعود البلاد الفاقدة أو المفتقرة لمرتبة الحضارة صاحبة حق عملياً. وفي الواقع مازالت فاعلةً حتى يومنا قرينة الحق الطبيعي (جون لوك) للدولة **المتحضرة** في أن تشن حرباً ضد البلاد **البربرية** وتستولي على أراضيها وتصادر أملاكها (تعويضاً عن النفقات الحربية) وتستعبد سكانها.

الدرجة القصوى لافتقاد بلادٍ ما مرتبة التحضّر هي تصنيفها «دولة مارقة» أو، كما في حالة الاتحاد السوفييتي، «امبراطورية الشر». ومثل هذه الحملة تحرز النجاح إذا ما نشأت في البلاد مجموعة اجتماعية مؤثرة متحالفة مع الخصم، أو في حالات نادرة عندما تنشأ هذه القوة في حضن السلطة. وهذا ما حصل في الاتحاد السوفييتي.

طيلة القرن التاسع عشر، ومن ثم في القرن العشرين دارت النقاشات في روسيا (الاتحاد السوفييتي) بشكل أساسي حول مشروع **التحديث** من خلال التفاعل مع الغرب، لكن البلاشفة رأوا لاحقاً أن حضارات الشرق داخلة في لوحة

بناء نظام الحياة. وسار البناء الحضاري للاتحاد السوفييتي تحت تأثير مقولة الأوراسية. بمقتضى ذلك صار يُنظر إلى التجربة المديدة لنشوء وتطور الإمبراطورية الروسية بمثابة **حضارة أوراسية**.

قدّم ألكسندر بنارين في كتابه الأخير استنتاجاً مفاده أنه يكمن في أساس أزمة العقدين الأخيرين صراع **حضارات**. فكتب: «يعد الشعب، بحسب بعض السمات، **اشتراكياً** بالطبيعة والفطرة، وحاملاً عبر القرون وآلاف السنين الفكرة المتمردة الخاصة بالعدالة الاجتماعية... بالتالي فإن «الإمبراطورية السوفييتية» ليست ببساطة امبراطورية، بل أسلوباً لتعبئة كل القوى البيّنة صراحة والسرية غير القابلة بالحضارة البورجوازية والمتمردة ضدها... إن تطابق الروح الشيوعية من النمط السوفييتي مع الروح الشعبية هو تحديداً ما أثار القلق الفظيع للغرب إزاء «التحدي الروسي». قامت في الماضي، وربما تنشأ في المستقبل إمبراطوريات أكثر عتواً من الناحية العسكرية ومتخاصمة مع الغرب، لكنها ما أثارت ولا تثير مثل هذا القلق في الغرب»(١٣٦، ص: ١٥٦).

كيف نُظر في زمن البريسترويكا إلى المسألة المتعلقة بتعيين الهوية الحضارية لروسيا؟ بهذا الخصوص برزت في أوساط منظري المشروع المناهض للسوفيت ثلاث روايات:

تقول الرواية الأولى إن روسيا ليست حضارة قائمة بذاتها ولا جزءاً من حضارة كبيرة أخرى. هي سقطت من التطور الحضاري العالمي وباتت في حالة **البربرية**.

حمل هذه الفكرة ومشى بها ياكوفليف. كتب: «في بلاد الروس لم يكن ثمة ملكية خاصة طبيعية وحرة... الملكية الخاصة هي مادة وروح الحضارة... في روسيا لم يكن أبداً ملكية خاصة عادية، ولذا حكم هنا الناس وليس القوانين».

عبارة «لم يكن ثمة» تعني أن الحديث ليس عن «البلاشفة». فالتغيير في روسيا هو في تصور ياكوفليف «حركة إصلاحية» Reformation - محاولة لتحويل روسيا بوسائل سياسية إلى مجتمع **حضاري**. لم يكن ثمة في روسيا

«مادة وروح حضارة»، لكن سيكون الآن! الحديث هنا لا يدور عن سقوط من الحضارة خلال مرحلة البناء السوفييتي، بل وتحديداً عن أنه **لم يكن أبداً** هنا «روح حضارة».

وكتب الفيلسوف ف. ميجويف في كتابه الهام «تحرير الروح» الصادر في فترة البريسترويكا: «إن تطابق تقاليدنا الثقافية مع الطريق الحضاري لتطور المجتمع الذي يجب، مع ذلك، أن نلجه - لكن لا نستطيع بأي حال حتى الآن ولوجه - هو المسألة البارزة أمامنا اليوم بكل حجمها وتعقيدها...

ترتكز الحضارة المعاصرة على تقاليد تعود - كما هو معروف - إلى الثقافة الأوروبية القروسطية المدينية المتسمة بالاستقلالية الذاتية للحِرَف والتجارة والأموال والتعليم والعلم، والمنفصلة تدريجياً عن الثقافة التقليدية للجماعات المرتبطة بزراعة الأرض المتميزة باقتصادها الطبيعي ونمط الحياة البطريركي والأبوية الحكومية وانعزالية الشرائح المسيطرة في المجتمع.... إن تفكير الحرفي المنتج للبضاعة مختلف كلياً عن تفكير الفلاح المشتغل بالإنتاج الزراعي الطبيعي. فهذا الأخير، مثلاً، يرى في القمح الرغيفَ وفي البقرة (زوركا) وفي العنزة (ماشكا)، في حين يرى الأول فيهم قيمة مقاسة بالنقود... وهذا الموقف التجاري البراغماتي التدبيري من الأرض أنفع بكثير للأرض ذاتها من ذلك الإحساس الساذج بالالتحام الطبيعي بها المفطور عليه كل فلاَّح»(١١١).

هذه محاكمة منطلقة من روح المركزية الأوروبية القائلة بوجود حضارة واحدة صحيحة، هي حضارة الغرب التي يجب على الثقافات الأخرى أن تنشئ مؤسساتها وبُناها وفق قوالبها. هذا التصور قد تمّ تجاوزه في الغرب ذاته، وإن كان مازال يُستخدم لأغراض وأهداف أيديولوجية وسياسية.

نقرأ عند ليفي - شتراوس العالم البارز في القرن العشرين الذي درس علاقات الغرب بالثقافات غير الغربية ما يلي: «لا يمكن أن تكون ثمة حضارة عالمية بالمعنى المطلق الذي يضفونه على هذه العبارة، لأن الحضارة تفترض تعايش ثقافات تتكشّف عن تنوع هائل، حتى يمكن القول إن الحضارة نتاج هذا

التعايش. الحضارة العالمية لا يمكن أن تكون شيئاً آخر غير ائتلاف ثقافات في ميدان عالمي حافظت كلٌ منها على أصالتها... إن الواجب المقدس للإنسانية هو أن تحمي نفسها من الأَحَدَيّة Particularism العمياء التي تنسب أو تلصق الإنسانية كمرتبة أو نظام إلى عرق واحد أو ثقافة واحدة أو إلى مجتمع واحد بعينه، كما يجب ألاّ ننسى أن لا جزء واحداً من الإنسانية يمتلك الصيغ المنطقية على الكل، وأن الإنسانية الموسَّقة بنمط حياة موحّد مستحيلة»(٢١٨).

تلخصت الرواية الثانية في أن روسيا (الاتحاد السوفييتي) تمثل منذ البدء حضارة لا إنسانية وتوتاليتارية. بسط الفيلسوف أ. راكيتوف (مستشار يلتسين فيما بعد) المسألة على النحو التالي: «المبادئ والمعايير الخاصة الكامنة في أساس الحضارة الروسية مثل الكذب والافتراء والجريمة... إلخ مسوّغة وأخلاقية إذا كانت خاضعة للمهمة العليا للدولة، أي لتعزيز القدرة العسكرية والتوسع الجغرافي». وهكذا سرّه تدمير الاتحاد السوفييتي: «انهارت أكبر وأقسى امبراطورية في تاريخ البشرية».

يؤكد راكيتوف على أن القسوة المرضية كانت منذ البدء سمة مميّزة لدولة روسيا: «لا يجب التحدث عن غياب الحضارة والحقوق والوعي القانوني ولا عن لا مشروعية آلية القمع في أزمنة إيفان الرهيب وبطرس الأكبر ونيكولاي الأول وستالين، بل عن أن القوانين ذاتها كانت قمعية، وأن الدساتير كانت لا إنسانية وأن مبادئ وقواعد ومعايير العمل اختلفت في الأساس عن مثيلاتها في الحضارات الأوروبية الحديثة»(١٥٢). في هذه الرواية لا يُنظر إلى البريسترويكا كانتقال من البربرية إلى الحضارة، بل كنمط حضاري جديد، «كدخولٍ في الغرب».

الرواية الثالثة هي الألينُ والأنعم، وتتلخص في أن روسيا كانت ومازالت جزءاً من الغرب. لكنها انحرفت عن الطريق المستقيم بسبب التجربة السوفييتية، والآن يجب التعلم من الغرب بجد من أجل التعويض عن ٧٠ سنة ضائعة.

برزت هذه الرواية الأخيرة في ستينيات القرن العشرين في فترة «ذوبان الجليد». يشير ب. فايل وأ. غينيس إلى هذا في كتابهما «الستينيات. عالم

الإنسان السوفييتي» الذي وُصفت فيه أمزجة البوهيميا الثقافية، حيث ي. إهرنبورغ (الذي يشبهونه بالرسول بولص) منظّرها ونبيّها: «بات النقاش حول الموقف من التأثير الغربي حرباً من أجل قيم الحضارة الغربية. فأكد إهرنبورغ بحماسة على أن الروس ليسوا أسوأ ولا أفضل من الغرب - الروس أنفسهم هم جزء من الغرب».

سادت هذه الروايات الثلاث بمجملها منذ أواخر الثمانينيات في الخطاب الفكري، وبرزت باستمرار في تصريحات منظرين ومثقفين بارزين، وكانت بمثابة تسويغ هام لتهديم الاتحاد السوفييتي باعتباره «إمبراطورية الشر».

ويجب ألاّ يدهشنا أن يتحد في الحرب الحضارية ضد روسيا في نهاية القرن العشرين معادون للشيوعية وأناس نشأوا أو تربوا في الحزب الشيوعي السوفييتي من أمثال غورباتشوف وياكوفليف. لقد سار على هذا الدرب شيوعيون أوروبيون غربيون وتبعهم «شيوعيون سوفيت بوجهٍ إنساني».

عنى إصرار الاتحاد السوفييتي إلى اكتساب هوية حضارية ممَّيزة أن يصبح هدفاً «لحرب مئة سنة ساخنة - باردة» من قبل الغرب. بعد فترة هدنة في إطار الحلف المعادي للهتلرية في الحرب العالمية الثانية قامت ضد الاتحاد السوفييتي حرب باردة مع تهديد باستخدام السلاح النووي.

كلّف ونستون تشرشل قيادة الأركان العامة في بلاده في آذار/ مارس ١٩٤٥ وضع خطة حرب عالمية ثالثة تحت تسمية شيفروية «غير محتملة» ضد الاتحاد السوفييتي. ثم انتقل وضع خطط الحرب إلى عهدة الولايات المتحدة الأميركية. وفي تسعينيات القرن العشرين بدأ إفشاء هذه الخطط باللغة الروسية وصار بالإمكان تتبع ديناميتها(٣٨).

بالمقابل جرى تحديث المجمّع الصناعي - العسكري وقاعدته العلمية - التقنية، ووضعت البرامج النووية والصاروخية - الفضائية موضع التطبيق - الأمر الذي أبعد خطر الحرب. بعد بلوغ تكافؤ الاتحاد السوفييتي مع الغرب في التزود بالسلاح الاستراتيجي باتت الحرب عملياً غير محتملة. لكن عانى اقتصاد الاتحاد

السوفييتي، في سياق تحقيق ذلك، عبئاً إضافياً في شكل «سباق تسلح». وفي فترة البريسترويكا بات هذا القرار المبدئي لحكومة الاتحاد السوفييتي موضوع هجوم أيديولوجي مكثف.

انطلاقاً من النصوص البرنامجية للمنظّرين المعادين للسوفيت (ساخاروف في المقام الأول) لم تنطلق الحملة ضد «سباق التسلح» السوفييتي من موقع الدعوة إلى السلم، بل من موقع التأييد للسياسة الأميركية. وبهذه المناسبة حددت حملة غورباتشوف موقفها عندما وضعت ساخاروف وسولجنتسين في منزلة القادة الروحيين للبريسترويكا. وفي سياق إدانة الحكومة السوفييتية وكسب تأييد «الجماهير الشعبية العريضة» جرى الاحتجاج بأن «سباق التسلح» كان مغامرة خاسرة أنهكت الاقتصاد السوفييتي - الأمر الذي أدى إلى انخفاض حاد في رفاهية السكان.

كانت هذه الحملة كذلك نوعاً من حرب نفسية ضد الاتحاد السوفييتي قائمة على تضليل إعلامي للسكان. لكنها كانت ناجحة بسبب السيطرة الشاملة لقادة السلطة الحزبية - الحكومية على وسائط الإعلام الجماهيري وعلى قنوات الإعلام بوجه عام. فقط في نهاية تسعينيات القرن الماضي بدأت تتسرّب المعلومات الحقيقية إلى الفضاء الإعلامي وإن بجُرعاتٍ قليلة جداً.

ورد في الفصل الخامس من كتاب «الاقتصاد الوطني» مقتطف من مقالة خبير بمسألة النفقات العسكرية في الاتحاد السوفييتي وفي جمهورية روسيا الفيدرالية الحالية هو ف. شليكوف رئيس اللجنة الحكومية لشؤون الدفاع في جمهورية روسيا الاتحادية. سبق لهذا الخبير المشاركة في سلسلة اجتماعات الخبراء الأميركيين والروس حول قضية التسلح بدءاً من مطلع تسعينيات القرن الماضي في الولايات المتحدة الأميركية. بدءاً من عام ١٩٥٠ قامت وكالة المخابرات المركزية الأميركية بعمل ضخم بخصوص تحديد الحجم الحقيقي للنفقات العسكرية السوفييتية. وطبقاً للتقييمات المتحصلة رأت الوكالة المذكورة أن متوسط نفقات الاتحاد السوفييتي العسكرية شكلت ٦-٧٪ من الناتج الوطني

الإجمالي، وأن هذه النسبة انخفضت باستمرار. فإذا كان الاتحاد السوفييتي قد أنفق في مطلع الخمسينيات من القرن الماضي على الأغراض الدفاعية ١٥٪ من الدخل الوطني الإجمالي، فإن هذه النسبة انخفضت في عام ١٩٦٠ إلى حدود ١٠٪ وفي عام ١٩٧٥ إلى ٦٪.

في عام ١٩٧٦ تمكّن اللوبي الصناعي - الحربي في الولايات المتحدة من إجراء إعادة نظر في هذه التقييمات باتجاه زيادة النسبة المذكورة أعلاه. ولهذا الغرض شُكلت لجنة مؤلفة من خمسة خبراء («فريق ب») برئاسة ب. بايبس. اعترفت هذه اللجنة بأن تقييمات وكالة المخابرات المركزية مخفّضة بمقدار الضعف. وبهذا الصدد كتب شليكوف: «قدّم «فريق ب» بعد ثلاثة أشهر عمل في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٦ تقريره الذي وضع بداية إعادة نظر جذرية من قبل القيادة الأميركية في درجة التهديد العسكري السوفييتي. كانت نتيجة إعادة النظر هذه حدوث دورة جديدة من سباق التسلح أكثر عنفاً بين الشرق والغرب».

كيف تقيّم قيادة المخابرات الأميركية، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، الأحجام الجديدة للنفقات العسكرية السوفييتية (١٢-١٣٪ من الدخل الوطني الإجمالي) التي كانت في أساس سياسة الولايات المتحدة الأميركية؟ بهذا الخصوص كتب شليكوف: «تبدو استنتاجات «فريق ب» حول الأبعاد الضخمة والطابع العدواني للاستعدادات الحربية السوفييتية مبالغاً فيها بشكل غير معقول. ليس غريباً أن تسعى وكالة المخابرات المركزية بكل السبل للتبرؤ الآن من هذه الاستنتاجات التي على أساسها بُنيت كل السياسة العسكرية الأميركية بدءاً من منتصف السبعينيات. فاعترف جورج تينيت مدير الوكالة في تقريره أمام مؤتمر برنستون أن «كل تقييمات أجهزة المخابرات الوطنية المعدّة بدءاً من عام ١٩٧٤ وحتى عام ١٩٨٦ أعطت تنبؤات مضخّمة لوتائر وأحجام تحديث موسكو لقواها الاستراتيجية». وكتب ريتشارد بيرل النائب السابق لوزير الدفاع الأميركي للشؤون الأمنية: «يبقى لغزاً لماذا ارتُكب مثل هذا الخطأ الجسيم، ولماذا اكتسب طابع الاستدامة. ربما لن تُتاح لنا معرفة الحقيقة»(١٩٣).

هنا تعالوا نثبت حقيقة بخصوص هذا الأمر: تعترف الولايات المتحدة بأن حجم النفقات العسكرية السوفييتية المقدّر بـ ١٢-١٣٪ من إجمالي الدخل الوطني **مبالغ فيه بشكل غير معقول.** على هذا الأساس، وانطلاقاً أيضاً من بنية النفقات الدفاعية، يمكن القول بأن النفقات على التسلح قبل البريسترويكا تراوحت بين ٥ و١٠٪ من مستوى الاستهلاك الأقصى لسكان الاتحاد السوفييتي. وبهذا الشكل يعد التأكيد على «**أننا عشنا بشكل سيء بسبب سباق التسلح الذي فاق القدرة على التحمل**» باطلاً.

كتب شليكوف حول ذلك: «الآن من الصعوبة بمكان الوثوق بالسياسيين والاقتصاديين ووسائل الإعلام الذين ظلوا على مدى أكثر من عشر سنوات يوضحون بأن سبب كل مصائب اقتصادنا كامنٌ في العبء الثقيل الناجم عن عسكرة الاقتصاد السوفييتي. كانت فترة ١٩٨٩-١٩٩١ مرحلة هياج حقيقي بخصوص المبالغة في أحجام النفقات العسكرية السوفييتية. أُتخمت الصحافة والتلفزة بتصريحات مئات الخبراء المتسرعين في إعطاء تقديرات كميّة للعبء الحقيقي - برأيهم - الواقع على كاهل الاقتصاد السوفييتي.

صرح وزير الخارجية إدوارد شيفارنادزه في أيار/ مايو ١٩٨٨ بأن النفقات العسكرية للاتحاد السوفييتي تشكل ١٩٪ من إجمالي الدخل الوطني، وفي نيسان/ أبريل ١٩٩٠ «دوَّر» غورباتشوف هذا الرقم ليصل إلى ٢٠٪. وفي نهاية عام ١٩٩١ أعلن ف. لوبوف قائد الأركان العامة للقوات المسلحة بأن النفقات العسكرية السوفييتية شكلت ثلث ١/٣ وحتى أكثر من إجمالي الدخل الوطني (٢٦٠ مليار روبل وفق أسعار ١٩٨٨، أي أكثر من ٣٠٠ مليار دولار).

وبرغم أنه لا أحد من مؤلفي التقييمات الواردة أعلاه علّل أو أثبت رأيه بحجج وبراهين، لكن الرأي العام وثق بهذه التقييمات وتبناها... وتجدر الإشارة بأنه لا غورباتشوف ولا الجنرال لوبوف ولا الأكاديميان بوغومولوف وريجكوف لم يقدموا، عندما أعطوا تقييماتهم للعبء العسكري في البلاد، أية أدلة أو براهين أو حسابات تثبت صحة كلامهم»(١٩٣).

لكن هل حاول أحدٌ ما سبرَ هذه الظاهرة في العمق؟ وهل سيسأل أحد ما اليوم الأكاديمييْن بوغومولوف أو ريجكوف من أين أتيا بمعطياتهما عن النفقات العسكرية للاتحاد السوفييتي؟ فالرأي الذي غدا بمثابة كليشيه والقائل بأن سباق التسلح دمَّر الاقتصاد السوفييتي وأسهم في تدني مستوى استهلاك المواطنين إلى حد لا يطاق بات في أوساط الإنتلجنتسيا أمراً أكيداً لا يقبل الجدل، ومازال هكذا حتى الآن!

كتب شليكوف، حتى مع بعض الدهشة: «إلى أي حدٍ تغيّر موقف المجتمع من مسألة النفقات بالمقارنة مع نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات؟ إذا كان السياسيون والاقتصاديون السوفيت في تلك السنوات، في سعيهم لإظهار العبء الثقيل للنفقات العسكرية، قد استعانوا بهذا الخصوص، في المقام الأول، برأي الخبراء الغربيين، فإن هذا الرأي لم يعد يشغل الآن لا السلطة ولا المجتمع».

لا شيء مستغرب في ذلك. فمهمة هذا القسم من السياسيين والاقتصاديين السوفيت والروس كانت نسف إحدى ركائز الاتحاد السوفييتي كدولة. وعندما أُنجزت المهمة سقط كل اهتمام بمسألة النفقات العسكرية، ولم يعد أحد يقدّم مالاً لهذه الحملة.

تجدر الإشارة إلى أن الحماسة بخصوص التركيز على «سباق التسلح» تجد تفسيرها، إلى حد كبير، في كره هذه «المجموعة من السياسيين» للجيش. فعندما وصل هؤلاء الناس إلى مراكز السلطة بدؤوا على الفور بضرب واحدةٍ من الوظائف الرئيسة للدولة، وبالذات وظيفة حماية وضمان أمن البلاد.

في هذا السياق، أدهش كلَّ العالم إعلانُ غورباتشوف في ١٥ كانون الثاني / يناير ١٩٨٦ عن برنامج النزع الكامل للسلاح النووي السوفييتي، والذي شكل مفاجأة كبرى للعسكريين. أثناء ذلك شكلت لجنة من عدة إدارات («الخماسية الكبرى») أُسندت إليها مهمة دراسة موضوع نزع السلاح. لكن لم يحصل توافق على هذا الأمر مع الولايات المتحدة. برغم ذلك، ونتيجة لتلاعب شيفارنادزه - حسبما أشار إلى ذلك رئيس الأركان العامة م. مويسيف -

أُعطي للولايات المتحدة الحق في امتلاك ١١ ألف رأس نووي مقابل ٦ آلاف للاتحاد السوفييتي. ولم يتم التمكن من كشف أية معلومات حول إعداد القرار الخاص بتدمير المجمّع الصاروخي «أوكا» الذي لم يجرِ عموماً حديث بشأنه في المفاوضات.

لكن ليس هاماً بشأن موضوعنا الأعمال التخريبية لغورباتشوف وشيفانادزه، بل موقف الإنتلجنتسيا هذه الشريحة الاجتماعية الكبرى والمؤثرة، التي تعلّق بها، إلى حد كبير، أمر شرعية النظام السوفييتي إجمالاً. لماذا اندفعت هذه الشريحة إلى تصديق خرافة تسلح الاتحاد السوفييتي الزائد؟ أي معيار اتخذه من وافق على هذا التقييم؟ لماذا امتلاك ٦٠ ألف دبابة أمر سيء، وعلى أي أساس يتقرر العدد؟ لم تُثر الاهتمام محاولات العسكريين لإيضاح المعايير التي انطلق منها التخطيط العسكري السوفييتي.

مع ذلك تعالوا نتذكر تلك الإيضاحات. كتب الجنرال أ. دانيلوفيتش النائب السابق لرئيس هيئة أركان القوات المسلحة وأحد القادة المسؤولين عن التخطيط العسكري في مجلة «قضايا التوقعات» (عدد ٢-١٩٩٦): «يسألوننا لماذا كنّا بحاجة إلى قرابة ٦٤ ألف دبابة. نحن انطلقنا من تساؤل حول ماهية أية حرب جديدة. حسبنا الحجم المحتمل للخسائر مقارنة بالخسائر في الحرب العالمية الثانية. قارنا القدرات الممكنة لتعويض الخسائر من قبل الولايات المتحدة الأميركية وحلف الناتو من جهة أولى، ومن قبل الاتحاد السوفييتي وحلف وارسو من جهة أخرى. تبيّن لنا أن باستطاعة الأميركيين في فترة الحرب ليس تعويض الخسائر فحسب، بل وزيادة بنية القوات المسلحة. باستطاعتهم، بحِلول نهاية السنة الأولى من الحرب، إنتاج أكثر من ضعف ما لديهم من الدبابات. من جانب آخر - وحسبما دلت حسابات الخسائر المحتملة - لن يكون باستطاعة صناعتنا زيادة بنية تسليحنا فحسب، بل لن تكون قادرة حتى على الحفاظ على المستوى القائم. وبعد عام من الحرب سيكون تناسب القوى ١ مقابل ٥ في صالح الخصم. في

حرب قصيرة الأمد قد نتمكن من حلّ المهام الماثلة أمامنا. لكن ماذا إن طال أمد الحرب؟ لم نشأ تكرار تجربة عام ١٩٤١. كيف كان ممكناً الخروج من الوضع الحاصل؟ توفير احتياطي كافٍ من السلاح بحيث يفوق الكمية المطلوبة في بداية الحرب وتسمح أثناءَها بالاستمرار في تزويد الجيش بالأحجام الضرورية له من السلاح والعتاد»(١٩٣).

هذا إيضاح في حالة الحرب. لكن السلاح المدرّع عامل كبح، ووسيلة **لتلافي** الحرب. يتابع دانيلوفيتش موضحاً: «رأى الأميركيون أننا بفضل الدبابات قادرون على عبور كل أوروبا وحتى المانش خلال عشرة أيام، وهذا الأمر ردعهم». من المحتمل أن تكون هذه التقديرات خاطئة، لكن كان يجب من أجل تبيان الخطأ تقديم معطيات إضافية وبيّنات منطقية. ما من أحد وفّر هذه المعطيات أو طلبها، كما لم يُشر أحد إلى العيوب في منطق العسكريين. وهنا السبب في انهيار الاتحاد السوفييتي.

شكّل الرفض القطعي **للعنف** - تلك الأداة الهامة للدولة - إحدى أهم عمليات البريسترويكا التي أسهمت في انهيار الاتحاد السوفييتي. شُنّ هجوم على حق الدولة الحصري في اللجوء إلى العنف وعلى واجبها في استخدام هذا الحق لأغراض حماية أمن البلاد والمجتمع والفرد. بدأ هذا الهجوم في عهد خروشوف عندما أُثيرت قضية «القمع الستاليني». لن نناقش هنا هذه القضية، فكانت، حتى في زمن البريسترويكا، قد غدت موضوع تاريخ، وعلى أية حال لم يكن في مصلحة البلاد والشعب تحويل هذا الموضوع إلى سلاح ضد الاتحاد السوفييتي لا في ثلاثينيات القرن الماضي ولا في الثمانينيات. لكن الجمهور، وقد استدرجته «الشفافية» (الغلاسنوست) انخرط في هذه الحرب وراح يلحق الضربات بهياكل الأمن كالبلدوزر (الذي قاد ذراعه من الخلف أشخاص من أمثال ياكوفليف).

في عام ١٩٨٩ استهدفت الصحافة بضرباتها أجهزة حفظ القانون إلى حد أنه تم خلال شهرين استقالة كل المحققين تقريباً في النيابة العامة. لم يرغب

هؤلاء الاستمرار في العمل في جوٍ مسموم. في تلك الأثناء شاع في الصحافة المثل السائر التالي: «من الأفضل إبقاء عشرة مجرمين مطلقي السراح من زج بريء واحد في السجن». نقبّوا وانتشلوا كل أخطاء المحاكمات القضائية على مدى سنوات كثيرة ليقولوا للناس هاكم كيف تزج المحاكم السوفييتية الأبرياء في السجون.

كان الأجدر بالإنسان السليم التفكير أن يسأل: لماذا يجب ترك عشرة مجرمين مطلقي السراح وليس خمسة، أوليس عشرين أو مئة؟ من أين هذا القياس؟ لا قياس بهذا الخصوص، فالحديث جرى عن منح الحرية للمجرمين بوجه عام كي يتمكنوا في ظل اللاقانون والشلل التام لوزارة الداخلية والمحاكم والنيابة العامة من نهب الملكية الحكومية، وكي يسرحوا ويمرحوا على هواهم. بهذا الشكل يصبح رئيس الدولة، بسماحه بعربدة المجرمين، جلاد شعبه، حتى إن سمح بهذه العربدة بدواعٍ أخلاقية (مخافة أن يُعدّ جلاداً).

لنتذكر كيف بدأ حمام الدم في آسيا الوسطى وفي القوقاز. بدأ المجرمون في (فرغانه) عمليات ذبح وإبادة للجماعة المسخيتية - التركية. حرقوا الناس علناً أحياء وأقاموا مسرحية دموية كبرى. وقفت خلف المجرمين قوى سياسية - إجرامية منظمة. وجهت السلطة ضد هؤلاء المجرمين، المسلحين بالبنادق الرشاشة ووسائط الاتصال الحديثة، طلاباً من الكليات العسكرية غير مسلحين. قيل إنه لا يجوز مواجهة المواطنين، الذي استيقظ عندهم الوعي الذاتي الديمقراطي، بالسلاح! فمن أجل هذه اليقظة إنما قامت البريسترويكا!

حوَّل هذا الدم «المباح» حياة آسيا الوسطى إلى جوٍ من الرعب. سمح غورباتشوف، بعدم إقدامه على اتخاذ إجراءات رادعة، بارتكاب عمليات قتل منظمة على خلفية قومية وبطرد الروس من أماكن سكناهم. فجرى حرق ستة جنود روس كانوا في حافلة نقل داخلي وغير مسلحين في (أنديجان)، ثم صُفح لاحقاً عن الفاعلين من قبل غورباتشوف. غدت هذه حادثة رمزية تبعتها موجة من القتل.

في القوقاز الشمالي كانت الحادثة أكثر وضوحاً. كانت مازالت في الشيشان حاميات محلية وقطعات من الجيش السوفييتي، إضافة إلى وحدات من K G B ووزارة الداخلية. يتذكر كثيرون كيف تمت عملية القتل الأولى الرمزية. قبض عناصر من جماعة الجنرال دودايف على ضابط من K G B تواجد بحكم طبيعة عمله في اجتماع عادي. لم يكن في الجو العام ما يشي بالمصيبة المقبلة - في الساعة السادسة مساءً نقل التلفزيون المركزي خبر لقاء المندوب الصحفي بالضابط المعتقل، وبعيد المساء ذاته أعلن التلفزيون من جديد أن جماعة دودايف سلّمت جثة الضابط للسلطات - «حوكم وأُعدم من قبل الشعب».

قبل ذلك جرى غض البصر، عن سابق وعي، عن تصرفات وأعمال هدامة للتعايش السلمي ولمنظومة العلاقات القومية المعقدة التي بنيت بعناية وتصميم خلال ٢٠٠ عام. في المشروع السوفييتي قام التصور حول نظام حياة من نمط أُسروي ببعدين: **اجتماعي وقومي**. في بلاد اتحد في عيشٍ مشترك فيها أكثر من مئة شعب، ليست الكينونة القومية أقل أهمية من الاجتماعية. بصورة أدق شكلت هاتان الكينونتان عنصري نظامٍ واحد، لا يقوم الاجتماعي والقومي أحدهما من دون الآخر.

شارك في التحضير الإعلامي - النفسي للأفعال السياسية الهادفة إلى تهديم الاتحاد السوفييتي كل ألوان النخبة الليبرالية - الديمقراطية. مباشرة بعد القضاء على الاتحاد السوفييتي بدأ كثيرٌ من المنظرين النومنكلاتوريين صراحة بفرض تصوراتهم المناهضة للمبدأ السوفييتي التي دعوا إليها بشكل شبه علني قبل ذلك. فها هو المؤرخ أ. برازوسكاس من معهد الاستشراق التابع لأكاديمية العلوم السوفييتية يكتب: «أبقى الاتحاد السوفييتي بالقوة وبواسطة الرقابة الشاملة على عالم من التنوع القبلي وعلى متحف طرائف شعوب أوراسية لا يجمعها جامع سوى انتمائها إلى الجنس البشري والمصائب المصطنعة»(١٤٧).

وهاكم أيضاً بعض تأكيدات من هذا القبيل غيض من فيض من المؤلفين. قال المؤرخ يوري أفاناسيف: «لا يشكل الاتحاد السوفييتي بلاداً ولا دولة...

الاتحاد السوفييتي كبلد ليس له مستقبل». وقالت مستشارة رئيس الجمهورية غالينا ستاروفويتسيفا: «الاتحاد السوفييتي هو الإمبراطورية الأخيرة التي شملتها العملية العالمية الشاملة لإنهاء الاستعمار الجارية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية... يجب أن لا ننسى أن دولتنا نشأت بشكل مصطنع وتأسست على العنف».

وصف المؤرخ م. هيفتر، العامل في صندوق إيزنهاور، الاتحاد السوفييتي بأنه «هولة كوزموبوليتية» وأن «الرابطة التي أساسها الإكراه محكومة بالموت»، وقرار الحكم الصادر عقب لقاء «بيلافيجسك» طبيعي. وصرح الكاتب أداموفيتش خلال اللقاء في جامعة موسكو الحكومية: «في أطراف الاتحاد السوفييتي تتطابق وتتداخل الأفكار القومية والديمقراطية، وبشكل خاص في منطقة البلطيق». وفي التقرير الصادر من «صندوق غورباتشوف» عام ٢٠٠٥ يبررون انهيار الاتحاد السوفييتي على النحو التالي: «ليس سراً أن الاتحاد السوفييتي بني على فكرة الحكم الذاتي الستالينية الفاسدة التي أخضعت الجمهوريات القومية بالكامل للمركز. والبريسترويكا أرادت التخلص من مثل هذه السياسة القومية»(١٤٠).

في عام ١٩٩١ جرى استفتاء عام عبر سؤال استفزازي إن كان يجب المحافظة على صيغة الاتحاد السوفييتي. قبل هذا الحين كان مجرد طرح مثل هذا السؤال يبدو أمراً عبثياً ويستبعده الوعي العام. الآن، الرئيس نفسه يصرح بأن موضوع الحفاظ على الاتحاد السوفييتي مثار شك ويجب طرحه على التصويت.

لكن يجدر القول إنه ما كان ممكناً «للغربويين» وحدهم فقط أن يشرعنوا، في وجه قسم كبير من الإنتجنتسيا، انهيار البلاد وهزيمة روسيا في حرب باردة قاسية. فقد لعب دوراً غير قليل هنا «وطنيون» رفضوا البنيان الإمبراطوري لروسيا (والاتحاد السوفييتي). فحاول هؤلاء، انطلاقاً من تصورات إثنية - قومية، البرهان على أن الشعوب غير الروسية الملتمة في الإمبراطورية حول النواة الروسية تستنفد القوى

الحيوية للشعب الروسي. وردّد ممثلو الجناح اليميني الرافضون للعيش المشترك بين القوميات في اتحاد سوفيتي الأطروحة ذاتها التي عبرت عنها «الغربوية» غالينا ستاروفويتسيفا. (أحياناً مع تطابق حرفي تقريباً لدى الجانبين).

سمّمت البريسترويكا الشعوب! وهاهو أحد ناشطيها أ. نويكين يتذكر بمناسبة الحرب في ناغورني قره - باغ: «أنا كسياسي وصحفي دعمتُ قبل وقت قريب كل فعل أسهم في تقويض السلطة الإمبراطورية. لذا نحن ساندنا كل ما من شأنه زعزعة أركانها. فمن دون مشاركة الأذرع القومية القديرة ما كان ممكناً إسقاط هذا الغول»(١٢٨). هكذا ضحَّت الإنتلجنتسيا المعادية للسوفيت عمداً بمشروعها الديمقراطي بإثارتها الحساسيات الإثنية العدوانية ضد الاتحاد السوفييتي، ومهّدت بذلك الطريق أمام أنظمة حكم وعصبيات إثنية.

لقد مضى تطور المجتمع السوفييتي حاملاً معه أثقالاً كبيرة، ووضع تعدّد إثنياته أمام السلطة والإدارة مشاكل معقدة. عملياً اتخذت كل القضايا الاجتماعية صبغةً إثنية وبالعكس، وتطلّب حل أية مشكلة إثنية تغيير أو إنشاء أشكال وعلاقات اجتماعية.

مثلاً، فُرض على منظومة التخطيط الاقتصادي أن تتقيد بعدم السماح بالهجرة الإثنية العفوية وبانتقال جمهور كبير غريب إثنياً للعيش في وسط محلي جديد مستقر. كان معروفاً أن مثل هذا الاختلاط سيؤدي حتماً إلى توترات وصراعات. وهذا أمر حدّدته طبيعة القوم كنمط جماعة إنسانية. فاقتحام فضاء مثل هذه الجماعة من قبل جمهور آخر كبير غريب عنه، أو غير راغب في اتباع أو مراعاة قواعد ثقافته المحلية سيخلق أزمة ويثير حساسيات قومية.

استطاعت السلطة السوفييتية، بالاعتماد على ضمان الولاء الاجتماعي والثقافي الجماعي لها، أن تحبط بقسوة كل مظاهر العصبية الإثنية - القومية، إلى حد اللجوء إلى ممارسة القمع ضد نخب وحتى شعوب بأكملها. وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي قُضي على الآليات الاجتماعية والثقافية التي كان من شأنها

سابقاً نزع فتيل «القنابل» الإثنية، وشهدت العصبيات المذكورة تنشيطاً واعياً لها على صعيد الأيديولوجيا والقانون والاقتصاد.

في مقاربتهم ضد الدولة «شرعن» منظرو البريسترويكا المعادون للسوفيت و«مجّدوا» فيما بعد **عالم الإجرام**. لعب هذا الأخير دوماً دوراً كبيراً في نسف نظام حياة المجتمع. أثناء البريسترويكا عمدوا إلى تنشيط هذا العالم لتأمين كوادر للبورجوازية الجديدة المصطنعة المتكافلة والمتضامنة معه. لكن كان من الهام هنا تكوين كليشيه ثقافية جديدة تماماً. فمن دون تسويغ روحي بواسطة الفن الذي يمتلك طاقة تأثير قوية ما كان ممكناً أن تؤدي أية مصاعب اجتماعية إلى انفجار الإجرام بتلك الأبعاد التي عانينا منها في تسعينيات القرن الماضي.

بقي علينا أيضاً النظر في عملية ائتلاف حلف ثلاثي مميز لا سابق له مؤلف من عالم الإجرام الجنائي وسلطة النومنكلاتورا والإنتلجنتسيا الليبرالية. شكل هذا الحلف القوة الضاربة التي نسفت البنيان السوفييتي. قام هذا الحلف، وكان عالم الإجرام فيه قوة نشيطة متماسكة وخبيرة في الأعمال القذرة. والحديث هنا ليس عن أفراد، بل عن مجموعة اجتماعية ضخمة.

كتب ف. شولغين، بعد أن أمضى عشر سنوات في السجون ومعسكرات الاعتقال السوفييتية وعركته الحياة، اعترافاته في كتاب بعنوان «خبرة لينين» (١٩٥٨) الكلمات التالية: «من تجربة السجن استنتجت أن «اللصوص» (هكذا يسمي قطاع الطرق أنفسهم) حزب، لا حزب، بل حلف معين منظم، أو حتى فئة اجتماعية. يتميزون بأنهم لا يخجلون من لقبهم «لصوص»، لا بل يفتخرون به جداً. وينظرون بازدراء إلى الناس الآخرين غير اللصوص... هؤلاء أناس خطرون. هم، بمعنى ما، نخبة مصطفاة. لا يستطيع أي كان أن يكون لصاً!

وجود هذه القوة المعادية لأية سلطة كان أمراً لا شك فيه برأيي. فاتتني وزنها النوعي، لكن أتصور أنها رهيبة. أعتقد أنه حيثما يهتز جهاز الإكراه، بتأثير ظروف ما، هناك سيسطر فوراً على الحياة قطاع الطرق. فهؤلاء هم الوحيدون المتحدون،

والآخرون مبعثرون كذرات الرمل. ويمكن تصور ما يرتكبه هؤلاء «اللصوص» المتحدون قبل أن يتوحد الشرفاء»(١٩٦).

بالتساوق مع ترسخ الكليشيهات المعادية للسوفيت وللدولة في وعي قسم كاف من السكان الناشطين حصلت تغيرات جذرية في بنية الإدارة أضعفت الدولة. فتحت شعار الانتقال إلى «أساليب اقتصادية للإدارة» وإلى الحساب الاقتصادي الكامل للمنشآت جرى تغيير جذري لمجمل بنية الإدارة: خلال عام واحد قُضي في القطاعات بشكل كامل على الحلقة الوسطى للإدارة مع الانتقال إلى نظام حلقتين - «الوزارة - المصنع». وفي الأجهزة المركزية لإدارة الاتحاد السوفييتي وإدارة الجمهوريات تم الاستغناء عن ٥٩٣ ألف عامل، من بينهم ٨١ ألفاً في موسكو وحدها. كما تقلص عديد الوحدات الصغرى أو التابعة في بنية الجهاز المركزي للإدارة بنسبة ٤٠٪. كانت النتيجة المباشرة لهذه الإجراءات ضرب الجهاز الإعلامي للاقتصاد الوطني.

نظراً لأن الشبكة الكمبيوترية لتجميع وحفظ ونشر المعلومات في الاتحاد السوفييتي لم تكن قد أُنشئت بعد، فقد كانت الكوادر الخبيرة مع وثائقها أهم ما في هذا الجهاز. وعندما تم الاستغناء عن خدمات هؤلاء الناس ورُميت دفاترهم وبطاقاتهم في المستودعات انقطع تدفق سيل للمعلومات الضرورية، وبات ذلك أحد أهم أساب الخراب. فعلياً، بدءاً من خريف عام ١٩٨٦، بات الجهاز المركزي لإدارة الاقتصاد في حالة عجز.

من خلال ما يُسمى الإصلاح الدستوري جرى تغيير بنية الأجهزة العليا للسلطة والنظام الانتخابي، وتأسيس جهاز تشريعي أعلى هو مؤتمر نواب الشعب للاتحاد السوفييتي الذي اجتمع مرة واحدة في العام. انتخب هذا الجهاز من بين أعضائه مجلس السوفيت الأعلى للاتحاد ورئيس المجلس ونائب الرئيس.

مُنح ثلث مقاعد المجلس المذكور لأعضاء في منظمات اجتماعية اتحادية (الحزب الشيوعي، النقابات، اتحاد الشبيبة). هذا الأمر أعطى قيادة الحزب الشيوعي

السوفييتي أغلبية أكيدة، نظراً لأن اختيار الأشخاص المرشحين للعضوية خضع لرقابة الأجهزة الحزبية. في النواحي والأقضية الإدارية تم تخصيص نائب واحد عن كل ٢٣٠.٤ ألف ناخب، في حين خُصص في «المنظمات الاجتماعية» نائب واحد عن كل ٢١,٦ ألف ناخب. وفي العملية الانتخابية لم يراع مبدأ «شخص واحد - صوت واحد»، فاستطاع بعض فئات المواطنين قانونياً التصويت عشر مرات.

أُنشئ مجلس السوفيت الأعلى للاتحاد السوفييتي باعتباره جهازاً تشريعياً وإدارياً دائماً، وكان الأول في العهد السوفييتي الذي لم يضم عملياً عمالاً وفلاحين. فالأغلبية الساحقة لأعضائه علماء وصحفيون وموظفون رفيعون في الإدارات الحكومية.

في آذار/ مارس ١٩٩٠ جرى تأسيس منصب رئيس جمهورية بصلاحيات كبيرة، في حين اعتُبر رأس الدولة سابقاً واحداً من أعضاء «هيئة رئاسة مجلس السوفيت الأعلى»، و«بصورة استثنائية» تم انتخابه من قبل مجلس نواب الشعب (في عام ١٩٩٠ كان قد صار من غير المأمول أن ينجح غوربتشوف رئيساً في انتخابات مباشرة.

لم تشمل التغييراتُ الهيكليةَ العامة للدولة فقط، بل **وعملية** اتخاذ القرارات الحكومية التي حددت مكانة هذه المؤسسة أو تلك في الدولة، استثنيت، مثلاً، القيادة العسكرية من المشاركة في إقرار أهم مسائل السياسة العسكرية.

في عام ١٩٨٨ نشأت المنظمات السياسية الأولى ذات البرامج المعادية للسوفيت وللإطار الاتحادي، وعلى رأسها «الجبهات الشعبية» في جمهوريات البلطيق. قامت هذه الأخيرة بدعم من قبل قيادة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي، وانتقلت بسرعة إلى شعارات ذات مضمون اقتصادي في البداية ولاحقاً سياسي. تكونت المعارضة السياسية المعادية للسوفيت في المؤتمر الأول لنواب الشعب تنظيمياً بصيغة «مجموعة نيابية من عدة أقاليم» طرحت برنامجها في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩.

بدأت «المجموعة النيابية» المذكورة نشاطها فوراً باستخدام خطاب «معادٍ للإمبراطورية» وتحالفت مع القادة الانفصاليين. لعب المطلبان الرئيسان لهذه المجموعة دوراً كبيراً في العملية اللاحقة - في إلغاء المادة السادسة في دستور الاتحاد السوفييتي (حول «الدور القيادي للحزب الشيوعي السوفييتي») وتشريع المظاهرات. طرح كذلك شعار «كل السلطة للسوفيتات!» كوسيلة لنسف هيبة الحزب الشيوعي (لاحقاً جرى إلغاء «السوفيتات» تدريجياً). قبل افتتاح الجلسة الأولى لمجلس نواب الشعب في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩ توجهت «المجموعة النيابية» بنداء دعت فيه إلى مظاهرة سياسية عامة داعمة لمطالب إلغاء المادة السادسة من الدستور السوفييتي.

في المؤتمر الثالث لمجلس نواب الشعب قدّم الحزب الشيوعي نفسه مشروع قانون حول تعديلات دستور الاتحاد السوفييتي بخصوص النظام السياسي (المادتان السادسة والسابعة من الدستور). بهذا الشكل تم استبعاد الأساس القانوني الذي استند عليه الدور القيادي للحزب الشيوعي، أي سحبت الركيزة التي قام عليها مجمل النظام السياسي للدولة. وهكذا خرج رئيس اتحاد جمهوريات الاتحاد السوفييتي من تحت رقابة الحزب. صار مكتبه السياسي ولجنته المركزية عملياً وفوراً مُستبَعدين عن المشاركة في صياغة القرارات. أيضاً، عنى إلغاء النومنكلاتورا وفقدان الحزب الشيوعي الأسس القانونية للتأثير في السياسة الأساسية في عام ١٩٨٩ تحرير النخب في الجمهوريات من رقابة الحزب. تحوّل الجهاز الحكومي إلى خليط معقد من مجموعات وكتل متعاونة أو متعادية.

منح تشريع المظاهرات قانونياً أداة قوية لضرب هيبة السلطة الاتحادية ولدعم المطالب السياسية للمعارضة المعادية للسوفيت. دعا قادة «المجموعة النيابية» المعارضة مباشرة عمال مناجم منطقة (كوزباس) للتظاهر، ولعبت تلك المظاهرات دوراً كبيراً في تهديم الدولة.

حمل التأكيد على أولوية المثل الديمقراطية على الانضباط العسكري مغزى تخريبياً كبيراً للجيش. ففي عام ١٩٩١ حصلت دعاية محمومة لفكرة أنه

لا يجب على الجندي تنفيذ أوامر تتعارض مع «القيم الإنسانية العامة»، وأرغم كبار مسؤولي وزارة الدفاع على الإدلاء بمثل هذه التصريحات. في هذا السياق جرى تقويض احتكار الدولة لاستخدام القوة ومنح عالم الإجرام دفعة قوية باتجاه السطوة والسيطرة، وتلاشت الحدود بين القوة الشرعية والقوة الإجرامية. تعالت المطالبات بأداء المجندين الخدمة العسكرية الإلزامية في جمهورياتهم، أي التحضير إلى تقسيم الجيش السوفييتي على أساس اللون القومي.

في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠ تأسست حركة راديكالية باسم «روسيا الديمقراطية» («الديمقراطيون») وضعت في أساس أيديولوجيتها **محاربة الشيوعية**. وبرز نمط آخر من الحركات المعادية للسوفيت - تنظيمات قومية متعصبة مهّدت الأرضية لنشوب صراعات مع المركز الاتحادي ومع الأقليات القومية داخل الجمهوريات.

لم تتمكن المعارضة المحافظة في أجهزة السلطة وفي الحزب الشيوعي من تنظيم نفسها. فكوّن النواب الشعبيون غير الموافقين على التغيرات الجارية مجموعة هشة تحت اسم «الاتحاد»، لكنها لم تضع برنامجاً ولا خطة حركة، وعبّرت عن نفسها بتلميحات ضبابية. فهؤلاء الناس لم يستطيعوا، بحكم تربيتهم السوفييتية، من تجاوز الحاجز النفسي والوقوف صراحة ضد قيادة الحزب الشيوعي السوفييتي.

شُنت منذ السنوات الأولى للبريسترويكا حملة أيديولوجية عنيفة ضد K G B ووزارة الداخلية والجيش كبنى ضامنة لأمن الدولة والنظام الاجتماعي. سعى منظرو البريسترويكا، انطلاقاً من اعتبار أفراد هذه المؤسسات الأكثر محافظة ضمن الدولة السوفييتية، إلى تجريدهم من سلاحهم تنظيمياً ونفسياً. قام عمل حثيث لضرب الصورة الإيجابية لكل القوات المسلحة المتشكلة في الوعي الاجتماعي ولتقويض الاحترام الذاتي للعسكريين.

جرى استفزاز مراكز قوى حفظ الأمن والنظام، بمشاركة من قبل عالم الإجرام، تحت شعارات إثنية. فأثناء اندلاع العنف في وادي فرغانه وسومغايت وناغورني قره

- باغ حاول الجيش وأجهزة حفظ النظام في البداية وضع حدٍ لأعمال مثيري الشغب والمجرمين. لكن وصل على الفور أمر من موسكو بالتراجع: «لا يجوز لعنصر الأمن استخدام القوة ضد شعبه!». اندلع العنف بقوة مضاعفة، وهنا فقدت الدولة هيبتها، نظراً لعدم اضطلاعها بواجبها ومسؤوليتها. وفي تلك الأثناء قامت مظاهرات في موسكو ضد «الأعمال الإجرامية للعسكرتاريا».

بهذه المناسبة كتب أ. سوبتشاك: «تجذرت بعمق خلال عقود من الحكم الستاليني في وعينا الاجتماعي تصورات لا إنسانية حول الأولوية الأكيدة للمصالح الحكومية المفهومة بشكل زائف على القيم الإنسانية العامة... من الضروري وضع تشريع قانوني عام يحظر استخدام الجيش في حل الخلافات والصراعات السياسية الداخلية والإثنية والحدودية».

باتت أحداث ٩ نيسان/ أبريل ١٩٨٩ في (تبليسي) وتحقيق لجنة نيابية بشأنها برئاسة سوبتشاك ومناقشة تقريره في المؤتمر الأول لنواب الشعب واحدة من أضخم الاستفزازات ضد الجيش. ثمة حول هذا الموضوع أرشيف كبير من الأدبيات الوثائقية والتحليلية. تم خلال سير هذه العملية صياغة مقولة **الأوامر الإجرامية** والأعمال الإجرامية للعسكريين الذين نفذوا هذه الأوامر. أسهم في «صناعة» هذه المقولة قوى سياسية كبرى وإجراءات خاصة كان من الأجدر في الظروف العادية اعتبارها غير قانونية. مثلاً عمدت وسائط الإعلام المختلفة إلى بث «تقرير سوبتشاك» على نحو واسع، لكن لم تنشر خلاصة النيابة العامة العسكرية التي قامت، من جهتها، بالتحقيق في الأحداث.

هكذا خرجت «لجنة سوبتشاك» باستنتاجات زائفة تقول بأن موت الضحايا أثناء فض اجتماع الناس كانت بسبب الضربات بالمجارف المعدنية التي تلقوها وبتأثير المواد السامة التي استنشقوها. علماً أن التحقيقات دحضت هذه الاستنتاجات استناداً إلى الاختبارات الجارية على الأعضاء الداخلية للضحايا وعلى ملابسهم. وشارك في إجراء الاختبارات خبراء من الأمم المتحدة.

وُجِّهت ضربة ثقيلة إلى البنية القومية - الحكومية للاتحاد السوفييتي. فالملكية الشعبية العامة كانت الأساس الاقتصادي للاتحاد وشرطه (صفات: **اتحاد، سوفيتي واشتراكي** مترابطة معاً). وخصخصة الصناعة كانت مستحيلة من دون تجزئة الاتحاد، وبالعكس عنتْ تجزئة وتوزيع الملكية العامة إحداث تناقضات بين الكيانات القومية.

في الاتحاد السوفييتي، حتى في مرحلة تكوّن نخب قومية متماسكة (في سبعينيات القرن العشرين)، لم تقم حركات قومية عصبوية، نظراً لأنه لم يكن هناك في المجال الرئيس للاقتصاد والإنتاج المادي تنافس بين الإثنيات. لكنه كان قائماً في مجال التوزيع والإدارة والأنشطة الفكرية، وما أن أُعلن «الانتقال إلى اقتصاد السوق»، ونشأ أفق للخصخصة حتى بدأت النخب في الجمهوريات في أجل قصير ابتداع أيديولوجيا قومية وغرسها في وعي مواطنيها. ثم حصلت هذه النخب على دعم ومساندة من قبل منظري البريسترويكا في المركز.

اختلفت أنماط النزعة الانفصالية قليلاً تبعاً لظروف هذه الجمهورية أو تلك. في جورجيا مثلاً، فاقم القوميون في البداية الخلاف مع الأبخازيين ودبروا، بالتعاون مع المركز أحداثاً مأساوية في العاصمة تبليسي في نيسان/ أبريل ١٩٨٩ (قُتل ١٩ فرداً أثناء فضّ اجتماع من قبل الجيش). بعد ذلك راحت كل الحركات في جورجيا، بما في ذلك الشيوعيون، تطالب بالاستقلال، وانتخُب الراديكالي المتطرف (زفياد كامساخورديا) رئيساً للبلاد. اقترنت فكرة الديمقراطية بشكل مباشر بالعصبية القومية. وهذا الأمر ضخّم بشكل كبير الخطر الذي يتهدد الاتحاد السوفييتي، نظراً لاقتران النزعة الانفصالية بتقويض الدولة من الداخل.

تجدر الإشارة إلى أن الديمقراطيين دعموا فقط النزعة القومية **المعادية للسوفيت وللروس.** بالمقابل، أبدتْ الأقلية القومية داخل الجمهوريات - وقد شعرت بخطر يتهددها من جانب الحركات الانفصالية ذات الطابع الاثني - تعاطفاً مع الفكرة السوفييتية - الروسية الجامعة التي رفضها الديمقراطيون، ورأت في الاتحاد السوفييتي ككيان مدافعاً عنها.

انتقلت الجبهات الشعبية في منطقة البلطيق، المشكلة في عام ١٩٨٨، بغطاء من قبل الأحزاب الشيوعية في الجمهوريات، دعماً للبريسترويكا - انتقلت صراحة إلى مواقع انفصالية معادية للسوفيت. وفيما بعد انقسمت الأحزاب الشيوعية داخل هذه الجمهوريات على بعضها وتلاشت فعلياً.

في أيار/ مايو ١٩٨٩ أعلنت الجمعية العمومية لجمهوريات البلطيق الثلاث أن وجود ليتوانيا وليتفا وإستونيا في عداد الاتحاد السوفييتي يفتقر إلى أساس قانوني. شكلت مرحلةً هامة في تطور هذا الخط جلسة الاستماع في المؤتمر الثاني لنواب الشعب لعموم الاتحاد السوفييتي (كانون الثاني / يناير ١٩٩٠) المخصصة لتقييم ميثاق مولوتوف - رينتروب طبقاً لنتائج عمل اللجنة البرلمانية الخاصة برئاسة ياكوفليف. هكذا شكل موضوع جمهوريات البلطيق نموذجاً ثقافياً وأيديولوجياً للحركات القومية في جمهوريات الاتحاد السوفييتي الأخرى. يدل تحليل برامج وأنشطة كل الحركات الانفصالية الرئيسة على أن شعاراتها الأيديولوجية الثلاثة - الديمقراطية، القومية، الإسلامية - كانت في الواقع أقنعة لنخب حزبية وحكومية محلية أخفت خلفها أهدافاً براغماتية صرفة لاقتسام الدولة وثروتها.

حصل في كل الجمهوريات تقريباً تدبير أحداث دموية على خلفية قومية وُرِّط فيها غالباً الجيش السوفييتي. كانت روسيا البيضاء الجمهورية الوحيدة التي لم تغدُ القومية في أية لحظة شعاراً أيديولوجياً مسيطراً فيها.

في موسكو، ولاسيما في الأجهزة العليا للسلطة، طرح منظرو البريسترويكا فكرة تحرير الشعوب غير الروسية من «السيطرة الكولونيالية» وتقرير مصيرها السياسي. صرحت ستاروفوتيسيفا خبيرة الديمقراطيين الرئيسة بالشأن القومي أن القوميات أساس مجتمع المواطنة، وتقرير المصير أولوية («يعلو على فكرة سيادة الدولة»). تسربت هذه الروحية السائدة حتى إلى من يسمون أنفسهم ماركسيين (كتبت صحيفة «برافدا» حول أولوية حقوق القوميات، بما في ذلك الحق في السيادة غير المحدودة).

تغيّر الوضع بحدة بعد انتخابات نواب الشعب في جمهورية روسيا في عام ١٩٩٠ التي انتصر فيها الديمقراطيون الراديكاليون. منذ تلك اللحظة بات الجهاز الأعلى للسلطة في هذه الجمهورية - نواة الاتحاد السوفييتي - داعماً من دون تحفظ لكل الخطوات الاستقلالية للجمهوريات الاتحادية. في عام ١٩٩٠ عقدت جمهورية روسيا السوفييتية اتفاقيات مع كل من أوكرانيا، كازاخستان، روسيا البيضاء، مولدافيا وليتفا. لم يكن لتلك الاتفاقيات أية أهمية من الناحية الاقتصادية، وتلخص مغزاها في أن الجمهوريات بدأت للمرة الأولى تتصرف كدول مستقلة.

في شباط / فبراير ١٩٩٠ أقرَّ مجلس السوفيت الأعلى للاتحاد السوفييتي مرسوماً بعنوان «أسس التشريع القانوني حول الأرض في الاتحاد وفي الجمهوريات الاتحادية». وإذا كانت الأرض وما في باطنها، بموجب دستور عام ١٩٧٧، قد حُددت كملكية لمجموع **الشعب،** فإن الأرض عُدت الآن ملكية **للشعوب** القاطنة عليها. مثّل ذلك خطوة أولى هامة جداً على طريق توزيع الملكية الشعبية العامة.

في حزيران/ يونيو ١٩٩٠ أقر مجلس نواب الشعب لجمهورية روسيا السوفييتية ما سمي **إعلان حول السيادة.** تضمنت هذه الخطوة تقسيم ثروة الاتحاد السوفييتي وأعلوية قوانين الجمهوريات على قوانين الاتحاد. مثّل هذا الإجراء العمل القانوني الأول الذي عنى بداية القضاء على الاتحاد. وفي تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠ أُقرّ قانون جمهورية روسيا السوفييتية بعنوان «حول سريان قوانين الاتحاد في جمهورية روسيا السوفييتية» الذي يفرض **عقوبة** على المواطنين وعلى الأفراد ذوي الصفة الرسمية الذين ينفذون قوانين اتحادية غير مصدّق عليها من قبل مجلس السوفيت الأعلى في جمهورية روسيا (قانون لا سابق له في تجربة التشريع القانوني). ولاحقاً أُقرّ قانون بعنوان «حول ضمان الأساس الاقتصادي لسيادة جمهورية روسيا» الذي أخضع المنشآت الاتحادية للسلطة القانونية في الجمهورية، وكذلك أكد قانون بخصوص ميزانية الجمهورية

صدر عام ١٩٩١ على قناة واحدة خاصة بفرض الضرائب، الأمر الذي أفقد المركز الاتحادي مصادر تمويله.

إثر جمهورية روسيا أقرت «إعلان حول السيادة» جمهوريات اتحادية وأخرى ذات حكم ذاتي. وتضمنت «الإعلانات» موقفاً رسمياً بإقامة دول إثنية، أي صياغة قانونية رافضة لدولة من نمط سوفيتي («جمهوريات الكادحين»).

ظهرت مشاريع خاصة بإنشاء كونفدراليات بتسميات مختلفة لتحل محل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية - من قبيل «اتحاد»، «ائتلاف»... إلخ. لكن اتُخذ في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠ في المؤتمر الرابع لنواب الشعب في الاتحاد السوفييتي وبالتصويت الاسمي، قرار بالإبقاء على الدولة الفيدرالية وعلى اسمها - اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية.

لكن رئيس الاتحاد السوفييتي، وخلافاً لرأي نواب مجموعة «الاتحاد» ولرأي خبراء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المختصين بالمسألة القومية، اقترح في ربيع عام ١٩٩١ إجراء استفتاء عام حول الإبقاء على الاتحاد السوفييتي من عدمه كصيغة للحكم. تضمنت صيغة السؤال المطروح في الاستفتاء في ذاتها إشكالات عدة وسمحت بتأويلات عديدة. جرى الإعلان عن أن الاستفتاء شاملٌ وجارٍ على صعيد اتحادي عام، لكن سيجري التعامل مع نتائج التصويت في كل جمهورية على حدة. في هذه الأثناء أطلقت كتلة «روسيا الديمقراطية» نداء دعت فيه إلى التصويت برفض الإبقاء على الاتحاد السوفييتي. وتضمنت صحيفة «الجريدة الروسية» الرسمية الصادرة في ١٥ آذار/ مارس ١٩٩١ رسماً تظهر فيه جمهورية روسيا ضمن خارطة الاتحاد السوفييتي داخل قضبان سجن.

شارك في الاستفتاء العام ٨٠٪ من ناخبي الاتحاد السوفييتي. رفضت سلطات ليتوانيا، ليتفا، إستونيا، جورجيا، مولدافيا وأرمينيا إجراء الاستفتاء. لكن جرت استفتاءات في هذه الجمهوريات بمبادرة من مجالس محلية وتعاونيات عمالية (شارك في الاقتراع في ليتوانيا أكثر من ٥٠٠ ألف شخص، في ليتفا أكثر من

٦٠٠ ألف، في مولدافيا أكثر من ٨٠٠ ألف، في جورجيا ٤٥ ألفاً وفي أرمينيا ٥ آلاف). صوّت ٧٦,٤٪ من المشاركين في الاستفتاء لصالح الإبقاء على الاتحاد السوفييتي. لكن ذلك لم يؤثر في شيء في العملية السياسية، فتجاهلت السلطات والحركات السياسية المؤيدة لها ببساطة نتائج الاستفتاء. في موسكو صوّت أكثر من نصف المشاركين في الاستفتاء ضد الإبقاء على الاتحاد السوفييتي. كانت النتيجة الرئيسة للاستفتاء هي «شرعنة» إمكانية حلّ الاتحاد السوفييتي، الذي كان حتى هذا الحين في الوعي الجماهيري العام، رمزاً أكيداً وثابتاً.

على هذه الأرضية طُرح أمر وضع «عقد اتحادي جديد» لإعادة تأسيس الاتحاد السوفييتي. ظهرت هذه الفكرة في عام ١٩٨٩، وفي أيار/ مايو ١٩٩٠ أُعدت الصيغة وتم تداولها بين الأفرقاء في محاولة لإرضاء جميع المشاركين، مع أرجحية لتبني صيغة الكونفدرالية. وفي ١٧ حزيران/ يونيو وقّع غورباتشوف على «عقد حول اتحاد جمهوريات ذات سيادة» وأحاله في اليوم التالي ١٨ حزيران/ يونيو إلى مجلس السوفيت الأعلى للاتحاد السوفييتي وإلى مجالس السوفيت العليا في الجمهوريات. وبعد سلسلة تعديلات نوقشت الصيغة الأخيرة في (نوفوأغاريوف) في ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٩١. بحسب رأي ثلاث مجموعات من الخبراء صار العقد لا يعني فقط ابتعاداً عن صيغة الدولة الفيدرالية، وحتى لا إنشاء كونفدرالية، بل «نادي دول». لم يُرسل النص الجديد للعقد إلى مجالس السوفيت العليا ولم يُنشر حتى ١٥ آب/ أغسطس ١٩٩١.

لم يحصل التوقيع على «العقد الاتحادي الجديد» بسبب وقوع «انقلاب حكومي» في موسكو في ١٩-٢١ آب/ أغسطس ١٩٩١.

أحداث ١٩-٢١ آب/ أغسطس ١٩٩١ والقضاء على الاتحاد السوفييتي:

في صيف عام ١٩٩١ تسارع سير الأحداث. في حزيران/ يونيو جرت الانتخابات لاختيار أول رئيس لجمهورية روسيا. نجح بوريس يلتسين، ونال ٤٣٪ من أصوات الناخبين. في مجلس السوفيت الأعلى للاتحاد السوفييتي طالب ف. بافلوف

رئيس مجلس الوزراء بمنحه صلاحيات فوق العادة، وطرح وزير الدفاع والداخلية ورئيس لجنة أمن الدولة (K G B) في الجلسة «المغلقة» مسألة فرض حالة الطوارئ.

في تموز/ يوليو عقد اجتماع موسع للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي فرضوا أثناءه، بعد خطب ومداخلات حادة، على غورباتشوف تقديم تقرير أمام مؤتمر الحزب في خريف العام نفسه. قال ياكوفليف عن ذلك الاجتماع الموسع: «أعتقد أنهم سيحاسبونه في المؤتمر. سيكون الحساب عسيراً ومؤلماً ما لم يحذرهم من ذلك». في ٢ تموز / يوليو حصل انشقاق رسمي في الحزب - تأسست ضمنه «حركة الإصلاحات الديمقراطية» برئاسة ياكوفليف وشيفرنادزة اللذين نشرا إعلاناً ذا روحية متطرفة معادية للدولة. ساند غورباتشوف هذه الحركة معللاً موقفه بأنه «يهدف إلى تحقيق الوفاق والوحدة».

في صباح ١٩ آب / أغسطس ١٩٩١ أعلنت الإذاعة أن غورباتشوف الذي يقضي إجازة في «القرم» بدواع صحية غير قادر على أداء مهامه كرئيس للدولة وأن قيادة الاتحاد السوفييتي شكلت «لجنة طوارئ حكومية» تأخذ على عاتقها مؤقتاً مسؤولية السلطة كاملة. وفي موسكو تقرر إشراك قوى مسلحة ومدرعات «من أجل حفظ النظام العام» في المدينة.

دخل في عداد «لجنة الطوارئ الحكومية» غ. ينايف نائب الرئيس الذي أوكلت له مهام الرئاسة في فترة غياب الرئيس بإجازة، رئيس مجل الوزراء، وزيرا الداخلية والدفاع، رئيس لجنة أمن الدولة (K G B)، عضو المجلس الرئاسي لشؤون الصناعة الدفاعية ورئيسا اتحادي المنشآت الصناعية والفلاحين. عملياً، كانت لجنة الطوارئ الحكومية مدعومة من قبل مجلس الوزراء بالكامل الذي اجتمع لهذه الغاية في ١٩ آب / أغسطس ١٩٩١. جوهرياً شارك في «المؤامرة» كل «فريق غورباتشوف» باستثنائه هو نفسه - أي قيادة السلطة الحكومية في الاتحاد السوفييتي.

أعلنت قيادة جمهورية روسيا «دفاعها عن دستور ورئيس الاتحاد السوفييتي»، فيما عززت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي سمعتها كمجرد جهاز عاجز بشكل مطلق بإعلانها أنها «لن تقول موقفها من لجنة الطوارئ الحكومية قبل أن تعرف ما حل بأمينها العام الرفيق غورباتشوف». وامتنع معظم قادة الجمهوريات عن التعليق على الحديث معتبرين أن «التمرد» قضية داخلية لروسيا.

لم تتخذ لجنة الطوارئ الحكومية أية خطوات، ولم تعرب عن وجهة نظر معينة بشأن مسائل محددة. وفي ٢٠ آب/ أغسطس ليلاً حصل حادث مأساوي: عند نهاية أحد خطوط النقل الداخلي في مدينة موسكو واجه متراس دورية حراسة معزّزة بعربة BMP. حُرقت سيارتان وسادت بلبلة في المكان قتل أثناءها ثلاثة شبان. ومن سخرية القدر أن مفرزة الحراسة هذه، التي اتُهمت بقتل الشبان الثلاثة، أُمرت بالانتقال من أمام وزارة الداخلية لحراسة البيت الأبيض (مبنى البرلمان)، وأن عناصرها من جنود وضباط صاروا في آن معاً «قتلة فاشستين» و«أبطالاً انتقلوا إلى صف الشعب». وبعد أربعة أشهر من التحقيق في قضية مقتل الشباب الثلاثة أُعلنت النتيجة التالية: طاقم العربة BMP - ٥٣٦ تعرض لهجوم، والسلاح استخدم بشكل قانوني، أي حتى لو أن الجنود أطلقوا النار في وجه الخطر لكان تصرفهم مشروعاً.

في ٢١ آب / أغسطس صباحاً اتضح الموقف: جرى الاتصال رسمياً بغورباتشوف بالتلفون، وسافر إلى «القرم» للقاء به نائب رئيس جمهورية روسيا أ. روتسكوي ورئيس مجلس الوزراء ي. سيلايف. اصطحب هذان الأخيران غورباتشوف معهما إلى موسكو، واعتُقل أعضاء لجنة الطوارئ الحكومية.

يشير كثير من المراقبين إلى توقف لجنة الطوارئ الحكومية، المفاجئ تماماً وغير المفهوم أو المعلّل، عن متابعة ما بدأته من عمل. فالديمقراطيون لم يمثّلوا أي تهديدٍ عسكري للانقلابيين ولم يهاجموهم. ومن جانب آخر، لم يُلاحظ أيضاً أي تطور في وجهات نظر الانقلابيين ولم تجر أية مفاوضات اضطروا تحت ضغطها على التنازل عن مواقفهم.

في موسكو قدّم غورباتشوف رواية مفادها أنه أُعتقل وقُطعت الاتصالات عنه في مكان إقامته في منتجع «فوروس» في القرم. لم تحظ هذه الرواية، بموجب التحقيقات الجارية لاحقاً، بما يؤكد صدقيتها. وفي ٢٤ آب / أغسطس أعلن ف. زانين المدير العام لمؤسسة الاتصالات المسؤولة عن جهوزية نظام اتصالات الرئيس ما يلي: «بعد الاطلاع على رواية غورباتشوف المنشورة في الصحف أؤكد على أنه بهذا الشكل يستحيل قطع وسائط الاتصال عن رئيس الاتحاد السوفييتي... أي إن ذلك كان حالة من الامتناع الطوعي عن اللجوء إلى استخدام وسائل الاتصالات». كانت سيارات غورباتشوف مجهزة بأحدث وسائل الاتصال عبر الأقمار الصناعية، وكان اتصال المقيمين في المنتجع بها مؤمناً تماماً.

وفقاً للرواية الرسمية الصادرة عن بوريس يلتسين، والتي أكدها لاحقاً حتى مجلس السوفيت الأعلى للاتحاد السوفييتي، فإنه قد حصل انقلاب حكومي في البلاد نظمته مجموعة متآمرين اعتُبروا مجرمين (حتى إن رئيس مجلس وزراء جمهورية روسيا سيلايف دعا إلى إعدامهم فوراً). كان الوضع العام يشي بأن الإخلال بالقانون لم يقلق أحداً: وضع السياسيون أنفسهم مكان القضاء، وأصدروا الأحكام. اعتُبر أعضاء لجنة الطوارئ مجرمين حتى قبل التحقيق والمحاكمة. وعموماً، كانت كل العملية السياسية في عام ١٩٩١ متعارضة تماماً مع القانون. أحد المتهمين بـ «قضية لجنة الطوارئ» القائد العام للقوات البرية الجنرال ف. فارينكوف رفض العفو الممنوح له، وكانت المحكمة قد برأته «لعدم ثبوت الأدلة».

لم تتورط في عملية «لجنة الطوارئ» أية قوى اجتماعية - سياسية منظمة. لم يقم الجهاز الأعلى في الحزب الشيوعي السوفييتي (المكتب السياسي) في تلك الآونة بأي نشاط ولم يتخذ أي قرارات. تواجد في موسكو في ٢٠ آب / أغسطس قرابة ثلثي أعضاء اللجنة المركزية، لكن أمانتها (السكرتاريا) رفضت عقد اجتماع بهذه المناسبة. تم إيقاف القضايا المثارة عقب

أحداث آب/ أغسطس ضد المنظمات الحزبية الفرعية، وحتى ضد عدد من أعضاء المكتب السياسي وأمناء سر اللجنة المركزية للحزب نظراً لعدم ارتباط هذه المنظمات بالأحداث الواقعة في موسكو. اتضح أيضاً أن لا علاقة للمجموعة النيابية «الاتحاد»، التي طالبت بعزل الرئيس وفرض حالة طوارئ، بعملية أعضاء «لجنة الطوارئ». علاوة على ذلك، أعلن رئيس المجموعة ن. بلوخين إدانته لإجراءات «لجنة الطوارئ».

لم يكن لإدارة لجنة أمن الدولة (K G B)، (حتى في المستويات القيادية العليا) المسؤولة بوجه عام في مثل هذه الحالات، أي علم بخطط الانقلاب ولم تشارك فيه. في ١٩ آب/ أغسطس تسلمت إدارة فرع موسكو «المحافِظة» من الإدارة العامة أمراً حول «إجراءات تعزيز الأمن والنظام العام في ظروف الطوارئ»، ثم أغلق مستودع السلاح في الفرع وختم بالشمع الأحمر.

لم تظهر أية أشكال مساندة جماهيرية للجنة الطوارئ أو مناهضة لها (في موسكو، برغم نداء يلتسين ومحافظ المدينة، لم تتظاهر أية منشأة باستثناء البورصة). وأثبتت هذه الأحداث على أن كل الخلافات السياسية داخل طاقم البريسترويكا مثّلت صراعاً بين مجموعات ضيقة في ظل لامبالاة الأغلبية الساحقة لسكان البلاد.

بعد آب/ أغسطس ١٩٩١ بدأت المرحلة الأولى لتوزيع واقتسام الملكية. جُرِّد الحزب الشيوعي السوفييتي، من دون مقاضاة، من كل ملكية، واتُخذت مبادرات للاستيلاء على أملاك المنظمات الاجتماعية والمعاهد العلمية العليا وإدارات الصحف... إلخ. لقيت بعض هذه الحالات صدى واسعاً، مثل محاصرة مبنى اتحاد الكتاب السوفيت ودفاع الكتاب المجتمعين بداخله عنه.

وفي الأيام الأولى من «الفرحة» التي أعقبت «القضاء على التمرد» قال أ. بوفين مذكراً بقول لفولتير بصيغة مختلفة: «لو أن هذا التمرد لم يحصل لكان يجب اختراعه!». غورباتشوف، كذلك، عبّر عن سروره قائلاً: «كل البضاعة الفاسدة أُزيحت من طريقنا!».

كان حظر الحزب الشيوعي السوفييتي والحزب الشيوعي في جمهورية روسيا وسلسلة من المنظمات الاجتماعية السوفييتية أيضاً النتيجة الأهم لـ «ثورة آب/ أغسطس». توجّه غورباتشوف إلى الحزب بنداء لحلّ نفسه بنفسه (في إعداده الوثائق التي قررت مصير الحزب الشيوعي السوفييتي لم يشرك غورباتشوف لا أعضاء اللجنة المركزية للحزب ولا أمناء سرها؛ عمل كل شيء الأفراد المقرّبون شخصياً من الأمين العام).

قادت الصحافة والمنظّرون الديمقراطيون بعد آب/ أغسطس حملة نشيطة للإجهاز على المركز (وطُرح موضوع تقسيم جمهورية روسيا). بلغ العداء للدولة كمبدأ درجة حامية، وحَلَفَ قادة بارزون أنهم ناضلوا طيلة حياتهم ضد «الهولة الحكومية». أصدر وزير الصحة العامة في جمهورية روسيا ف. كالينين الأمر التالي إلى الدوائر الصحية في المناطق والمدن: «يُمنع قطعياً تنفيذ أية أوامر وتعليمات صادرة عن وزارة الصحة العامة السوفييتية، أو حتى التواصل مع موظفيها». في فترة «التمرد» صوّرت الصحافة أفراد الجيش «قتلة فاشستيين» والجنرالات «أعداء الشعب». بعد ذلك أشير رسمياً إلى أنه في الفترة ما بين ١٩-٢١ آب / أغسطس ١٩٩١ لم تصدر أية أوامر من القيادة العامة موجهة ضد أية قوى سياسية، كما لم يحصل من جانب الجنود وصغار الضباط أي اعتداء أو حتى التهديد بالاعتداء على أحد. وقال عالم السياسة الأميركي أ. يانوف في محاضرة له في معهد الفلسفة التابع لأكاديمية العلوم السوفييتية إن «انتصار آب/ أغسطس قد تكفَّل، بالكامل تقريباً، بوظيفة السلطات الاحتلالية».

بات تفكيك كل منظومة السلطة في الاتحاد السوفييتي مجرد مسألة تقنية. في افتتاح المؤتمر الخامس لمجلس نواب الشعب في الاتحاد السوفييتي بتاريخ ٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٩١ حتى لم يُسمح لرئيس المجلس ن. نزاربايف بقراءة جدول الأعمال بل تلاوة «إعلان رئيس الاتحاد السوفييتي وقادة الجمهوريات الاتحادية» الذي كان إنذاراً أخيراً للمؤتمر بحلّ نفسه بنفسه. هكذا حُلّ مجلس نواب الشعب، أما مجلس السوفيت الأعلى فشُلّت عزيمته. في ١٤ أيلول/

سبتمبر أنشئ جهاز جديد - مجلس حكومي للاتحاد السوفييتي - اتخذ قراراً بإلغاء معظم وزارات وإدارات الاتحاد السوفييتي.

أعلن بوريس يلتسين من على منصة المؤتمر الخامس لنواب الشعب في جمهورية روسيا في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١: «انتهت مرحلة التحرك بخطوات صغيرة. صار الحقل من أجل الإصلاح منزوع الألغام... ننتقل أخيراً إلى نهج اقتصادي جديد... سيكون الحال أسوأ بالنسبة للجميع فقط لمدة نصف سنة تقريباً، بعدئذٍ ستنخفض الأسعار وتمتلئ السوق الاستهلاكية بالبضائع. أما بحلول خريف عام ١٩٩٢، فكما وعدتُ قبيل الانتخابات، سيستقر الاقتصاد وتتحسَّن تدريجياً حياة الناس... في وقت قريب سيبدأ التطور السريع للقطاع الخاص القوي في الاقتصاد الروسي... المسائل المتعلقة بخصخصة أية منشأة يجب أن تحلّ في غضون لا أكثر من خمسة أيام»(٣١).

وعود يلتسين («سيكون الوضع أسوأ بالنسبة للجميع فقط لمدة نصف سنة تقريباً» «بلفٌ» لم يعد يلفت انتباه سوى قلة من الناس، لكن ليس باستطاعة السكان التأثير في الأحداث. بعد ركامٍ من قشارة لفظية عن تقليص الجهاز الإداري وعن الوجبات الغذائية المجانية وإمكانية الحصول على بضائع رخيصة من قبل الضعفاء والفقراء وإقامة شبكة من المطاعم الخيرية والبانسيونات الليلية ينتقل سريعاً ومباشرة إلى الهام: «بدءاً من اليوم الأول من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ستوقف روسيا تمويل الوزارات الاتحادية والدوائر الأخرى التابعة للمركز... سنوقف تحويل الأموال إلى صندوق الموازنة الاتحادية». كان ذلك قراراً أساسياً بوأد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية، إذ خنقته بذلك اليد الهزيلة للبنك المركزي لجمهورية روسيا.

استؤنفت اللقاءات من أجل الاتفاق على عقد اتحاد (نوفوأغاريوف٢)، لكن الآن لإنشاء **كونفدرالية**. في الأول من شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٩١ أعرب قادة عشر جمهوريات عن استعداهم لتوقيع العقد (روسيا، أوكرانيا، روسيا البيضاء، كازاخستان، أذربيجان، قيرغيرستان، طاجكستان، أرمينيا، توركمانستان، أوزبكستان).

جرت الموافقة النهائية على مشروع العقد في ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر وتم نشره بتاريخ ٢٧ من الشهر نفسه. وكان مقرراً التوقيع عليه في كانون الأول/ ديسمبر. استمر غورباتشوف في التأكيد على موقفه بتفاؤل: «أنا مع اتحادٍ جديد، اتحاد دول مستقلة - دولة كونفدرالية ديمقراطية». لم تثر اهتمام أحد صيغة «دولة كونفدرالية».

في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ اجتمع سراً يلتسين وكرافتشوك وشوشكيفيتش في موقع (بيلافيجسك) قرب مينسك ووقعوا على اتفاق بإنهاء الاتحاد السوفييتي («بهدف الحفاظ على الوحدة»). جاء في إعلانهم أن الاتحاد السوفييتي «لم يعد له وجود من حيث القانون الدولي وكواقع جيوسياسي»، وتوقف نشاط أجهزته. أعربت جمهوريات آسيا الوسطى وكازاخستان وأرمينيا عن ذهولها، لكن بعد فوات الأوان.

بلغ تاريخ دولة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية خاتمته.

خاتمة

ما هي المهام الرئيسة بالنسبة لمصير روسيا، التي استطاع حلّها النظام السوفييتي («الشيوعية الروسية»)؟ ما هو الثابت والراسخ من بين هذه الحلول، وماذا أثّرت تسعينيات القرن العشرين في هذا الجذر؟ أيٌّ من المعالجات السوفييتية ستكون صالحة للاستخدام في المستقبل؟

أولاً- استطاعت البلشفية تجاوز الثنائية الحضارية المعهودة لروسيا، وذلك بالجمع بين «الغربويين والسلافيين». حصل ذلك في المشروع السوفييتي الذي استطاع إنتاج مركّب واءم ما بين الإحساس الكوني للفلاحين الروس وبين مُثُل التنوير والتقدم. هذه مهمة معقدة، عندما يحلّل المرء جوهرها يُدهش كيف جرى تحقيقها. بالنسبة لليابانيين كان هذا الأمر أبسط كثيراً، أما الصين فاستقت واستلهمت الكثير الكثير، على هذا الصعيد، من تجربة البلاشفة.

يمكن القول - توسعاً في الموضوع - إن البلاشفة قدّموا مشروعاً كبيراً لتحديث روسيا، لكن، بخلاف بطرس الأكبر وستوليبين، ليس بالمواجهة مع روسيا التقليدية، بل بالاستناد على مخزونها الثقافي الأساسي، وفي المقام الأول على ثقافة المشاعة الروسية التي كان الشعبيون الروس قد أشاروا إليها. تحقّق هذا المشروع في الواقع بخطوطه الرئيسة في شكل تصنيع، تحديث للريف، ثورة ثقافية وإنشاء منظومات مميزة في مجالات التعليم والعلوم والجيش. ومن هذا «الشحم تحت الجلد» الذي وفّره لنا هذا المشروع، مازلنا نتغذى حتى الآن، والأهم أننا سنتغذى منه في المستقبل (إن حكّمنا العقل)، فحتى الآن لا نلمح مصدراً آخر (النفط والغاز من هذا «الشحم»).

ثانياً- استطاع البلاشفة، بنجاحهم في خلق مركّب المواءمة آنف الذكر، تحييد **الروسوفوبيا** الغربية وإضعاف حدّة المجابهة المنهكة مع الغرب لمرحلة تاريخية كاملة. ففي الفترة الواقعة بين عام ١٩٢٠ ونهاية ستينيات القرن الماضي كانت سمعة ومكانة الاتحاد السوفييتي في الغرب عالية جداً، وهذا ما منح روسيا لحظة هامة لالتقاط الأنفاس. غدت روسيا في صورة الاتحاد السوفييتي دولة عظمى، والروس أمة كاملة الأهلية والحقوق. حول هذه الانعطافة كتب مفكرون غربيون وروس واستخلص منها دروساً هامة جداً الرئيس الأول لجمهورية الصين صون ياتصين وضعها في أساس مشروع عظيم يجري تنفيذه بنجاح.

ثالثاً- تتلخَّص المهمة الثالثة التي أنجزها البلاشفة، والتي بدأنا الآن ندرك أبعادها، في أنهم وجدوا طريقة لـ «لمِّ» شمل الشعب الروسي، ومن ثم لـ «لملمة» أراضي «الامبراطورية» على أساس جديد في صورة الاتحاد السوفييتي. كانت هذه الطريقة جذرية وإبداعية بحق إلى درجة أذهلت المتخصصّين المعاصرين بعلم الأقوام، ولاسيّما بعد ما أظهرته تجربة النصف الثاني من القرن العشرين من تعاظم مدِّ العصبيات الإثنية - القومية.

تمَّ لمُّ شمل الشعب الروسي بسرعة وعلى مستوى عالي النوعية، بحيث لم يستطع الغرب توقع ذلك - إذ عندما شُنّت عليه الحرب في عام ١٩٤١ لم يواجه الغازي «مارداً على ساقين من طين»، بل شبيبة متعلمة مفعمة بالعافية والمعنوية الرفيعة وبمستوى عالٍ من احترام الذات والإحساس بالمسؤولية.

تعالوا اليوم نلتفت فيما حولنا بتبصّر: هل نرى بعد تدمير الشيوعية الروسية ملمحاً لمثل ذلك النمط من التفكير والاندفاع الروحي وأسلوب التنظيم، الذي من شأنه إمّا نَضُح، الاضطلاع بمهام مماثلة، من حيث الأبعاد والتعقيد، لتلك التي اضطلع بها الشعب السوفييتي في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين بقيادة وإدارة الشيوعية الروسية؟ ومثل هذه المهام باتت تداهمنا.

رابعاً- حافظت الشيوعية الروسية على البنيان الدولتي الروسي وتابعت تطويره. اعتمدت في ذلك على حسِّ كافة مجموعات روسيا الاجتماعية الكبرى، كما استطاعت أن تتنحّي من مذهبها المبدئي تصوّر الماركسية حول الدولة «كنموٍ طفيلي على جسم المجتمع الوطني». وكانت تلك مهمة غير بسيطة.

أكملت الشيوعية الروسية صياغة ذلك النموذج الدولتي الذي كان ضرورياً لروسيا في الظروف الجديدة الصعبة للقرن العشرين. استُمدت أطره الأساسية من الفكرة المشاعية («كل السلطة للسوفيتات»)، لكن كان في هذه الأوتوقراطية الفلاحية الكثير من الفوضوية، مما استدعى وأوجب تأطير الآلاف المؤلفة من السوفيتات في دولة حديثة متحركة. حصل هذا الأمر، وكان ذلك عملاً إبداعياً من طراز رفيع.

خامساً- لم تسمح الشيوعية الروسية **بانقطاع استمرارية** التطور الثقافي لروسيا. وكان ذلك إنجازاً عظيماً صعب التحقيق في ظروف الثورة وأجوائها عموماً. في سياق ضمان هذه الاستمرارية انخرط قسم كافٍ من العلماء والمهندسين والإداريين والعسكريين والمثقفين في البناء السوفييتي بتدبير حصيف من الكتلة الثورية. بهذا الشكل تمَّ نقل الثقافة بصفتها ثروة قومية إلى المجتمع السوفييتي وباتت قاعدة للتحديث والتطوير. يمكننا إدراك صعوبة هذه المهمة إذا نظرنا اليوم إلى ما فعلته عن عمد «ثورة اقتصاد السوق» من قطع الصلة بثقافة روسيا السوفييتية.

سادساً- صمّمت الدولة والمجتمع السوفييتيان وبنيا منظومات تقنية واجتماعية لنظام الحياة في روسيا أتاحت لها التخلص من المصيدة التاريخية للرأسمالية المحيطية في مطلع القرن العشرين، وأن تصبح دولة عظمى صناعياً وعلمياً وأن ترفع في أجلٍ تاريخي قصير نمط معيشة مجمل سكانها إلى مستوى البلدان المتطورة. نحن لم ندرك أبعاد وتعقيدات هذه المهمة لأننا نعيش «داخلها» - تماماً كما لا نفكر بالهواء الذي نتنفسه (مادامت لم تقبض على حنجرتنا يد قذرة).

المنظومات الكبرى «من النمط السوفييتي» إنجاز إبداعي هائل في الواقع. يكفي في هذه العجالة التذكير ببعضها - المدرسة والعلم السوفييتيين، النظام الصحي العام، منظومة الجيش والدفاع، المنشأة الصناعية السوفييتية وكادرها، التعاونيات الجماعية السوفييتية، منظومة الطاقة الموحدة وشبكة التدفئة الشاملة.

جرى تشويه جوهر **الخطط** في الاقتصاد السوفييتي في أيديولوجيا البريسترويكا. الخطة ليست حساباً لعدد البراغي والسترات. هي طريقة تنسيق للمصالح شبيه بذلك التنسيق للمصالح في الاقتصاد الأسري. الفرق بين الخطة والسوق كامن في أن الموارد في ظل السوق **تُتبادل وتشترى**، في حين أنها **تتجمّع** في ظل الخطة. بعد الحرب الوطنية العظمى تمكنا خلال سنوات ثلاث من ترميم الصناعة، لأنه لم يحصل بيع أو شراء الموارد، بل تجميعها بموجب الخطة. كان مستحيلاً شراء هذه الموارد نظراً لعدم توفر النقود اللازمة لذلك.

نحن جميعاً ورثة الشيوعية الروسية، وما من حزب أو مجموعة تحتكر معرفتها الظاهرة أو الخفية. مع ذلك تعمد الذهنية المعادية للسوفيت وللشيوعية إلى الإشاحة بنظرها عن هذه المعرفة، وهذا غباء.

تميّز النظام السوفييتي، المتشكل على أرضية المفاهيم العامة للشيوعية الفلاحية المشاعية، بمستوى عالٍ من المساواة المتمثلة قبل كل شيء في القضاء على البطالة («الحق في العمل»)، في الحصول على المنافع العامة الرئيسة (السكن، التعليم والصحة) وفي الأسعار المخفّضة. سمّى ماركس ذلك «شيوعية المعسكر»، وسمتها البريسترويكا «اشتراكية المعسكر».

بدءاً من ستينيات القرن العشرين، في ظروف الحياة الهادئة والميسورة تدريجياً، بدأ في أذهان قسم غير صغير من سكان المدن النفور من فكرة الشيوعية القاسية باتجاه الديمقراطية - الاجتماعية. لوحظ ذلك بوضوح في أوساط المثقفين ومدراء الإدارات وشمل تدريجياً العمال ذوي التأهيل العلمي والفني. كان لمثل هذا التحول أسبابه الموضوعية، وعلى رأسها التحديث العميق، الانتقال إلى نمط حياة

مديني وعلاقات اجتماعية جديدة، التعليم الأوروبي والانفتاح على الغرب. لم تسمح الماكينة الأيديولوجية للحزب الشيوعي السوفييتي للناس برؤية هذا التحول والتبصر فيما يؤدي إليه وإيجاد البدائل.

أية مهام ذات أهمية حاسمة **لم يحلّها** المجتمع والدولة السوفييتيين؟ سنعد ذات أهمية حاسمة تلك المهام التي أدى عدم النجاح في حلها إلى تطور الأزمة وصولاً حتى عتبة الباب، والتي بعدها بدأ انحلال وتفكك الدولة والمجتمع. بكلمات أخرى، الحديث هنا هو عن الأزمة التي أفْضتْ إلى القضاء على اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية وتغيير النظام السياسي والاجتماعي. تكشفت هذه المهام، التي لم تلق حلولاً ناجعة لها بكل جلاء، خلال الأزمة ومع إدراك أبعاد كارثة تسعينيات القرن المنصرم. كل هذه المهام مازالت راهنة ومطروحة أمام روسيا.

سنرتّب هذه القائمة وفقاً لعموم تأثير ذلك العامل الذي كان يجب أن نراقبه بدقة وعناية، لكن ذلك لم يحصل. نسمّي هذه المهام غير المحلولة فيما يلي:

أولاً- لم يحصل ضمان أو تأمين المستوى الضروري والكافي من وعي المجتمع السوفييتي، المتطور بسرعة، لذاته.

في المرحلة الأولى جرى تحديد المجتمع السوفييتي لهويته الذاتية في إطار مفاهيم «الشيوعية الفلاحية المشاعية» المغلّفة بـ «غلالة رقيقة» من الماركسية. تعزّزت فاعلية هذه اللغة من خلال وضع وسلوك الآخر - الغرب ذي الشأن الهام والخطير والممثل للرأسمالية. من الغرب نشأ **التحدي التاريخي** الذي كانت الثورة السوفييتية جواباً عليه. علاوة على ذلك، اكتسب هذا التحدي شكل تهديد عسكري في الحرب الأهلية، ومن ثم في حرب نضجت مقدماتها وعواملها لتصل إلى مستوى حرب وطنية عظمى [الحرب العالمية الثانية].

في المرحلة الثانية، ومع سيرورة الخروج من الحالة التعبوية العامة، تغيَّر المجتمع إلى درجة أن الصيغ القديمة باتت وبوضوح غير كافية من أجل وصف

«الذات». ظهر منشقون (بالمعنى الواسع للكلمة)، لكن لم ينشأ أي حوار معهم. بدت بنية الوعي الذاتي ضعيفة وعاجزة، وتعمّق الخلاف في الرأي. لم نعد «نعرف المجتمع الذي نعيش فيه». وهذا مرضٌ خطير.

في السبعينيات ساد شعور غامض ومضطرب، وفي التسعينيات بات مفهوماً أن النظام السوفييتي لم يُنشئ آلية وعي ذاتي للمجتمع والمواطن فاعلة ومتجدّدة.

ثانياً- لم يحصل تحديث منتظم لمعادلة الرؤية الفكرية للمجتمع السوفييتي بالتساوق مع تغيرات لوحة العالم وأنتروبولوجيا الإنسان السوفييتي.

حتّمت الثورة والتصنيع المسرّع والحرب الشاملة حدوث وتيرة خارقة لتغيرات طرأت على الإنسان السوفييتي والمجتمع والثقافة العامة. بعد الحرب لم تعد الدولة و«مهندسو النفس البشرية» لديها يدركون مغزى ووتيرة هذه التغيرات وراحوا يلهثون خلفها. برزت في «التغذية الروحية» للمجتمع فجوة لم تُرمَّم قادت مع الزمن إلى انقطاع التواصل بين الدولة والمجتمع. لم يعد يلقى قسمٌ من الإشارات المرسلة إلى المجتمع بلغة الأيديولوجيا الرسمية تجاوباً. وخلّف ذلك، بالنسبة للدولة القائمة على أساس من حكم الأفكار Ideocratic، تهديدات كبيرة. أصبحت المعادلة الفكرية التي التأم وتراصَّ على أساسها المجتمع مشوّشة وأحياناً مزعزعة الأركان.

قاد كل ذلك إلى فقدان أدوات وآليات إعادة إنتاج النظام السوفييتي لهيمنته الثقافية فاعليتها المعهودة. لم تتمكن الدولة ومؤسساتها الفكرية من ترميم هذه الأدوات والآليات ولا من تجديدها.

ثالثاً- لم يحصل تصميم نموذج، للاتحاد السوفييتي كمنظومة إثنية، عقلاني وقادر في ديناميته، وعلى هذا الأساس صياغة مذهب بناء أمة، أي تراص الشعب السوفييتي في أمة متعددة الإثنيات وتطوير منظومة عيش مشترك لقوميات في وطن جامع.

لقد حلّت لحظة مناسبة تماماً بعد الحرب الوطنية العظمى لتجديد نموذج الدولة - القومية الذي من شأنه تلافي انبثاق نخب قومية - إثنية

متعصبة، لكن كانت الدولة في تلك الأثناء متورطة في كفاح ضد عبادة شخصية ستالين.

فما أن بدأت تغيب عن المسرح الأجيال الأولى، التي حلّت مهام في المجال الإثني على أساس التجربة واللامعرفة الواضحة، حتى تكشفت نقطة الضعف هذه في النظام السوفييتي. جرت تعبئة الإثنية المسيّسة للنخب المحلية، ومع حلول منتصف ثمانينيات القرن المنصرم نشأت «بؤر إثنية متمردة»؟ لم تتمتع الدولة السوفييتية بالذاكرة ولم تمتلك المعرفة للتغلب على هذه القوة المعادية. علاوة على ذلك، استخدم القسم المعادي للسوفيت من النومنكلاتورا هذه القوة كأداة صادمة للنظام السوفييتي وهادمة لبنيانه.

رابعاً- لم يتم صياغة مذهب سوفيتي خاص (غير منسوخ عن الغرب) وآليات اجتماعية لتوسيع وتطوير منظومات خاصة بحاجات ومتطلبات الإنسان السوفييتي.

لقد تطلب الأمر حلّ هذه المهمة كشرط أكيد للخروج من الوضع التعبوي ولتحديث المجتمع والدولة. لكنها حُلّت ببطء وعلى مستوى منخفض من المعرفة والفهم. وغدت النتيجة بروز «صراع أجيال» حاد أحياناً وخافت أحياناً أخرى، وتزايد الآراء والمواقف المغايرة المعارضة وضعف مشروعية النظام السوفييتي. وباتت هذه السيرورة عاملاً هاماً في انهيار الاتحاد السوفييتي.

في روسيا ما بعد العهد السوفييتي تتعمق هذه المشكلة بسرعة وتتخذ طابع تهديد أساسي.

خامساً- لم تتم صياغة مقولة خاصة بالديمقراطية السوفييتية كآلية فعّالة ومتطورة.

انطلق البناء السوفييتي من أرضية مجتمع تقليدي. ومنذ البداية تنبأ معدّو المشروع السوفييتي وأصحاب الخبرة في البناء السوفييتي بخطر انبعاث كثير من جوانب **الفئوية** في الأشكال الجديدة. وهنا كان باستطاعة الديمقراطية فقط، المتجاوبة مع أنتروبولوجيا وثقافة المجتمع السوفييتي، أن تقاوم ذلك التوجه. وفي

العهد السوفييتي تطورت الديمقراطية متبعة خط الثورة الصاعد، لكن من دون إقامة أساس نظري تُبنى عليه مؤسسات ديمقراطية بشكل هادف ومخطّط. حصلت، حسب تعبير ماكس فيبر - «مأسسة الكاريزما» - بقرطة وتعزيز الحواجز الفئوية في المجتمع السوفييتي. تجلى ذلك في المقام الأول في تكوّن نومنكلاتورات ونُخب في كل الوحدات النقابية. فكل البنى المؤقتة، التي أُنشئت لحل مهام عاجلة وطارئة، تجذّرت بسرعة في مكانها وفرَّخت في ظل عدم وجود آليات لإصلاحها وتجديدها.

في روسيا ما بعد العهد السوفييتي تفاقمت أيضاً هذه المشكلة.

سادساً- لم تتمكن قيادة الحزب الشيوعي السوفييتي ونخبة الإنتلجنتسيا السوفييتية من التفاهم مع قوى اليسار في الغرب بشكل يحول دون انتقالها إلى مواقع العداء للسوفيت.

لم تستطع الإنتلجنتسيا الحزبية في الاتحاد السوفييتي، غير الممتلكة آلية توضيح مفهومة ومتطورة للمشروع السوفييتي، أن تستوعب عقلانياً جذور الخلاف الناشئ في الحركة اليسارية العالمية وتحول دون انتقال الشيوعيين الأوروبيين إلى مواقع العداء للسوفيت. فقاد تعمّق هذا الخلاف إلى أزمة متفاقمة في ثقافة اليسار إجمالاً وإلى انهيار الحركة الشيوعية، كما في الاتحاد السوفييتي، كذلك في «معسكري» الحرب الباردة.

سابعاً- أخيراً (وهذا هو الأمر الأكثر أهمية) لم يتمكن النظام السوفييتي من إعادة إنتاج ذلك النمط الثقافي - التاريخي الذي كان عنوانه الإنسان السوفييتي Homo Sovieticus)).

إنه ذلك النمط الثقافي - التاريخي الذي بدأ بالتشكل مع مطلع القرن العشرين، وغدا قوة محركة للثورة السوفييتية، ونضج في أزمنة الحرب الأهلية والتصنيع والحرب الوطنية العظمى. هو الذي حفظ روسيا وحافظ عليها على مدى القرن العشرين كله تقريباً، وتكشَّف عن مزايا ثقافية واجتماعية مميّزة، لكنه أخذ يضعف ويفقد مواقعه في المجتمع بدءاً من ستينيات القرن المنصرم. ويعد

تراجعه وإزاحته من الواجهة لصالح أنماط ثقافية - اجتماعية السبب المباشر لانهيار البنيان السوفييتي، نظراً لأن النمط الثقافي - الاجتماعي المسيطر في الوقت الحاضر أظهر عدم قدرته وأهليته لكي يكون حامل المزايا الحضارية لروسيا ولضمان قوة وحيوية البلاد.

إن الأزمة التي تعانيها روسيا هي مشهد من الثورة الروسية التي لم تستنفد كامل شحنتها في الثلث الأول من القرن العشرين، وانفجرت على الملأ في البريسترويكا، ليبرز على المسرح «الأحفاد» الفكريون لحملة مشاريع سابقة وصولاً حتى الإصلاح الستوليبيني. يدل كل ذلك على أن المجتمع السوفييتي كان **تقليدياً**، وبقي محافظاً على كيانه المؤلف من «شعوب صغيرة» ومجموعات وفئات كان يمكن لمجتمع طبقي في وطنٍ أن يصهرها في بوتقته.

اكتسب تعاقب الأجيال في هذا التحول البنيوي بعداً جديداً هاماً. لم تقدر قيمة هذا العامل في علم الاجتماع الروسي وأثره في الوعي العام، علماً أن كل جيل جديد هو تقريباً شعب جديد. وتتباين الأجيال بشكل حاد خاصة في ظل التغيرات السريعة في نمط حياة وثقافة السكان، وهذا ما كان عليه حال الاتحاد السوفييتي في فترة ما بعد الحرب.

كان مراهقو وشبيبة سبعينيات وثمانينيات القرن المنصرم جيلاً لم يعرف شيئاً عن الحرب وعن المآسي الاجتماعية الكبرى، وبقيت الدولة تتحدث معهم بلغة «الشيوعية المشاعية الفلاحية» التي لم يفهموها، ثم راحوا بعدئذٍ يسخرون منها. برز صراع أجيال تصاعد في الثمانينيات إلى حرب باردة. لم يكن ثمة لغة مشتركة بين جيل الكبار والأجيال الجديدة لإدارة الحوار، وبقيت معطيات العلم الاجتماعي المعرفية، المقدمة عبر التعليم العام ووسائط الإعلام الجماهيري، غير مطابقة للواقع ولم توضح الأمور الهامة.

تعقّد الوضع أكثر انطلاقاً من أن المجتمع السوفييتي كان في هذه الأثناء واقعاً تحت ضغط قوي من عملية **تلاعبٍ بالوعي** من جانب الخصم في الحرب الباردة. ففي فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى أجرت دوائر علوم المجتمع في

الولايات المتحدة الأميركية بحوثاً مكثّفة وتجارب لاستنباط أساليب تأثير على الوعي الجماهيري... ونجم عن كل ذلك تبني تكنولوجيات جديدة خاصة بالحرب الإعلامية - النفسية. لم تكن الدولة والمجتمع السوفييتيان في حالة استعداد لمجابهة هذه التكنولوجيات. وبالمناسبة ليست الدول والمجتمعات السوفييتية السابقة الأخرى كذلك في حالة استعداد لخوض مثل هذه المجابهة. إضافة إلى ذلك نشاهد الآن كيف تقف البلدان العربية عاجزة أمام هذه الوسائل القتالية. هكذا بات تحديث علم الاجتماع مهمة ملحة مطروحة على كل الثقافات غير الغربية.

كيف تبدو «الخارطة» الاجتماعية - الثقافية لمجتمعات روسيا ما بعد العهد السوفييتي في ضوء موضوعنا؟ فمهام كثيرة لم يتمكن الاتحاد السوفييتي من حلها مطروحة الآن أمام روسيا الحالية.

بكلمة موجزة، يجب تصور هذه «الخارطة» في بُعدين: في بُعد **الأمنيات** الخفية غير المُدركة دائماً، وفي بُعد **الأحكام المتباينة** (الأيديولوجية المثارة في وسائط الإعلام). بهذا الخصوص كتب الفيلسوف أورتيغا - إي - غاسيت: «يتلخص سرُّ السياسة كله في إعلان **ما هو كائن**، وبحيث يُفهم من عبارة **ما هو كائن** الحقيقة الماثلة في الوعي الباطن للناس التي تؤلف في كل عصر وفي كل لحظة الأمنية الحقيقية المتغلغلة بعمق في كيان قسم ما من المجتمع... في أزمنة الأزمات لا تعبّر الأحكام المتباينة عن الرأي الاجتماعي العام».

لا تُنشر معلومات خاصة بهذه «الخارطة» إذا كانت جهة ما تُعدها. لكن، انطلاقاً من جملة معلومات متناثرة، يمكن قول التالي.

قبل كل شيء، ثمة حقيقتان هامتان جليتان تقريباً: **سهولة الإطاحة** بالسلطة السوفييتية تحت شعارات ديمقراطية - اجتماعية وليبرالية، وفي الوقت ذاته **عدم إمكانية تحقيق** إصلاحات ديمقراطية - اجتماعية وليبرالية.

يمكن تفسير الحقيقة الأولى في ضوء سيرورة المدْيَنة ونفاد طاقة **الشيوعية الفلاحية المشاعية** التي شكلت أساس معادلة الرؤية الفكرية التي شرعنت البنيان السوفييتي. وفي هذا السياق لم يكن صعباً القضاء على بقايا الشرعية «من

أعلى» بالاستعانة حتى بكليشيهات الأيديولوجيا السوفييتية (المساواة والعدالة). ومن أجل ذلك تمّ بواسطة «الغلاسنوست» استثارة **الأحكام المتباينة.**

قُضي على الاتحاد السوفييتي وعلى منظومته السياسية، لكن اتضح أن التحول الحاصل يناقض بكل أسسه **أمنيات** الغالبية - الغالبية التي لا تتوفر لديها الوسائل السياسية لإيقاف التحول، فقاومته بشكل سلبي. ما الخلفية الدافعة لهذه المقاومة؟

تضرب هذه المقاومة بجذورها في **الشيوعية**، كما كان عليه الحال قبل مئة عام.وهذا ما عقّد بشكل حاد مجمل اللوحة. والأمر هنا لا يتعلق بالموضوع الاجتماعي فقط. ففرسان «الإصلاح» الداعون إلى التحول - وللمفارقة - يتبعون مبادئ ثقافية غير متفقة مع الليبرالية ومع الديمقراطية - الاجتماعية بصرف النظر عن التسميات التي يدّعونها وعن الأقنعة الأيديولوجية التي يتخذونها. هؤلاء مفعمون بمشاعر خلاصية لا عقلانية كان قد اتسم بها البلاشفة بالذات. طبعاً، وجود مثل هذه الجماعة من الناس - وحتى النشيطة جداً - لا يعزّز فرص تجاوز الأزمة، ويزيد وضع التوجه الديمقراطي - الاجتماعي سوءاً.

كل ذلك يجعل وضع روسيا الحالية أكثر تعقيداً وصعوبة حتى أكثر مما كان عليه حال الاتحاد السوفييتي عشية انهياره. بهذا الشكل يمكن تبسيط الفكرة الرئيسة لهذا الكتاب على النحو التالي: انهار الاتحاد السوفييتي لأن الأخلاق الأرثوذكسية استنفدت قدرتها، وتطلّب الأمر دعماً بواسطة أدوات فكرية وجمالية جديدة، لكن هذا الدعم كان غير مناسب بنيوياً ونوعياً وغير كافٍ من حيث القوة.

إن الهجوم القوي (غير العقلاني) على الفكرة المسيحية الخاصة بالمساواة (في صورتها الكاريكورتية التبسيطية) المبدوء في سبعينيات القرن المنصرم من قبل الإنتلجنتسيا قد نسف شرعية الأسس الرئيسة للنظام السوفييتي. لكن الوضع الاجتماعي لروسيا الحالية، بالمقارنة مع ما كان عليه وضع الاتحاد السوفييتي في تلك السنوات بهذا الخصوص، أسوأ بما لا يُقارن.

بحلول منتصف العقد الأول من القرن الحالي بلغ جمهور «القاع» الاجتماعي، أي جمهور المحرومين والمهمّشين، ١٥-١٧ مليون شخص، لكن النصف الميسور من السكان لم يأبه بذلك. من أقلقه الوضع الكارثي للقرية؟ عندما بدأ الناس فيما بين ١٩٨٩-١٩٩٠ الهجرة إلى الغرب كان ما أدهش أكثر هو اللامبالاة المطلقة للميسورين، وليس مشهد المشردين والمعدمين. لكن نحن بعد ٥-٧ سنوات سقطنا في وهدةٍ أعمق.

هل من أمل في أن «يساعدنا الخارج؟» - هذا ما يعوّل عليه بقايا الليبراليين عندنا. هذا وهم. فالغرب يعيش واقعاً أبعد ما يكون عن الروح المسيحية وعن فلسفة التنوير. يبدو وكأن القيم والمبادئ العامة الجامعة قد تبخرت. ينفذ الديمقراطيون - الاجتماعيون برامج نيوليبرالية قاسية، وصار كلا الحزبين المتنافسين على السلطة ذوي توجهٍ يميني. الآن، مع هبوط معدل الفائدة ٠.٥%، الذي كان يمكن أن يتحمله المجتمع عملياً من دون صدمات تُذكر، صار الرأسمال الخاص يحيل ربع السكان إلى وضع كارثي ويزيد بالمقابل بصورة حادة عدد مالكي المليارات. هذا المنطق اللامعقول نفسه يلحق ضرراً ثقافياً بالغالبية. وكان الغرب أول من عانى من هذه الأزمة. يقول مفكروه، صار العالم عديم الرحمة وتحلّلت معادلة الرؤية الفكرية العامة. صمدنا نصف قرن من الزمن بفضل تعويلنا على المعادلة السوفييتية.

ماذا نريد أن نتعلم من الرأسمالية الغربية؟ يجب أن نعوّل على وعينا ونعتمد على ذاتنا كي لا نغرق أكثر، كي نحافظ على وجودنا محاولين في الوقت ذاته استيعاب الأزمة القائمة فكرياً بمجملها من البداية وصولاً إلى ما نحن عليه الآن. وفي هذا السياق تعد مراجعة تجربة انهيار الاتحاد السوفييتي مفيدة جداً.

خلاصنا هو في التقدم نحو مجتمع أكثر تضامناً، لا أكثر تنافساً وتزاحماً. يجب إحياء ثقافة التضامن الهاجعة في الوجدان، لكن بأشكال عقلانية متجاوبة مع واقع الحال الصعب جداً. نحتاج إلى «مشروع سوفيتي» من جيل جديد، وليس إلى «حرب الكل ضد الكل».

أي مشروع «نظام سوفيتي جديد» يمكن أن يكون؟ إن تراجع الشيوعية الفلاحية النشيطة إلى مستوى نمط قديم راقد في الوعي الباطن يغيّر جدياً صورة المعادلة الفكرية المشتهاة لنظام حياة مستقبلي. وإذا حصل تبدل موجِّهِ التطور الحالي قبل وقوع الكارثة يمكن التنبؤ بأن يتشكل النظام القادم في صورة متسمة بتنوع غني أكثر مما كان عليه حال «النظام السوفييتي الأول». معظم الشروط والقيود التي فرضت نمط حياة محدّد في الاتحاد السوفييتي القديم فقدت قوتها ولم يعد أحد بحاجة لاستعادتها.

امتلكت شيوعية الاتحاد السوفييتي قدرة كبيرة على ولوج مرحلة ما بعد التصنيع بواسطة حرق المراحل بخلاف الديمقراطية - الاجتماعية التي توجّبَ عليها «استنفاد القدرة البنائية للرأسمالية». يمكن إحياء هذه القدرة والنهوض بسرعة لتحديث الاقتصاد والحياة وإقامة نظام تجددي وفعّال. لكن النمط «الانتقالي» الحالي للدولة والاقتصاد لا يمتلك هذه الإمكانيات.

إن الآلية السياسية لـ «الانتقال» تتطلب من أجل المعالجة جهوداً كبيرة لا تقتصر على تصميم «صورة المستقبل». مسبقاً، يمكن القول إنه يجب انتظار نشوء حزب قوي يمكن تسميته «حزب ديمقراطي - اجتماعي على النمط الروسي» تقترن فيه كليشيهات (الأحكام المتباينة) الخاصة بالديمقراطية - الاجتماعية بالأنماط القديمة للشيوعية الروسية المترسبة في الوعي الباطن. مثل هذه العملية التهجينية ممكنة، ويمكن أن تكون فاعلة من دون الدخول في صراع مع أسس الثقافة القومية. لسوء الحظ لم يحصل ذلك في مطلع القرن العشرين، لكن يمكن بلوغه تماماً الآن. يمكن إذا ما نشأت مثل هذه الحركة الثقافية والسياسية أن تظفر بالهيمنة الثقافية وأن تشكل نواة كتلة تاريخية قادرة على تغيير مسار الأحداث.

المراجع

1. *Авалиани Т.* Из истории рабочего движения Кузбасса (к 15-летию шахтерской забастовки 1989 г.). — http://vorkuta-rkrp.narod.ru/avaliani

2. *Агурский М.* Великий еретик (Горький как религиозный мыслитель) / М. Агурский // Вопросы философии. — 1991. — № 8

3. *Агурский М.* Идеология национал-большевизма / М. Агурский. — М. : Алгоритм, 2003.

4. *Адамович А.* Мы — шестидесятники / А. Адамович. — М.: Советский писатель, 1991.

5. *Амосов Н.* Революция у нас или нет? / Н. Амосов // Литературная газета. — 1990. — № 45.

6. *Амосов Н.М.* Мое мировоззрение / Н.М. Амосов // Вопросы философии. — 1992. — № 6.

7. *Антонян Ю.М.* Опасные девицы (о несовершеннолетних преступницах) / Ю.М. Антонян, Л.В. Перцова, Л.С. Саблина // СОЦИС. — 199. — № 7.

8. *Арбатов Г.* «Гайдаризм» — это реакция на свой собственный марксизм // Независимая газета. — 1992. — 13 марта.

9. *Бакунин М.А.* Кнуто-германская империя и социальная революция / М.А. Бакунин // Философия, социология, политика. — М. : Правда, 1989. — С. 267.

10. *Батыгин Г.С.* «Социальные ученые» в условиях кризиса: структурные изменения в дисциплинарной организации и тематическом репертуаре социальных наук // В кн.: Социальные науки в постсоветской России. — М.: Академический проект, 2005.

11. *Белинский В.Г.* Избранные философские произведения / В.Г. Белинский. — М.: Государственное издательство политической литературы, 1941. — http://www.runivers.ru/gal/today.php?ID=160711

12. *Белоусов Р.А.* Экономическая история России: XX век / Р.А. Белоусов. — М.: ИздАТ. 1999.

13. *Бердяев Н.* О рабстве и свободе человека / Н. Бердяев. — http://www.vehi.net/berdyaev/rabstvo/index.html.

14. *Бердяев Н.* Русская идея / Н. Бердяев // Вопросы философии. — 1990. — № 1.

15. Бердяев Н.А. Истоки и смысл русского коммунизма / Н.А. Бердяев. — М.: Наука, 1990.

16. Бердяев Н.А. Философия неравенства // Собр. соч. — Т. 4. —Париж: YMCA-Press, 1990. — http://www.klv.lg.ua/fn_09.html (Издано в России — М. : АСТ, 2006).

17. Боннэр Е. Главным и определяющим будущее страны... // ИСИ РАН. Интервью 16 февраля 1994 г. (Интервьюер Лапина Г.П.).

18. Борисов В.А. Об изменении статуса рабочих на предприятии / В.А. Борисов, И.М. Козина // СОЦИС. — 1994. — №11.

19. Бродель Ф. Игры обмена. Материальная цивилизация, экономика и капитализм / Ф. Бродель. — Т. 2. — М.: Прогресс, 1988.

20. Бродель Ф. Структуры повседневности. Материальная цивилизация, экономика и капитализм / Ф. Бродель. — Т. 1. — М.: Прогресс, 1986.

21. Булгаков С.Н. Христианство и социализм // В кн.: Христианский социализм. — Новосибирск: Наука, 1991.

22. Бурдье П. Оппозиции современной социологии / П. Бурдье // СОЦИС. — 1996. — № 5.

23. Бутенко А.П. Власть народа посредством самого народа / А.П. Бутенко. — М.: Мысль, 1988.

24. Бутенко А.П. Особенности крушения тоталитаризма коммунистических цветов / А.П. Бутенко // Общественные науки и современность. — 1995. — № 5.

25. Вебер М. Протестантская этика и дух капитализма / М. Вебер // Избранные произведения. — М.: Прогресс, 1990.

26. Вернадский В.И. Философские мысли натуралиста / В.И. Вернадский. — М.: Наука, 1988.

27. Веселовский С.Б. Из старых тетрадей / С.Б. Веселовский. — М. : Аиро-XX, 2004.

28. Видел Ж. Гарвардские мальчики делают Россию // Завтра. — 1998. — № 32. — 11 августа.

29. Волков Ю.Е. Рабочее движение в условиях перехода к экономике смешанного типа / Ю.Е. Волков // СОЦИС. — 1991. — № 12.

30. Вольф Э. Крестьянские восстания // Великий незнакомец. Крестьяне и фермеры в современном мире. — М. : Прогресс, 1992. — С. 300.

31. Выступление Б.Н. Ельцина // Советская Россия. —1991. — 29 октября.

32. Выступление Е.А. Евтушенко // Правда. — 1989. — 4 июня.

33. Гагарин В.Г. Методы экономического анализа повышения уровня теплозащиты ограждающих конструкций зданий. Ч. 2 // АВОК. — 2009. — № 2.

34. *Гайдар Е.Т.* Власть и собственность : Смуты и институты. Государство и эволюция / Е.Т. Гайдар. — СПб.: Норма, 2009. — С. 328.

35. *Ганелин Р.Ш.* Российское самодержавие в 1905 году: реформы и революция / Р.Ш .Ганелин. — СПб.: Наука, 1991.

36. *Гарр Т.Р.* Почему люди бунтуют / Т.Р. Гарр. — СПб.: Питер. 2005. — С. 274.

37. *Гершензон М.О.* Творческое самосознание // В кн.: Вехи. Интеллигенция в России. — М.: Молодая гвардия, 1991.

38. Главный противник. Документы американской внешней политики и стратегии. — М.: Изд-во Московского гуманитарного университета, 2006.

39. *Глотов В.* Свет двуединый. Евреи и Россия в современной поэзии / В. Глотов. — М.: Изд-тво АО «Х.Г.С.», 1996.

40. *Горбачев М.С.* Перестройка и новое мышление / М.С. Горбачев. — М.: Изд-во политической литературы, 1988.

41. *Горбунов В.В.* Идея соборности в русской религиозной философии / В.В. Горбунов. — М.: Феникс, 1994.

42. *Гоббс Т.* Избранные произведения / Т. Гоббс. — Т.1. — М., 1965.

43. *Голенкова З.Т.* Динамика социоструктурной трансформации в России / З.Т. Голенкова // СОЦИС. — 1998. — № 10.

44. *Голенкова З.Т.* Профессионалы: портрет на фоне реформ / З.Т. Голенкова, Е.Д. Игитханян // СОЦИС. — 2005. — № 2.

45. *Голенкова З.Т.* Процессы интеграции и дезинтеграции в социальной структуре российского общества / З.Т. Голенкова, Е.Д. Игитханян // СОЦИС. — 1999. — № 9.

46. *Горбачев М.* Декабрь-91. Моя позиция / М. Горбачев. — М.: Новости, 1992.

47. *Горшков М.К.* Социальные факторы модернизации российского общества с позиций социологической науки / М.К. Горшков // СОЦИС. — 2010. — № 12.

48. *Грамши А.* Искусство и политика / А. Грамши. — М.: Искусство, 1991. — С. 60.

49. *Гредескул Н.А.* Перелом русской интеллигенции и его действительный смысл //.В кн.: Вехи. Интеллигенция в России. — М.: Молодая гвардия, 1991.

50. *Грей Дж.* Поминки по Просвещению / Дж. Грей. — М.: Праксис, 2003. — С. 89.

51. *Гундаров И.А.* Пробуждение: пути преодоления демографической катастрофы в России / И.А. Гундаров. — М.: Беловодье, 2001. — С. 156—157.

52. *Данилевский Н.Я.* Россия и Европа / Н.Я. Данилевский. — М.: Книга, 1991.

53. Демографический энциклопедический словарь. — М.: Советская энциклопедия, 1985 (http://geography.su/demogr/item/f00/s00/e0000550/index.shtml).

54. *Демпси Дж.* Пора определиться в вопросах собственности / Дж. Демпси // Файненшнл Таймс. — 1991. —16 апреля. (Цит. по: КОМПАС. — 1991. — № 94. — 17 мая.

55. Десять лет российских реформ глазами россиян // СОЦИС. — 2002. — № 10.

56. *Драгунский Д.* Рынок и государственная идея / Д. Драгунский, В. Цымбурский // Век XX и мир. — 1991. — № 5.

57. *Драгунский Д.* Законная или настоящая? / Д. Драгунский // Век XX и мир. — 1991. — № 7.

58. Есть мнение / под ред. Ю.А. Левада. — М.: Прогресс, 1990.

59. *Ефременко А.В.* Агрономический аспект столыпинской земельной реформы /А.В. Ефременко // Вопросы истории. — 1996. — № 11—12.

60. *Заславская Т.И.* О стратегии социального управления перестройкой // Иного не дано. — М.: Прогресс, 1988. — С. 40—41.

61. *Заславская Т.И.* Перестройка и социализм // В кн.: Постижение. Перестройка: гласность, демократия, социализм. — М.: Прогресс, 1989. — С. 217—240.

62. *Заславская Т.И.* Россия в поисках будущего / Т.И. Заславская // СОЦИС. — 1996. — № 3.

63. *Заславская Т.И.* Социализм, перестройка и общественное мнение / Т.И. Заславская // СОЦИС. — 1991. — № 8.

64. *Зиновьев А.А.* Гибель «империи зла» / А.А. Зиновьев //СОЦИС. — 1995. — № 4.

65. *Зорин В.Ю.* Национальная политика в России: история, проблемы, перспектива /В.Ю. Зорин. — М.: ИСПИРАН, 2003. — С. 202.

66. *Иванов В.Н.* Приватизация: итоги и перспективы / В.Н. Иванов // СОЦИС. — 2007. — № 6.

67. Ильенков Э.В. Философия и культура / Э.В. Ильенков. — М.: Политиздат, 1991. — http://caute.net.ru/ilyenkov/texts/phc/marxww.html

68. Информационный бюллетень ВЦИОМ «Экономические и социальные перемены: мониторинг общественного мнения».— 1995. — № 4.

69. *Ионин Л.Г.* Идентификация и инсценировка (к теории социокультурных изменений) / Л.Г. Ионин // СОЦИС. — 1995. — № 4.

70. *Ионин Л.Г.* Культура и социальная структура /Л.Г. Ионин // СОЦИС. — 1996. — № 2.

71. *Ионов И.* Кризис исторического сознания в России и пути его преодоления / И. Ионов // Общественные науки и современность. — 1994. — № 6.

72. *Кара-Мурза С.* Народное хозяйство СССР / С. Кара-Мурза. — М.: Алгоритм, 2012.

73. *Кара-Мурза С.* Антисоветский проект / С. Кара-Мурза. — М.: Алгоритм, 2012.

74. *Кара-Мурза С.* Советская цивилизация / С. Кара-Мурза. — М.: ЭКСМО-Алгоритм, 2011.

75. *Кара-Мурза С.Г.* Демонтаж народа / С.Г. Кара-Мурза. — М.: Алгоритм, 2005.

76. *Кармадонов О.А.* Социальная стратификация в дискурсивно-символическом аспекте / О.А. Кармадонов // СОЦИС. — 2010. — № 5.

77. *Карпухин Ю.Г.* Проституция: закон и реальность / Ю.Г. Карпухин, Ю.Г. Торбин // СОЦИС. — 1992. — № 5.

78. *Карр Э.* История Советской России / Э. Карр. — Т. 1. — М.: Прогресс, 1990.

79. *Каттон У.Р., мл.* Конец техноутопии / У.Р. Каттон, мл. — Киев : ЭкоПраво, 2006. — С. 21.

80. *Качанов Ю.Л.* Как возможна социальная группа (к проблеме реальности в социологии) / Ю.Л. Качанов, Н.А. Шматко // СОЦИС. — 1996. — № 12.

81. *Ключников Ю.В.* Наш ответ / Ю.В. Ключников // Смена вех. — 1921. — № 4.

82. *Кожинов В.В.* Загадочные страницы истории XX века: «черносотенцы» и революция / В.В. Кожинов. — М.: Прима В, 1995.

83. *Кожинов В.В.* Победы и беды России. Русская культура как порождение истории / В.В. Кожинов. — М.: Алгоритм, 2002. — С. 418.

84. *Кольцов А.В.* А.Е. Ферсман как организатор науки / А.В. Кольцов // ВИЕТ. — 1984. — № 1.

85. *Комков Г.Д.* Академия наук СССР / Г.Д.Комков, Б.В. Левшин, Л.К. Семенов. — Т. 2. — М.: Наука, 1977. — С. 28.

86. Комментарии, прогнозы, анализ, события // Бюллетень ТАСС КОМПАС. — 1991. — № 103. — 30 мая.

87. *Комозин А.Н.* Шоковая экономика: тенденции общественного мнения населения России / А.Н. Комозин // СОЦИС. — 1993. — № 11.

88. *Кондрашин Н.Н.* Современные концепции аграрного развития / Н.Н. Кондрашин // Отечественная история. — 1995. — № 4.

89. *Коэн Ст.* Можно ли было реформировать советскую систему / Ст .Коэн // Свободная мысль —XXI. — 2005. — №1.

90. *Кузнецова А.П.* Может ли рабочий стать хозяином? / А.П. Кузнецова // СОЦИС. — 1992. — № 1.

91. *Кустарев А.* Начало русской революции: версия Макса Вебера / А. Кустарев // Вопросы философии. — 1990. — № 8.

92. *Лакшин В.* Берега культуры / В. Лакшин // «Свободная мысль». — 1993. — № 9.

93. *Латынина Ю.* Атавизм социальной справедливости / Ю. Латынина // Век XX и мир. — 1992. — № 5.

94. *Левада Ю.* «Человек советский». — http://www.polit.ru/lectures/2004/04/15/levada.html

95. *Лёзов С.* В Нагорном Карабахе и вокруг него // Российская газета. — 1992. — 28 марта.

96. *Ленин В.И.* Письма из далека // ПСС. — 5-е изд. — Т. 31. — С. 16.

97. *Либер М.И.* Социальная революция или социальный распад / М.И. Либер. — Харьков : 1919. — С. 16, 17.

98. *Липпман У.* Знамение луны // Сегодня и завтра. — 1957. — 10 октября.

99. *Макаревич В.Н.* Игропрактики, методологи: «незримое сообщество» выходит из подполья / В.Н. Макаревич // СОЦИС. — 1992. — № 7.

100. *Максимов Б.И.* Рабочие как акторы процесса трансформаций / Б.И. Максимов // СОЦИС. — 2008. — № 3.

101. *Максимов Б.И.* Рабочий класс, социология и статистика / Б.И. Максимов // СОЦИС. — 2003. — № 1.

102. *Малышев А.В.* В мире фантомов / А.В. Малышев // СОЦИС. — 1992. — № 12.

103. *Маркс К.* // К. Маркс, Ф. Энгельс. Собр. соч. — Т. 32. — С. 158.

104. *Маркс К.* Гражданская война во Франции // К. Маркс, Ф. Энгельс. Собр. соч. — Т. 17. — С. 543—546.

105. *Маркс К.* Капитал. // К. Маркс, Ф. Энгельс. Собр. соч. — Т. 23.

106. *Маркс К.* Конспект книги Бакунина «Государственность и анархия» // К. Маркс, Ф. Энгельс. Собр. соч.— Т. 18. — С. 579—624.

107. *Маркс К.* Экономико-философские рукописи 1844 г. // К. Маркс, Ф. Энгельс. Собр. соч. — Т. 42.

108. *Маркузе Г.* Разум и революция. Гегель и становление социальной теории / Г. Маркузе. — СПб.: изд-во «Владимир Даль», 2000. — С. 362.

109. *Медведев Д.* Послание Федеральному Собранию Российской Федерации — http://www.kremlin.ru/transcripts/5979.

110. *Медведев Д.А.* Россия, вперед! — http://kremlin.ru/transcripts/5413.

111. Межуев В.М. Национальная культура и современная цивилизация // В кн. Освобождение духа. — М.: Политиздат, 1991.

112. Меморандум академика Сахарова. Текст, отклики, дискуссия. — Франкфурт : Посев, 1970.

113. Меморандум в защиту природы (1988) // В кн.: Перестройка: гласность, демократия, социализм. Экологическая альтернатива. — М.: Прогресс, 1990. — С. 5—13.

114. Милов Л. Земельный тупик : Из истории формирования аграрно-товарного рынка в России / Л. Милов // Независимая газета. — 2001. — № 31.

115. Милов Л.В. Особенности исторического процесса в России. (Доклад в Президиуме РАН.) / В.Л. Милов. Природно-климатический фактор и особенности российского исторического процесса // Вопросы истории. —1992. — № 4—5.

116. Милюков П.Н. Интеллигенция и историческая традиция // Вехи. Интеллигенция в России. 1909-1910. — М.: Молодая гвардия, 1991.— С. 299.

117. Мчедлов М.П., Гаврилова Ю.А., Шевченко А.Г. Мировоззренческие предпочтения и национальные различия // СОЦИС. — 2004. — № 9.

118. Найшуль В. Ни в одной православной стране нет нормальной экономики / В. Найшуль // Огонёк. — 2000. — № 45.

119. Найшуль В.А. Откуда суть пошли реформаторы — bilingua.ogi.ru/lectures/2004/04/21/vaucher.html

120. Найшуль В.А. Проблема создания рынка в СССР // В кн.: Постижение. Перестройка: гласность, демократия, социализм. — М.: Прогресс, 1989. — С. 441—454.

121. Наумова Н.Ф. Общественное мнение о социальных проблемах армии России / Н.Ф. Наумова, В.С. Сычев // СОЦИС. — 1993. — № 12.

122. Нельсон Л.Д. Перспективы предпринимательства и приватизации в России: политика и общественное мнение / Л.Д. Нельсон, Л.В. Бабаева, Р.О. Бабаев // СОЦИС. — 1993. — № 1.

123. Ненароков А.. Политическое завещание П.Б. Аксельрода / А. Ненароков, Д. Павлов // Россия XXI. — 1999. — № 6.

124. Нерсесянц В.С. «Декларация прав человека и гражданина» в истории идей о правах человека / В.С. Нерсесянц // СОЦИС. — 1990. — № 1.

125. Никулин А.М. Кубанский колхоз — в холдинг или асьенду? / А.М. Никулин // Социологические исследования. — 2002. — № 1.

126. Новейшая история Отечества : XX век. — Т. 1. — М.: ВЛАДОС, 2002. — С. 324—325.

127. Новосельский С.А. Обзор главнейших данных по демографии и санитарной статистике России. Календарь для врачей на 1916 г. СПб.,

1916 // *Андреев Е.М., Добровольская В.В., Шабуров К.Ю.* Этническая дифференциация смертности. — СОЦИС. — 1992. — № 7.

128. *Нуйкин А.* Считайте меня китайцем // Российская газета. — 1992. — 2 апреля.

129. *Ортега-и-Гассет.* Старая и новая политика // ПОЛИС. — 1992. — № 2—3.

130. *Осипов В.Н.* Из истории «русских мальчиков» / В.Н. Осипов // Москва. — 1999. — № 8—10.

131. *Островский И.В.* П.А.Столыпин и его время / И.В. Островский. — Новосибирск : Наука, 1992. — С. 79.

132. *Павловский Г.* Война так война / Г. Павловский // Век XX и мир. — 1991.— № 6.

133. *Пайпс Р.* Русская революция / Р. Пайпс. — Ч. 2. — М.: РОССПЭН, 1994. С. 229.

134. *Панарин А.* Народ без элиты / А. Панарин. — М.: Алгоритм-ЭКСМО, 2006.

135. *Панарин А.С.* О Державнике-Отце и либеральных носителях «эдипова комплекса» / А.С. Панарин // Философия хозяйства. — 2003. — № 1.

136. *Панарин А.С.* Стратегическая нестабильность в XXI веке / А.С. Панарин. — М.: Алгоритм, 2003.

137. *Патрушев В.* Жизнь горожанина (1965-1998) / В. Патрушев. — М.: Academia, 2001.

138. *Патрушев В.Д.* Собственность и отношение к труду / В.Д. Патрушев, А.Л. Темницкий // СОЦИС. — 1994. — № 4.

139. Перестройка глазами россиян: 20 лет спустя // СОЦИС. — 2005. — № 9.

140. Перестройка: 20 лет спустя. — М.: Горбачев-фонд, 2005 — http://www.gorby.ru/rubrs.asp?rubr_id=470&art_id=24026" \t "blank".

141. *Петров Н.* К унижениям в своем отечестве нам не привыкать // «Независимая газета». — 1993. — 13 июля.

142. *Петрусек М.* Чехословацкий самиздат как фактор социальных изменений / М. Петрусек // СОЦИС. — 1993. — № 8.

143. *Померанц Г.* Враг народа / Г. Померанц // Век XX и мир. — 1991. — № 6.

144. *Попов Г.Х.* // Огонек. — 1990. — №№ 50—51.

145. *Попов Г.Х.* Корень проблем. О концепции экономической перестройки / Г.Х. Попов. — М.: Изд-во политической литературы, 1989. — С. 53.

146. *Попова И.П.* Профессионализм — путь к успеху? Социально-профессиональные характеристики богатых и бедных / И.П.Попова // СОЦИС. — 2004. — № 3.

147. Празаускас А. СНГ как постколониальное пространство // Независимая газета. — 1992. — 7 февраля.

148. Пришвин М.М. Дневники. 1914—1922. / М.М. Пришвин. —М.: Московский рабочий, 1991 ; 1994 ; 1995.

149. Пришвин М.М. Дневники. 1914-1917, 1918-1919 / М.М. Пришвин. — М.: Московский рабочий, 1991.

150. Прохоров А.П. Русская модель управления / А.П. Прохоров. — «Журнал Эксперт». — 2002. — С. 267.

151. Рав Пинхас Гольдшмидт. Символ свободы // Независимая газета. — 1994. — 26 марта.

152. Ракитов А.И. Цивилизация, культура, технология и рынок / А.И. Ракитов // Вопросы философии. — 1992. — № 5.

153. Резников Л.Б. Российская реформа в пятнадцатилетней ретроспективе / Л.Б. Резников // Российский экономический журнал. — 2001.. — № 4.

154. Реформы или революция? Россия 1861-1917 / под ред. В.С. Дякина. — СПб.: Наука, 1992. — С. 259.

155. Римашевская Н.М. Бедность и маргинализация населения / Н.М. Римашевская // СОЦИС. — 2004. — № 4.

156. Розенберг Д.И. Комментарии к «Капиталу» Маркса / Д.И. Розенберг. — М.: Экономика, 1983.

157. Роуз Р. Сравнительный анализ массового восприятия процессов перехода стран Восточной Европы и бывшего СССР к демократическому обществу / Р. Роуз, Кр. Харпфер // Экономические и социальные перемены: мониторинг общественного мнения. — М.: ВЦИОМ. — 1996. — № 4.

158. Рукавишников В.О. В чем едино «расколотое общество»? / И.О. Рукавишников, Т.П. Рукавишникова, А.Д. Золотых и др. // СОЦИС. — 1997. — № 6.

159. Русское политическое масонство 1906—1918 гг. // История СССР. —1989. — № 6. — 1990. — № 1.

160. Рязанов В.Т. Экономическое развитие России. XIX-XX вв. / В.Т. Рязанов. — СПб.: Наука. 1998.

161. Сахаров А. Воспоминания / А. Сахаров. — Т. 2. — М.: Права Человека, 1996.

162. Сахаров А. Мир, прогресс, права человека. Статьи и выступления / А. Сахаров. — Л.: Советский писатель, 1990.

163. Сахаров А. Тревога и надежда / А. Сахаров. — Нью-Йорк : «Хроника», 1978.

164. Сахаров А.Д. Тревога и надежда / А.Д. Сахаров. — М.: ИнтерВерсо, 1991.

165. *Семенова С.Г.* Преодоление трагедии. «Вечные вопросы» в литературе / С.Г. Семенова. — М.: Советский писатель, 1989.

166. *Сенчакова Л.* Крестьяне и Государственная Дума (1906—1907 гг.) / Л. Сенчакова. — Россия — XXI. — 1996. — № 9—10.

167. *Сенчакова Л.Т.* Приговоры и наказы российского крестьянства. 1905—1907 / Л.Т. Сенчакова. — Т. 1, 2. — М.: Ин-т российской истории РАН, 1994.

168. Слово о Сахарове. Научно-практическая конференция, посвященная 73-й годовщине со дня рождения А.Д. Сахарова. — М.: Юридическая литература. — Администрация Президента Российской Федерации, 1994.

169. *Солоневич И.Л.* Народная монархия/ И.Л. Солоневич. — М.: ЭКСМО-Алгоритм, 2003.

170. *Сорокин П.А.* Причины войны и условия мира / П.А. Сорокин // СОЦИС. — 1993. — № 12.

171. *Степанов А.* Геоисторические особенности формирования российского военно-государственного общества/ А. Степанов, А. Уткин // Россия-XXI. — 1996. — № 9—10.

172. *Степанова О.К.* Понятие «интеллигенция»: судьба в символическом пространстве и во времени /О.К. Степанова // СОЦИС. — 2003. — № 1.

173. *Таранов Е.* Раскачаем Ленинские горы / Е. Таранов // Свободная мысль. — 1993. — № 3.

174. *Толстой Л.Н.* Стыдно // Собр. Соч., т. 16. М.: Художественная литература, 1964.

175. *Трубецкой Н.С.* Европа и человечество / Н.С. Трубецкой. — София, 1920. — http://hrono.rspu.ryazan.ru/libris/evro_chelov.html.

176. *Турен А.* Социология без общества / А. Турен // СОЦИС. — 2004. — № 7.

177. *Тютюкин С.В.* Июльский политический кризис 1906 г. в России / С.В. Тюткин. — М.: Наука 1991.

178. *Уваров П.Б.* Дети хаоса: исторический феномен интеллигенции / П.Б. Уваров. — М.: АИРО-XX, 2005.

179. *Уэллс Г.* Россия во мгле / Г. Уэллс. — М.: Политиздат, 1959. — С. 37.

180. Феномен Сталина / под ред. Ю.М. Осипова. — М.: Изд-во МГУ, 2003.

181. *Филиппов П.С.* В кн. «Элита России о настоящем и будущем страны. Книга 1». — М.: ИСИ РАН. — 1994 г. —4 января. — Интервьюер —Лапина Г.П.

182. *Фишер С.* Экономика / С. Фишер, Р. Дорнбуш, Р. Шмалензи. — М.: Дело, 1993. — С. 358.

183. *Фон Хайек Ф.* Дорога к рабству / Ф.фон Хайек // Вопросы философии. — 1990. — № 12.

184. *Фурман Д.Е.* Наш путь к нормальной культуре // Иного не дано. —М.: Прогресс, 1988. — С. 575.

185. *Ципко А.* Магия и мания катастрофы. Как мы боролись с советским наследием / А.Ципко // Независимая газета. — 2000. — 17 мая.

186. *Ципко А.С.* Драма перестройки: кризис национального сознания // В кн.: Экономика и общественная среда: неосознанное взаимовлияние. — М.: ИЭ РАН, 2008. — С. 84.

187. *Чаянов А.В.* Крестьянское хозяйство / А.В.Чаянов. — М.: Экономика, 1989.

188. *Чураков Д.О.* Русская революция и рабочее самоуправление / Д.О. Чураков. — М.: Аиро-XX, 1998.

189. *Шафаревич И.Р.* Была ли перестройка акцией ЦРУ? / И.Р. Шафаревич // Наш современник. — 1995. — № 7.

190. *Шафаревич И.Р.* Россия наедине с собой / И.Р. Шафаревич // Наш современник. — 1992. — № 1.

191. *Шелл Дж.* Среда и общество (в поисках парадигмы) / Дж. Шелл // СОЦИС. — 1992. — № 12.

192. *Широнин В.* Под колпаком контрразведки / В. Широнин. — М.: Палея, 1996. — С. 256—257.

193. *Шлыков В.В.* Что погубило Советский Союз? Американская разведка о советских военных расходах / В.В. Шлыков // Военный вестник МФИТ. — 2001. — № 8.

194. *Шпенглер О.* Пруссачество и социализм / О. Шпенглер. — М.: Праксис, 2002.

195. *Шубарт В.* Европа и душа Востока / В. Шубарт // Общественные науки и современность. —1992. — № 6.

196. *Шульгин В.В.* Опыт Ленина / В.В. Шульгин // Наш современник. —1997. — № 11.

197. Экономические и социальные перемены: мониторинг общественного мнения. — М.: ВЦИОМ, 1995. — № 2.

198. Экономические и социальные перемены: мониторинг общественного мнения. — М.: ВЦИОМ. — 1996. — № 2.

199. Экономические и социальные перемены: мониторинг общественного мнения. — М.: ВЦИОМ. — 1996. — № 2.

200. Экономическое развитие России. Выпуск второй. Эпоха финансового капитализма / сост. Н. Ванаг и С. Томинский. — М.-Л.: Государственное изд-во, 1928.

201. *Эмсден А., М. Интрилигейтор, Р. Макинтайр, Л. Тейлор.* Стратегия эффективного перехода и шоковые методы реформирования рос-

сийской экономики // Шансы российской экономики. Анализ фундаментальных оснований реформирования и развития. — Вып. 1. — М.: Ассоциация «Гуманитарное знание», 1996. 1

202. *Энгельгардт А.Н.* Из деревни. 12 писем. 1872-1887 / А.Н. Энгельгардт. — СПб.: Наука, 1999.

203. *Энгельс Ф.* //К. Маркс, Ф. Энгельс. Собр. соч. — Т. 35. — С. 76.

204. *Энгельс Ф.* Борьба в Венгрии // К. Маркс и Ф. Энгельс. Собр. соч. — Т. 6. — 2-е изд. — С. 186.

205. *Энгельс Ф.* Демократический панславизм // К. Маркс, Ф. Энгельс. Собр. соч. — Т. 6. — 2-е изд — С. 306.

206. *Энгельс Ф.* О социальном вопросе в России // К. Маркс, Ф. Энгельс. Собр. соч. — Т. 18.

207. *Энгельс Ф.* Об авторитете // К. Маркс, Ф. Энгельс. Собр. соч. — Т. 18. — С. 305.

208. *Энгельс Ф.* Послесловие к работе «О социальном вопросе в России» // К. Маркс, Ф. Энгельс. Собр. соч. — Т. 22. — С. 446.

209. *Яковлев А.* О перестройке, демократии и «стабильности» // Независимая газета. — 2003. — 2 декабря.

210. *Яковлев А.* Родоначальник гласности о контрреформах // Независимая газета. — 2005. — № 79. — 19 апреля.

211. *Яковлев А.Н.* // Литературная газета». — 2001. —№ 41. — 10—16 октября.

212. *Янг К.* Диалектика культурного плюрализма: концепция и реальность // В кн.: Этничность и власть в полиэтнических государствах. — М.: Наука, 1994.

213. *Янин С.В.* Факторы социальной напряженности в армейской среде / С.В. Янин // СОЦИС. — 1993. — № 12.

214. 39% жителей Приволжья обвиняют перестройку в распаде Советского союза — опрос // Новый Регион 2. — 2005. —15 марта.

215. *Easlea B.* La liberación social y los objetivos de la ciencia. — Madrid: Siglo XXI Eds, 1977.

216. *Gramsci A.* La revolución contra "El Capital". — In: A. Gramsci. Antología. México: Siglo XXI Eds, 1984. — P. 34-37.

217. http://ru.euronews.net/2009/11/05/mikhail-gorbachev-former-ussr-president-perestroika-won-but-politically-i-lost/

218. *Levi-Strauss C.* Antropologia estructural: Mito, sociedad, humanidades. — Mexico: Siglo XXI Eds, 1990.

219. Politics, society and nationality inside Gorbachev's Russia (Ed. Bialer S.). — L.: Westview press, 1989.

فهرس

الصفحة

القسم الثالث

القسم الرابع

سيرغي غيورغيفيتش قره – مورزا(*)

- ولد في ١٩٣٩/١/٢٣.
- أنهى كلية الكيمياء في جامعة موسكو الحكومية عام ١٩٦١.
- معيد وموظف في معهد كيمياء التراكيب الطبيعية في أكاديمية العلوم السوفيتية، ثم في معهد الكيمياء العضوية في أكاديمية العلوم السوفيتية بين ١٩٦١ و١٩٦٨.
- مرشح دكتوراه في العلوم الكيميائية عام ١٩٦٦.
- أوفد للعمل في كوبا بين ١٩٦٦ و١٩٦٨، وبين ١٩٧٠ و١٩٧٢.
- موظف ثم رئيس قسم، ثم نائب مدير معهد تاريخ المعارف الطبيعية والتقنية في أكاديمية العلوم السوفيتية بين عامي ١٩٦٨ و١٩٩٠.
- حاصل على درجة دكتوراه في العلوم (تاريخ العلم والتقنية ومناهجهما) عام ١٩٨٨.
- بروفيسور منذ عام ١٩٨٨.
- نشر في تلك الفترة أكثر من ٥٠ مقالاً في الكيمياء وتاريخ العلم ومنهجيته، وكتباً علمية، منها «مشكلة تنظيم العلم» (١٩٨١)، «تكنولوجية البحوث العلمية» (١٩٨٩)، وغيرهما.
- دخل في عداد مجموعة من خبراء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي الذين كانوا يحضرون المواد المتعلقة بتنظيم العلم والعلاقات القومية وغيرها بين عامي ١٩٨٦ و١٩٩١.

(*) نقلنا - شاكرين - هذا التعريف بالمؤلف من نبذة بهذا الخصوص أعدّها المترجم عيّاد ميخائيل عيد تصدَّرت ترجمته لكتاب «التلاعب بالوعي» للمؤلف نفسه.

- سافر بانتظام لإلقاء المحاضرات في جامعات إسبانيا بين ١٩٨٨ و١٩٩٦.
- عمل بروفيسوراً في جامعة سرقسطة (إسبانيا) بين عامي ١٩٨٩-١٩٩٠.
- عمل مديراً في المركز التحليلي للسياسات العلمية والصناعية (أكاديمية العلوم السوفيتية ومن ثم أكاديمية العلوم الروسية ثم في وزارة العلوم الروسية) بين ١٩٩٠-٢٠٠٠.
- اهتمَّ بمسائل التحليل المنظومي وخصوصاً في موضوعي «العلم وأزمة الحضارة الصناعية»، و«روسيا مجتمع تقليدي - المشروع السوفييتي».
- اشتهر منذ عام ١٩٨٩ بمقالاته في صحف «البرافدا» و«روسيا السوفيتية» و«زافترا» (الغد) وغيرها. أشهر كتبه: «انتزاع الإلكترودات من أدمغتنا» (١٩٩٤) و«الإنتلجنتسيا فوق رماد روسيا» (١٩٩٥، ١٩٩٧)، و«المركزية الأوروبية - أيديولوجية البريستريكا المخفية» (١٩٩٦) و«خمسة أسئلة للقادة» (١٩٩٨)، و«تاريخ الدولة والقانون في روسيا» (١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١ بالاشتراك مع مؤلفين آخرين)، و«التلاعب بالوعي» (٢٠٠٠)، و«تصدير الثورة - يوشينكو، ساكاشفيلي...» (٢٠٠٥)، وغيرها.

د. شوكت يوسف

- باحث ومترجم سوري من مواليد عام ١٩٤٧.
- يحمل درجة ماجيستير في علوم اللغة الروسية وآدابها، ثم درجة دكتوراه في فقه اللغة المقارن.
- يجيد اللغتين الروسية والإنكليزية ويترجم عنهما إلى اللغة العربية.
- عضو اتحاد الكتّاب العرب في سورية منذ عام ١٩٨٥.
- عمل عضواً في لجنة القراءة في مديرية التأليف والترجمة ولاحقاً في الهيئة العامة السورية للكتاب في وزارة الثقافة في سورية (١٩٨٠-٢٠٠٧).
- عمل محرراً في «دار النشر باللغات الأجنبية – القسم العربي» في كوريا الديمقراطية مدة عام كامل (١٩٩٤-١٩٩٥).
- عمل محاضراً في كلية اللغات والترجمة بجامعة الملك سعود – الرياض مدة عامين دراسيين (١٩٩٦-١٩٩٨).
- شارك في ندوات علمية في دمشق والرياض والقاهرة وفي جورجيا وأرمينيا.
- نقل إلى اللغة العربية عديداً من الكتب من الروسية ومن الإنكليزية وفيما يلي قائمة فيها

عنوان الكتاب	جهة وتاريخ النشر	اللغة الأصلية
- التنمية الاقتصادية في العالم الثالث (اقتصاد سياسي)	دار التقدم العربي دمشق ١٩٧٣	الروسية
- الاقتصاد السياسي للبلدان النامية (اقتصاد سياسي)	دار التقدم العربي دمشق ١٩٧٤	الروسية
- المرأة العربية والعصر (دراسة تاريخية اجتماعية)	دار دمشق - دمشق ١٩٧٨	الروسية

عنوان الكتاب	جهة وتاريخ النشر	اللغة الأصلية
- حكايات وأساطير شعبية (أدب أطفال)	وزارة الثقافة - دمشق ١٩٧٩	الروسية
- الواقعية النقدية (نقد أدبي)	وزارة الثقافة - دمشق ١٩٨٣	الروسية
- الإبداع الفني والواقع (نقد أدبي - جمالي)	وزارة الثقافة - دمشق ١٩٨٤	الروسية
- السياسة الأمريكية والشرق الأوسط (دراسة سياسية)	وزارة الثقافة - دمشق ١٩٨٥	الروسية
- المثقفون والتقدم الاجتماعي (دراسة فكرية)	وزارة الثقافة - دمشق ١٩٨٥	الروسية
- القصة الهندية المعاصرة (نصوص مختارة)	وزارة الثقافة - دمشق ١٩٨٥	الروسية
- الأدب الأفريقي (نصوص مختارة)	وزارة الثقافة - دمشق ١٩٨٦	الروسية
- رجال العصر الحجري (مسرحية)	وزارة الثقافة - دمشق ١٩٨٧	الإنكليزية
- ديوان النقوش العربية (دراسة تاريخية - فنية)	دار السلام - دمشق ١٩٩٠	الروسية
- مغامرات كفانتشي (رواية)	وزارة الثقافة - دمشق ١٩٩١	الروسية
- حياة الإنسان على الأرض (رواية)	وزارة الثقافة - دمشق ١٩٩٤	الروسية
- الفتاة المسترّقة (رواية)	وزارة الثقافة - دمشق ٢٠٠٢	الإنكليزية
- غرام ميتيا (رواية)	المجلس الوطني للثقافة - الكويت ٢٠٠٣	الروسية
- ديناميات السيرورة الديمقراطية (دراسة فكرية سياسية)	وزارة الثقافة - دمشق ٢٠٠٣	الإنكليزية
- الثالوث غير المقدّس (اقتصاد سياسي)	وزارة الثقافة - دمشق ٢٠٠٧	الإنكليزية
- من أجل عالم آخر (دراسة سياسية)	وزارة الثقافة - دمشق ٢٠٠٨	الإنكليزية
- مذكرات الأب فرسيس بابايان	دار الحصاد - دمشق ٢٠١٠	الإنكليزية
- تاريخ الأدب الروسي (إصدار جامعة كمبردج)	وزارة الثقافة - دمشق ٢٠١١	الإنكليزية
- سمفونية إفريقية (مجموعة قصصية)	وزارة الثقافة - دمشق ٢٠١٢	الإنكليزية
- انتفاضة بيت الأصنام (مسرحية)	وزارة الثقافة - دمشق ٢٠١٥	الروسية
- الشجرة الناجية (أدب أطفال)	وزارة الثقافة - دمشق ٢٠١٦	الإنكليزية

الطبعة الأولى / ٢٠١٨م

كلمة الغلاف

مؤلف هذا الكتاب باحث معروف على نطاق واسع بخصوص المرحلة السوفيتية، شملت أعماله شتى جوانب حياة الاتحاد السوفييتي مدعومة بكمٍّ وافر من المعطيات الموثّقة.

في هذه الدراسة الصادرة حديثاً يتناول قره - مورزا العوامل الداخلية والخارجية التي أوهنت الاتحاد السوفييتي وأدت إلى أزمة ثمانينيات القرن الماضي، مع تركيز الاهتمام على مسألة رئيسة: هل كان انهيار الاتحاد السوفييتي كارثة حتمية ونتيجة سياسات وحسابات خاطئة للقيادة السوفيتية، أم حصيلة مؤامرة كبرى شارك فيها ممثلو «نخبةٍ» عالمية ومحلية.

الدولة السوفييتية، التي عاشت نحواً من سبعين عاماً، تجربة تاريخية رائدة مثّلت مقطعاً هاماً في مسيرة البشرية؛ وكتابنا دراسة تحليلية شاملة لهذه التجربة ومقاربة موضوعية لاستيعاب دروسها – ما لها وما عليها.

إنها قصة الاتحاد السوفييتي من النشوء إلى السقوط، مع الإشارة – في الختام – إلى السبيل الذي يمكن أن يُفضي إلى «قيامة» روسيا الحالية، ومن ثم إلى استعادة دورها كقوة عالمية عظمى.